الإمام

الصّادق المهدي

سِيرَة ومَسِيرة

(٤)

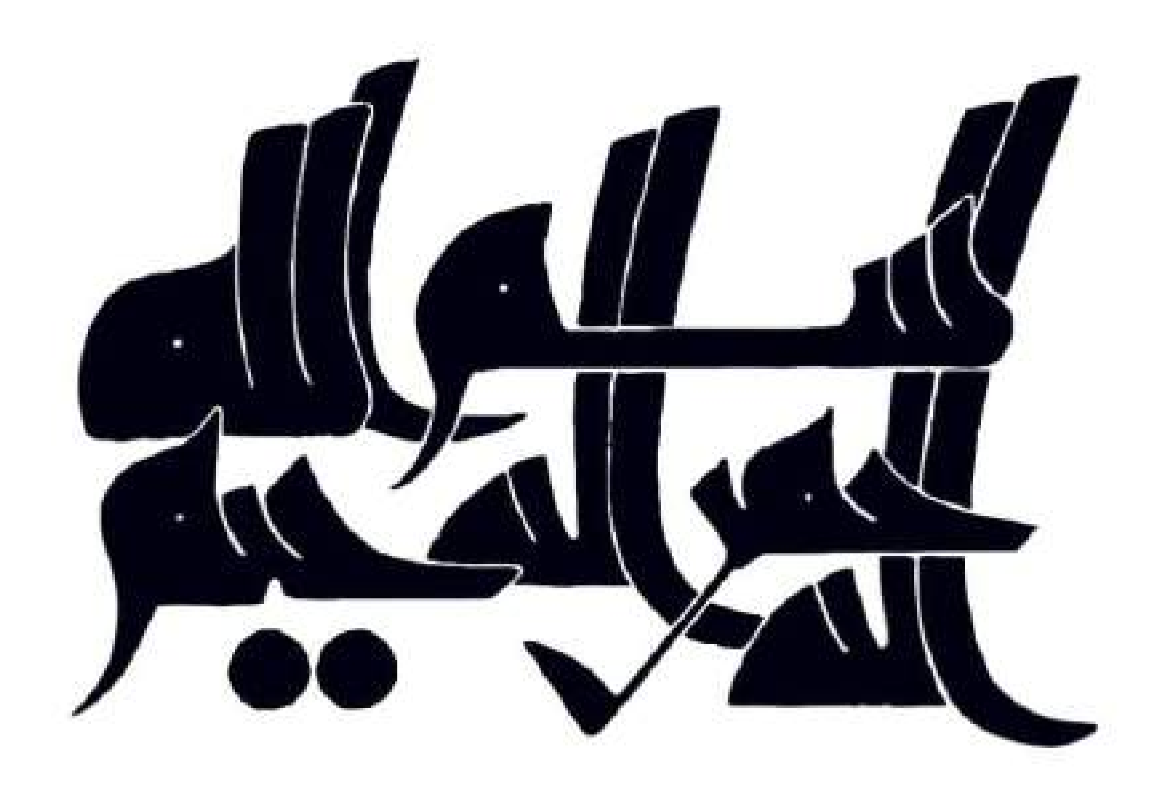
الثقب الأسود

رباح الصادق

المصورات



2017


بسم الله الرحمن الرحيم


DAWAYA
SUDANESE BOOKS

الإمام

الصادق المهدي

سِيرة ومَسِيرة

(٤)

الثقب الأسود

الكتاب: الإمام الصادق المهدي: سيرة ومسيرة (٤):
الثقب الأسود
الكاتبة: رباح الصادق
الطبعة: الأولى، 2017م
رقم الإيداع: 2016/1137م

الناشر:
دار المصورات
للنشر والطباعة والتوزيع
الخرطوم غرب،
شارع الشريف الهندي
المتفرع من شارع الحرية
ت: 249912294714+
banaga1985@yahoo.com

المدير المسؤول: أسامة عوض الريح
التصميم: محمد الصادق الحاج

فهرسة المكتبة الوطنية أثناء النشر - السودان
45. 962 رباح الصادق الصديق عبد الرحمن المهدي، -
ر. ا
الإمام الصادق المهدي: سيرة ومسيرة الجزء الرابع الثقب الأسود/ رباح الصادق
الصديق عبد الرحمن المهدي - الخرطوم: ر. ص. ص. عبد الرحمن المهدي، 2016م
ج4، 368ص: 17×24سم.
ردمك 0-865-4-99942-978
1. السودان - تاريخ - العصر الحديث.
2. السودان - الأحوال السياسية.
3. الصادق الصديق عبد الرحمن المهدي، -1935
أ. العنوان

الإمام

الصادق المهدي

سِيرة ومَسِيرة

(٤)

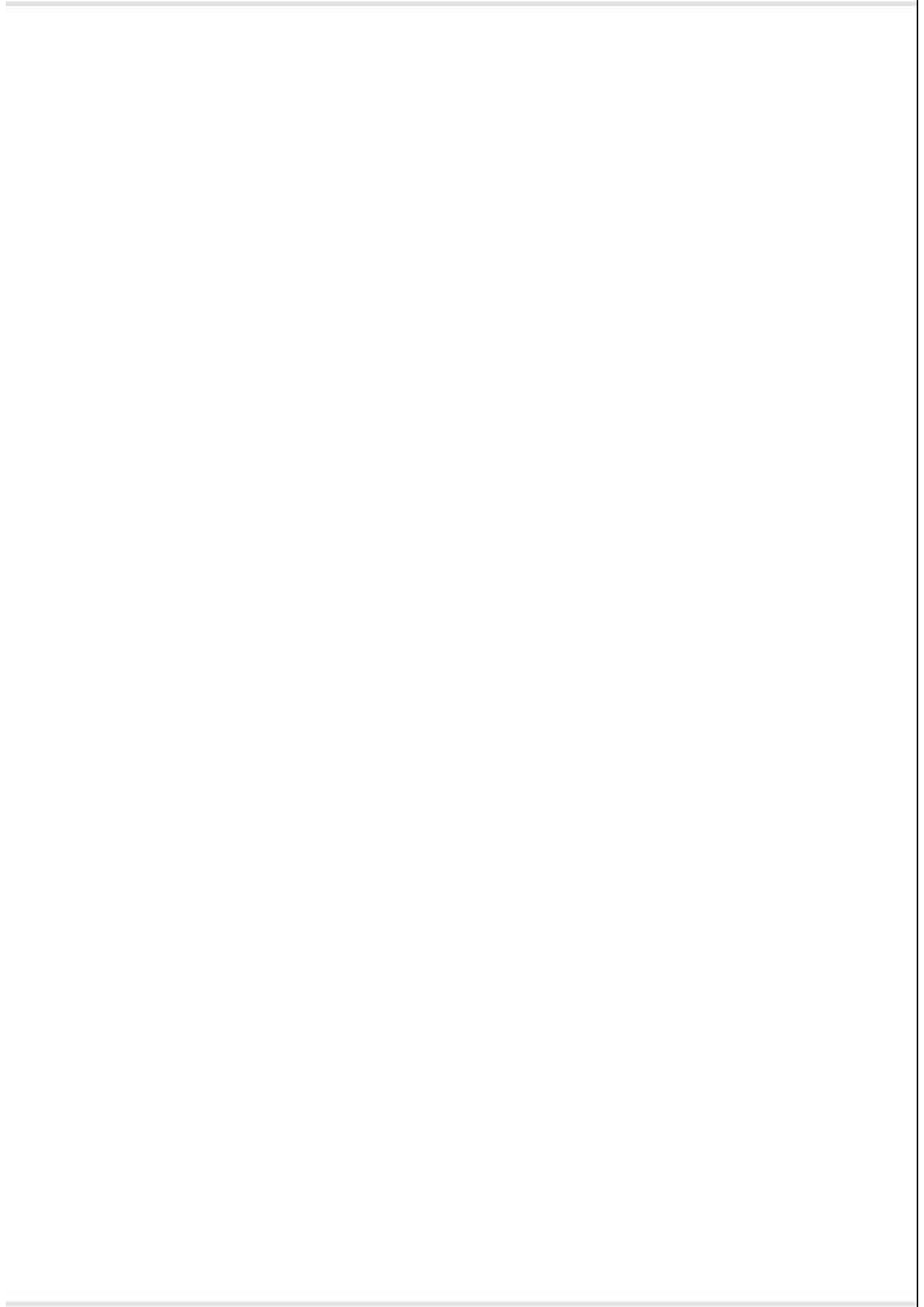
الثقب الأسود

رباح الصادق



للنشر والطباعة والتوزيع

2017



إهداء

◆

إلى (النعمة). أب وحبيب الملايين وليس «أبو العشرة» فقط، يبادلهم جميعاً المحبة، وعدو آخرين يفضحهم كذلك بالمحبة!

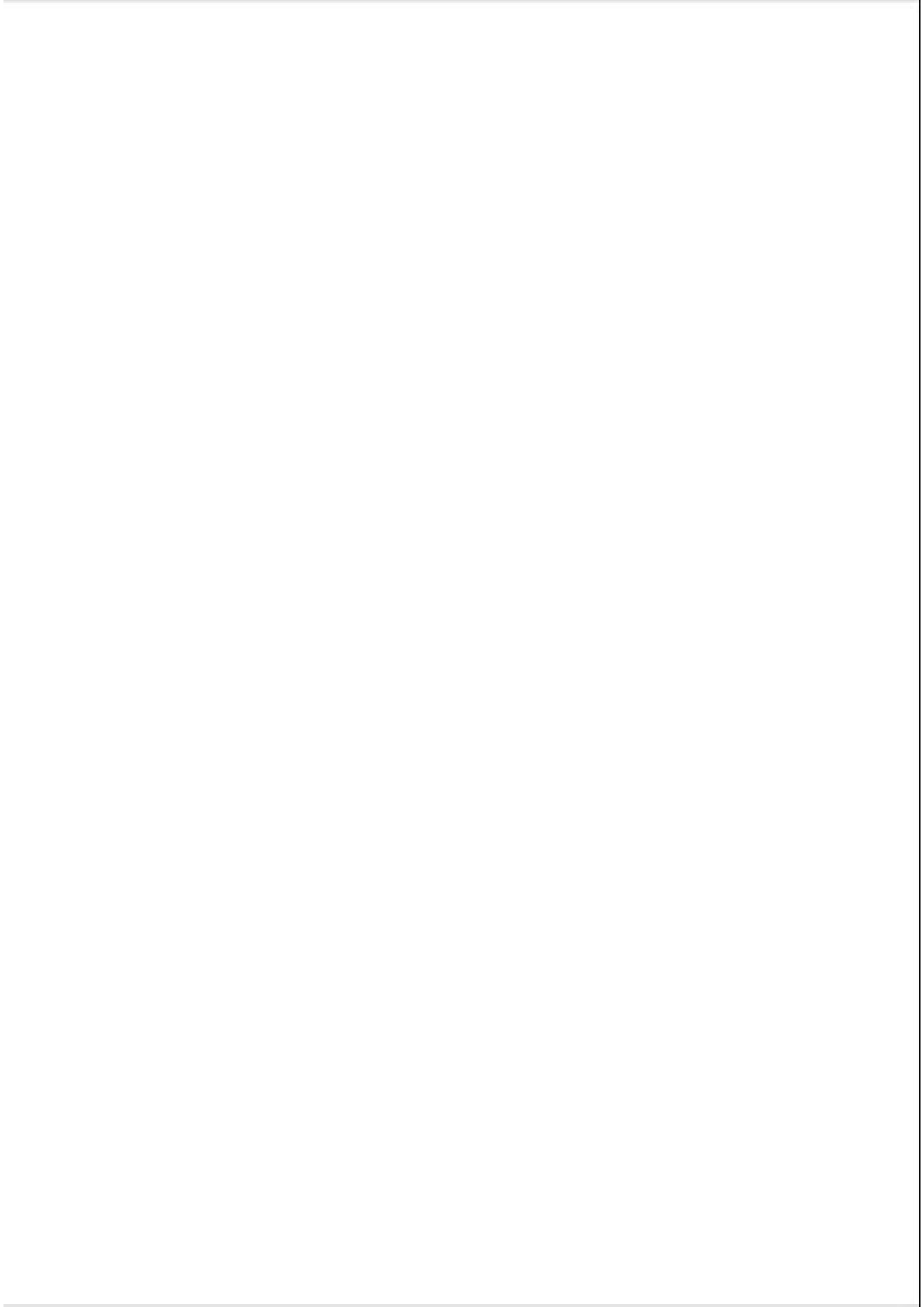
إلى روح حبيبته الوفية العلية، المرأة النخلة، التي وزعت أمومتها على خلائق لا عدّ لهم، ففاضت.

إلى أمنا الأخرى الخفية الندية، التي تقاسمت الوفاء، وكابدت مسيرة الجهاد بصبر نادر ولا تزال.

إلى الوطن الجريح الطريح، وشباب هذا الجيل الذين خبأوا الأمل فلم تطله يد الغول، والأجيال القادمة.

أهدي بعضاً من مذاد الحقيقة، والوجع، والأنس، فكم ضحكنا في ظروف حزينة.

رباح



مدخل أول

◆

(قال لي خبير أمني ليفسر سبب إقدام الجبهة الإسلامية القومية على مغامرة الانقلاب: إن المخابرات الأمريكية تدرس تصرفات القوى السياسية والحكومات الافتراضية ضمن ما يسمونه «لعبة الأمم» التي شرحها السيد مايلز كوبلاند في كتابه بعنوان «لعبة الأمم»، ومما استنتجوا عن الجبهة الإسلامية القومية أنها لا تقيم للديمقراطية وزناً وأنها متعطشة للسلطة بأية وسيلة وأنها قد حبست نفسها في برنامج من بند واحد وهو التطبيق الفوري للشريعة الإسلامية. لذلك يمكن أن يندفعوا في القيام بانقلاب وسوف تكون تركيبة القوى الانقلابية، والتناقض بين البرنامج الأحادي هذا ومطالب الحركة الجنوبية، والإقدام على السلطة دون أية تحضيرات مناسبة والتناقض مع الواقع الإقليمي والدولي عوامل كفيلة بإخفاق التجربة باسم الإسلام، وهو الهدف المراد تحقيقه.. وأن هذه الأجندة الأحادية من شأنها أن تفكك البلاد، وهذا هو المطلوب.)

الإمام الصادق المهدي، انقلاب الإنقاذ في ألواح التاريخ، مايو 2015م

مدخل ثانٍ

◆

(إنني مواطن كتب الله له النجاة من تدابير الكائدين لقتله خمس مرات، وكتب عليه البلاء سجناً ثماني سنوات: سبحان خالق نفسي كيف لذتها فيما النفوس تراه غاية الألم .. لذلك فإن أغلى أمنياتي أن تتحقق مبادئ الحق وأن يعبر السودانيون إلى بر تطلعاتهم المشروعة بوسائل سلمية).

السيد الصادق المهدي، خطبة عيد الأضحى 1411هـ 21 يونيو 1991م

مدخل ثالث

◆

تبعتُكَ عن وُدٍّ قديم عرفتُهُ ... وأعجبني المسعى فبايعتُ ثانيا

وما كنتُ مغروراً ولا كنتُ غافلاً ... ولكنني كنتُ الحصيف المثاليا

أروحُ وأغدو «للحبيب» ملازماً ... فلا هو يسلوني ولا كنتُ ساليا

كذا الصادق الصدّيق كان مجاهداً ... وما زال يغدو في البلاد مناديا

ألا يا أيها الصحبُ الكرامُ تجمّعوا ... ففي الصدر آمالٌ عظامٌ سماويه

حملنا سيوف الحقّ بيضاً نفوسنا ... مع الصادق الصدّيق بَراً وحانيا

جمعنا الأيادي والصّفوفُ تزاحمت ... على كل رام أن يصيب المراميا

فهيّا سوياً يا جموع شعارنا ... فلا كان غافٍ في الصفوف وغافية

عرفتكَ صدّيقاً صدوقاً وصادقاً ... فبايعتُكَ اليوم رمزاً ووافيا

تقدّمْ فإنا عرفناك فكراً ومنهجاً ... ونحن يداك التي تبني فشدّ الأياديا

ولا تخش مخذولاً ولا تخش عاذلاً ... ولا تخش حقداً في الصدور الغوافيا

وبالله باسم الله أفرِدْ شراعنا ... وغُصْ لجة البحر العميق مناديا

نسطر للتاريخ نبغي جذوره ... بأحلى الحديث العذب صغنا القوافيا

لك المجد في مسعاك دوماً إمامنا ... لك الصحة الأعلى لك العافية

الشاعر محمد عثمان ساتي، من قصيدته «إلى الإمام العالم»

عجباً تُهاب وأنت أسمحُ من مشى ... جَمْعُ المهابةِ والسماح عُجابُ

ذَرَفَتْ عيونُ الصبِّ شوقَ لقائه ... غَسَلَ القلوبَ وهمَّها التّنْحابُ

بشراه بالدمع الصبيبِ غَبِطْنَه ... كَتْمُ الصبابةِ للإهاب خرابُ

عجِزَتْ قوافٍ شَبَّهَتْك بضيغم ... خطَّتْ ملامحَ مجدِهِ الأنيابُ

أو وبْلٍ واكفةٍ تتابعَ غيْثُها ... أخْبَتْ أديماً فاضمحل يبابُ

رُوحٌ مُفاضٌ لا تسلْ عن كُنْهِهِ ... إن السؤالَ عن المحال تبابُ

أحيا قلوباً بالهدى فتنوّرتْ ... ولِعِلْمِهِ تتسابق الألبابُ

خرجوا إليك يُهلّلون وإنما ... لِطِلابِ آرابٍ عِظام ثابوا

لم يَدْعُهُمْ حَسَبُ الحياةِ ونَسَبُها ... تقوى الإلهِ وزُهْدُها الأحسابُ

تَبِعُوك إذْ أحْيَيْت سنةَ أحمدٍ ... لَمَّا أنَبْتَ إلى الإلهِ أنابوا

ذُرِّيَّةٌ وشَجَتْ معانٍ بينها ... في الدينِ والوطنِ العزيزِ صِلابُ

عبد الرحمن الغالي، 2005م، من قصيدته «الحبيب في الجلباب»

محتويات

◆



مقدمة

الإمام الصادق المهدي

◆

الانقلاب العسكري العادي عنقود جرائم سبع، ولكن انقلاب 30 يونيو 1989م أضاف لها خطايا بحيث سوف يسجل التاريخ عليه الخطايا العشر:

أولاً: الانقلاب العسكري جريمة مكتملة الأركان تقوم على مؤامرة تدبر في الظلام وتنفذ بليل. ودافعها سرقة السلطة السياسية الشرعية، وتقوم بإجراءات جنائية ضد ممثلي الشرعية المعتدى عليهم، وتعتقلهم، وتعذبهم، وتعقد لهم محاكمات صورية.

ثانياً: الانقلاب العسكري خيانة عظمى لأن الذين يقومون به يخرقون قسمهم الدستوري لحماية القانون والدستور، وهم يخونون أمانة من دربهم وسلحهم ووظفهم لحماية الدستور فصار حاميها حراميها.

ثالثاً: الانقلاب العسكري جناية على القوات المسلحة لأنه يوظف المؤسسة العسكرية كحزب سياسي يخدم أهدافاً سياسية للفئة المتآمرة. ومنذ البداية يسلط الاستخبارات العسكرية المجهزة لعدو الوطن ويحولها إلى جهاز موجه داخل القوات المسلحة وداخل الوطن. لذلك يطرد الانقلابيون من الخدمة كل من يشكون فيه ويعدمون كل من يخالفهم لذلك لم يطرد من الخدمة ضابط واحد في عهود الديمقراطية ولم يعدم ضابط واحد محاكمة، بينما طرد من الخدمة آلاف العسكريين وأعدم عشرات.

النظام العسكري يتخذ المؤسسة العسكرية حزباً سياسياً لعشيرة (الكاكي) ويوظفها لمهام تحقق مصالح الانقلابيين، وتطيح بالكفاءة العسكرية. لذلك صارت الجيوش ذات الكفاءة القتالية في العالم كله هي الجيوش المركزة على مهنتها بعيداً من المهام السياسية. كما قال الشاعر أمل دنقل:

قلت لكم مرارا

إن الطوابير التي تمر

في استعراض عيد الفطر والجلاء

فتهتف النساء في النوافذ انبهارا

لا تصنع انتصارا

إن المدافع التي تصطف على الحدود، في الصحاري

لا تطلق النيران.. إلا حين تستدير للوراء.

رابعاً: ينبغي أن يمارس الإدارة السياسية من يؤهلهم إدراك القضايا السياسية والاقتصادية والدبلوماسية، ويؤهلهم نضال وتضحيات ووصال شعبي، واستعداد للمشاركة والمساءلة. أما الذين يستولون على السلطة فإن تدريبهم يجعلهم يقيمون ضبطية أمنية غير صالحة لإدارة السياسة، والاقتصاد، والدبلوماسية. ولذلك أدمنوا الفشل في هذه المجالات. سياسياً يمزقون الجسم السياسي الوطني بخطة فرق تسد. وأداؤهم الاقتصادي يصرف جل الموارد في المسائل الأمنية، وأداؤهم الدبلوماسي يقوم على صيد المحاور لا التوازن.

خامساً: انقلاب 30 يونيو 1989م يشتمل على تآمر جسم سياسي هو جزء من الشرعية السياسية، ويملك مكانة تشريعية وإعلامية ودولية كبيرة، اختار التخلي عن دور شرعي نما عبر السنين بوسائل ديمقراطية ويمكن أن ينمو إلى ما لا نهاية، لصالح الانفراد بالسلطة التي تمارس بالقهر الفاشستي فاقدة الشرعية.

سادساً: وأدخل هذا النهج أسوأ وسائل الميكافيلية: الاعتماد على الخداع السياسي بصورة لا أخلاقية بحيلة إلى القصر رئيساً وإلى السجن حبيساً.

سابعاً: توظيف القوات المسلحة واستخدام القوة لاختراق وتدمير القوى السياسية الأخرى بكل الوسائل غير المشروعة.

ثامناً: تلويث الشعار الإسلامي بربطه بالاستبداد والظلم والإعلام المضلل، والبطش بالآخرين، والفساد.

تاسعاً: إدخال الوطن في مغامرات جائرة وعبثية كالتآمر لاغتيال رأس دولة، والدخول في تحالفات محورية لا تحقق مصلحة للوطن.

عاشراً: ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية جعلت قيادة البلاد ملاحقة جنائياً دولياً.

ما كان بالإمكان لعاقل أو غيور على ثوابت الدين وثوابت الوطن أن يقبل تلك العشرية الآثمة. ولذلك كان قدرنا التصدي لهذا الانقلاب تصدياً كلفنا كثيراً من التضحيات، وجعل النظام يعاملنا بالتي هي أسوأ: اعتقالات جائرة، ومصادرة أموال، ومحاكمات ظالمة، واغتيال شخصية، واختراق صفوف، وهلم جرا..

هذان الجزءان اللذان ألفتهما الحبيبة رباح، وهي بالنسبة لي ذاكرتي وقلم تحرير سيرتي، هما مدونة لموبقات نظام 30 يونيو 1989م، ومساجلته معنا على طول ربع قرن وزيادة.

لا يغالط عاقل أن لنا شرعية ملموسة وإن لم تكتب، لذلك عندما قرر قائد الانقلاب الأول أن يحاور الشعب السوداني من أجل الاتفاق على نظام جديد أرسل لنا الضابطين الطاهر عبد الرحمن المقبول وعوض عبد الرحمن صغير. وقائد الانقلاب الثاني عرض علينا نيابته وخلافته، وقادة الانقلاب الثالث عرضوا علينا اقتسام ولايتهم. ولكن تلك الشرعية نفسها هي التي منعتنا ألا نساوم في أمر حقوق الإنسان والحريات الأساسية والعدالة والسلام، فكانت هي شرط التفاهم الذي امتنعوا عن الوفاء به.

إن نظام 30 يونيو منذ بدايته وجد نفوراً شعبياً واسعاً. نفوراً أجبره على سلخ جلده مرات ومرات في وجه معارضيه حتى أن النظام الحالي لا يربطه بنظام الانقلاب الأول إلا الاسم!

إنه صمود الشعب السوداني الذي زحزح النظام الذي يتأهب الآن لوضعه أمام خيارين لا ثالث لهما: اختيار خطة الفريق إبراهيم عبود الحكيمة، أو انتظار مصير المشير جعفر محمد نميري عناداً.

هذان الجزءان اللذان بين يدي القارىء فصل في الصمود الذي وصل ببلادنا إلى هذه المحطة. ولشعبنا الصامد الصابر المعذب أن ينشد مع أحد أبنائه (عالم عباس):

هدوء ولكنه عاصفة

هدوء..

وفي صمته الكاظم من غيظه

قنبلة ناسفة!

هدوء..

يهندس في السر

ذرات وثبته

ومجرات ثورته

واكتساح جحافله الجارفة.

الصادق المهدي

القاهرة في 8 ديسمبر 2016م

مقدمة

بسمه نبدأُ ونستعين، ونحمده رب العالمين، ونصلي علي رسوله الأمين وآله وصحبه الغر الميامين، وكل المتخذيه نوراً إلى أبد الآبدين، وبعد-

لعلك قارئي العزيز، وقارئتي الحبيبة، قد قطعتم معي مشواراً ليس بالسهل في الأجزاء الثلاثة الأولى من هذه السلسلة، ونحن نحاول سبر غور هذه السيرة الزاخرة بأحداث عجاب، والمسيرة الهادفة لرفع رايات حملتها أيادٍ وقلوبٌ وعقولٌ، مثلما سطرت لها قراطيس وقامت بها منابر وقعدت لها جلسات. مسيرة حملت السلاح ووضعت، ونُصبت لها كمائن الموت، وسُورت القضبان، ونُثرت المحبة كأنها كدح عاشق للقاء عشيق لمّا يلاقيه! مسيرة الحبيب الإمام الصادق المهدي، الرجل الذي شغل الدنيا في السودان وخارجه، رُسمت له آلاف اللوحات القلمية، وانشغل به رسّامو الكاريكاتير، ورواة الأخبار على نحو غريب، كل صورة وفكرة عنه صارخة وواضحة ومختلفة تماماً عن الأخريات، فكيف استطاعت مسيرته أن توحي للآخرين بكل هذا التنوع؟

حدثني من أثق به أن كاتباً كبيراً سن قلمه يوماً بهجوم عنيف على (الصادق المهدي) وأكد أن طعمه باخ وزمنه فات وشاديه مات، وما بقي له بريق، فقال له محدثي إذن علام تشغل نفسك به وبالكتابة عنه؟ دعه وشأنه ولا تنشغل بالآفلين، فما كان من صاحبنا إلا أن قال: وهل هناك طعمٌ للكتابة إن لم تتطرق للصادق؟ إنه ملح السياسة السودانية!

لقد تابعنا سيرة ومسيرة هذا الحبيب منذ مولده وحتى قيام الانقلاب المايوي في الجزء الأول (**بينج ماريال**) وبينج تعني الزعيم وماريال اسم اطلقه أهلنا الدينكا على السيد الصادق حينما طاف الجنوب أثناء حكومته الأولى في أواخر 1966م.

أما الجزء الثاني (**ظلام أب عاج**) فيغطي فترة الحكم المايوي. والجزء الثالث (**الصادق أمل الأمة.. ولكن**) يغطي فترة الديمقراطية الثالثة، وقد صدرت الأجزاء الثلاثة بالتزامن في العام الماضي أثناء احتفائنا ببلوغ حبيبنا الإمام الثمانين، اللهم احفظه وبارك له ولنا في عمره.

وكان يفترض أن يغطي الجزء الرابع الفترة منذ قيام الإنقاذ وحتى الآن، ولكنها فترة طويلة جداً زادت حتى الآن عن 27 عاماً، ما يساوي تسعة أضعاف زمن حكم الإمام الصادق إبان الديمقراطية الثالثة، كما أنها فترة مليئة بالأحداث، وتوثيقنا لها واطلاعنا على

دقائقها أفضل. لذلك آثرنا أن تخرج سيرة ومسيرة الحبيب الإمام خلالها في ثلاثة أجزاء أخرى، وقد يرى البعض في ذلك تفصيلاً مملاً، لكن عيني كانت على أيام آتيات تكون تلك الدقائق كلبن الطير للباحثين يطلبونها ولا يجدون إلا الحديث المعمم.

الجزءان الرابع والخامس من السلسلة اللذان يصدران هذا العام يغطيان:

- الفترة منذ بداية الإنقاذ وحتى عودة الحبيب الإمام الصادق المهدي للبلاد بعد هجرته في تفلحون في نوفمبر 2000م (الرابع)، وقد أطلقتُ عليه عنوان: **الثقب الأسود**. وفي علم الفلك فإن الثقب الأسود هو منطقة من الزمان والمكان تمنع فيها جاذبيتها كل شيء من الإفلات بما في ذلك الضوء، فالنجمُ في نهاية عمره ينفجر ويتحول إلى ثقب يجذب إليه كل شيء ويحطم كل جرم يمر بقربه. شبهنا الإنقاذ بانفجار الجبهة وتدميرها لكل مكتسباتها وللوطن!
- والفترة ما بعد العودة وحتى إبرام اتفاقية سلام نيفاشا في يناير 2005م التي يغطيها الجزء الخامس، وقد أطلقنا عليه عنوان **(الفجر الكذوب)**! فقد كانت هناك مجهودات ضخمة وحوارات بغرض الوصول لحل سلمي شامل وعادل مرتبط بطبعه بالتحول الديمقراطي ومهيء للوحدة الوطنية وجاذب لها، ولكن حكومة المؤتمر الوطني غشت الحوار مثلما سوف نرى، ولعبت بالخيوط كلها داخلية وإقليمية ودولية بشكل استطاعت به أن تحقق اتفاقية سلام اغتبط منها الجميع ووضعوا عليها آمالهم بينما هي ملغومة بشكل يجعلها لا تحقق شيئاً من أهدافها المرجوة. كانت بشرياتٌ بفجر كذوب.

هذه الألغام انفجرت في دويٍّ عظيم فصل معه ثلث البلاد وينذر بتمزق مزيد. وهو ما سوف نرصده بإذن الله العام القادم في الجزء السادس من هذه السيرة والمسيرة. وسوف تتابع على طول الخط كيف فطن الحبيب الإمام الصادق المهدي لما يحاك وحاول بكل طاقته ولا يزال يحاول البحث عن مخرج للوطن من الهلاك الحتمي في هذا الركاب.

من المقرر أن يغطي الجزء السادس إذن منذ التوقيع على اتفاقية السلام وحتى الآن، وأن يصدر معه الجزء السابع الذي يعرّف بفكروية الحبيب الإمام الصادق المهدي. أسأل الله في ذلك التوفيق والتولية فالغاية عالية والسواعد بالية، ولكنه إذا أراد سبحانه نفخ في الهمة ونفح بالعافية وأبلغنا ما نروم أو جزءاً منه.

لقد بيّنا منهجنا في كتابة هذه السيرة والمسيرة في مقدمة الأجزاء الثلاثة الأولى، ونستحضر للتذكير، أو لمن فاتهم الاطلاع على الأجزاء السابقة، أن هذه السيرة تتتبع حياة الإمام الصادق استعانة في المقام الأول بأوراقه وكتاباته التي عكفنا عليها منذ الصبا ثم كان التخصص منذ التخرج من الجامعة في 1991م، فهي ربع قرن من المتابعة اللصيقة لما كتب

ويكتب، ويحكم صفتي في مكتبه فلا تخرج ورقة أو خطاب أو كتاب أو منشور مطبوع إلى أية جهة خاصة أو عامة بدون أن أمر عليها. ومع أن ذلك سهّل مهمتي من جهة الاطلاع على تلك الأدبيات، فقد صعّبها بسبب غزارة إنتاج الحبيب الإمام الصادق المهدي الفكري والكتابي عموماً وضرورة وضع خطة للترشيح والانتقاء.

ومن بعد الأوراق والأجندة المكتبية التي يودع فيها الإمام الصادق خواطره ويسجل أهم الأحداث التي تمر به وأحياناً الرؤى وأبيات الشعر ورؤوس المواضيع والقضايا التي تشغله، تستعين السيرة كذلك بالخبرة والذاكرة الخاصة وذواكر الأقربين، وكذا حلقات السيرة التي سجلها مؤخراً وبعد بدئي في مشروع السيرة قبل خمس سنين، وحلقات (شاهد على العصر) في قناة الجزيرة التي بثت العام الماضي (2015م). بالإضافة إلى بحث محدود في الأدبيات التي تغطي الأحداث التي نؤرخ لها.

في هذا الجزء على وجه التحديد استعنت بكتاب (أدبيات الحل السياسي الشامل لحزب الأمة) الذي أصدرته لجنة الحل السياسي الشامل بالحزب في 2002م وقد حوى أهم أدبيات الحزب منذ قيام انقلاب الإنقاذ وحتى تاريخ صدوره، وكانت اللجنة قد استعانت بشكل رئيسي بالإرشيف الموجود في المكتب الخاص للإمام الصادق المهدي حيث اضطلعنا لها بالجهد الأساسي في تجميع الوثائق (وكان الحزب كوّن اللجنة لتجمع الأدبيات رداً على محاولة النظام تشويه سعيه الجاد للحل السياسي الشامل وإلحاقه بمقعد السلطة مشاركاً، بعد أن أفلح في ابتلاع الفريق المفاوض له من حزب الأمة وبعض الكادر القيادي وإن ظلت القاعدة الجماهيرية سليمة بلا صدوع). إضافة لوثائق مهمة في تلك الفترة لم تنشر في ذلك السفر التوثيقي المهم إذ سقطت من تجميعاتنا حينها.

ومن مراجعي الرئيسية كذلك خطب الإمام الصادق المهدي المنبرية والجماهيرية، وكتبه التي تتطرق للمسيرة السياسية في عهد الإنقاذ على رأسها (كتاب العودة) الصادر عام 2000م، و(المصير الوطني في الميزان) الصادر في 2010م، و(انقلاب يونيو 1989م في ألواح التاريخ) الصادر في 2015م، وعدد من البيانات والأوراق والدراسات والخطابات والمذكرات الداخلية التي يروي فيها لزملائه قادة حزب الأمة أهم الأحداث ويناقش القضايا الجارية.

وبرغم استعانتي بمخطوطات السيد الصادق المهدي وكتاباته، إلا أن ما يرد في السيرة هو مسؤوليتي الخاصة وقد رفض مراجعتها لإضافة ما سقط أو حذف ما لا يناسبه أو تعديل ما اعوج وتصحيح ما أخطأتُ فيه. فما يرد في هذا الكتاب هو تأليفي في النهاية، نهلت فيه من مصادر كثيرة ومن خبرتي الخاصة ثم نقلت من كتابات الإمام الصادق بانتقاء يتسق مع ما ظننته أهم الأحداث والأفكار والروايات في حياته.

هدفي الأول من هذه السيرة هو إتاحة أكبر قدر من المعلومات الموثوقة والمتسلسلة زمانياً لحياة شخص أثر ويؤثر في بلاده والإقليم وربما العالم. فقد انتخب ديمقراطياً رئيساً للوزراء مرتين، واختاره معهد الدراسات الموضوعية بنيودلهي، الهند، ضمن أعظم مائة من المسلمين في القرن العشرين، كما حاز على جائزة قوسي للسلام بالفلبين، واختاره منتدى الوسطية العالمي رئيساً ومقره الأردن، كما اختير عدداً من الدورات عضواً بلجنة نادي مدريد التنفيذية بأسبانيا ورئيساً لبرامج تهتم بالدقرطة في إقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، واختير عضواً في مجلس أمناء المجلس العربي للمياه بمصر، وغير ذلك من المنابر والأجسام التي تقدمه وتنهل من خبرته وعلمه.

إنه إذن، في السودان والإقليم والعالم، وفي قضايا تتعلق بالدقرطة والتأصيل الإسلامي والوسطية والبيئة والمياه يعد رمزاً لا يمكن إغفاله، وبرغم ذلك لم تتعد غالب الكتابات عنه طور الانطباعية كثيراً. هذه السيرة تطمع أن تتيح خيوطاً موصلة للباحث المجد والموضوعي، فهي علاوة على مدها بحقائق الأحداث ما استطاعت لذلك سبيلاً، تشير لما دوّنه هو نفسه من مصادر منشورة وغير منشورة، ومع كثرة ما كتب إلا أن جمعاً غفيراً حتى من الباحثين لم يأخذوا الصادق الكاتب والمفكر مأخذ الجد، وظلت مصادرهم تركز أكثر على التقارير والحوارات الصحفية المتأثرة بالراهن وبالسياق، بل هي في عهود الديكتاتورية ملغومة بأغراض الإعلام الأمني وأقاصيصه الباطلة.

هدفي الثاني هو تعريف الأجيال الشابة التي تلتنا والتي تليها بسيرة الإمام الصادق المهدي ضمن السياق الاجتماعي والسياسي وحتى الأسري، اعترافاً بالجميل فيها، وأخذاً للعبر، وتعرفاً على ماضي وحاضر الوطن، فقد غيبت المناهج التعليمية المعوجة، والإعلام المضلل، والأسافير المتعجلة كثيراً من الحقائق، وأضافت كثيراً من التشويش على تاريخ بلادنا السياسي والاجتماعي والثقافي. ونصبت الأوتقراطية مشانقها للرموز السياسية والاجتماعية بالبلاد في كل مرة تحكمت، وهي سائدة في غالبية العهد الوطني منذ الاستقلال، وقد نال الإمام الصادق المهدي نصيب الأسد من محاولات التشويه والتقليل والتلطيخ الإعلامي وحملات اغتيال الشخصية.

كما حاولتُ عبرهذه السيرة قدر استطاعتي أن أضعها في سياق الأحداث التاريخية المهمة، خاصة وأن المراجع هنا بائسة، بينما حياة صاحب السيرة مندغمة في سيرة الوطن بحيث يصعب أن نجد حدثاً وطنياً مهماً لا يكون قد خط حوله أسطراً.

وحاولت استحضار أدبيات وقصائد كانت جزء لا يتجزأ من الأحداث التي عشناها، تنفست معنا وبكت دموعنا ودوّت بزغاريدنا في الفضاء. لكنني سوف اتطرق في الجزء السابع والأخير بإذن الله للأدب والشعر في حياة الإمام الصادق المهدي، إضافة لمشروعه الفكري.

إن كل مسيرة لا تخلو من خطأ، وليس من أهداف البتة التجميل وإضفاء المساحيق لياً للحقائق، وبالرغم من أن من طبع هذه السيرة التعاطف مع رجلٍ لم يعطف يوماً على نفسه، وأخذها بالشدة والجد حتى أشفق عليه كل محبيه، فإننا درجنا على ألا نخفي اعترافاته أو ملاحظاتنا التي تشير لخللٍ إن وجد، فمن جنس محبته محبة الصدق الذي اتخذه اسماً وصفة. لذا كما أكدت أؤكد، إنّ تحري الصدق والدقة ما استطعت كان أهم القيم الهادية لهذه السيرة. ومنها التلطف قدر المستطاع على القارئ بذواكر حية ودقائق قد لا تهم الباحث السياسي أو الفكري، ولكنها تفيد في رسم صورة قريبة وحيوية له ولأسرته اللصيقة، وكنت أقحم أحياناً مشاعري ورؤاي وذكرياتي لا لأهميتها بحال، ولكن عربون إلفة وإخاء كما ذكرتُ في الأجزاء السابقة.

أما بالنسبة لهذين الجزئين الذين يغطيا أحداثاً قريبة نسبياً وبعضها لما تطو صفحاته بعد، فإن الكتابة لا يمكن أن تحيط بالسيرة ولا ترصد كل ملفاتها، وبالتالي يظلان مفتوحان للإضافة والإضاءات، حتى يولد نجم السودان من جديد بإذن الله.

واعترف أن كتابة هذين الجزئين كانت صعبة على نحو خاص، كثير من الكتابات والتقارير التي رصدت ما عاناه السودانيون وما عانيناه ولا نزال، وعملية التذكر، ومحاولة استحضار وقع الأسى كانوا فوق الاحتمال، واعتقد أن هذه العقود الثلاثة إلا قليلاً كانت ثقيلة الوطء على نفوس الكثيرين وأرواحهم مما تسبب في حالة تبديد الذواكر و(الزهمرة) المتفشية بشكل غريب، والباحث يجد الكتابات التي (علّبت) ما أنساه لنا الرحمن رأفة بنا ليس مقدوراً عليها، موجعة، فاطرة للقلوب! ولذلك فقد حدتُ عن نية تدوين مثل تلك العذابات، فطرقتُها طرقاً خفيفاً، ولمن أراد التوجع والتصدع فيمكنه أن يجد هذه المادة مبذولة في الأسافير، إنه عذابٌ لا تزال الأخبار الطازجة تحمله ليس فقط من دارفور والنيل الأزرق وجبال النوبة حيث تشتعل الحرب، بل حتى من الخرطوم والأبيض والقضارف وعطبرة وبورتسودان! فهم في كل فينة وأخرى يعيدون ذات سيناريوهات (الأنقذة) كعذاباتٍ دائرية ما نكاد ننساها حتى نقابلها من جديد! إنه وجعٌ مرسومٌ في خارطة الهجرة القسرية للشعب السوداني بسوق نحو ربع السودانيين إلى مجاهل في نواحي الدنيا الأربع فارين من سوط العذاب، ومنحوتٌ على وجوه الناس في مدن السودان وأريافه، ومخبوءٌ في صمتهم أكثر مما هو في أحاديثهم التي لم تعد تفي دقة الوصف. إن محاولة كشف الفظائع التي جرت وتجري وكشف الثغرات هو أمرٌ آيست منه منذ زمن بعيد.. وكل ما يقال حوله أراه نيءٌ وفطير ولا يبلغ الوصف المستحق، وكما قال شاعرنا القامة الراحل المقيم (سكاتي ولا الكلام النيّ)! لذلك فقد أعرضتُ عن هذا وسقت سرداً ميتاً، ضاحكاً قدر استطاعته، لمعاناة وطني باذخ ولمقتل وطن حبيب!

وبعض الأحداث كانت من باب (شر البلية ما يضحك) قد أضافت طعماً مختلفاً، أعترف!

وقبل ختام هذه المقدمة أتوجه بعرفاني العظيم لعدد ممن شجعوني وأفادوا عملي هذا بدءاً بأخواتي وأخواني أجمعين، الذين وجدتُ في ذواكرهم نبعاً متدفقاً غسل غبار السنين وأعاد رسم مشاهد عشناها مع الحبيب الوالد أو على هامش سيرته، وأخص صديقاً، وطاهرة التي غمرت بسماحتها حدة قلمي ما استطاعت!

وأشكر زملائي في مكتب الحبيب الإمام الصادق المهدي الخاص: الحبيب أحمد يوسف قربين صاحب الهمة غير الملحوقة واليد التي تلحق، والحبيبة إنعام التي أمدتني بجزء ضخم من الوثائق التي احتجتها لعملي.

واتقدم بالشكر كذلك للحبيب الفاضل حمد دياب، من أكابر الدر المنضود في خزينة حزب الأمة وقد حملته لي يد العناية في رحلة أسرية إلى (خميس مشيط) المدنية المجاورة لمكان إقامتي، فاستفدتُ من ملاحظاته ومراجعاته الكثير، وأشكر كذلك كل من منّ عليّ بإفادة أو معلومة أو تصحيح داخل وخارج كيان حزب الأمة والأنصار، وهم كثُر.

وامتناني يمتد لذريتي في السودان وأبها الذين تحملوا انشغالي الممتد عنهم وأنا أغرق بين الوثائق والكتب والملفات، تحملني بين فضاءات التأمل أو فوق أمواج الدهشة أو الضحك أو تغطسني في نوبات النحيب، يتقاسموني هذا وذاك بتعليق لطيف أو بسؤال عطوف.

لكن الكلمات لن توفي زوجي الحبيب عبد الرحمن الغالي حقه فإن في مده وعطفه وعلمه منابع مبذولة للقاصدين، وكم في سماحته إزاء تقصيري الأسري السرمدي واحة من قيظ النفس اللوامة.

وامتناني كذلك لأستاذي الحاج وراق الذي تفهم غيابي المتطاول من عملي في (حريات) وظل مشجعاً على الدوام. وللحبيبة سارة نقد الله التي ظلت كلماتها المحفزة زادي عند المحاق، والحقيقة فقد ظل كلاهما -الحاج وسارة- يرعيان قلمي وجهدي ويمنحانه من الثقة ما عزّ عليّ منحه، وقبلهما صاحب السيرة والمسيرة الذي بإمكان سكينته أن تطفيء ناراً من القلق مُوقدة، تطّلع على الأفئدة، ولتفاؤله أن يمنح الرماد حياةً وأمل!.

لهؤلاء جميعاً تقديري وصالح دعائي أن يبارك لهم الله في أيامهم ويحقق مقاصدهم العامة والخاصة.

والعرفان بالغٌ الحبيب محمد الواثق من قادة الأمة والأنصار بجدة والذي تصدى لتمويل الكتاب بكرم فياض لا يُستغرب من قوم يقدمون أرواحهم مسترخصة في الشأن العام، اللهم احفظه وأمثاله من الغر المحجلين الّذين طوقوا عنق الحبيب الإمام الصادق

المهدي بالمحبة (في شان الدين والوطن) وهو يبادلهم إياها مضاعفة.

اللهم اجعلنا جميعاً من العارفين الشاكرين.

اللهم احفظ حبيبنا الإمام الصادق المهدي بعنايتك ومتعه بالعافية وأبلغه مقصده، اللهم احفظ هذا الوطن العملاق وأخرجه من ثقب يونيو الأسود ليعود نجماً متألقاً بنور من السلام والديمقراطية والعدالة والتنمية.

اللهم يا هادي المضلين ويا مقيل عثرات العاثرين، ارحم عبادك ذوي الخطر العظيم.. اللهم خذ بيد بني السودان، وجنبهم شرور الهلاك والتمزق والدمار الأبدي.

اللهم آمين، اللهم آمين، اللهم آمين، اللهم آمين.

رباح الصادق

أبها في نوفمبر 2016م

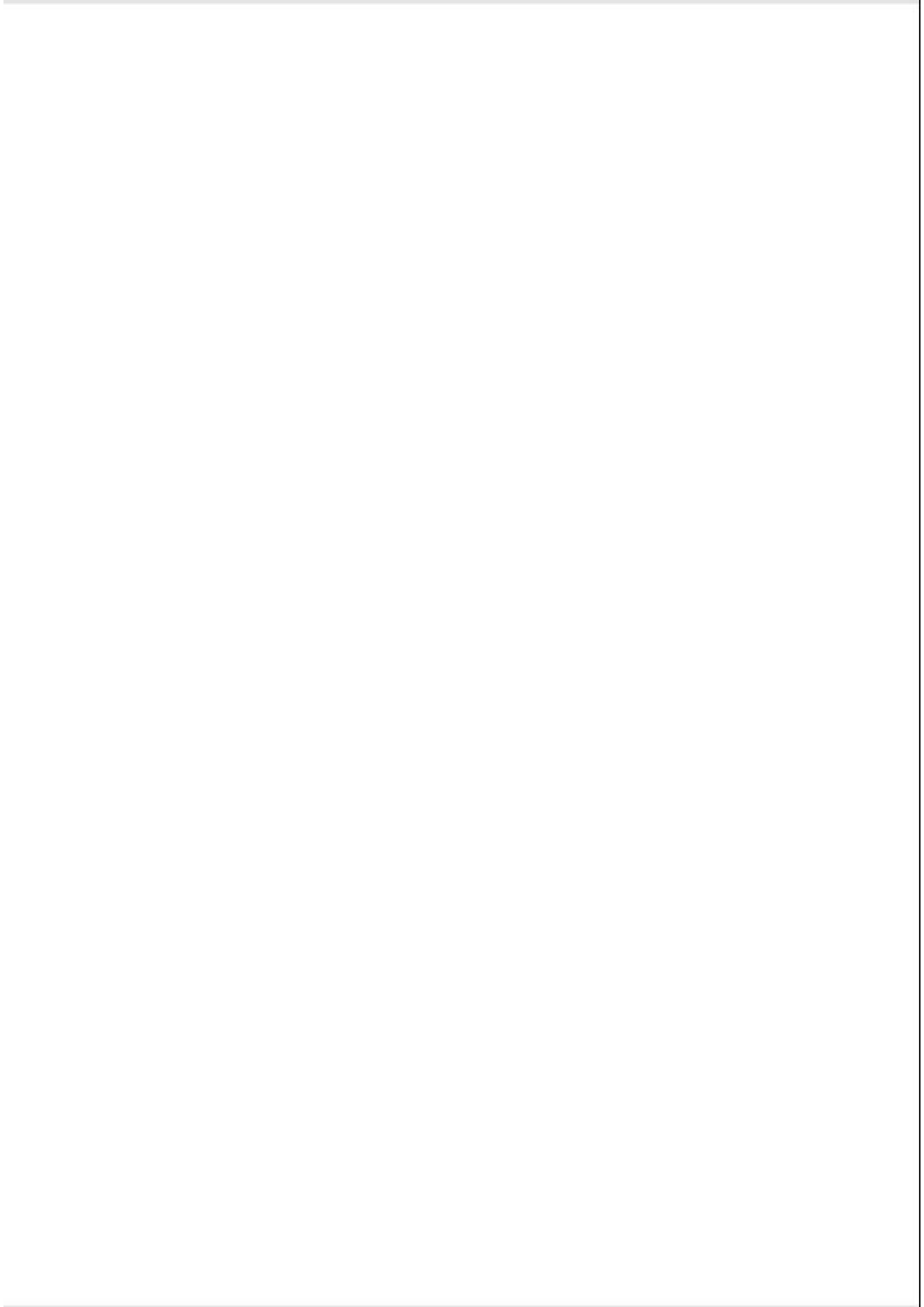
◆

الباب الأول

نجمٌ يهوي

يسقط كل فاجر
ينحاز للدياجر
شان لا تضوي نجمة
لا يلقانا باكر

حميد



◆

انتهينا في الجزء الثالث من هذه السيرة والمسيرة بقيام انقلاب 30 يونيو 1989م، ونزمع هنا مواصلة مسيرة صاحبنا وابتلاءاته، مجاهداته، ونفحاته المتلاحقة.

ومع أننا كنا تطرقنا لظروف قيام الانقلاب داخل القوات المسلحة، وفي الساحة السياسية، إلا أننا وجدنا ضرورة الإتيان بسرد يلخص بعض ما حملته الأدبيات التي أرخت لذلك الحدث المزلزل في تاريخ السودان الحديث، سواء من أقلام وتصريحات منفذي الانقلاب أو معارضيهم.

كما اضطررنا في الطريق لنقاش خطاب جماعة الجبهة الإسلامية، أو الحركة، الجماعة التي اضطلعت بالانقلاب.

◆

نحو الثلاثين من يونيو

كتب المفكر والكاتب الأستاذ المحبوب عبد السلام من داخل الحركة الإسلامية الحديثة (فحركة الإسلام المتجذرة في المجتمع أوسع كياناً من الحركة إخوانية المرجعية)، كتب كتاباً مهماً يواصل مسيرة التأريخ التي بدأها عدد من كتاب تلك الحركة على رأسهم د. حسن مكي ود. حسن الترابي نفسه، وذلك بعد الانشقاق الذي حدث في 1999م، كان

◆

انتهينا في الجزء الثالث من هذه السيرة والمسيرة بقيام انقلاب 30 يونيو 1989م، ونزمع هنا مواصلة مسيرة صاحبنا وابتلاءاته، مجاهداته، ونفحاته المتلاحقة.

ومع أننا كنا تطرقنا لظروف قيام الانقلاب داخل القوات المسلحة، وفي الساحة السياسية، إلا أننا وجدنا ضرورة الإتيان بسرد يلخص بعض ما حملته الأدبيات التي أرخت لذلك الحدث المزلزل في تاريخ السودان الحديث، سواء من أقلام وتصريحات منفذي الانقلاب أو معارضيهم.

كما اضطررنا في الطريق لنقاش خطاب جماعة الجبهة الإسلامية، أو الحركة، الجماعة التي اضطلعت بالانقلاب.

◆

نحو الثلاثين من يونيو

كتب المفكر والكاتب الأستاذ المحبوب عبد السلام من داخل الحركة الإسلامية الحديثة (فحركة الإسلام المتجذرة في المجتمع أوسع كياناً من الحركة إخوانية المرجعية)، كتب كتاباً مهماً يواصل مسيرة التأريخ التي بدأها عدد من كتاب تلك الحركة على رأسهم د. حسن مكي ود. حسن الترابي نفسه، وذلك بعد الانشقاق الذي حدث في 1999م، كان

الكتاب بعنوان: **الحركة الإسلامية السودانية: دائرة الضوء، خيوط الظلام!** فجعل الضوء في مسيرة الحركة دائرة والظلام خيوطاً، ولكن المتأمل لسيرة الحركة ومآلاتها يجدها تحولت إلى دائرة من الظلمات جذبت حتى ضوءها البادي في إشراقات عاشتها، وكل ضوء وجرم حولها تُحيلة إياه حطاماً.. فكانت الحركة كأنها ثقبٌ أسود black hole، وهو ما فسره بعض بحاثة الإعجاز العلمي في القرآن الكريم بـ(**وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ**[1]) أي مات وتحول إلى ثقبٍ أسود[2].

والثقب الأسود في علم الفلك منطقة من الزمكان تمنع فيها جاذبيتها كل شيء من الإفلات بما في ذلك الضوء، وإذا كان الثقب نجماً شاخ وفقد وقوده الدافع فإنه في نهاية عمره كنجم عظيم ينفجر ومن ثم يتحول إلى ثقب يجذب إليه كل شيء حوله بما فيه ضوءه. فيصير جرماً محطماً لما فيه وما يمر قربه. ولربما كان انقلاب (الإنقاذ) هو ذلك الانفجار العظيم لنجم حركة تمددت وكبرت بسرعة فائقة وأظهرت ميزاتٍ كثيرة تنظيمية وإعلامية وتخطيطية، ومن ثم كان ان ابتلعت وطناً وضوءها وجعلت بلادنا مسرحاً للعبث والخبال!

لقد وجدتُ في الاطلاع على أدبيات تلك الحركة ظاهرة مضطردة، إن أقلامها مهما تنوعت في الأيادي الكاتبة والغرف الثقافي المختلف من التراث ومن العصر، في غالبها تحمل سمة مسيطرة، أنها تتحدث بلغة تدك المنطق دكاً، مما يصيب القاريء بالسأم وهو يتابع كيف ينظر هؤلاء القوم لأحداث وقضايا مشهودة بمنظار تداخله منعرجات ومرايا تعكس في النهاية صوراً داخلية محفوظة للحركة، أي يدمغ ذلك المنظار كل المشاهد ويحولها إلى إحدى الإكليشيهات المعروفة.

وكلما زاد السأم في تتبع تلك الكتابات كلما وجدتني أبحث عن سمات (التعصب) وأثره على المنطق، وقد وجدت ضالتي في بعض أقوال الكاتب والإعلامي والتربوي الأمريكي نيل بوستمان، ففي كتابه «الحديث الغبي، الحديث المهووس (أو المخبول)»، ذكر التعصب كسبب للحديث المهووس (أو المخبول)، ذلك الحديث الإشكالي وكما قال «المشكلة في حديث الهوس/ الخبل... ليس في ما يفعله لك ولكن في ما يفعله بك. فحديث الهوس، حتى في أكثر أشكاله اعتدالا، يقتضي أن نندهش، ونعطل حكمنا النقدي، ونتقبل مزاعمه بدون شك، وأن نتخلى تماما (مرارا) عن فكرة أن اللغة يجب أن تكون متصلة بالواقع .. إن مشكلة حديث الهوس... أنه كأنما غير قابل للتصحيح. إنه لا ينطوي على

1 سورة النجم الآية (1).

2 انظر/ي موسوعة الإعجاز العلمي في القرآن الكريم: http://kahee17.com/pdetails.php?id=601&ft=2. وكذلك موقع فصلت للأعجاز العلمي للقرآن الكريم: https://fussilat.org/. حيث يرى الأخير حتى النجم الثاقب بأنه ذلك التحول إلى ثقب أسود، بينما في موسوعة الإعجاز العلمي في القرآن الكريم فإن النجم الثاقب فُسّر بأنه النجم النيوتروني الذي يُصدر صوتاً كالمطرقة (طارق) وأشعة ثاقبة. انظر/ي: http://kahee17.com/pdetails.php?id=475&ft=2.

فقدان لحظي للتقدير السليم، خاضع للمراجعة في لحظة أكثر عقلانية. فحديث الخبل عادة ما يضع بداية وجهة النظر التي تعتبر الفاضلة والتقدمية. وافتراضاته، واستعاراته، واستنتاجاته تكون معطاة كمسلمات، وهذا ما يجعله في النهاية خبالاً، لأنها اللغة التي لا يمكن أن تنفذ إلى خارج نفسها، إنها تدفن نفسها داخل أساساتها».

و«يتميز حديث الخبال في الواقع، على الدوام، بإدراك مبسط للعلاقات المعقدة. إحدى الطرق التي يحقق بها ذلك هو من خلال بناء استعارة ضخمة تتخلل كل جملة، ولا تسمح لأية تصورات أن تتجاوز حدود الاستعارة».

وإذا كان الحديث الغبي يسهل تصحيحه وتجنبه لاحقاً فإن حديث الخبل، «ينمو متحدياً البيئة الدلالية نفسها. إنه ينشيء أهدافاً وفرضيات مختلفة من تلك المقبولة في العادة. ولذلك فإن له عواقب واسعة النطاق».

إنه يصف تماماً تلك الكتابات والخطابات المتناسلة والمتسيدة في حقبة الجماعة ومحمولة في حقيبتهم!

كتابة وصفها الأستاذ عبد الماجد عليش صاحب (الدولة الإسلامية) و(أولاد الترابي: الإنكار والتنكر) بأنها تبدأ من صورة أسطورية أو تاريخية تحقق إشباعاً نفسياً للكاتب والمتلقي ثم يتم سرد الحدث السياسي وبعد ذلك تتقدم الكتابة للوصول إلى اليقين الذي انطلقت منه. إنها كتابة من اليقين إلى اليقين[3].

نعم، كتابات كثيرة تلغي المنطق وتدكه دكاً، وتنشيء بيئة دلالية خاصة تتمحور حول (الإسلام) بصفته منتج عن حركتهم كأن المجتمع قبلها كان خلاء منه، فكأنهم رسل جدد أو كما وصف بعض كتاب أوربا في القرون الخالية المتعصبون ب«الأنبياء الكذبة»، وهم غير قادرين على تفهم مشروعية وجود الآخر ورؤاه، تماماً مثلما وصف المتعصب بافتقاره للقدرة على تحمل الآخر والتعايش معه..[4]

وإضافة للمنطق فاللغة نفسها متقعرة، متعالية، كأنها تريد أن تخفي عوار منطقها بالتفاف الجمل وصعوبة تركيبها وبعثها لألفاظ بائدة أو متنحية، بعداً عن اللفظ القريب إلى آخر مهجور، وهكذا.. ما أسأم تلك الكتابة! إنها امتحان في الصبر على الشدائد والمشاق، رغبة في معرفة كيف فكّر أهل الجبهة!!

الشاهد، إن تعقدات مجتمعاتنا ذات الأغلبية المسلمة اليوم ضخمة، ففيها شعوب تعرضت بدرجات متفاوتة لتربية مجتمعية مختلفة، وتعليم منهجي متنوع، وإعلام متعدد الرسائل بمختلف أشكاله الجماهيرية والمنبرية، ومؤثرات فردية وأسرية وجماعية جعلت

---

3 عبد الماجد عليش، أولاد الترابي، ص 9.

4 انظر/ي: Civil Society and Fanaticism: Conjoined Histories, Dominique Colas.

هناك تشابكاً ضخماً في علاقاتها ومعتقداتها وفي إدراك أفرادها وجماعاتها للحقائق وللأفكار والأيديولوجيات السائدة، ولكن تبسيط الحركة الحديثة المتسبة للإسلام المخل للواقع جعلها تصنف المجتمعات بين إسلامي (معهم) ولا إسلامي، ملحد، كافر، علماني (ليس معهم)!! ولهذا يجعلون تعريف الحركة الإسلامية قاصراً على جماعتهم فقط.

هذا التصنيف يستخف بتعقيد الحقيقة الإسلامية وتجلياتها في مجتمعات اليوم، بل حتى داخل كل فرد، فكل فرد في هذه المجتمعات لديه خلطة خاصة جداً تأثرت بما حوله وبمزاجه وفطرته وتجربته حتى صار يجمع بين مؤثرات الحداثة والتراث بطريقته المتفردة وأحياناً بانفصام يجعله غير قادر على اكتشاف ذاته وأهدافه ورؤاه بشكل واع.. حتى داخل (الإسلاميين) أنفسهم هناك المشدود أكثر من غيره لحديث التراث وهناك المهموم أكثر من غيره بالحداثة! ولكن التصنيف المبسط والمتعالي في آن، ينفي في عنجهيته المتعصبة حتى أولئك الذين يجتمعون مع هذه الحركة في بعض الشعارات، ولكن لا يقطعون المشوار (الإسلامي) على خطاها التي تعثرت كثيراً ووقعت في المحظور دينيا وإنسانياً، من تكفير وإرهاب ورفض للآخر واضطهاده والاستخفاف برؤاه في كثير من تجارب الأسلمة الحديثة، ومن وأد للحريات ودك للديمقراطية وامتطاء للدبابة وصولاً لكرسي الحكم.

هذا الخلل الكبير والذي يتعامى عن، وينتهك، الحق في التعددية الفكرية والسياسية والمذهبية هو بلاء عظيم ليس لهم بل للوطن الذي يجمعهم بآخرين. فمن سنن الله في الكون اختلاف البشر ليس فقط في الألسن والألوان بل في الطبائع والأفكار؛ والتعددية تعني مأسسة الاختلاف والتنوع الفطري كسنة أصيلة لله في البشر وفطرة في المجتمعات، وتعني خطل احتكار الحق والحقيقة لدى أي من التيارات والأفكار، بل الإقرار بحق الجميع في اللون العقدي أو الفكري الذي يناسبه.

لكن الحركة الإسلامية تنفي التعددية بشكل جوهري وتسعى للتوحيد البشري كأنه جزء من العقيدة، فكما قال الراحل الدكتور الترابي: (إنّ السودان لا يعرف إلا حزباً واحداً هو حزب الله)[5]، في إسقاط مخل للتوحيد الإلهي، على النسيج البشري المتعدد ضمن سنن الله الواحد في الكون! ومن عجائب المقولة المذكورة أنها صدرت عام 1998م أي في نفس الوقت الذي كانت تتم فيه صياغة دستور جديد نصت لجنته القومية في مسودتها على التعددية السياسية فغيرها الدكتور الترابي إلى (التوالي السياسي) باعتبار أن هناك حزب الله وحزب من هم دونه المتوالين معه! والمشهد يتم تصويره بكل صراحة باعتباره: الحركة الإسلامية في مقابل (الحزبية)، اقرأ: الضالة، والحزبية هذه تعني الجميع ما عدا الحركة، ويدخل في إحالة الحركة للحزبية حتى الأحزاب العقائدية الشبيهة بها.

---

5 أخبار اليوم في 21/2/1998م.

بالطبع كل الأحزاب تسعى لتكوين رابط يعضد الانتماء لها وسط عضويتها، وكلها لها قراءات (حزبية) للأحداث تظهر فيها نفسها باعتبارها الحق وما عداها الباطل، ولكن هذه السمة تقل وتزيد بدرجات لدى الأحزاب المختلفة، فالأحزاب العقائدية تطغى فيها هذه السمة كثيراً باعتبارها تتبع لأيديولوجيات تدعي امتلاك الحقيقة وتفسير منطق التاريخ ونواميس الكون.

لكن حتى الحزبين الكبيرين (الأمة والاتحادي) فإنهما بمنطق الاستقطاب الذي حكم المدافعة السودانية منذ التركية السابقة، ثم اللاحقة، لديهما خطاب داخلي منكفيء على الذات ومشيطن للآخر، يدل عليه مثلاً ما ذكره الأستاذ حسين خوجلي من أنه حينما سأل الشريف زين العابدين الهندي رحمه الله: ما الذي يجعل الحزب الاتحادي يستمر بالرغم من تواري الفكرة الاتحادية التاريخية الآن؟ فقال له: العداء للمهدية!

وداخل الأنصار يوجد هذا التماسك والشعور بالأنا الأعلى وتصور امتلاك الحق والأحقية في الوطن على غرار (البلد بلدنا ونحن اسيادها تشهد كرري والشكابة)، وقد أشار السيد الصادق لذلك بمصطلح (شوفينية الأنصار).

ولكن معظم الأحزاب في الغالب تدرك أن هذا الخطاب الداخلي أو الباطني لا يحيط بالحقيقة من جهة، والأهم أنه خطاب كريه لا ينبغي أن يُعلن أو يشيع عن الحزب المعني حتى لا يُتهم باحتقار الآخرين والسعي لقبرهم، والحقيقة الأفدح أنه شعور مآله إلى بوار وطني شامل، لكونه طريقاً لاتجاه واحد من استعلاء وتفيه للآخرين إلى الاستوصاء بهم ومن ثم الاستبداد بالرأي من دونهم وفرض رأي الحزب المستعلي عليهم. وكما قال حافظ إبراهيم رحمه الله:

رأيُ الجماعة لا تشقى البلاد به   رغم الخلاف ورأيُ الفرد يشقيها

وهي حكمة تحققنا منها بالدم والدموع!

أما الدليل على أن بقية الأحزاب تعترف بكراهة هذا الخطاب وتعمل على الحد منه على الأقل علناً، هو أن الشريف زين العابدين حينما اعترف بتلك الهوية المبنية على الضد لم يشأ أن يعلن ذلكم الاعتراف فطلب من حسين خوجلي أن يغلق التسجيل حسبما قال! كذلك حينما أشار الإمام الصادق لعزة الأنصار تلك كان في إطار نقد ذاتي والسعي لتذويب هذه الاتجاهات داخل الأنصار والتي بلورها شعورهم العالي بتضحياتهم من أجل الوطن على مر التاريخ، ونجد محاولات مستمرة في كتاباته برصد مجاهدات الآخرين برغم اختلاف الرؤى لكسر هذه الفكرة العازلة، وللوصول لحالة التناغم والاندماج الوطني التي تمثلها مقولة الإمام عبد الرحمن المهدي (لا شيع ولا طوائف ولا أحزاب، ديننا الإسلام ووطننا السودان).

هذا الاعتراف بالتعددية والسعي لتمثلها وتوطيد أركانها غائب تماماً لدى الحركة الإسلاموية. إن كتّابها في غالبيتهم الساحقة لا يشعرون بأدنى حياء في كتاباتهم المعلنة لدى حديثهم عن الآخر الحزبي باعتباره واقع فاسد/ مظلم/ آفل سوف تتمدد الحركة لتقبره في النهاية بفضيلتها ونورها، وقد كثر حديثهم عن مسح وإزالة وقبر الآخرين حتى سُمّي قائلهم، نافع علي نافع، بالحانوتي!

وبالطبع إن الخطاب المتشنج لا يُستغرب حينما يأتي من قادة أمثال نافع علي نافع، وأمين حسن عمر، وإسحق فضل الله صاحب مقولة (كان فصل الجنوب شيئاً عبقرياً)، و(السودان يستحق سودانيون غير الذين يزحمونه الآن)[6]، و(اعْمِل سيف الإسلام الحقيقي وابقر به البطون) حتى أن الأستاذ عليش سمى حزبهم (حزب ابقر البطون)![7]

ولكنه يأتي كذلك من كتاب يستخدمون لغة أقل تشدداً، مثلاً الدكتور عبد الرحيم عمر محي الدين وهو يؤرخ للحركة الإسلامية يقول: (منذ أول حركة الإسلام الخاصة واستراتيجيتها قبل الإنقاذ تهيأت شعاب الحركة المختلفة لمرحلة التمكين، وأعدت العدة لآليات يمكن أن تعبر بها الحركة إلى ثورة شعبية نفذت من فساد الحزبية وردتها عن الشريعة واضطرابها في رعاية مصالح الشعب، حركة عسكرية مستترة بتدابير صارمة تحفظ سرها إلى حين ساعة الصفر).

انظر/ ي الحديث عن فساد الحزبية وردتها عن الشريعة! كلام يطلقه حامل دكتوراة! بدون أن تستطيع الإنقاذ إثبات أي فساد قبلها وبعد أن اعترف عرابها بفسادها على رؤوس الأشهاد! أما حديث الردة عن الشريعة فلا يأتي إلا في إطار الدخول في المحظور دينياً من خطاب اعتلف ب(جاهلية القرن العشرين) وغيرها من أفكار التكفير والهجرة، ولكنها في السودان صارت تكفيراً وتهجيراً!

ثم يقول محي الدين عن خطتهم وقرارهم أن يعبر بيانهم الأول عن (ميقات تبسط فيه الحريات للناس كافة بعد اكتمال إنقاذ الوطن من فتنة الحزبية التي أوشكت أن تعصف بأهل كيانه وتمزقه دويلات وعصابات. ولكن من بعد الإنقاذ والاطمئنان نبسط الحرية للناس فوراً التزاماً بأصول الدين: لا إكراه في الدين)!

المصيبة أن الدرجات العلمية ليست عاصماً من مثل هذا الخلل المريع في المنطق، وهذا الغرق حتى الموت في النظرة الحزبية النافية للآخر ولكيانه، فمن هو الشعب الذي يثور ولكن يحتاج لقبض حرياته حتى يتمكن أهل الحركة ثم تعاد له الحرية، لأنه لا إكراه في

---

6 القولتان في مقالته بعنوان (بصراحة.. بصراحة)، في 5 أكتوبر 2015:
http//:www.sudanas.com/2015/10/05/98397/

7 عليش، سابق ص 9-10

الدين؟ إذن ماذا كان اسم فترة التمكين إن لم يكن إكراهاً؟ ومن الذي عصف بكيان الوطن وشطر دولته؟!

ويسترسل محي الدين: ذات المكتب الذي قرر الإنقاذ قرر في ذات الاجتماع الخطة نحو التمكين، وأول قراره أن تظهر الثورة قومية أول الأمر بغير لون حزبي تدعمها الحركة بعناصرها في المواقع كافة حفظاً لميلادها وقومتها بغير إعلان ولا سفور بعودة المغتربين من أعضاء الحركة في كل مكان لسد الثغرات ثم القرار بإعلان الشريعة الإسلامية بعد العام الأول ثم القرار بظهور الرموز الإسلامية شيئاً فشيئاً وفق الاطمئنان إلى رسوخ التمكين والقرار بأن تنقل الحركة وظائفها تدرجاً نحو الدولة[8].

من هذا الخلل القاتل لأسس الوطنية والمواطنة جاء الخلل الثاني وهو القراءة الأحادية للأحداث ومن خلال منظار (معنا/ ضدنا) تعدياً لكل المباديء العامة التي تحكم العلاقة بالآخر من عدل، ومساواة، وكرامة للإنسان وحريته.

فالمقياس الذي يحدد الحق والباطل هنا هو (نحن) وليس أية قيمة أخرى. والحق بحسب نظرتهم منوط برجال ونساء تلك الحركة، ومن يقف ضد مشروعها في البرلمان وبالديمقراطية يستحق أن تقوم الدبابة بسلب حقوقه وحرياته جميعاً بما فيها الحق في الحياة!

وحتى على الصعيد الخاص، فأن يقف رجل سوداني لامرأة يوصلها في طريقه يكون شروعاً في الزنا، وإن كان الرجل منهم كان ذلك (أوتوستوب إسلامي)! إنهم ينقضون حكمة الإمام علي كرم الله وجهه القديمة: إنك لا تعرف الحق بالرجال، اعرف الحق تعرف أهله! ليصير الحق هو ما قامت به الحركة ورجالها ونساؤها حتى لو كان كذبا وفساداً وانتهاكاً لحقوق الآخرين ومنعهم من العبادة وسب دينهم وقولهم للذين يعذبونهم حينما يذكرونهم بآيات الله (هنا الله ماقي)! وهذا ما يحدث في (بيوت الأشباح)، والباطل هو ما قام به معارضو الحركة حتى ولو ذكّروا بحدود الله وحقوق عباده ولفظوا الظلم امتثالاً لأوامره، وأقاموا الصلاة وأتوا الزكاة وكانوا من المحسنين!!

من هذا الموقف المتعصب، تناسلت كتابات الخيل التي اتسمت بالتناقض البائس مع المباديء التي تُنشد لها الأناشيد، وتكاثرت أفعال شيطانية بحق ولكن باسم الله!

أفعال حينما سادت في دولة لم يكتمل بناؤها القومي وفي أمة خليط، عديدة الألوان والمعتقدات والمذاهب والرؤى والأحزاب، أنتجت استقطاباً شطر وطناً يقلّب فيه آباء الوطنية كفيهم على ما أنفقوا فيه من دماء وعرق ودموع وآمال ونضال على مر التاريخ! بل حتى أولئك الذين خربوه بأيديهم سوف تقفز لهم الأسئلة الصعبة مع البصر الحديد، فيقولون بتعبير القدال:

---

8 عبد الرحيم عمر محي الدين، سابق ص 211، 212

يا الله دا الســودان؟

ياهو العرفـتو وشُفـتو في غـابـر السـنـين؟

وتْدُقْ جَـبـينك باليدين ..

ياخ دا اللـي كان؟

ياخ شُـفتو وين؟

ياخ اسـمو مين؟

الشاهد، إن محاولة سبر غور تلك الخطابات، كما قام بها الأستاذ عبد الماجد عليش، وهو يدرس كتابات لكل من إسحق أحمد فضل الله، وأمين حسن عمر، والطيب مصطفى وآخرين، مفزعة! بل لقد ناقش حتى بعض مراجعات المعدّلين[9] أمثال دكتور التجاني عبد القادر والدكتور عبد الوهاب الأفندي ووصل إلى أنها تتذرع بأن تجربة الإنقاذ لسبب ما أو آخر لا تنسب للحركة الإسلامية، مبشرين بغد أفضل تحت راياتها الحقيقية.[10] وربما كان ذلك مرده إلى كتابات لها قديمة نوعاً ما إذ يرى القاريء والقارئة في كتابات المعدّلين المذكورين لاحقاً ما يعري التجربة بشكل أكثر جوهرية.

أما فيما يخص الفصيلة الأولى التي لا تزال سادرة في غيها فنراها في دراسة عليش لأسلوب إسحق مثلاً يذكر استحضاراته المخلة من التراث الإسلامي، ثم ما يثير إعجابه من التراث العالمي: (حينما فشلت كل القرارات والأوامر في جعل قطارات إيطاليا تصل في الموعد المحدد. السيد موسليني زعيم إيطاليا يومئذٍ وصل إلى الحل السعيد، وقف في المحطة يستقبل القطار الذي يصل متأخراً 10 دقائق، وما أن هبط سائق القطار حتى رفع موسليني مسدسه وأردى السائق قتيلاً. بعدها لم يصل قطار متأخراً أبداً)..!! كأنما ينادي بفاشستية إسلامية!!

وحول قضية متفجرات يقول: (لو أن الدولة أعلنت الأحكام في التاسعة مساء وعلقت المذنبين في التاسعة صباحاً في ميدان عام في السوق لخشيت حتى إطارات السيارات أن تنفجر).. و(الطلاب احتلوا الميدان لمدة 44 يوماً والحكومة تنظر في صبر. في الأيام الـ4 قال الطلاب ما شاءوا وشتموا رئيس الحكومة وناقشوه في التلفزيون. والحكومة الصينية ظلت تنظر في صبر صيني وعلى أصابعها كانت تحسب أخطاء الطلاب واحداً واحداً. حين تبين للحكومة نشاط المخابرات الغربية وسط الطلاب أعلنت باللهجة الصينية المهذبة جداً أن الميدان أصبح حراماً وحين شرع الطلاب في تحطيم الأشياء والتخريب أعلنت الحكومة باللهجة الصينية المهذبة جداً أنها لا تريد أحداً في الميدان منذ السادسة

9 هكذا يسميهم عليش يعني أنهم يعدلون في المسيرة من اعوجاج

10 عليش، سابق

صباحاً، وحين احتشد الميدان في الصباح تقدمت الدبابات في السادسة، وفي الثامنة كان الميدان خالياً والقتلى 5 آلاف والجرحى 25 ألف قد نقلوا والميدان مغسول ولامع ونظيف. الصين الآن امرأة تعاني من الدوار والقيء وشحتفة الروح لكنها مبسوطة مثل كل امرأة حبلى تتوقع مولوداً جديداً، والوفد السوداني ما كان يستطيع أن يختار وقتاً أفضل لزيارة الصين).[11]

هذا الخبال ابتدأ فكراً ثم سار على قدمين في انقلاب الثلاثين من يونيو، والحربُ أولها كلام! لذا لم يكن مستغرباً بعد نشر حديث الطلاب الصينين في 1995م أن يحدث ما حدث للطلاب على يدي هذا النظام حتى الآن![12]

نحن لن نرصد أياً من آيات الأسى كما ذكرنا في المقدمة، ولكننا سوف نسجل بتعجل كيف أنتج ذلك الفكر ذبح الديمقراطية عبر (الشورى)، و(الخداع)، وكل ذلك بزعم إعلاء كلمة الله! فـ(هي لله)!!

شورى.. تذبح الديمقراطية!

كانت الجبهة تنظيماً خطى بأقدام مسرعة في أقل من أربعة عقود مسافات غير متخيلة نحو النجاح، فما بين انتخابات ستينات وثمانينات القرن العشرين، في عقدين تماماً خلق كل تلك الطفرة[13]، وتمدد في القواعد بعجلة مسرعة، وتحكم في الإعلام والاقتصاد بالشكل الذي تيسر للجبهة الإسلامية القومية في السودان أن تشوش مسيرة الديمقراطية الثالثة بشكل لا يحتمل، لقد أتقنت الجبهة التنظيم بحيث استطاعت أن تكتسح دوائر الخريجين عام 1986م، ليس لأن نسبة خريجيها غالبة بذلك الشكل، ولكن لأن تنظيمها محكم بتلك الدرجة![14] فما الذي أغراها أن تحطم ذلك الزرع الأخضر وتخطو نحو الانقلاب؟

إن ما سطره قادة الجبهة من مبررات يحتوي على كثير من (حديث الخبل) بتعريف بوستمان المذكور آنفاً، فقد سيقت مبررات بعضها كذب قراح وبعضها مثقوب المنطق.

من تلك المبررات أن الجيش اشترط إخراج الجبهة من الحكم، وكثير من كتاب

11 عبد الماجد عليش، مرجع سابق الصفحات 13، 14 و15

12 يمكن الرجوع لكتاب ماذا خسر السودان بقيام الإنقاذ، د. عبد الرحمن الغالي ففيه تجميع لبعض الفظائع حتى 2003م، وما تلا اعظم!

13 في انتخابات 1965 حصلت جبهة الميثاق الإسلامي على 5 دوائر، 3 جغرافية و2 خريجين، وفي انتخابات 1986م حصلت على 51 دائرة، 28 جغرافية و23 خريجين، انظر /ي انتخابات أبريل 2010م في الميزان، حزب الأمة القومي، منشورات مكتبة جزيرة الورد، القاهرة، 2010م.

14 في الجزء الثالث من هذه السيرة: الصادق أمل الأمة ولكن، تحليل لنتائج الانتخابات ونسب الجبهة الإسلامية بين المصوتين وفي المقاعد. كذلك انظر /ي انتخابات أبريل، المرجع السابق

الجبهة يدلسون حول إشارة السيد الصادق المهدي لمطلب قادة الجيش بإبعاد الجبهة عن الحكومة[15]، فقد ذكر الحادثة مراراً ليقول إنه رد ذلك المطلب وسعى بيديه ورجليه لإشراك الجبهة ليكون الحكم قومياً[16]، ولكننا نجدهم يشيرون إلى الحادثة واقفين في نصف الرواية الأول، تماماً مثلما يستشهد زنديقٌ بـ(ويلٌ للمصلين) لعكس الحقيقة!

كذلك أشاروا لاتفاقية القصر التي أثمرت الإجماع الأخير ليقولوا إنها أبطلت فعل البرلمان، مع أنهم كانوا مشاركين في خطواتها الأولى كوسيلة لتحقيق إجماع قومي يجاز في النهاية في البرلمان، وحينما قاموا بانقلابهم كانت الحكومة تحظى بتأييد 80٪ من البرلمان فما كانت تطلب أو تسعى لتجاوزه.

ويذكرون أن اتفاقية السلام المزمعة كانت ستسقط الشريعة، مع أنهم يعلمون أن خطى التشريع الإسلامي كانت متقدمة، وأنه حتى لو كانت الاتفاقية المزمعة ستفعلها فإن مشوار تحكيم الشريعة لا ينبغي أن يمر عبر انقلاب عسكري ويُفرض فرضاً[17]، وإن فشلت مجهوداتهم في تحكيم (شرع الله) في دورة انتخابية واحدة فإنها كانت يمكن أن تفلح في الدورة الثانية أو الثالثة أو حتى العاشرة، فلتحقيق أي شعار ديني أو مبدئي، وخلافاً لمخطط أمير ميكافيللي، ينال المنهج ذات الاهتمام الذي يناله الهدف!.. إن ما ساقوه لا يتعدى أن يكون تبريراً سخيفاً على غرار: قتلتُ فلاناً لأنه وطيء قدمي! فحتى لو صح أن التجربة الديمقراطية وطئت أحلام الجبهة في دورتها الانتخابية الأولى لا يحق للجبهة قتلها!

بالطبع هناك مبررات أخرى مثل: انقلبنا لقطع الطريق على انقلابات وشيكة، والغريبة أن كاتباً كالمحبوب يذكر خطة انقلابية لحزب الأمة الحاكم (نفسه) بعد أن برر بأن كل الأحزاب قامت بانقلابات من قبل، بقراءات تاريخية إن لم تكن مغلوطة فهي مختلف عليها. إذ لم يقم حزب بمؤسساته وكامل (شوراه) وقواه العقلية بتمرير قرار الانقلاب في السودان من قبل! وهذا ما تتبعناه بتفصيل في جزئي كتابنا هذا الأول والثاني.

وذكر مؤرخون آخرون من خارج الجبهة مبررات متعلقة بطبيعة الاستعجال لدى قيادة الجبهة وعدم صبرها على المدافعة بنفس طويل.

يرى المرحوم الأستاذ حيدر طه أن هزيمة الجبهة ومشروعها في الساحة السياسية حينها

---

15 تفاصيل ما جرى في هذه الحادثة في الجزء الثالث من السيرة (الصادق أمل الأمة ولكن)، 2015م

16 انظر مثلا كتابه الديمقراطية في السودان عائدة وراجحة، وكتابه انقلاب 30 يونيو 1989 في الواح التاريخ

17 شارك قادة الجبهة في العديد من المنابر التي جمعتهم بتنظيمات إسلامية أخرى داخلية وخارجية كان الحديث عن ضرورة انطلاق أية محاولة أسلمة حديثة من تجربة ديمقراطية واحترام للحريات وحقوق الإنسان، مثلا جماعة الفكر والثقافة الإسلامية ومؤتمرها الأول في 1982م وقد ذكر المحبوب عبد السلام أن الجماعة أنشئت بقرار من حركتهم. كذلك مجهودات المركز الإسلامي العالمي بقيادة المرحوم سالم عزام وأدبياته بذلك الخصوص. راجع/ي الجزء الثاني (ظلام أب عاج) لمتابعة تلك المواثيق والأدبيات.

جعلها تحس (أن هذه التغييرات تجري في غير صالحها في المستقبل).. وأنها لم تكن قادرة (على أن تعتق نفسها من أغلال الأزمة وتفكير الأزمة حينما راحت تبحث عن خيارات أخرى غير المعارضة البرلمانية. وكل أزمة لها وطأة على عقل المأزومين، ولها إيحاءات على تصرفاتهم وقراراتهم. فقد أوحى تفكير الأزمة للترابي أن إخراج الإسلاميين من واقع الحكم كان من خلال إخراجهم باستبعاد البرنامج التشريعي الإسلامي، ويتضح من ذلك وطأة الأزمة على التفكير، أما إيحاءاتها فقد جاءت واضحة في عدة تصريحات لقادة الجبهة. ففي حديث صحفي مع جريدة السياسة نشر في 2 مارس 1989 قال الترابي: في خاطرنا عدة احتمالات لمصائر السودان والجبهة الإسلامية -مهما حدث- ستتمكن من تقديم مشروعها الإسلامي لإنقاذ السودان وترشيد مسيرته للأمام،...، أما الخيارات الأخرى فهي خارج الخيار الديمقراطي الدستوري، وهي تشتمل على حكومة شتات نقابي يساري لا يجمعه إلا حب السلطة ولا يمكن أن تجد على شيء ولا أن تتقدم بالسودان إلى شيء، وما دام قد تجاوز القنوات الدستورية فسيغري معارضيه بمعاملته بمثل قواعد اللعبة وينتهي إلى مثل الاحتمالات الأخرى، منها الصيغة العسكرية السافرة كأن يدب عليها انقلاب كامل يحمل الضباط إلى السلطة ليتحملوا المسؤولية أيضاً).[18]

لقد جعلوا من اجتماعات القصر تجاوزاً دستورياً، وقالوا إنها همشت البرلمان، وقد ذكرنا في الجزء الثالث من هذه السيرة، مستعينين بتجارب أخرى في دول تنوع، أن أية ديمقراطية توافقية في بلد متنوع شديد الاستقطابات ينبغي أن تسعى لمشاورة من هم خارج البرلمان واستصحابهم، ليستطيع البرلمان أن يعمل في جو من التوافق لا التناحر والاستقطاب، ولا يجوز أن يقال إن هذا تجاوز للمؤسسات الدستورية بل هو مساعدة لها، طالما في النهاية هي صاحبة الكلمة الأخيرة في أي مشروع تفضي إليه أية تفاهمات هنا وهناك.

ويرى طه أن تنظيم الجبهة لما سمي بثورة المصاحف وثورة المساجد كان محاكاة فاشلة للثورة الإيرانية: (على المستوى التنظيمي والجماهيري بدأت الجبهة تعمل على تعبئة كوادرها في مختلف القطاعات للدفاع عن قوانين غائبة أصلاً تحت شعار ضرب الطائفية، فقد ذكر الترابي صراحة أن البلاد بحاجة إلى ثورة لتجاوز الطائفية،..، ولكنه لم يتجه إلى الثورة بل بدأ يعد للانقلاب،...، لم يستطع الترابي تجاوز التجربة التاريخية في التغيير بابتداع أسلوب جديد وفق مفهوم خاص بالثورة الإسلامية، وإنه في نهاية الأمر يلجأ إلى نوع من الخلط أو التلفيق بين الثورة والانقلاب.. نظمت سلسلة من المظاهرات تحت شعار «ثورة المصاحف» تارة و«ثورة المساجد» تارة أخرى، في محاولة لمحاكاة الحركة الإسلامية في إيران على عهد الشاه. ولكنها فشلت في حشد المصلين أيام الجمع، كما فشلت في تنظيم مظاهرات

18 حيدر طه، الأخوان والعسكر، ص 344- 345

طلابية قادرة على إحداث تحولات في اتجاهات الجماهير أو حتى على لفت الأنظار)[19]. وأنه بعد انهيار أمله في حركة الشارع انحصرت مجهوداته في التخطيط للانقلاب، (لأن الثورة لن تجيء وفق تصور الجبهة الإسلامية، فما كان من الجبهة في حالة يأس من الجماهير إلا أن تلجأ إلى عناصرها في الجيش مما يعد هروباً سريعاً من المهام الأساسية لحركة يصفها زعيمها بأنها شعبية وتفاعلية.. اختارت الجبهة الحل السهل الذي يكشف عن قلة صبر وقصر نفس في تحمل أعباء ومسؤوليات الجهاد الطويل، وهو جهاد قاد مدرسته المعاصرة الإمام آية الله الخميني في إيران).[20]

الدكتور الترابي رحمه الله في حلقات (شاهد على العصر) حينما سئل عن اختيار الانقلاب وسيلة لتحقيق البرنامج برغم عدم مبدئيته قال إن التجربة أثبتت أن حركة الإسلام حتى ولو فازت في الانتخابات لا تُعطى نصيباً في السلطة، مستشهداً بوزرائهم الأربعة أو الخمسة في حين للأحزاب الأخرى عدد أكبر، وأشار كذلك للعداء الدولي (للإسلام)[21]، متناسياً أن نسبة وزرائهم كانت توازي حجمهم في البرلمان! وحقيقة أن حركتهم ظلت تحظى بعلاقة أقرب لمخلب القط للخطط الغربية، وليس سراً الدور الذي لعبته حركات إسلاموية كثيرة في خدمة المحور الغربي إبان الحرب الباردة، ولعل كتاب السفير الأمريكي نورمان أندرسون عن الديمقراطية الثالثة في السودان يظهر انحيازه وإعجابه بالجبهة وأمينها العام وفي المقابل العداء المستحكم لرئيس الوزراء وتهكمه من لهجته الاستقلالية.. الحقيقة إن أمريكا أس الهيمنة العالمية ما كانت لديها مشكلة في التعامل مع الأخوان في مناطق عديدة، وفي السودان، ولكنها لم تستطع هضم موقف حزب الأمة الاستقلالي! وبالرجوع لمنطق الترابي في إبعادهم عن السلطة، فحتى لو صح وحرموا من السلطة حينها، فكان بإمكانهم أن يخوضوا انتخابات قادمة ويحصلوا على وزن أكبر، ولكن ذلك التبرير كان مكشوفاً ومتناقضاً مع ذاته، لأنه تحدث عن تخطيط مبرمج للانقلاب منذ منتصف السبعينات أي ليس مربوطاً بانتخابات 1986م وحصادها.

ومن ضمن المبررات التي ساقها الترابي رحمه الله هي أن الطريق الآخر لتحكيم الإسلام هو الثورة الشعبية ولكنها (من أول يوم وجهها يظهر، والسودان المداخل عليه بالقبائل من تسعة أبواب، من الجيران، ويمكن أن تركب عصبية القبيلة لأن الشيطان يركب الناس بعصبية القبائل، وهؤلاء لا يمكن أن ترضيهم جميعاً في المناصب وغيرها، وقد خشينا من ذلك وقلنا نخرجها هكذا، والناس يحبون الانقلابات العسكرية، وفعلاً)[22]!! ولا تعليق!!

---

19 السابق ص 346

20 نفسه ص 347

21 الترابي شاهد على العصر الحلقة التاسعة

22 شاهد على العصر، الحلقة التاسعة.

ولكن الأكثر بؤساً في الحديث عن (حركة الإسلام) وتحكيم الإسلام هو تصويرهم للأمر كأنه مربوط بهم، والآخرون كأنما كفار أو خارج الملة، مع أن الحزب الذي أحرز أكبر المقاعد في الديمقراطية التي وأدوها، حزب الأمة، كان برنامجه بعنوان (الصحوة الإسلامية)، وكان هناك سعي طيلة فترة الديمقراطية الثالثة باتجاه التشريع الإسلامي عبر قانون ديمقراطي بلغ مرحلة القراءة الثانية في البرلمان، وكانت المساعي جارية للاتفاق على كل شيء مع غير المسلمين في المؤتمر الدستوري المزمع في سبتمبر 1989م، لكن الجبهة اعتبرت أي تفاوض أو محاولة للجمع بين الأسلمة والوحدة الوطنية هي تفريط، وكفر بواح، وأعلنت على مسلمي السودان الجهاد[23]!

الشاهد، ومهما كانت الأسباب والمبررات، فإن الحركة الإسلامية، التي كونت الجبهة القومية الإسلامية وظلت تنظيماً مخصوصاً يحرك الجبهة كالدمي من وراء الكواليس، أقرت هياكلها الشورية الانقلاب، وفوضت الأمين العام الدكتور حسن الترابي لاتخاذ الإجراءات التي يراها مناسبة لتغيير النظام الديمقراطي الذي رأوا أنه وصل إلى طريق مسدود ومات فنعوه في منابرهم وصحفهم وطفقوا يبشرون بفجرهم الموعود[24]. في هيئة شورى الجبهة الإسلامية أقر الأمر بالإجماع، أما في مجلس شورى الحركة الإسلامية، صاحبة القرار الحقيقي، فقد تم تداول وأخذ ورد، وفي النهاية أجيز الأمر بالإجماع وكما قال المحبوب: (أدركت القيادة التفويض الذي كانت ترجوه من الشورى)، فقد تم تداول التحفظات على الانقلاب العسكري ثم (الحجج المضادة التي كانت تفرض نفسها بقوة) وهي حجج كانت كلها تبريرية فجة مثل القول إن الجميع قارفوا الانقلاب قبلاً، وأن الحركة الإسلامية بلغت من التنظيم والتأهيل ما لم يبلغه أحد وفاقت كل الأحزاب بل الدولة ذاتها، ويروي المحبوب أن الأمر حينما عُرض على المكتب السياسي للحركة الإسلامية وهو مؤسسة (بغير قرار وفقاً لدستور الجبهة الإسلامية ولائحتها، فهو يتداول ويحضر المقترح ويرفعه إلى أعلى حيث الأمانة التنفيذية والشورى)، فقد تصادمت الرؤى في اجتماع المكتب السياسي وبلغت المدى في المفارقة وغادر البعض الاجتماع غاضبين، ولكن الأمر رفع للجهات صاحبة القرار وفي النهاية (وجدت القيادة التفويض الذي تطلب بما يشبه الإجماع في مجلس الشورى حيث تواجد بعض صفوة الحركة، وبالإجماع في

23 انظر طه، سابق، وعبد الرحمن الأمين، سابق، ومحمد علي جادين، وتوثيقهم لإعلان الجبهة الجهاد في مؤتمر صحفي في يونيو 1989م على قادة دينيين مسلمين!

24 في كتاب الأستاذ حيدر طه (الأخوان والعسكر)، وكتاب الأستاذ عبد الرحمن الأمين (ساعة الصفر) تتبع لما نشر في صحف الجبهة ومقابلات قادتها عشية الانقلاب

كذلك انظر /ي المحبوب عبد السلام (الحركة الإسلامية السودانية دائرة الضوء خيوط الظلام) للإشارة لموافقة كل من هيئة شورى الجبهة الإسلامية وهو مجلس موسع يضم نحو 300 شخصاً، ومجلس شورى الحركة الإسلامية وهو مجلس مركزي يضم 60 من قادة الحركة المؤسسين، وقد اقر كل منهما على حدة تفويض الأمين العام الذي طلبه لاتخاذ اجراءات التغيير المناسبة، اسم الدلع للانقلاب!

هيئة شورى الجبهة الإسلامية)[25]. هذه المجالس التي تبلغ عضويتها حوالي 400 شخصاً (مجلس شورى الحركة، وهيئة شورى الجبهة، والمكتب السياسي) تحفظت فيها قلة تعد على أصابع اليد، منهم دكتورالطيب زين العابدين، والسيد أحمد عبد الرحمن، والسيد عثمان خالد مضوي[26]. ومن ثم انصاع الجميع للقرار!

ولنا أن نقارن بما اتخذه مجلس إدارة حزب الأمة قبيل انقلاب 1958م حينما عرض سكرتير حزب الأمة (البك عبد الله خليل) وكان رئيس الوزراء حينها، عرض على المجلس فكرة تسليم الحكم للجيش. حينها رفض 13 من أعضاء المجلس الـ15 الفكرة رفضاً باتاً، فلم يوافق له غير عضو وحيد[27].. وفي النهاية نفذ السكرتير فكرته وحيداً وأخفاها عن زملائه داخل مجلس الوزراء وداخل إدارة حزب الأمة.. موقف أقل قوة كان للحزب الشيوعي عشية انقلاب مايو 1969م، فحلقة الوصل بين الانقلابيين والحزب كانوا أفراداً قياديين وحينما عرضوا الأمر على مكتبه السياسي حدث انقسام وفي النهاية تم الانقلاب كأمر واقع تعامل الحزب معه بصورة بعدية كان فيها ما فيها من تأييد أولي ثم شد وجذب.. أما أن تقر هيئة شورى الجبهة ومجلس شورى الحركة الإسلامية معاً الانقلاب بكامل عضوية الهيئة التي تبلغ ثلاثمائة، وجل المجلس الستيني، فهذا يعكس (تربية) أو لا (تربية) تلك الحركة وتنشئتها التنظيمية الشائهة، مثلما يعكس تجذر لا ديمقراطيتها ولا مبدئيتها. إنه أمر لا مثيل له في تاريخ السودان على عكس ما حاولوا إثباته وبثوه في حبر كثيف وخط إعلامي صارخ على مدى ثلاثة عقود! يقولون كل مرة إنهم ليسوا أول من (قارف) الانقلاب: ومن كان منكم بلا خطيئة فليرمها بحجر!

بل كلما نهض الحديث حول التحول الديمقراطي كلما علت الأصوات التي تثبط ذلك النهوض لتقول إن الساسة كلهم سواء في الظلم ديكتاتوريين كانوا أم ديمقراطيين.. وقد كان ذلك المنطق عالياً في حديث رجل الجبهة الإسلامية الثاني، والذي لعب دوراً أساسياً في انقلاب الانقاذ وهو الأستاذ علي عثمان محمد طه النائب الأول لرئيس الجمهورية حينها، أمام ندوة العميد في 1 مايو 2002م حينما قدم رؤية المؤتمر الوطني. قال طه: «ينبغي أن يكون واضحاً أن الحديث السائد الآن هو حول إدارة حوار لبروز مشروع قومي، بينما البعض تسيطر عليه فكرة تفكيك الواقع وتصفية التركة وهد كل ما هو قائم، وكثيرون حينما يأتون للحكم يحاولون البدء مع هد كل ما سبقهم» ولما تعالت أصوات المتندين

25 المحبوب، سابق صفحة 90 وما بعدها.

26 ذكر ذلك الدكتور علي الحاج في حوار مع الصحفي عبد الوهاب همت، وذكره ماهر أبو الجوخ، تقرير صحيفة السوداني: في ذكراها الـ(24) (الإنقاذ).. قصة وصول الإسلاميين الى السلطة ..!! الأحد 30 يونيو 2013م، بينما يورد حيدر طه، سابق ان المتحفظين اثنين هما أحمد عبد الرحمن ومضوي، ص 349.

27 تفاصيل ما جرى داخل حزب الأمة حينها، وشهادات الوزراء محمد احمد المحجوب، وأمين التوم الموثقة، واردة في الجزء الأول من هذه السيرة (بينج ماريال)

أنكم من فعلتم ذلك قال طه: «نعم فعلناها، كلنا خطاءون، ومن كان بلا خطيئة فليرمها بحجر»! استحضاراً لقول المسيح عليه السلام وقد هم حواريوه وأتباعه أن يرجموا مومساً.

لقد اعتبرت لدى مناقشة ذهنية الفساد أو «اللاثقافة» التي تؤدي للفساد[28] بأنها تنبع من مثل هذه الأفكار التي تريد أن تمنع أسس المحاسبة. والمسيحية كدين أتى ليوازن مادية اليهودية المفرطة لا يمكن حمل مقاييسه التسامحية محمل الاتزان في هذه الناحية، ذاك أن رد الفعل لا يصلح أن يقاس عليه بدون وجود الفعل الأولي. إن فكرة «فليرمها بحجر» لا تصلح قياسا لحياة بلد.. فالمومس نهاراً جهاراً ليست بحال مثل مرتكب الخطيئة، ومرتكب الخطيئة ليس كمقترف اللمم، وصاحب اللمم ليس كالتقي، شرع الله نفسه يفرق بينهم، ولا بد أن يختلف الحساب. وكون كل الناس يخطئون حقيقة لا يجب أن تنسحب على اعتبار الخطيئة حالة طبيعية وقد قال رسول الإسلام «لا يكون أحدكم إمعة».

وإذا كانت «جماعة» السياسيين كما يود الإنقاذيون القول ظالمين، فهذا لا يعني أن يتم تمرير ظلمهم ناهيك عن محاكاته، بل يُردوا عنه، ثم تنظف الحياة السياسية كلها برد كل ظالم ولو في دفاتر التاريخ. ولهذا السبب كرر السيد الصادق المهدي المطالبة بلجنة للتحقيق في كل الانتهاكات منذ الاستقلال. ولو تم ذلك فسوف يسجل لكل فرد ولكل حزب أو جماعة كتاب مرقوم يدون ما اقترفوا من جرائم وتجاوزات، أو قدموا من بر بالوطن ومجاهدات.

ولو نظرنا بالمعطيات التي أمامنا فإن الانقلاب الإنقاذي الأخير وزره أكبر لأنه اشتراك جنائي لتنظيم كامل لا مجرد قيادي أو بعض القياديين فيه، ولأن التجربة وصلت مرحلة الثانوي، ولا يحق لأي تلميذ في الفصل ألا يكون فرّق بين «الطرح والجمع»، بينما تجربة نوفمبر 58 كانت في بداية السلم، في المرحلة الابتدائية، ولم تنطو على إجماع مؤسسة حزبية ولا خداع، وتجربة مايو 69 كانت في منتصفه أي في المرحلة المتوسطة ومنفذوها خليط يساري ليست خالصة لحزب واحد، أما تجربة الإنقاذ فإن كادر الجبهة صرفاً هو الذي خطط للانقلاب باعترافهم وإن لم يعلن ذلك بداية، وقراره مجمع عليه بشكل لا لبس فيه. وكانت المسيرة السياسية السودانية قد بلغت رشدها وجربت الانقلابات وما تجره من ويلات على الشعب وما توقف به مسيرة التطور السياسي والاجتماعي، وكذا تجارب العالم إذ علت موجة الديمقراطية الأولى في بلدان أمريكا اللاتينية في ثمانينات القرن العشرين وكانت متجهة نحو أوربا الشرقية ثم أفريقيا. فالانقلاب العسكري الجبهوي كان معتدل مارش عكس اتجاه التاريخ.. بل كان سقوطاً في هاوية ما لها قرار!

---

28 رباح الصادق. الفساد: مدخل ثقافي. ورقة مقدمة لورشة الشفافية. المركز القومي للسلام والتنمية. 2004

لجنة السبعة.. مخطط السقوط

قال المحبوب: (كان تفويض مجلس شورى الحركة الإسلامية، ثم هيئة شورى الجبهة الإسلامية قد انتهى إلى الأمين العام الذي اختار ستة من كبار قادة الحركة وأعلامها،..، مثّل سبعتهم القيادة الشرعية ذات التفويض لاتخاذ القرار السياسي الذي ينقذ البلاد ويمكن الحركة الإسلامية، وبموجب ذلك التفويض الذي استصحب شورى الأجهزة الرسمية والشورى غير الرسمية التي تولاها الأمين العام، كان قرار الانقلاب لاستلام السلطة)[29].

الستة الذين أدوا القسم أمام الأمين العام (بكتمان سر التغيير وأداء أماناتهم) هم: علي عثمان محمد طه، علي الحاج محمد، ياسين عمر الإمام، عوض أحمد الجاز، عبد الله حسن أحمد، وإبراهيم محمد السنوسي[30].

كان تنظيم الجبهة الإسلامية في الجيش بقيادة العقيد طيار أ. ح. مختار محمدين[31]، وقد توفي عندما أصيبت طائرته في إحدى الطلعات الجوية فوق مدينة الناصر المحاصرة في أواخر 1988م حينها (أقامت الجبهة الدنيا ولم تقعدها بالنعي المكثف في الصحف واتصلت قيادتها بالصليب الأحمر الدولي لترتيب تسليم جثمانه من حركة قرنق. رفض الفريق أول فتحي أحمد علي الموافقة على هذا الإجراء بحجة أن مثل ذلك التصرف سيسجل سابقة خطيرة سيصعب العمل بها بالنسبة لشهداء القوات المسلحة الآخرين، ومن كل الرتب) بحسب عبد الرحمن الأمين[32]. وقد تمكن محمدين مع العقيد مهندس عبد الرحيم محمد حسين من خلق (خلية فاعلة للاستقطاب والتجنيد في القوات الجوية).

وكان العقيد مختار محمدين مرشحاً لقيادة انقلاب الجبهة، وبعد مقتله كان هناك عدد من القادة المرشحين ذكرت مصادر مختلفة منهم: العميد أ. ح. حسن محمد حسن علام (الذي تراجع عن تنفيذ المهمة بدوافع التهيب والخوف) بحسب ما ذكر حيدر طه، بينما تذكر مصادر أخرى أن المرشح الثاني كان العميد الركن "عثمان أحمد حسن" الذي قيل إنه تم استبداله لأنه أعلن أن ولاءه سيكون للقوات المسلحة[33]. بينما تداول البعض أنه تم تغييره لعدم ارتياح الأمين العام الدكتور الترابي له إذ بدا شخصية ذات رأي وموقف. وتم

29 المحبوب، سابق ص 96

30 نفسه، الهامش

31 ذكر دكتور الترابي انه الشهيد طيار عبيد ختم. في حلقة **شاهد على العصر**. التاسعة. قناة الجزيرة. ولكن الغالب أنه توهم في الاسم فكل المراجع تذكر اسم العقيد طيار مختار محمدين. كما أن عبيد ختم لم يكن ضابطا في سلاح الطيران.

32 عبد الرحمن الأمين. ساعة الصفر، سابق ص 266

33 تقرير السوداني. ماهر أبو الجوخ، سابق.

استبداله بالعميد عمر حسن أحمد البشير. وربما كانت هناك أسماء لمرشحين آخرين فقد شاع عن البعض أن البشير كان قبله خمسة مرشحين لقيادة الانقلاب فهو مجرد منفذ لخطة ليس له فيها ناقة ولا جمل.

الشاهد، اتجهت الجبهة صوب الانقلاب، وفي ذلك كانت تخدع حتى عضويتها فلم يكن مستغرباً أن جاء الانقلاب في النهاية في ثوب خدعة ضخمة: أنه انقلاب القيادة العامة للقوات المسلحة وليس للجبهة به علاقة.

عملت الجبهة بكثافة داخل الجيش لتنفيذ مخططها، ويروي الأستاذ عبد الرحمن الأمين كيف أن الانقلاب المايوي المزعوم في 18 يونيو كان بالونة اختبار أطلقتها الجبهة بعناية، وذلك لخلق بلبلة يستفيد منها انقلابهم. يقول: (خطة الجبهة في صناعة هذا التشويش نفذتها عناصر ثلاثية من الضباط هم العقداء ا. ح كمال علي مختار وحسن عثمان ضحوي بالإضافة الى عقيد ثالث هو عبد الرزاق الفضلي)[34]. كما يرصد الأمين، وكذلك العميد (م) السر أحمد سعيد[35] تجنيد الجبهة لمدير مكتب القائد العام للقوات المسلحة العقيد بحري أ. ح سيد الحسيني عبد الكريم. يقول الأمين إن القائد العام للقيادة الشرعية (أنا السودان) المرحوم فتحي أحمد علي كتب له في 8 مارس 1992م عن مدير مكتبه مؤكداً أنه غدر به بعد مذكرة القوات المسلحة (لقد نسق مع المتآمرين وأفشى أسرار القيادة وتحركاتها وساعد في خطة الخداع على باقي القيادات)[36].

وكان العقيد بحري الحسيني قد أصبح مديراً لمكتب القائد العام في 1988م، وبحسب الأمين فقد (اكتمل تجنيد الحسيني في غضون شهر فبراير 1989م وكانت الجبهة يومها شريكة في الحكم. أول مشروع تعاوني للحسيني مع الجبهة تعلق بالنصوص السرية لمذكرة القوات المسلحة وهي تقارير سرية للغاية تطرقت إلى جوانب استراتيجية ببدائلها لخصت في ثلاث أوراق (الورقة الأولى اشتملت على تنوير للموقف العسكري والعملياتي والإمدادي، والثانية كانت تنويراً تطرق لبحث الموقف السياسي الراهن، والأخيرة تعلقت بالقرارات والبدائل، أي الخطة).

سرب العقيد كل هذا لقيادة الجبهة في أول (تعاون)، وفي مارس 1989 كان المشروع التعاوني الثاني. فقد أعدت الاستخبارات العسكرية دراسة سرية وموثقة عن نشاط الجبهة بالجيش، ضم وصفا دقيقا لنشاط التنظيم وعضويته وأسلوب عمله والوحدات التي يوجد فيها قادته، ومن الأسماء كان العميد عمر حسن البشير واللواء حسان عبد الرحمن

---

34 عبد الرحمن الأمين، سابق

35 السر احمد سعيد، السيف والطغاة

36 ساعة الصفر، الأمين، سابق

بالاضافة الى 12 ضابط آخر. أهمل الحسيني التوجيه المرفق مع التقرير (سري للغاية) لإطلاع القائد العام. وأخفى الملف عن القائد العام واتصل فوراً بالجهة المرسلة وأبلغها أن القائد العام اطلع على الملف ووجهه بحفظه كوثيقة هامة وطلب منه أن يشكر عنه ضباط الاستخبارات الذين أعدوه على المجهود العظيم المبذول الذي يتمنى أن يستمر ويترجم في المزيد حول الموضوع![37]

قبيل رحلة القائد العام للقوات المسلحة لمدني وشندي وعطبرة وبورتسودان في أواخر يونيو لتفقد تلك المناطق والقضاء على البلبلة التي سادت إثر المذكرة[38] ثم الإعلان عن الانقلاب المايوي، عقدت هيئة القيادة اجتماعاً مطولاً تدارست فيه التقارير الواردة من الأقاليم، وكان التشقق والهرجلة والتذمر شاملاً، رأت الهيئة أن الأدلة عن الانقلاب المايوي المزعوم ضعيفة، وخلص الاجتماع إلى ضرورة إعداد تقييم كامل للموقف العسكري والسياسي، أوكلت مهمته لستة من كبار الضباط، وأربعة ضباط كبار آخرين أوكل لهم إعداد تقدير للموقف العسكري، وانصرف ضابطان لاستطلاع آراء بعض عناصر تجمُّع قوى الانتفاضة. أعدت التقارير على عجل ورفعت للقائد العام مروراً بمدير مكتبه واشار عليه القائد العام بحفظها وسافر في جولته الرباعية، وفي ذات اليوم كانت التقارير السرية في اجتماع طارىء عقدته قيادة الجبهة فتوافرت لها أسباب أكثر إلحاحاً للتعجيل باتجاه التنفيذ الفوري للانقلاب. حتى لا يتمكن القائد العام في جولته لأسلحة رئيسية بالإقليم الشرقي والشمالي من إزالة اللبس والململة والبلبلة، حتى لا يترك للوحدات وقت للتعافي[39].

تحدث كثير من الانقلابيين حول تفاصيل مخططهم ولقاءاتهم في حوارات صحفية وكتب منشورة، وسوف يكون التأريخ الدقيق لما حدث مهمة يقوم بها بإذن الله آخرون، ولكن يهمنا هنا التطرق لبعض الحقائق المفشية لطبيعة التخطيط الأهم وهي المخاتلة والخداع، والتآمر باستخدام أذرع الجبهة الطوعية والتي يفترض أن تكون بعيدة جداً عن السياسة، فقد كشف العميد عمر حسن البشير لمجلة الوطن العربي في حديث معه نشرته في 28 يوليو 1989 أن خطة الانقلاب كانت جاهزة (وحتى البيان الأول كان جاهزاً ومسجلاً بصوتي وصورتي على شريط فيديو قبل شهر من استلامنا للسلطة في 30 يونيو)[40].

---

37 نفسه، ص 262- 264

38 الإشارة لمذكرة الجيش في 20 فبراير 1989م، التفاصيل ونص المذكرة في الجزء الثالث. الصادق أمل الأمة ولكن

39 نفسه ص 270

40 حيدر طه، سابق ص 356، ولكن الترابي ذكر أن تسجيل البيان كان يوم الخميس 29 يونيو اذ قال انه قابل البشير يوم الاربعاء واخبره بان عليه تسجيل البيان في اليوم التالي، وهو الشيء الذي غالطه صلاح كرار في لقاء صحفي وذكر ان تسجيل البيان سبق ذلك التاريخ.

ذكر المرحوم حيدر طه أن البيان الأول سجل على شريط من نوع بوميتك 3/4 بوصة صغير. و(هناك ثلاث جهات فقط في السودان تملك كاميرات من نوع بوميتيك بنظام بال: تلفزيون جمهورية السودان، ومعتمدية العاصمة القومية، ومنظمة الدعوة الإسلامية، وهي إحدى فروع الجبهة الإسلامية وابنتها لحما ودما وعظماً). ثم قطع بأن (البيان الأول والمراسيم الدستورية قد تم تسجيلها في استديوهات منظمة الدعوة الإسلامية في مبنى الرئاسة بمدينة الرياض شرق الخرطوم.. استديوهات «الإعلام من أجل الدعوة» التي أنشأتها المنظمة عام 1983م بتكلفة تتجاوز نصف مليون دولار)، قال: (بتسجيل البيان الأول في استديوهات منظمة الدعوة الإسلامية انتقلت المنظمة من الدعوة إلى الاعتداء على الشرعية وتحولت من توجيه خطابها إلى المناطق غير المسلمة إلى المسلمين ومن التبشير المنهجي إلى الانقلاب المسلح)[41].

ملامح الخداع

أما خصلة الخداع فقد كانت محكمة واعتمدت على عدد من الخدع المتشابكة، وبتعبير د.علي الحاج فإن (هذه الخطط أخذت فترة من الوقت وقد كانت كثيرة جداً، والتمويه لم يكن لغير أعضاء الحركة الاسلامية فقط بل شمل حتى بعض عضوية الحركة الاسلامية)[42].

ويمكن فقط رصد بعضاً مما ظهر أو ذُكر من خدع:

الخدعة الأولى: بحسب كل من حيدر طه وعبد الرحمن الأمين هي حبك انقلاب قبلي ينسب للعناصر المايوية لتفريق الانتباه وخلق بلبلة وسط القوات المسلحة.

الخدعة الثانية: هي الإيحاء بأن الانقلاب لا علاقة له بالجبهة، ووفقها قال المرحوم الدكتور حسن الترابي، في حلقات **شاهد على العصر** المشار إليها، فإن خطتهم للانقلاب كانت مستمرة منذ منتصف السبعينات (وتعاظمت بعد أن خرجنا من السلطة وتبين لنا أن لا طريق أصلا للإسلام أن يظهر في الحياة العامة إلا إذا تمكن من السلطة، لكن اذا تمكن بوجهه ستحيط به الدول إسلامية أو عربية أو افريقية وسينزل عليه العالم بكل أثقاله وسيوأد ولذلك لا بد أن يخرج لا أحد يعلم عنه شيئا إلا أنه انقلاب عسكري)[43].

وقد اقتضى ذلك اختيار قيادة للانقلاب تتقن دور الاستقلال عن الجبهة الإسلامية، وتتقن التمويه والخداع. وبحسب حيدر طه: (كانت الجبهة الإسلامية تضع مشروعها للانقلاب وفي خاطرها تلك الشهور الأولى التي تعقب الانقلاب ومدى حساسية تلك الفترة وخطورتها، وهي شهور مطلوب أن تترسخ فيها الشرعية للنظام الجديد، ولذلك

41 طه، سابق ص 357- 358

42 حوار مع د علي الحاج، الصحفي عبد الوهاب همت، سودانايل.

43 شاهد على العصر مع حسن الترابي، 2016م، قناة الجزيرة، الحلقة التاسعة

لا بد لها أن تلجأ إلى التستر والتقية من أجل أن تحافظ على الانقلاب من السقوط، إذا عرف منذ الوهلة الأولى بأنه من تنفيذ الجبهة الإسلامية. باختصار كانت الجبهة تبحث عن ضابط يجيد الخداع والتلون والتمويه، أو باختصار أكثر ضابط يجيد فن الكذب دون أن يرمش له جفن، ولذلك كان من أهم الأسباب في اختيار العميد عمر البشير هي تلك الصفة التي تميزه عن أقرانه وزملائه، فقد دلت التجربة أنه يملك قدرة عالية على الخداع والتمويه تصل إلى درجة أن تصبح هي المفتاح لشخصيته)[44].. وقد أكد العميد عمر البشير على ذلك في حديث نشرته مجلة روز اليوسف أجرى معه في أغسطس 1989م حينما قال للصحفي الذي أجرى معه الحوار: «لا تنس إني ضابط مشاة ورجل عمليات وأقدر أموه وأخدع».. قال حيدر: (كان المطلوب في ذلك الوقت شخصية تجمع بين صفات الحرباء والثعلب وأم أربعين، ويقال إن الحرباء وأم أربعين اشتهرت بالقدرة العجيبة على التمويه والتلون فكل منهما تتلون وفق البيئة الضيقة التي تعيش فيها،..، والفرق بينهما أن أم أربعين تولد عمياء فأيهما أقرب لصفات العميد؟.)[45].

الخدعة الثالثة: هي صياغة بيان بلغة بعيدة عن أدبيات الجبهة الإسلامية وعن أسلوب أمينها العام الظاهر. قال عن ذلك الدكتور علي الحاج: (فحوى البيان تم الاتفاق عليها، وكنا حريصين بأن لا تظهرفيه لمسات الأمين العام أو نائبه أو أن تظهر فيه سمة من سمات الصيغ المعهودة للإسلاميين، وهذا ما حدث. والبيان تمت تلاوته علينا... الأمين العام ونائبه كانا موجودين وقد تم عمل تعديلات كثيرة ولا أستطيع تحديد شخص بعينه وقف وراء البيان الذي شارك في كتابته مجموعة من الناس)[46]. وهو ما أكده الترابي قائلاً: (كتبناه جماعة مبهماً، مثل بيان الانقلابات، فيه شيء خطاباً لعموم الشعب وعلل الواقع القائم)، ثم أضاف ضاحكاً ورافعاً يديه وماطاً الكلمة: (فقـــط!) لذلك فإن البيان لم يشر من قريب أو بعيد للإسلام وتمكينه والشريعة وتطبيقها أو أي من مبررات الجبهة المزعومة للقيام بالانقلاب!

الخدعة الرابعة: تضليل مجلس شورى الحركة الإسلامية! في اجتماع لمجلس شورى الحركة الإسلامية قبل الانقلاب بنحو شهر قال الأمين العام للمجلس إنه يعاني من مشاكل كثيرة في الإعداد للانقلاب (وعليه فقد طالب بمنحه فترة عام لمزيد من الإعداد).. (كان ذلك قبل حوالي شهر من الانقلاب وفترة العام التي حددها كانت قابلة للزيادة متذرعاً ببعض المشاكل الكثيرة، وقال بدلاً من أن نكتب تقريراً كل ثلاثة أشهر طلب أن يعطوه فترة عام كامل لكتابة أقرب تقرير) وفقما ذكر علي الحاج، ولدى سؤاله: هذه خدعة

---

44 نفسه، ص 365

45 حيدر طه، الصفحات 365 وما بعدها

46 علي الحاج في حوار مع الصحفي عبد الوهاب همت، سودانايل

أم تمويه لمزيد من التأمين؟ أجاب: (نعم وقد انطلت على عضوية مجلس الشورى وجعلتهم يسترخون تماماً.) وأضاف حول ردود أفعال أعضاء المجلس: (تعالت بعض الأصوات، هناك من قال إنكم غير جادين والبعض قالوا يجب أن يتم تأجيل مناقشة هذا الموضوع إلى ما بعد موسم الحج (أي بعد شهرين) من الموعد الذي تم فيه تنفيذ الانقلاب وكل شخص ذهب لحال سبيله وقد استرخي الجميع بشكل كامل.. يضحك.. هذه كانت من ضمن الخطط وقد كانت قمة في التمويه وكل شيء في ذلك الحين كان معداً وجاهزاً بدقة.)[47] وقد أشار الترابي نفسه لذلك، ضاحكاً، مؤكداً أنه فعل ذلك خشية أن يسرب أحد أعضاء المجلس ويفشي الخبر[48].

الخدعة الخامسة: هي اعتقال الأمين العام وبعض قادة الجبهة للتمويه. وقد اشتهرت في ذلك جملة الترابي رحمه الله الشهيرة (تذهب للقصر رئيساً واذهب للسجن حبيساً)، وذلك ضمن (خطة التعمية والتغطية) التي اقتضت وفقما ذكر دكتور الترابي: (كل الناس يعتقلون وبضع منا)، فاعتقله وفقما ذكر ضابطٌ يعلم أنه لا ينفذ امراً من علٍ بل ينفذ أمراً من الحركة، أما الجنود فكلهم كانوا مصطنعين، يلبسون زي الجنود وهم من الجبهة[49].

الخدعة السادسة: هي اختطاف اسم هيئة القيادة والتحدث باسمها وخداع الوحدات العسكرية بأن الانقلاب هو انقلابها.

وقد ساهم في تثبيت هذه الخدعة بشكل أساسي مدير مكتب القائد العام الذي كان يعمل لحساب الجبهة، الحسيني، كما أشرنا آنفاً.

وكما ذكر الترابي رحمه الله فقد شارك في الانقلاب عدد محدود من العسكريين التابعين للجبهة الإسلامية، وعدد آخر من المدنيين أو من أسماهم الترابي (الجنود المصطنعين)، كانوا كوادر تابعة للجبهة الإسلامية ولكنهم يتزيون بزي القوات المسلحة السودانية.

كان المدنيون المشاركون قد تلقوا تدريبات عسكرية في مناسبات مختلفة. فتمت السيطرة على الوحدات العسكرية بالعاصمة، والإذاعة والتلفزيون، وتم اعتقال عدد من القادة السياسيين والعسكريين. فاعتقل القائد العام وبقية أعضاء هيئة القيادة وعدد من القادة السياسيين فجر يوم الجمعة 30 يونيو، وحينما كانوا موقوفين أشاع الانقلابيون أن تحركهم تحت قيادة الهيئة حيث انطلت الخدعة الانقلابية على الوحدات كافة بأن الانقلاب نفذته هيئة القيادة العليا صاحبة المذكرة الشهيرة[50].

---

47 حوار مع الدكتور علي الحاج، الصحفي عبد الوهاب همت، سابق

48 الترابي، شاهد على العصر، الحلقة التاسعة

49 نفسه

50 مذكرة الجيش، فبراير 1989م موجودة بنصها ورد رئيس الوزراء عليها وتحليل ما أفضت إليه في أواخر العهد الديمقراطي، في الجزء الثالث من هذه السيرة: الصادق أمل الأمة.. ولكن!

ولم تنطل هذه الكذبة على الوحدات فقط وإنما على أجهزة المخابرات الأجنبية العاملة بالسودان[51].

أدار الحسيني مع الانقلابيين الجدد مهام القيادة باسم هيئة القيادة التي أطيح بها. كانت واحدة من مهامه الأولى طمأنة القيادات والوحدات والأسلحة الرئيسية خارج العاصمة بأن هيئة القيادة مسيطرة على الوضع وتريد منهم التمسك بوحدة الجيش، والتزام الهدوء والبقاء بوحداتهم، وقطع وتجميد الإجازات إلى حين تسلم توجيهات لاحقة.. رسالة ظفق يرسلها طيلة اليوم بالشفرات واللاسلكي.. فصدقت القيادات البعيدة والتزمت فوراً بها قرات وفيهم من تخابر هاتفياً مع العقيد الحسيني الذي أبلغهم بأن (سعادتو) الفريق أول فتحي أحمد علي مشغول في اجتماعات بمكتبه فيما كان الرجل أسيراً في بيت الضيافة[52].

أما العقيد مهندس طيران عبد الرحيم محمد حسين فصار يظهر في الوحدات العسكرية متأبطاً عصاه العسكرية بالعاصمة يتحدث كمندوب من هيئة القيادة، وظل في طوافه على الوحدات يومها مؤكداً لمن التقاه وقاسماً باليمين القاطع حيثما تزاحمت عليه الأسئلة بأن (البيان الأول زي ما سمعتو سمى الثورة دي بثورة الإنقاذ لأن سعادتو فتحي وهيئة القيادة كلها هي التي قررت أن يستلم الجيش السلطة لإنقاذ البلاد وتخليصها من الحال والفساد اللي شوفتوه كلكم)[53].

الخدعة السابعة: تكوين مجلس لقيادة (الثورة) يبعد الشبهات عن الجبهة. ذكر الدكتور الترابي رحمه الله أن أحد أهم موجهاتهم تكوين مجلس لقيادة الثورة من ضباط يمثلون كل الأسلحة وكل الأقاليم وكل الرتب، وكان (أغلب مجلس قيادة الثورة ليسوا منا، بعضهم علموا صباحاً أنهم أعضاء بالمجلس)[54]. وقال حيدر طه مؤكداً: (إن روح خطة الانقلاب كانت تعتمد على الخطة ذات النفس الطويل، وليس هناك خدعة وقناع أفضل من صيغة القومية والتدين لانتزاع نوع من القبول.. فرضت صيغة القومية على الجبهة الإسلامية البحث عن شكل يعطي انطباعاً بأن قوى الانقلاب عبارة عن تحالف واسع يجمع ضباطاً من أصحاب الميول الإسلامية المستقلين يمثلهم العميد عمر البشير وضباطاً غير منتمين لأي تيار سياسي يمثلهم العميد التجاني آدم الطاهر يدخلون بصفة الوطنية ليلعبوا دوراً

---

51 عبد الرحمن الأمين، سابق ص 272

52 نفسه ص 276

53 نفسه ص 276-278. كذلك استمرت جماعة الجبهة تنفي بالقسم علاقتها بالانقلاب، فحتى عام 1994م (اقسم زعيم الجبهة القومية الإسلامية السودنية الدكتور حسن الترابي أمام الصحافيين أمس أن الجبهة التي يتزعمها لا علاقة لها بالحكم الحالي في السودان،، وقال في مؤتمر صحفي عقده سونا: تعلمون أنني لست من الكاذبين.. وأقسم لكم على الأقل أن الجبهة القومية الإسلامية التي تسمى جبهة قومية لا توجد الآن كتنظيم في الحكم لا سراً ولا علناً). الحياة العدد 11288 التاريخ 11 يناير 1994م.

54 الترابي، شاهد على العصر، الحلقة التاسعة

هامشياً.. هذا التحالف الصوري لم يمنع قادة الجبهة من العمل على إجراء تأمين كامل للسلطة من طمع هؤلاء «الوطنيين» الذين سيتوهمون بمرور الوقت أنهم القيادات الحقيقية للحركة الانقلابية)[55].

الخدعة الثامنة: تمويه الانقلاب للقوى الخارجية، وإرسال إشارات تطمينية لمختلف الدول، قال الترابي: (المسؤولون عن الأمن طمأنوا الأخوة في مصر أن هؤلاء نحن نحيط بهم تماماً)[56].

ولذلك اعتقد المصريون أن الانقلاب انقلابهم فسارعوا بتأييده وقيادة الاعتراف به لدى العالم. وقد امتلأت الصحف والتصريحات للوكالات العالمية بأنه لا علاقة لهم بالجبهة، مثلاً في مؤتمر صحفي نشرته صحيفة الأوبزرفر عدد 16 يوليو، أي نحو أسبوعين من قيام الانقلاب، أكد قائد الانقلاب لمراسل الصحيفة أنه «لا علاقة لنا بالجبهة الإسلامية القومية لا قبل ولا خلال ولا بعد الانقلاب، وليس لنا نية في التعاون معهم»[57].

الخدعة التاسعة: الوفد الخارجي عشية الانقلاب. اعترف د. علي الحاج بأن الجبهة عملت على إرسال وفد للخارج قبيل الانقلاب ضمها مع بقية الأحزاب الأخرى للتمويه، إذ قال إنه سافر قبل الانقلاب وبقي لفترة بالخارج: (سفري كان من ضمن خطة التمويه للانقلاب).. (السفر كان للتمويه هذا صحيح ونحن من طرحنا الفكرة لبقية الأحزاب الأخرى وقد وافقوا عليها وقد سافرنا إلى بريطانيا وأمريكا)، رافقه في الرحلة جوزيف لاقو والمرحوم فقيري من حزب الأمة.. والغرض المعلن هو (التحدث مع المسئولين في الكونغرس عن السلام وعمل لقاءات مع القوى السياسية في أمريكا بشكل عام وكذلك كانت لدينا مقابلات مع أعضاء في مجلس العموم البريطاني.. وقضية الجنوب كانت في دائرة الضوء ونحن نعلم بأن القوى الخارجيه لا تحب الحركة الاسلامية ونحن أقنعنا بقية الأحزاب الأخرى بموضوع السفر، وقد نجحنا في طرحنا)[58].

الشاهد، اعتقلت قيادة الجيش في بيت الضيافة، ولسبب من العداوة (بالنسب) اعتقل معهم الملازم أول عبد الرحمن الصادق المهدي الذي كان بعيداً جداً عن السياسة، فصار كالكلمة الشاذة وسط أولئك الجنرالات العظام، قال عبد الرحمن: كنت بالنسبة إلى أولئك القادة ضابط صغير لا رتبتي ولا عمري يؤهلاني للاعتقال معهم في مكان واحد، وكنت أقوم بخدمتهم ومناولتهم الطعام والشراب باعتباري في مقام ابنهم وهم في مقام أعمامي! وقال زميله الضابط محمد هاشم جلاس الذي كان أول مدير لمكتب العميد عمر البشير:

55 حيدر طه، الصفحات 365 وما بعدها

56 نفسه

57 جراهام توماس، السودان صراع، ص 125

58 حوار مع علي الحاج أجراه عبد الوهاب همت في سودانايل، سابق

(ذهبنا في اليوم الثاني للثورة أنا والرئيس والمقدم «يوسف عبد الفتاح»، ذهبنا إلى بيت الضيافة لمقابلة المعتقلين وكان من بينهم الفريق أول «فتحي أحمد علي» القائد العام، وقام الرئيس بإلقاء التحية العسكرية واعتذر لهم عن اعتقالهم وقال لهم: «هذه مجرد إجراءات روتينية» وكان بينهم الملازم أول «عبد الرحمن الصادق المهدي» دفعتي وزميلي بمكتب واحد معلماً بالكلية الحربية، فقلت للرئيس: «عبد الرحمن ليس هناك أي سبب لاعتقاله»، فقام الرئيس بإعطاء أوامر فورية بإطلاق سراحهما «فتحي أحمد علي» و«عبد الرحمن الصادق المهدي»، ولحقهما بقية المعتقلين بعد يومين)[59].

لم أتأكد من كون جلاس دفعة عبد الرحمن مثلما ذكر، ولكن الأخير أكد لي أن ذلك الاعتقال دام حوالي ثلاثة أسابيع، وأنه اعتقل فجر الجمعة وتم تحويله بداية لسلاح الموسيقى وكان يلبس زي الجيش الرسمي (الميري)، وهناك قابل المرحوم التجاني الطيب الذي ظنه سجانه بينما هو لم يتعرف عليه فكما قال (أنا لم أكن أتابع السياسة ولا أعرف السياسيين لذلك لم أتعرف عليه حتى بعد أن أخبرني من هو ولكنني أدركت أنه قيادي بالحزب الشيوعي، وحينما قرأ اسمي المكتوب على صدري أدرك أنني لست سجانه) وقال إنه تم تحويله بعدها للقيادة العامة حيث وجد أعضاء هيئة القيادة وبعض كبار القادة أمثال اللواء أبو قرون عبد الله أبو قرون. بعدها تم تحويل القائد فتحي إلى إقامة منزلية تحت الحراسة[60]. أما بالنسبة لعبد الرحمن فقد انضم إلينا في «كرنتينة» وضعنا فيها بمنزلنا بودنوباوي حيث كان يحظر علينا الدخول أو الخروج، أما منزل الملازمين فكان قد وضع تحت الحراسة، وسوف نأتي لتلك الأيام بشيء من التفصيل لاحقاً بإذن الله!

بالنسبة للسياسيين فقد كان من أوائل المعتقلين الأستاذ محمد إبراهيم نقد، سكرتير الحزب الشيوعي، ثم الدكتور حسن الترابي الذي كان قد التقى البشير قبلها بيومين وقال له: سأذهب إلى السجن حبيساً وتذهب أنت إلى القصر رئيساً! في شكل خدعة لم تنطل على السودانيين الذين اكتشفوا قبل المفاصلة فصول المسرحية.. مثلما فعل السيد إدريس البنا:

مما شف سلاحك شاكي

بومك راكي

ما غبيت.. وما ضليت

وما كت شاكي

إيه يا أمة إيه الحاكي..

---

59 حوار معه بصحيفة المجهر السياسي في يوليو 2013م،
http//:almeghar.com/permalink.13148/html?print

60 انظر/ي في ذلك عبد الرحمن الأمين، ساعة الصفر، سابق.

غير كيزان بتلبس كاكي!

ومثلما قال المرحوم محجوب شريف:

يا اب دقنا تحت الكاب

والإفك رباط البوت

بين السونكي وحد الناب

فلتحكم بالنبوت!

فقد لمحوا الذقن تحت الكاب العسكري، وكشفوا الجنود المصطنعين الذين يلبسون الكاكي لإخفاء جبهجيتهم!

بل حتى بعض اللماحين من غير السودانيين لم تنطل عليهم الخدعة، قال المرحوم جراهام توماس معلقاً على نفي البشير لعلاقتهم بالجبهة بعد أسبوعين من الانقلاب: كنت واثقاً من أن «العقل المدبر» وراء الانقلاب هو حسن الترابي والإخوان المسلمون[61].

نعم. كان الانقلاب خداع في خداع! فلا هو انقلاب هيئة القيادة، ولا اعتقال قادة الجبهة كان حقيقياً، قالوا هو (فقه التقية) بينما حتى الشيعة الذين اتخذوه كانوا مستضعفين أمام جبابرة السلاطين الأمويين، وبينما لم يستضعف الجبهة أحد. لقد قادت الدفة على صغر حجمها في أحداث مثل حل الحزب الشيوعي في ستينات القرن العشرين، ثم طفرت في الثمانينات وجلست على عرش المال والإعلام في السودان. لعلها استندت على جواز الكذب والخداع (في سبيل الدعوة) مثلما جاء في بعض التصريحات، أو مفهوم (الحرب خدعة) فهم يضعون الشعب السوداني في موقف العدو/ الكافر، الذي يصح خداعه، لا موقف المؤمن أو المعاهد الذي يتعامل معه وفقاً لـ(من غشنا ليس منا)!

يا زمن حظر التجول!

أول ما صدر عن الانقلاب كان البيان الأول الذي تلاه قائد الانقلاب، ومع أنه كان مسجلاً قبل فترة مثلما سقنا فقد تأخرت إذاعته حتى العاشرة من صباح 30 يونيو، وقد ذكرنا كيف صيغ البيان جماعياً بشكل بعيد عن أدبيات الجبهة فصمت عن (الإسلام) و(حركته) بل بلغت به درجة التعمية أن أشار لمذكرة الجيش بإيجابية، والمعلوم أن الجبهة تعتبر المذكرة والروح التي أملتها من أعدى أعدائها.

وأوحى البيان زوراً بأن الانقلاب صادر عن القوات المسلحة (تلبية لنداء الواجب والوطن). وأوغل البيان في الإساءة للعهد الديمقراطي ورميه بكل مستقبح من فساد وفشل وزيف وعبث وعداوة للقوات المسلحة، وتدهور اقتصادي، وتضخم، ومليشيات

61 توماس، صراع، سابق ص 125

حزبية، وعزلة خارجية..الخ (نص البيان الكامل في الملاحق)، إن كل ما ذكره البيان من معاناة قد فاقمه النظام بشكل يجعل ذلك البيان الأول حينما يُقرأ الآن كأنما فاصل أولي في مسرح عبث!

يعلّق الشاعر الأستاذ محمد طه القدال على ذلكم البيان وهو يخاطب (الملك) في مرقد أخير متخيل وهو يستحضر ما جنت يداه:

الصورة واضحة وإنْـش دي

ويجيك كلام أول بيان

بالنُـقْـطَـة ..والحَـرْف ابْـجَـدِي

يتبادل الشك باليقـيـن

يرقص مع الصدق الكِـضِـب

يا الله دا السودان؟

وينو الهَـدِي؟

يمـرُق عليك صوتَـك براك:

– وديتو للزمن الرَّدِي.

– وانا كنتَ وين؟

– في جَـنَّـتَـك .. محروسة بالسيف

.. بالسـاسرة .. وبالجحيم.

– والكان زمان؟

– دَخَـل المجاهِل والقرون الأولى .. سافر في السجون

إن البيان الأول الآن وثيقة إدانة لذا تجده كل 30 يونيو مداولاً بين السودانيين على نطاق واسع.

وحول السيد الصادق قال البيان: (أما رئيس الوزراء فقد أضاع وقت البلاد وبدد طاقاتها في كثرة الكلام والتردد في السياسات والتقلب في المواقف حتى فقد مصداقيته). سنرى كيف أن الانقلابيين رموا الديمقراطية ومسؤوليها بدائهم، وانسلوا!

وفي نفس اليوم، الثلاثين من يونيو 1989م صدر المرسومان الدستوريان الأول والثاني وهما مصممان لدولة شمولية من الطراز الأقسى! وتم إعلان أعضاء مجلس قيادة الثورة، الذين سمع بعضهم اسمه في الإذاعة كما قال دكتور الترابي، وكانوا لا يعرفون بعضهم الآخر، وهم:

1. عمر حسن أحمد البشير.
2. الزبير محمد صالح.
3. فيصل مدني مختار.
4. إبراهيم شمس الدين.
5. إبراهيم نايل إيدام.
6. بيويو كوان.
7. دومنيك كاسيانو.
8. محمد الأمين خليفة.
9. عثمان أحمد حسن.
10. مارتن ملوال.
11. بكري حسن صالح.
12. سليمان محمد سليمان.
13. التيجاني آدم الطاهر.
14. فيصل أبو صالح.
15. صلاح محمد أحمد كرار.

نصَّ المرسومُ الدستوري الأول على تعطيل العمل بالدستور الانتقالي لجمهورية السودان لسنة 1985م، وحل الجمعية التأسيسية، ومجلس رأس الدولة، ومجلس الوزراء وأن (ثورة الإنقاذ الوطني هي التعبير عن الشرعية السياسية والدستورية الممثلة للإدارة العامة للشعب في جمهورية السودان). و(يكون مجلس الثورة الذي تعلنه ثورة الإنقاذ الوطني سلطة دستورية وتنفيذية عليا)، ويتولى إصدار المراسيم الدستورية وتعديلها، والشؤون العسكرية والأمنية. وأن يكون رئيس مجلس الثورة، الذي يعينه ذلك المجلس، رأساً للدولة، ورئيساً لمجلس الوزراء ووزيراً للدفاع، وقائداً عاماً للقوات المسلحة. ويتولى رئيس مجلس الثورة ومجلس الوزراء تعيين حكام الولايات والمحافظين وشاغلي أية وظيفة ينص القانون القائم على تعيينهم بواسطة رأس الدولة أو مجلس الوزراء).

ونص المرسوم الدستوري الثاني بأمر مجلس الثورة على حل جميع الأحزاب والتشكيلات السياسية وحظر تكوينها ونشاطاتها ومصادرة ممتلكاتها، وحل حكومات الأقاليم والمحافظات، وحل جميع النقابات والاتحادات، ومصادرة أموالها وممتلكاتها، وإلغاء تراخيص كل المؤسسات الصحفية والإعلامية غير الحكومية، وإلغاء تسجيل جميع الجمعيات والمنظمات غير الدينية، وإعلان حالة الطوارىء في جميع أنحاء السودان.

حالة الطوارىء التي فرضت بحسب المرسوم الثاني تجيز نزع الأراضي والعقارات والمحال، وحظر أو تنظيم حركة الأشخاص والأشياء ووسائل النقل، وحظر أو تنظيم إنتاج السلع وتحديد الأسعار، وإنهاء خدمة أي من العاملين في الدولة، واعتقال الأشخاص المشتبه بتهديدهم للأمن السياسي أو الاقتصادي. كما يُحظر بموجب حالة الطوارىء إبداء أية معارضة سياسية لنظام ثورة الإنقاذ الوطني، أو القيام دون إذن خاص بأي توقف جماعي عن العمل أو قفل لمحل، أو القيام بأي تجمع لغرض سياسي في مكان عام أو خاص. ويعاقب المخالفون (بالسجن مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد عن عشر سنوات كما يجوز معاقبته بالغرامة أيضاً، فإذا كانت المخالفة أو المقاومة بالتآمر أو الاشتراك الجنائي مع آخر فتجوز معاقبته بالإعدام، فإذا كانت المخالفة أو المقاومة باستعمال القوة والسلاح أو التجهيزات العسكرية فيعاقب بالإعدام وتصادر أمواله).

هذه الإجراءات التعسفية كان لها ما وراءها. لقد دفنت زهرات البلاد الغضة، وقتلت روح شعب!

تحت إجراءات الطوارىء جرت اعتقالات تعسفية وتعذيب بلغ ما لا يوصف ولا يقال، وللمستزيد أن يطلع على مذكرتي كل من بروفسور فاروق محمد إبراهيم الأستاذ بجامعة الخرطوم، والعميد (م) محمد أحمد الريح لرئيس الجمهورية حول ما حدث لهما ببيوت الأشباح عامي 1990 و1991م على التوالي، وورقة الأستاذ صادق الشامي رحمه الله والتي نشرت كمقالات بعنوان (ولا يزال التعذيب مستمراً) عام 2005م، وكذلك حوار دكتور بشرى الفاضل الأديب القاص والكاتب الصحفي مع بروفسر فاروق، وهذا غيض من فيض، لا ننصح بأن يطلع عليه ذوو القلوب الرحيمة!

ولنا أن نستدعي هنا حادثة الفنان الشاب الأسطورة الفنية عبد العزيز العميري رحمه الله الذي سطر الناس أنه أول ضحايا ذلك التهجم الأعمى على روح شعب أبي!

غضب العميري ذو الروح الوطنية البالغة من اغتيال الديمقراطية حتى انفجرت قرحته، وتكفلت إجراءات الطوارىء بقطف روحه الندية!

روت الأستاذة سلمى الشيخ سلامة أن العميري رحمه الله كان سعيداً شادياً يوم الخميس 29 يونيو، ولكنه زارهم بالإذاعة في يوم السبت الأول من يوليو وهو غاضب غضباً عارماً. كتبت سلمى مخاطبة إياه في عليائه:

(جئتنا إذن في ذلك اليوم غاضباً غضباً لم أرك في مثله قط أزعم أنه كان وراء انفجار القرحة التي...

...قلت: الناس ديل جبهة..

سألتاك : ياتو ناس؟

قلت: العملوا الانقلاب ديل!

- كيف يعني؟

- ماقي زول عنده مصلحة إنو المؤتمر الدستوري ما ينعقد إلا هم ... وأنا ماشي خاليها ليهم)[62].

انفجرت قرحة العميري في يوم 4 يوليو 1989م وحالت ترسانة الطوارىء من إنقاذه.. كتب الأستاذ محمد عبد الوهاب: " عانى العميري من آلام مبرحة استدعت نقله إلى المستشفى على جناح السرعة، وبالفعل تم نقله على عربة توجهت صوب المستشفى بغرض إسعافه، بيد أن هذا لم يحدث لأن القوات الأمنية والاستعدادات العسكرية بعد قيام الإنقاذ بأربعة أيام استولت وسيطرت على الشوارع والكباري بالعاصمة بصورة شلت حركة المرور تماماً، وفي ظل هذه الحواجز لم تتمكن العربة المقلة لمريضنا العميري من الوصول إلى المستشفى في الوقت المناسب، وبعد وصولها المتأخر كان الأمر قد استفحل ولم يعد في مقدور الأطباء أن يفعلوا شيئاً، وصعدت روحه إلى بارئها فصار بذلك العميري أول ضحايا الإنقاذ"[63] .

سمعنا، وسمع الشعب السوداني كله بفاجعة العميري بأسى لا يوصف، كان شاباً غضاً في الخامسة والثلاثين، ثمرة روح وفن هذا الشعب.

وفي تلك الأيام التي بدأت عهد الظلام السرمدي، احتج التجار على القرارات التعسفية التي كانت تصدر عن الطغمة وقرروا الإضراب وإغلاق محالهم التجارية، حينها خرج عليهم العميد يوسف عبد الفتاح أو(رامبو) الإنقاذ الذي تقلد حينها منصب نائب والي الخرطوم، ببيان جاءه به العقيد «يونس» صاحب (الحديث السياسي)، أذيع البيان في الإذاعة والتلفزيون، وخرج مهدداً بلغة عربية لحنها الراوي مستحضراً حادثة سيدنا عمر بن الخطاب لدى هجرته، وقائلاً: «من أراد أن تثكله أمه وييتم أبناءه فليغلق متجره»[64]. نطق يوسف عبد الفتاح (تَـثْكُلّه) بتشديد الكاف وكسرها، فكانت أقرب للكلمة الدارجة (تسكِّلِه) وقد ضحك السودانيون مع الأسى!

قال يوسف لمحاوره بعد نحو ربع قرن، وهو يضحك ضحكة مجلجلة: «لم أكتب هذا البيان فقد كتبه العقيد «يونس» بما لديه من ملكات أدبية.!!»[65] فيا للأدب!

---

62 أخبار المدينة، ملف خاص عن المبدع عبد العزيز العميري،

https//:akhbaralmadina.wordpress.com/

63 نفسه

64 حوار مع يوسف عبد الفتاح بصحيفة المجهر السياسي في مايو 2013م،

http//:almeghar.com/permalink.11511/html

65 السابق

أما العقيد يونس محمود، فقد كان ضمن عذابات تلك الأيام المعنوية، كان يقدم كل صباح علقة ذهنية ووجدانية طازجة للشعب السوداني في برنامجه (حديث الثورة) الذي تسمى لاحقاً بـ(الحديث السياسي) يبدأه بالمخاطبة الشهيرة (أيها الشعب السوداني البطل)، التي حولها السودانيون ساخرين من سياسات التصفية المباشرة وعبر التهجير القسري إلى (أيها الشعب السوداني الفضل!) أي الذي تبقى! وكان مما قال به صباح الثلاثين من يوليو «إن البشير جاء ليلقي القميص على وجه السودان فيرتد بصيراً»! ولئن كان (رامبو) قد صرّح في منابر إعلامية عن ندمه على مشاركته في الانقلاب، إلا أن بوق الإنقاذ ذاك لا يزال يعتز بدوره في تلك الأيام!

ومن محن الطوارىء البالغة كانت إعدام كل من مجدي محجوب محمد أحمد، والطيار جرجس بطرس، والطالب أركانجلو أقاداو في ديسمبر 1989 م إثر قرار من السلطة حينها بالحكم بالإعدام على المتاجرة بالعملة وحيازتها. كانت قصص إعدامهم أغرب من الخيال فعلى الأقل مجدي وأركانقلو لم يكن لهما علاقة بتجارة العملة. مجدي وجد في خزنة والده المرحوم رجل الأعمال المعروف مال ورثة من مختلف العملات، وأركانجلو كان طالباً يدرس بيوغندا باع بعض ماشية أهله وقُبض عليه في المطار مصطحباً المال بالعملة الصعبة.. بينما كان بعض تجار الدولار ينفدون كالشعرة من العجين، ثم ما لبث أن تغير القرار وسُمح بتداول العملات الصعبة، فتخبُّط السياسات الذي ابتدعوه كان كاريكاتيري السمات.

وقد كان أول ما قام به النظام في سبيل تثبيت أقدامه السياسية بعد حل الأحزاب هو تكوين اللجان الشعبية، وقد صرح رئيس النظام السيد عمر البشير في صحيفة الإنقاذ الوطني بتاريخ 21/ 10/ 1989م بأن «حل الأحزاب قانوناً لا يعني حلها واقعاً، لهذا فإن اللجان الشعبية قصد منها صهر الأحزاب وحلها جذرياً»[66]. فكون النظام أول مجيئه اللجان الشعبية للإنقاذ بالأقاليم واللجان الشعبية للرقابة والخدمات بالعاصمة القومية، وكانت عضويتها طوعية قاصرة على مؤيدي النظام أو اللامنتمين الذين صدقوا ادعاءاته، ولما اطمأن النظام لهذه اللجان في الأقاليم منحها صلاحيات أمنية ودعائية وتعبوية حتى «أضحت أشبه باللجان الحكومية منها باللجان الشعبية» وقد لعبت دوراً كبيراً في حراسته وإزجاء التقارير عن أي نشاط معاد، ولكن اللجان في العاصمة حرمت من هذا الدور التنفيذي وقصرت مهمتها على المهام الخدمية لحساسية العمل السياسي داخل العاصمة[67] وعدم الاطمئنان لعضويتها وتعرضها للاختراق. وقد كانت هذه اللجان تتم غالبا بالتعيين، قال عثمان أحمد حسن رئيس المؤتمر القومي للحوار حول

66 حاوي، مرجع سابق ص 243

67 حاوي- سابق ص 244

النظام السياسي في 13/10/1990م: اللجان الشعبية هي لجان خدمية فقط وليست لجانا سياسية، وأعضاؤها تطوعيون وفي بعض المناطق التي تتمتع بإرث طائفي بحيث أن عملية الانتخاب يمكن أن تأتي لنا بشخص لا يؤمن بأيديولوجية الثورة تخطينا ذلك عن طريق التعيين. وبما أن أعضاءها متطوعون، ولا يتقاضون أي مرتب نظير عملهم ولأنهم لم يعملوا معنا وفقا لعقد معين فإنه لا يمكن محاسبتهم حال فسادهم"[68].

اللجان الشعبية وصفها الراحل حميد بـ(مسخ بعاتي)، قال في قصيدته (زمان الضر):

تحتاج معاناتي لبطاقة شخصية !

يا مسخ بعاتي .. وقام لجنة شعبية!

كذلك صور أستاذ أحمد الفرجوني مآسي الطواريء في قصيدته (عمنا الحاج ود عجبنا) التي غناها الراحل مصطفى سيد أحمد فكانت إحدى محارق الحشا السوداني. وهي تحكي قصة رجل ركيزة في حيه، مثلٌ في الكرم والمروءة، أتاه ضيفٌ ليلاً (في راس حداشر) وكان التجوال يحظر بعد الحادية عشر حظراً باتاً (كان ذلك بعد مرور أشهر من الانقلاب وحتى سنين عدداً ولكن التجوال كان يحظر منذ الخامسة ثم السادسة مساء في شهور الانقلاب الأولى).. الشاهد أن عمنا الحاج ود عجبنا أراد أن يكرم ضيفه بالذهاب للفرن القريب، فألم به جند حظر التجول و(بهدلوه) وقضى ليلته في الحراسة ثم حوكم وجلد وأهين أمام أهله فلم يتحمل المذلة وقضى نحبه:

حاكمو الولد المنصب .. كتفو بالدبور مقصب

إنت يا حاج يا مخالف .. زول مخرف وعقلو تالف

إنت يازول ماكا داري .. ذلة الناس فى الطوارى

أجلدوهو وغرموهو .. ونفذوا الحكم البيهينو

شان يفتح تانى عينو

***

بقطع الذلة وسنينا .. فوق فراش ود حاج عجبنا

بسمع الزول البوصى .. أقفلوا الحوش يا جماعة

طفوا أنوار الرتاين .. داك حرس حظر التجول

من بعيد ليكم يعاين ..يا زمن حظر التجول!

طيلة هذا الزمن الأغبر لم تسكت مزامير المقاومة.

---

68 نفسه

حميد ينتقد الغدر والتضليل والقتل، والصمت..

يا حليل رجالاً سكتُن غدراً غشاهن غشاهن بالقفا ..

ولي الليلة سيفن في الجراب يهرج سنين

دا زمن قواسي .. زمن ضلالة .. اونطجية ..

زمن حقارة .. زمن مهين

لا قين هواكن ضروا .. ضر

يا عسكرياً ما انتعظ

كتل الرقاب بيودي وين

ضر .. يا جلالياً رهاف .. ذمماً خفاف

ضر يا ضرر .. ضر .. يا دقين!

هاشم صديق يفضح الإحالة للصالح العام، وبيوت الأشباح..

هديمك يا وليد مقدود

وصابحنا الفقر والجوع

صبح جلد البطن مشدود

شن بتسو واخيك

من شهر مرفود

قالوا .. صالح عام

عشان قال العوّج في العود

حمدّ يا رب

اخير من قول

هديك البغلة في الإبريق

كان ودوهو بيت أشباح

و كان دقاهو زول هلفوت

الراحل محجوب شريف يفضح في (غويشاية) الاعتداء على ممتلكات المعارضين، ويبكي هجرة الشباب، وقصتها مداهمة منزلهم وقيام (لص حكومي) بسرقة أسورة ذهبية:

فيا لصاً حكومياً

بختم الدولة لا حولَ

باوراقا الثبوتية

بكل ملابس الحملة

عمل عملة

**

عفيتك .. لو.. ولكنك

دا ما منك

دا من حال البلد ذاتا

**

ضاقت ولما استحكمت حلقاتا

يا للاسف ... كم من ولد فاتا

وأستاذنا الضخم صاحب (أمتي) محمد المكي إبراهيم يقول بالقصيد القومي ويغنيها الراحل المقيم وردي:

عليك الزحف متقدم

ولبك الشعب متحزم ومتلملم

يقول سلم

سلم وما بتسلم

رحمت متين عشان ترحم؟

سلم مفاتيح البلد

**

سلمنا الزمان الضاع

ليل الغربة والأوجاع

أحزانا اللي عشناها

مع الوطن العزيز الجاع

والأستاذ عالم عباس ينعي الوطن:

نجولُ بين الحبلِ و الجلاّدِ

منفيين في البلادِ

هَدَّنا الوهَنْ،

وفي الجوانح الإحَنْ.
نُسائلُ الدِّمَنْ،
هل التي تعَمَّمَتْ أرجلنا؟
أم الرؤوس انتعلتْ أحذيةً؟
هل القميصُ ما نلبسُ أم كفنْ؟
و أيُّنا الفَطِنْ؟
هذا المُقَهْقِهُ الغارق،
في ضحكته،
أم السادر في الأوهامِ والوسنْ؟
وطنْ، وطَنْ،
كان لنا وطنْ!

والراحل المقيم سيد أحمد الحاردلو يخاطب أم درمان:

كيف بالله يا أم درمان
يخونك زولا أيا كان
يجيكي بشيش وزي سراق
ويفجر فيكي نار أحقاد
ويسوي سماك ديكا رماد
ما إنتي القبة والأمجاد
وإنتي البدري والأحفاد
وإنتي علم.. وإنتي فهم
وإنتي اللي المساكين زاد
تسلمي .. تسلمي.. يا ام درمان

عاطف خيري يشير إلى أثر طول الشمولية على الهجرة والابتذال بل والسقوط..

كل ما الليل زاد نجمة
في كتف العسس
جرت العصافير المطار
دخل الشِّعر وَكّر المباشرة

والبنات .. طَقَوا الرتاين وولّعَنْ؟!

الخَمّروك فتحوك إنداية ومَشَنْ

وعبد الإله زمراوي يبشّر:

يتحسَّسُ قلبي كلَّ الغزواتِ حسيرا

أتحسَّسُ جلبةَ ثوَّارٍ في المهدِ هديرا

يأتونَ من الغيبِ ويسُدُّونَ الأرجاءْ !

شعر المقاومة لا يحد ولا يشار إليه بشيءٍ من الإحاطة، إنه وجعٌ منقوش في صدور (**الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَذَكَرُوا اللَّهَ كَثِيرًا وَانتَصَرُوا مِن بَعْدِ مَا ظُلِمُوا ۗ وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ**)[69]، فسوف ينتصرون بإذن الله ووعده.. مثلما هو شعرٌ منثورٌ في الأسفار والأسافير، وممنوحٌ للغاوين!

محاولة الاغتيال الأولى

لنعد الآن لتتبع ما حدث لرئيس الوزراء الشرعي السيد الصادق المهدي، والذي روينا في نهاية الجزء الثالث كيف سمع بنبأ الانقلاب بينما كان يصلي الفجر في منزله بودنوباوي، ثم كيف طوقت قوة مدججة المنزل وكيف خرج من بين أيديهم، وقد جعل الله من بين أيديهم سداً ومن خلفهم سداً فأغشاهم فهم لا يبصرون!

وسوف نرصد هنا ما ذكره السيد الصادق بنفسه حول الحدث في برنامج (شاهد على العصر)، فقد سأله الإعلامي الأستاذ أحمد منصور، حول تكهناته بالجهة التي يمكن أن تكون قامت بالانقلاب، فقال إنه فكر إما أن يكون انقلاب بعثيين أو مصريين، وإنه لم يفكر أبداً أن تكون الجبهة الإسلامية القومية أو الدكتور حسن الترابي وراءه (لأنه عمل اتصالات بي مخادعة. الانقلاب كله في رأيي كان مبني على درجة عالية جداً من الخداع).[70].

وذكر السيد الصادق كيف خرج من البيت مع أنه كان محاطاً كالسوار بالمعصم، ولكنه خرج، عادي جداً، وقال (هم جايين في رأيي في ذلك الوقت أن يعتقلوني وعندهم تعليمات أن أصفّى.. والدليل على ذلك أن الشخص الذي جاء قائد هذه القوة حينما رجع لوحدته قتلوه ليموت بسره، كما فعلوا للناس الذين حاولوا اغتيال السيد حسني مبارك رئيس جمهورية مصر السابق، نفس الشيء الجماعة الذين كانوا مكلفين بالاغتيال لما جاءوا السودان، الخرطوم، صُفوا، قتلوا، ففي رأيي كانت هذه الفكرة).. (خرجتُ من البيت.. أقرب حاجة جاءت في ذهني أنه حاجة ما عادية ما طبيعية لأني خرجت والبيت محاصر

---

69 سورة الشعراء الآية رقم 227

70 شاهد على العصر مع الصادق المهدي، الحلقة رقم 16

ومشيت الشارع مائتي متر)، كان غريباً ألا يروني في ذلك الصباح.. (خرجتُ من بيتنا ورحت اتجاه الجنوب. أنا عندي استراحة كانت في حي الملازمين، ذهبتُ إلى هناك، وهناك قررت أن أختفي، أولاً لأنه كان عندنا اتفاق لحماية الديمقراطية، نعطي فرصة لهذا الاتفاق يفعل شيئاً. ثانياً أنا قلت لمن معي بعد ما التقيت ببعض الناس سراً إذا الانقلاب هذا سوداني أنا ساظهر لهم وأفاوضهم، وإذا كان مصري أو بعثي فسأختفي نهائياً ونرى كيف نثير الناس ضدهم.)

يقول حيدر طه إن عدم اعتقال الصادق المهدي في حينها (أربك قادة الانقلاب وأحبط تخطيطاً للتخلص من بعض الرموز، كما أن قادة الانقلاب فشلوا في اعتقال مبارك عبد الله الفاضل.. حيث استطاع أن يختفي في الخرطوم لأكثر من ثلاثة أسابيع ثم نجح في الخروج من السودان.. وفشلت أجهزة الانقلاب في اعتقال سيد أحمد الحسين مساعد الأمين العام للاتحادي الديمقراطي ووزير الخارجية في صبيحة الانقلاب)، ونقل عن مسؤول عسكري (أن أفراد مجموعات الاعتقال كانت غاية في الارتباك أثناء تنفيذ عمليات الاعتقال وأن هذا الارتباك كشف غربة هؤلاء المدنيين على السلوك العسكري والثبات العسكري في مثل تلك اللحظات)[71]، وهذا ما شهدناه بأم أعيننا ورويناه في آخر الجزء الثالث من هذه السيرة، حتى أن دكتور مرتضى كمال حضر وزوجه أم سلمة أختي على جناح السرعة حالما سمعوا بالانقلاب من منزلهم بطيبة الحساب إلى ودنوباوي فوجدوا العساكر محيطين بالمنزل وصاح فيه أحدهم: ثابت، وكان مرتجفاً بصورة مضحكة فقال له مرتضى: أثبت انت أولاً!

وبالطبع فإن الانقلابيين لم يقروا بنيتهم تصفيته أبداً، وإن كانوا ذكروا أن الرائد طبيب أحمد قاسم قتل بسبب تغيير كلمة سر الليل وعدم معرفته لها، وقد تأكد أنه كان الشخص المسؤول عن اعتقال القيادات السياسية في أم درمان، مثلاً ورد أن عربة حاولت دخول منطقة حامية أم درمان وأطلق الديدبان عليها النار فقتل قائد المجموعة الرائد طبيب أحمد قاسم، وكانت تحمل التجاني الطيب سكرتير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الذي أتوا به إلى سلاح الموسيقى[72] وقد ذكر المشاركون في الانقلاب أنه كان من قادة منطقة أم درمان[73]، وورد أنه كان مسؤولًا عن اعتقال القيادات السياسية[74]. كما ظهر في مدوناتهم إنه أثناء تداول لجنة أو مكتب السبعة، الذي أدار المخطط كله، عرض ياسين عمر الإمام فكرة تصفية القيادات (الطائفية)، قال ياسين: كان رأيي أن تحصل تصفية لبعض القيادات

71 حيدر طه، سابق، ص 387

72 حيدر طه، الأخوان والعسكر، ص 389

73 اسرار انقلاب 30 يونيو في 1989 في السودان، مادة في الانترنت

74 انظر عمر محي الدين، الترابي والإنقاذ صراع الهوية والهوى، من أقوال عبد الرحيم محمد حسين.

حتى ننهي مسالة الطائفية تماماً ولكن رُفض هذا الرأي في المكتب[75].

ومعلوم أن ياسين عمر الإمام كان شخصية محورية في المكتب الخاص الذي قام بالتخطيط وأشرف على التنفيذ فيما يتعلق بالصلة بالعسكريين، وقد كانت الاجتماعات تتم في منزله بالثورة وقال إنه بنى غرفة خاصة في سطوح بيته لاستضافة الاجتماعات التي كانت تجمع المكتب بالعسكريين، وذكر أنه من أوائل المقتنعين بـ(فضيلة) الانقلاب العسكري منذ وقت بعيد.

وبلغتنا رواية أنه أول أمر الانقلاب كان أول سؤال سأله ياسين عمر الإمام: صفوا الصادق؟ فقيل له لا، فقال: إذن مافيش فايدة! لقد كان كل المعول أن يُغتال الصادق في لحظتها ضرباً على الحديد وهو حامٍ، ومن ثم تتم تصفية المنفذ حتى يُدفن السر معه، والله أعلم!

◆

معكم القوة.. ومعنا الحق

الشاهد، إن السيد رئيس الوزراء اختفى في مكان آخر في أم درمان، خلا الاستراحة، وتحول بعدها إلى الخرطوم، في منزل أخته السيدة سميرة بالعمارات شارع (1)، ويبدو أن أحداً في الجوار رآه فوشى به وجاءت قوة مدججة لاعتقاله وظفرت به وهو خارج من المنزل فاقتيد لكوبر يوم 7 يوليو 1989م حيث وجدت مذكرة معنونة إلى قائد الانقلاب في جيبه مؤرخة بـ5/ 7/ 1989م، وكان السيد عبد الرحمن فرح قد أخذ نسخة منها أصلاً وسلمها للانقلابيين بحسب طلب السيد الصادق.

قال السيد الصادق المهدي إنه أثناء اختفائه كان يتصل به السيد عبد الرحمن فرح مدير الأمن حينها، (وقد ظننتُ أن هذا الانقلاب سوداني، وما دام سودانياً فقد كتبتُ مذكرة).. أما فرح فقال في حوار صحفي: (قرر السيد الصادق أن يحضر إلى الخرطوم، لعدم وجود اتصالات في امدرمان، لذلك جاء إلى الخرطوم، ليقوم بالاتصالات مع الفعاليات الأخرى، وعندما حضر لم يأت إلى المنزل الذي تم استئجاره له في الكلاكلة أو شارع البلدية، بل ذهب إلى شارع محمد نجيب واتجه إلى(حي الزهور) ومنها رجع متجهاً إلى منزل أخته في شارع واحد بالعمارات؛ حيث قابله رائد من الأمن الداخلي ورصده حتى دخول بيت أخته، وبما أن حظر التجول كان من الساعة السادسة مساءً، كان الصادق قد اتصل بمهدي الطيب الحلو- رحمة الله عليه- وزوج أخته، ثم خرجوا وتم القبض عليه في هذا المنزل، ووجِدت عنده المذكرة التي كتبها).

المذكرة التي وجدت لدى السيد الصادق تصدرت بالجملة التالية: (لقد استوليتم على

75 نفسه، ص 203، وقد ذكر نفس الشيء المحبوب عبد السلام في الحركة الإسلامية السودانية، مرجع سابق.

السلطة بطريقة مخالفة للشرعية الدستورية ونحن وآخرون من القوي السياسية والفئوية ملتزمون برفض ما فعلتم وإبطاله بموجب التزامنا للدستور والقانون وبموجب ميثاق الدفاع عن الديمقراطية الذي وقعت عليه القوات السودانية المسلحة. هكذا نشأت في بلادنا التي تخوض حرباً وتتعرض لتآمر أجنبي، نشأت فيها مواجهة بيننا وبينكم ومعكم القوة ومعنا الحق).

ثم ذكر أنه حرصاً على مصير البلاد يقترح مخرجاً سلمياً، وبعد تطرقه لعدد من القضايا المبدئية والمشاكل والاتهامات الواردة في بيان الانقلاب الأول، قال: (لقد رماني بيانكم الأول بكثرة الحديث حتى فقدت مصداقيتي. نعم تحدثت كثيراً ولو تأملتم ما قلتُ لوجدتم أنه محاولة مدونة لاستنهاض شعب يواجه ظروفاً صعبة لبعث الأمل وشده لمستقبله الواعد، ولا أدري أين فقدتُ مصداقيتي فالجمعية لم تسجل ضدي صوت ثقة واحد لمجرد نقاشه، وكانت القنوات مفتوحة بيننا وبين القوي السياسية والنقابية في البلاد، والثقة متوافرة، ولم أجد من الشارع السياسي العفوي إلا كل تقدير. علي أية حال هذه أمور سيحكم عليها التاريخ ذكرتها متطلباً للانصراف عن المساجلات الشخصية والتركيز علي ماينفع السودان).

أما المخرج الذي اقترحه فقد شمل النقاط التالية:

أ. الإلتزام بالديمقراطية وبإصلاح مؤسساتها وممارستها.

ب. تبيين البرامج القومية الصالحة لبناء الوطن.

ج. إصلاح اقتصادي جذري.

د. إصلاحات لرفع الأداء العسكري.

ه. محاسبة عادلة للتجاوزات والمفاسد وإنصاف البريء ومعاقبة الجاني.

ثم قال: (عندما قامت حركة مايو خاطبناها بمثل هذا الموقف. ورأت أن تختار طريق المواجهة وكان ما كان، والآن الظروف مختلفة فلا الموقف التمويني ولا الاقتصادي ولا السياسي ولا العسكري يترك هامشاً للمناورة، والمناخ الداخلي في البلاد ليس وارد فيه ما كان متاحاً لمايو، ولا المناخ الدولي، فإن أنتم اخترتم غير طريق المواجهة والاستقطاب فستجدون ذلك ممكناً بتلمس مواقف القوى السياسية والفئوية. وفي هذا الصدد فإن ما رأيته من نقاط -بالإضافة أو التعديل- يشكل مدخلاً لعلاقة إيجابية في سبيل الوطن، وإن أنتم اخترتم الطريق الآخر فأنتم تتحملون مسئوليته التاريخية، وما شاء الله كان) (نص المذكرة الكامل في ملاحق الكتاب).

لكن المذكرة وقعت على أذن صماء، منتشية بطنين القوة!

هكذا سيق السيد الصادق إلى كوبر.. وانضم إلى بقية السياسيين المعتقلين هناك.

في كوبر

اعتقل السيد الصادق المهدي في 7/ 7/ 1989م وقد كان بصدد تقديم مذكرة لقادة الانقلاب وجدت معه. وظل هناك حتى الثامن من يناير 1990، حينما تم تحويله للإقامة الجبرية في منزل بروفسور الشيخ محجوب جعفر بضاحية الرياض شرقي الخرطوم.

حينما دخل كوبر وجد برلماناً سودانياً مصغراً، فقد كان معظم الصف الأول من كل الأحزاب هناك.. من حزب الأمة القومي كان هناك المرحوم د. عمر نور الدائم، والمرحوم صلاح عبد السلام الخليفة، والأستاذ عبد الرسول النور، ود. آدم موسى مادبو، والسيد بكري عديل، والسيد نصر الدين الهادي المهدي، ولاحقاً في سبتمبر 1989م لحق بهم الأمير عبد الرحمن عبد الله نقد الله.

ومن الحزب الاتحادي الديمقراطي كان هناك السادة محمد عثمان الميرغني، وسيد أحمد الحسين والتوم محمد التوم، وفاروق محمد أحمد.

ومن الحزب الشيوعي كان السادة محمد إبراهيم نقد، ود. فاروق كدودة، وخالد الكد.

ومن الجبهة الإسلامية كان السادة حسن الترابي، وأحمد عبد الرحمن، وإبراهيم السنوسي، والفاتح عابدون.

ومن كتلة الأحزاب الأفريقية السودانية البابا جيمس سرور. وبالطبع كان هناك آخرون من كل الأحزاب ومن المستقلين، فهذا تمثيل وليس رصداً.

كما تم اعتقال نقيب الأطباء الدكتور مامون محمد حسين الذي أعلن إضراب نقابته في 26 نوفمبر 1989م تنفيذاً لتعهدات ميثاق الدفاع عن الديمقراطية، إذ كان الأطباء هم الوحيدون الذين تمسكوا بالميثاق الذي ينادي بالدخول في إضراب عام وعصيان مدني في حال وقوع أي انقلاب عسكري. وقد واجه دكتور مأمون تعذيباً شرساً واجهه ببسالة ثم صدر حكم بإعدامه.

وعقب حملة شاركت فيها منظمات حقوق الإنسان والأمم المتحدة وعدد كبير من المنظمات الاقليمية والدولية بجانب ضغوط الآلاف من النقابيين والأطباء والعاملين اضطر النظام لوقف حكم الإعدام. وهناك أطباء آخرون تعرضوا للتعذيب البشع وقد استشهد منهم الشهيد علي فضل في 21 أبريل 1990م.

قالت منظمة العفو الدولية حينها إن المعتقلين السياسيين بعد الانقلاب بلغوا نحو 80، في حين ذكر مدير سجن كوبر الذي تقلد الإدارة بعد أيام من الانقلاب، اللواء (م) الكامل محمد سليمان، إن عدد المعتقلين السياسيين كان حوالي 250.

وحينما أعلن السيد البشير في أواخر أبريل ١٩٩١م العفو العام على جميع المعتقلين السياسيين قال إن عددهم وقتها كان 299 سجيناً سياسياً يشملهم القرار بمن فيهم السيد الصادق المهدي والسيد محمد إبراهيم نقد، ولكن اتضح بعد أسابيع أن هذا العفو كان جزئياً وقد بقي أكثر من 60 سجيناً آخرين في عدة سجون دون محاكمة[76]، ويلاحظ أيضاً أن هناك معتقلين تم إطلاق سراحهم في الشهور الأولى للإنقاذ وما بعدها، وهناك آخرون كانوا في بيوت الأشباح البعيدة من الرصد، مما يشي بأن عدد المعتقلين كان كبيراً جداً يصل ويفوق الألف في بداية الإنقاذ، وهذا ما تدل عليه مقابلة صحفية أجريت مع د. نافع أو (راسبوتين) الإنقاذ -بحسب زميله د. غازي صلاح الدين العتباني[77]- وقد أطلق د. نافع على نافع على بيوت الأشباح مسمى (البيوت الآمنة)، فكانت من أسماء الأضداد: كمسماهم الإنقاذ وهي الدمار، والبيوت الآمنة لمقار الرعب!

قال نافع الذي كان مديراً لجهاز الأمن حينها، رداً على صحفي سأله عن تلك البيوت وذكر له إن وزير العدل آنذاك أنكر وجودها مدعياً أن جهاز الأمن (كان يعمل في مبانٍ مؤقتة داخل القيادة العامة للقوات المسلحة السودانية. ولم يكن لديه سوى روف سطحية أو علية يستطيع استخدامها لاحتجاز المعتقلين) فكان رد «راسبوتين الإنقاذ»: (لم نلجأ الى هذا الإجراء لأن روف مقر القيادة العامة لم يكن يتسع للأعداد الكبرى من المعتقلين. المنازل الآمنة إجراء اتبعته كل المخابرات الغربية وأجهزة أمنها. فالسي. آي. إي. وام. آي. فايف. عندهما بيوت آمنة تعقد فيها لقاءات سرية، وتعتقل في داخلها شخصيات معينة. نحن لم نبتكر هذا الإجراء لكننا سودناه، طبقناه في السودان. هذه البيوت الآمنة لا يعرف عنها أي شيء سكان الحي المحيطون بها. ولا يعلم بها ذوو المعتقل، لأنه لا يسمح بالزيارة أثناء الاعتقال التحفظي. لذلك أطلقت عليها تسمية بيوت الأشباح).[78]

وللتمثيل فقط لحركة الاعتقال العشوائية نورد ما جاء في تقرير لمنظمة العفو الدولية حينها أنه اعتقل 23 عضواً من الجمعية التأسيسية عقب الانقلاب كان بعضهم أعضاء كبار في الأحزاب السياسية (شمل هذا العدد فاروق أحمد محمد عضو الحزب الاتحادي الديمقراطي، والحاج عبد الرحمن عبد الله نقد الله من حزب الأمة ووزير سابق، وجوزيف موديستو العضو البارز للحزب الشيوعي السوداني، وتم إطلاق سراح أحدهم وهو التوم

---

76 توماس. نقلا عن تقرير لمنظمة العفو الدولية، سابق ص 255

77 أوردت مراسلة صحيفة الوسط أن الدكتور غازي قال لها إن نافع هو راسبوتين السودان، وراسبوتين هو الفلاح الراهب الروسي ذو المقدرات العجيبة والسيرة الأعجب إذ كان راهباً متهتكاً، ولقب بابن الشيطان، وبالراهب الشيطان، وحينما كان يتحكم بمدينة بطرسبرغ لقبت ب(مدينة ابليس) ولا ندري سر تسمية الزميل لزميله بذلك الرمز؟! انظر / ي «راسبوتين» الخرطوم و«بيوت الأشباح» . رئيس جهاز الأمن السوداني : لا صحة لمشاركة أجانب في تعذيب المعتقلين ولم نبتكر «البيوت الآمنة» لكننا سودناها صحيفة الوسط اللندنية، بتاريخ 1994/7/18م

78 السابق

محمد التوم من الحزب الاتحادي الديمقراطي والذي كان وزيراً في الحكومة المطاح بها في 10 أكتوبر، كما أطلق سراح عضو كبير في حزب الأمة هو عمر نور الدائم دون تهمة في 16 نوفمبر،[79] وأخلي سبيل آخرين في يناير وفبراير 1990م).. (وتم اعتقال الدكتور منصور يوسف العجب وهو عضو مستقل بالبرلمان المنحل بأم درمان في 10 أغسطس وأودع سجن كوبر، ...، وأطلق سراحه دون توجيه اتهام في 7 يناير 1990).. (واعتقل جوهان يورس أكول عقب الانقلاب مباشرة واستمر حبسه إلى مارس 1990م، وكان وزيراً سابقاً للإعلام والثقافة في مجلس إدارة الجنوب، وهو شاب في الثلاثينات من عمره وكان قاضي مديرية بالجنوب واستقال عن القضاء عام 1983م احتجاجاً على قوانين سبتمبر).

وفي 31 يوليو اعتقل عدد من قادة الاتحادات المهنية الذين تقدموا بمذكرة للحكومة تطالب بحرية نشاطات نقاباتهم، وكانت نقابة المحامين ونقابة المستشارين القانونيين بمكتب النائب العام من بين الموقعين وبعد حوالي أسبوع تم اعتقال مجموعة من كبار أعضاء نقابة المحامين وأودعوا السجن دون توجيه تهمة أو محاكمة وكان من بين المعتقلين (المرحوم) الصادق الشامي، وجلال الدين السيد وكلاهما عضو باللجنة التنفيذية للنقابة، واعتقل محامون بارزون آخرون منذ وقوع الانقلاب بينهم مصطفى عبد القادر، وفاروق أبو عيسى، وعدنان ذاكر)..

(وفي أغسطس 1989م اعتقل 8 من الموقعين على مذكرة اتحادات العمال والمهنيين المرفوعة في 31 يوليو ثم اتبعوا بأربعين نقابياً نشطاً في آخر سبتمبر، وتم فصل نقابيين آخرين عاملين في الوحدات الحكومية وفروع أخرى من الخدمة المدنية منذ بداية أغسطس 1989م)[80].

و كتب أستاذ الصادق شامي رحمه الله مقالات لاحقاً نشرت في ورقة بعنوان (ولا يزال التعذيب مستمراً) حكى فيها تجربتهم المرة في بيوت الأشباح، وكيف فرحوا حينها تم تحويلهم لسجن كوبر في 11 ديسمبر 1989، وكانوا 14 وهم: د. فاروق أحمد إبراهيم، الصادق سيد أحمد شامي، عبد المنعم عبد الرحيم، جعفر بشرى علي، عباس حسن وهبة، د. طارق إسماعيل، عبد الله بشير أبو سالف، هاشم محمد أحمد، محجوب أحمد الزبير، عبد المنعم محمود صالح، قاسم محمد عبد الله، الأمين سليمان عبد الله، عز مرقص، وصالح عبد الرحمن أبو نائب، وكانوا كلهم بحالة صحية يرثى لها من أثر التعذيب حتى أن مدير السجن اللواء كمال محمد إسماعيل رفض استلامهم بداية حتى ذكر له الوضع الذي كانوا فيه وطلب منه التراجع عن رفضه فقبل بشرط أن يتم الكشف عليهم طبيا وكتابة تقرير بذلك[81].

---

79 المرحوم دكتور عمر تم اعتقاله بعد ذلك في بيوت الأشباح لمدة خمسة أشهر

80 توماس، سابق، ص 250 وما بعدها

81 الصادق شامي، ولا يزال التعذيب مستمرا، 2005م

الشاهد، وسط هذه الجمهرة من القيادات السياسية والنقابية، كان سجن كوبر ملتقىً ضخماً للرأي العام السوداني. كانوا ينزلون في غرف مختلفة فمنهم من كان في عنابر تحوي كثرة أو غرف تحوي عدداً محدوداً، كان السيد الصادق في غرفة تجمعه بالسيد محمد عثمان الميرغني، والذي اعتقل لأول مرة في حياته، أما السيد الصادق فقد كان (مُردّدين بناء سجون)[82] كما وصفه حارس سجن بورتسودان في أيام خلت.

لم يدم اعتقال الميرغني طويلاً فقد أطلق سراحه بعد بضعة أشهر وسمح له بمغادرة البلاد إلى القاهرة.

في 3 أكتوبر 1989م مثلما سوف نرى تم تحويل الحبيب من الغرفة التي كان يتشاركها مع الميرغني إلى الحبس الانفرادي في زنازين الإعدام، ثم إلى العنبر العام كنوع من العقوبة.

كان المعتقلون يصلون الأوقات الخمسة جماعة بدءاً بالفجر، ولكن البعض كالميرغني كان يصلي فذاً.

وبما أن الترابي رحمه الله كان من أوائل المعتقلين فجر الثلاثين من يونيو فإن السيد الصادق حينما دخل كوبر بعدها بأسبوع وجده يصلي بالناس جماعة، فواصل يصلي معهم، وبالطبع كان عديدون بدأوا يحسون بدور الجبهة في الانقلاب كما ذكرنا، وكانوا غير راضين عن الصلاة خلف الترابي رحمه الله لكنهم واصلوا على استحياء وفقاً للطريقة السودانية المعروفة في التغاضي.. ويُروى أن المرحوم نقد قال للترابي رحمه الله بعد أيام من الاعتقال: لقد جاملتنا باعتقالك معنا ما فيه الكفاية، فاخرج وباشر مهامك بالخارج! ولكن السيد الصادق لم يحس بعلاقة الانقلاب بالجبهة إلا بعد حين، حينما لاحظ تعاطف قادة الجبهة المعتقلين مع الانقلاب أثناء الحوارات التي كانت تدور.

لاحقاً في سبتمبر 1989م انضم للمعتقلين الأمير عبد الرحمن نقد الله، وقد عُرف بمواجهته للجبهة وأعلها بجسارة، فرفض أن يؤمهم الترابي، وقدم الراحل ميرغني النصري لإمامة الصلاة، وما لبث أن أطلق سراح النصري رحمه الله فتقدم نقد الله شفاه الله الصفوف إماماً للمعتقلين.. ويُروى أنه كان شديداً عليهم في الدعاء عقب كل صلاة، فكان يرفع يده بالدعاء الحار: (اللهم اهزم دولتهم، اللهم اسلخ جبهتهم..إلخ!) وكان المرحوم الترابي يواصل الصلاة مع الجماعة ويبدو عليه حين يقوم منها الاضطراب!

كما كانوا ينظمون مناشط رياضية فيلعبون كرة القدم، ويمارسون رياضات أخرى، وينظمون مناسبات وليالٍ ثقافية، ويلتقون في أوقات الطعام سوياً ويتسامرون، وبعضهم يقضي وقتاً طويلاً في مشاهدة التلفاز.

وقد روى السيد الصادق أنه لم ينضم لمشاهدة المرئي لأنه اعتبره مضيعة للوقت، فكان

82 أي متردد على السجون. والقصة واردة في الجزء الثاني. ظلام أب عاج

يستمع لنشرات إخبارية في أوقات محددة خاصة هيئة الإذاعة البريطانية (البي بي سي)، ويضع لنفسه برنامجاً صارماً مؤقتاً بالصلوات، والوجبات، وأوقات الرياضة، والاستماع للراديو، ثم الاطلاع، واللقاءات المبرمجة.

◆

ودنوباوي والملازمين

أما بالنسبة لنا، نحن أسرة الحبيب السيد الصادق، فقد ذكرنا أننا حبسنا في الأيام الأولى بمنزلنا بودنوباوي، في حين وضعت السلطات يدها على المنزل بالملازمين. وكان يشرف على الحراسة قوة بقيادة الملازم أول حينها معتز الفاتح عابدون. كان معتز رحمه الله زميلاً لنا في صغرنا في الفروسية، ومن بعدها صار زميلاً لعبد الرحمن في الجيش فعلاقته بعدد منا وبه بالذات جيدة، ولكن عبد الرحمن كان حينها معتقلاً مع ضباط هيئة القيادة في بيت الضيافة، وحينما جاء وسمع منا بما حدث من معتز غضب جداً ولا زلت أذكره يومها يقول: (هذه الدنيا دولاب، دوارة).

في أول يوم طلبنا من القوة التي تحرسنا في ودنوباوي أن نذهب لنأتي ببعض حاجياتنا من الملازمين (مريم وطاهرة وشخصي) فوافقوا على ذلك وذهب صديق مرافقاً لنا، فأقلونا على عربة (بوكسي) ركبت مريم وطاهرة مع السائق وركبتُ والصديق على حاوية البوكسي الخلفية ومعنا بعض الجنود، طبعاً كان ذلك نوعاً من الإذلال استمروا فيه فهم لا يزالون يحرصون على نقل المعتقلين على حاويات البكاسي الخلفية.

في ذلك الوقت لم تكن هناك أخبار عن الوالد، وكنا محاطين بالجنود المدججين والعدائيين داخل البيت ومحظورة حركتنا، الوالدة سارة أيضاً تم اعتقالها بعيداً عنا وكذا عبد الرحمن.

ذهبنا للملازمين وأحضرنا أغراضنا ولم تكن معنا حقائب، كل واحدة جمعت أغراضها في (صرة). قالت مريم: (ذهبنا من ودنوباوي مع ضابط أحمراني طويل، كنا أنا وطاهرة مع السواق قدام ورباح وصديق بي ورا، ساقنا بالليل من ودنوباوي للملازمين، هناك كان متولي الحراسة معتز، وحرص بوضوح أن يكلمني أنه مسؤول من حراسة بيت الملازمين الذي تمت مصادرته وسنكون مقيمين في ودنوباوي، قال لي ذلك وركز عليه.. المهم غرفتي كانت في الطابق الثاني، الغرفة التي هي الآن مكتب الحبيب الإمام، كنت بطلع في حاجاتي من الدرج، جاءني معتز بشكل خاص كأنما ناصح، وقال لي يا مريم لو كانت عندكم أي صور ولا حاجات، زي كأننا عندنا فضائح ولا خمرة أو أي شيء مخزي، لو عندكم سوف أعطيكم فرصة تلموها! عاينت ليه كدة قلت ليه كتر خيرك لكن الخايفين

منها ان شاء الله ما تلقوه! بعد ذلك أخذنا أغراضنا وعدنا، ونحن في البوكس كنا بنتونس شايلين غياراتنا في بُقَج وضعناها في رجلينا، كنا بنتونس أنا وطاهرة، الضابط الودانا كان ساكت طول الوكت، في لفة الهجرة داخلين على ودنوباوي سألنا: انتو ما فاهمين الحاصل عليكم شنو؟ لأنه افتكرنا ضاحكين وبنتونس ما فاهمين، فقلت له أبدا نحن فاهمين تماماً الحاصل علينا شنو، لكن دة شكل حياتنا)!

وأضافت: (معتز الله يرحمه أصيب بعلة فجأة، وتوفي بعدها بشهور، في أثناء الفترة ديك، بعد زمن من الانقلاب لاقيته في اجتماع مُلّاك الخيول، كان متأثر وكنا قاعدين نتونس مع بعض قال لي تتذكري يا مريم الكلام القلته ليك في يوم الانقلاب؟ قلت ليه جداً بتذكره، قال لي أنا متاسف منه جداً وأبدى أسف شديد قلت ليه العفو)[83] رحمه الله.

تقول طاهرة كذلك إنها يوم الانقلاب ذهبت للملازمين بصحبة بشرى، كانت طاهرة تهوى سعاية الحيوانات منذ صغرها، وكانت تريد أن تحضر سلحفاة كانت تحبها كثيراً، (أبو القدح) المذكور كان صغيراً وأطلقت عليه مريم اسم (قدوح الصابر)، بحثت طاهرة عنه في كل مكان ولم تجده، فتشاجرت مع الحراس الذين اتهمتهم بسرقة (قدوح)، ولا تزال متأكدة أنهم ١٠٠٪ سرقوه (المجرمين)! فشكلت قصة (قدوح) بالتالي توأماً لقصة «سفنجة» رندة التي افتقدتها يوم كان جند مايو أوقفونا صفاً في 1970م وأزمعوا أن يطلقوا علينا النيران، بينما رندة مشغولة بالبحث عن (فردة سفنجتها) الضائعة وبعد ذلك (فلبر صصونا)! بشرى حينها كان صبياً بعمر عشر سنين، وقد بذل مجهوداً كبيراً لتهدئة طاهرة، يبدو بلا جدوى!

الشاهد، لا ندري ما هي الملابسات التي جعلتهم في النهاية يعيدون منزل الملازمين، وبعد فترة امتدت ربما لشهر أو زيادة رفعوا عنا الحراسة وعن منزلنا.

أمي سارا رحمها الله تم اعتقالها فوراً وكانت ذهبت للإذاعة جوار منزلنا للسؤال عم يحدث فقبض عليها، وأودعت سجن النساء بأم درمان لفترة شهر[84]. وانضمت لنا بعدها، وكذلك عبد الرحمن بعد انقشاع الأيام الأولى.

وفي مشوار آخر ربما لزيارة الحبيب الإمام في كوبر بعد نحو أسبوعين من الانقلاب، وأسبوع من القبض عليه، ساقونا أيضاً في بكاسي، وكان الضابط المسؤول كعادتهم قليل الأدب صلفاً فاشتبكت معه زينب، فقال لها: (احترمي الشنب دة)! فردت عليه فوراً: (الشنب في الكديس موجود، فماذا احترم فيه؟) اغتاظ جداً ثم شكاها لعبد الرحمن

83 افادة في نوفمبر 2016م بغرض التوثيق للسيرة

84 رباح الصادق، سارا الفاضل: كتابات وأقوال- 2009م، ذكرت الحبيبة سارا رحمها الله ذلك في ورقة قدمتها في 2008م، لكن القائمة الواردة في تقرير انتهاكات حقوق الإنسان الذي اعد في 1993م يذكر ان الفترة كانت أسبوع. أما الذاكرة فلم تعد تصلح لترجيح اي من التاريخين.

باعتبارها ترتكب جرماً فظيعاً لأنها لا تحترم الرجال!! لكأنما النوع لوحده مدعاة للاحترام أو الانتقاص!

كانت غبطتنا كبيرة بلقاء الحبيب الإمام. كنا كلنا في لقائه بكوبر إلا رندة التي كانت حينها بالرياض (السعودية) يأكلها القلق ليلاً ونهاراً، وبالطبع كانت معنا أمنا حفية، لكني لا أذكر هل كانت أمنا سارا معنا أم لا زالت رهن الاعتقال. وكان معنا رجل مهيب الطلعة بهيّها، له لحية كثة تشي بوقار ولا تدل على وحشية وتخلف مثلما اللحى التي صار الشعب السوداني يعرفها كثيراً، وبقية الشعوب العربية والإسلامية، ففي الوجه نور لا قسوة. وقديماً ضج الشاعر الفخم محمد المهدي المجذوب من تلك اللحى والعمائم وعدائها وعلمها العمي والجشع[85]:

أشاهد في الخرطوم أستار كعبة	**يطوف بها شرك فصيحٌ وأعجمُ**
لحىً نافشاتٍ من عداءٍ وقسوةٍ	**يعيشُ بها علم عميٌّ معمَّم**
وظيفته عرشٌ أميرٌ وبطنه	**هي الأرض والكون الجليل المنظم!**

الشاهد، كانت المرة الأولى التي أرى فيها ذلكم الرجل، ولكنه صار بعد ذلك علماً كثير الظهور في حياتنا، نعرفه كأكبادنا، هو العم الحبيب علي العمدة.. فمنذ ذلك التاريخ أفلتْ بعض الكواكب التي كانت تدور في فلكنا، وأشرقت نجومٌ أخرى ما كنا نراها كثيراً.

كان أول الآفلين ربما حبيبٌ كان يسوق سيارة السيد الصادق منذ غض شبابه، حبيبٌ إليه وإلينا، وقد عانى كثيراً أيام أهوال مايو وصبر، بيد أن هذه الأهوال الجديدة جاءته وقد كون أسرة، فاتبع المثل القائل (الخواف ربى عياله)!

هكذا برزت نجوم باهرة وخسفت كواكب خائرة، والشاعر يقول:

لله درُّ النائبات فإنها صدأ اللئام وصيقل الأحرار!

الانطباع الأول لدى رؤية الحبيب أنه تم إنقاذه بالذات! في أسبوعين فقط زاد وزنه قليلاً، وفتح لون بشرته كثيراً، وظهرت عليه علامات الراحة. لقد كان أواخر أيام الديمقراطية لا يأكل إلا من تمرات في جيبه أو قطع حلوى يسكت بها طيور بطنه الضجرة بالجوع، ولا ينام إلا ساعة أو اثنين في المكتب أو في البيت إذا عاد.. عيونه محمرة وبشرته مخضرة، يحمل فوق أكتافه هموماً لا أول لها ولا آخر.. كان يحترق بمعنى الكلمة، فالمسؤولية ضخمة، والعراقيل جمة، والهمة فوق القدرة. صدق العميد يوسف بدري رحمه الله حين قال له: هم ضيعوا كل شيء ولم ينقذوا غيرك!

نظمت لنا بعد ذلك زيارات كل فترة، كما كانت أمانا ترسلان الطعام كل يوم إلى كوبر بالتناوب. وكان الحبيب الطيب حمد السيد يذهب بالطعام من الملازمين أو ودنوباوي إلى

85 ديوان الشرافة والهجرة، قصيدة تحية إلى جنوب السودان.

كوبر، وكان يفتش طبقاً طبقاً. وفي إحدى المرات وجد الجندي الذي يفتش الطعام شواء وفي داخله بصلة بطولها، فضغطها بيده ليتأكد من خلوها من رسالة أو شيء مخبأ، فإذا بحشاها ينطلق كالقذيفة في وجهه، مما أربكه لدرجة بالغة ولعله ظنها قنبلة. (يحسبون كل صيحة عليهم)! الحبيب الطيب شخص مرح وهذا المنظر جعله يضحك حتى يستلقي أرضاً، مما أغاظ الجندي مزيداً فاخشوشن ما استطاع!

الوالدة سارا رحمها الله وعبد الرحمن كانت لديهما حصص اعتقال أخرى في تلك الأيام.

أما أمي رحمها الله فقد اعتقلت ضمن عدد من قيادات حزب الأمة، قالت: (في اجتماع لبعض قيادات الحزب ممن كانوا خارج السجون في منزل السيد صلاح إبراهيم أحمد الذي كان عائدا لتوه من رحلة علاجية للندن، داهم الجلادون الاجتماع وزجوا بالمجتمعين في السجون، وكانت بينهم سارا الفاضل، سارا نقد الله، ورشيدة عبد الكريم، واعتقلن مع زملائهن)[86]. استمر الاعتقال شهرين منذ 4 سبتمبر وحتى 4 نوفمبر 1989م.

وقد كثرت كذلك استدعاءات الوالدة سارا رحمها الله في العقد الأول من الإنقاذ إلى مباني الأمن والتحقيق معها وممارسة صنوفاً من العذابات المعنوية بالإساءة أو الجسدية بتكرار الاستدعاء لغير ما سبب.

عبد الرحمن تم اعتقاله ثلاث مرات بعد ذلك، المرة الأولى كانت ضمن انقلاب محمد علي حامد في 1989م، قال عبد الرحمن إنه لم تكن له صلة بذلك التحرك ولكنهم وجدوا اسمه ضمن الحكومة التي خُطط لإقامتها بعد الانقلاب يبدو كنوع من التمثيل للطيف السياسي، فاعتقل لمدة ثلاثة أشهر بجبل أولياء وكان معه من قادة حزب الأمة السادة فضل الله برمة، وعبد الرسول النور وعبد الرحمن فرح ومهدي بابو وكانت إقامة في ظروف سيئة، ولكن الاعتقال الأطول والأقسى كان لمدة ستة شهور في عام 1990م حيث تم إطلاق سراحه حوالي سبتمبر 1990 وكان الاعتقال في أحد بيوت الأشباح قرب سيتي بنك بالخرطوم، ومعه عدد من رموز المهاجرين كالحبيب حسين سلامة، ويذكر ضمن قادة القوى السياسية الذين زاملوه المهندس صديق يوسف القيادي بالحزب الشيوعي، قال: شهدنا في ذلك المعتقل إساءة شديدة، وفي خلال تلك الفترة حفظت راتب الإمام المهدي، وبدأت في حفظ القرآن الكريم. بعد ذلك أيضاً تم اعتقاله بمباني جهاز الأمن لفترة لم تطل، ولكنه ظل مطلوباً لجهاز الأمن ومعتقلاً داخل الخرطوم بتعبيره، ممنوعاً عليه السفر لخارج البلاد، ومحكوماً عليه بالتبليغ لدى جهاز الأمن في حال سفره لأية جهة داخل السودان، فكان في تلك السنين ضمن عمله بالرحمانية يسافر كثيراً إلى ربك، وعليه التبليغ لدى جهاز الأمن بربك لدى وصوله، ومن ثم لدى الجهاز بالخرطوم لدى عودته.

---

86 ورقة سارا الفاضل عن دور المرأة في حزب الأمة في: رباح الصادق: سارا الفاضل كتابات في الفكر والسياسة والحياة، 2009م

التصفية الصورية.. والسجن الانفرادي

كانت إقامة السيد الصادق في كوبر تمضي بالوتيرة المذكورة آنفاً من عبادة ورياضة واطلاع حتى ليل الثلاثاء 3 أكتوبر 1989م، إذ تم اقتياده إلى مكان غير معلوم ثم قاموا بتهديده والإساءة إليه بكل صفاقة ممكنة. وفي 5 أكتوبر كتب رسالة لرئيس مجلس قيادة ثورة الإنقاذ عمر البشير[87]، جاء فيها:

(في يوم الثلاثاء الماضي 3 أكتوبر 1989م حضر لي في السجن ثلاثة أشخاص بزي مدني وقالوا إنهم مرسلون من لجنة الأمن العليا وأخذوني معهم الساعة الحادية عشر مساء، ساقوني في سيارة محجبة بورق الجرائد إلى منزل لا أعرف موقعه حتى وصلنا بعد ساعة من الزمان. وهو منزل مظلم تماماً إلا من غرفة واحدة مضاءة بلمبة حمراء. وانضم إليهم رابع بزي مقدم في القوات المسلحة مع إزالة بطاقة الاسم المعهودة وأحجم عن ذكر اسمه عندما سألته وأجلسني على مقعد مكسر بثلاث قوائم فقط.

ثم بدأ السؤال عن اسمي، فذكرته، فقال أحدهم قف عند عبد الرحمن فلا يضاف المهدي، ثم بدأ المقدم يسألني عن رأيي، ثم ذكر أن هناك نشاطاً حزبياً مضاداً، فأوضحت أنني ومنذ اعتقالي مقطوع الصلة بالخارج، فاستشهد بوقائع اتصالات قال إنني أجريتها مع آخرين ففسرت له تلك الوقائع بصورة بدا مقتنعاً بها.. وبعد الحديث عن موقفي من النظام دار حديث عن أشرطة فيها تصوير لي يوم اعتقالي، وشرحت له ملابسات ذلك وأنني كنت بصدد تسليم نفسي مع تقديم مذكرة كتبتها ووجدت في جيبي وأن بعض المسئولين في النظام كانوا على علم بهذا الأمر).

(ثم تحدث عن أشرطة أخرى فيها اعترافات ضدي فقلت له إنني لم أفعل شيئاً جنائياً، وكذلك لا توجد بينات حقيقية ضدي مسموعة أو مقروءة أو مرئية، وإنني طوال حياتي العامة تعرضتُ لتلفيقات من الخصوم مثل تلفيق المؤامرة العنصرية في عام 1969م ضدي.. على أي حال ما هي قيمة اعترافات بمثل هذا الترهيب الذي تعرضت له أو أكثر؟ وانتهى اللقاء بعد أربعة ساعات بتأكيدي جوهر موقفي من النظام وهو ما كتبته بالمذكرة، وبتأكيد استعدادي لبيان أية تفاصيل أخرى بشأنها).

(وفي طريق العودة صحبني الأشخاص المذكورون- وقد كان سلوكهم أثناء الاستجواب منصباً على المقاطعة أحياناً وعلى إصدار عبارات التهديد والوعيد أحياناً أخرى مثل قول أحدهم «نحن قتلة عديل» وقول آخر «نستطيع تصفيتك الآن» وأثناء رحلة العودة

---

87 نص المذكرة كاملاً في ملاحق الكتاب

استمروا يثرثرون على طول الطريق كأنها يتحدثون فيها بينهم لأسمع، وكانت عبارات حديثهم استفزازية مثل قولهم «اطلع طوالي للمرخيات لو وجدنا فرصة لفسحنا الراجل»!

أو يسيئون لأسرة المهدي بقول: المهدي نعم نحترمه أما الآخرون من أسرته وأبنائه فكلهم مضلون.. وكانوا على طول الطريق يهزأون بي وبشخصيات أخرى في الحياة العامة.

عندما وصلوا كوبر أمروا الضابط الموجود أن يضعني في الحبس المنفرد، ونتيجة لذلك لم ألتق بزملائي إلا ظهر يوم الأربعاء مما أثار في نفوسهم قلقاً شديداً بهذا التصرف الشاذ الفريد في نوعه في تاريخ السودان الحديث، والذي إلى جانب ما فيه من استهتار بحقوق وسلامة المواطنين، فيه انتهاك لقوانين ولوائح السجون التي نشاهد لها الاستباحة التامة من جهات عديدة.. والحقيقة هي أنني طوال حياتي العامة كمسئول أو معتقل لم أشهد مثل هذا السلوك الهمجي من أي مسئول سوداني في أي موقع.

ويقيني أن أكثر الناس على هذه التجربة لكان تصرفه أحد أمرين: إما الإغماء حتى الموت من أثر الصدمة، وإما المقاومة بحيث تكون النتيجة إما قاتلا أو مقتولا.. هل لمثل هذه النتائج تقام أجهزة الأمن؟!!)

لاحقاً وفي مقدمة كتابه «الديمقراطية في السودن راجحة وعائدة» روى تفاصيل أخرى في ذلك الحدث وهو أن الزبانية طالبوه بتسجيل اعتراف بفشل الديمقراطية، مما حدا به لكتابة شهادة على رجحانها وحتمية عودتها.

قال: (بينما كنتُ نائماً في سجن كوبر أيقظني ضباط الذعر، وأخذوني في سيارة مظللة بالجرائد إلى منزل معزول في منطقة خالية، مضاء بلمبة حمراء. وفي داخل هذا المنزل الشبح وجدتُ ثلاثة شخوص أحدهم بزي عسكري، وأجلسوني في كرسي بثلاث قوائم، وشرعوا يحققون معي تحقيقاً صورياً ثم أفهموني أنهم بصدد عقد محكمة عسكرية لمحاكمتي، ولكنني أستطيع أن أتجنب المحاكمة والإعدام الذي يترتب عليها إذا اعترفتُ بأن النظام الديمقراطي الذي أطاحوا به فاشل وسجلتُ هذا الاعتراف.. قلت لهم الانقلاب العسكري باطل. والقيادة العسكرية يمكنها أن تتقن عملها المهني القائم على الضبط والربط والأمر والنهي ولكنها في مجال السياسة، والاقتصاد، والعلاقات الدولية سوف تفشل حتماً لأن ثقافتها المهنية تمنعها من الإتقان في هذه المجالات. وقلتُ إن النظم الديمقراطية الثلاثة التي تعاقبت على السودان والتي أطاحت بها الانقلابات لم تفشل بل تطورت من الحسن للأحسن. وأن النظام الديمقراطي الذي تآمرتم ضده كان ناجحاً في كل ملفات الأداء. وأقولها لكم إنكم لن تحققوا شيئاً مما وعدتم الناس به بل سوف تفشلون. وختمت حديثي بمقولة الديمقراطية راجحة أي بالمقارنة مع النظم الدكتاتورية، وحتماً عائدة.

احتاروا فيما يفعلون بعد أن سمعوا هذا الكلام وانتهى ذلك المشهد من المسرحية.

فحملت في سيارة وركب معي ثلاثة أشخاص ولا أدري إلى أين نحن ذاهبون، ولكن كان ثلاثتهم سفهاء فأخذوا يتساءلون إلى أي «دورة» نحن ذاهبون هل المرخيات؟ وفي أثناء تلك الرحلة صاروا يتبادلون الإساءة لي ولأسرتي، ولجدودي، لعل الهدف هو استفزازي فأضاربهم فيطلقون النار بحجة الدفاع عن النفس أو بحجة أنني حاولت الهرب. ولكنني تجاهلت وجودهم تماماً.. وفي النهاية حملوني إلى سجن كوبر ولكن لم أعد إلى مكان زملائي الآخرين بل وضعوني في إحدى زنازين الإعدام.

وبينما أنا هناك أرسل لي وزير الداخلية قمندان السجن ليقول لي: يا فلان الذين حققوا معك حصلوا على تدريب للحصول تعذيباً على ما يريدون من إيران، فاستجب لطلبهم لتنقذ نفسك. قلت له قل لمن أرسلك بلغته الرسالة وقال لك: افعلوا ما شئتم وأنا أفعل ما أشاء.

ولكن بعد حين من إقامتي في زنزانة الإعدام جاءني أحد جنود السجون وقال لي: يا فلان أنا معك ومستعد أن أفعل ما تشاء. قلت له جزاك الله خيراً، ما أريده هو أن تحضر لي ورقاً وقلماً وأعطيك رسالة تحملها للسيدة سارا الفاضل. ذهب وأحضر لي الورق والقلم وكتبت لها رسالة مشفرة قصصتُ عليها كل ما تعرضت له وطلبت منها نشره بأوسع نطاق، ففعلت ذلك على جناح السرعة. وفي الصباح صارت القصة بكل تفاصيلها على كل لسان. الكتمان من أهم أسلحة الطغيان وقد اكتشفوا أن تدابيرهم كلها صارت مكشوفة فأسرعوا بإعادتي إلى حيث بقية زملاء السجن.

في السجن كنا السيد محمد عثمان الميرغني وشخصي في زنزانة واحدة. ولكن عندما زار السيد الزبير محمد صالح جامعة الخرطوم هتف أبناؤنا في وجهه وكبروا. فغضب الحكام وانتدبوا اثنين من أعضاء مجلس الثورة للسجن وأمروا إدارة السجن أن تنقلني من معية السيد محمد عثمان إلى العنبر العام وفيه عشرات من الساسة المحبوسين. كان العنبر العام مكوناً من عنبر كبير وآخر صغير يسع أربعة أشخاص. عندما عوقبت بهذا الإجراء قرر زملائي في السجن أن يخلوا لي الزنزانة الصغيرة لكي أحظى بالمعاملة المميزة، وقد كان.

أهمية هذا التفصيل هي أنني وجدت في الزنزانة خلوة تامة. وعندما عدتُ إليها تذكرت ما قلته للمحققين أن الديمقراطية راجحة وعائدة، وشرعت دون أية مراجع بل من ذاكرتي أكتب هذا الكتاب (كتاب الديمقراطية في السودان راجحة وعائدة). وكنت استخدمت وسائل مختلفة لكيلا تعلم إدارة السجن أو الأمن ما أفعل حتى أكملتُ هذا الكتاب واستطعتُ أن أرسل النص كاملاً للسيدة سارا لينشر وقد كان. أرسلت الحبيبة سارا النص لمكتبنا في الخارج فوجدوا أن نشره كما هو بصيغة ضمير المتحدث ربما أعطى الانقلابيين مادة لمحاكمتي التي كانوا ينذرون بها. لذلك حولوا النص من صيغة المتكلم إلى ضمير الغائب. ونشروا الكتاب مسلسلاً في صحيفة الشرق الأوسط ثم طبعوه كتاباً تحت

عنوان: «الديمقراطية في السودان: راجحة وعائدة»..

وذكر السيد الصادق أن زبانية الأمن كانوا مستعدين بكاميرات تلفزيونية لتسجيل اعترافه بفشل الديمقراطية، وإنهم كانوا سفهاء بحق، سبوه وسبوا آباءه[88].

إن أول ما قام به السيد الصادق كما ذكر هو الانتصار للديمقراطية كبديل مجدٍ في بلادنا رداً عملياً على محاولات استلال اعتراف نقيض منه من النظام. فكان كتاب (الديمقراطية في السودان عائدة وراجحة) الذي صدر عن مركز أبحاث ودراسات الأمة ونشر بصحيفة الشرق الأوسط..

مثل هذا السفه المذكور أعلاه تكرر كثيراً مع قامات علمية وأكاديمية ونقابية وسياسية وعسكرية، وتكرر مع السيد الصادق ذاته مثلما سوف نرى، فقد تفنن النظام في أشكال الاعتقال والتعذيب المصاحب لكسر إرادة المعتقلين، تعذيباً جسدياً ونفسياً.. ويمكن الإشارة لأنواع كسر الإرادة المستخدمة في النقاط التالية:

التعذيب الجسدي: الضرب: بالأيدي والسياط والسلاسل. الحبس في دورات مياه ضيقة ومملوءة بالمياه لفترات طويلة تبلغ أياما. الإجبار على الوقوف لفترات طويلة. الحرمان من الأدوية والطعام والشراب. التعذيب بالكهرباء. الحرق بأعقاب السجائر وبالمكواة وبمواد كيماوية حارقة. التعليق في المراوح. خلع الأسنان والأظافر. الوضع في برميل مثلج وصب الماء البارد. الإجبار على أداء تمارين قاسية ومتابعة والضرب في حالة التوقف عن أدائها. ربط أحمال على الأيدي المعلقة والمقيدة خارج الزنزانة. ربط الأعين ربطا محكما لمدة طويلة. الاخصاء وجر الأعضاء التناسلية بآلات. الاغتصاب. الأفران البشرية.

الأساليب النفسية: الشتائم البذيئة. التهديد بالقتل. التهديد بالاغتصاب. التهديد بإيذاء الأهل والمعارف. الإعدام الصوري. الحبس الانفرادي. الحرمان من النظافة والاستحمام. الحرمان من النوم بواسطة الجرس. التعري الإجباري للسيدات. الإجبار على مشاهدة الآخرين أثناء تعذيبهم. حلق شعر الرأس. العزلة التامة عن العالم خارج السجن، فلا يعرف أحدا من الأهل والمعارف شيئا عن المعتقل أو عن مكان أقامته. أما بالنسبة للمعتقل فلا وسائل اتصال أو إعلام بل ولا يسمح بالأقلام والأوراق داخل المعتقل[89].

ولعل من أشهر النماذج التي حملتها أدبيات المقاومة والرفض ما حدث لبروفسر فاروق محمد إبراهيم على يدي تلميذه د. نافع علي نافع ومن معه، وبسببه لا يستطيع الأخير دخول بريطانيا لأن البروف بعد أن استنفد خطوات التقاضي داخلياً ولم تسمح العدالة المثقوبة بإنصافه، اتجه للمحكمة الإفريقية، وشكاه في المحاكم البريطانية. كذلك ما حدث

88 حلقات شاهد على العصر، الحلقة 16

89 عبد الرحمن الغالي (تحرير)، ماذا خسر السودان بقيام الإنقاذ؟

للمهندس بدر الدين بشير من انتهاك لا يصدق جعله يفقد عقله تماماً، وما حدث للأستاذ الصادق شامي رحمه الله، وكذلك العميد (م) محمد أحمد الريح[90]، باسم الله! وهناك آلاف الذين تعرضوا لأنواع التعذيب المذكورة أعلاه.

كل ذلك يؤكد أن النظام الشمولي الثالث، إذ يرفع شعارات التدين والاستقامة والشرع الحنيف ولغ في ممارسات تجافي الحد الأدنى للإنسانية، وتقف أمامها الشرائع السماوية والإسلام تحديداً في مقام الهول.. فالتعذيب البدني والنفسي وانتهاك العقائد وتتفيهها، والمنع من ممارسة العبادات، ونهك الأعراض، وإعطاب الأعضاء هي من جنس الأفعال الفرعونية والهامانية المنبوذة ولا يمكن نسبتها للدين.

◆

التجمع الوطني الديمقراطي

وجدت القوى السياسية المعتقلة في كوبر أن عليها مهمة بلورة الموقف الوطني فكونت التجمع الوطني الديمقراطي داخل السجن في أغسطس 1989م، اتفقوا على تكوين تنظيم عريض يجمع الأحزاب السياسية، والنقابات، والقوات المسلحة في معارضة، ومقاومة، وتصفية النظام الانقلابي الجديد[91].

وتمت صياغة الميثاق الوطني الذي يحدد أسس ذلك الاتفاق في 21 أكتوبر 1989م من داخل كوبر ووقعت عليه القوى السياسية والنقابية الموجودة بكوبر بمناسبة احتفالها بذكرى ثورة أكتوبر المجيدة.

وقع على هذا الميثاق اثناعشر حزبا واثنتان وخمسون نقابة.

رفض التجمع الوطني الديمقراطي بموجب ميثاقه انقلاب 30 يونيو، واتفق على برنامج للمقاومة تشارك في تنفيذه كل القوى الشعبية، مفاده:

1. مقاومة إجراءات الدكتاتورية المستبدة من اعتقال وسجن وتشريد والعمل على إطلاق سراح المعتقلين والسجناء وإرجاع المشردين.
2. مقاومة تنظيمات الدكتاتورية وتنظيم الجماهير لانتزاع حقوقها في التنظيم والاحتجاج والتظاهر والإضراب.
3. قيادة الجماهير في معاركها الرامية إلى توفير أساسيات الحياة.
4. إحكام طوق العزلة حول السلطة الدكتاتورية، داخلياً وخارجياً وتوظيف وسائل

---

90 المرجع السابق، والصادق شامي، مرجع سابق، وحوار أجراه الدكتور بشرى الفاضل مع البروفسور فاروق محمد إبراهيم، 2011م، ومذكرة العميد محمد أحمد الريح لرئيس الجمهورية.

91 الصادق المهدي، كتاب العودة من تهتدون إلى تفلحون

الإعلام المتاحة لاداء هذه المهمة.

5. تصعيد النضال الشعبي عن طريق الإضراب السياسي والعصيان المدني بلوغاً بهما إلى الانتفاضة الشعبية.
6. إقامة حكم انتقالي لمدة خمسة أعوام يرسي الأسس المثبتة لسودان ديمقراطي موحد. ومن مهام المرحلة الانتقالية الآتي:

- **إلغاء كل المراسيم الدستورية الصادرة عن سلطة الانقلاب وإقرار وثيقة دستورية تحدد هياكل الحكم الديمقراطي.**
- **كفالة الحريات الأساسية مثل حرية الفكر والعقيدة والتعبير والتنظيم والتنقل والنشر وضمان حقوق الإنسان المنصوص عليها في المواثيق الدولية.**
- **استقلال القضاء وسيادة حكم القانون والفصل بين السلطات**
- **استقلال مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي.**
- **استقلال الحركة النقابية**
- **قومية القوات المسلحة والشرطة والقوات النظامية والخدمة العامة وأجهزة الإعلام.**
- **انتهاج سياسة خارجية تؤكد السيادة الوطنية وتقوم على رعاية المصالح المشتركة وحسن الجوار وعدم الانحياز ورفض المحاور واحترام المواثيق الدولية والمشاركة الفاعلة في المنظمات الإقليمية والدولية ومناصرة قضايا التحرر ومناهضة الصهيونية والتفرقة العنصرية.**

إضافة إلى إلغاء الاتفاقيات التي تمس السيادة الوطنية، وإعلان شرعية الأحزاب السياسية والنقابات، وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين والنقابيين والنظاميين، وإعادة المفصولين سياسياً وتعسفياً، ومحاسبة كل من شارك في تقويض النظام الديمقراطي ونزع سلاح المليشيات.

وكان من أهداف الميثاق عقد المؤتمر الدستوري بمشاركة كل قوى التجمع بما في ذلك الحركة الشعبية ووضع وتنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي[92].

انضمت الحركة الشعبية للتجمع الوطني الديمقراطي بعد مداولات قادها حزب الأمة بالخارج. فقد جاء في بيان مشترك بين الحركة الشعبية وحزب الأمة بتاريخ 22 فبراير 1990م وقع فيه كل من السيد مبارك الفاضل المهدي عضو المكتب السياسي وممثل حزب الأمة، والقائد لوال دينق وول العضو المناوب في القيادة السياسية العسكرية العليا للحركة وممثلها، جاء أنه بعد الدراسة المتأنية لميثاق وبرنامج التجمع الوطني الديمقراطي (وافقت الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان على مبادئ الميثاق مع التحفظ أن لها الحق في مراجعة أو تعديل تفاصيل الميثاق والبرنامج الذي تم صياغته في غيابها).

92 نص الميثاق وارد في كتاب أدبيات الحل السياسي الشامل، إصدارات حزب الأمة، 2002م

وأن الحركة وحزب الأمة عقدا (سلسلة من الاجتماعات المطولة توصلا عبرها إلى اتفاق حول التحديات الأساسية والمشاكل التي تواجه وطننا الحبيب. وكان جوهر هذا الاتفاق هو تحقيق السلام الدائم والوحدة الوطنية في ظل نظام ديمقراطي متعدد الأحزاب يحقق طموحات وأهداف جماهيرنا الكادحة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ولبلوغ هذه الأهداف اتفق الطرفان على العمل سويا ودون كلل مع اخوتهم في التجمع الوطني الديمقراطي بالإسراع في إزاحة ديكتاتورية الإخوان المسلمين في الخرطوم وعقد المؤتمر الدستوري وإقامة حكومة ديمقراطية يشارك فيها بفاعلية جميع أعضاء التجمع الوطني الديمقراطي).

بعد ذلك عقدت الاجتماعات الأولى في القاهرة لتكوين التجمع الوطني الديمقراطي في الخارج ضمت هذه الاجتماعات السادة: محمد الحسن عبد الله يس، أحمد السيد حمد عن الاتحادي الديمقراطي، الدكتور سليمان الدبيلو، الدكتور صديق بولاد، الفاتح سلمان، حسن أحمد الحسن وصلاح جلال عن حزب الأمة، الدكتور لام أكول والدكتور منصور خالد وياسر عرمان عن الحركة الشعبية، والدكتور عز الدين علي عامر من الحزب الشيوعي[93].

وفي 15 مارس 1989م صدر بيان حول ميثاق التجمع الديمقراطي مذيلاً لوثيقة بعنوان (**ملحق ميثاق التجمع الوطني الديمقراطي بعد إنضمام الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان**) جاء في البيان أنه (تم عقد اجتماع بين أحزاب التجمع الوطني الديمقراطي والحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان في الخارج في شهر مارس عام 1990م وكان موضوع الاجتماع الأساسي هو مناقشة الوثيقة المرفقة والمقدمة من الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان متضمنة رؤيتها حول القضايا الواردة في ميثاق التجمع الوطني الديمقراطي والذي سبق وأن وافقت الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان من قبل على مبادئه الاساسية. وبعد نقاش وافي وجاد توصل الاجتماع إلى اتفاق حول جميع القضايا الواردة المشار إليها أعلاه وإقرار الحاق المذكرة بالميثاق كجزء منه مع التوصية بصدور وثيقة موحدة تؤكد وحدة قوى التجمع توجهاً وعملاً خلال هذه المرحلة والفترة الحرجة المقبلة من تاريخ شعبنا. وبهذا تصبح الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان مشاركاً أصيلاً في التجمع الوطني الديمقراطي). وقد وقع على الوثيقة والبيان المصاحب لها كل من محمد الحسن عبد الله يس عن الحزب الاتحادي الديمقراطي، ود. سليمان محمد الدبيلو عن حزب الأمة، والدكتور لام أكول أجاوين عن الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان، ود. عز الدين علي عامر عن الحزب الشيوعي السوداني.

93 إفادة صديق بولاد في كتاب عبد الرحمن خوجلي، سابق، والإفادة كاملا في ملاحق الكتاب

بعد ذلك انضمت للتجمع الوطني وأمنت على ميثاقه (القيادة الشرعية) للقوات المسلحة. ومن جديد كان لحزب الأمة دور أساسي في ذلك.

يقول العميد أ.ح. عبد الرحمن خوجلي في معرض التأريخ لنشوء القيادة الشرعية للقوات المسلحة بالخارج معقباً على كتاب العميد عصام ميرغني الذي أورد في إطار الصلة بحزب الأمة ما غالطه خوجلي قائلاً: (واضح أن حزب الأمة قدم كل الدعم المطلوب لتحريك وإنشاء القيادة الشرعية وقد أمن على ذلك عصام ميرغني في ص 419 عندما ذكر: تصادمت شخصيتا الفريق أول فتحي أحمد علي والسيد مبارك الفاضل المهدي منذ بداية الطريق. كان مبارك أكثر قيادات التجمع ديناميكية ومبادرة، ولقد أشرف ومول جميع خطوات قيام تلك القيادة الجديدة، وقام بالتوقيع على كل الاتفاقيات كممثل لحزب الأمة وعضو بالقيادة العليا للتجمع وساعد على تفوقه الواضح على الآخرين وجود قدرات مالية كبيرة وبالتالي تمكن من تحريك الأشياء الساكنة)[94].

ثم أورد خوجلي إفادات القيادي بحزب الأمة صديق بولاد حول دور حزب الأمة في إنشاء القيادة الشرعية. حكى بولاد تفاصيل الدور الكبير الذي قام به الأمة في الاتصالات المبدئية في أبو ظبي ولندن والإسكندرية بعسكريي القوات المسلحة، اتصالات شارك فيها هو ومبارك الفاضل والمرحوم الفاتح سلمان واللواء الهادي بشرى من قبل حزب الأمة، بعسكريين منهم العميد عصام الدين ميرغني والفريق عبد الرحمن سعيد والفريق أول فتحي أحمد علي والعقيد تاج السر العطا. كما قاموا بمداولات مع الحركة الشعبية شارك فيها المرحوم دكتور جون قرنق ودينق ألور، وكان التحرك محاطاً بالسرية حتى تم الاتفاق على أسس العمل العسكري وقوميته واستناده على القوات المسلحة السودانية، وفي النهاية تم تحديد يوم 25/ 9/ 1990م موعداً لإعلان بدء انطلاق العمل العسكري عبر مؤتمر صحفي عالمي يعقد في العاصمة الأثيوبية أديس أبابا، قام حزب الأمة والحركة الشعبية باتصالات مكثفة مع السلطات الأثيوبية لترتيب ذلك الإعلان (إفادة د. صديق بولاد كاملة في ملاحق هذا الكتاب).

وبالفعل تم إعلان «القيادة الشرعية» في 25 سبتمبر 1990م عبر بيان وقعه الفريق أول فتحي أحمد علي القائد العام للقوات المسلحة السودانية، وأذيع عبر إذاعة الحركة الشعبية بأديس أبابا.

أدانت القيادة الشرعية انقلاب الجبهة الإسلامية وأكدت على التالي:

- إدانة ورفض ومواجهة أي حكم استبدادي تسلطي قهري عسكرياً كان أو مدنياً. ورفض التمرد على الشرعية مهما كانت الدوافع، ورفض استغلال اسم القوات

---

94 عبد الرحمن خوجلي، الجيش والسياسة في السودان، ص 51

المسلحة السودانية وجعلها أداة لتثبيت حكم الجبهة الإسلامية القومية أو أي جهة أخرى، ورفض تفريغ القوات المسلحة وتشريد واعتقال وسجن وقتل أفرادها وإحلال المليشيات العقائدية مكانها.

- إن الأهداف التي تعمل على تحقيقها القيادة الشرعية هي: الانحياز الكامل إلى جانب الشعب والعمل مع القوى الوطنية لإعادة الحياة الديمقراطية للبلاد وفق ميثاق التجمع الوطني الديمقراطي. والعمل على وقف الحرب وتحقيق السلام في بلادنا وعقد المؤتمر الدستوري في جو ملائم لإنجاحه، وصون استقلال وقومية القوات المسلحة وإعادة بناءها وتقويتها للتفرغ لمهامها الإساسية في الدفاع عن تراب الوطن وحماية استقلاله ونظامه الديمقراطي[95].

وبهذه الترتيبات اكتمل الصف الوطني في مواجهة تسلط الجبهة وانقلابها، في حين سدر النظام الذي أقامه الانقلاب في أعمال الفصل والتشريد والاعتقال، والبطش والتنكيل بالقادة السياسيين والنقابيين والضباط المعارضين بشكل لم تعهده الأنظمة الاستبدادية في السودان من قبل.

***

ومنذ ذلك الحين، والنظام يحاول كسر إرادة المقاومة في الشعب السوداني، ويحاول تفريق الصف الوطني بمختلف وسائل الترغيب والترهيب والتضليل الإعلامي وبذر بذور الفرقة.. إنها مسيرة طويلة أفلح عبرها في هتك نسيج المجتمع وكافة تكويناته التقليدية والحديثة، وكانت النتيجة تقسيم الوطن إذ ضاع ثلث أرضه وربع شعبه جنوباً، وهاجر ربعٌ آخر يقتات من خشاش العالم بعد أن ضاقت به في أرضه السبل، وحملت أطرافه السلاح، وتحول أكثر من عُشر شعبه إلى نازحين ولاجئين في معسكرات الضيم والحرمان، ولاحت نذر تمزيقه أشلاء في الأفق، كما أن النظام ذاته لم يكن عن ذلك التشظي ببعيد.. لقد فعّل حالة الثقب الأسود بالبلاد، وافتتح عهد الدمار الشامل!

قديماً قال شاعرنا محمد المهدي المجذوب رحمه الله:

خُذ حكميَ المسطور في السماء

ليس الضعيف بالضعيف يا زمان

وكل طغيان له عنان!

من حكمة المجذوب نختتم هذا الباب بدعاء ثنائي الحداء للوطن (حميد والقدال)، ونثق في رحمة الرحيم القادر المتعال..

---

95 العميد أ. ح. عبد الرحمن خوجلي، الجيش والسياسة، ص 142- 146

قال الراحل المقيم محمد الحسن سالم حميد:

في إحدى الجزاير والعيش مو ضنين

صياد من شمال، وصياد عن يمين

ما شايفين بعض، في ذات قرصنة

نشنو نحو طاير غرقان في غنا

الطاير نفد.. وطلقة داك في دا

جنضلوا ميتين والطاير النفد

عشو الأنقرض عشو الراح فدا

بي عرق الجبين

في فد يوم بنا وعاود لي غنا

على مر السنين

فالك يا بلد .. بالوضع المهين

اتمايل شمال اترنح يمين اترايم هبد

والشعب الحزين يفرح للابد

ودعاء شاعرنا محمد طه القدال كان:

خوفي على البلد

الطيب جناها وقمنا في خُديرا

شاحدك يا كريم

لا تحصل خراب لا أرجى يوم ودّيرا

اللهم آمين. يا قادر يا كريم يا حنان يا منان يا رحمن، يا لطيف بأهل السودان..

◆

الباب الثاني

الرّهيـــنة

ما ضاق الوطن...

.. بس كبرت الزنزانة!

أزهري محمد علي



◆

وصفنا في الباب الأول كيف ولغت الجبهة الإسلامية القومية في مستنقع الانقلاب، والإجراءات التي افتتحت بها عهدها الذي اتسم بالململة المستمرة، حتى أن دبابات حراسة الإذاعة لم تتحرك طيلة هذا العمر الممتد فظلت رابضة أمامها، ولم يقف حظر التجوال أمام مبنى الإذاعة والتلفزيون منذ مغيب الشمس حتى طلوعها إلى الآن!

وأذكر أنني زرت مصر، بعد أحداث رابعة الشهيرة في القاهرة بشهور، وكانت الدبابات لا تزال رابضة أمام المسجد ومرتكزة بالقرب من (طيبة مول) وهو مجمع تسوق تقع شقة الحبيب الإمام الصادق المهدي بالقرب منه، وكان هناك حظر تجول ما بعد الحادية عشرة ليلاً، وإذا مر مار مساءً تسمع صياح الجنود: ثابييت! وهو ذات ما يحدث على مدى أكثر من ربع قرن لدى منزل الحبيب بالملازمين والذي يقبع قرب مبنى الإذاعة! حكيتُ لسائق تاكسي أقلني وقلتُ له تركت هذه الحالة قرب بيتنا في أم درمان فإذا بي ألقاها قرب بيتنا في القاهرة. فقال: «لا.. دة الظاهر المشكلة فيكو انتو بَئَى»!! ولكن بعد عدة شهور اختفت الدبابة الكنانية، ولا زالت دبابات البقعة تربض كأسود تحرس العرين!

وذكرنا كذلك في الباب السابق كيف تم القبض على السيد الصادق المهدي وإيداعه مع بقية قادة القوى السياسية والنقابية في كوبر، وكيف كونوا التجمع الوطني الديمقراطي واتفقوا على ميثاقه في أكتوبر 1989م، ثم انضمت له بالخارج الحركة الشعبية في فبراير 1990م، ثم القيادة الشرعية للقوات المسلحة في سبتمبر 1990م.

في هذا الفصل نحاول تتبع سيرة السيد الصادق المهدي داخل المعتقل المنزلي وخارجه، والمتابعة اللصيقة التي تعهدته بها الأجهزة الأمنية، والملاحقات، والتحقيقات، والاعتقالات، ثم تحميله وزر كل حركة بالخارج حتى خروجه من البلاد في عملية أطلق عليها (تهتدون) في ديسمبر 1996م.

◆

من كوبر إلى الحصار

ذكرنا برنامج السيد الصادق في كوبر، وكيف فرغ من كتاب (الديمقراطية في السودان راجحة وعائدة) وسربه للخارج كرد على سفه الحكام وضغطهم عليه وتهديده ليسجل فشل النظام الديمقراطي، فشهادة منه كانت لديهم أغلى صيد للنيل من النظام الديمقراطي معنوياً بعد أن نالوا منه مادياً وأطاحوا به.

وتحت ضغط منظمات حقوق الإنسان المحلية والدولية اضطر النظام لإطلاق سراح بعض المعتقلين السياسيين، كما حوّل البعض الآخر إلى معتقلات داخل منازلهم، مما يضمن لهم كذلك تفريق حالة الاجتماع المستمر بين القوى السياسية وإتاحة التفاكر بينها مثلما كان الحال في كوبر.

فمع بداية العام 1990 قام النظام بتحويل بعض القادة إلى معتقلات منزلية، وكانت المشكلة بالنسبة للسيد الصادق أن منزليه في الملازمين وودنوباوي بسعة كبيرة وجيرة يصعب حصرها وتكثر مداخلها، فتم التشاور معه واطلعوا على عدد من المنازل التي تصلح للاعتقال ويوافق أهلها على تحويلها لسجن للسيد الصادق، اختاروا من بينها منزل صديقه وزميله بالحزب وزوج عمته والأستاذ الجامعي مكتشف (المايستوما) بروفسور الشيخ محجوب جعفر.. وقد بقي في ذلك المنزل عاماً ونيف.

وصف ذلك الاعتقال في أجندته بالحصار، وقد كان حقاً كذلك.

قال السيد الصادق: **(وفي يوم 8 يناير 1990م نقلت إلى منزل د. الشيخ محجوب الذي تبرع به سخياً مشكوراً لتكون فيه إقامتي الجبرية، وهي إقامة تقلبت بين السماح لأسرتي أن تقيم معي حيناً ومنعها أحياناً، وكان كل شخص أو شيء داخل إلى مكان إقامتي يفتش تفتيشاً دقيقاً مما جعل المقام أشبه ما يكون بسجن خاص يحيط به الحراس كالسوار بالمعصم)**.

في يوم تحويل السيد الصادق للرياض أخبرونا أنه متاح لمن أراد الالتحاق به، وأذكر أني جمعت بعض أغراضي بسرعة وذهبت للمنزل وقضينا اليوم في بهو الاستقبال بالطابق الأرضي وكان معنا الوالد بروف الشيخ، صلى معنا الظهر والعصر، ثم طلبوا منه المغادرة، وتحولت مع الوالد الحبيب للطابق الأعلى بينما دخل منسوبو الأمن إلى الطابق الأرضي واحتلوه.

وفي اليوم التالي حضرت الوالدة سارا[96]. كان عدد من أخوتي: مريم وزينب وطاهرة يدرسون بالخارج، بينما كان صديق قد توجه قبلها بأيام للدراسة في ليبيا حيث ودّع الحبيب بكوبر وسافر، وكانت رندة مقيمة مع زوجها الحبيب إمام الحلو وابنها بالسعودية، وأم سلمة تقيم مع زوجها الحبيب مرتضى كمال خلف الله بودنوباوي، فبعد الانقلاب تحولوا من إقامتهم بطيبة الحساب حيث يعمل مرتضى.

محمد أحمد وبشرى كانا تلميذين بالمدارس ولم يك ذلك وقت إجازة. أما عبد الرحمن فقد كان حينها نزيلاً بأحد بيوت الأشباح هو وعدد من المجاهدين أمثال الحبيب حسين سلامة والحبيب محمد عبد الله وغيرهما، لم نكن نعلم عنهم شيئاً، كانوا متهمين بالمشاركة في عمل انقلابي بحسب الزعم، ويتعرضون للتعذيب مثلما كل نزلاء بيوت الأشباح، كان عبد الرحمن مقيماً في دورة مياه ضيقة شبيهة بالتي وصفها أستاذ صادق شامي في ورقته، وتسرّب لنا شائعات بأنه سوف يحاكم ويعدم، أو هذا ما كان يذكره صديقه وابن عمتنا عصام الترابي لبعض الأقرباء المشتركين، محذراً من أن عاقبة عبد الرحمن ربما كانت أسوأ مما نتصور!

وبعد فترة انضمت إلينا مريم بعد تخرجها في يوليو من العام (1990م)، وكانت معها زينب التي حضرت للإجازة ثم عادت للأردن في سبتمبر ممزقة الفؤاد لفراق الوالد الحبيب وصحبته التي لا تقدر بثمن، ومن فرط حزنها صامت ليومين عن الكلام أسفاً على اقتلاعها من تلك الجنة!

في الخامس من أبريل 1990م وضعت أم سلمة بكرها (حامد)، وحينما كان عمره ثلاثة أيام خرجت من مستشفى الراهبات حيث وضعته وحضرت لتزور الحبيب ومعها رضيعها وزوجها الذي منعوه من الدخول، وأدخلوها وحامد بعد لجج. ربما كانت تطمع أن يؤذّن في أذنه اليمنى كما يفعل مع المواليد.. وافقوا بعد تمنع، وصاروا يفتشون حامد وهو في (اللفة) حتى حفاضته، وحينما لم يجدوا شيئا ملفوفاً معه صاروا يجسونه كأنما يمكن أن يكون شيء مخبأ بين لحمه وعظامه الصغيرة!!

كانوا يفتشون بدقة متناهية كل شيء داخل وخارج. وقد تسبب ذلك في حملة دفتردارية مرتين.

المرة الأولى كانت في أوائل أيام الاعتقال، حيث روى محمد أحمد أن الطعام حينها كان يطهى بالبيت ويحضر يومياً للمعتقل، قال إن الوالدة سارا رحمها الله كانت تخبيء داخل (الثيرموس) الذي تحفظ فيه الشوربة أو أي من المشروبات رسائل مشفرة، كانت تقوم بفك الحافظة من أسفلها وتدخل الرسالة بين الحاوية الداخلية وهيكل الثيرموس ثم تعيد

---

96 هذا بالتقدير لأن الانقلاب حدث والسيد الصادق في ودنوباوي، أي مع أمنا حفية، وكانت خطة التناوب عادة ما تحفظ في الذاكرة آخر ما كان، وبناء عليها يحدد الدور لأمنا سارا.

إغلاقه، وفي مرة اكتشفوا رسالة ومنعوا بعدها إدخال الطعام اليومي وسمحوا بأن ينضم إلينا العم بدر إسحق رحمه الله ليقوم بطهو الطعام. كما أنه ومنذ بداية الاعتقال حضر على سبيل التأمين الحبيب آدم سلطان من المجاهدين.

وبعد فترة من تلك الحادثة وأثناء تفتيشهم الدقيق للكتب الداخلة والخارجة، والملابس التي تخرج للغسل وتعاد بعد كيها. ضبطوا في إحدى المرات بطرف إحدى قطع الملابس منديلاً ورقياً مطوياً ولكن الخياطة لإخفائه لم تكن متقنة، وإذ تبينوا بالمنديل كتابة إلا أنها كانت بشفرة لم يدركوها، أقاموا الدنيا وما أقعدوها وأصروا على معرفة الشفرة، لكن أحداً لم يتبرع بالتعرف عليها بالطبع!

حققوا مع السيد الصادق وذكروا له بعض التخاريف حول خطط خيالية يرسمها، فجاءنا متعجباً وضاحكاً مما سمع من سخافات، ثم ساقوا مريم للتحقيق معها وأصروا على اقتيادها لجهة غير معلومة بعد أن تعهدوا بإرجاعها إثر الانتهاء من التحقيق. وبدلاً عن إعادتها أخرجونا جميعاً من معية السيد الصادق ليبقى في حبس انفرادي.

الشاهد، ظل السيد الصادق في ذلك الاعتقال المنزلي حتى 1 مايو 1991م حينما تم إطلاق سراحه ضمن العفو العام (الذي لم يكن عاماً حقيقة) والذي صدر مساء يوم 30 أبريل 1991م.

كان شكل الإقامة كما ذكرنا متغيراً، ففي البداية كان لا يسمح بالدخول والخروج فمن أراد البقاء معه معتقلاً فبها وإلا فلا، ثم سمح في وقتٍ ما لمن أراد الدخول والخروج من مرافقيه، ثم في وقت آخر طردونا جميعاً وبقي وحده، وهكذا.

وكانت القوى المرابطة تتكون من نحو عشرة أفراد مدججين بالسلاح، وتطلب أن (تتمم) على السيد الصادق يومياً في الصباح، فكان ينزل إليهم في الطابق الأرضي ولا يكتفي بالسلام اللفظي بل يصافحهم واحداً واحداً.. وأغرب منظر للرائي كان أن بعضهم يحمل يده اليمنى باليسرى أو ينفضها متوجعاً بعد تلك المصافحة! وهم الحراس!

وكنا في أيام الخميس ننظم برنامجاً ترفيهياً يروي فيه الوالد طرائف مرت به أو من نوادر الأحداث في ثقافتنا والعالم، امتداداً لتجربته داخل كوبر في الاحتفال بعيد الاستقلال في 1 يناير 1990م حيث طلب منه منظمو الاحتفال رواية نوادر وطرائف، وقد جمع مشاركاته في كوبر والاعتقال المنزلي بالرياض في كتاب سماه (ضحكنا في ظروف حزينة) خططته في كراسة حينما كنا بمعتقل الرياض، ولاحقاً أضاف له فصولاً أخرى ونُشر بعنوان (الفكاهة ليست عبثا).

قال السيد الصادق: **(عندما وقع انقلاب 30 يونيو 1989م في السودان تجنب أحد الدروس السياسية التاريخية فاستعدى كل القوي الفكرية والسياسية والنقابية في السودان**

ما عدا شريحة واحدة، لقد حرص النظام الجديد منذ بدايته وبصورة مدهشة على توحيد أهل السودان ضده، ونتيجة لهذه الحماقة وجدنا أنفسنا معشر مفكري، وساسة ونقابيي السودان في سجن كوبر، وأقبل علينا عيد استقلال السودان في أول يناير 1990م ورأينا ألا نحتفل باستقلال السودان بطريقة تقليدية فاتفق أن يكون الاحتفال في شكل: أناشيد، وقصائد، وبرامج رياضية وأن يتاح لبعض أصحاب الذكريات منا أن يحدثوا الآخرين عن طرائف ذكرياتهم وطلب مني منظمو الاحتفال أن أخاطب الحاضرين بنوادر ذكرياتي. فاستجبت وخاطبت زملائي بحديث من فصلين: الأول بيان لمواقف مضحكة عايشتها والثاني تسجيل لمواقف مدهشة مرت بي.)

و(في الفترات التي أقام فيها أفراد أسرتي معي وضعنا برنامجاً محدداً للاستفادة روحياً وثقافياً ورياضياً من وقتنا وكان يوم الخميس من كل أسبوع يوماً خاصاً تتخذُ فيه برنامجاً خفيفاً ترفيهياً وكان نصيبي من هذا البرنامج أن أقص بعض النوادر والملح وأن أنشد بعض عيون الشعر العربي)[97].

وبالفعل، كانت تلك من أمتع الأيام، وقد أتاحت لنا التعرف على الوالد عن قرب وكان غالبيتنا أكثر وعياً من الفترات السابقة التي أتيحت فيها لقاءات.

كان البرنامج صارماً يبدأ مع صلاة الفجر، كنا ننام في تراس (فسحة) بالطابق الثالث بينما ينام هو والوالدة المرافقة في تراس بالطابق الثاني، فكان يصعد فجراً كل يوم ليوقظنا للصلاة، مع النسخة الهجين التي اخترعها بين المطولة والمبسطة لراتب الإمام المهدي[98]. وكنا نتناوب مريم وأنا في قراءة المختارات من الراتب تقرأها فجراً وأقرأها عصراً، بينما تكون تلاوة حزب القرآن بالتناوب بيننا جميعاً بمن فينا الوالد. ومن ثم كنا نبدأ برنامج الرياضة الصباحية، ثم شراب الشاي.. كل شيء مؤقت بالساعة!

وأذكر من إخراجيات مريم المشهودة تلك الأيام روايتها لما حدث ذات مرة أثناء جلسة الشاي الصباحية. هممتُ بصب العصير للوالد بدون طلب فكما ذكرتُ قبلاً أنه لا يحب أبداً أن يطالب بشيء، ويخدم نفسه بنفسه حتى ولو كنا جميعاً متحلقين حوله. كوب عصير

97 كانت الحلقات في الأيام: الخميس 4 أكتوبر 1990، و11 أكتوبر 1990م، و18 أكتوبر 1990م، و25 أكتوبر 1990م، و1 نوفمبر 1990م، و8 نوفمبر 1990م، و15 نوفمبر 1990، و22 نوفمبر 1990م، و29 نوفمبر 1990، و6 ديسمبر 1990م.

98 الأنصار في العادة يقرأون بعد صلاة الفجر والمغرب إما الراتب كاملاً، أو نحو نصفه ويسمى (الراتب الأول) وبعده حزب (أي نصف الجزء) من القرآن الكريم ودعوة ختم حزب القرآن من الراتب. ومع مشاغل الحياة التي جعلت الكثرين يستطيلون جلسة الراتب الكامل وحزب القرآن التي تزيد عن الساعة، أقر الإمام عبد الرحمن قراءة مختصرة جداً للمستعجلين تقتصر على الآيات في أول الراتب حتى (تكسبون) وأخرى قصيرة أيضاً مزيدة عليها بآيتين حتى (مبين)، ويعدها خواتيم آل عمران. ورأى السيد الصادق أن يضاف لصدر الراتب حتى (مبين) دعوة (اللهم كما لطفت) ثلاث مرات، ودعاء (صلاة تنجينا) ثم حزب القرآن، ودعوة ختم الحزب، باعتبار أنها تناسب حتى المشغولين وليست مختصرة جداً.

البرتقال الصباحي ذلك كان ولا يزال إحدى أساسيات روتين الحبيب، وكنتُ أعلم أنه لا يحب أن يخالط مشروبه ثلجٌ. تروي مريم: في مرة، قفزت قطعة ثلج صغييرة وولجت كوب الحبيب، فقامت رباح بهمة وجاءت بملعقة لتخرج تلك القطعة الظالمة، فقال لها أبي بمسكنة: لا مشكلة ممكن أن أشربه هكذا فهي صغيرة على أية حال، فردت عليه بحسم: لا، أنت لا تحب الثلج، فابتسم وصمت مغلوباً على أمره!

الحقيقة الإخراج ليس تغييراً للوقائع بالطبع ولكن مبالغة في الوصف، فالحبيب لا يحب أن يُزْعِج في مثل هذه التفاصيل أو يجعلها مشكلة أصلاً، وتراني على غير حاله! صديق أيضاً له مواهب إخراجية عظيمة!

الشاهد، لم يكن هناك من وقت للفراغ، فما بين الوجبات والصلوات التي نؤديها جماعة كانت أوقات عمل يقضيها كل منا بما يشغله. واليوم الوحيد المتاح فيه السمر كان هو يوم الخميس الذي خصص فيه مساحة للترويح كما ذكر. وقد امتدت حلقات الخميس في ما بين أكتوبر وديسمبر 1990م.

محمد أحمد وبشرى شكلا ثنائياً على طرفي نقيض في كل شيء، وكانت مناسبة أن يقرّبا منا فالفرق العمري بين ثمانيتنا وبينهما كان كبيراً يفصل أصغرنا، طاهرة، عن محمد أحمد، أكبرهما، ست سنوات.

كان محمد أحمد ولا يزال آية في النظام، وبشرى على الطرف الآخر من (الجوطة). حينما نذهب للنوم كان محمد أحمد يحمل معه حقيبة صغيرة وبطارية لتنير له الدرج وهو صاعد. وحينما يأوي لفراشه يدخل في الحقيبة البطارية والملابس التي يتخفف منها بعد أن يطويها بعناية، وكان بشرى يظن في تلك التصرفات محنة لا تجارى! فهو يلبس ويفعل كل شيء كيفما اتفق فلا يأبه بدقائق الأمور، والقضايا برأيه دائماً أكبر «من كدة!»

وقد شكلت التجربة له -أي بشرى- تماماً مثلما يقال (السجن إصلاح وتهذيب!) فقد كان الأبعد من استخدام كلمات مثل: شكراً، ومن فضلك، وصباح الخير، وتصبحون على خير، وما إليها، كان الأبعد عن النظام و(الإتكيت).. المهم استخدم الحبيب كل وسائله مع بشرى، فكان كل مرة يطلب منه أن يكتب عبارة ما عشرات المرات، مثلاً: ما دخل العنف في شيء إلا شانه ولا الرفق في شيء إلا زانه! وأظنك قارئي الكريم، قارئتي الفاضلة، تذكرون أنه حينما لاقانا أول مرة كان يركز على: اخشوشنوا فإن النعمة لا تدوم، فذلك الخوف من التنعم كان هو سبب الخشونة البالغة التي حرص عليها الذكور خاصة.. ونحن لا نقول (على نفسها جنت براقش!) لكن الحبيب اضطر إذن أن يعطي جرعات في الاتجاه المعاكس!

كان بشرى ولا زال كما ذكرت قبلاً طعم مجالسنا وريحانتها، يستخدم لغة جيله العجيبة، كان حينها يشير للوالد بـ(المان الكبير)، ولصديق (المان المتوسط)، ومحمد أحمد (المان

البرتقال الصباحي ذلك كان ولا يزال إحدى أساسيات روتين الحبيب، وكنتُ أعلم أنه لا يحب أن يخالط مشروبه ثلجٌ. تروي مريم: في مرة، قفزت قطعة ثلج صغييرة وولجت كوب الحبيب، فقامت رباح بهمة وجاءت بملعقة لتخرج تلك القطعة الظالمة، فقال لها أبي بمسكنة: لا مشكلة ممكن أن أشربه هكذا فهي صغيرة على أية حال، فردت عليه بحسم: لا، أنت لا تحب الثلج، فابتسم وصمت مغلوباً على أمره!

الحقيقة الإخراج ليس تغييراً للوقائع بالطبع ولكن مبالغة في الوصف، فالحبيب لا يحب أن يُزعج في مثل هذه التفاصيل أو يجعلها مشكلة أصلاً، وتراني على غير حاله! صديق أيضاً له مواهب إخراجية عظيمة!

الشاهد، لم يكن هناك من وقت للفراغ، فما بين الوجبات والصلوات التي نؤديها جماعة كانت أوقات عمل يقضيها كل منا بما يشغله. واليوم الوحيد المتاح فيه السمر كان هو يوم الخميس الذي خصص فيه مساحة للترويح كما ذكر. وقد امتدت حلقات الخميس في ما بين أكتوبر وديسمبر 1990م.

محمد أحمد وبشرى شكلا ثنائياً على طرفي نقيض في كل شيء، وكانت مناسبة أن يقرّبا منا فالفرق العمري بين ثمانيتنا وبينهما كان كبيراً يفصل أصغرنا، طاهرة، عن محمد أحمد، أكبرهما، ست سنوات.

كان محمد أحمد ولا يزال آية في النظام، وبشرى على الطرف الآخر من (الجوطة). حينما نذهب للنوم كان محمد أحمد يحمل معه حقيبة صغيرة وبطارية لتنير له الدرج وهو صاعد. وحينما يأوي لفراشه يدخل في الحقيبة البطارية والملابس التي يتخفف منها بعد أن يطويها بعناية، وكان بشرى يظن في تلك التصرفات محنة لا تجارى! فهو يلبس ويفعل كل شيء كيفما اتفق فلا يأبه بدقائق الأمور، والقضايا برأيه دائماً أكبر «من كدة!»

وقد شكلت التجربة له -أي بشرى- تماماً مثلما يقال (السجن إصلاح وتهذيب!) فقد كان الأبعد من استخدام كلمات مثل: شكراً، ومن فضلك، وصباح الخير، وتصبحون على خير، وما إليها، كان الأبعد عن النظام و(الاتكيت).. المهم استخدم الحبيب كل وسائله مع بشرى، فكان كل مرة يطلب منه أن يكتب عبارة ما عشرات المرات، مثلاً: ما دخل العنف في شيء إلا شانه ولا الرفق في شيء إلا زانه! وأظنك قارئي الكريم، قارئتي الفاضلة، تذكرون أنه حينما لاقانا أول مرة كان يركز على: اخشوشنوا فإن النعمة لا تدوم، فذلك الخوف من التنعم كان هو سبب الخشونة البالغة التي حرص عليها الذكور خاصة.. ونحن لا نقول (على نفسها جنت براقش!) لكن الحبيب اضطر إذن أن يعطي جرعات في الاتجاه المعاكس!

كان بشرى ولا زال كما ذكرت قبلاً طعم مجالسنا وريحانتها، يستخدم لغة جيله العجيبة، كان حينها يشير للوالد بـ(المان الكبير)، ولصديق (المان المتوسط)، ومحمد أحمد (المان

الصغير)، أما هو وعبد الرحمن فخارج التصنيفات، ربما! ولأي واحدة منا بـ(الومان) إن لم يطلق عليها (عوضية)! وكان يستخدم كلمة (عمتك) كما يستخدم البعض (أمّك) في مقام التهويل، وفي مرة كان يلاحق ذبابة، وحينما قضى عليها صاح لمحمد أحمد: (عمّتك.. كتلتها!) فرفع الحبيب الوالد رأسه عن الكتاب الذي كان منهمكاً في قراءته ثم قال له بهدوء وفي طرف شفتيه شبح ابتسامة: على كيفك أن تكون عمتك، ولكنها ليست أختي! وانفجرنا ضاحكين!

بشرى وقتها كان عمره نحو 11 عاماً، وقد هجر كثيراً من تلك المحن لاحقاً، إلا (عوضية) للنساء و(عباس) للرجال! فقد استمرت معه حتى وقت قريب، وتسببت مرة في إحراج عظيم إذ كان السيد الصادق مشاركاً في ندوة بجامعة أم درمان الإسلامية وكان بشرى شاباً في حراسته، ومديرة الندوة الحبيبة إيمان الخواض. حينما افتتح باب النقاش بادرت إحدى الحاضرات بمداخلة وأراد السيد الصادق أن يرد عليها فسأل إيمان عن اسمها، وهي بدورها التفتت خلفها وطالبتهم باسم المتحدثة فأجابها: عوضية عزالدين! كتبت الاسم وناولته للسيد الصادق الذي ابتدر رده على (الأخت عوضية)، التي هاجت وماجت بأن اسمها... ليس عوضية!!

ولنعد إلى ذلك الزمان الذي سجلناه في دفتر ذكريات مخضر. لقد كان من آثار الإصلاح والتهذيب المستمر على بشرى حينها أننا ونحن منصرفين مساء للنوم كنا في العادة نقبّل الوالد والوالدة معه ونتمنى لها أن يصبحا على خير، وهو أمر ما كان لبشرى أن ينضم إليه، لكنه ذات ليلة شعر ربما أن عليه فعل أمرٍ بديل: فلوّح لهما وهو مغادر قائلاً: إن شا الله ما فيكم كوابيث!![99]

الشاهد، في تلك الفترة فرغ السيد الصادق من كتابه (تحديات التسعينات) وهو الكتاب الذي تنبأ فيه بالعديد من النبوءات التي صدقتها الأيام في السياسة الدولية، وقد سربته الوالدة سارا رحمها الله وهي خارجة من المعتقل لتبديل الوالدة حفية حيث كانت والدتانا سارا وحفية تتناوبان في الإقامة بالمعتقل، وكانت مع الكتاب ورقة حول دائرة المهدي موجهة لعبد الرحمن الذي كان عليه تسلم ملف شركة (الرحمانية) لأول مرة. وقد تمت طباعة (تحديات التسعينات) بالقاهرة من قبل مكتب الحزب هناك، كما نشر مسلسلاً في صحيفة الحياة اللندنية.

كما أن السيد الصادق في تلك الفترة قام بالجهد الأساسي من اطلاع وتلخيص وتخطيط لكتاب سيرة الرسول صلى الله عليه وسلم، وكتاب (منهجنا في التفسير) لتفسير القرآن الكريم، وهما مجهودان لم يبلغا مقصدهما بعد.

---

99 كان حينها ينطق السين ثاء، وقد غالب هذه اللثغة حتى غلبها.

وفي نهاية أبريل 1991م تم إطلاق سراحه لتبدأ فترة من الملاحقة الأمنية اللصيقة عبر عسكرة عدد من الأمنجية أمام المنزل، و(بوكسي) تابع للأمن يتبعه كظله.

قبل ذلك وفي نهاية أغسطس 1990م أو أوائل سبتمبر تم إطلاق سراح عبد الرحمن، ويعتقد السيد غراهام توماس أن الضغوط التي قام بها ربما ساهمت في ذلك.

إذ قال إنه علم بأن عبد الرحمن الذي كان يعمل ضابطاً بالقوات المسلحة مسجون في أحد «بيوت الأشباح» في الخرطوم بحري مع ستين آخرين، «وكان يستحيل على أحدهم الاضجاع أو الجلوس بينما تصل الحرارة إلى درجات غير محتملة»، وأنه في يوليو 1990م وصل للندن وفدٌ من الحكومة السودانية برئاسة العميد عثمان أحمد حسن عضو مجلس قيادة ثورة الإنقاذ الوطني، حضروا لمخاطبة مجلس العموم البريطاني، ودعاه السفير السوداني الرشيد أبو شامة لزيارة العميد، فلاقاه وعبر له عن استيائه من «عدم مراعاة النظام الجديد لحقوق الإنسان» مركزاً على الضابط الشاب عبد الرحمن «الذي يتعرض للمعاملة القاسية والعسف لمجرد أنه ابن أبيه»، ولكن العميد أنكر معرفته بالتفاصيل التي ذكرها. ثم قال: «وبعد أسابيع قلائل بعد ذلك زارني الدكتور عبد الكريم وأخبرني أنه تم إخلاء سبيل عبد الرحمن، فتعجبت وعلمت أن انتقاداتي للنظام وعدم مراعاته لحقوق الإنسان لم تذهب هدراً»[100].

ويبدو أن هناك عوامل أخرى ساهمت في إنقاذ عبد الرحمن ومن معه من البطش، على رأسها أنه بينما كان النظام يقلب مسألتهم ويتردد فيما عسى أن يلفق لهم من تهم، جرت المحاولة الانقلابية في 23 أبريل 1990م، الشهيرة بإعدامات 28 رمضان والعيد الدامي الذي تلاها، والصدمة التي سببتها في البلاد فأقامت دنيا حقوق الإنسان ولم تقعدها، مما جعل النظام يتريث في البطش بعبد الرحمن ومن معه، وكان اعتقالهم سبق فاجعة 28 رمضان، فأبقوهم لفترة ثم أطلقوا سراحهم في النهاية.

◆

سفور الشعار

ذكرنا كيف أن الانقلاب أخفى وجهه الجبهوي لحماية نفسه من غوائل الرفض خاصة من القوى الدولية، وقد انطلت الخدعة على كثير منها، خاصة النظام المصري الذي قام بتبنيه والترويج لهعلى أساس أنه صناعة مصرية وأن قادته معروفون للنظام المصري، ولهم علاقات وروابط به، لذلك طاف الرئيس المصري حينها على العديد من دول الخليج مبشراً

100 توماس، سابق ص 132- 133، الدكتور عبد الكريم المقصود في الغالب هو د. عبد الكريم القوني وكان مسؤولا عن مكتب الحزب هناك منذ الثمانينات

بالتغيير الذي حدث في السودان وحاثاً على دعمه[101]. ولكن في الداخل كان غالب الناس مدركين الخدعة بالرغم من بعض الأصوات التي انخدعت ربما كنوع من أنواع التفكير بالرغبات.

يقول الإنقاذي دكتور عبد الرحيم عمر محي الدين: العقائديون من شيوعيين وبعثيين وحدهم كانوا على علم شبه قطعي بتوجهات الثوار الجدد وذلك لطبيعة التسابق بينهم داخل المؤسسة العسكرية في سبيل السيطرة على مقاليد السلطة في السودان. وقال إن آخرين صدقوا أن «الثورة» مستقلة وحاولوا نفي علاقة الإنقاذ بالجبهة فهناك من اندفع مدافعاً ببنانه ورأيه نافياً أية علاقة لها بأي انتماء سياسي، وكتب بعض الإعلاميين في الصحف تحت عنوان (هل هؤلاء الرجال جبهة) مفندين التهمة، والبعض سارع لتحرير كتاب لنفي تلك العلاقة[102].

لقد صمت الانقلاب عن سيرة (الإسلام) تماماً فلم يذكرها في بيانه الأول كما رأينا، ولا جاء على ذكرها من قريب أو بعيد، وإن كان البعض رأى أن لغة بوق الإنقاذ، العقيد يونس محمود وحديثه الإذاعي الصباحي كانت تفشي صبغته العقائدية.. ولكن خلا تلك الاستعارات البلاغية التي كان يستخدمها هو والناهلين منه أمثال رامبو وتهديده (من أراد أن تثكله أمه) المذكور، فإن النظام (ما جاب سيرة البحر) أبداً..

يقول الصادق[103]:

(إن الانقلاب كان عملاً للجبهة الإسلامية القومية في إطار «التمكين لشرع الله» ولكن النظام صمت عن ذلك تقية كما قالوا. وبعد عام ونصف العام، تحديدًا في ١/ ١/ ١٩٩١م وفي خطاب الرئيس عمر البشير بمناسبة عيد الاستقلال أعلن أن ذلك العام سيشهد البدء الفوري في تطبيق الشريعة الإسلامية في السودان[104].

ظهر هذا التطبيق فيما سمي بالمشروع الحضاري، وتنزل في العديد من المظاهر، أهمها:

- **الخطاب الأيديولوجي السائد في أجهزة الإعلام والذي ينادي بالشعار الإسلامي ويكفر ويخون معارضي النظام باعتبارهم مخالفين لشرع الله.**
- **العديد من التشريعات التي استنبطت من أحكام الشريعة الإسلامية أهمها القانون الجنائي لسنة ١٩٩١م وقانون الأحوال الشخصية للمسلمين لسنة ١٩٩١م،**

---

101 د. عبد الرحيم عمر محي الدين، الإنقاذ صراع الهوى والهوية، ص 188

102 نفسه

103 من كتابه (المصير الوطني في الميزان) مكتبة جزيرة الورد، 2010م. هذا الجزء الذي يصف فيه تجربة الإنقاذ الإسلاموية ويقيمها أوردناه في ملاحق هذا الكتاب.

104 انظر حمد عمر حاوي طبيعة الدولة في الإسلام بين العلمانية والحكم الديني: نموذج السودان 1989-2001م الدار السودانية للكتب، 2004، ص 217

وقانون تنظيم العمل المصرفي لسنة 1991م، وقانون الزكاة لسنة 1990م، وقانون بنك السودان لسنة 2002م.

- صك قوانين النظام العام الولائية. وعبرها تم التركيز على مظاهر التدين في المجتمع مثل فرض ما سمي «بالحجاب»[105] على المرأة السودانية في المرافق العامة وفي الشارع العام. وفرض ممارسات معينة كإغلاق المتاجر يوم الجمعة بالقانون ومنع العديد من الممارسات التي ينظر لها باعتبارها مخالفة للشريعة.
- السعي لعمل شبكات مع تيارات الحركية الإسلامية الاحتجاجية العالمية عبر المؤتمر الشعبي العربي والإسلامي المذكور. واستهداف أمريكا وروسيا باعتبارهما دول كفر (أمريكا روسيا قد دنى عذابها. عليَّ إن لاقيتها ضرابها!)

المناداة بالواحدية السياسية باعتبارها صنواً لواحدية الرب والقول بالتالي بأن التعددية السياسية كفر. فالمؤتمر الوطني نشأ باعتباره الحزب الأوحد، حتى تم التراجع لاحقا إلى قبول ما سمي بالتوالي السياسي في 1998م، ثم أخيراً القبول الظاهري بالتعددية الآن).

لقد شهد ذلك العام، 1991م، الإجراءات التشريعية التي ذكر دكتور الترابي أنها كانت مجهزة سلفاً، مؤكداً أن كل القوانين كانت معدة ضمن تجهيزاتهم للانقلاب[106]. فصدرت جملة قوانين لعل أهمها في خطة (التشريع الإسلامي) أو (المشروع الحضاري) القوانين التالية: القانون الجنائي لسنة 1991م (وكذلك قانون الإجراءات الجنائية لسنة 1991م)، وقانون الأحوال الشخصية للمسلمين لسنة 1991م، وقانون تنظيم العمل المصرفي لسنة 1991م وقبلها قانون الزكاة لسنة 1990م مثلما ورد.

وفي نفس عام 1991م تتالت الترتيبات التي كان يرسمها المكتب الخاص أو مكتب الإدارة والذي كان يرأسه الدكتور الترابي رحمه الله ويضم البشير ونائبه وعدد من العسكريين والمدنيين.

ففي فبراير 1991م صدر المرسوم الدستوري الرابع الذي ينص على الحكم الاتحادي، بتسمية أقاليم السودان التسعة القديمة (ولايات) وتسمية عواصمها[107].

أما في آخر العام فقد صدر المرسوم الدستوري الخامس الذي يقضي بتكوين المجلس الوطني وأن يعين مجلس قيادة الثورة أعضاء ذلك المجلس ويختار قيادته من رئيس ونائبين

---

105 السيد الصادق يقول إن مصطلح «حجاب» للإشارة للزي الإسلامي الشرعي خاطئ ويصف ظروف تسرب ثقافة الحجاب الشرقية للمجتمع الإسلامي تاريخيا في كتابه الحقوق الإنسانية والإسلامية للمرأة 2006م.

106 حلقات شاهد على العصر، التاسعة

107 المرسوم الدستوري الرابع، 4 فبراير 1991م، انظر/ي /http://arabic.hudocentre.org

له، وثلاثة رواد للمداولة، وأمين للمجلس، ورؤساء للجانه[108].

وشن النظام ضمن حملته التشريعية حرباً شعواء على التعددية الحزبية، واعتبر أن التوحيد ينبغي أن يكون هادي المؤمنين في كل شيء، كانعكاس لتوحيد الذات الإلهية في الحياة، بل من فرط ما شغلوا الساحة بالحديث عن التوحيد في كل أمرٍ، نشأت في عوالم الفنون دعوات مثل (مدرسة الواحد) في التشكيل. نشأت هذه المدرسة في نهاية الثمانينات بتأسيس المرحوم الدكتور أحمد عبد العال وراشد دياب وإبراهيم العوام. ومع أنها سبقت الإنقاذ في منشئها إلا أنها فرهدت فيها وتمكنت![109]

وسنرى كيف انتقد السيد الصادق فكرة نفي التعددية هذه في العديد من الخطب والأدبيات.

لقد استند القانون الجنائي على رؤية فقهية تقليدية للحدود والعقوبات في الإسلام، وكذلك انبنى قانون الأحوال الشخصية للمسلمين على رؤى فقهية منكفئة تنظر للنساء بدونية. أما قانون تنظيم العمل المصرفي فجاء بتحريم سعر الفائدة باعتباره ربا وقصر التعامل في البنوك السودانية على الصيغ المسماة إسلامية من سلم ومرابحة ومضاربة. إن تناول هذه التشريعات بمنظور صحوي إسلامي ليس من غرضنا هنا، ولمن أراد الاطلاع على تقييم السيد الصادق المهدي لها ونفيه تمثيلها للاجتهاد الإسلامي المستنير يمكن الاطلاع على الملحق (تقييم الإمام الصادق المهدي لتجربة الإنقاذ الإسلاموية)[110]، كما أننا أثناء تتبعنا للسيرة قد نتعرض لبعض اجتهادات ومجاهدات السيد الصادق في فضح الذهنية المتحجرة التي صاغت تلك القوانين وسقوطها في مقياس الاجتهاد المستنير، وتشويهها للدين، وانتهاكها لحقوق الإنسان السوداني، وهو أمر كان يدفع ثمنه غالياً كل مرة مثلما سوف نرى، ديدنه (أفضل الجهاد كلمة حق أمام سلطان جائر).

السلطان الجائر الذي أعلن الجهاد في الجنوب، وفرض الخدمة الإلزامية على الشباب، وكانت مأساة معسكر العيلفون الشهيرة، كما كانت محرقة زهرة الجيل في الجنوب باسم ذلك الجهاد، وكما قال الراحل محمد الحسن سالم حميد راسماً صورة لاستشهاد (الحسين) الذي ذهب للحرب الجهادية، وآثار ذلك الجهاد على الشباب من مقتلة و«اطرطشة»:

---

108 صدر المرسوم في 31 ديسمبر 1991م، نفس المصدر

109 حسن موسى **دفن الليل اب كراعاً برة** الهامش رقم (3).

110 الملحق المذكور مأخوذ من كتابه (ميزان المصير الوطني في السودان، 2010م)، كذلك ورد التقييم في العديد من الخطب المنبرية مثلما وصف هذا الكتاب، وفي كتاب (حقوق المرأة الإنسانية والإسلامية، 2006م) وجدلية الأصل والعصر، 2002م، و(نحو مرجعية إسلامية متجددة، 2004)، وغيرها، ونزمع في الجزء الخامس من الكتاب المعني بالمشروع الفكري للإمام الصادق المهدي أن نتتبع تطور نظراته الفقهية وتقييمه للتجارب الإسلامية في السودان والعالم، بإذن الله.

خلق الله كلّها عاد تكش

ساعة يرِد ذكر الجنوب

دائماً يرِد ذكر الولاد

في الخفف الدنيا ومشى

وفي الما اتعرف في يات بلاد

وشقيش غِشى

وفي العاد

وأريت ما كان هُو عاد

يهَرى المصارين

من رقاد الموت بلا موت..

والطَلَق !! ينحاشى لي

حبل الغسيل ؟!

يتخيل المشبك .. طِلَق

الليف يشوفو دقن ضلال!

حس الكرج في النيمِة

يسمعو «جونقرنق»

وفي الما اختشَى

هاوسنا بي سيرة الجهاد

ويقلب معَ آذان العِشاء

هو دا يات جهاد

البات يذهلل للولاد.. ويطرطشه

الشاقّي نصّين البلاد.. ومنقرشه

الفي بعض فاتن العباد.. ومحرّشه!

هو دة يات جهاد؟؟

وبالطبع فقد تتالى عبر الأعوام إصدار القوانين الغرابية التي ما بلغت القديم ولا الجديد، ونسفت السلام الاجتماعي في السودان، فالقوانين المصاغة أطاحت بأحد أهم المباديء التشريعية في الإسلام وكافة التشريعات الوضعية، ألا وهي المساواة أمام القانون،

وهي روح وعصب القانون وسيادته.

وقد كان عين تلك القوانين خاصة في المجال الاقتصادي على هدفين: تقييد كافة المناشط والأعمال وجعلها عزيزة وفق القانون، وإضافة نصوص تعطي سلطات تقديرية للوزير أو المدير المختص، بما يجعله يرفع تلك القيود حيثما شاء، وهذه إحدى أهم مطلوبات (سياسة التمكين) التي رسمت خطى الإنقاذ، ولا تزال.

وهي سياسة زادت من الفوارق بشكل لا يتخيل: (**فرقا شتى بين ناساً عيشا دين مجرورة وتجر**) و(**ناساً حالا زين/ مصنع .. مصنعين**) بتعبير حميد رحمه الله.

لقد صارت معاناة المسحوقين في السودان بسبب سياسة التمكين التي جعلت الثروة تذهب للإنقاذيين ومحاسيبهم وتحرم منها الجموع العريضة، صارت تلك المعاناة أمراً بارزاً مؤلماً ومطيحاً بالسلام الاجتماعي، وهو ما صورته قصيدة الراحل حميد التي أشرنا لوصفها للفوارق أعلاه (عم عبد الرحيم) والتي تغنى بها مصطفى سيد أحمد رحمه الله وتصدع بها السامعون. وهي تحكي قصة عامل بسيط تدهسه الهموم وهو لا يستطيع مقابلة أبسط احتياجات أسرته فلا ينتبه للقطار بينما يجفل حماره من عربية العسكر (عربية الكجر.. دورية الكجر جفّلت الحمار) فيسقط تحت عجلات القطر.

البال اشتغل

والبال اشتغل.. بالأبى ما يعيد

الحول ما اشتغل

الغُبن الشديد .. السابا ورحل

الضيق المحل .. والفرج القريب

الجا وما وصل

زي الحال ده يوم لا كان لا حصل

.. والبال اشتغل

السكة الحديد يا عمو القطر

يا عبد الرحيم قدامك قطر

وسال الدم مطر

وطارت دمعتين ..وإنشايح وتر

**

عم عبد الرحيم في الشارع عَصر

لي تالا اليسار متفادي الكجر

دورية الكجر .. عربية الكجر

جفلت الحمار وطوّح زي حجر

وعم عبد الرحيم اتلافا القطر

فتاح يا عليم سال الدم مطر

جرتق للتراب منشور بي كتاب

روشتة وجواب وماهية شهر

مفتاح اب غراب أورنيكين سهر

جنب لبدة حمار مقطوعين ضهر

عم عبد الرحيم يا كمين بشر

صحي الموت سلام

ما يغشاك شر

◆

التجربة المرة

قلنا إن السيد الصادق المهدي ظل بعد خروجه من المعتقل قيد متابعة لصيقة من قبل جهاز الأمن. مع محدودية الحركة حيث لا يُسمح له بمغادرة العاصمة. وفي هذه الفترة تعرض لشتى أصناف الإساءات والترهيب، والتهديد بالمحاكمة بل وإعلان حكمها مسبقاً، وقد تكرر ذلك حتى وقت قريب.

وقد كان يشارك في ندوات ويخطب في منابر الأعياد ينصح الحكام فيواجهون نصحه بالتنكيل مثلما سوف نرى.

وقد كتب لاحقاً عن تلك الأحداث رؤوس مواضيع مع نية إصدار كتاب باسم (التجربة المرة) يروي فيه أساليب النظام الفاشلة لكسر إرادته وغيره من الشرفاء. ولكن للأسف فإن هذا الكتاب لم يصدر.

ففي مدونة العام ١٩٩٧م سطر (خواطر هامة): الكتب التي يجب أن أصدرها فوراً: التجربة المرة- الإسلام الذبيح- الحرب والسلام في السودان- الدين والفن.

وحول التجربة المرة دوّن النقاط التالية:

مقدمة: سياسة النظام أن الشعب يخاف لذلك يروع. لا كبير لقهر عزيمة المعارضة.

الإساءة كجزء من الأسلوب. الترعيب. لا قيمة مانعة إسلامية ولا سودانية. أساليب شيوعية/ فاشستية.

- يوم 3/ 10/ 1989م (أي اليوم الذي سيق فيه ليلا من كوبر).
- الاستجوابات المرهقة:
  - لدى ندوة محجوب عروة، ست ساعات.
  - لدى خطاب العيد، 48 ساعة. (المقصود التحقيق في أبريل 1993م، بعد صلاة الفطر 1 شوال 1413هـ، الموافق 25 مارس 1993م).
  - لدى خطاب العيد، 36 ساعة. (المقصود التحقيق في يونيو 1994م، بعد صلاة عيد الأضحى 1414هـ الموافق 21 مايو 1994م).
- الاعتقالات:

الأول: كوبر، اثناءه التهديد بالقتل.

الثاني: الحصار: حامد في اللفة وعمره 7 أيام.

الثالث: مؤامرة عميل الأمن سيف، أسبوعان في الزنزانة 16+ 10 أيام.

الرابع: مايو 1995م لمائة يوم، الأمر بالشمس، الزنزانة الفرن، إعلان التقديم لمحاكمة، محمد الأمين خليفة (ذكر محمد الأمين خليفة أنه سيقدم لمحاكمة ويسجن 12 عاماً).

- التهديدات:

صلاح صاغة: أقتلك واتقرب بك لله. استجواب 36 ساعة.

صلاح بوش في مايو 95: نتوقع اضطرابات نحملك مسؤوليتها. نعتقلك حتى ينجلي الموقف، أي رصاصة موجهة نحونا نوجه مثلها في صدوركم!

المستجوبون في 2/ 10/ 1989: تهديد بالمحاكمة الإيجازية وبالقتل.

- المتابعات:

أ. لمدة عام بعد إطلاق سراحي في مايو 1991م.

ب. تجديد المتابعة من حين لآخر لمدد متفاوتة.

ج. التجديد الأخير 25/ 11/ 1996م.

- الحملات الإعلامية المستمرة: character assassination (اي اغتيال شخصية).
- التخطيط للمحاكمات:

الإساءة كجزء من الأسلوب. الترعيب. لا قيمة مانعة إسلامية ولا سودانية. أساليب شيوعية/ فاشستية.

- يوم 3/ 10/ 1989م (أي اليوم الذي سيق فيه ليلا من كوبر).
- الاستجوابات المرهقة:
  - لدى ندوة محجوب عروة، ست ساعات.
  - لدى خطاب العيد، 48 ساعة. (المقصود التحقيق في أبريل 1993م، بعد صلاة الفطر 1 شوال 1413هـ الموافق 25 مارس 1993م).
  - لدى خطاب العيد، 36 ساعة. (المقصود التحقيق في يونيو 1994م، بعد صلاة عيد الأضحى 1414هـ الموافق 21 مايو 1994م).
- الاعتقالات:

الأول: كوبر، اثناءه التهديد بالقتل.

الثاني: الحصار: حامد في اللفة وعمره 7 أيام.

الثالث: مؤامرة عميل الأمن سيف، أسبوعان في الزنزانة 16+ 10 أيام.

الرابع: مايو 1995م لمائة يوم، الأمر بالشمس، الزنزانة الفرن، إعلان التقديم لمحاكمة، محمد الأمين خليفة (ذكر محمد الأمين خليفة أنه سيقدم لمحاكمة ويسجن 12 عاماً).

- التهديدات:

صلاح صاغة: أقتلك واتقرب بك لله. استجواب 36 ساعة.

صلاح بوش في مايو 95: نتوقع اضطرابات نحملك مسؤوليتها. نعتقلك حتى ينجلي الموقف، أي رصاصة موجهة نحونا نوجه مثلها في صدوركم!

المستجوبون في 2/ 10/ 1989: تهديد بالمحاكمة الإيجازية وبالقتل.

- المتابعات:

أ. لمدة عام بعد إطلاق سراحي في مايو 1991م.

ب. تجديد المتابعة من حين لآخر لمدد متفاوتة.

ج. التجديد الأخير 25/ 11/ 1996م.

- الحملات الإعلامية المستمرة: character assassination (اي اغتيال شخصية).
- التخطيط للمحاكمات:

أ. منذ الانقلاب، وإعلانات البشير. الإعدام.

ب. إعلان محمد الأمين خليفة. السجن 12 عاماً.

ج. اقتراحات حسين خوجلي. (اقترح أن يجبر على الذهاب للقتال معهم فإما قاتل معهم أو قتل)!

- أسلوبي أمام كل هذا البطش:

أ. سجل نظيف. (محاولات تلفيق) أولاً الفساد، ثم الفساد الخلقي.

ب. تعامل مهذب جداً، لم أنفعل إلا مرتين: أحد رجال الأمن ودور الاستهزاء.

ج. نقد موضوعي غير منفعل.

د. اللاعنف/ الجهاد المدني.

ه. الاستجابة لكل وسيط: خالد فرح- محمد أحمد هية وحسن كمبال- عصام صديق- محجوب عروة- محمد عثمان عبد الباسط- الشيخ الجعلي- شادول أحمد شادول- عبد الحميد صالح- جماعة الأمن- ود الشيخ.

و. المكتوب: اتصال خالد الأخير بعد مقاطعة وتقديم الموقف مكتوباً.

- المحادثات:

الترابي:

1. في السجن 1989م

2. مقابلات آخر عام 1993م.

3. مقابلة عام 1994م في منزل هية.

4. مقابلة رمضان 1416م الماضي، عصام صديق.

البشير:

1. مقابلة 1991م.

2. مقابلة 1996م بعد انتخابه.

- المذكرات المرسلة لهم:

- لدى اعتقالي في 5 يوليو 1989م.
- استنكار معاملة 3 أكتوبر 1989م.
- لدى خروجي في 6/ 12/ 1996م.

وحول الاتصالات في عام 1991م، والتي أشار إليها أعلاه، دون السيد الصادق في

مفكرته للعام 1991م في 30/ 10/ 1991م التالي[111]:

(قلت لعبد الرسول تعليقاً على ما جاء به من وقائع عن لقاء بينه وبين مجذوب[112]، المطلوب: (أ) ميثاق إسلامي لجمع كلمة المسلمين على نهج واحد. (ب) مؤتمر شامل لهم للاتفاق على نهجه. (ج) ميثاق سوداني لجمع كلمة أهل السودان. (د) مؤتمر قومي للاتفاق عليه. (هـ) تنسيق ثنائي لإنجاح هذين اللقائين).

وكتب في 1 و2 نوفمبر 1991م:

قلت للوسيط خالد فرح بعد الاطلاع على ما جاء به من الأخ حسن الترابي[113]:

1. **انتم اعتبرتم التجربة الديمقراطية فشلت نهائياً فقررتم تجربة الإنقاذ ودخلتم فيها لحسم الأمور بالتوحيد الجبري والحسم العسكري. الآن بعد عامين ونصف ترون التجربة ناجحة وأننا أقرب إليكم فكراً وترون لمصلحة الإسلام والسودان أن نشترك معكم ويمكن تطوير التجربة من داخلها.**
2. **نحن نرى أن في التجربة الديمقراطية مشاكل وهنات، ولكن تجربة الإنقاذ أفشل منها في كل ملف بما لا يقارن، وندعو لنهج ديمقراطي مرشد على ضوء تجربة الماضي لإزالة الهنات. ولا مجال لاتفاق إلا إذا اقتنعنا بجدوى تجربتهم وتزحزحنا نحوها، أو اقتنعوا بفشل تجربتهم وتزحزحوا نحو الديمقراطية.**

البديل: شعرة معاوية، وتعايش يقوم على تجنب القهر والعنف في التعامل لساعة أخرى تكون الحقائق قد اتضحت لطالبها.

وكتب ملخصاً: أمس حديث خالد: الأخ حريص على الأحدية ويريد اتفاقاً ثنائياً، ونحن نريد التعددية واتفاقاً جامعاً. No basis (أي لا أساس!)

في تلك الاتصالات عرضوا عليه المشاركة في الحكم مناصفة مثلما روى لاحقاً مرتين من البشير ومرة من الترابي رحمه الله. وكان في كل مرة ينادي باتفاق قومي يقوم على التعددية لا ثنائي يؤدي لانخراط حزب الأمة في حكم شمولي.

◆

مكتب الرئيس الخاص

بعد خروج السيد الصادق المهدي من المعتقل في الأول من مايو 1991م كانت هناك ملاحقة لصيقة ومراقبة لكل حركاته وسكناته وكل داخل إليه وخارج عنه.

111 من مدونات أجندة العام 1991م

112 المعنيان هما عبد الرسول النور ومجذوب الخليفة.

113 نفسه، في المذكرة كتب الاسم (خ. ف)، والأخ. وبسؤاله اتضح انه خالد فرح والأخ هو د. حسن الترابي

وكان بالطبع يحتاج لوسيلة لطباعة الأدبيات الصادرة عنه من خطب ومنشورات وخطابات ودراسات ومقالات كان يرسلها للخارج أو لجهات داخلية. كانت المهمة شاقة للغاية مع حالة الملاحقة المذكورة، وكانت القناة الوحيدة هي تسريب الكتابات بخط يده لبعض الأحباب الذين يطبعون على الطابعة التقليدية (طابعة الشريط أو الريبون). فكانت المادة المراد طبعها تصلهم ثم تُطبع، وتعاد للسيد الصادق بعد عدة أيام، لمراجعتها وإجراء التصحيحات أو الإضافات والتعديلات التي يراها، ثم تعاد لهم ليعيدوا طباعة كل صفحة بعد التعديل.. كان الأمر يستغرق عدة أسابيع أحياناً للوصول للنسخة النهائية.

كنت حينها قد تخرجتُ من دراستي الجامعية قبل شهور (في يناير 1991م)، وبدأت بعد إخراجنا من المعتقل بالعمل في مكتبة الوالد، إذ لاحظتُ وجود حقائب وجوالات تحوي كمية هائلة من الأوراق والكتب أحياناً بالمخازن، وكانت حالتها سيئة، بعضها بللته مياه متسربة من الأسقف في مواسم الخريف المتعاقبة، وبعضها أكلته الأرضة، وظلت هذه المكتبة المبعدة تزداد مع كل هجوم متوقع من منسوبي الأمن، تودع على عجل داخل شنط أو جوالات أو أكياس وبدون ترتيب ولا فرز. قمتُ بجلب كل تلك الأوراق والكتب إلى المكتبة التي وقفت الوالدة سارا رحمها الله على تصميم أرففها وأدراجها مستعينة بنجاري ورشة كمبوني.

ولسد الثغرة في مسألة الطباعة ذهبتُ لمعهد سكرتارية يقابل منزل الزعيم الأزهري بأم درمان، وحصلت على شهادة السكرتارية. وكان كورساً مبسطا يحتوي على أوليات الطباعة وتحرير الخطابات. بعدها جلب عبد الرحمن ماكينة طباعة صغيرة (ريبون) بدائية، ثم تطور العمل إلى ماكينة طباعة كهربائية أفضل لإتاحتها إجراء تعديل لدى اكتشاف الخطأ قبل بداية سطر جديد. ولكنها أيضاً مهدرة للجهود في حالة التعديلات بعد الفراغ من الطباعة، مما يقتضي إعادة طباعة كل صفحة معدلة على حدة.

لاحقاً تم بحث تكوين مكتب خاص للرئيس قوامه ثلاثة: هاشم عوض ومحمد أحمد عبد الله (الشهير بتارب)، وشخصي. وفكرنا في تطوير العمل بالاستعانة بالكمبيوتر. صحيح إن الكمبيوتر كان قد وجد طريقه للبلاد بشكل محدود جداً حينها، ولكني كنت امتلك جهاز كمبيوتر استورد لي خصيصاً للعمل في بحث تخرجي من كلية الهندسة[114]، ولكنه وصل بعد فوات الأوان فظل بدون استخدام، ولم يكن فيه برنامج للطباعة باللغة العربية.

قدمنا في عام 1992م تصوراً لتكوين مكتب خاص يقوم بالأعمال الطباعية والمعلوماتية والمساعدة البحثية للسيد الصادق، فأجاز المقترح. وبناء عليه تم تدريبنا بشكل خاص على

---

114 كان البحث بعنوان (التصميم المحوسب لخطوط الاتصال عالية التردد في السودان Computer Aided Design of High Frequency links in Sudan)

برنامج يتيح الطباعة عبر الكمبيوتر باللغة العربية واسمه (نظام اللغات المتعددة Multi Linguistic System MLS)[115].

صارت المراسلات تتم، والأدبيات تطبع خلال ساعات قليلة والتعديلات تجرى في دقائق بعد التأشير عليها.

لاحقاً تطور عملنا في 1994م بإدخال برمجيات الويندوز وما فيها من برنامج سهل للطباعة بالعربية (الوورد)، وتوسع تعاملنا مع بعض القيادات في الحزب، واعتمد المكتب الخاص كمؤسسة تابعة للرئيس، لكنه ظل سرياً جداً ومربوطاً فقط به وعدد محدود من القيادات (الأستاذة سارة نقد الله والمرحوم الزهاوي إبراهيم مالك، والمرحوم صلاح عبد السلام).

الشاهد، في الخارج كانت هناك مكاتب للحزب في عواصم كثيرة مثلما سوف نرصد لاحقاً وقد بدأت تلك المكاتب كذلك العمل بالحاسوب في تواريخ مختلفة. ولاحقاً حينما بدأ التعامل بالإنترنت يعم العالم كان مكتب لندن، مكتب السيد مبارك المهدي والقائم عليه الحبيب عبد الله الصادق عبد الله المهدي من أوائل المكاتب التي ولجت عالم الإنترنت، وظل عبد الله يحث بقية المكاتب على اقتحام السايبر، وكان وراء إنشاء أول صفحة على الإنترنت لحزب سوداني في 1996م، ثم تأسيس وحدة للمعلومات والإعلام الإلكتروني للحزب جمعت مسؤولي المكاتب المختلفة في القاهرة وأسمرا وجنيف وواشنطن وأديس أبابا وأبو ظبي وغيرهم من الكادر القيادي المتعامل بالنت وقد تمت إجازتها رسمياً وكانت برئاسته في 1999م وتحت رعاية المرحوم دكتور عمر نور الدائم، وكذلك كان عبد الله وراء إنشاء أول مجموعة تواصل إلكترونية لحزب سوداني في فبراير 2000م. وبفضل تلك المجهودات التي بدأت بالداخل والخارج فإن إرشيف الحزب الوثائقي يعد غنياً بدرجة بالغة[116].

◆

خطب وملاحقات

ملاحقة قادة حزب الأمة والأنصار لم تقف أبداً في هذا العهد ولكن في العقد الأول كانت وتيرة الملاحقة أكبر. فالسيد الصادق وعدد من قادة الكيان اعتقلوا لفترات طويلة في النزع الأول من ليل الإنقاذ.

وفي 19 أغسطس 1991م، أي بعد ثلاثة أشهر من خروج السيد الصادق من المعتقل

115 ففي ذلك الوقت لم تكن برمجيات الحاسوب قد طورت نظام الويندوز بالشكل الحالي وما فيه من نظام الورد word الذي يتيح الكتابة باللغة العربية. كان نظام (الإم إل إس) معقدا للغاية مقارنة بالورد، ويحتاج لتدريب لامتلاك تقنياته من اختيار للخطوط وأحجامها ..الخ

116 للاستزادة انظر/ي رباح الصادق، الإعلام الرقمي وحزب الأمة، ورقة مقدمة لورشة الإعلام، حزب الأمة 2009

اعتقل نحو 56 من ضباط القوات المسلحة والشرطة العاملون والمعاشيون وعدد من المدنيين فيهم قادة من حزب الأمة (الأمير عبد الرحمن عبد الله نقد الله، وعبد اللطيف الجميعابي، عمر محمد عمر (الشهيد)، وحماد الطاهر تاور) وصدرت أحكام بحقهم في ديسمبر 1991م، قضت على 6 من النظاميين بالإعدام رمياً بالرصاص و4 من المدنيين شنقاً حتى الموت بينهم نقد الله والجميعابي، مع تفاوت عقوبات البقية. ورفعت الأحكام لرئيس مجلس قيادة الثورة الذي خفض حكومة الإعدام للسجن المؤبد مع تخفيضات أخرى في الأحكام[117].

وبالطبع كانت حادثة الاعتقال، والأحكام القاسية التي صحبتها هزة كبيرة للحزب ولكنا حمدنا الله أن نجا الأمير نقد الله ورفاقه منها، فقد قضى محبوساً عدداً من السنين وفي عفو عام لاحق تم الإفراج عنهم في سبتمبر 1995م.

قال السيد الصادق في أغسطس 1992م في مقابلة صحفية: **(منزلي ترابط فيه جماعات الأمن وهم يحصون من يدخل ويخرج من الناس. أحيانا كثيرة يعتقل أقربائي وأصدقائي وأعواني ويتعرضون لمعاملة قاسية ويقال لهم إن هذا بسبب علاقتهم بي فإن أرادوا السلامة فليبتعدوا وأحياناً إذا دعيت لإلقاء محاضرة أو هممت بإلقاء خطبة أمنع وأحياناً أخرى استدعى للاستجواب وأمكث ساعات طويلة في ذلك الاستجواب وأنا ممنوع من مغادرة العاصمة للخارج السوداني أو الدولي.. إن حريتي مقيدة جداً جداً ولكن رغم ذلك سمح لي بطرق إيجازية بإعطاء أحاديث صحفية علي مسئوليتي الشخصية وهذا طبعاً فيه بعض الحرية علي وزن (حنانيك بعض الشر أهون من بعض)[118].**

وقد كانت أول خطبة في عهد الإنقاذ هي خطبة عيد الأضحى ذو الحجة 1411هـ- 21 يونيو 1991م بعد خروجه من المعتقل في أول مايو 1991م.

تطرق في بدايتها لفقه الأضحية وفقه العيد. ثم تحدث عن رجحان الشعار الإسلامي ومقاييس التفرقة بين المتمسحين به استحقاقاً أو استغلالاً له، وقال إن صحة الانتماء للصحوة الإسلامية (تقوم على واجبات وحقوق محددة إن صحت صح الانتماء لها وإلا فلا). أما الواجبات فهي الالتزام بالقرآن والسنة والامتثال للقطعي وروداً ودلالة فيهما. أما الواجبات فهي الإيمان التوحيدي والالتزام بالقطعيات وبما يفضي إليه الاجتهاد المؤهل والشورى الصحيحة في سائر الأحكام، والالتزام بمكارم الأخلاق والعمل المخلص لإعلاء كلمة الله.

ثم قال: (إن للإنسان حقوقاً في الإسلام كما عليه واجبات. حقوق الإنسان في الإسلام هي:

117 خوجلي، سابق الصفحات 66-71

118 حوار مع صحيفة الملتقى في 1992/9/8م

- حرمة النفس والعقل والمال بحيث تصان نفسه وعقله وماله من أي عدوان.
- حق الحرية بحيث لا يصيبه إكراه في عقيدته ولا في رأيه، وإن مبدأ الحساب في الإسلام يعني بداهة الحرية لأن فكرة الحساب وعدالته تسقطان إذا لم يكن المحاسب حراً، حراً في صواب عمله أو في خطأ ارتكبه.
- حق الشورى والمشاركة وهو حق ليس للخاصة بل عام لأن الضمير في قوله تعالى: (وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ)[119] عائد لكل المخاطبين.
- حق العدل بحيث لا يظلم سياسياً ولا اقتصادياً ولا اجتماعياً. لقد جعل الله العدل صنو التوحيد في الخير كما جعل الظلم صنو الشرك في الشر. بل إن ويلات الظلم وآثاره تظهر وبالاً على صاحبها أسرع من ويلات الكفر. قال ابن تيمية: إن الله ليقيم الدولة العادلة وإن كانت كافرة. وقد قال لي الشيخ عبد الله الترابي رحمه الله لدى خروجي من الاعتقال في السبعينات: الظلم هدام.

حق الإخاء بحيث لا يضيره عرقه أو جنسه أو سنه من أن يكون أخاً لغيره في البشرية وفي الإيمان).

وأكد السيد الصادق أن المساحة التي يغطيها الاجتهاد والشورى في الإسلام كبرى وارد فيها اختلاف الرأي وتعدده و(إن بعض الناس يظن أن تعدد الآراء والمواقف من حيث هو مخالف للاسلام، هذا جهل بتعاليم الإسلام. التعدد مرفوض في الإسلام في شيء واحد فقط هو الذات الإلهية. وتعدد الآراء مرفوض في الإسلام في النصوص القليلة قطعية الورود والدلالة. أما ما عدا ذلك فالتعددية حقيقة إسلامية، إن قيام كيان مسلمي الصدر الأول على مهاجرين وأنصار تعددية: وإن تشدد ابن عمر وترخص ابن عباس، وتوسط مالك تعددية، وإن اختلاف المذاهب أشهرها ثمانية تعددية، فالتعددية الفكرية والسياسية توافق مقاصد الإسلام، وإن أية محاولة لفرض رأي واحد على المسلمين على الصعيد الفكري أو السياسي لا يرضاه الدين ويسلب حقوق المسلمين ويمكن أعداء الإسلام من النيل منه ورميه بالتعسف والظلم والاستبداد.

إن الظلم والاستبداد والعنف الذي يلازمها أحوال تلفظها تعاليم الإسلام لفظا، بل تدل تجارب الإنسان على أن الظلم والاستبداد والعنف ممارسات فاشلة وعائدة دائما بالشر وسوء الختام على أصحابها، حتى اولئك الذين بالغوا فبلغوا أقصى الغايات.)

وقال مذكراً: (ولكيلا ننسى أذكُر أكابر الظلمة والسفاحين في التاريخ المعاصر. أولئك الذين أقاموا دولاً تمارس الظلم والاستبداد والعنف بشكل مؤسس راتب، فحبسوا وشردوا وتجسسوا وقتلوا وصادروا أموال الناس بالباطل وصبوا على شعوبهم سوط

119 سورة الشورى الآية رقم 38

عذاب فانهار كيدهم وانزوى ذكرهم المزعج في ركن مظلم من ذاكرة الإنسان. وأنا للعظة – فالعاقل من اتعظ بغيره – أذكر منهم على سبيل المثال وفي الصعيد الإقليمي عيدي أمين السفاح الذي قتل وشرّد في العام الأول من حكمه أكثرية ضباط القوات المسلحة، وسلط على المدنيين مكتب البحوث فقتل الآلاف المؤلفة. وبوكاسا الذي أعلن نفسه امبراطوراً على بلاده واتخذ العنف وسيلة لاخضاع المعارضين فعذب الناس وأسال الدماء. وبابادوك سفاح هايتي الذي أعلن نفسه رئيساً مدى الحياة وأعاد تكوين جيش بلاده بحيث يكون ولاؤه له شخصيا ثم سلّطه على شعب بلاده يسومه العذاب والقهر. وبل بوت سفاح كمبوديا الذي أبطل المدن وهجّر الناس للريف وقتل في سبيل برنامجه 3 مليون. وأذكر على الصعيد العالمي هتلر الذي حدث وطوّر أساليب التجسس الواسع والإعلام المضلل والعنف القاهر،وأذكر ستالين الذي جعل التجسس والتضليل الإعلامي والقمع وتصفية الخصوم علما دقيقا له دهاقنته وأجهزته. هؤلاء جميعا: خبراء التجسس الواسع – والإعلام المضلل – والأجهزة القمعية – والبطش بالخصوم والاعتداء على حرمات الآخرين، ومن تتلمذ عليهم احتلوا أماكن قميئة في ذاكرة الإنسان إلى جانب قدامى السفاحين أمثال الحجاج،وتيمور، ونيرون، وروبسبير عليهم لعنة الله والناس، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: من استن سنة سيئة فعلية وزرها ووزر من عمل بها إلى يوم القيامة).

وفي الخطبة الثانية تحدث عن أهمية الشورى ورأي الجماعة، ثم انتقد قرار تبديل العملة حينها واعتبر أنه بني على تشخيص خاطيء وبالتالي كانت وسائل وأساليب العلاج خاطئة. وأشار لأن للإسلام في السودان ظروفاً ينبغي مراعاتها، وتطرق لخصوصية الجنوب. وقال إن الاستقرار في السودان يقتضي قومية المؤسسات الوطنية، وتوظيف الطاقات للتنمية وتوزيع عائدها بعدالة، وأن تحقيق السلام في السودان والالتزام بالنهج القومي في مؤسساته شروط وطنية للاستقرار وللنهج الإسلامي الواعي، كذلك تقتضي ظروف العالم اليوم قيام العلاقات بين الشعوب الإسلامية والآخرين على أساس التسامح الديني والتعايش والسلام العادل والتعاون الودي، فلا يتم اللجوء للقتال إلا دفاعاً عن النفس أو حرية العقيدة.

ثم قال: **(إنني مواطن كتب الله له النجاة من تدابير الكائدين لقتله خمس مرات، وكتب عليه البلاء سجناً ثماني سنوات: سبحان خالق نفسي كيف لذتها فيما النفوس تراه غاية الألم .. لذلك فإن أغلى أمنياتي أن تتحقق مبادئ الحق وأن يعبر السودانيون إلى بر تطلعاتهم المشروعة بوسائل سلمية. قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ما دخل العنف في شيء إلا شانه، وما دخل الرفق في شيء إلا زانه.. وبين أيدينا ما آلت إليه أوطان عزيزة علينا من تمزق، الصومال وليبيريا، لأنها أسلمت مصيرها لتراشق بين قهر السلطة وعنف المقاومة :**

شواجر أرماح تقطع بينهم   شواجر أرحام ملوم قطوعها

لذلك لن أبرح أدعو الله واتطلع وأعمل لايجاد حل سلمي قومي ديمقراطي لمشاكل البلاد . أقول هذا مردداً قول شعيب عليه السلام: إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت، وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب.)

◆

اعتقالات أبريل 1993م

ثم كانت خطبتا عيد الفطر والأضحى 1412هـ (أبريل ويونيو 1992م) وكلاهما احتويا على نصح للنظام وتذكير بأسس الإسلام ومبادئه.

ولكن الخطبة التي أغضبت زبانية الأمن هي خطبة عيد الفطر للعام 1413هـ الموافق 25 مارس 1993م. ويبدو أنهم بعد دراستها قرروا اعتقاله حيث جاؤوا لمنزله مدججين بالسلاح وقبضوا عليه وذهبوا به إلى مباني جهاز الأمن في يوم 5 أبريل 1993م، وجرت معه تحقيقات امتدت ليومين كاملين، ما كنا نعلم عنه شيئاً، وكان يتناوب التحقيق معه زبانية سمتهم السفه كما ذكر.

وذكرت صحيفة الاندبندنت البريطانية إن السيد الصادق هاجم الحكومة في خطبة عيد الأضحى بأم درمان وأن (الكثير من السودانيين توقعوا أن يؤدي هذا الخطاب إلى مفاقمة الاستياء وسط الفقراء في العاصمة الخرطوم الذين يشاهدون هبوط الجنيه السوداني وارتفاع التضخم الحاد في الأشهر القليلة الماضية، وإن القبض على الرئيس السوداني السابق يوحي بأن السلطات تظن نفس الشيء)[120].

وقد تلى اعتقال السيد الصادق اعتقالات أخرى لقيادات من حزب الأمة والأنصار، واستمرت موجة الاعتقالات حتى شهر مايو 1993م، ثم اختتمت بالهجمة على مجمع بيت المهدي ومسجد الخليفة قبل أيام من عيد الأضحي، تحديداً في فجر الأول من ذي الحجة 1413هـ الموافق 22 مايو مثلما سوف نرى.

وأورد تقرير المقرر الخاص لحقوق الإنسان في السودان، السيد غاسبر بيرو أنه في 29 أبريل 1993م تم اعتقال كل من سيدنا عبد الله إسحق مدير مكاتب شئون الأنصار حينها، ومولانا عبد المحمود أبو إمام مسجد قبة المهدي، ومولانا محمد المهدي حسن إمام مسجد ودنوباوي آنذاك، كما تم اعتقال الحبيب عبد الرحمن يونس، وكيل الإمام

---

120 اعتقال قيادي سوداني سابق في الخرطوم، صحيفة الاندبندنت، 6 أبريل 1993

http//:www.independent.co.uk/news/world/former-sudanese-leader-arrested-in-khartoum.1453618-html

بالدمازين، وكذلك الفاضل عمر الذي ألقي القبض عليه في الدمازين، إضافة إلى سبعة آخرين. ويبدو أنها كانت ضمن الاستدعاءات التي تنتهي في نفس اليوم.

واعتقل كذلك الهادي آدم، وكيل الإمام في نيالا، وتم اعتقال موسى عبد الله البشير في الدويم، كما تم اعتقال كل من الزهاوي إبراهيم مالك ومصطفى عبد القادر عبد اللطيف بود مدني. وكانت تلك الاعتقالات التي جرت في أبريل متصلة بتوزيع خطبة عيد الفطر المذكورة في أواخر مارس والتي ألقاها السيد الصادق المهدي في أم درمان، وذكر التقرير إن تلك الخطبة نادت بالعودة للديمقراطية التعددية في البلاد. وإن الحبيب عبد الرسول النور الذي كان اعتقل بداية مع السيد الصادق في 5 أبريل بأم درمان كان قد أفرج عنه ثم إعيد اعتقاله لاحقاً مع ميرغني عبد الرحمن سليمان وفضل الله برمة ناصر، بزعم قيامهم بمؤامرة للإطاحة بالحكومة.

وأخبرت الحكومة المقرر الخاص بحقوق الإنسان في 18 أغسطس بأن الزهاوي إبراهيم قد ألقي القبض عليه في يوم 3 مايو ويواجه اتهامات جنائية، وأن عبد الرسول النور إسماعيل اعتقل في 2 يوليو ويواجه نفس التهم، وميرغني عبد الرحمن سليمان اعتقل في 29 أبريل وأيضا يواجه تهما جنائية، ولكن لم يقبض على الأشخاص الآخرين المذكورين في خطاب المقرر الخاص[121]. فتقرير المقرر الخاص خلط بين الاستدعاءات التي جرت لقادة هيئة شئون الأنصار، سيدنا عبد الله إسحق، والشيخ عبد المحمود أبو، ومولانا آدم أحمد يوسف، وبين الاعتقالات الواسعة التي جرت لقيادات في الحزب في أبريل 1993م أمثال الدكتور إبراهيم الأمين، ود. حامد البشير والسيد حبيب سرنوب الضو، وغيرهم[122].

◆

عيد الضَّيم

ولمزيد من البطش فقد قام النظام بعدها بمنع صلاة العيد التالية، صلاة عيد الأضحى لعام 1413هـ والتي كانت توافق يوم الثلاثاء الموافق 1 يونيو 1993م. فقبل العيد بأيام قام النظام بإرسال قوات مدججة بالسلاح احتلت مجمع مسجد وقبة الإمام المهدي، وادعت أنها عثرت على أسلحة فيه.

أخبر النظام السيد الصادق المهدي بهذا الإجراء. كما استدعى المكتب التنفيذي لهيئة شئون الأنصار حينها المتمثل في:

---

121 تقرير المقرر الخاص 1994م

122 الرجاء الرجوع للملاحق حيث يوجد قائمة بأعضاء الحزب المنكل بهم حتى سبتمبر 1993م مع ذكر تواريخ الاعتقال للبعض.

1. سيدنا عبد الله اسحق - أمين أمانة الوكلاء.
2. السيد تاج الدين البشير - أمين أمانة الشباب.
3. السيد عبد المحمود أبو - أمين أمانة الدعوة.
4. السيد مزمل عبد الرحيم - أمين أمانة الشئون الاجتماعية.
5. السيد إسماعيل بلول - أمين أمانة الإعلام.

أما الأمين العام السيد خالد محمد إبراهيم، وأمين الشؤون الاجتماعية السيد مزمل عبد الرحيم فقد كانا غائبين في رحلة علاجية للأمين العام بالسعودية[123].

تم استدعاء هؤلاء الأحباب الخمسة لإخطارهم بمصادرة المجمع الذي كانت هيئة شئون الأنصار تتخذه مركزاً عاما لإدارة نشاطاتها، وتحميلهم مسئولية أية مقاومة تحدث لهذا العمل. كان هذا الفعل الأحمق من النظام مدعاة لغضب أنصاري عارم. عمل السيد الصادق على تهدئة نفوس الأنصار الثائرة وقال برفع صلاة عيد الأضحى حقناً للدماء. عرف ذلك العيد ب"عيد الضيم".

تقول بعض تقارير منظمات حقوق الإنسان إن جهاز الأمن اعتقل عدداً من المصلين والحاضرين يومها وهو ما ورد في خطبة الحبيب التي تصف أحداث ذلك اليوم.

تلك الترسانة المسلحة رصت لمنع الصلاة في المسجد وصلاة العيد المرتقبة! مدعين أن المسجد يستخدم لأغراض سياسية، وزعموا زوراً كذلك أنهم وجدوا سلاحاً مخزناً هناك! وقد كان منظراً مستفزاً للغاية.

وفي صباح يوم عيد الأضحى أذكر أننا ذهبنا كأسرة معه إلى جنينة (السقاي) حيث صلينا في جمع أسري خلفه، وتلى خطبة عنوانها (عيد الضيم) ابتدرها بقوله (الحمد لله (وَاصْبِرْ وَمَا صَبْرُكَ إِلَّا بِاللَّهِ وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ وَلَا تَكُ فِي ضَيْقٍ مِّمَّا يَمْكُرُونَ)[124] والمسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده)، ثم قال (أبارك لكم العيد الذي حوّله التعصب الحزبي الحاكم في السودان عيد ضيم لأكبر جماعة إسلامية في السودان.)

وقد طبعت تلك الخطبة ووزعت على نطاق واسع. وقد روى فيها ما حدث قائلاً:

(لقد أرسل التعصب الحزبي الحاكم في السودان جماعة مسلحة في فجر يوم السبت أول ذي الحجة الموافق 22 مايو الجاري إلى مجمع مسجد وقبة وبيت الإمام المهدي في الشهر الحرام، مهدرين حق المسلم على المسلم، وحقوق المواطن، فانقضت الجماعة المسلحة على

123 تم تأكيد ذلك عبر إفادة من الأمير عبد المحمود أبو، نوفمبر 2016م، فقد كانت بعض التقارير تذكر العمين خالد ومزمل ضمن الوفد المستدعى، ولكنه أكد أنهما كانا سافرا قبل ذلك في رحلة علاجية.

124 سورة النحل الآية 127.

المنشآت واعتقلت من فيها من حراس وضيوف ومصلين، لقد أعماهم التعصب الحزبي فأهدروا حق المسلم والمواطن تماماً كما أضل التعصب الهندوسي من أهدروا حق المسلم المواطن في أبوديا، وأضل التعصب الصهيوني أهله فأهدروا حق المسلم والمواطن في فلسطين، وأضل التعصب المسيحي ذويه فاعتدوا على حقوق المسلمين والمواطنين في أرض البوسنة.

إن مجمع بيت المهدي مكون من أربعة مرافق هي:

1. مسجد كان في المهدية زاوية للخليفة علي ود حلو، وعندما استرد الإمام عبد الرحمن الموقع من الاستعمار في 1946م أحياها وجعلها مسجداً للجمعة والجماعة، مسجداً هدمه الطغيان في 1970م ثم بني في موضعه المسجد الحالي، المسجد مشيد على أرض مملوكة ملكاً حراً للإمام عبد الرحمن، والمساجد لله، ولائحة المساجد في السودان تقنن هذه الحقيقة وتجعل الإشراف على شئون المسجد الإدارية مسئولية لجنة ينتخبها المصلون.. هذا ما كان عليه هذا المسجد، وكان منبره صوتاً إسلامياً حراً يلتزم بالعفة والموضوعية وإسداء النصح وإبداء الرأي الإسلامي الصحيح.
2. قبة الإمام المهدي التي بناها في المهدية خليفة المهدي، وهدمها المستعمر كتشنر، وأعادها الإمام عبد الرحمن المهدي بعد أن استردها في عام 1946م، وصرف عليها من حر ماله، وشاركه في دفع التكاليف الأنصار رجالاً ونساءً كل حسب قدرته..
والقبة تضم ضريح الإمام المهدي وابنه الإمام عبد الرحمن وخليفتيه الإمامين الصديق والهادي، وعلى طول عهدها يزورها الأنصار ترحماً وتبركاً، ويزورها غيرهم استطلاعاً وتقديراً وعرفاناً.
3. مسكن الإمام المهدي العتيق وهو صرح تاريخي تحميه قوانين الآثار في السودان ومواثيق حماية الآثار الدولية من أن يحول لأي غرض آخر. القبة وهذا المنزل الأثرى ضمها لهيئة الآثار السودانية في عهد النظام المايوي واستمرا كذلك عندما أعيدت الأملاك الموروثة لأصحابها لأن الورثة خاصة، والأنصار عامة كانوا بصدد الاتفاق على صيغة قانونية تجعل مجمع بيت المهدي وقفاً يرعاه مجلس أمناء يرضاه جميع المعنيين، إن المجمع كله قائم على أرض مملوكة للإمام عبد الرحمن، ورغبة الورثة أن يكون المجمع وقفاً لمصلحة أنصار الله، ولا يمكن تغيير ذلك إلا غصباً لا تجيزه الشريعة ولا القانون.
4. المرفق الرابع عبارة عن مبان جديدة وميادين فسيحة استلمها الأنصار بعد استرداد البيت للمرة الثانية في عام 1980م ومنذ استلامه صاروا يمارسون فيه نشاطهم الديني، والثقافي، والاجتماعي، ويقيمون فيه أفراحهم وأتراحهم ويحيون فيه المناسبات الدينية والوطنية ويستقبلون فيه ضيوف السودان.. وكان المرفق مكاتب هيئة شئون الأنصار- المؤسسة التي تدير كيان الأنصار.

ومنذ استلم الإمام عبد الرحمن مجمع بيت المهدي سماه بيت الأمة، وجعله مكانا لأنشطة دينية واجتماعية كثيرة، ومع أن البيت بيته وكان هو راعيا لحزب الأمة فإنه اختار أن يكون النشاط الحزبي في مكان آخر هو دار الأمة.

وعندما استلمنا مجمع بيت المهدي للمرة الثانية جعلناه مكانا للأنشطة الدينية والثقافية والاجتماعية تحت إدارة هيئة شئون الأنصار، وعندما حدثت انتفاضة رجب/ أبريل 1985م قررنا بحسم ألا يقوم نشاط حزب الأمة في مجمع بيت المهدي لذلك استأجرنا داراً للحزب في منطقة الملازمين، واستمر نشاط الحزب بعيداً عن بيت المهدي.

صحيح أن الإسلام دين ودولة وعقيدة وشريعة، ولكن التحضر الإسلامي والعرف الأنصاري قسم الأجهزة وخصص المجالات بوضوح تام، ولم يقع أبداً أي خلط في هذه الأمور.. بل حافظت هيئة شئون الأنصار على أغراضها كما حددها الدليل التأسيسي، هذا طبعاً لا يمنع أن يكون لأمانة الدعوة والإرشاد رأيٌ في قضايا البلاد العامة.. رأي ناصح ناضج موضوعي. ولكن الأنشطة الحزبية أبعدت تماماً عن مجمع بيت المهدي.. أما ما زعم آخر المسئولين غصباً من أن المجمع كان يستغل سياسياً فهو زعم باطل بل كان القائمون على إدارة المجمع يعلمون تماماً مهامه ولا يسمحون بخلط الأمور. إن المسئولين الجدد هم أصحاب نظرة حزبية ضيقة ويريدون إخضاع مساجد السودان ومراكز الإرشاد في السودان كلها لسياساتهم الحزبية الفوقية الضيقة مثلما أخضعوا لها أجهزة الإعلام الرسمية ففقدت مصداقيتها تماماً.

إن كيان الأنصار وورثة الإمام عبد الرحمن وكل ملتزم بالشريعة أو مدرك للقانون يعلمون هذه الحقائق، وسوف يعملون لإبطال التعدي على مجمع بيت المهدي وعلى وظائفه المذكورة.. وسوف يستردون المجمع لوظائفه ويبطلون الغصب كما حدث مرتين قبل ذلك في الماضي القريب، إذ وقع الغصب في عام 1899م واسترد في عام 1946م، ووقع مرة ثانية في 1970م واسترد في عام 1980م).

(إن المسلم الواعي يدرك تماما اليوم كيف أن تدبيراً كبيراً معادياً يؤلب المسلمين ويوظف التعصب الحزبي باختلاف شعاراته لإغراق الأمة الإسلامية في الفتن والاضطرابات وإزهاق الأرواح لكي يقال إن الإسلام هو مصدر التعصب والإرهاب، ولكي يقال إن الإسلام هو العقبة في سبيل نهضة المسلمين واستقرار التوجه الحضاري في العالم.

إن المتعصبين الحزبيين يقومون بهذه المهمة الضارة بالإسلام سواء كانوا واعين لذلك أم غير واعين[125].. إنهم يندفعون في تصرفات ضيقة الأفق، ولا يهمهم إن كانت تمهد للتمزق

---

125 لاحقاً، وفي مقال بعنوان (إني اتهم) في 1994م، تحول خطوة نحو تأكيد ان ما يقوم به النظام ضمن مؤامرة لتشويه الإسلام.

الداخلي أو تفتح باباً للتدخل الأجنبي. وكلما ناشدناهم السعي الحثيث لمنع أسباب الفتن الداخلية، وقفل أبواب التدخلات الأجنبية أعرضوا وأصروا واستكبروا استكباراً، بل ولفقوا لنا التهم بأننا ندبر مؤامرات لاغتيالات وتخريب للمنشآت.. كل هذه لا تسمح أن نقبل الدخول في مثل ما رمونا به. إننا ننفي نفيا صادقا أكيدا أن يكون بيت المهدي مخزناً للسلاح أو مكانا لأعمال تتعارض مع الدليل التأسيسي لهيئة شئون الأنصار. ونؤكد أن ما رمينا به من تهم تلفيقات لا يصدقها حتى المروجون لها.

إننا إذ ننفي هذه التهم نؤكد موقفنا المبدئي وهو الصمود على مبادئنا والالتزام بوسائل الجهاد المدني والحرص على عدم فتح أبواب الدماء في البلاد باختيارها.

وعندما اعتدى النظام واستعدانا في هذا الشهر الحرام استلهمنا موقف النبي صلى الله عليه وسلم في الحديبية، وكظمنا غيظنا، ورجحنا الموقف الآتي:

أ. صلاة العيد سنة عين مؤكدة لكل من يؤمر بالصلاة، بمعنى أنه يثاب فاعلها ولا يعاقب تاركها، وتسن جماعة لغير الحاج، وتؤدى الصلاة في موقع فلاة- أو صحراء- فسيح، ويندب أن يمشي المصلي إليها ماشياً مكبراً باستمرار حتى وصول الإمام، وأن يحضرها الناس في جماعة حاشدة، حتى الحائضات من النساء يحضرن الخير ودعاء المسلمين ويسمعن الخطبة وإن كن لا يصلين.

كل سنن ومندوبات صلاة العيد تؤكد أن من مقاصدها إظهار الفرحة والبشاشة وإظهار عزة الإسلام والمسلمين.. هذه المقاصد تتنافى مع الحصار والإكراه والإرهاب الرسمي على أنصار الله ونفيهم عن مصلاهم المعتاد.

ب. إن ما أقدمت عليه السلطة في السودان من منع أنصار الله بقوة السلاح من الصلاة في مسجد خليفة المهدي استدراج للأنصار لفتنة في يوم العيد وفي الشهر الحرام.. الواجب الديني والوطني يلزمانا ألا نستجيب لهذا الاستدراج.

ج. ذلك قررنا رفع صلاة عيد الأضحى المبارك (10 ذي الحجة 1413هـ) في أم درمان حتى يأذن الله بالفرج، (رَبَّنَا افْتَحْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمِنَا بِالْحَقِّ وَأَنْتَ خَيْرُ الْفَاتِحِينَ)[126].)

((قُلْ هَٰذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي وَسُبْحَانَ اللَّهِ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ)[127].. استلهاما لهذه الهداية الربانية إننا نعلن رأياً واضحاً، رأياً قومياً ننشد فيه مصلحة الدين والوطن.. رأياً نجهر به داخل السودان. ونلتزم الجهاد المدني وسيلة لتحقيقه. إن هذا الموقف الصريح الذي نتخذه، والأسلوب المدني الذي نلتزم به هو المناسب للإسلام وللسودان في هذا الظرف الصعب الذي تمر به أمتنا ويمر به وطننا).

---

126 سورة الأعراف الآية 89.

127 سورة يوسف الآية 108.

بعد ذلك لم تقم صلاة جامعة بالمسجد الرابع أبداً، فالنظام بعد ست سنين قرر نكاية في هيئة شئون الأنصار أن يعيد المجمع الذي كانت تتخذه الهيئة مركزاً لها إلى السيد أحمد المهدي مع مساندته في ادعائه إمامة الأنصار. وعُطلت الصلوات أو كادت، فصلواتهم لا تبلغ الصفين حتى في الأعياد، بينما حولت الهيئة الجديدة المزيفة مجمع بيت المهدي إلى زبالة ووكر للموبقات وقد دونت حول الممارسات المرتكبة فيها بلاغات عديدة، بل هناك عشرات يقيمون فيها بالإيجار، وقد شيدوا فيها حمامات لأغراض تجارية، فصار الأنصار محرومون من ريادتها، بينما آخرون لا علاقة لهم بأنشطة الأنصار ولا صاحب (القبة) يبيتون ويقضون حاجتهم في البيت الذي سماه الإمام عبد الرحمن (بيت الأمة) بمقابل نقدي! حقاً **(وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسَاجِدَ اللهِ أَنْ يُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ وَسَعَى فِي خَرَابِهَا)**[128].

منذ ذلك التاريخ صارت صلاة العيد الجامعة التي يحضرها عشرات الآلاف كل صلاة تقام بفلاة مسجد الهجرة بودنوباوي (الشهير بمسجد الإمام عبد الرحمن المهدي) وظلت القبة مأسورة حتى الآن.

هذه القبة تشكل للأنصار معانٍ بل للسودانيين أجمع، حتى أن صورتها تمثل أيقونة للوطن، ومنذ المهدية اتخذت مكانها في أدب الصمود والجهاد والانتماء للدولة والقومية السودانية حينها، فألفت القصائد في مسجد المهدي (المسجد الرابع) المشهور الآن بمسجد الخليفة. وجاء فيه: المسجد الرابع المهدي إمامه عماره على تقوى الله داموا (أحمد ود سعد). وبعد وفاة المهدي عليه السلام ألفت القصائد في القبة التي أقيمت على قبره، وأنشدت الأناشيد، مثلاً:

قال ود سعد قصيدة (العالي أساسه):

العالي أساسه

القبة الربّعو ساسه

في جوف الليل يضوي نبراسه.

وقال الشاعر المهدوي أحمد القلع في قصيدة «عاجباني القبة»:

عاجباني القبة

الفيها خليفة طه المنبا

مولاي في فؤادي حبه يتربى.

وقال فيها ود اب شريعة قصيدة «القبة النايرة»:

القبة النايرة الطاهر مسيدها

128 سورة البقرة الآية 114

منصوبة في أم درمان يا نعم سيدها.[129]

وقال فيها مؤخراً الشاعر الأنصاري المعاصر زين العابدين أحمد عبد القادر «يا ناس بريدها القبة الفريدة زينة القباب»، و«القبة العاجبة النظر»،وفيها:

القبة العاجبة النظر.. يا حليلا فيها المهدي المنتظر.. يا حليلا

**

النايرة الشامخة أم كجر فيها الصابر ما اضجر

إمام الفوز والتجر البابو فاتح ما انحجر.. يا حليلا

**

نصر الله والله له نصر وهداه شامل ما قصر

قوات الهكس لهم عصر وفناهم زى لمح البصر.. يا حليلا

وقال فيها الشاعر المرحوم محمد ود آدم الجبلابي في أيامٍ خلت:

طلبوا من الحكومة يصلوا غرب القبة

ما القصد الصلاة مرضـــا قديم واتربّى

جامع المهدي بعد الهَجْرة سعدك هبّ

كبّر فيك إمامنا القبلة فـــــوق القبة

**

القبة مش علشان قبة وجميلة وسمحة

فيها الكان قبيل لبدع الضلالات يمحى

فيها الحرفتو السيف والكبس والرمحة

وفيها الأحيا دين الله وشريعتو السمحة

ومثلما بعد الهَجرة سعدها هبّ سابقاً، فلا بد بعد هذا الهجران بإذن الله من سعاد قادم!

قال الشاعر الفخم محمد المهدي المجذوب رحمه الله في يوم الاحتفال بافتتاح القبة في (1946م) بعد هجرٍ طال، في قصيدته (قبةُ المنتظر)[130]:

---

129 للقصائد المهدوية في المسجد الرابع والقبة يرجى الرجوع إلى: قرشي محمد حسن، قصائد من شعراء المهدية، المجلس القومي لرعاية الآداب والفنون، 1974م، وللقصائد في الطور الثاني والثالث للمهدية: رباح الصادق، الشعر والمدائح عند الأنصار.

130 قبة المنتظر، ديوان منابر، ص 127 وما بعدها.

ومن عجب ألقاكِ ضوءاً وفرحةً وقلبي من أشجانه غير سالمِ
أراكِ فيدعو كل جرح مبرّح صبرتِ على نيرانه صبر ناقمِ
رأيتُ يداً نالتك بالأمس تنبري تمزّق من أوطاننا والمحارمِ
خلا المسجد المعمور خمسين حُجةً وفارقه أهلُ التُقى والعزائمِ
مكانيَ هذا ربما كان قائماً عليه أمير عبقريّ الملاحمِ
وفي كل شبرٍ سجدةٌ أو ضراعةٌ وروح شهيدٍ أو ترانيم هائمِ
كأني بعبد الله من صدرِ بيته يراك هنا مجلوة في المواسمِ

**

أيا بقعة المهدي ثوبي لتشهدي رؤاك لقد أعيت على كل هادمِ
إمامك قد عادت إلينا ظلاله وأنت به أم القرى والعواصمِ

وقال الشاعر الوطني الضخم خليل فرح نضر الله ذكراه في قصيدة (ما هو عارف):

في يمين النيل حيث سابق
الضريح الفاح طيبه عابق
كنا فوق أعراف السوابق
السلام يا المهدي الإمام

وقال شاعرنا عبد الله محمد زين رحمه الله:

أنا الطابية المقابلة النيل
وأنا القبة البتضوي الليل
وأنا العافية البشد الحيل
وتهدي الناس سلام وأمان

وقال الشاعر إسماعيل عبد القادر المفتي[131]:

سمت قبة المهدي مجداً وسؤدداً ونيطت بها الجوزاء عقداً منضداً
وصيغ من الإكليل تاجٌ لها بها وسال بها نهر المجرة مزبدا
وقد نظمت زهر النجوم قلائداً لجيد علاها جائز السبق مفردا
ولاحت بأنوار الهداية شمسها فأشرق منها الكون وانقشع الردى
بنية علم شادها العلم والتقى يطوف بها الزوار مثنى وموحدا
فلله معناها ومحكم صنعها وروضتها الزهراء بالفضل والندى
ولم لا وقد ضمت لأفضل وراث لخير الورى طه المشفع أحمدا

---

131 الدكتور فتح الرحمن حسن التني، مختارات من الشعر السوداني، ص 100.

وقال السيد الصادق: «**لقد أسروا القبة ولكني أقول لهم: لن تستطيعوا أن تأسروا القلوب والعقول والأرواح**»، إنه نفس المعنى الذي قاله سيدي عبد الله، خليفة المهدي، حينما جاءه مفجوع لدى دك دبابات كتنشنر للقبة بمدفعيتها الثقيلة يخبره بالهول الذي جرى، فقال له: (**القبة بنيناها من طين، وتاني بنعيد بناها من طين**).

لقد ظلت تلك المباني تعاني غالب عمرها وتُكسر، وتؤسر، لأنها ترمز لمعانٍ وصدور حية.. حقا:

يضيق بينا الصدر من كونو طال الليل

وكونك في الأسر يا القبة ليك سنين

فيهتف بينا ود تورشين

بنيناك نحن كان من طين

وعدنا بناك..

وعايدنك نشوفو عديل

صباح ما ليل يخاتلو فتيل

صباح فضاح نشمّر فيهو نبدا فلاح

ونبني وطنا بي التهليل

الشاهد، تكررت كذلك الاستدعاءات بسبب ما يقوله السيد الصادق في الخطب، فبعد خطبة الأضحى (الموافق 21 مايو 1994م) تم استدعاؤه في أوائل يونيو.. دام التحقيق 36 ساعة، وشارك فيه منسوب الأمن المدعو صلاح صاغة الذي هدده بالقتل وقال له كما مرّ: **أقتلك واتقرب بك إلى الله!**

◆

هيئة شؤون الأنصار.. تمتين البناء

هذا الاستهداف للهيئة ومركزها العام دفع نحو مزيد من التركيز على تمتين بناء الهيئة.

فمع أن هيئة شؤون الأنصار لم تحل بعد انقلاب يونيو 89، ضمن التنظيمات الدينية التي سمح باستمرارها، إلا أننا تابعنا كيف عوكس نشاطها فعلياً.

فقد رأينا في الجزء الثاني من هذه السلسلة (ظلام أب عاج) كيف ظل الأنصار باعتبارهم السند الجماهيري لحزب الأمة، هدفاً دائماً لخطط التبديد والتفرقة لدى الشموليات.

وكان السيد الصادق في فترة الحصار التي نحن بصدد التأريخ لها ركز على البناء الداخلي وتربية الكادر، فبدأ بتنظيم حلقات فكرية لكادر هيئة شئون الأنصار من الشباب

منذ خروجه في المعتقل في 1991م، حيث صار ينظم منتدىً أسبوعي بداره بودنوباوي.

بدأت الحلقات باقتراح من الحبيب الفاضل آدم[132]، وبالفعل كانت أول حلقة في يوم الجمعة 25 أكتوبر 1991م وبدأت بستة من الشباب الحزبي والأنصاري الملتزم وهم: الفاضل آدم، عبد المحمود أبو، عبد الرحمن الغالي، عبد الرحمن محمد عيسى، عبد الله بركات، ومحمد موسى[133]. كانت الحلقة في البداية تنعقد بعد صلاة المغرب من كل جمعة، وبعد بضع جلسات اقترح السيد الصادق أن يحول لوقت وجبة الغداء من يوم الثلاثاء، فصار المنتدى ينعقد في حوالي الساعة الواحدة من كل ثلاثاء. وتوسعت الحلقة لاحقاً وصار مرتادوها يصلون إلى نحو عشرين من الكوادر أو أكثر، حيث دخل أحباب مثل مولانا آدم أحمد يوسف، ومحمد الحوار، وفضل الله محمد هاشم، ويوسف حسن، وآدم إبراهيم، وإسماعيل بلول، وغيرهم[134]. تطرقت تلك الحلقات لمختلف القضايا الفكرية والفقهية وعبرها تم التأسيس لمدرسة كادر متقدمة، تحدث عنها روادها أمثال الشيخ عبد المحمود أبو والشيخ آدم أحمد يوسف لاحقاً واصفين الفائدة العظيمة التي استفادوها منها.

ولاحقاً وفي العام 1993م صار السيد الصادق ينظم في كل أحد حلقة للكادر النسائي بمنزله بالملازمين. وفي منتدى الأحد هذا ألقى محاضرات حول قضايا تدوين السنة، ومنهجنا في التفسير، ومنهجنا في تحرير المرأة، وغيرها، وأثمر كذلك وعياً وسط الكادر النسائي بالقضايا الفقهية والمعاصرة.

ونشأ قبل ذلك وفي العام 1992م، بأثر من ذلك التحرك (منتدى الفكر الأنصاري) والذي جمع عدداً من شباب الكيان رجالاً ونساء[135]، ولم يكن السيد الصادق عضواً في المنتدى ولكن آثار مده الفكري بدأت تثمر داخله.

وفي هذه الفترة كذلك أصدر السيد الصادق العديد من الدراسات التي نُشر بعضها في سلسلة آفاق جديدة التي كانت تطبع بالقاهرة. ففي 1991م صدر عنه كتيب (الإسلام والنظام العالمي الجديد)[136] ويتناول معالم النظام العالمي الجديد وعدم مواءمة الدولة الإسلامية التاريخية له، ويتحدث عن الأصولية الجديدة والإسلام اليوم ويؤكد اتجاه المسلمين نحو الصحوة والحاجة لاجتهاد جديد يلبي مطالب العصر.

132 وهو كادر طلابي للحزب كان في جامعة الخرطوم، كلية العلوم، كما كان مشاركاً في العمل الأنصاري بكثافة آنذاك.

133 إفادة الدكتور عبد الرحمن الغالي في نوفمبر 2016م بغرض التوثيق للمنتدى

134 نفسه

135 ضم هذا المنتدى الأحباب عبد المحمود أبو، و آدم أحمد يوسف، وعبد الرحيم علي، وعبد الرحمن الغالي، وعبد الله بركات، وعبد الرحمن محمد عيسى، وهاشم عوض ومن النساء الحبيبات مريم الصادق، وإيمان الخواض، ومها النيل وشخصي، وآخرون وأخريات لا أذكرهم.

136 من منشورات دائرة الإعلام الخارجي لحزب الأمة، سلسلة: آفاق جديدة (2)

وفي العام 1992م كتب ورقة (نهج التعامل مع التراث والعصر الحديث). وكتيب (الاعتدال والتطرف وحقوق الإنسان في الإسلام)[137] الذي يشرح أن أساس الدين هو الاعتدال ويتطرق للظروف التي أدت للتطرف في الحركات الإسلامية، كما يبين أن حقوق الإنسان مكفولة في الإسلام وهي ليست مفهوما علمانياً. قدم هذا العام أيضاً محاضرة (الإسلام والمستقبل) بدعوة من اتحاد طلاب جامعة الخرطوم، وكتيب (السودان: الطريق المسدود والمخرج الممكن)[138]، و(الدولة في الإسلام)[139] وهو يناقش نظريات الدولة التقليدية السنية والشيعية، ثم يتعرض لعدة مفاهيم متعلقة بالدولة الحديثة وفي النهاية يقارن بين مفهوم الدولة في الإسلام ومفهوم الدولة الديمقراطية العلمانية.

في العام 1993م صدر له كتيب (السودان إلى أين؟)[140]، وورقة (تقرير المصير في السودان) في أواخر 1993م وقد تطرقنا للملابسات التي أدت إلى بلورة أفكارها، وكيف لعبت دوراً في قيادة الرأي العام نحو قبول تقرير المصير كأساس لوحدة طوعية جاذبة.

وفي مايو 1994م كتب السيد الصادق المهدي مقال (محنة الأمة في اليمن)، ثم (قضية التأصيل) في 1995م، و(إني اتهم) في نفس العام وسوف نتطرق له بشيء من التفصيل لاحقاً.

كما صدر في 1996م كتيب (الوفاق والفراق بين الأمة والجبهة في السودان: 58-1995م)[141] الذي تتبع خطوات التحالف ثم الخلاف مع جماعة الجبهة القومية الإسلامية. و(محنة الإسلام في السودان) وهي ورقة تستعرض تشويه نظام الإنقاذ للإسلام وفرض اجتهاد أحادي في السودان.

في 1996م شارك بورقة (عبد الرحمن الصادق: إمام الدين) في الندوة العلمية المقامة بمناسبة الذكرى المئوية لميلاد الإمام عبد الرحمن المهدي، ونشرت في كتيب، كما نشرت ضمن كتاب الندوة[142].

البناء التنظيمي

مع وجود زخم دعوي وفكري وكادر ملتزم مؤهل كان تمتين البناء التنظيمي أحد أهم متطلبات المرحلة.

137 من منشورات دائرة الإعلام الخارجي بحزب الأمة، سلسلة آفاق جديدة -4

138 منشورات دائرة الإعلام الخارجي حزب الأمة (سلسلة: آفاق جديدة)

139 منشورات دائرة الإعلام الخارجي بحزب الأمة

140 من منشورات دائرة الإعلام الخارجي، سلسلة آفاق جديدة (رقم 5)

141 عن سلسلة آفاق جديدة (6)

142 يوسف فضل ومحمد إبراهيم أبو سليم والطيب ميرغني شكاك (تحرير): الإمام عبد الرحمن المهدي: مداولات الندوة العملية للاحتفال المئوي- مكتبة مدبولي 2002م

لقد تتبعنا في الجزء الثاني من هذه السلسلة كيف كان تأسيس هيئة شئون الأنصار وصدور دليلها التأسيسي في 1/1/ 1979م، وإبان العهد الديمقراطي تمت مراجعة الدليل مع الإبقاء على جوهره في العام 1986م.

حينما كُتب الدليل التأسيسي لم يتطرق لمسألة اختيار الإمام، بسبب الشكوك حول مصير الإمام الهادي.[143] ولم يطو ملف مصير الإمام الشهيد إلا في العام 1987م باكتمال التحقيقات ومحاكمة الجناة ثم نقل رفاته للقبة ليرقد جوار جده وأبيه وأخيه. كما أن ظروف الكيان لم تسمح بقيام المؤتمر العام وبالتالي انتخاب المؤسسات المذكورة، وظل عمل الهيئة مقتصراً على الأمانة العامة التي عينها السيد الصادق باعتباره صاحب العهد مع أنصار الله، بالتشاور مع عدد كبير من قادة الأنصار.

وفي مرحلة ما بعد خروج السيد الصادق من المعتقل عام 1991م تشاور عدد من الشباب النشط في العمل الأنصاري ورأوا ضرورة تنشيط عمل أمانة الدعوة باعتبار أن عليها معولاً كبيراً في تفعيل العمل الدعوي وبث الدعوة الأنصارية، وبالفعل تم تحت إشراف الأمانة العامة التي كان يقودها العم المرحوم خالد محمد إبراهيم انتخاب قيادة جديدة لأمانة الدعوة حيث انتخب الشيخ عبد المحمود أبو أميناً للدعوة، وتم تكوين مكاتب الأمانة وانتخاب شاغليها. كما تمت تسمية أبو نائباً لأمين عام الهيئة.

واستمرت الهيئة في أعمالها الدعوية من الإشراف على خلاوى التعليم الديني، وإرسال بعثات الدعوة خاصة في الأعياد، ولكنها ظلت ناقصة التكوين.

وفي أوائل عام 1993م اعتلت صحة الأمين العام الحبيب خالد رحمه الله فرحل للعلاج بصحبة أمين الأمانة الاجتماعية العم المرحوم مزمل عبد الرحيم، وصادر النظام في غيبتهما في 22 مايو 1993م مجمع بيت المهدي مقر الهيئة مما أدى لمزيد من الفراغ في أنشطة الأنصار.

عقد السيد الصادق المهدي مع بقية الأمناء سلسلة اجتماعات تشاورية لبحث كيفية تفعيل العمل الأنصاري وخلصوا لتكوين مجلس الحل والعقد من أربعين من كادر الأنصار القيادي، برئاسة الحبيب حسن موسى (من الأحباب بالكلاكلة)، ومقررية د. عبد الرحمن الغالي.

قام المجلس الجديد بتكوين لجنة برئاسة الحبيب عمر أمين التوم، ومقررية الحبيب عبد الرحمن الغالي، وعضوية الحبيب فضل النور جابر وآخرين، كانت تعقد جلساتها بمنزل الحبيب عمر أمين التوم. قامت باقتراح تعديلات عديدة على الدليل التأسيسي أولها تغيير

---

143 الجزء الثاني، ظلام أبا عاج

لقد تتبعنا في الجزء الثاني من هذه السلسلة كيف كان تأسيس هيئة شئون الأنصار وصدور دليلها التأسيسي في 1/1/ 1979م، وإبان العهد الديمقراطي تمت مراجعة الدليل مع الإبقاء على جوهره في العام 1986م.

حينما كُتب الدليل التأسيسي لم يتطرق لمسألة اختيار الإمام، بسبب الشكوك حول مصير الإمام الهادي.[143] ولم يطو ملف مصير الإمام الشهيد إلا في العام 1987م باكتمال التحقيقات ومحاكمة الجناة ثم نقل رفاته للقبة ليرقد جوار جده وأبيه وأخيه. كما أن ظروف الكيان لم تسمح بقيام المؤتمر العام وبالتالي انتخاب المؤسسات المذكورة، وظل عمل الهيئة مقتصراً على الأمانة العامة التي عينها السيد الصادق باعتباره صاحب العهد مع أنصار الله، بالتشاور مع عدد كبير من قادة الأنصار.

وفي مرحلة ما بعد خروج السيد الصادق من المعتقل عام 1991م تشاور عدد من الشباب النشط في العمل الأنصاري ورأوا ضرورة تنشيط عمل أمانة الدعوة باعتبار أن عليها معولاً كبيراً في تفعيل العمل الدعوي وبث الدعوة الأنصارية، وبالفعل تم تحت إشراف الأمانة العامة التي كان يقودها العم المرحوم خالد محمد إبراهيم انتخاب قيادة جديدة لأمانة الدعوة حيث انتخب الشيخ عبد المحمود أبو أميناً للدعوة، وتم تكوين مكاتب الأمانة وانتخاب شاغليها. كما تمت تسمية أبو نائباً لأمين عام الهيئة.

واستمرت الهيئة في أعمالها الدعوية من الإشراف على خلاوى التعليم الديني، وإرسال بعثات الدعوة خاصة في الأعياد، ولكنها ظلت ناقصة التكوين.

وفي أوائل عام 1993م اعتلت صحة الأمين العام الحبيب خالد رحمه الله فرحل للعلاج بصحبة أمين الأمانة الاجتماعية العم المرحوم مزمل عبد الرحيم، وصادر النظام في غيبتهما في 22 مايو 1993م مجمع بيت المهدي مقر الهيئة مما أدى لمزيد من الفراغ في أنشطة الأنصار.

عقد السيد الصادق المهدي مع بقية الأمناء سلسلة اجتماعات تشاورية لبحث كيفية تفعيل العمل الأنصاري وخلصوا لتكوين مجلس الحل والعقد من أربعين من كادر الأنصار القيادي، برئاسة الحبيب حسن موسى (من الأحباب بالكلاكلة)، ومقررية د. عبد الرحمن الغالي.

قام المجلس الجديد بتكوين لجنة برئاسة الحبيب عمر أمين التوم، ومقررية الحبيب عبد الرحمن الغالي، وعضوية الحبيب فضل النور جابر وآخرين، كانت تعقد جلساتها بمنزل الحبيب عمر أمين التوم. قامت باقتراح تعديلات عديدة على الدليل التأسيسي أولها تغيير

143 الجزء الثاني، ظلام أب عاج

اسمه إلى الدليل الأساسي[144]، وتم نقاش مقترحات اللجنة ومن ثم الخروج بالقرارات حولها داخل مجلس الحل والعقد.

حينما عاد الشيخ خالد محمد إبراهيم ورفيقه بعد حوالي عام ونصف من الغيبة تَوَّرا بما حدث فعارضاه، وصار الشيخ خالد رحمه الله ينسق مع النظام للتشكيك في شرعية هيئة شئون الأنصار.

وسنلاحظ طيلة عمر هذا النظام الممتد، أن النظام ظل يعمل تماماً مثل الوسواس الخنّاس، فهو لذي الموجدة الخاصة يوسوس بموجدته، ولذي الحاجة بحاجته، ولذي الطموح بطموحه، ولذي السقطة في أي مجال بسقطته، يحوم حوله بالمغريات، ويكرّه إليه أحبابه القدامى يخلق الحكايات ويوغر الصدور، ويمد بالعطايا، ويهدد آخرين بأذية ذويهم الأقربين، يعمل مبضعها في أي تكوين أو أسرة أو إدارة أهلية أو مؤسسية، حزب أو منظمة مجتمع مدني، نادٍ رياضي أو جماعة فنية، لقد صار لإبليس مؤسسة مكتملة الأركان، ومن هنا جاءت النكات والكاركتيرات التي تشي بأنه يتلقى دروساً من (الجماعة)، أو أنه مهاجر من السودان فهناك من يقوم بعمله على أكمل وجه، وساهم البعض بالأبالسة!

قال السيد الصادق:

(أجهزة الهيئة حسب نص الدليل التأسيي هي: مجلس الحل والعقد وهو مجلس قيادي مكون من 40 شخصاً، مجلس الشورى وهو مجلس مركزي مكون من 400 شخصاً، والمؤتمر العام وهو مجلس قاعدي مكون من 4000 شخصاً، ومكتب تنفيذي مكون من: أمين عام الهيئة، وتسع أمانات تنفيذية في الجوانب المختلفة).. (لم نتمكن من تنفيذ ما جاء في الدليل التأسيسي في عام 1980م[145] لمعاكسات الديكتاتورية حتى بعد المصالحة. ولذلك كونتُ تنظيماً مرحلياً كالآتي:

أ. مجلس حل وعقد يمثل العاصمة وحدها.

ب. مكتب تنفيذي مكون من أمين عام -الشيخ خالد محمد إبراهيم- وعدد محدود من أمناء الأمانات، هم أمناء أمانات: الوكلاء- الشئون الاجتماعية- الدعوة والإرشاد- الإعلام- الشباب.

وكان على هذا التنظيم المرحلي أن يواصل عمله وأن يقوم بعقد المؤتمر العام وتنفيذ كافة نصوصه. وأثناء الديمقراطية الثالثة استعد التنظيم المرحلي لعقد المؤتمر العام للهيئة وتنفيذ تكوين الأجهزة كما نص على ذلك الدليل التأسيسي ولكن قبل التنفيذ وقع انقلاب 30 يونيو ومع أنه لم يحل هيئة شئون الأنصار فإنه عاكسها في جوانب مختلفة.

---

144 إفادة من دكتور عبد الرحمن الغالي

145 التاريخ الصحيح لصدور الدليل التأسيسي هو 1979م

مجلس الحل والعقد (الذي سمي خطأ مجلس الشورى) الذي اختير عام 1980م انقطع نشاطه منذ الانقلاب، فضلاً عن أن عدداً كبيراً من أعضائه توفاهم الله وعدد قعد بهم المرض. وصار عمل الهيئة مركزاً في المكتب التنفيذي المكون من الأمين العام وخمس أمانات فقط.

هذا الجهاز مع أنه ناقص ومتجاوز لعمره المنصوص عليه استمر بعمل تحت إشرافي وبتفويض مني (عمر فترات ولاية مجالس الهيئة حسب الدليل كالآتي: اللجنة التنفيذية ستتان- مجلس الحل والعقد ستتان.. وهلم جراً).

وفي أوائل 1993 أصيب الشيخ خالد محمد إبراهيم بعلة مرضية فرحل للمملكة العربية السعودية يصحبه أمين الشئون الاجتماعية. ومكثا في المملكة بعد العلاج لمدة عام ونصف دون إذن ودون مبرر حقيقي. وأثناء غيابهما صادر النظام الحاكم في 22 مايو 1993م مجمع بيت المهدي مقر الهيئة مما أدى إلى مزيد من الفراغ في أنشطة الأنصار. ولذلك قمتُ في أواخر عام 1994م بمشاورات شملت الباقين من أعضاء مجلس الحل والعقد وشملت الأمناء الأربعة الموجودين في البلاد، وآخرين، ووسعنا المشاورات وعلى ضوئها قررت الآتي:

أولا: اختيار مجلس حل وعقد أربعيني تصعيداً من كليات محددة.

ثانيا: تكملة الأمانات.

ثالثا: اختيار نائب للأمين العام – الشيخ عبد المحمود أبو.

رابعا: مراجعة الدليل التأسيسي لضبطه كوثيقة من حيث تحديد الأهداف والوسائل وعلاقات الأجهزة ببعضها.

كما رؤي أن تسمية دليل تأسيسي ليست صحيحة فكيان الأنصار مكون قبله ولذا يسمى الدليل الأساسي.

عندما عاد الشيخ خالد وزميله -أمين الشئون الاجتماعية- نورتهما بما حدث وتوقعتُ أن يتحمسا له ويعتذرا عن الغياب الطويل دون مبرر. ولكن لدهشتي عارضا ما حدث واعتبرا الهيئة شأناً خاصاً بهما مع أن أربعة من الأمناء كانوا قد اشتركوا في هذا الإصلاح، بالإضافة لكل الشخصيات القيادية في كيان الأنصار.

ولذلك أبعدهما مجلس الحل والعقد واختار الشيخ عبد المحمود أبو أميناً عاماً.

استمر الشيخ خالد يسمي نفسه أميناً عاماً ولكن كان واضحاً أنها أصبحت تسمية على غير مسمى. واصلت الهيئة في ظل الإصلاح الجديد عملها وأثبتت في كل المجالات جدارتها وأنها في الواقع إحياء لعمل الأنصار بعد أن قعد به العجز).

معلومة خاصة

وقبل أن نغادر هذه المحطة أود إضافة معلومة تخصني ولكنها ظلت علكة في فم بعض الذين يودون النيل من السيد الصادق ورميه بالأسرية أي السعي لتمكين أسرته داخل الحزب والكيان.

لقد ذكرنا أعلاه أن الدكتور عبد الرحمن الغالي كان ضمن النواة الأولى لمنتدى الجمعة ثم الثلاثاء الذي كان ينعقد بمنزل السيد الصادق بودنوباوي منذ خروجه من المعتقل في 1991م، وكان حينها لا يزال طالباً بكلية الطب بجامعة الخرطوم، وقد عمل كذلك كحلقة وصل بين اتحاد طلاب جامعة الخرطوم للعام (1990/ 1991م) وبين الحزب عبر مسؤول الطلاب في المكتب الأول حينها الدكتور عبد النبي علي أحمد، وعبره كان الحزب يسلم دعمه للاتحاد الذي دعمته جميع التنظيمات المعارضة، وحينما خرج السيد الصادق من المعتقل كان يزوره لإطلاعه على مستجدات الوضع بالجامعة أو مشاورته فيما يخص العمل السياسي المعارض. ذلك الاتحاد المعروف باتحاد المحايدين، وهو تيار سياسي نشأ داخل جامعة الخرطوم في أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات وكان يسعى لهزيمة الاتجاه الإسلامي الذي سيطر على اتحاد الطلبة على مدى السنين، وقد ساهمت التيارات الحزبية المعارضة في دعمه حينما وجد رواجاً وسط الطلاب وذلك لنفس غرض هزيمة الإنقاذ وأذيالها داخل الجامعة.

ومع أنني كنتُ طالبة بالجامعة منذ أكتوبر 1985م وحتى يناير 1991م لكني لا أذكر تعرفي على الدكتور عبد الرحمن هناك وإن كان ذكر أننا التقينا في إحدى الجلسات التي نظمها تنظيم الطلاب الأنصار حزب الأمة في النادي الجغرافي بالجامعة للترحيب بالطلاب الجدد في عام من أواخر الثمانينات. فقد كنتُ أحضر المناسبات الاجتماعية التي ينظمها تنظيمنا كأنصارية وحزب أمة، ولكنني فررتُ من العمل السياسي واجتماعاته وانقساماته، حتى فرضته عليّ أولوية سد الثغرات في زمان الحصار الأوتقراطي الشامل.

الشاهد، إن لقائي الأول بالدكتور عبد الرحمن بحسب ما أذكر كان حوالي أواخر عام 1991م حينما ذهبتُ لمقابلة والدي في بعض أعماله المكتبية التي أتولاها، وكان يومها بمنزل ودنوباوي، وحينما دخلتُ على مكتبه وجدتُ معه شاباً لم أكن أعرفه، وقد طلب مني مجالستهما، فلم أحبذ الفكرة إذ أن تجربتي مع بعض شباب حزب الأمة كانت سيئة بتصنيفهم الواحدة والتعامل معها كحاملة اسم (بلا عقل ولا فهم)، ولذلك أبديتُ زهدي وأنا أهم بالدخول للصالة الداخلية لانتظاره هناك، ولكنه أصر مؤشراً براحة يده للجلوس إلى جانبه، فجلستُ على مضض، وتعرفت على ذلك الشاب باعتباره من كوادر الحزب والكيان بجامعة الخرطوم، ومن أهالي ودنوباوي، واسمه عبد الرحمن الغالي. نعم

الوالد السيد الصادق هو الذي عرّفني على عبد الرحمن، وبعدها توطدت علاقتنا في منتدى الفكر الأنصاري، وكان حينها مقراً لمجلس الحل والعقد بهيئة شئون الأنصار، وبعد ذلك بفترة تطورت علاقتنا إلى صداقة امتدت لأسرته، ثم إلى خطبة وزواج. ولدى عقد قراننا كان وكيل عبد الرحمن سيدنا عبد الله إسحق رحمه الله، أتقى الأئمة وقد صلى خلفه الإمام عبد الرحمن المهدي، ولما جاءني بشرى يسأل من توكلين عنك؟ قلتُ أوكّـل خالي المهندس بشرى عبد الله جاد الله[146]، ذهب بشرى وعاد ليقول لي هو غير موجود فمن توكلين؟ قلتُ البروفسور قاسم بدري، فذهب وعاد ليقول لي هو أيضا غير موجود والحبيب يقول لك هنالك الشيخ عبد المحمود أبو[147]، فقلت له أوكله وأنعِم، ومن ثم قام الأمير عبد الرحمن نقد الله، أقامه الله من فراشه، فقال خطبة ضافية عن العريس ومجاهداته التي شهدها في الكيان.

فما يداوله البعض بأنه قادم جديد للكيان بسبب الصهر ليس صحيحاً كما رأينا، وقدكان حلقة الوصل بين حزب الأمة والمحايدين ضمن التكتل السياسي لمعارضة الإنقاذ كما بيّنا، كما أننا لم نتعارف في الجامعة برغم تزامن وجودنا هناك، تعارفنا في رحاب السيد الصادق والعمل الأنصاري وكان حينها مقراً لمجلس الحل والعقد، ومقرراً تارة وتارة رئيساً للجنة الخطبة التي كانت تحرر خطب المنبر المصادم الذي قاد عبره الأنصار مجاهدات سارت بها الركبان، ورئيساً لشعبة الدراسات بأمانة الدعوة في الهيئة، حافظاً لراتب الإمام المهدي، أنصارياً على (السكينة الحمراء)!

◆

المؤتمر الشعبي العربي الإسلامي

لننتقل الآن إلى حلبة الإنقاذيين. والحقيقة إن رسم ما كان يدور حينها داخل أروقة النظام يحتاج لسفر آخر، ولعل كتابين لمؤرخين إنقاذيين هما أستاذ المحبوب عبد السلام[148]، والدكتور عبد الرحيم عمر محي الدين[149] يلقيان بعض الضوء المنير على ذلك الجب المظلم الذي اعتاد أهله الحجب ونشر دخان كثيف على كل أعمالهم، فلا يظهرون إلا ما يغلفونه بالوهم والخديعة، حتى صرنا لا نعلم صدقهم من زيفهم، فهم مثلاً حينما كانوا متجهين للانقلاب وقد أعدوا كمائنه أرسلوا إشارات تطمينية في لقاءات قبلية، مثلاً اللقاء الذي كان بين السيد الصادق والمرحوم الدكتور حسن الترابي في يونيو 1989م، فلم يفكر أبداً أنهم يمكن أن يقوموا بانقلاب!

---

146 هو خال والدي وابن ناظر عموم الكواهلة عبد الله جاد الله (كسار قلم مكميك)

147 وكان حينها ولا يزال الأمين العام لهيئة شؤون الأنصار، لاحقاً لقب بالأمير.

148 الحركة الإسلامية السودانية، مرجع سابق

149 الترابي والإنقاذ، مرجع سابق

الشاهد، يروي محي الدين كيف أن الترابي رحمه الله كان داخل السجن يدير الأمور، بشهادة عبد الرحيم محمد حسين الذي وصف طبيعة العلاقة بين المجلس العسكري والحركة بقوله (كانت أولا الصلة في لجنة محدودة جداً ثم كونا مكتباً كان فيه عمر البشير- محمد الامين خليفة- الزبير- عبد الرحيم محمد حسين- علي عثمان- حسن الترابي- عوض الجاز. كنا نرتب اللقاءات بالترابي وهو في السجن وأذكر كانت هناك مذكرة مرسلة له داخل كتاب وعندما عثر عليها ضابط السجن ادخل الترابي للزنزانة)[150]..(كنا نستعمل الحبر غير المرئي نرسل به للترابي نكتب به في إحدى صفحات الكتاب الفارغة ويعرض للشمس)[151].

إن دكتور الترابي بحسب إفادات عبد الرحيم عمر محي الدين كان قبل ذلك قد حل الحركة الإسلامية. حيث أورد شهادة د. ابراهيم احمد عمر وكان رئيساً لمجلس شورى الحركة الاسلامية بأن الموضوعات والمقترحات للمجلس تاتي عبر الأمين العام وواحدة من المقترحات التي وصلته من الترابي هي حل الحركة الاسلامية واستبدالها بحركة جديدة تستوعب حركة المجتمع. الشيء الذي ندبه محي الدين كثيراً معتبراً أن الحركة بذلك قد دخلت سرداباً كالإمام الغائب[152]!

وكانت الفكرة التي اتـفِق عليها ألا تظهر العلاقة بين الجبهة والنظام في وقت قريب مثلما ذكرنا، بل رووا كيف أن البشير سأل الترابي قبل الانقلاب متى تريدون أن تظهر علاقتنا بكم فقال: ولا حتى بعد 30 سنة! وحينما احتج محي الدين للترابي في أوائل الإنقاذ من أن الخدمة المدنية لا تزال تعج (بالمفسدين!)[153] وأن كادر الجبهة بعيد قال له الترابي: نحن في السنة الأولى نود تأمين الثورة وإنشاء قوات الدفاع الشعبي لذلك، واستيعاب أكبر قدر من عضويتها في الأجهزة الأمنية والجيش والشرطة لنطمئن أن الثورة لن تؤتى من هذا الجانب، أما في الجانب المدني فحاولنا إدخال أخوان وإسلاميين غير معروفين

---

150 محي الدين، سابق ص 205. وقد ذكر مدير السجن اللواء الكامل محمد سليمان في حوار صحفي حادثة السجن الانفرادي كالتالي: أخبرني زميلي العقيد ـ يومها ـ موسى أحمد الماحي أن الترابي كانت داخلة له كتب من الخارج، وحسب قانون السجن يجب أن تمر الكتب على الضابط المسئول، وذات مرة دخل العقيد موسى إلى قسم الترابي فقابله الترابي بصورة غير ودية، وعندما استفسر منه عن هذه المعاملة قال له الترابي لماذا تحجز كتبي، فأخبره أنه من حقه كضابط بالسجن أن يطلع عليها قبل أن تصل إليه، فأجابه الترابي أنا أعرف أن لك منطلقات فكرية فأنت شيوعي!! بعدها وضع العقيد موسى الترابي في زنزانة خاصة في حبس انفرادي، لكنه أخرجه بعد أسبوع، وكان يحق له حسب قانون السجن أن يحبسه لمدة ستة شهور.

151 محي الدين، السابق

152 نفسه

153 لم تستطع الإنقاذ مهما تحدثت عن فساد أن تثبت فسادا في الديمقراطية، بل إن فساد منسوبيها فاح بشكل أقر به عراب التجربة نفسه إذ قال الترابي رحمه الله: (الفساد استشرى تحت سمعي وبصري وعجزي)، في حلقة 11 من شاهد على العصر بقناة الجزيرة، ومؤخراً
طالب أحد النواب الانقاذيين بتوظيف الشيوعيين لأنهم غير مفسدين!! في اعتراف مباشر بأن منسوبي حركتهم هم المفسدين!!

علاقتهم بنا[154].

وكان الترابي حينما خرج من السجن يدير اجتماعات مجلس إدارة الدولة المذكور، والذي يضم البشير ونائبه ومع عدد من المدنيين والعسكريين، وكانوا كلهم يشعرون بأن ذلك شيء طبيعي فهو قائدهم ومرشدهم.. ولكن حدثت المشاكل حينما بدأت مقترحات الترابي بحل مجلس قيادة الثورة، ثم اقتراحه للبشير أن يستقيل من الجيش، قال محي الدين: البشير الذي جاء عسكريا مبتدئاً في علم السياسة ومناوراتها مسنوداً بقواعد الحركة الإسلامية التي تقدم ولاءها لقائدها ومرشدها في المنشية لم تكن تنقصه الفطنة أو الذكاء حتى يبدي مبكراً تضايقه من هيمنة المنشية، وإن قبل على مضض مسألة حل المجلس العسكري لكنه تأبى وتمنع عن تقاعده عن رتبته العسكرية بحجة أن وجوده في الجيش يشكل ضمانة لتأمين الثورة[155].

في أبريل 1991م أسس الترابي المؤتمر الشعبي العربي الإسلامي الذي يضم ممثلين من 45 دولة عربية وإسلامية معظمهم معارضين لدولهم، وانتخب الأمين العام لهذا المؤتمر. ومن مكاتب المؤتمر ظل الترابي يدير الدولة، ويسرب القرارات وفقما اشتكى العسكريون، أو البشير تحديداً، ذلك أن نائبه الزبير روي عنه أنه كان قنوعاً واقترح تنحيهم واكتفائهم بمواقعهم العسكرية وتسليم السلطة للترابي طالما صار يطلبها.[156]

الشاهد، كوّن المؤتمر الشعبي العربي الإسلامي منبراً لممارسة السلطة داخلياً، كما كان واجهة دبلوماسية للملمة الحركات التي ترفع الشعار الإسلامي أو القومي في العالمين العربي والإسلامي ومناصرتها والتمدد في مخططات الجبهة الإسلامية العالمية.

بيّن الأستاذ صديق محيسي أن المؤتمر كان لتنفيذ طموحات الدكتور الترابي رحمه الله العالمية، فهو إذ احتفى بوصفه في الإعلام الغربي بلينين أفريقيا كان يطمح أن يكون رائداً لثورة إسلامية عالمية. قال محيسي: (حتى لا يجيء ذلك المؤتمر حصراً على الإسلاميين وحدهم. سعى الترابي لإعطائه بعداً قوميا، فكان خليطاً غريباً من الإسلاميين والقوميين والماركسيين، فجلس في قاعة المؤتمر جورج حبش ونايف حواتمة، بجانب راشد الغنوشي ويوسف القرضاوي وعبد الحميد الزنداني ومهدي خروبي.. ووصل الخرطوم يومذاك ثوار إسلاميين من الشيشان وكشمير والتاميل، ولأول مرة يحاول الترابي مزج الماركسية والأصولية الإسلامية مع العروبية في كوب واحد مليء بالزيت والماء معاً)![157]

---

154 نفسه

155 نفسه

156 نفسه، إفادات عبد الرحيم محمد حسين

157 صديق محيسي، حروب الترابي، ص 103

وتحت غطاء ذلك المؤتمر افتتحت معسكرات تدريب لجماعات محتجة وتم تسليحها وتوجيهها للعمل العسكري المضاد لبلدانها، فساهم في قلقلة دول كثيرة في الإقليمين العربي والإسلامي، ولعل رواية (أبو عمر المصري) للكاتب المصري عز الدين شكري فشير، ترسم ببراعة كيف أضحت البلاد مرتعاً للغاضبين الملتحين المدججين بالسلاح والكراهية باسم الإسلام.

كان السيد الصادق وقادة حزب الأمة والأنصار يرقبون نشاط ذلك المؤتمر بقلق وشفقة على مصير البلاد وهي تحتضن كل ذلك البارود والقداحات، وعلى مصير الإسلام في السودان وفي العالم حيث يدفع المؤتمر إلى تبني أجندة متشددة في عالم مائلة كفة ميزانه الإستراتيجية وينبغي على المسلمين التعامل بحكمة وروية لتحقيق مصالحهم.

ولدى انعقاد الدورة الثانية للمؤتمر الشعبي العربي الإسلامي في سبتمبر 1993م قام السيد الصادق وجماعته بمجهود أساسي لمخاطبة المؤتمرين، خاصة وأكثرهم اكتووا بنيران الطغيان وهضم الحقوق في بلادهم التي منها فروا. فكونت لجنة لإعداد ملف يحوي العديد من الأدبيات، معها خطاب لكل مشارك في المؤتمر يذكر مخازي النظام الحاكم، ويدرس تجربته الإسلامية ويظهر تشويهها للدين الإسلامي، مصحوب بتقرير حول انتهاكات حقوق الإنسان في السودان. وبالتعاون سراً مع بعض العاملين في أماكن إقامة المؤتمرين، وبرغم الحصار الأمني المشدد، استطاعوا تسريب ملف كامل داخل كل غرفة من غرف المشاركين في فنادقهم، فكانت صفعة قوية للنظام وزبانيته.

أما لدى انعقاد الدورة الثالثة للمؤتمر، في 1995م فسنرى كيف خاطب السيد الصادق الرأي العام عبر خطبة العيد، مؤكداً أن نشاطات ذلك المؤتمر مجرد تبديد للمال العام!

محاولة ثانية للاغتيال؟

لقد بدأنا العد هنا منذ مجيء الإنقاذ، فقد تعرض السيد الصادق لخمس محاولات اغتيال إبان الشمولية المايوية رصدناها في الجزء الثاني من هذه السيرة (ظلام أب عاج)، وبدأنا في هذا الجزء بذكر المحاولة أول الانقلاب والتي رد الله كيدها في نحر أصحابها له جزيل الحمد والشكر، (**وَأَرَادُوا بِهِ كَيْدًا فَجَعَلْنَاهُمُ الْأَخْسَرِينَ**).[158]

المحاولة الثانية لو صحت فقد كانت حوالي أوائل العام 1994م، وهي لا تزال تحتاج للتحقيق والمساءلة وقد كشفتها حادثة مسجد الثورة الحارة الأولى الدامية.

في 24 فبراير 1994م تم هجوم على مسجد أنصار السنة المحمدية في الحارة الأولى أطلق فيه مجرمون النار على المصلين فقتلوا 19 منهم وجرحوا 15 آخرين بإصابات بعضها

158 سورة الأنبياء الآية رقم 70

خطير[159]. وقد كشفت وثيقة تزعم أنها أقوال المتهم الرئيسي في الحادثة (محمد عبد الرحمن الخليفي) أنه حاول كذلك اغتيال السيد الصادق المهدي ولم يفلح. والخليفي ليبي الجنسية قبض عليه مع ثلاثة سودانيين آخرين، وتزعم الوثيقة التي تم تداولها على نطاق واسع قبل بضع سنين أنها تحتوي على أقواله أمام الشرطة فور اعتقاله.

ففي عام 2013م تداولت مواقع سايبرية سودانية وثيقة تابعة للخارجية الأمريكية كانت سرية وأفرج عنها في 2007م وفقاً للقوانين الأمريكية بشأن تلك الحادثة، ووفقاً لموقع (انتل واير) الأمريكي المتخصص في قضايا الإرهاب والمخابرات والأمن القومي، فإن كاتب الوثيقة المفرج عنها هو السفير الأمريكي حينها دونالد بيترسون، وقد وجهها لوزارة الخارجية بواشنطن، مع صورة لسفارات بلاده في القاهرة والرياض وكمبالا ونيروبي وأديس أبابا وأسمرا وباريس ولندن.

وتكشف الأقوال المنسوبة للخليفي والمرفقة في وثيقة وزارة الخارجية الأمريكية عن مدى علاقة منفذي المذبحة بجهاز الأمن، وضلوع أشخاص سماهم كشرف الدين المختار المسئول في منظمة الدعوة الإسلامية، وغازي صلاح الدين العتباني وزير الدولة لشئون الرئاسة حينها، في تخطيط العملية وتنفيذها. كما تكشف الأقوال المزعومة للخليفي في الوثيقة ضلوع رموز النظام حينها في تحريضه ومن معه ضد رموز المعارضة السودانية حيث خططوا لاغتيال كل من الصادق المهدي، ميرغني عبد الرحمن (ممثل محمد عثمان الميرغني في الخرطوم) والمرحوم محمد إبراهيم نقد باعتبارهم (أئمة الكفر).

وروى الخليفي اشتراك زملائه السودانيين في محاولة لاغتيال محمد عثمان الميرغني بالقاهرة أحبطها المصريون، كما روى اشتراكه شخصياً في محاولة لاغتيال الصادق المهدي في مسجد الأنصار بأم درمان، بيد أن الحراسة المشددة حالت دون تنفيذ مخططهم.

جاء في خطاب السفير الأمريكي للخرطوم إلى وزارة خارجيته في واشنطن في 1994م أن محاكمة المشتبه بهم في مجزرة مسجد أنصار السنة بدأت في 14 يونيو 1994م، وأن المعارضة السودانية تتداول وثيقة لأقوال الخليفي جاء فيها (أن أربعتهم أمروا من قبل أسامة بن لادن ومسئول بالدعوة الإسلامية باغتيال الصادق المهدي وغيره من قادة المعارضة السودانية. وذكر الخليفي بأن مجموعتهم خططت لقتل الصادق، ولكنها لم تستطع تنفيذ المخطط نسبة للحراسة الأمنية التي أحاطت به وقتها). ثم أورد نص الأقوال التفصيلية المنسوبة للخليفي وفيها:

(حينما عدتُ طلب مني شيخي أسامة بن لادن وأخي شرف الدين الإعداد لاغتيال بعض الرموز السياسية السودانية أمثال الصادق المهدي، وميرغني عبد الرحمن (ممثل عثمان

---

159 عبد الماجد عليش، أولاد الترابي، ص 17، الطبعة الثانية 2009م

الميرغني في الخرطوم) ومحمد نقد، لأنهم أئمة الكفر. فذهبنا بدون أي جهد منا للتخفي للمكان الذي يصلي فيه الأنصار عادة بأم درمان. ولكن مع الحراسة المشددة والأعداد الكبيرة من الشرطة التي تحرس المكان، لم نستطع تنفيذ خطتنا. وكان معي في هذه العملية أخي المجاهد محمد المنصور الذي جاء خصيصاً لأداء هذا الواجب الإسلامي من معسكر أبو نعام. وقد ذهب محمد المنصور إلى أبو نعام مع 10 من المجاهدين الليبيين الآخرين من لواء الشهيد الليبي أحمد الأحوص. هذا اللواء يعمل تحت إشراف إبراهيم عمر. حينما كانت هذه المجموعة في الخرطوم نصحها أخي شرف الدين بمغادرة الخرطوم لأن السفير الليبي السابق رمضان بشير علم بشأنهم وبدأ في تعقبهم.. أقول لكم إنني انضممت لجهاز الأمن السوداني بإخلاصٍ وتفانٍ شديدين، لم أكذب على أي من أعضائه وكنت لهم كأسامة بن زيد للنبي محمد. لقد خدمتهم بإخلاص وأطعت أوامرهم. إن حادث مسجد أم درمان هي نتاج لهذه الخدمات). والرواية طويلة ومبذولة في الأسافير السودانية مترجمة.[160]

ليس هناك ما يؤكد صحة هذه الوثيقة ونسبتها للخليفي والسفير الذي أرسلها لم يستطع أن يقطع بوثوقيتها وحتى الخبير الذي سيق حكمه في موقع انتل واير مع ترجيح صحتها إلا أنه لم يكن لديه رأي قاطع في الأمر. والمهم أن توضع تلك المزاعم قيد التحقيق في يد آلية للحقيقة والمساءلة صحيحة التكوين لنعلم هل كانت حقيقة أم اختلاق!

◆

عهد ولاء وبراء

حركت قراءات نظام الإنقاذ الأحادية للدين، وأحداث العنف المذهبي هيئة شؤون الأنصار لتقوم ببلورة (عهد ولاء وبراء) يعصم المسلمين ودماءهم ويحقق الحد الأدنى من التعايش بينهم، نصه:

بسم الله الرحمن الرحيم

عهد ولاء وبراء

في 17 رمضان 1414هـ[161] أقامت هيئة شئون الأنصار إحتفالا بيوم الجهاد (ذكرى بدر وأبا الأولى) دعت إليه كافة أهل القبلة في السودان، ثم ناشدتهم عبر كلمتها التي ألقاها الشيخ عبدالمحمود أبو أن يتخذوا عهد ولاء وبراء يلتفون حوله حماية للدين والوطن، نصه:

---

160 ترجمة حريات لنص الوثيقة كاملًا في الموقع http://www.hurriyatsudan.com/?p=114653
والوثيقة نشرها الموقع:
INTELWIRE.com E106, Unclassified, Kharto Embassy to State Dept, July 1994

161 يوافق هذا 28 فبراير 1994م، ويوافق الاحتفال السنوي للهيئة بذكرى بدر وواقعة أبا الأولى

أولا: الإلتزام بالكتاب والسنة أصلا للحياة الخاصة والعامة.

ثانيا: الإمتثال للقطعي ورودا والقطعي دلالة من النصوص الشرعية واعتبار ما عداها محلا للإجتهاد والشورى.

ثالثا: الإعتراف بأن لمواطنينا من غير المسلمين حقوق مواطنة علينا الإلتزام بها.

رابعا: رفض الإستبداد فلا تكون شرعية الحكم إلا على أساس العدالة والحرية والكرامة ورأي الجماعة.

خامسا: رفض الإرهاب بكل أنواعه ووسائله وتنظيم إختلاف الرأي على أساس مؤسسات مشروعة.

سادسا: قيام العلاقات مع الغير الملي والدولي على أساس التسامح والسلام العادل.. هذا مع رفض التدخل الأجنبي العسكري في شئون بلادنا والترحيب بدعم الأسرة الدولية لمطالب الشعب السوداني المشروعة.

سابعا: الوقوف دائما مع المظلوم حتى ينصف والسعي لإيجاد مخرج سلمي للبلاد يجنبها الإقتتال والتمزق والفتنة والتدخل الأجنبي.

◆

إني اتهم!!

لقد رأينا كيف أن السيد الصادق المهدي في بداية الانقلاب كان يرى أن الانقلاب صنيعة سودانية ولذلك قرر مخاطبته بالمذكرة الشهيرة، لاحقاً فكر أن وراءه أيد تريد الإيقاع بالإسلام وبالسودان، وسوف نرى هذه الفكرة تبلورت بشكل واضح في كتيب (انقلاب يونيو في ألواح التاريخ)، لكن أول مرة يشير لها كانت في مقال كتبه في 5 مايو 1994 بعنوان (إني اتهم)، قال فيه:

(أتى على الرأي العام الغربي حين من الدهر طوى فيه صفحة البعث الإسلامي في العصر الحديث.. ختم الأستاذ ميتشل[162] كتابه عن حركة "الإخوان المسلمين" في مصر بأن هذا النوع من الحركات الإسلامية السياسية لن يتكرر، وأن الساحة سوف تسودها بعد الآن الحركات العلمانية والقومية. كان هذا في نهاية الستينيات. وأذكر أنني زرت بيروت في منتصف الستينيات وقدمتُ محاضرة في جامعة بيروت وتحدثت فيها عن حتمية البعث الإسلامي، ولكن غالبية الحاضرين اعتبروا حديثي محض خيال! كذلك قدمت محاضرة في أوائل السبعينيات في جامعة أدنبرة ببريطانيا تحدثت فيها عن القضية الفلسطينية وقلتُ

Richard P. Mitchell, The Society of the Muslim Brothers, 1969 162

إنني أتوقع ان يتخذ النضال الفلسطيني أمام التعنت الاسرائيلي بعدا إسلاميا، وتعرض أستاذ مستشرق لحديثي ناقدا مؤكداً أن الظروف العصرية قد قضت على فرص الإسلام السياسي!

وفجأة في النصف الثاني من السبعينات بدأت الأمور تتغير وتتجه مخاوف أجزاء كثيرة من الرأي العام الغربي من البعث الإسلامي منافسا للحضارة الغربية ومهددا لمصالح أهلها!!

إن المجتمع الغربي مجتمع مفتوح، ويستطيع من كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد أن يطلع على الفكرة والفكرة المضادة، والرأي والرأي الآخر والخطط والنوايا في الكتب والمجلات والندوات والمناظرات التي تملأ الساحة.

وفي عام 1979م كنت في زيارة لأمريكا بدعوة من جامعة بيركلي، وعثرتُ على مجموعة من الكتب والمقالات التي ركزت على بحث «الخطر الإسلامي» واسترعى انتباهي من بينها كتاب قصصي سماه مؤلفه الكاتب كوينيل A.J. Quinnell «المهدي»، وفي بداية قصته هذه لخص الكاتب حواراً دار بين رجال مخابرات بريطانيين وأمريكان.. اتفق المتحدثون على وجود خطر إسلامي يهدد حضارة الغرب ومصالحه، واتفقوا أيضاً أن أية محاولة للتصدي لهذا الخطر من الخارج ستأتي بنتائج عكسية! لذلك ينبغي تقويض الزحف الإسلامي من الداخل.. ناقشوا عدة أساليب لتحقيق ذلك منها تصنيع قيادات إسلامية وتوجيهها من طرف خفي!، ومنها تشجيع حركات إسلامية للاستيلاء على السلطة دون استعداد كافٍ لتفشل في تصديها للحكم بالشعار الإسلامي فيتردى الشعار الإسلامي كما حدث من قبل للشعار القومي العربي والشعار الاشتراكي.

المفكرون الجادون في الساحة الإسلامية والذين ساهموا في إقناع شعوبهم بجدوى الخيار الإسلامي كانوا يرون الخطر الكبير على الشعار الإسلامي إذا لم يدخل الساحة بصورة جادة ومدروسة وواضحة في نهج تعاملها مع التراث، وفي نهج تعاملها مع العصر الحديث.

في هذا الصدد قامت مجهودات فردية وجماعية لصياغة فكر إسلامي أصيل وعصري لمواجهة التحديات. وعلى هذا الدرب صدرت عدة مؤلفات وانعقدت مؤتمرات وندوات أذكر منها مؤتمرات المجلس الإسلامي العالمي، وندوات الجزائر، والندوة التي صدر عنها الكتاب الذي جمع مادته د. عبدالله النفيسي بعنوان «الحركة الإسلامية: رؤية مستقبلية- أوراق في النقد الذاتي» عام 1989م، والندوتين المنعقدتين عام 1992م عن التعددية السياسية: رؤية إسلامية وصدر بمداولاتها كتاب نشره مركز الإعلام العربي عام 1994م.

هذا الاجتهاد الفكري الفردي والجماعي أثمر إجماعاً حول النقاط الآتية:

1. ينبغي أن تقدم الحركة الإسلامية خيارها في الساحة العملية خياراً مدروساً في مجال نظام الحكم، والاقتصاد والعلاقات الخارجية.

إنني أتوقع ان يتخذ النضال الفلسطيني أمام التعنت الاسرائيلي بعدا إسلاميا، وتعرض أستاذ مستشرق لحديثي ناقدا مؤكداً أن الظروف العصرية قد قضت على فرص الإسلام السياسي!

وفجأة في النصف الثاني من السبعينات بدأت الأمور تتغير وتتجه مخاوف أجزاء كثيرة من الرأي العام الغربي من البعث الإسلامي منافسا للحضارة الغربية ومهددا لمصالح أهلها!!

إن المجتمع الغربي مجتمع مفتوح، ويستطيع من كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد أن يطلع على الفكرة والفكرة المضادة، والرأي والرأي الآخر والخطط والنوايا في الكتب والمجلات والندوات والمناظرات التي تملأ الساحة.

وفي عام 1979م كنت في زيارة لأمريكا بدعوة من جامعة بيركلي، وعثرتُ على مجموعة من الكتب والمقالات التي ركزت على بحث «الخطر الإسلامي» واسترعى انتباهي من بينها كتاب قصصي سماه مؤلفه الكاتب كوينيل A.J. Quinnell «المهدي»، وفي بداية قصته هذه لخص الكاتب حواراً دار بين رجال مخابرات بريطانيين وأمريكان.. اتفق المتحدثون على وجود خطر إسلامي يهدد حضارة الغرب ومصالحه، واتفقوا أيضاً أن أية محاولة للتصدي لهذا الخطر من الخارج ستأتي بنتائج عكسية! لذلك ينبغي تقويض الزحف الإسلامي من الداخل.. ناقشوا عدة أساليب لتحقيق ذلك منها تصنيع قيادات إسلامية وتوجيهها من طرف خفي!، ومنها تشجيع حركات إسلامية للاستيلاء على السلطة دون استعداد كافٍ لتفشل في تصديها للحكم بالشعار الإسلامي فيتردى الشعار الإسلامي كما حدث من قبل للشعار القومي العربي والشعار الاشتراكي.

المفكرون الجادون في الساحة الإسلامية والذين ساهموا في إقناع شعوبهم بجدوى الخيار الإسلامي كانوا يرون الخطر الكبير على الشعار الإسلامي إذا لم يدخل الساحة بصورة جادة ومدروسة وواضحة في نهج تعاملها مع التراث، وفي نهج تعاملها مع العصر الحديث.

في هذا الصدد قامت مجهودات فردية وجماعية لصياغة فكر إسلامي أصيل وعصري لمواجهة التحديات. وعلى هذا الدرب صدرت عدة مؤلفات وانعقدت مؤتمرات وندوات أذكر منها مؤتمرات المجلس الإسلامي العالمي، وندوات الجزائر، والندوة التي صدر عنها الكتاب الذي جمع مادته د. عبدالله النفيسي بعنوان «الحركة الإسلامية: رؤية مستقبلية- أوراق في النقد الذاتي» عام 1989م، والندوتين المنعقدتين عام 1992م عن التعددية السياسية: رؤية إسلامية وصدر بمداولاتها كتاب نشره مركز الإعلام العربي عام 1994م.

هذا الاجتهاد الفكري الفردي والجماعي أثمر إجماعاً حول النقاط الآتية:

1. ينبغي أن تقدم الحركة الإسلامية خيارها في الساحة العملية خياراً مدروساً في مجال نظام الحكم، والاقتصاد والعلاقات الخارجية.

2. أن تلتزم الحركة الإسلامية إن حكمت أو شاركت في الحكم بكفالة الحريات الأساسية ونيابية الحكم، وأن تحترم التداول السلمي للسلطة والتعددية السياسية، تماماً كما في الديمقراطية الغربية اللهم إلا أن نظامها يمنع ما يعارض قطعيات الوحي والسنة.

3. أن الحركة الإسلامية ترى أن للعنف في الإسلام والقتال الجهادي مبررات شرعية لتحقيق حرية الدعوة، وللدفاع عن النفس، وللتحرير من الاستعمار.. فيما عدا هذه الظروف فإن الحركة الإسلامية تعمل بأساليب مدنية وتتجنب تماماً أساليب الارهاب العشوائي.

4. تتجنب الحركة الإسلامية الوصول للسلطة بأسلوب الانقلاب العسكري.

5. تتجنب الحركة الإسلامية إذا حكمت أو شاركت في الحكم أساليب الدكتاتورية، بل يكون نظامها من حيث الرحمة والعدالة والحرية والمساواة أفضل من نظام الديمقراطية الوضعية.

هذا من الناحية المبدئية. ولكن حتى من الناحية العملية تكرر تأكيد المفكرين ورجال الدولة الإسلاميين أن زحف التوجه الإسلامي في كل مكان مرتهن بدرجة الحرية الديمقراطية.. هذا ما قاله الأستاذ شريف أستاذ العلوم السياسية في تركيا في عام 1981م أثناء خضوع تركيا للحكم العسكري، وبالفعل زاد حجم التمدد الإسلامي في تركيا مع كل زيادة في الحرية والديمقراطية، حتى أنه في آخر انتخابات محلية حرة في تركيا أجريت في مارس 1994م صارت نسبة أصوات الحزب الإسلامي (حزب الرفاهية) موازية لنسبة الحزبين الكبيرين.

وما انفك الأستاذ توفيق الشاوي يكرر هذه الملاحظة في الندوات التي اشترك فيها، وهي ملاحظة يمكن الاستدلال على صحتها في كل البلدان الإسلامية التي مارست درجة من الحرية والديمقراطية.

لقد اتخذ البعث الإسلامي مظاهر عديدة ابتداء من إقامة المساجد وعمارتها، وإقامة الجمعيات الخيرية الإسلامية، إلى زيادة الأدب الإسلامي وتوسع أنشطة الفكر الإسلامي، إلى تكاثر الجماعات الفكرية والسياسية الإسلامية، إلى اكتساب كثير من جماعات المعارضة والاحتجاج طابعاً إسلامياً، إلى وصول إسلاميين إلى السلطة.. هذه المظاهر وغيرها هي التجسيد الواقعي للمساحة التي صار يحتلها الشعار الإسلامي في الشارع السياسي.)

(إن الغرب لا ينظر إلى الإسلام من رؤية واحدة.. هنالك اتجاه الهيمنة العالمية الذي يدعمه بعض أوساط اليمين الغربي وتؤيده بشدة الصهيونية.. هؤلاء يرون أن الإسلام عدو خطر على مصالحهم وينبغي التصدي له.. هذا الاتجاه تمثله آراء كثيرة أوضحها ما

جاء في كتاب يوسف بودانسكي بعنوان: أمريكا هي الهدف. وهنالك آراء الذين يرون الإسلام دين عالمي وحضارة كونية وينبغي للغرب أن يتفهمه وأن يتعامل معه شريكا ندا في بناء العالم.. هذا الاتجاه يقول به كثيرون أوضح تعبير عنه هو كتاب جون اسبوزيتو: الخطر الإسلامي، حقيقة أم خيال؟)

(إن الذين ربطوا بين الشعار الإسلامي والإرهاب في المعارضة، والذين ربطوا بين الشعار الإسلامي والدكتاتورية في السلطة أعطوا يوسف بودانسكي وأصحاب رأيه أقوى حجة للاستدلال على صحة موقفهم.. إنهم الحليف الموضوعي لأصحاب هذا الرأي . هؤلاء بين أمرين: إما أن الحماسة واستعجال الوصول للسلطة أعماهم عن مصلحة الإسلام الحقيقية فاندفعوا في ممارسات مفيدة لأعداء الإسلام، أو أن بعضهم أصلاً مدسوس دساً على الإسلام وهو إنما يفعل ما يفعل باسم الإسلام لتشويهه ولإثبات الرأي السلبي عنه.. (قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا*الَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا)[163]. كل حركي إسلامي، وعالم، ومفكر مطالب الآن وبإلحاح للنظر في موقفه إن كان مطابقاً أو منافياً للمرجعية الإسلامية في مجالات المعارضة والحكم للتحرك بالرأي الواضح والموقف الأمين لتبرئة ساحة الإسلام وربط الحركات الإسلامية بمرجعيتها الإسلامية الواضحة.. أما الذين يصرون ويستكبرون استكباراً فليعلموا أن ممارساتهم الإرهابية والاستبدادية معزولة من المرجعية الإسلامية منسوبة لهوى النفوس وشهوات السلطان، أو للدس على الإسلام بغية تفتيته من الداخل!)

وسوف نرى لاحقاً تطور هذا الاتهام بحيثيات إضافية!

◆

تلفيقات التفجيرات 1994م

في 20 يونيو 1994م تم اعتقال السيد الصادق في أحد بيوت الأشباح حتى يوم 7 يوليو، قضى الأسبوعين الأولين فيها في زنزانة ضيقة حارة وكان يفترش الأرض.

وأصل القصة كانت مؤامرة لأحد عملاء الأمن قام عبرها بتوريط اثنين من قادة حزب الأمة هما: السيد عبد الرحمن فرح ود. حماد عمر بقادي. إذ التقاهما عدداً من المرات وتحدث عن معلومات تُنقل لجهات أجنبية وتفجيرات، وكان يسجل كل ما دار بينهم ثم سلم التسجيلات للأمن. فتم اعتقالها معه في 20 مايو 1994م وأعلن النظام أنهما متورطان في أعمال إرهابية وأن لديه ما يثبت ذلك.

صرح السيد الصادق لأجهزة الإعلام حينها أن كل هذا تلفيق كديدن النظام في النيل

---

163 سورة الكهف الآيات 103- 104.

من الشرفاء، فقد تكررت اتهاماته المزورة لحزب الأمة وقياداته بالقيام بأعمال إرهابية، والحديث عن مليشيات وغير ذلك من الأكاذيب ولم تكن الأكاذيب لدى مصادرة مجمع بيت المهدي في 1993م بعيدة يومها عن الأذهان.

وبعد شهر من اعتقالها اعتقل السيد الصادق في 20 يونيو 1994م، وبعد نحو أسبوع من الحبس أطلعوه على تسجيلات لاجتماعات سابقة لاعتقال السيدين تؤكد أنهما تداولا مع المدعو سيف حول أمور ومخططات، ثم أطلعوه على اعترافات مسجلة من السيدين المذكورين بأن هناك مخطط حقيقي وأن السيد الصادق مشترك وعلى علم بكل التفاصيل. فاقتنع بان المسألة ليست كلها تلفيق.

وقال إنه رأى أن التسجيلات وإن كانت لا تصح دليلاً دامغاً في محكمة عادلة إلا أنها يمكن استخدامها للتشهير، فعرض للجهات الأمنية طي الملف بدون تصعيد من أي طرف ويطلق سراح السيدين، واستجاب جهاز الأمن على أن ينفي ما ذكره سابقاً من أن الموضوع كله تلفيق.

لكن جهاز الأمن بعد أن أوفى السيد الصادق بما يليه لم يف بوعده بإطلاق سراح السيدين فوراً فلم يسرحهما إلا في أواخر أغسطس 1994م، بالتزامن مع إطلاق سراح السيد الصادق من اعتقال لاحق!

الشاهد، أن السيد الصادق أصدر بحسب الاتفاق بياناً أذيع في أجهزة الإعلام المبثوثة في يوم 3 يوليو 1994م، ذكر فيه ملابسات اعتقال السادة حماد بقادي، وعبدالرحمن فرح، وسيف سعيد في 20 مايو وتوجيه تهم لهم، واعتقاله بعدهم بشهر، وما اطلع عليه من تسجيلات ثم قال: (حتى سماع ومشاهدة هذا التحقيق كنت أحسبُ أن الموضوع كله متعلق بنقل معلومة عن الأشخاص ذوي البشرة البيضاء الذين يقيمون في شقة في المنطقة الصناعية. وأن كل ما ذكر من اتهامات إضافة لنقل هذه المعلومات تلفيقات أمنية. ولكن في التحقيق المسجل اعترف الأخوة المذكورون بجمع معلومات يمكن أن تكون جزءً من خطة تفجيرات واغتيالات).

أكد الصادق في بيانه أنه يعبر عن موقفه العام بوسائل خالية من العنف المرتبط بحرب عصابات المدن، وأن للعلاقة بين شعبي وادي النيل خصوصية يتطلع الشعبان لتطويرها بما يخدم مصالحهما المشتركة ومصيرهما الواحد، ولكن ذلك لا يبرر لأي طرف سوداني أن يتعاون مع طرف مصري للنيل من سيادة السودان الوطنية وإن (ما جاء في اعترافات الاخوة المذكورين غريب علي تماماً).. وقال إنه كان يظن أن السادة المعنيين تعرضوا لتعذيب ولكن حسب ما أتيح له من معلومات فإن هذا لم يحدث. واعتبر ما ورد في الاعترافات مؤسف، حامداً الله أنه لم يبلغ مرحلة التنفيذ، ومراعاة لحالة الرجلين الصحية (أرجو أن يكتفى بما

حدث من مساءلة، ولا شك عندي أنها سيديان أسفهها). وكما ذكرنا فإن جهاز الأمن وإن أطلق سراح السيد الصادق أبقى السيدين بقادي وفرح لنحو شهرين إضافيين، حتى نوبة إطلاق سراح الصادق التالية في أواخر أغسطس 1994م.

وفي يوم الجمعة 8 يوليو خطب السيد الصادق بمسجد الهجرة بودنوباوي وأوضح ملابسات ما حدث، قائلاً:

(لقد أقحم اسمي في القضية التي اتهم فيها السيدان حماد بقادي وعبدالرحمن فرح،...، موقفي المحدد المستنكر لتوجيه الاتهامات لي، واستعدادي لمواجهة من ذكر اسمي، وتلك القرائن الواضحة أقنعت الجهات المعنية أنها لا تملك بينات ولا قرائن صالحة لمساءلتي.. لقد أدلى السيدان المذكوران باعترافات وبأقوال وبتهم متبادلة سمعتها وشاهدتها. وبدا لي واضحاً أنها لا ترقى لمساءلة لإدانة في محكمة قضائية محكومة بمقاييس العدالة المشروعة. ولكن يمكن أن تصلح لمساءلة أمام محكمة خاصة، كما تصلح مادة للتشهير الضار بالمتهمين وبأطراف أخرى. لذلك عرضتُ للجهات المعنية أن تطوي هذه الصفحة القبيحة بعد كل ما تسببت فيه من أذى وتراشق. فبحثوا الأمر ولعلهم اهتموا بما قد يفتح الاستمرار في هذه القضية من أبواب الفتن فوافقوا على اقتراحي بشرط أن أذكر علناً بعض ما جاء من اعترافات السادة المعنيين لنفي ما قيل إن الموضوع كله ملفق، وأن أطالب في هذا الإطار بالاكتفاء بما حدث وطي هذه الصفحة الحزينة، وقد كان).

(كنت قد وصفت الاتهامات كلها بأنها ملفقة كما قلت إن ما قال المتهمان كان نتيجة تعذيب.. كان هذا هو رأيي بناء على السوابق فقد حدثت تلفيقات وحدث التعذيب، ولكن بعد اطلاعي على حقائق هذه القضية اتضح لي غير ذلك، ولا يعقل أن أستمر أكرر ما قلته ظنا بعد أن ظهرت حقائق منافية له والرائد لا يكذب أهله، والله سبحانه وتعالى يقول: (وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ وَاتَّقُوا)[164]. وحتى إذا كانت المغالطة في هذا الموضوع تعطي ذخيرة لمعارضة النظام فإننا لا نعارض هذا النظام بالحق وبالباطل بل بالحق.. والإصرار على ما ثبت بطلانه لا يجدينا ولا يدعم مصداقيتنا.

إن أحداث هذه القضية عرضت كياننا لمحنة وكان عليّ أن أحتوى تلك المحنة ارتكابا لأخف الضررين، واختباراً لمصداقية السلطة في نطاق محدد ومحدود).

(لقد كان البيان الذي أذعته عبر أجهزة الإعلام الرسمية متفقاً عليه وأنا هنا لم ولن أقول شيئا يتناقض معه.. إن فيما أقوله هنا بيانا لبعض النقاط غير الواضحة وإجابة لبعض التساؤلات.

إن أجهزة إعلام النظام عرضت الموضوع بأسلوب مضلل مما أوجب التوضيحات الآتية:

164 سورة المائدة الآية 8.

- حديثي عما علمت من عدم تعرض السيدين المتهمين لتعذيب وتقدير حالتهما الصحية وإحالتهما للمستشفى مرتبط بهذه القضية، ولا يعني براءة عامة في كل الحالات.. ففي قضية المتفجرات الأخيرة خضع المتهمون لتعذيب أثبته الأطباء الفاحصون وأكدته المحكمة المعنية. ولكن في هذه القضية حسب علمي لم يجر تعذيب بالصورة المعهودة وإن كانا قد حبسا في بيوت الأشباح وهي ظروف حبس قاسية.
- لقد علق بعض الناس أن ثمة اتفاقا أو اتفاقات أخرى، ولكنني ومن يرى رأيي نقف بصلابة في موقفنا المبدئي وهو العمل لتحقيق حقوق الإنسان وحرياته الأساسية في بلاد ديمقراطية ترفرف فيها أجنحة السلام، ونحن نتخذ الجهاد المدني وسيلة لتحقيق هذه الأهداف. فإن كان من شأن هذا الاتفاق المحدد المحدود أن يدرأ فتنة محتملة في البلاد وأن يقرب من فرص التحول السلمي للديمقراطية فهذه قد تكون ثماراً غير مباشرة له.)

.. (لقد كشفت لي المحنة الأخيرة مرة أخرى مدى التأييد والعطف والمساندة التي يحظى بها موقفنا في قلوب وعقول أهل السودان هنا في الداخل وهناك في الخارج.. ولدى الأسرة الدولية، ولدى أجهزة الإعلام العربية، والأفريقية والإسلامية والعالمية.. فلهم جميعا الشكر الجزيل والتقدير الكبير. إن موقفهم هذا يوضح لكل من كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد أن الزمان الذي كان فيه المستبدون يصنعون بشعوبهم ما صنع الحداد دون أن يواجهوا احتجاجا واستنكارا قد ذهب إلى غير رجعة.. بشرى لضحايا الظلم والاستبداد في كل مكان فقد صار لآلامهم همة محلية وعالمية تحتج وتنجد، وفم يستغيث وينطق!)

(وأؤكد للجميع أن هدفي الأسمى هو تحقيق الديمقراطية، وتصحيح المسيرة الإسلامية، وتحقيق السلام في بلادنا.. وفي سبيل هذه الأهداف سوف أبذل ما شاء الله من تضحيات بطلاقة لسان، وبشاشة وجه، وسرور فؤاد صابرا على رضا الحبيب حتى يقول الناظر العجب العجيب.. وأعتبر المشقات اختبارات، والتضحيات بلاءات.. مستمطراً الخيرات، متأكدا أنه مهما طال الليل فإن فجر الحرية آتٍ.

وإذا استرد صاحب الأمانة أمانته قبل ذلك، فلا شك عندي أن ما أبذل من مجهودات سوف يمنح المسيرة بعدي زخما وزادا في الحياة الدنيا بينما تكون لي التضحيات والمشقات تكفيراً، وصدقة، ودرجات في دار الكرامة.. قال النبي: (ص) (مَا يُصِيبُ الْمُؤْمِنَ مِنْ وَصَبٍ وَلَا نَصَبٍ وَلَا هَمٍّ وَلَا حَزَنٍ وَلَا أَذًى وَلَا غَمٍّ حَتَّى الشَّوْكَةِ يُشَاكُهَا إِلَّا كَفَّرَ اللَّهُ مِنْ خَطَايَاهُ)[165]، وقال: (أشدكم بلاء الأنبياء ثم الأولياء ثم الأمثل فالأمثل).

(لقد وجدت نفسي يوم 20 من الشهر الماضي في غرفة ضيقة حارة فراشها الأرض

165 رواه البخاري ومسلم والترمذي- موسوعة الحديث حديث رقم 11024.

محكمة الإغلاق، وهي حالة من شأنها أن تجعل الإنسان يشعر بالمشقة البدنية والمذلة النفسية، ولكن ولله الحمد، منذ اللحظة الأولى أحسست أنها خلوة حافلة بالعمق الروحي بقدر ما هي خالية من النعيم المادي. لقد خطر ببالي ما دار بين صحابة المصطفى صلى الله عليه وسلم من خلاف عندما ألح بعضهم ألا يشيد مسجد النبي صلى الله عليه وسلم ليكون بسيط المظهر وألا تفرش أرضه لتكون الصلاة ملاصقة مباشرة بالأرض الصعيد الطيب.. كانت حجتهم أن في هذه البساطة مجالاً لزيادة الوصال الروحي.. وتذكرتُ كيف أن الإمام المهدي كان يحرص أن تكون خلوته في غاية البساطة فرشاً وطعاماً، وأن تكون في مكان بارد في الشتاء، وفي مكان حار في الصيف معاكسة لشهوة النفس.. لقد جعلت ذكرى هذا التراث الروحي مشقة الزنزانة برداً وسلاماً، وعندما انصرفتُ تماماً للرياضات الروحية وجدت أنسا بالله ونجوى معه أحسنت في وصفها شاعرة الصوفية إذ قالت:

فليت الذي بيني وبينك عامر وبيني وبين العالمين خراب

ومن أعجب ما شهدت أنني كنت أحيانا أستفتح في كتاب الله فكانت تظهر لي دائما آيات من سورتي يونس ويوسف.. لقد صارت سيرتا يونس ويوسف كما جاءت في سورتيهما نعم السلوى ونعم الأنيس. وجدت فيهما سيرة شخص خيّر أدخلته دنياه في ضيق واستلهمت معنيين تكررا في السورتين هما:

المعنى الأول: عناية الله المستمرة بالخيرين كما جاء في سورة يونس: (ثُمَّ نُنَجِّي رُسُلَنَا وَالَّذِينَ آمَنُوا كَذَٰلِكَ حَقًّا عَلَيْنَا نُنجِ الْمُؤْمِنِينَ)[166]. وما جاء في سورة يوسف: (إِنَّهُ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ)[167].

المعنى الثاني: أن النهج الإلهي في بذل الخيرات ونيل الدرجات يجعل المزايا في طي البلايا، وهو المعنى الذي صورته آية يوسف أبلغ تصوير إذ قال: (إِنَّ رَبِّي لَطِيفٌ لِّمَا يَشَاءُ إِنَّهُ هُوَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ)[168].

لقد أتاحت لي الخلوة فرصة صفاء روحي ونقاء ذهني تداولت أثناءهما قضايا خاصة بي وبمن حولي وبما حولي، فأجريت مراجعات وبدت لي حقائق أرجو أن تثري حياتي وترشد أدائي في دروب الحياة الوعرة.

دواؤك فيك وما تشعر وداؤك منك وما تفكر

وتزعم أنك جرم صغير وفيك انطوى العالم الأكبر

إن الحصيلة النهائية لهذه التجربة القاسية حصيلة إيجابية جدا في مجال الروح والفكر، أما

166 سورة يونس الآية 103.

167 سورة يوسف الآية 90.

168 سورة يوسف الآية 100.

ما أصاب البدن فأقول كما قال النبي صلى الله عليه وسلم:

هل أنت إلا أصبع دميت   وفي سبيل الله ما لقيت؟

إن هذا الذي تعرضت له شمل غيري كثيرين، وأملي كبير أن يكونوا جميعا قد جنوا ثمارا وقلبوا الآية فحصدوا من الشوك العنب! ومهما كانت التجارب، ومهما طالت البلاءات فإن علينا أن ندرك أننا نعمر ذواتنا ونخط مناهج لأجيالنا ونحاول الانتقال ببلادنا دون إراقة دماء لو أمكن، من نهج حزبي قهري إلى نهج قومي ديمقراطي نعالج به قضايا السودان الأساسية).

وفي 20 يوليو حرر السيد الصادق خطاباً وزع على بعض الخاصة لشرح تفاصيل لم يرد إعلانها على الملأ، لم يضف الخطاب لإدانته للتورط في الحادثة، ولكنه أضاف تحميل وزر أكبر على السيد عبد الرحمن فرح باعتبار دوره الخاص فيما حدث (فهو الذي يعرف سيف واتضح مما ورد في التحقيق أنه ظل يتعامل معه) وأنه (صاحب فكرة الاعتراف بكل شيء بعد سماع الأشرطة لا سيما فكرة إدخال اسم الصادق لأن هذا في نظره يصرف التركيز عنهما ويوسع الموضوع عالمياً وداخلياً بما يتيح لهما فرصة)، وخطاب آخر للحبيب صالح فرح يؤكد له اتصال البعض في الأسرة مستنكرين محاولة اعتبار ما حدث مسألة تطال العلاقات الأسرية الوطيدة مطالباً إياه التدخل بحكمه وحكمته لاحتواء الأزمة.

ولكن ذلك الملف المؤسف حقاً ظل شرخاً في العلاقة مع السيد عبد الرحمن فرح رحمه الله، فاستخدمته أبواق النظام الإعلامية بعدها عبر حوارات ومقالات ظل الراحل وبعض أقربائه يشاركون بها في الإساءة للسيد الصادق.. رحم الله عبد الرحمن فرح وغفر له ولنا حينما نصير إلى ما صار إليه.

◆

سجن المائة يوم ويوم

كانت خطبة عيد الأضحى للعام الهجري 1415هـ توافق يوم الأربعاء التاسع من مايو 1995م، وكالعادة وجه السيد الصادق من على منبر مسجد الهجرة بودنوباوي نصحاً للنظام.

قال الحبيب: (إن الأمة مكلفة بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ولا يعفيها من التصدي لذلك أي ظرف من الظروف وإن قامت في وجهها الموانع، فالنبي صلى الله عليه وسلم يقول: (خير الجهاد كلمة حق لدى سلطان جائر) والمسلمون كلهم معنيون بالانتصار للحق والوقوف في وجه الباطل)، وتحدث حول أربعة مؤتمرات عقدت حديثاً (مؤتمر القمة الاجتماعية العالمية في كوبنهاجن (مارس 1995م)، ومؤتمر الإسلام والعلوم

الطبيعية في إسلام أباد (أبريل 1995م)، ومؤتمر القاهرة للتضامن الدولي ضد الجريمة، والمؤتمر الشعبي العربي الإسلامي الثالث بالخرطوم في أبريل 1995م).

وصف السيد الصادق المؤتمر الخرطومي الأخير إنه **(عُنقود تناقضات)** فمسماه شعبي ودعواته رسمية عبر السفارات، والشعب المستضيف غائب، والنظام الأساسي للمؤتمر يعترف بالأحزاب السياسية بينما البلد المستضيف نظامه يرفض الأحزاب، ويدعو المؤتمر الحكومات العربية والإسلامية لبذل الحريات العامة والتصالح مع شعوبها والكف عن بسط الجبروت بينما يستثني في توصياته النظام السوداني بل أشاد بالمشروع الحضاري المكبل بكل العيوب المأخوذة على الحكومات العربية والإسلامية المذكورة، وكانت ساحة المؤتمر مجالاً لخطب نارية كأنها لتغيير العالم بينما التوصيات فضفاضة معتذرة عن تلك الحماسات مما يدل على وجود إرادتين: إرادة المنصة وإرادة المؤتمرين، والمؤتمر ركز على الانتقال للعمل وكل العمل الذي انتهى إليه هو إجراء حوارات عقيمة وتوسطات لا تجدي شيئاً، وقال: **(تحدث معنا بعض الذين حضروا المؤتمر فقلنا لهم أنتم أدرى بصحة تمثيلكم لبلدانكم، ولكن بالنسبة لتمثيل الشعب السوداني فإننا نطرح عليكم الأسئلة البسيطة الآتية: هل تعتقدون بحق أن من دعوكم لهذا المؤتمر يمثلون أغلبية المسلمين في السودان ؟ قالوا: لا.. قلنا لهم: هل تعتقدون أن التجربة السودانية الحالية ناجحة بحيث تصلح للإقتداء بها عندكم؟ قالوا: لا. قلنا لهم: هل ارتباط التجربة الإسلامية بالدكتاتورية كما هو الحال في السودان يساعد قضية الحركة الإسلامية في العالم؟ قالوا:لا.. هذا المؤتمر لم يخدم قضية الإسلام في السودان، ولا قضية الإسلام في العالم، وربما توهم بعض قادة النظام السوداني أنه منبر علاقات عامة مفيد لهم. هذا غير صحيح، إن المؤتمر إتلاف بلا طائل للمال العام).**

ثم تطرق السيد الصادق لأحداث منها انتخابات نظام الإنقاذ أبريل 1995م. وقال إنه في ظل قانون الطواريء وغيبة الحريات وفي غياب لجنة انتخابات محايدة لا يجوز الحديث عن انتخابات، وانتقد الإجراءات التي تمت بتفصيل ثم قال: **(إن انتخابات مجالس الولايات لا تساوي النفس الذي أنفقناه في الحديث عنها، وهي استفتاء عبر فيه الشعب السوداني سلمياً عن رفضه لسياسات النظام ومؤسساته).**

ومنها حوار الوفاق الوطني مؤكداً فشل تجربة الإنقاذ في المجال الاقتصادي ومجال السلام والمجال الدبلوماسي، وفي ميزان الإسلام حيث قال: **(لقد قومنا التجربة في مجال سابق من حيث البيعة، والشورى، والجهاد، والزكاة، وأسلمة النظام المصرفي، والقانون الجنائي، وأوضحنا عيوبها في الجوهر، وفي طريقة التشريع، وفي الصياغة، وفي التطبيق).**

ثم ذكر مزيداً من العيوب مظهراً التلاعب بنصوص القرآن، مثل استخدام النائب العام للآية (وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة) في مواجهة دعوى مالية ضد بنك السودان،

والآية (ولا تزكوا أنفسكم هو أعلم بمن اتقى) أثناء الحملة الانتخابية باعتبارها محصورة على التفاخر بالعبادات ولا تصلح في مجال الوكالة عن الشعب، كما انتقد إيقاف إجراءات تنفيذ توصيات لجنة الحسبة التي تم تعيينها في المجلس الوطني الانتقالي وقد (أوضحت في تقريرها حجم التلاعب الذي حدث في المال العام في ظل «الإنقاذ»، وأوضحت بالتفاصيل المضار التي لحقت بالمصلحة العامة في برنامج الخصخصة).

وقال: (هذه الحقائق وما قبلها وغيرها كثير تؤكد أن تجربة «الإنقاذ» تشكل خصماً كبيراً في الميزان الإسلامي. إننا وغيرنا نعلم كل هذه الحقائق الدامغة وتتعرض لكل أنواع الملاحقة والشتائم والمصادرات والمظالم ورغم هذا كله نحتفظ بموضوعيتنا لنقول: إن الشعب السوداني قد أوضح عبر مشاهد كثيرة رفضه لهذا الظلم وسوف يعبر الشعب السوداني بأساليبه العبقرية باستمرار عن مواقفه حتى يأتي الخلاص).

ثم قال: (إن التحول الديمقراطي في السودان آتٍ لاريب فيه . وإذا أراد الله أمراً هيأ أسبابه وهذا ما يراه كل من كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد . الخلاف الوحيد الوارد بين العقلاء هو في كيفية هذا التحول وفي توقيته).

رسل القمع..

في يوم الثلاثاء 16 مايو حضرت قوة من الأمن لمنزل الحبيب الإمام بالملازمين واقتادته معها. لم يخبروا أحداً إلى أين، ولا لماذا؟ توجهوا به إلى سجن كوبر العمومي، ولكن في قسم خاص بجهاز الأمن (بيوت أشباح كوبرية) تم بناءها بمواصفات خاصة، بزنازين ضيقة من الزنك، ولمن يعرف مناخ السودان فإن شهر مايو يكون قائظاً بشمس شاوية، هي التي قال عنها الطيب صالح رحمه الله في موسم الهجرة إلى الشمال (الشمس هي العدو)! وضع الحبيب في زنزانة زنك في حبس انفرادي، وظروف إقامة قمة في الرداءة.

هذه الزنازين الجديدة كانت منفصلة تماماً عن بقية مباني السجن، ولم تكن تحت إدارة السجون وهي إدارة مهنية يتحدث عنها معتقلو السودان خاصة الذين جربوا سجون الجيش أو الأمن بكثير من الامتنان.. قال السيد الصادق في بعض تصريحاته إن سجاني السجون يتعاملون مع سجينهم كمواطن، والجيش يتعاملون معه كمتهم، أما الأمن فيعاملونه كعدو لدود!

بالنسبة لنا كان هذا الاعتقال علقمياً. للمرة الأولى لم يستطع السيد الصادق أن يسرب رسالة للخارج مباشرة، ففي كل المعتقلات السابقة ومهما وضع في حبس انفرادي وأزمعت السلطات عزله تماماً من العالم الخارجي، في سجون مايو الكالحة، في كوبر، في شندي، والسجن الأسود ببورتسودان، وفي الحبس الانفرادي بكوبر، وفي محابس الإنقاذ المتعنتة استطاع بعد يوم أو اثنين أن يجد وسيلة لتسريب رسالة مشفرة للخارج. أما هذه

المرة فلم يستطعها إلا بعد عشرة أيام كاملة.

في تلك الأيام العشرة الأولى كانت والدتانا ترسلان ملابس وفاكهة فيتسلمها زبانية الأمن ولكن لا دليل على أنها وصلته، وفي مرة أعطونا ملابس متسخة بشكل يؤكد أنه كان يستلقي على أرض قذرة. ثم الأسوأ من ذلك أنهم صاروا يسربون شائعات بأن صحته انحرفت وأنه نقل لمستشفى، ويأتينا من يقول إنه معلول للغاية وقد رآه في المستشفى الفلاني وسوف يخضع لعملية، أخبار متضاربة ومزعجة مع ذلك العزل التام والملابس المتسخة تعني أننا أيضاً كنا هدفاً للتعذيب النفسي.

شخصياً كانت أول مرة في حياتي أفقد فيها طمأنينتي المستمرة إذ كنت دائماً استغرب في طبيعة الحبيبة الوالدة سارا رحمها الله وهي مع جسارتها الأسطورية قلقة دائماً من حدوث مكروه، وما أكثر المكاره من حولها! كانت إذا سافر الوالد لأية جهة لا تنام حتى تتأكد من وصوله سالماً، وإذا مرض أحدنا، أو حدث أي حادث تتجافى مآقيها المنام.. هذه المرة لسبب غير معلوم فقدتُ يقيني و(البطيخة الصيفي) التي كانت تلازمني حلاً وترحالاً! وصار بَهلان العيون ملازماً، وقد لطف الله فأنجاني من حوادث سير كثيرة حتى أدركتُ أن القيادة في تلك الحالة حرام.. عشرة أيام من النار! نحن متعودون على الاعتقالات وما هو أسوأ منها من محاكمات إيجازية وأحكام بالإعدام، وكنا دائماً كما وصفتُ من قبل نعيش تلك المآسي بكل جلد، بل نستمتع لأنها تجمعنا فتآنس ونضحك في وجه كل ظرف حزين.

وبعد تلك الأيام العشرة استطاع السيد الصادق عبر أحد المساجين أن يسرب رسالة مشفرة للوالدة سارا رحمها الله. كان ذلك المسجون أول من يدخل عليه من جنس البشر، فزبانية الأمن من جنس آخر! وكانت مهمته أن ينظف له المكان ويحضر الطعام. وفي فلتة من عين الديدبان الأمني المتربص سأله إن كان يمكن أن يخدمه بشيء، فطلب منه أن يوصل الرسالة فخبأها بحيث لا يجدها الزبانية وهم يفتشونه لدى دخوله وخروجه. وبالفعل، وصلت الرسالة وفكت الوالدة رموزها، وكانت تقول إنه اعتقل في سجن انفرادي تابع للأمن، وإنه رفض أن يجيب على أسئلة التحقيق ويطالب بمحاكمة عادلة لو كانت هناك أية تهمة موجهة له، وإنه بخير، وفي نهاية الرسالة التي كانت في صفحة واحدة، جاءت الجملة التالية: (رباح مالها؟ أراها في المنام في أوضاع مزعجة، قولي لها أن تثق في العناية!) نادتني أمي وأطلعتني على محتوى الرسالة وذهلتُ لذلك السطر الأخير، وقد كنت أعلمُ أني «طوبة» روحياً بغير قدرة على الاستشعار أو الاستبصار، ولكن اتضح أن مستقبلات الحبيب تلتقط حتى ذبذبات الطوب! أو كما قال عاطف خيري: الحجارةُ أيضاً عُرْضةٌ للتصوّف!

كان ذلك الاعتقال كما ذكرنا بقسم الأمن في سجن كوبر الذي بني بذهنية «بيوت الأشباح» من حيث انعزاليتها وتصميمها خصيصاً للتعذيب.

حاول زبانية الأمن كسر عزيمة الحبيب وحمله على الاستجابة لهم بإجلاسه تحت شمس مايو اللاهبة على مدى ساعات[169]. وكان مبيته في زنزانة الزنك التي سماها (الفرن) في مدوناته، ولكن ذلك كله لم يجد! ثم كان التهديد الواضح إذ قال له صلاح عبد الله (الشهير ببوش أو قوش[170]): **(نتوقع اضطرابات نحملك مسؤوليتها. نعتقلك حتى ينجلي الموقف، أي رصاصة موجهة نحونا نوجه مثلها في صدوركم!)** قال له الحبيب: أنا إذن رهينة؟ فقال له: هو كذلك!

واختلفت التحليلات حول أسباب الاعتقال. ظن كثيرون أن الاعتقال كان بسبب ما قاله في خطبة عيد الأضحى يوم 10 مايو خاصة وقد سبقت الاعتقالات والتحقيقات إثر كل مرة يعتلي فيها المنبر مناصحاً، ولكن هذه المرة لم تكن مثل تلك الاعتقالات فقد استمرت لأكثر من ثلاثة أشهر فلا بد إذن أن هناك أمر جلل آخر!

الحكومة أعلنت رسمياً بداية أنه اعتقل بتهمة «تورطه في أنشطة تخريبية»[171]. وربط كثيرون ذلك الاتهام بمناشط حزب الأمة بالخارج واتفاقية شقدوم التي وقعها الدكتور عمر نور الدائم مع الدكتور جون قرنق رحمها الله في ديسمبر 1994م (وسوف نورد تفاصيل تلك المناشط لاحقاً)، وبعد أربعة أيام من الاعتقال، في 20 مايو، أعلنت الخرطوم أن رئيس الوزراء السابق اعتقل لمشاركته في اتفاق بين حزبه والحركة الشعبية وقع في شقدوم بجنوب السودان في 12 ديسمبر 1994م، وعلقت قازيتة السودان الديمقراطية بأنه إذن كان ينبغي القبض عليه قبل ستة أشهر لو كان ذلك هو السبب الحقيقي[172].

منظمة هيومن رايتش ووتش قالت إنها سألت بعض المسؤولين الحكوميين عن أسباب الاعتقال وذكروا أنهم لا علم لهم بها، في حين قال لهم السيد أنجلو بيدا وكان حينها نائباً لرئيس المجلس الوطني الانتقالي إن المهدي اعتقل لأنه كانت هناك «مفاوضات» مع الحكومة في مطلع عام 1995، وقد خان الطبيعة السرية لهذه المفاوضات خلال خطابه

---

169 يذكر تقرير ممارسات حقوق الإنسان الذي تصدره الإدارة الأمريكية أنه كان يجبر على الجلوس على مدى= = ساعات تحت الشمس في درجة حرارة كانت تصل الى 110 درجة فهرنهايت (حوالي 43 درجة مئوية) ومعلوم أن شمس مايو تصل إلى أكثر من ذلك وقد تبلغ 48 درجة.

Sudan Human Rights Practices, 1995, Author: U.S. Department of State, March 1996 http://dosfan.lib.uic.edu/ERC/democracy/1995_hrp_report/95hrp_report_africa/Sudan.html

170 اللقب الشائع له هو (قوش)، ولكن السيد الصادق، وكذلك العميد محمد أحمد الربح وربما آخرين يذكرونه أحياناً بـ(بوش).

171 Interim report on the situation of human rights in the Sudan prepared by Mr. Gáspár Bíró, Special Rapporteur of the Commission on Human Rights, in accordance with Commission resolution 1995/77 of 8 March 1995

172 SUDAN UPDATE VOLUME 6 NUMBER 10 (Sudan Update Vol. VI No.10 (06/07/'95 http://www.africa.upenn.edu/Newsletters/SD_Update610.html 7 JUNE 1995

في العيد!! وادعى بيدا أن المهدي كان يمكنه إلقاء نفس الخطبة بدون أن يعتقل لولا تلك المفاوضات!! وفي المقابل قال رئيس المجلس الوطني في مقابلة صحفية بعدها بشهرين إن الصادق المهدي سوف تتم محاكمته فوراً لمحاولته إسقاط الحكومة، ولصلاته بقائد الجيش الشعبي جون قرنق، عملاً على نقل الحرب إلى الشمال. بينما اقترح مسؤول حكومي آخر أن الاعتقال كان فيما يتعلق بالتحضير لاجتماع للمعارضة في أسمرا، إريتريا، بهدف شن غزوة على السودان. وبعد أن عددت المنظمة تلك التصريحات المتضاربة قالت إنه برغم ما قيل فلم توجه للمهدي تهمة أبداً و(يبدو هيومن رايتس ووتش أنه اعتقل بسبب ممارسته لحقوقه في حرية التعبير)[173].

رئيس المجلس الوطني المذكور هو د. محمد الأمين خليفة، الذي تولى المنصب في الفترة (92-1996م) وقد ذكر في تصريحاته تلك أن الصادق المهدي سوف يحاكم ويعاقب بالسجن لاثنتي عشر سنة!! طبعاً ظلت هذه الأحكام القضائية المطلقة مسبقاً وفي الإعلام ديدن أولئك القوم! فالمشرّع منهم لا يرى غضاضة أبداً في أن يصرح حول قضية بتفصيل عقوبة لمتهم محتمل، مستبقاً لأية جلسة محكمة مرتقبة، ومطيحاً بمبدأ الفصل بين سلطتي التشريع والقضاء، والحق في المحاكمة العادلة، وأن المتهم بريء حتى تثبت إدانته! لقد ظلت ممارسة الحكم تدك كل أساسيات سيادة حكم القانون، بل كانت أقرب لشريعة الغاب، وأضل سبيلاً.

أعقب اعتقال الحبيب ذلك اعتقال عشرات من قيادات الأنصار وحزب الأمة عبر السودان. جاء في تقرير المقرر الخاص لحقوق الإنسان في السودان حينها السيد كاسبر بيرو في يونيو 1995م التالي: (ألقي القبض في 16 مايو 1995م على رئيس الوزراء السابق الصادق المهدي وهو إمام طائفة الأنصار وزعيم حزب الأمة، بتهمة «الاشتراك في أنشطة تخريبية». وأشارت الأنباء إلى أن الاتهامات لم تكن قط موضع تحقيق رسمي وأنه احتجز في الحبس في ظروف قاسية حتى نهاية أغسطس. وخلال هذه الفترة لم تقم الحكومة على الإطلاق بإبلاغ أقاربه رسمياً بمكان احتجازه. وبعد مرور بضعة أيام على اعتقاله أصدرت قيادة حزب الأمة وطائفة الأنصار بيانين للاحتجاج موجهين إلى رئيس الدولة، ومما جاء فيهما ما يلي: «لقد تعرض الأنصار منذ بداية هذا النظام إلى مضايقات وتحرشات مستمرة بدأت بمضايقة قيادتهم، ومصادرة ممتلكاتهم وحرمانهم من حقوقهم المدنية وحريتهم في التعبير. وتعرض أئمة الأنصار ودعاتهم للمضايقة والسجن. وصودر جامع المهدي الكبير الذي يضم قبة المهدي والمركز العام للأنصار.. تحلى الأنصار في مواجهة جميع هذه المظالم بضبط عظيم للنفس وصبر لتجنيب البلاد إراقة الدماء والنزاعات المسلحة، متبعين

BEHIND THE RED LINE: Political Repression in Sudan- Human Rights Watch/Africa 173
https://www.hrw.org/reports/1996/Sudan.htm Human Rights Watch 47 هامش صفحة

توجيهات قيادتهم التي تدعو إلى التحلي بالحكمة والجهاد المدني. وفي 16 مايو 1995 ألقت السلطات القبض على السيد الصادق المهدي، زعيم كيان الأنصار، على الرغم من أنه يدعو باستمرار إلى تجنب استخدام العنف ويحذر من خطر انزلاق البلد إلى حرب أهلية نتيجة للقمع الحكومي الذي يدفع المعارضة إلى اللجوء إلى وسائل عنيفة. ويدعو الصادق المهدي إلى تطبيق العدالة على الجميع، وهو بالتالي يلتزم بمبدأ إسلامي أساسي يملي على المسلمين الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وكما قال النبي فإن «من لا يهتم بأمر المسلمين ليس منهم».

(وفي أعقاب هذا الاحتجاج ألقي القبض على أكثر من 200 شخصية بارزة من الحزب والقادة الدينيين في الخرطوم وفي الأقاليم. وأشارت الأنباء إلى أن معظم المعتقلين تعرضوا لمعاملة سيئة أثناء الاحتجاز).[174]

شملت الاعتقالات كما ذكر تقرير المقرر الخاص نحو مائتي شخصية قيادية في حزب الأمة وكيان الأنصار في الخرطوم والولايات المختلفة وفي عطبرة وحدها كان هناك خمسون معتقلاً! وسوف نرى في الجزء القادم بإذن الله مواقف أهل عطبرة المشهودة من جديد إبان اعتقال الحبيب الإمام في نفس التاريخ بعد 19 عاما (أي في 16 مايو 2014م).

حقاً مثلما حيا الراحل المقيم حميد عطبرة:

اتبرا الطيبة يا منجم الثورات

كيفك بعد غيبة وغربة ووطي جمرات

رجّالتك الهيبة ... نسوانك الحارات

قالن لي قولة تسر

... تنفع زمان الضر

كل البلاد أم در .. والمهدي حي ما مات

الخطوة في الشارع منبتة ثورية

لقد شنت الحكومة هجمة تترية على الصادق المهدي وكل ما يتعلق به للدرجة التي أغلقت فيها صحيفة لأنها أزمعت نشر سلسلة حوارات معه! قالت منظمة هيومن رايتس ووتش إن مجلس الصحافة والمطبوعات الصحفية أغلق في 18 يناير 1996م صحيفة (آخر خبر) متهما إياها بنشر مقالات «تثير العداوة والتفكك الاجتماعي وروح التعصب» بينما ذكر ناشر الصحيفة نزار عوض عبد المجيد أن السبب الحقيقي هو أن الصحيفة أعلنت

---

174 Interim report on the situation of human rights in the Sudan prepared by Mr. Gáspár Biró, Special Rapporteur of the Commission on Human Rights, in accordance with Commission resolution 1995/77 of 8 March 1995

عن نيتها نشر حوار مسلسل مع رئيس الوزراء السابق الصادق المهدي.[175].

من الأسماء التي وردت للمعتقلين حينها في تقارير حقوق الإنسان نجد أسماء الأحباب: أبو بكر عبد المجيد الأمير يعقوب، عبد الله إسحق، عبد الله بركات[176]، عبد الرحمن صالح، عبد النبي علي أحمد، عبد المحمود أبو، مبارك عثمان الشيخ، علي عبد الماجد العمدة، تبيرة إدريس هباني، فضل الله برمة ناصر، حسين سلامة، تيراب تندل، الهادي حامد، سيد قنات، علي حسن تاج الدين، سيد أحمد عبد الله[177]، عبد الرسول النور، عبد المحمود الحاج صالح، وسارة نقد الله[178]. وقد شملت الاعتقالات الخرطوم، كوستي، بورتسودان، القضارف، وتم ترحيل 55 من سجن سجن كوبر إلى سجون الأبيض، كوستي، ودمدني في يوم 26 مايو[179]. كما تم تحويل ثلاثة من معتقلي الأمة لكوبر من الأبيض، وسنار والسميح. وأربعة من القضارف وستة من عطبرة أحدهم عمره 73 عاما[180].

وقالت منظمة هيومن رايتس ووتش إنها حينما زارت سجن كوبر في 29 مايو 1995م فإن مدير السجن قال لهم إنه ليس بإمكانهم زيارة قسم الأمن داخل سجن كوبر بدون أخذ إذن من الأمن، بينما سمح لهم بجولة حول السجن الرئيسي الذي ظل ضمن سلطة وزير الداخلية، وقد سمح لهم بالتحدث إلى المدانين بمن فيهم المعتقلين السياسيين. أما قسم الأمن داخل سجن كوبر فقد كان حين زيارتهم للسجن يضم 64 معتقلاً من ضمنهم السيد الصادق المهدي، وقد رُفض طلبهم بالتحدث إليه وقال لهم مدير السجن إنه مسئولٌ عن تأمين وإطعام وصحة معتقلي الأمن، وليست لديه سلطة السماح بزيارة أولئك المعتقلين أو إرسال أية أغراض لهم مثل الطعام والملابس والدواء، وقال المدير إن هؤلاء المعتقلين لا يزالون قيد التحقيق، وأن الأمن يأخذهم خارج السجن للتحقيق ويعيدهم.

وذكرت المنظمة في تقريرها بعنوان (تعدي الخط الأحمر) أنها تلقت تقارير حول تعذيب بعض قادة حزب الأمة المعتقلين بعد اعتقال السيد الصادق في 16 مايو، فقد تم تعذيب

---

175 Behind the Red line سابق

176 يرد اسمه (عبد الرحمن بركات) وهو خطأ.

177 BEHIND THE RED LINE: Political Repression in Sudan- Human Rights Watch/Africa
Human Rights Watch https://www.hrw.org/reports/1996/Sudan.htm
هامش صفحة 47 وقد ورد اسم المرحوم تبيرة أيضا خطأ ويرد في Sudan Update Vol 6 No 9 June 1995
ان تبيرة وعلي العمدة كانا من الموقعين على مذكرة الاحتجاجية من هيئة شئون الأنصار

178 Sudan Update Vol. 6 No. 9, (06/01/'95)

179 Sudan Update Vol. 6 No. 9, (06/01/'95)

180 Human Rights Watch/Africa -Political Repression in Sudan :BEHIND THE RED LINE
و الحقيقة إن هناك جهداً توثيقياً يقوده الآن عدد من الأحباب، يرجى أن نصل فيه لتفاصيل ما حدث من خلال وثائقنا ومشاهداتنا فهذه التقارير التي كانت مرجعي الأول ناقصة بشكل كبير.

سيد عبد القادر قنات وهو طبيب وضابط بالمعاش بإطفاء السجائر على جسمه في أحد بيوت الأشباح، وقد تم تحويله وكان قد قضى سنتين بالسجن محكوماً في محاولة انقلابية، فحول من السجن الى بيت الأشباح بعد حملة الاعتقالات المذكورة، بينما تم تحويل عشرات من معتقلي حزب الأمة لقسم الأمن بسجن كوبر، وأفاد معتقل سابق للمنظمة أنه حينما تم تحويل سيد قنات لسجن كوبر لاحظ زملاؤه آثار حرائق السجائر على بطنه.

وبحسب التقرير المذكور فإن السيد الصادق المهدي ذكر بأن هذا السجن كان «**أسوأ ما تعرضتُ له. فقد وضعوني في سجن انفرادي في غرفة تلفحها الشمس طيلة اليوم. وقد منعوا عني الزيارات أو الاتصال بأسرتي**».

استمر الاعتقال المذكور منذ 16 مايو وحتى 26 أغسطس 1995م.

في البداية تم الإفراج عن بعض المعتقلين الأكبر سناً، ولكنه استمر بالنسبة للبقية حتى انتهى بصورة فجائية في أواخر أغسطس 1995م بالإفراج عن السيد الصادق ضمن 32 معتقلاً 19 منهم من الأنصار وحزب الأمة، والآخرين من حزب البعث العربي الاشتراكي، والحزب الشيوعي[181]. وبعد بضعة أيام من إخلاء سبيلهم تم الافراج عن 18 سجيناً سياسياً كانوا أدينوا في أعقاب محاكمات جائرة في عامي 1991م و1994م، من بينهم الأمير عبد الرحمن نقد الله[182] شفاه الله وأقامه من رقدته بالسلامة.

يفسر السيد الصادق سبب الإفراج عنهم أنه تم بالصدفة، فقد كانت نية مسئول الجهاز حينها، نافع، الإبقاء عليه كرهينة وكرت ضغط على المعارضة بالخارج، ومن ناحية ثانية فقد شاعت تصريحات مسؤولين بالاتجاه لمحاكمته كما ذكرنا.

قال السيد الصادق: (**بينما كنت أتوقع محاكمة عاجلة، فوجئت بقرار الإفراج عني وعن زملائي بعد أن كان المدير المباشر في جهاز الأمن أخبرني بأنه أوصى بأن يمد لنا ثلاثة أشهر أخرى!**)[183] ولكن نافعاً وإدارته تورطت في عملية محاولة اغتيال الرئيس المصري الأسبق حسني مبارك في 26 يونيو 1995م، وفي عقابيل تلك المحاولة الفاشلة وتقارير الحكومة الإثيوبية حول المنفذين وتورط طاقم الأمن السوداني تم إعفاء نافع واثنين من مساعديه من مسؤولياتهم الأمنية ليحولوا للعمل في ملفات أخرى.

حكى الدكتور الترابي رحمه الله كيف قام نائبه بالمؤتمر الوطني، علي عثمان محمد طه، بالتعاون مع رئيس جهاز الأمن حينها (نافع)، ومساعديه: صلاح عبد الله (قوش)،

---

181 تمام مكرم البرازي، السودان بين إقامة الدولة الإسلامية والحرب المستمرة، ص 52، نقلا عن تقرير منظمة العفو الدولية

182 نفسه

183 خطبة الجمعة في 1 سبتمبر 1995م والتي تعرض فيها لملابسات الاعتقال

ود. مطرف صديق، قاموا بالتخطيط للعملية مساعدة للجهات المصرية الإرهابية المنفذة لمخطط الاغتيال، وقد كشف الإثيوبيون المتورطين في جهاز الأمن السوداني فتم عزلهم (ترضية لأثيوبيا التي جاءت بالطلب) وفقما قال، وحولوا لمناصب أخرى[184].

يقول السيد الصادق: بعد عزل نافع تم تعيين اللواء الهادي عبد الله في منصبه رئيساً لجهاز الأمن، فاطلع على ملفات المعتقلين السياسيين ورأى الإفراج عن كل الموقوفين بدون تهم محددة. فأفرج عنا جميعاً.

بينما ترى منظمة هيومن رايتش ووتش أن الإفراج جاء متزامناً مع زيارة وفد أوربي تجاري مفاوض للخرطوم كرر مطالباته بلقاء المهدي.

قالت المنظمة في تقريرها: إن الإفراج في أغسطس 1995 عن رئيس الوزراء السابق الصادق المهدي وواحد وثلاثين شخصا آخرين كانوا قد احتجزوا أمنياً دون توجيه اتهامات منذ مايو 1995، تم بعد تكرار طلبات كتابية من قبل وفد لتحالف دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادي مع الاتحاد الأوروبي وقد طالبوا بأن يلتقوا بالمهدي أثناء وجودهم بالسودان في نهاية أغسطس، وذلك ليقرروا حول أية مساعدة يمكن للاتحاد الأوربي أن يقدمها للسودان[185].

تدوين التجربة

كانت أول صلاة جمعة بعد إطلاق السراح موافقة الأول سبتمبر 1995م، وقد أمها السيد الصادق في مسجد الهجرة بودنوباوي وحكى عن تلك التجربة، كما ترحم على عدد من القادة الوطنيين الذين غيبهم الموت أثناء اعتقاله على رأسهم العميد يوسف بدري: حبيب الضيق..

قال السيد الصادق: **(لقد حجبتنا عنكم حيناً من الدهر فواصل المسافات والحيطان والقضبان، ولكن وصلتنا بكم أواصر المحبة والمودة، وتكبيرات الراتب وتسبيحاته وتهليلاته، وتطلعات مشتركة لإقامة دعائم الحرية والعدالة والديمقراطية في الوطن العزيز.. لقد كنا في غربتنا نأنس بالله وننعم بعزماتكم مما أفاض علينا زادا غلبنا به وحشة السجن ووحشية السجان.**

إذا أنا أحمدت اللقاء فإنني لأحمد حينا للفراق أياديا!

كانت فترة مناجاة وذكر وتأملات واطلاعات وتلاوة ودراسات، ومجالاً ذهبياً للتفكير في ذواتنا وفيما حولنا، ولضبط النفس اختبارا لصبرها والعزمات، ولترويض الجسم بأنواع

---

184 شاهد على العصر الحلقة 12

185 Behind the Red line سابق

الرياضات.

إن الإبتلاء مغسلة ذنوب لمن لقيه وصبر عليه.. روى أبوهريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: ما يزال البلاء بالمؤمن والمؤمنة في نفسه وولده وماله حتى يلقى الله وما عليه خطيئة. وفي رواية أخرى: حتى يمشي على الأرض وما عليه خطيئة.

إن الصبر على البلاء في سبيل العقيدة والمبدأ هو طريق الفلاح الذي سار فيه الأنبياء والأولياء ودعاة الإصلاح والخيرون في كل زمان ومكان.. إنه الطريق الذي ناح فيه نوح، وأنّ فيه ذو النون، وأوسف فيه يوسف، ومسّ فيه موسى، وعسّ فيه عيسى، وحمّ فيه محمد صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين.

لقد بلغني وزملائي الموقف القوي الذي سندنا به مواطنونا داخل السودان وخارجه، والاهتمام البالغ الذي والانا به أعضاء الأسرة الدولية وأجهزة الإعلام العالمية، ومنظمات حقوق الإنسان. إن الأسرة الدولية والإعلام العالمي بأفراده وقنواته طوقونا بجميل لا ننساه وقدموا في سبيل الانتصار لنا عرابين بالغة القيمة للإخاء الإنساني.. إن شكرنا موصول لهيئة شئون الأنصار، والختمية، والطرق الصوفية، وأنصار السنة، وأهل الرأي والفكر في بلادنا لما قاموا به من مجهودات أكدت هي والمجهودات الدولية أن حقوق المواطنين لن تهدر دون محامين مدافعين يترافعون للحق بالحق في سبيل الحق.

كما أننا شاكرون ومقدرون لما غمرنا به من استقبال دافق دافع دافئ استقبلنا به أهلنا داخل السودان وخارجه والأسرة الدولية والاعلام العالمي.. استقبال بلغ من الحماسة والدمامة درجة خشينا معها أن يمسنا زهوٌ أو غرور حتى كأن الله ابتلانا بالضراء فصبرنا وشكرنا وها هو يبتلينا بالنعماء لنصبر ونشكر. قال تعالى: (ونبلوكم بالخير والشر فتنة)- الأنبياء 35. قال عبدالرحمن بن عوف (رض) ابتلينا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بالضراء فصبرنا وابتلينا بعده بالنعماء فلم نصبر)..

(لقد اعتقلنا ظلماً لطرحنا الرأي الآخر في خطبة عيد الأضحى رأياً لا يحرض على العنف في وجه القهر، بل يقدم بديلاً واضح المعالم لدوامة القهر والعنف. وبعد مائة يوم ويوم، وبينما كنت أتوقع محاكمة عاجلة، فوجئت بقرار الإفراج عني وعن زملائي بعد أن كان المدير المباشر في جهاز الأمن أخبرني بأنه أوصى بأن يمد لنا ثلاثة أشهر أخرى! إنني وزملائي نرحب بهذا القرار، وبقرار الإفراج عن المحكومين، وبقرار إعادة النظر في تشريد مستخدمي الدولة منذ عام 1989م.. هذه خطوات صحيحة على طريق قويم ينبغي أن تصحبها قرارات مكملة لها تزيل كل المظالم، فيعاد النظر في إعفاءات كل الخدمة العامة، المدنية والعسكرية، وتعاد الأموال والممتلكات المصادرة لأهلها، ويؤمن الموقف كله بوضع أسس دستورية وقانونية تكفل حقوق الإنسان والحريات الأساسية مما سيكون له أبلغ الأثر

في تطبيع الحياة وتأمين الوطن والمواطن.. إن هيئة شئون الأنصار رافد من روافد العمل الإسلامي تسترشد بدليل أساسي يوجه نشاطها الديني، الثقافي، الإجتماعي، الإقتصادي، الرياضي، والترفيهي.. وإننا نتطلع لإعتراف كامل بها وبنشاطها المحكوم بدليلها، وأن تسلم جميع مؤسساتها وممتلكاتها المصادرة لتتمكن من مواصلة نشاطها.)

وذكر الحبيب السيد الصادق مرتجلاً كيف أنه مع سجنه الانفرادي فإن أصوات أحبابه في زنزانة أخرى كان يأتيه، يرفعون أصواتهم بالذكر والتلاوة والمديح ليؤنسوه في وحشته على رأسهم سيدنا عبد الله إسحق بصوته الندي التقي.. رحم الله سيدنا عبد الله إسحق، ونصر الراية التي من دونها سقط.

رثاء العميد يوسف بدري

وبعد أن تحدث السيد الصادق في تلك الخطبة عن جملة من القضايا في الخطبة الأولى ابتدر الخطبة الثانية بذكر الراحلين أثناءاعتقاله، قائلاً:

(في أثناء فترة الاعتقال الأخيرة انقطعتُ عن الأخبار وفوجئت بعدها برحيل عدد من الأحباب والأصدقاء وكبار المواطنين أذكرهم مترحما على أرواحهم دون التزام بترتيب زمني معين، أذكر طيبي الذكر: يوسف بدري. محمد أحمد قاسم. ابراهيم النور نقد. محجوب بشير ملاح. خالد حسين الكد. عزالدين علي عامر. خالد شيخ الدين عبد الباقي. أبو الحسن عبدالمحمود. السيدة ازمي توماس. محمد كرار بس. محمد العوض مصطفى. حماد غلو. مهدي حمد حسين. ومحمد عثمان عبيدي.. رحمهم الله رحمة واسعة وأحسن عزاء أهلهم في مصابهم وصرف عنهم كل مكروه، اللهم ان كانوا محسنين فزد في حسناتهم، وان كانوا مسيئين فتجاوز عن سيئاتهم، اللهم لا تحرمنا أجرهم ولا تفتنا بعدهم.

لقد حالت الظروف دون مشاركتي في تشييع العميد يوسف بدري وتأبينه كما ينبغي، فهاكم كلمات يستحقهن في مثواه الأخير: لقد تقاسم همي وأنا أتعامل مع العميد الراحل يوسف بدري أمل أن تطول حياته فيكمل رسالاته، وخوف أن تدركه الوفاة سيما وقد وهن العظم وتقدم السن، ثم دهمني النبأ الحزين فإنا لله وانا اليه راجعون.

لقد كان العميد مدرسة تربوية تحشد الهمة الأهلية لخدمة التعليم بجهد العصامي لا ذمة الأجير. وإن أنسى لا أنسى موقفه يوم حاول أحد وزراء التعليم في السودان إلحاق الأحفاد بالإدارة الرسمية للتعليم فأقسم العميد ألا يتم ذلك إلا على أشلائه.

لقد اتخذ العميد نهجاً أهلياً حريصاً على التجديد والترقي المستمر حريصاً على الأخذ بيد القطاعات المستضعفة عرقيا، وجنسيا، واجتماعيا، وجهويا. وقديما قيل إن رقي الحضارة يقاس بمعاملتها لضعفائها فكلما كانت أرحم كلما كانت الحضارة أكثر تقدما والعكس

بالعكس. وبمساهمة العميد البناءة تبوأت المرأة السودانية مكانا عليا بل صار انموذج نهضتها المعتدل مضرب الأمثال، انه انموذج قدم التعليم على التحرر الاجتماعي، ثم جعل التحرر الاجتماعي مراعيا لمظهر التقاليد ملتزما بجوهر التحرر.

وكان العميد محركا نشطا لتكوين أسرة محررة من التقاليد البالية، متجردة للتعليم مؤهلة نفسها لذلك بالبلاء والأداء لا محض الحسب والنسب. واتخذ نهجا حياتيا زاهدا صابرا على الابتلاء بالسراء فلباسه ومسكنه ومأكله في غاية التواضع والتبسط. وكان العميد تجسيدا للجيل الأول بعد المهدية.. الجيل الذي واجه الصدمة الحضارية التي أتت بها الحضارة الحديثة، وكان همه وهم الجيل الأول أن يتسلح أهلهم بثقافة وتقنيات العصر الحديث فاندفع العميد يلتمس ذلك نفيا للتخلف والركود حتى إذا كان ذلك على حساب الجذور.

وكان العميد راعيا لنشاط فكري يحاول أصحابه أن يجددوا بعيدا عن السياسة وانتماءاتها لمجتمع السودان نورا فكريا يمشي به.

وكان العميد دائما وأثناء كل أعاصير الاستبداد التي هبت على السودان نصيرا لكرامة الانسان السوداني وحرياته وحقوقه الديمقراطية. وكان العميد مثالا للشيخ المندفع نحو غاياته بهمة الشباب.. داعبته ذات يوم باهدائه أبيات المتنبي عن نفسه إذ قال:

وفي الجسم نفسٌ لا تشيب بشيبه ... ولو أنّ ما في الوجه منه حراب

لها ظفران كلّ ظفر أعده وناب ... وإن لم يبق في الفم ناب

يغيّر مني الدهر ما شاء غيرها ... وأبلغ أقصى العمر وهي كعاب

وكان العميد حلقة وصل بين الأجيال يلاطف، ويخاطب، ويواصل الطفل وأباه وجده واخته وأمها وجدتها.. يلاطفهم في صفاء مودة وعذوبة روح وسعة ادراك. احتل لنفسه في قلوب الناس حبا وتقديرا وصار بعد وفاته لحدا في قلب كل مواطن محفور:

ألا فليجلّ الخطبُ وليفدح الأمرُ ... فليس لِعينٍ لم يَفِضْ ماؤها عذرُ!

لقد تركنا العميد ونحن في أكبر الحاجة لحكمته، والبلاد في مفترق طرق أمام خيارات مصيرية أن تكون أو لا تكون. لقد سمع العميد الراحل بأذني رأسه يوم التكريم القومي الذي أعد له، سمع شهادة أهل السودان لصالحه وهي شهادة نادرة لأن أهلنا في السودان قلما ذكروا محاسن الأحياء وإن التزموا بالأثر: اذكروا محاسن موتاكم.

قال رسول الله (ص): الخلق عيال الله، وخيركم عنده أنفعكم لعياله. ليهنأ اليوم بالوعد الحق: (من عمل صالحا من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فلنحيينه حياة طيبة ولنجزينهم أجرهم بأحسن ما كانوا يعملون).

كان العميد الراحل الابن الروحي الأوفى لجدي وأقوى المدافعين عن دوره وعطائه،

وكان الزميل القريب لوالدي وأوضح معبر عن جيله. وكان لي الوالد الودود والصديق الحبيب الحريص على تبادل الرأي والشورى.. فإن كان الاتفاق تدافع الرأيان نحو الاثارة والإثراء، وان كان غيره تلاقحت الآراء دون أن تنال من المودة والوصال.

مضى الحبيب الراحل الى أخراه متوجاً بالعطاء والإنجاز وحسن الأداء، مشيعاً بأنات المحبين والمحبات ودعوات العارفين والعارفات، وترك مقاليد أمره في أيد أمينة. وفق الله العميد الخليفة للسير على نهجه مجدداً غير مقلد، فالناس بزمانهم كما قال الامام على أشبه منهم بآبائهم. وفقهم الله وسدد خطاهم وأيدهم بالحكمة وبركات الجماعة لمواصلة الرسالة).

نعم كان العميد الراحل المقيم حبيباً قريباً رحمه الله، وكذا العميد الخليفة، وفقه الله.

◆

آخر خطبة قبل تهتدون

كانت آخر خطبة منبرية للسيد الصادق في التسعينات هي خطبة عيد الفطر لسنة 1416هـ الموافق فبراير 1996م، ولم يؤم الصلاة بعدها، لا في عيد الأضحى 1416هـ الذي أم الصلاة فيه الشيخ عبد المحمود أبو، ولا حتى في خطبة جمعة، فلم يؤم صلاة بعدها إلا بعد العودة من الهجرة في الألفية الجديدة.

قال في تلك الخطبة بعد أن عرى النظام إسلامياً وواصل في فضح مسرحيته الانتخابية:

(إنني وغالبية أهل السودان حتى ضحايا بيوت الأشباح نفضل حلاً لادموياً، ونفضله أن ينبع من داخل البلاد. وفي سبيل ذلك فإنني أدلي الآن برأي أخير أسكت بعده تماماً لأن صخب الصدام المتصاعد المتوقع سوف يغرق أصوات الحادبين. أرى أن درء الخطر عن الوطن يوجب إعلان جميع من يهمهم الأمر الإلتزام بالديمقراطية أساساً لحكم البلاد، وبالسلام العادل بديلاً للحرب الأهلية. وتقوم حكومة قومية تحكم البلاد عبر فترة انتقال تعقد أثناءها مؤتمراً دستورياً له مهمتان هما: عقد اتفاقية سلام عادل، وتحديد شكل النظام الديمقراطي الملائم لظروف السودان. وتشرف الحكومة القومية على تنفيذ اتفاقية السلام، وعلى إجراء الانتخابات العامة الحرة في ظل النظام الديمقراطي المتفق عليه.... هذا وحده هو عصا موسى التي تلقف مايأفكون.) (نص الخطبة الكامل في الملاحق).

◆

التنظيم الاستثنائي

لقد تتبعنا أعلاه مجاهدات السيد الصادق المهدي منذ قيام انقلاب يونيو 1989م، وقد حل الانقلاب في مرسومه الثاني الأحزاب السياسية وصادر دورها وممتلكاتها، ولكن

العمل السري لحزب الأمة الذي يتزعمه السيد الصادق لم يقف.

نتتبع هنا نشاط الحزب عبر ما سمي بـ(التنظيم الاستثنائي). لقد كان ذلك التنظيم على صلة بالسيد الصادق أثناء سجنه، وكان جزءاً منه بعد خروجه من المعتقل.

كان وضع حزب الأمة التنظيمي قبل الانقلاب في حالة تحول وعلى أعتاب مؤتمر عام جديد.

كان بداية التحول ونقاش المسألة التنظيمية في اجتماع الهيئة المركزية للحزب خلال الفترة من 26–28 فبراير 1987م، حيث ناقشت الهيئة أداء الحزب في سبعة مجالات هي: القيادة – التنظيم – الفكر والبرنامج – الكادر العامل – القاعدة الشعبية – الإعلام – والتمويل.

رأت الهيئة أن أداء الحزب في أربعة منها ممتاز هي: القيادة الفكر والبرنامج، الكادر العامل، القاعدة الشعبية. وأن أداء الحزب في ثلاثة منها أداء قاصر هي: الإعلام، التنظيم، والتمويل، لذلك كلفت الأمانة العامة الخماسية المنتخبة في المؤتمر العام الخامس، فبراير 1986م، أن تعمل جهدها لتدعيم الأداء الجيد وتقويم الأداء المتدني[186].

وبعد مضي فترة من الزمن لوحظ أن العجز المشار إليه ما زال قائما وأن نظام الأمانة العامة يحيط به مأخذان. الأول: الجماعية التي أضعفت المسئولية المباشرة. والثاني: انشغال بعض أفرادها بالعمل التنفيذي في الدولة.

لذلك وبعد اجتماعات مساءلة وتقويم طويلة تمت دعوة المكتب السياسي لدراسة الموقف واتخاذ قرارات واجتمع المكتب السياسي في يوم 23/ 5/ 1988م وخاطبه رئيس الحزب بحقيقة تدني أداء الحزب التنظيمي وعلاقة الحزب بالدولة.

بعد مداولة قرر المكتب السياسي تكوين لجنتين الأولى برئاسة د. بشير عمر فضل الله وعضوية سبعة آخرين ومهمتها النظر في مشاكل الحزب التنظيمية وتقديم توصيات محددة بشأن علاجها. والثانية برئاسة د. إبراهيم الأمين وعضوية تسعة آخرين ومهمتها النظر في علاقة الحزب بالحكومة ودوره في هذا المجال.

وبعد تقديم لجنة التنظيم تقريرها اجتمع المكتب السياسي خمسة اجتماعات في يونيو ويوليو 1988م، اتخذت فيها قرارات مهمة على رأسها دعوة المؤتمر العام للحزب في 26/ 2/ 1989م، ومراجعة نظام الأمانة حتى ذلك الوقت بأن تفوض الأمانة صلاحياتها في هذه الفترة المحددة لأمين عام مكلف، ويتم تدعيم مؤسسة الرئاسة باختيار نائب لرئيس الحزب. وتكون كلية انتخابية لاختيار الأمين العام المكلف ونائب الرئيس مكونة من رئيس الحزب ورئيس وأعضاء الأمانة العامة الخمسة[187] واثنان من اللجنة التي وضعت

---

186 خطاب من رئيس الحزب في 18 أغسطس 1988م ضمن ملف لائحة الحزب التنظيمية في 26 فبراير 1989م

187 أعضاء الأمانة الخماسية هم دكتور عمر نور الدائم رحمه الله، دكتور آدم مادبو، السيدة سارا الفاضل رحمها الله، السيد بكري أحمد عديل، والسيد نصر الدين المهدي.

التقرير وهما د. بشير عمر وعثمان عبد القادر (وهي مهمة كان المكتب السياسي قد قرر تفويضها لرئيس الحزب).

وبالفعل في اجتماع هذه الكلية الانتخابية في 16 يوليو 1988م انتخب السيد نصر الدين الهادي نائباً للرئيس، والدكتور علي حسن تاج الدين أميناً عاماً مكلفاً. وأبلغ المكتب السياسي بهذه النتيجة في اجتماعه بتاريخ 18/ 7/ 88 واعتمدها[188].

هذه الحقيقة غائبة عن كثيرين ربما للوقت القصير الذي قضاه الدكتور علي تاج الدين كأمين مكلف، وقد لفتني إليها تعليق منه وهو يروي بعض تاريخ الحزب أثناء أحد الاجتماعات. لقد دهم ليل الإنقاذ قبل أن يستطيع تاج الدين عقد المؤتمر العام إذ بالطبع تعذر عقده في أواخر فبراير 89 كما كان مقرراً، ونحن نعرف من سردنا لمجريات الأحداث خلال الديمقراطية الثالثة أن حزب الأمة لم يكن ليلتقط أنفاسه تلك الأيام ناهيك عن عقد مؤتمر عام يثير الأنفاس أصلاً[189].

بعد الانقلاب وحل الأحزاب تكون تنظيم سري بالداخل وآخر علني بالخارج سوف نتطرق لطبيعة كل منهما. هذا الشكل التنظيمي الثنائي بين تنظيم بالداخل وآخر بالخارج اصطلح على تسميته بالتنظيم الاستثنائي. سمي كذلك لأنه استند على ثنائية داخل وخارج، ولم يبن على مخرجات المؤتمر العام الخامس أو على مؤتمر جديد كان عقده متعذراً مع حل الحزب حينها، ولكنه انبنى على شرعية التصدي في المقام الأول في وقت توارى فيه كثيرون.

◆

تنظيم الداخل الاستثنائي

بعد الانقلاب وجد قادة حزب الأمة ودستوريوه بالداخل أنفسهم في وضع تقييدي بشكل كبير، مثلاً بعد إطلاق سراح عدد من قيادات حزب الأمة في الشهور الأولى من الانقلاب جرى اجتماع في منزل السيد صلاح إبراهيم أحمد، وكان قد سافر للعلاج وعاد، وتم التشاور حول التنظيم الحزبي بالداخل، فتم اعتقال كل المشاركين والمشاركات فيه في 4 سبتمبر 1989م، ولم يطلق سراحهم حتى 4 نوفمبر 1989م.

بعد ذلك اجتمع نفر من قادة الحزب من الصفين الأول والثاني بالداخل سراً وكونوا شكلاً تنظيمياً اضطرارياً يمارس المشاركة السياسية فيه مجلس موسع من أعضاء أجهزة الحزب الدستورية. ويقوم بالعمل التنفيذي المكتب الأول وهو مكون من عشرة مكاتب

---

188 السابق

189 في 20 فبراير 1989م تقدمت الهيئة العليا للقوات المسلحة بمذكرة حملت فيها الحكومة وسياساتها مغبة تراجع الأداء العسكري وتدهور أحوال القوات المسلحة. تسببت المذكرة في حراك سياسي ضخم وجو انقلابي خطير، وكانت الحكومة منشغلة حينها في معالجة المذكرة وما بعدها.

تتبعهم أجهزة عاملة سرية. هذا المكتب كان مكوناً من السادة والسيدات: سارا الفاضل محمود رحمها الله، سارة نقد الله، د. عبد النبي علي أحمد رحمه الله، الزهاوي إبراهيم مالك رحمه الله، د. حامد البشير، الفاضل حمد دياب[190]، وإسماعيل آدم علي، والفاضل آدم[191].

هذه المكاتب كانت الدينمو المحرك لها الراحلة سارا الفاضل والتي كانت تعمل بالتنسيق مع التنظيم بالخارج، ومع رئيس الحزب سراً داخل المعتقل وبعد خروج الراحل دكتور عمر نور الدائم من المعتقل في 1990 عمل أيضاً كحلقة وصل مع الخارج وكان يتصل بالسيد الصادق مستغلاً ما يتاح من فرص زيارات[192]. وقد استطاعت هذه المكاتب أن تعبر عن موقف الشعب السوداني ومعارضته لنظام الإنقاذ وأن تدعم الصمود الشعبي في المجالات المختلفة: المجال الطالبي، والعمالي، والمهني، والنسائي، والإقليمي.

لقد تصدوا لشراسة النظام وتحملوا بطشه وكسروا هيبته وأبطلوا فاعلية أساليب القمع. وقد رفع الحزب شعار الجهاد المدني وهو العمل ضد النظام بكل الأساليب الممكنة ما عدا العنف[193].

كان تنظيم الداخل هذا يعمل بسرية كما ذكرنا. وأهم سمات التنظيم كان التجانس بين الأعضاء القائمين بالعمل، ولم تحدث انقسامات تذكر، اللهم إلا من انخرط في النظام أو ضاق بالتصدي له فابتعد. لقد نجح الحزب في توحيد عضويته حول خطه السياسي، وفي التعبير عن الرأي العام السوداني مما زاد شعبيته. وصار رقماً متصاعداً في الجامعات والمعاهد العليا.

◆

تنظيم الخارج الاستثنائي حتى 1996م

أثناء اعتقال السيد الصادق المهدي في كوبر ومعه الدكتور عمر نور الدائم رحمه الله وعدد من القيادات اتصل بهم السيد مبارك الفاضل من داخل العاصمة، وقال الدكتور عمر نور الدائم إنهم أشاروا عليه بالخروج لقيادة عمل بالخارج، قال مبارك: (على الرغم من التكثيف الأمني والمصائد التي أقامها النظام لاعتقالي قمت بتخطيط وتنفيذ عملية الخروج مع مجموعة صغيرة من المهاجرين بعد نجاح عملية الاختفاء داخل العاصمة لمدة خمسة وعشرين يوماً بمعاونة بعض الاخوة والأصدقاء، وبعد اكتمال الإعداد خرجت عبر الحدود الغربية إلى ليبيا بقافلة مسلحة عبر الصحراء حيث قطعنا 1600 كيلومتر في ثلاثة أيام، ووصلت إلى ليبيا في 28 يوليو 1989م.)

وفي الخارج لم يقتنع البعض بقيادة مبارك لأنه لم يكن من صف القيادة الأول في المؤتمر

190 إفادة الحبيب أستاذ الفاضل حمد لغرض التوثيق، وهو لا يذكر بقية الأسماء.

191 إفادة الحبيبة أستاذة سارة نقد الله.

192 حكت أم سلمة قيامها بإيصال رسائل من الحبيب للراحل دكتور عمر وإليه عدداً من المرات في 1990م

193 من كلمة رئيس الحزب أمام اجتماعات الحزب في القاهرة بتاريخ 18 أبريل 1997م.

الخامس، وكان بالخارج بعض ممن كان موقعهم التنظيمي أعلى منه، وقد أشار لذلك السيد جراهام توماس بقوله: في 27 أغسطس (1989م) زارني مبارك الفاضل بعد رحلة إلى الحرية دامت شهرين، وطلب مني أن أرتب له مقابلة مع آلان قولتي من مكتب العلاقات الخارجية وشؤون الكومنولث، وكان له ما أراد، وقام مبارك الفاضل بمعاونة الفاتح سلمان والدكتور يونس مختار بمحاولة فتح مكتب لحزب الأمة بلندن..هناك فصائل من حزب الأمة بالخارج غير راضية عن تولي مبارك عبد الله الفاضل لقيادة الحزب، وأعلنت صحيفة الحياة اللبنانية أن مبارك ليس قائد حزب الأمة ولا الأنصار[194].

احتاج مبارك لخطاب من القيادة بالداخل لتأييد موقفه، وقد كان ذلك الخطاب أساسياً خاصة في إجراء الاتصالات الخارجية باسم حزب الأمة.

إضافة لذلك كما ذكرت الحبيبة السيدة سارا الفاضل رحمها الله أنه احتاج لتدخلها للحصول على الرضا والدعم، قالت: (في أوائل أيام الشمولية (الإنقاذية) في عام 1992م سافرت للمملكة المتحدة للعلاج، وهناك قمت بعمل واسع لدعم المعارضة بالخارج بقيادة السيد مبارك عبد الله الفاضل المهدي، والتي كانت تقابل بالتشكك من قبل غالبية كوادرنا بالخارج وكذلك الدول الشقيقة والصديقة، خاصة وأنه لم يكن من قيادات الأمانة الخماسية المنتخبة في المؤتمر العام الخامس 1986م، وكان هنالك تيار (الإصلاح والمؤسسية) وبه أعضاء أعلى منه تنظيمياً أحدهم كان رئيسا للجمعية، والآخر عضواً بالأمانة المنتخبة، ولكن التزاماً بالتفويض الذي ناله من الداخل، فقد قمتُ بزيارة كل السفارات العربية هناك لأؤكد أنه ممثل الحزب، وقابلتُ السيدة مارغريت تاتشر وقلت لها إنهم تقاصروا في دعم الحكومة الديمقراطية ودعموا الديكتاتورية الانقلابية التي أسقطت الحكومة الشرعية المنتخبة في بادئ أمرها، وأننا كشعب سوداني نأمل في تصحيح هذا الخطأ والوقوف إلى جانب معارضة النظام. كذلك اتصلتُ بالسيدة سعاد الصبّاح التي كانت تجمعني بها علاقة عمل توطدت في مجلس الطفولة العربي الذي كان يرأسه الأمير طلال بن عبد العزيز، وطلبتُ منها مقابلة وزير الخارجية الكويتي الذي حضر خصيصاً لمقابلتي بلندن، وقابلته وبصحبتي السيد مبارك، وأكدتُ له أنه ممثلنا الشرعي طالبة دعم الكويت الشقيق للمعارضة السودانية في مقابلة شمولية (الإنقاذ). وكان لهذه التحركات دورا محورياً في إزالة التشككات حول قيادة العمل المعارض بالخارج)[195].

وقد أكد السيد مبارك على مساندة السيد الصادق له مخاطباً إياه: «لولا دعمك الشفوي والكتابي لي لكنت تركت العمل»[196].

194 جراهام توماس، سابق ص 129

195 رباح الصادق (تحرير)، سارا الفاضل: كتابات وأقوال في الفكر والسياسة والحياة، 2010م

196 من إفادات السيد محمد عبد الباقي سليمان

الشاهد، بتفويض الداخل استطاع التنظيم بالخارج أن يحظى باعتراف كادر الحزب واعتراف الدول الصديقة والشقيقة، فكون مكاتب عديدة في القاهرة ولندن وأسمرا وسويسرا وواشنطن.

ونستطيع أن نقول إنه قام كذلك على وضع مقلوب، فالمنطق كان يقول أن يتقلد قيادة العمل بالخارج الدكتور عمر بعد خروجه في 1992م إذ قال: (غادرت السودان في نهاية عام 1992، للعلاج وكان مفروض أن أعود بعد أربعة شهور، وقد حدث أن اعتقل السيد الصادق وكل كوادر الحزب في منتصف عام 1993م، وجاء قرار من الداخل ببقائي في الخارج وهذا أفيد للكيان والحزب، وقد وجدت من الأخ مبارك والكوادر العاملة معه تعاونا تاماً وصادقاً، مما أهلنا في الحزب لنقوم بتنسيق تام مع الداخل وتشاور سريع ومبرمج في كل القضايا).[197] مما يعني أنه اكتفي بذلك التعاون ولم تثر قضية من هو أحق بقيادة ذلك العمل الخارجي.

سألتُ السيد الصادق عن هذا الوضع الشاذ تنظيمياً وكيف يكون المسؤول عن العمل الخارجي هو السيد مبارك الذي لم تكن له صفة في الصف الأول تنظيمياً ولا يكون دكتور عمر الذي انتخب بأعلى الأصوات في الأمانة الخماسية، أو السيد نصر الدين الذي كان كذلك منتخباً في الأمانة الخماسية كما انتخب نائباً للرئيس في يوليو 1988م، فقال لي إنهم كانوا بالمعتقل حينما اتصل مبارك وتحدث عن تصديه للعمل ففوضوه كتابياً، وبالفعل قام بتأسيس عمل التجمع بالخارج وضم الحركة الشعبية، ولكن حينما خرج عمر رحمه الله فإنه أقره على موقعه متنازلاً عن أحقيته، وحتى حينما عقد مؤتمر أسمرا للقضايا المصيرية في 1995م وتم تكوين هيكل التجمع وأعطي حزب الأمة منصب الأمين العام فإن عمر قدمه هو للمنصب وكان الطبيعي أن يتقلده هو. وفي الحقيقة برغم عمل مبارك التأسيسي إلا أن طريقته لم تكن تتحمل العمل الجماعي لذلك أسهم في تسميم علاقة الحزب داخل التجمع، وفي مرحلة ما كان الجميع ضده ويطالبون بتنحيه، فقد استعدى السيد محمد عثمان الميرغني بشكل فظيع، وآخرين كذلك[198].

ولنعد لتنظيم الخارج. لقد لعب آخرون من قادة وكوادر الحزب بالخارج أدواراً مهمة. فقد كان الدور الأكبر في تمويل مكتب الحزب الذي افتتح في القاهرة في شارع الألفي للحبيب المرحوم الفاتح سلمان. كما شارك المرحوم الفاتح في إصدار أول مجلة مستقلة تعبر عن آراء الحزب «مجلة الوحدة» بإدارة الكاتب المصري المعروف الأستاذ مصطفى بكري وتحرير الأستاذ حسن أحمد الحسن، وكان للسيد سليمان الدبيلو دوراً كبيراً في المفاوضات مع الحركة الشعبية

197 كتاب أدبيات الحل السياسي، سابق، خطاب الأمين العام الدكتور عمر نور الدائم في اجتماعات الحزب بالقاهرة أبريل 1997م

198 في اتصال هاتفي مع الحبيب الإمام الصادق المهدي بغرض التوثيق في 28 نوفمبر 2016م

للانضمام للتجمع الوطني ووقع باسم حزب الأمة على بيان وثيقة ملحق الميثاق الوطني.

لم يكن إيلاء مسئولية ذلك العمل للسيد مبارك المهدي بلا معارضة كما ذكرنا. فقد قامت معارضة شرسة ضد آلية التفويض نفسها وضد أحقية السيد مبارك قادها بادئ الرأي شقيقه السيد الفاضل عبد الله والسيدة آمال عكاشة والدكتور سليمان الدبيللو، أول من وقع على وثيقة للتجمع بالخارج، وقد نادوا بأحقية السيد نصر الدين المهدي باعتباره عضواً بالأمانة العامة المنتخبة. ولكن كوادر الحزب المتصدية للعمل تحرت من الداخل وتأكدت من تفويض مبارك للمسئولية، وقد أكد لي السيد محمد عبد الباقي مسؤول الحزب بالإمارات المتحدة أنه لولا مكالمته مع السيدة سارا الفاضل وتأكده من صحة التفويض لما التزم شخصياً خط السيد مبارك ودافع عنه وكذلك غالبية الكوادر بالخارج. وقد وقف الملتزمون بالمؤسسية بالخارج مع توجيه المؤسسة بالداخل.

أما بالنسبة للشكل التنظيمي للحزب بالخارج فقد عقد الحزب في الخارج «مؤتمرين» محدودين الأول في أبريل 1992م في فندق بولمان بالقاهرة، والثاني في أبريل 1994م بالقاهرة أيضاً. أهم الملاحظات على الأداء الحزبي الجماعي بالخارج أنه كان مبنياً على العمل التنفيذي والمكتبي. العمل الدبلوماسي والجماعي مع بقية الفصائل (في التجمع)، كان مشهود له بالكفاءة والمبادرة المستمرة، وهو يشغل بطبيعته أفراداً محدودين في القيادة.

أما الأجسام الشورية والديمقراطية لتحديد السياسات ومراجعة الأداء وإشراك العضوية وما إلى ذلك فقد كان شبه غائب عن خطة العمل الخارجي. ولذلك فقد انحصر النشاط في قلة قليلة أدارت العمل بكفاءة تنفيذية عالية. مما جعل عمل الخارج يتسم بالتشرذم بين عضوية الحزب المتزايدة بالهجرة، وبروز تيارات مناوئة للخط الذي يحمل التفويض، وتراكم المرارات بين قيادات الخارج والشكوى من التهميش ومن التحكم. تلك المرارات تطلبت لاحقاً من رئيس الحزب –بعد تهتدون- الجلوس لساعات يستمع لشكوى القيادات التي لم تجد موطيء قدم لاستيعاب رؤاها أو مجهوداتها.

كانت هناك الانقسامات المستمرة والابتعاد بين عضوية الحزب، ليس بسبب الضيق بالتصدي للديكتاتورية كما كانت الأسباب بالداخل، بل بسبب الاعتراض على طريقة إدارة العمل الحزبي. ومن ذلك قصيدة الشاعر عبد الله محمد زين رحمه الله في ذم الطريقة التي كان يدار بها الحزب بالخارج، ويقول فيها: (حزب الأمة حكايتو حكاية)!

صحيح أن الكثير من تلك التحركات ضاقت بالإصلاح من الداخل فخرجت عن خط الحزب، وبعضها ارتمى في أحضان خارجية فكان بمثابة اختراق للحزب، ولكن كثير من التشرذم كان بسبب قصور ديمقراطي ومؤسسي في الإدارة الخارجية.

كان شعار «الإصلاح والمؤسسية» وراء تيار عارض الجسم المفوض في الخارج

وانخرط في عضويته بعض قادة الحزب الكبار، والذين كان وضعهم التنظيمي أعلى من صاحب التفويض في آخر مؤتمر عام للحزب، وإن رجع بعضهم عن ذلك الخط الموازي بعد هجرة الرئيس والسماع لهم من جديد.

قاد ذلك التيار الدكتور محمد إبراهيم خليل، رئيس الجمعية التأسيسية في الديمقراطية الثالثة، وخاطب رئيس الحزب معلماً إياه بأنهم أقاموا تنظيماً ديمقراطياً بالخارج عقد مؤتمره التداولي في يوليو 1994م، وخرج بتوصياته. قال السيد محمد إبراهيم خليل لرئيس الحزب في ذلك الخطاب:

(ولقد كان يتخذ دور الحزب في المعارضة شكلاً أكثر رشداً وأكثر فعالية لو أن تمثيله كان قد تم على أساس من الشورى والديمقراطية، ولكن الذين تصدوا لتمثيل الحزب في التجمع أصروا على الانفراد بالرأي وعدم الرجوع إلى القواعد، بالرغم من المحاولات المتكررة لإقناعهم بأن الحزب يتمتع بكوادر مثقفة ومخلصة في مختلف بلاد المهجر لا مناص من إشراكها في صنع القرار السياسي. ولم يكن ثمة مبرر لذلك الإصرار سوى دعوى تفويض صادر منك. وبالرغم من إيماننا بأنه لا سبيل إلى قبول التفويض الأفقي كنهج للممارسة الحزبية، وبالرغم من علمنا بأنه نهج كنت أول المبادرين -حفظك الله ورعاك- إلى شجبه منذ عام 1965م، إلا أن الظروف المحيطة بك والتي لا شك كانت السبب في الحيلولة دون صدور بيان صريح وقاطع ينفي دعوى ذلك التفويض المزعوم، كان لها أثر بالغ في تحقيم دور الحزب في المعارضة الخارجية)..

رد رئيس الحزب على ذلك الخطاب بالتالي[199]:

«الحمد لله الآمر بالعدل والإحسان، والصلاة والسلام على رسوله المقتدى به في أمور الدين والدنيا، وبعد- الأخ الأستاذ/ محمد إبراهيم خليل، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، والرجاء إبلاغ تحياتي الطيبة لكافة الأخوة الذين انتدبوك لمخاطبتي في هموم الجماعة السياسية والتنظيمية. لقد درست ما جاء في خطابكم، وما ورد في توصياتكم وتدارستها المؤسسات المعنية بالأمر باستفاضة وجدية أفضت إلى الجواب الآتي:

(أولا: نفترض أن في صيغة المخاطبة اعترافاً واضحاً بالشرعية التي أوجدها المؤتمر العام المنعقد في عام 1986م، وهي الشرعية التي كانت ولا زالت وسوف تظل أساساً لكل ما قد يحدث من تطورات وإصلاحات.

ثانيا: نؤكد أن ميثاق التجمع الوطني الديمقراطي اشتمل على أخطاء توجب المراجعة

199 الخطاب الذي أرسله رئيس الحزب للدكتور محمد إبراهيم خليل، الموضوع: ردا على خطابكم الذي وصلنا في 8 سبتمبر 1994م

للتخلص منها إذا أريد لهذه الوثيقة أن تجمع الكلمة ولا تفرقها[200].

ثالثا: إن في تطلع جماعة أو جماعات من زملائنا في المهجر لتكوين تنظيم مركزي ديمقراطي شامل ينتقل بالشكل التنظيمي في المهجر من شرعية الواقع والنظم المختلف عليها إلى شرعية دستورية وتنظيم شامل غير مختلف عليه رأياً صائباً.

رابعا: إن في معاملة آرائكم كتوصيات تخاطبون بها المؤسسة السياسية الشرعية بالداخل إدراكاً سليماً لطبيعة العلاقة بين المؤسسة في الداخل وأنشطة المهجر وتمكيناً لها للقيام بدورها في حماية وحدة الجماعة والحيلولة دون تصدعها.

.. هذه أمور مقبولة، ولكن:

أولاً: من الناحية الإجرائية السليمة كان ينبغي أن يكون مؤتمركم بالتفاهم مع مؤسسة القيادة بالداخل للاتفاق على التدابير المطلوبة التي تجعل منه حلقة من حلقات التوحيد لا خطوة من خطوات الانقسام.

ثانياً: من الناحية الهيكلية لا مجال لمنبر واحد أو مؤتمر واحد يضم الحزب والكيان[201] فهما يتبعان أسساً مختلفة، وينطلقان من شرعية متباينة.

ثالثاً: إن التجمع الوطني الديمقراطي صيغة مرحلية توجبها المصلحة الوطنية، وإن لحقت العيوب بها من حيث ميثاقها أو تنظيمها فهي عيوب يمكن تصحيحها.

رابعاً: إن التعامل مع قضية الجنوب ومشروعات الحل السلمي كانت وما زالت وستظل إن شاء الله خاضعة لدراسة وقرار القيادة بالداخل . وإن وجدت ملاحظات بشأنها فلا مانع من تدارسها على ألا ينشأ غموض حول صلاحية القيادة في اتخاذ القرارات المطلوبة، ولا تكون مساءلتها في المسائل الأساسية إلا في مؤتمر الحزب العام القادم.

خامساً: إن النهج الإسلامي الذي تتبعه هو نهج الصحوة، وهذا النهج يذكر دستورا ديمقراطيا ودولة ديمقراطية ولا يصفها بأي وصف آخر إنها يتطلع لتشريع إسلامي يراعي تحقيق تطلعات الجماعة الوطنية الإسلامية في السودان، ويراعي حقوق الجماعات الوطنية غير الإسلامية باحترام ما ورد في المواثيق الدولية من حقوق الإنسان وحقوق المواطنين. وهنالك الآن تباين واضح بين نهج الصحوة المذكور ونهج الانكفاء الذي لم ولن يستطيع التوفيق بين التطلع الإسلامي والوحدة الوطنية.

سادسا: هنالك واقع في أوضاع الجماعة في المهجر قام تصديا للأمر في المراحل الماضية، وتعاملت معه القيادة، وإن حدث في تصرف القائمين به خطأ فسوف تكون المحاسبة فيه

200 لاحقا قدم الحزب مقترحات لإصلاح التجمع منها «نحو ميثاق وطني جديد» وذلك في عام 1997م.

201 الإشارة هنا لكيان الأنصار والمؤسسة التي تمثله هي هيئة شؤون الأنصار وكان على الدوام هناك فصل واضح بين مؤسستيهما والتمييز بينهما.

أمام المؤتمر العام المقبل. ولا مصلحة لكياننا السياسي في تقويضه وسيتم الانتقال منه إلى الشكل المنشود عبر خطوات محكمة تفضي عن طريق إجراءات ديمقراطية للوضع المنشود.

لذلك، وعلى ضوء الدراسة الفاحصة اتخذنا القرارات الآتية، ونرجو مخلصين تعاونكم الجاد معنا لتنفيذها صيانة لوحدة الكلمة وحماية للجماعة:

أولا: وضع خطة لتكوين هيئة مركزية ديمقراطية للجماعة بالمهجر تستوعب نشاطهم السياسي ودورهم الوطني وتحسم الخلافات بالوسائل الديمقراطية.

ثانيا: الخلافات بشأن الفترة التي سبقت قيام الهيئة المركزية يجري التداول بشأنها وحسابها في المؤتمر العام القادم الذي سوف يعقد في ظل الحريات الأساسية في البلاد.

ثالثا: لا مجال للاعتراف بأية تكوينات من شأنها تكريس الخلافات وتجسيدها.

رابعا: سوف نرسل مندوبا للاتصال بكل الأطراف في المهجر للتشاور حول تفاصيل تكوين الهيئة المركزية الديمقراطية.

خامسا: نأمل أن توقف الأطراف المختلفة أي نشاط من شأنه إعاقة تكوين الهيئة المركزية الديمقراطية المزمع تكوينها أو شل حركة الكيان السياسي.

سادسا: إن ظروف البلاد الحالية تقتضي اتحاد الكلمة على أساس ديمقراطي لمواجهة المهام الوطنية الديمقراطية وسد أبواب التفرقة التي تستغلها الدكتاتورية لتبرير وجودها وتمديد عمرها.

(قل هذه سبيل أدعو إلى الله على بصيرة أنا ومن اتبعني)، (وسلام على المرسلين، والحمد لله رب العالمين)).

وكانت قيادة الحزب بالداخل تزمع السير في تكوين الهيئة المركزية بالخارج على أسس تجمع الجميع وتتجاوز الخلاف بشكل ديمقراطي ومؤسسي، ولكن جماعة «الإصلاح والمؤسسية» اتجهوا إلى العمل فيما سمي بالوسطية الإسلامية، وهي مبادرة رعتها المملكة السعودية وموّلتها بإيعاز أمريكي لتجميع عدد من التيارات السودانية تحت تلك المظلة، ضم تيار الوسطية المذكور جماعة الإصلاح والمؤسسية وجماعة الخاتم عدلان وآخرين، وقد فضلوا السير في ذلك الاتجاه وابتعدوا عن الإصلاح من داخل حزب الأمة، وبالتالي لم تنفذ الخطوة المذكورة[202].

وبالطبع فإن مشروع الوسطية الإسلامية المذكور كان ضمن آثار التحالفات التي تسببت فيها تحركات نظام (الإنقاذ) الشائهة بتبني واستضافة الغاضبين في كل الدنيا عبر المؤتمر الشعبي العربي الإسلامي الذي تطرقنا له آنفاً. فكان عدسة لامة بؤرتها الخرطوم

---

202 إفادة هاتفية بغرض التوثيق من الحبيب الإمام الصادق المهدي في 28 نوفمبر 2016م

اجتمعت فيها رموز الحنق في المنطقة كبن لادن وكارلوس وغيرهما.

ولا يخفى أن الدول المغضوب عليها ردت بأشكال مختلفة منها دعم المعارضة السودانية، ومنها محاولة خلق تحالفات كتحالف الوسطية ذلك الذي جمع من صفوف حزب الأمة جماعة (الإصلاح والمؤسسية) بالخارج، وجماعة حق بالخارج بقيادة المرحوم الخاتم عدلان، ومجموعة من الاتحاديين كان ممثلهم في المملكة يدعى تاج السر بحسب ما أفاد مصدر موثوق أثناء استقصائي حول الحادثة، وآخرين. واكتملت التفاهمات لبناء التحالف ومن ثم انعقد مؤتمر للوسطية الإسلامية عام 1995م وشارك فيه المذكورون وخرجوا بهيكل للتحالف وبرنامج يستهدف القضاء على نظام الخرطوم بناء على شعارات وسطية إسلامية ليست قريبة جداً من الديمقراطية. ولكن الخطة لم تبلغ مرماها لأسباب سوف يكشفها التاريخ.

ونستطيع أن نقول هنا إن ما استتبع من تفلتات تنظيمية لمبارك، مرصودة بأسىً تحوّل لارتياح في الجزء القادم من هذه السيرة والمسيرة (الفجر الكذوب)، هو نتيجة مباشرة لهذا التعامل بآلية التفويض، صحيح إن للظروف الاستثنائية منطقاً استثنائياً يحكم الداخل، لكن الخارج كانت فيه حرية تسمح للكادر أن يجتمع وينتخب قيادته. وحتى لو تعذر ذلك الانتخاب أن يتم التشاور مع القيادات الخارجية الأعلى موقعاً تنظيمياً.

وهذا بالطبع لا يجعلنا ننكر الأدوار الكبيرة التي قام بها التنظيم الاستثنائي تحت قيادة السيد مبارك حينها بأية حال. قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ ۖ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا ۚ اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾.

قال السيد الصادق معدداً إنجازات التنظيم الاستثنائي بشقيه الداخلي والخارجي:

(أولا: بلورة الرفض الفكري لاطروحات النظام والدعوة للبديل الديمقراطي والسلام والتركيز على سمات الدولة البوليسية القائمة على الحزب الواحد، والأيديولوجية الواحدة، والإعلام الكاذب، والأمن المتجبر، وربطها بالدولة البوليسية كما عرفت في ممارسات موسيلني وستالين وعزلها تماما عن الإسلام.

ثانيا: إدارة حوار مستمر مع كل الأطراف لا سيما الجنوبية لعلاج العقبات التي تقف في وجه السلام. أثمر الحوار أساسا لعلاج مسألة الدين والدولة عن طريق إقرار حقوق أساسية دستورية للمواطن في 1991. وأثمر أساسا للتعامل مع شعار تقرير المصير الذي فرضته مستجدات على الساحة السياسية السودانية في 1993. هذه الحوارات المثمرة ساهمت في إيجاد الأسس النظرية لاية اتفاقية سلام عادلة.

ثالثا: تكوين ملف حقوق الإنسان الذي سجل معاناة أهل السودان ووثقها فأعطى الحملة العالمية، ومناديب الأمم المتحدة، والوفود الزائرة، وأجهزة الإعلام العالمية، مادة قوية لكشف أساليب النظام وإدانته.

رابعا: تزويد البعثات الدبلوماسية الموجودة في السودان بموقف الرأي الآخر وكشف أساليب النظام الماكرة لاستهبالهم وتضليلهم وتضليل حكوماتهم.

خامسا: إدارة حوار مع النظام كانت المبادرة فيه دائما من عناصر داخل النظام أو من الوسطاء. تمت الحوارات هذه عشر مرات: 1989، 1991، 1993 (مرتان)، 1994 (مرتان)، 1995 (مرتان)، 1996 (مرتان). كان لهذه الحوارات عائد إيجابي: أعطت الحزب نافذة لداخل نظام تآمري مغلق، وأكسبته الرأي العام المحايد لأنها كشفت تحزب النظام وتعصبه، وأرضت ضمائر قادة الحزب في إعطاء الحل الأسهل والودي الفرصة الكاملة.

سادسا: التمدد التعبوي والتنظيمي في الشارع السياسي في العاصمة والأقاليم. وفي ميادين القوى الحديثة والتقليدية بحيث صار حزب الأمة الرقم الشعبي الأول في القطاعين الحديث والتلقيدي.

سابعا: الالتزام بالتجمع الوطني الديمقراطي. وإقامة علاقات قوية مع عناصره ثنائيا وجماعيا، مما حقق تعاونا بلغ قمته في مذكرة التجمع الشهيرة في يونيو 1996).[203]

وقال: (لقد استطعنا عبر الجهاد المدني تدعيم موقف الرأي الآخر رغم انف النظام لا تفضلا منه كما يدعي وبلغ زخم الرأي الآخر درجة انقسم معها النظام على نفسه فأغلبية الحرس القديم في الجبهة الإسلامية القومية، وأغلبية الأقلام المفكرة وعدد كبير من كوادر الشباب القيادية وقاعدة عريضة من المنتسبين للنظام صاروا يرددون نقدا مقتبسا من اطروحات المعارضة)[204].

الاتصالات الدبلوماسية:

في بداية عام 1990 أثمرت اتصالات الحزب بالحكومة المصرية السماح للحزب بممارسة العمل العلني وفتح داره بالقاهرة، وفي 15 مارس 1990 أمكن أن ينظم نشاطاً مع الحركة الشعبية هناك[205].

لاحقاً وفي نوفمبر 1994 عقد حزب الأمة اتفاقا مع الحكومة الإرترية وفي ديسمبر 1994م تفاهم معها في كيفية إشراك القوى السياسية كلها في اتفاق شقدوم بين الحزب والحركة.

لقد أثمرت مجهودات الحزب الدبلوماسية وتحركاته –من الداخل والخارج- بناء علاقات وطيدة بدول الإقليم والعالم. وقد عضد مجهودات الحزب في تلك الفترة الأعمال

---

203 كلمة السيد الصادق المهدي في اجتماعات القاهرة بتاريخ 18 أبريل 1997م

204 الفقرة أعلاه مأخوذة من خطاب رئيس الحزب في مؤتمر الحزب بالقاهرة أبريل 1997م.

205 مبارك المهدي دور حزب الأمة في التجمع ورقة غير منشورة

التي انهمكت فيها الإنقاذ في بداية أمرها -أمثال المؤتمر الشعبي العربي والإسلامي العالمي- والتي أفلحت في تطويق العزلة على النظام.

العمل الجماعي مع بقية الفصائل:

لقد أعد السيد مبارك المهدي -مسئول العمل الخارجي للحزب حينها- ورقة عن دور الحزب في التجمع، جاء فيها (بتصرف بسيط):

أولا: بادر حزب الأمة وقام بالدور الأساسي في تأسيس التجمع الوطني الديمقراطي في الخارج إذ تلقف ميثاق التجمع الوطني الديمقراطي من الداخل و قام بنشره كاملاً في صحيفة الشرق الأوسط ورفع راية المعارضة باسم التجمع الوطني الديمقراطي منذ أكتوبر 1989 في وقت لم تكن بقية القوى السياسية قد استجمعت أنفاسها أو كونت لها كيانات أو سمت ممثلين في الخارج.

ثانيا: بدأ الحزب مفاوضاته مع الحركة الشعبية لتحرير السودان للانضمام للمعارضة في أول سبتمبر 1989م، وفي 29 يناير 1990 نص على دخول الحركة للتجمع الوطني الديمقراطي بعد تعديل ميثاقه.

ثالثا: في 15 مارس 1990 نظم حزب الأمة اجتماعاً في القاهرة بين الحركة الشعبية وبعض المعارضين شاركت فيه بعض القيادات الاتحادية والشيوعية، وذلك بعد أن عقد الحزب اتفاقا مع القيادة المصرية للسماح للحزب بفتح داره في القاهرة وممارسة نشاطه السياسي علناً وتحت هذا الغطاء تم تشكيل أول هيئة رسمية للتجمع في القاهرة.

رابعا: في يونيو 1990 قام حزب الأمة بالاتصال بقيادة الجيش السوداني في الفترة الديمقراطية لاتخاذ موقف في مواجهة استغلال الجبهة للجيش السوداني والعمل من خلال التجمع الوطني الديمقراطي ورتب الحزب الإعلان الرسمي للقيادة الشرعية في أديس أبابا في سبتمبر 1990 وتولى الأخ المرحوم الفريق أول فتحي احمد علي تمثيل الذراع العسكري في التجمع الوطني الديمقراطي إلى جانب زملائه إلى أن توفاه الله في أبريل 1997.

خامسا: تفجرت الخلافات في الحركة الشعبية لتحرير السودان. وفي يناير 1992 وقع الدكتور على الحاج اتفاقا على منح حق تقرير المصير في فرانكفورت مع الدكتور لام أكول ممثل الجناح المنشق في الحركة الشعبية وتسارعت الأحداث في جبهة القوى الجنوبية. أخذت قضية تقرير المصير بعداً دوليا في مؤتمر واشنطن في عام 1993م. خلق هذا الوضع استقطابا حادا في وسط القوى الجنوبية مما حدا بالتيار الرئيسي في الحركة الشعبية بقيادة الدكتور جون قرنق بالدعوة لمؤتمر يعقد في هراري لكافة القوى السياسية السودانية للاتفاق على السلام ومستقبل الحكم في السودان ليتسنى للحركة الشعبية مواجهة الاستقطاب

الحاد الذي يقوم به النظام في صفوف القوى الجنوبية والاستمرار في التحالف المعارض لحكومة الإنقاذ. ولكن رفض الحزب الاتحادي الديمقراطي و الحزب الشيوعي الدعوة و أصرا على تأجيل الاتفاق على قضايا المستقبل إلى ما بعد سقوط النظام على أن يقوم التحالف في التجمع على برنامج إسقاط النظام فقط.. عندها جمد حزب الأمة عضويته في لجنة التنسيق العليا للتجمع احتجاجاً على رفض الاتفاق على قضايا المستقبل وعلى السلام مع الجنوبيين مما يهدد وحدة المعارضة ويضعفها أمام استقطاب الإنقاذ للحركات الجنوبية. هذا بعد أن بذل جهودا مضنية في محاولة إقناعهم دون جدوى.

سادسا: في أبريل 1993 عقد حزب الأمة اتفاق جنتلمان مع الدكتور جون قرنق في نيروبي رعاه الأخ بونا ملوال حول علاقة الدين بالدولة في سودان المستقبل ثم دعا بقية القوى السياسية لاجتماع في نيروبي مع الحركة الشعبية تم فيه وضع اتفاق مكتوب ينظم علاقة الدين بالدولة في سودان المستقبل و يعتبر المواطنة أساس الحقوق والواجبات الدستورية في السودان و سمي الاتفاق بإعلان نيروبي.

سابعا: في نهاية عام 1993 مطلع 1994 بدأ حزب الأمة مفاوضات غير مباشرة مع الحركة الشعبية بواسطة الأخ بونا ملوال للتوصل إلى اتفاق سلام واتفاق حول برنامج الشكل الدستوري لحكم السودان في المستقبل وفي يوليو 1994 بدأت المفاوضات المباشرة حول مسودة الاتفاق و تواصلت في سبتمبر 1994 بنيروبي ثم ديسمبر 1994 بشقدوم بجنوب السودان حيث وقع اتفاق شقدوم التاريخي الذي اصبح أساساً اتفاق اسمرا الأولى ومؤتمر القضايا المصيرية في اسمرا الثانية 1995م.

ثامنا: في نوفمبر 1994 عقد حزب الأمة اتفاقا مع دولة إرتريا وفي ديسمبر 1994 تفاهم مع القيادة الإرترية على كيفية إدخال القوى السياسية الشمالية لاتفاقية شقدوم.. وقد تم ذلك بالفعل في 27 ديسمبر 1994 باسمرا حيث وقع الاتحادي الديمقراطي على اتفاقية شقدوم تحت مسمى اتفاق اسمرا.

تاسعا: في يناير 1995 وقع الحزب الشيوعي والقيادة الشرعية منفردين على اتفاقات مع حزب الأمة تتضمن نفس نصوص اتفاقية شقدوم.

عاشرا: في يونيو 1995 انعقد مؤتمر اسمرا للقضايا المصيرية و توصل إلى اتفاقاته المشهورة وقد كانت اتفاقية شقدوم وملحقاتها الدستورية أساسا للاتفاق.

حادي عشر: خرج التجمع من أسمرا بهيكل يواجه به المرحلة الجديدة تمت فيه مراعاة التوازنات في تمثيل القوى السياسية ومنح زعيم الاتحادي منصباً فخرياً وتولى حزب الأمة المنصب التنفيذي الأول.

ثاني عشر: في مطلع عام 1996 تم تأسيس العمل العسكري بعد توسيعه ليشمل

كل الفصائل وفي نهاية عام 1996 دفع حزب الأمة بتشكيل القيادة العسكرية المشتركة للتجمع وإسناد قيادتها للدكتور جون قرنق. وتحت إصرار حزب الأمة وقعت قيادات القوى السياسية وثيقة العمل العسكري المشترك إيذانا ببدء العمل العسكري في الجبهة الشرقية، هذا بعد تراجع قيادات الحزب الاتحادي الديمقراطي والحزب الشيوعي عن رفضهم لبدء العمليات العسكرية في شرق السودان حيث اعتبرت قيادة الاتحادي أن إنشاء المعسكرات وتدريب القوات يتم لخلق جيش بعد إسقاط النظام واعتبر التجاني الطيب أن التحرك العسكري من الشرق يعتبر غزواً مرفوضاً.[206]

◆

جراب الراي

لا شك أن تلك المجهودات الحثيثة التي قامت بها قيادة العمل بالخارج شكلت فتحاً في العمل الجبهوي السوداني وتوجته بالاتفاق على القضايا المصيرية. ولكن مجهودات الحزب بالخارج لا يمكن النظر لها بمعزل عن مدد الداخل فقد شكل الذراع الخارجي للحزب (الآلة أو الجسم) وشكل المدد الداخلي القوة المحركة أو العقل.

تلك الاتفاقات والتحالفات الثنائية والتي أفضت للاتفاق القومي حول القضايا المصيرية كانت تبنى على أوراق ودراسات تناقشها القيادة في الداخل وترسلها للذراع الخارجي ليجعلها لحمة وسداة مفاوضاته مع الآخرين، فعلى سبيل المثال:

إعلان نيروبي: في عقب مفاوضات أبوجا بين النظام والحركة الشعبية في عام 1992، أصدر الحزب بالداخل مذكرة «مشروع سلام عادل في السودان». احتوت تلك المذكرة على إطار ذلك الحل، من ضمن ذلك الاعتراف بالتعدد الديني والعرقي والثقافي والتشريع الديمقراطي، وضرورة أن يقوم نظام حكم يراعي حقوق الإنسان وحريات الأساسية ويتضمن في الدستور، ويراعي المواثيق الدولية[207]. لقد كانت تلك الأفكار أساس ما دعا له الحزب وساهم في الاتفاق عليه في نيروبي، ففي 17 أبريل 1993م وقع التجمع الوطني الديمقراطي مع الحركة الشعبية والجيش الشعبي إعلان نيروبي وخلاصته أن تكون مواثيق حقوق الإنسان العالمية التي وقع عليها السودان جزءً لا يتجزأ من دستور السودان وقوانينه مستقبلا . هذا معناه أن يحظى كل مواطني السودان بحماية حقوقهم الإنسانية والدينية والسياسية[208].

---

206 مبارك المهدي- مرجع سابق.

207 مشروع سلام عادل في السودان- كتبه رئيس الحزب. منشور في أدبيات الحل السياسي، مرجع سابق

208 الصادق المهدي الخطوة الأخيرة لشوار السلام في السودان أول يناير 1995- مرجع سابق.

مسألة تقرير المصير: كانت قيادة الحزب بالداخل على اتصال مستمر وحوار مع القوى السياسية الجنوبية وفي عام 1992م تم وضع مشروع نحو سلام عادل في السودان المشار له أعلاه. وفي أوائل عام 1993م اجتمع رئيس وقيادات الحزب بالداخل مع قادة الحركة السياسية الجنوبية بالداخل في منزل السيد هلري لوقالي. وطرحوا عليهم مشروع السلام العادل. كان عدد الحاضرين 15 شخصا من قادة اتحاد الأحزاب الأفريقية السودانية يوساب USAP تناولوا التعليق على المشروع واحداً واحداً. كان خلاصة ما قالوا بالإجماع: «لقد جربنا الاتحاد مع الشمال فما حصدنا إلا الخراب. وها نحن اليوم هدف لحرب مقدسة تستعدي علينا مسلمي السودان بل مسلمي العالم. الحل في الانفصال عن طريق تقرير المصير». منذ ذلك الاجتماع بدأ السيد الصادق وقادة الحزب بالداخل في التفكير بجدية في تقرير المصير للجنوب بعد أن وجدوا أن أصدق أصدقائهم في الجنوب قد نفرتهم الجبهة الإسلامية القومية من أية علاقة بالشمال. وأنه لا أمل لترميم العلاقة بين الشمال والجنوب إلا عن طريق قبول فكرة تقرير المصير والسعي لخلق ظروف تساهم في ترجيح كفة الوحدة لدى تقرير المصير.

ثم أرسل د. عمر نور الدائم من الخارج رسالة للسيد الصادق بالداخل يشرح كيف أن جهات أمريكية في مجلس النواب الأمريكي وفي وزارة الخارجية قد انحازت لفكرة تقرير المصير للجنوب على أساس أنها المخرج الوحيد للجنوب من محرقة الجهاد. أوضح دكتور عمر الآتي: في أكتوبر 1993م دعا رئيس لجنة الشئون الخارجية بمجلس النواب الأمريكي كل الطيف السياسي الجنوبي السوداني إلى ندوة في واشنطن حضرها الساسة وحملة السلاح من الجنوبيين وشخصيات مستقلة وجرت مناظرة حول القضية السودانية. كان مناخ الندوة مفعماً بالمرارة الشديدة وصار واضحاً أن الجنوبيين من ساسة، وقادة عسكريين، وأكاديميين فقدوا الثقة تماما في الشمال وعبروا عن ذلك بوضوح في خطبهم. وفي آخر المطاف اجتمع السيد هاري جونستون رئيس لجنة الشئون الخارجية في مجلس النواب الأمريكي بالقادة السياسيين والعسكريين الجنوبيين في وزارة الخارجية الأمريكية وأصدروا بيانا وقع عليه د. جون قرنق ود. رياك مشار والسيد جونستون نفسه جاء فيه: حل القضية في أن يقرر الجنوب مصيره[209].

صاغ السيد الصادق بمشاورة أعضاء القيادة بالداخل ورقة بعنوان «مسألة تقرير المصير»، وتمت مناقشتها بالداخل ومن ثم إجازتها، وهي التي أرسلت للخارج.

وفي 10 نوفمبر 1993م قدم حزب الأمة تلك المذكرة لكل القوي السياسية وخلاصتها:

---

209 الصادق المهدي التجربة السودانية والحريات الأساسية ورقة قدمت لورشة الحزب الفكرية السادسة – القاهرة في أبريل 1997– نشرت في: الصادق المهدي رؤى في الديمقراطية والعروبة والإسلام.

أ. إيقاف الحرب الأهلية الدائرة الآن فوراً وإن كان المقابل المطلوب لذلك هو تقرير المصير يقبل مبدأ تقرير المصير .

ب. يمارس ذلك الحق في إطار جنوب السودان في ظل نظام شرعي في السودان.

ت. يتم تقرير المصير بعد فترة انتقال محددة.

ث. يسبق تقرير المصير عقد مؤتمر دستوري يحدد النقاط المستفتى عليها ويحدد صورة السودان الموحد العادل مما يعطي الوحدة فرصة أخرى.

هذا الموقف تناولته القوي السياسية السودانية المختلفة بالبحث والتعليق وجري حوله تفاهم مبدئي بين حزب الأمة والقوي السياسية الجنوبية في داخل البلاد في 17/ 3/ 1994م، وفي خارجها فكانت هي أساس اتصالات الحزب بالقوى الجنوبية لاحقاً، وأساس حركته الدائبة لإقناع بقية القوى السياسية بقبول فكرة تقرير المصير[210].

لقد كان دور السيد الصادق وقيادة الداخل ينصب في محورين: المد بالأفكار، وتحديد البوصلة الصحيحة، إذ نسبة لما ذكرنا من ضيق السيد مبارك بالعمل الجماعي نجده كثيراً ما يجنح للحديث عن لا جدوى العمل داخل التجمع. وفي هذه المرحلة الحرجة من عمر التجمع حيث كان يسير باتجاه بلورة أسس السلام العادل والتحول الديمقراطي الكامل، لعب السيد الصادق دوراً في تأكيد جدوى ذلك العمل عبر نصائحه المرسلة.

في 1 يناير 1994م كتب السيد مبارك ورقة (مبادرة الأمة لجمع شمل التجمع الوطني الديمقراطي)، عدد فيها اختلاف فصائل التجمع حول العديد من القضايا منها الموقف من المبادرات الإقليمية والدولية، وضرورة عقد اتفاق سياسي مع القوى الجنوبية حول مستقبل الحكم في السودان، وتنظيم التجمع وعمله، وذكر أنه تم وبحمد الله التقاء الآراء حول القضايا المختلف عليها معدداً أوجه الاتفاق، وفي النهاية ناشد القوى السياسية في التجمع الوطني تجاوز الخلاف التنظيمي بالموافقة على مقترحات قدمها أهمها تشكيل لجنة تمهيدية انتقالية من كل القوى المنضوية في التجمع تكون رئاستها دورية وتتولى إدارة التجمع بالخارج. ولكن هذا المقترح لم يفعّل. وفي الحقيقة فإن التحرك داخل التجمع كان سلحفائياً ما من ذلك شك.

وفي تقرير أرسله السيد مبارك للداخل في يوليو 1994م كان يائساً من العمل داخل التجمع واقترح أن يسعى حزب الأمة إما للعمل المنفرد أو مصالحة النظام، وكان رد السيد الصادق هو: (اتجاه التقرير يعطي انطباعا فحواه أن أفضل ما نفعل هو إما أن

210 الصادق المهدي الخطوة الأخيرة لمشوار السلام في السودان ورقة منشورة في أدبيات حزب الأمة وقد تم إرسالها للأخوة في الخارج في أول يناير 1995م ليتم عبرها مخاطبة بقية القوى الشمالية بضرورة الاتفاق على تقرير المصير للجنوب.

تعمل منفردين أو تصالح النظام. المطلوب مراجعة شاملة للموقف حول العمل الداخلي والخارجي والعلاقة بينهما وتحديد خطنا والممكن تحقيقه).. وذكره التقرير بالهدف الكبير بقوله: (لقد حقق العمل الخارجي نتائج ساهمت في عزل النظام دولياً وكشف مفاسده عالميا ورفع راية موحدة للمعارضة وتجنيد إمكانات لدعم العمل. نقاط الضعف في الخارج هي: اضطراب في العلاقة بينكم وبين الاتحاديين. تطاول عناصر في التجمع بلغ درجة الطرح الانشقاقي الأخير..، اضطراب ظهر مؤخراً في الأولويات والإهتمامات)، وفي النهاية طولبوا كقيادة في الخارج بالتشمير للعمل على عزل النظام دبلوماسياً وإعلامياً والسعي لاستصدار قرار من مجلس الأمن ضده[211].

هذا اليأس في وقت كان الحزب بالداخل يعمل بكل ما أوتي من قوة لتعبئة الرأي العام باتجاه ضرورة الاتفاق مع الأخوة الجنوبيين على أسس عادلة للوحدة في سودان المستقبل، وكانت الوحدة في التجمع الوطني بالداخل محققة، يعود ذلك إلى حد كبير للدور الذي كان يلعبه ممثل الحزب في تجمع الداخل، الأمير نقد الله شفاه الله، في تجميع الرأي، والقبول الذي كان يجده في أوساط زملائه من أحزاب المعارضة.

ورداً على رسالة من مبارك بتاريخ 4 أكتوبر 1994م، أرسل السيد الصادق في 21 أكتوبر 1994م رداً يؤكد في مقدمته على: (**أن عمل المعارضة لهذا النظام عبر السنوات الخمس الماضية لم يضع هدراً فقد ساهم مساهمة فعالة في كشف هذا النظام وتعرية أقنعته الزائفة وتعرية دعواه الإسلامية كوسيلة للتسلط والبطش وأكل أموال الناس بالباطل واستنزاف موارده البشرية والمادية وعزله داخلياً من كل القوى الوطنية والإسلامية وعزله خارجياً من المحيط الإقليمي والدولي وإبطال جميع محاولاته توسيع قواعد تأييده بالوعد وبالوعيد.. هذه حصيلة تفوق ما قد استطاعت تحقيقه القوى المعارضة لأنظمة مماثلة في أفريقيا والعالم العربي وآسيا. كذلك حافظت القوى السياسية المعارضة للنظام على شكل موحد وأجرت حوارات مثمرة بين فصائلها لتحقيق وتأمين الوحدة الوطنية.**)

ثم انتقل السيد الصادق للمطلوب الآن وهو الانتقال إلى العمل المبرمج للتخلص من نظام (ثبت إخفاقه وتعفن) بعقد اجتماع لقوى المعارضة كلها في إحدى البلدان الأفريقية لتقويم الأداء ومناقشة أجندة المرحلة التاريخية المتمثلة في:

- مراجعة ميثاق التجمع بما يركز على إزالة آثار نظام يونيو الغاشم وتحديد ملامح السودان الجديد البديل من تعريف للديمقراطية واعتراف بحق تقرير المصير بعد فترة انتقالية بعد تحديد واضح لمعالم السودان الموحد العادل عبر مؤتمر قومي دستوري مما يعطي وحدة البلاد فرصة جادة أخيرة.

---

211 خطاب من قيادة الداخل للخارج في يوليو 1995م

- تحديد مهام الفترة الانتقالية: محاسبة سدنة يونيو وإزالة آثار الإنقاذ وعقد المؤتمر الدستوري ثم إجراء انتخابات عامة حرة.
- إعادة تأكيد الالتزام بالتجمع مع إجراء تعديلات على هيكله.
- الاتفاق على أهداف التجمع الإستراتيجية (الديمقراطية والسلام والتنمية).
- الاتفاق على إزالة النظام بإحدى ثلاث وسائل: التحول الديمقراطي على غرار تجربة جنوب أفريقيا وزامبيا وبنين، الانتفاضة الشعبية كما في أكتوبر وأبريل، أو المقاومة المسلحة كما حدث في يوغندا.
- والاهتمام بالمشكلة الإنسانية ومتقضيات إسعاف الضحايا.
- إصدار البيان الديمقراطي الذي يتجاوز الأوضاع القديمة ويركز على المرحلة الانتقالية ومعالم السودان الديمقراطي المنشود[212].

الشاهد، إن تلك البوصلة كانت تعمل باستمرار على صرف جماعة الخارج عن اليأس، وتوجيههم للمضي قدماً، إضافة للرفد بأفكار حول الشأن الوطني والحلول المستقبلية.

وعلى هذه الأفكار انبنى اتفاق شقدوم بين حزب الأمة وبين الحركة الشعبية لتحرير السودان في 12 ديسمبر 1994م والذي وقعه عن الحزب الدكتور عمر نور الدائم والسيد مبارك الفاضل، وعن الحركة القائد سلفا كير ماديت والقائد جيمس واني إيقا[213].

أرسل حزب الأمة هذا الاتفاق –أي اتفاق شقدوم- كمرفق مع مذكرة بعنوان «الخطوة الأخيرة لمشوار السلام في السودان»، وفيها:

(في 12 ديسمبر 1994م وقع ممثلو حزب الأمة وممثلو الحركة الشعبية والجيش الشعبي في شقدوم بالاستوائية الاتفاق المرفق، إننا نعرض هذا الاتفاق لكل القوي السياسية السودانية لتوحيد الرأي حوله كأساس للسلام العادل في السودان. أساس نرجو أن يحظى بتأييد منظمة الوحدة الأفريقية، والجامعة العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، ومجلس الكنائس العالمي، والشعوب المجاورة لبلادنا ليصبح قاعدة قوية للسلام العادل)[214].

أدى ذلك إلى الاتفاقات مع الفصائل المختلفة التي سبق تفصيلها آنفاً. ثم الخطوة الأخيرة المشار إليها في الخطاب اعلاه وهو اجتماع يخطط المبادىء الرئيسية لسودان المستقبل ووسائل إزالة النظام.

مقررات اسمرا للقضايا المصيرية: شرحنا كيف استطاعت قيادة حزب الأمة في

---

212 نفسه (بتلخيص)

213 تفاصيل اتفاق شقدوم موجود على صفحة الحزب بالإنترنت www.umma.org

214 الخطوة الأخيرة- مرجع سابق

الخارج أن تتفق على تقرير المصير مع الحركة الشعبية، وكيف خاطبت بقية الفصائل واتفقت معها، وتبقت رعاية الاتفاق الجماعي، فأقدمت على الاتفاق مع الحكومة الإرترية للعمل على جمع القوى السياسية السودانية على برنامج المستقبل، وتبني المنبر الذي يقوم بذلك (وقد ذكرنا ذلك آنفا). بعد ذلك اتصل الأخوة بالخارج بالقيادة في الداخل لبحث محتوى خطاب الحزب في المنبر الجامع. أرسل السيد الصادق لهم بعد إجراء المشاورات اللازمة مذكرة «البيان الديمقراطي السوداني» بتاريخ 15 أبريل 1995م.

كانت تلك المذكرة هي أساس اجندة الحزب التفاوضية التي استعانت بها لجنة الحزب في صياغة قرارات مؤتمر القضايا المصيرية المنعقد في يونيو 1995م، بل شكلت أهم الأفكار المتداولة فيه، وقد ظل حزب الأمة يعتبر بسببها أن قرارات أسمرا هي بنسبة 80٪ من صياغته وأفكاره.

تلكم الأفكار نقلتها قيادة الخارج عن قيادتها في الداخل ودافعت عنها بإخلاص!

يتضح مما سبق أن إنجازات الخارج كانت تنفيذية ومربوطة بالتنسيق مع المحرك الداخلي، مع وجود مساحة كبيرة للخارج في الحركة والمبادأة وعقد الاتفاقات وطرق الأبواب مستهدين بذلك المعين الفكري الثر. وعلى لسان السيد مبارك المهدي نفسه: « لقد كان لمواقف السيد الصادق المهدى الشجاعة في الداخل أكبر الأثر على نجاح هذه الجهود، كما كانت مساهماته وزملائه في الداخل الفكرية والسياسية الدور الأكبر في تسهيل مهمتنا، كما كان للتفهم الذي أبدته القيادة وعلى رأسها السيد الصادق المهدى في الداخل والمساحة الكبيرة التي وفرتها لنا في الحركة والمبادأة أثراً كبيراً في تحقيق هذه النجاحات الكبيرة التي حققناها.»[215]

ولنعد للحال في الداخل ومواجهات القوى السياسية للطغيان.

◆

الانتخابات.. ومذكرة يونيو 96

لقد تابعنا في بداية هذا الجزء صدور المرسوم الدستوري الثاني الذي حل الأحزاب والنقابات وأرسى ترسانة القمع في البلاد.

وفي مطلع أغسطس 1990م دعا النظام لمؤتمر للحوار حول النظام السياسي وجه الدعوة فيه لبعض المعارضين الذين قاطعوا المؤتمر وشارك فيه كبار منظري النظام الجماهيري الليبي، والمايويون وكبار منظري الاتحاد الاشتراكي، وكبار قادة الجبهة الإسلامية القومية

215 مبارك المهدي- الكلمة أمام اجتماعات المكتب الموسع بتاريخ 18-19 أبريل 1997م- القاهرة

بالإضافة لعدد من العسكريين ذوي التوجهات الشمولية، وجاء في خطاب الرئيس في افتتاح المؤتمر: (إن انهيار تجربة التعددية الحزبية لثلاث مرات يشكف لنا مجافاتها لبيئة البلاد وحاجتها. كما يشهد بعدم قابليتها لاجتياز امتحان البقاء والجدوى، ويؤكد حتمية فشلها إن طبقت مرة أخرى) وقد اعتمد المؤتمر ثلاثة اقتراحات: نظام المؤتمرات، ونظام الحزب الواحد ونظام التعددية المراقبة والمنضبطة، وعندما طرحت هذه البدائل للتصويت كانت الغلبة الكاسحة لنظام المؤتمرات. فتم تبني هذا النظام واختتم المؤتمر بجلسة حاشدة حضرها الرئيس الليبي معمر القذافي باعتبارها فرصة للتبشير بنظرية العالمية الثالثة[216].

وبالرغم من إجازة نظام المؤتمرات في ذلك المؤتمر إلا أن مرحلة تكوين النظام السياسي تأخرت حتى مطلع 1991م بعد الإفصاح عن أيديولوجية النظام، وفي 16/ 10/ 1993م صدرت قرارات بحل مجلس قيادة الثورة لنفسه وتشكيل كل من المجلس الوطني (الجهاز التشريعي للبلاد) وأمانة المؤتمر التأسيسي للحزب السياسي بالتعيين. فتشكل بذلك المجلس الوطني الأول المعين الذي ظل حتى إحلاله بالبرلمان (المنتخب) في 1996 تحت رئاسة محمد الأمين خليفة، وتشكل كذلك المؤتمر الوطني الحزب الحاكم.

◆

المرسوم الدستوري رقم 13 والاتجاه نحو الانتخابات

وبعد ست سنين من إعادة هندسة البلاد فكر النظام في البحث عن شرعية انتخابية زائفة، فأصدر المرسوم الدستوري الثالث عشر لسنة 1995م، معبرا «عن أزمة النظام المستحكمة وعن تناقض النظام الفكري والسياسي بين الإسلاموية، والليبرالية والجماهيرية: فهو نص يفتح باب الترشيح لرئاسة الجمهورية دون نصّ على دين أو جنس المترشح ويوجب عليه أداء البيعة! وينص على قومية القوات المسلحة ويوجب عليها واجبات إسلامية لا تلزم غير المسلمين ! ويتبع المرسوم النظم الجماهيرية في محاولة تجنب حرية التنظيم، ولكنه يناقضها في الاعتماد على التمثيل عبر انتخابات!»[217]..

وقد علق السيد الصادق في ورقة تبناها حزب الأمة يومها على ذلك المرسوم، في فبراير 1996م، واعتبر أن أهم المآخذ عليه فيما يتعلق بالانتخابات المزمعة هي: أن المرسوم مع بقية مراسيم «الإنقاذ» السابقة تشكل مصدرا للدستور القادم مما يشكل إلزاما ببرامج «الإنقاذ» الفكرية والسياسية والتشريعية مهما كانت نتيجة الانتخابات، وأن 125 عضوا من أعضاء المجلس الوطني ينالون العضوية بإجراءات هي التعيين غير المباشر، وأن المؤتمر الوطني هو تنظيم السلطة السياسي خليفة الاتحاد الاشتراكي المباد شكلاً وموضوعاً، كما

---

216 حاوي الصفحات 245-251

217 كتاب الحل السياسي الشامل- لجنة جمع أدبيات حزب الأمة- الخرطوم أغسطس 2002

أن الإجراءات الانتخابية سوف تجري في ظل أحكام الطوارئ واستمرار أحكام المرسوم الدستوري رقم 2 المؤسس للحكم القهري في البلاد[218].

قال حزب الأمة حينها: «إن المضي في تطورات دستورية من داخل جماعة «الإنقاذ» وحدها تكريس للاستقطاب والمواجهة في البلاد ولا سبيل لحل أزمة الحكم في البلاد بتغييب الرأي الآخر. لا قيمة لنظام لا يقوم على شرعية، ولا سبيل لشرعية غير ديمقراطية. إن الأمر الدستوري 13 يمثل تطورا في برامج نظام «الإنقاذ» الدستورية والقانونية، ولكنه تطور متخلف عن تراث البلاد الدستوري ولا يرقى لحل أزمة الشرعية في البلاد. إنه بصورته الحالية مجرد طلاء تجميلي لنظام «الإنقاذ» القمعي»[219].

وقد وقفت القوى السياسية الأخرى كذلك معارضة لتلك التطورات، ولكن الإنقاذ مضت في مسيرتها غير عابئة بالرياح، مثلما قال شاديهم (الليل ولى لن يعود وجاء دورك يا صباح، وسفينة الإنقاذ سارت لا تبالي بالرياح)! وإن كنا رأينا الرياح عصفت بها وبالوطن فظلت تسير وهي محض أشلاء، والوطن محض حطام!

◆

انتخابات عام 1996م

وفقا لهذا التطور الدستوري الجديد تم إجراء الانتخابات العامة الأولى في عهد «الإنقاذ» عام 1996م حيث أجريت انتخابات رئاسية وأخرى نيابية للمجلس الوطني.

في عام 1994م تم تعديل قانون الانتخابات، وقد نص القانون على أن يتم اختيار رئيس الجمهورية بالانتخاب المباشر، وأن تنشأ هيئة مستقلة دائمة للإشراف على الانتخابات والاستفتاء تسمى هيئة الانتخابات العامة تشكل بقرار من رئيس الجمهورية، ويطلب من المرشحين ألا يرتبطوا بتنظيمات، وأن لا يسعوا للتأثير على إرادة الناخبين (أي منع الدعاية الانتخابية) وأن لا يزكوا أنفسهم، فالقاعدة الشعبية تختار المرشحين بدون أي آلية حزبية كما أن اختيار المرشح لا يقوم على أساس برنامج أو أيديولوجية محددة، وقد علق دكتور حمد عمر حاوي: لم يوضح النظام كيف يمكن أن يكون ذلك، وعلى أي أساس سيختار الناس المرشحين ومن أجل ماذا؟[220] وسوف نرى تعليق السيد الصادق من على المنبر على هذه القضية كذلك.

تمويل العملية الانتخابية وتنظيمها وعرض المرشحين كان من اختصاصات لجان

---

218 كتاب الحل السياسي الشامل، ورقة موقفنا من الخيارات الوطنية التي نشرها الحزب في فبراير 1996م

219 نفسه

220 حاوي ص 263

الانتخابات (وهي لجان حكومية) وقد عين أعضاء اللجان العليا بالولايات حسب مواقعهم الإدارية (أمين عام الحكومة أم مدير الحكم المحلي، ورئيس الإدارة القانونية لديوان النائب العام، وقائد قيادة القوات المسلحة ونائبه ومدير شرطة الولاية أو نائبه، وقاضي محكمة عليا، وثلاثة أعضاء من ذوي الخبرة والحيدة) وتم إصدار قانون منع الأساليب الفاسدة لسنة 1994م اعتبر أن الذي ينشر أي دعاية حزبية أو طبقية أو طائفية أو قبلية أو يقدم وعودا انتخابية مرتكبا لأسلوب فاسد[221].

بالنسبة للانتخابات الرئاسية فقد كانت انتخابات اسمية لم يهتم بها المواطنون السودانيون غالبا ولا المجتمع الدولي، فتحت الحملة الانتخابية لاثني عشر يوما فقط وأعطي المرشحون فترة 15 دقيقة للتخاطب عبر التلفزيون والراديو الرسميين، وقد فتح باب الترشيح للجميع تقريبا فتقدم 42 مرشحا[222]..

يقول الباحثون المرموقون د. جاستين ويلز ود. عطا البطحاني وبروفسور بيتر وودورد: «دعي المراقبون والصحفيون الأجانب، وختمت صناديق الاقتراع، وطبعت بطاقات الانتخابات، ووضعت عليها العلامات، ووضعت داخل الصناديق، وعدت الأوراق، باختصار شهدت انتخابات 1996م عمليات واضحة ترتبط عادة بالانتخابات العادلة والحرة، لكن برغم ذلك نُظِرَ إليها على أنها مسخرة. لم تكن هنالك أحزاب سياسية. وفي حين مُنح المرشحون الفرصة للتحدث من خلال التلفزيون والراديو، لم يستطع أغلبهم السفر إلى معظم أجزاء البلاد، ودُفِعَ الناخبون دفعا إلى التصويت بواسطة الموظفين المحليين. وقد أعلن أحد مهندسي الانتخابات الرئيسيين لاحقاً أنه كان هنالك تلاعب واسع وشائعات مفادها أن ثمة سجلات خاصة بالبوليس والجيش اشتملت على أسماء وهمية كثيرة، وأنه كانت هنالك ملايين البطاقات التالفة وضعها أصحابها في الصناديق احتجاجاً على كل العملية فتم تمزيقها سراً» وقد لخصوا وصف تلك الانتخابات بالقول: « لقد كانت انتخابات 1996 أنموذجاً صارخاً للاستعراض الانتخابي. وأوضحت كيف يمكن التظاهر ببعض أفعال الانتخابات العادلة والحرة بدون توفير أدنى درجة من الاختيار، أو ضمان أية مشاركة شعبية حقيقية. كما أوضحت تلك الانتخابات إلى أي مدى يمكن أن تكون الانتخابات مجرد مسألة استعراض show، وقد يكون هذا النوع من الأداء الانتخابي موجَّهاً إلى الجمهور الأجنبي لإظهار جدارة وشرعية الحكومة، وقد تكون موجَّهةً إلى المجموعة الحاكمة نفسها؛ فيعمدون تحت تأثير الشعور بالشرعية، إلى إقناع أنفسهم بأنهم يتمتعون على الأقل ببعض التأييد الشعبي، وربما تكون موجَّهة إلى أهل البلد

---

221 السابق ص 263

222 Marc Gustafson Electoral Designs: Proportionality, representation and constituency Boundaries in Sudan's 2010 Elections, 2010, Rift Valley Institute Publications, pp 13

عموماً؛ تأكيداً لقدرات الحكومة اللوجستية وسيطرتها».[223]

الشاهد أنه انتخب الرئيس عمر حسن أحمد البشير رئيساً للجمهورية في سنة 1996 وحصل على 75٪ من أصوات الناخبين فيما حصل الـ41 المنافسين له على 25٪ من الأصوات. وبلغت نسبة المشاركة في هذه الانتخابات 55٪ ممن يحق لهم التصويت[224] بحسب الأرقام المعلنة.

قاطعت الأحزاب السياسية هذه الانتخابات باعتبارها مسخرة لتزييف إرادة الشعب، وكانت نسبة الإقبال عليها ضعيفة جدا في الحقيقة فلم يهتم بها أو يشترك فيها إلا منسوبو النظام.

ونتيجة لهذه الانتخابات انتخب عراب النظام الدكتور الترابي في أبريل 1996م رئيساً للمجلس الوطني بعد فوزه في دائرة الصحافة نفسها التي فشل فيها نتيجة تكتل حزبي في انتخابات 1986م[225]. وظل في رئاسة البرلمان حتى فبراير 1998م حينما اختير أميناً عاما للحزب الحاكم (المؤتمر الوطني)، وكان المنصب الجديد يتطلب التفرغ فترك رئاسة البرلمان[226].

كانت ورقة حزب الأمة حول المرسوم الدستوري رقم 13 تحدثت عن الخيارات الوطنية في البداية، إذ قالت إن (الضغط الخارجي، واحتمالات التحرك الداخلي، وانكشاف إخفاقات النظام، وتزايد اختلافات «الإنقاذيين» الداخلية، أدت إلى الحديث عن مخرج متفاوض عليه للبلاد) وقالت إن هذا ممكن بوسيلتين هما: المؤتمر القومي الدستوري، أو الاحتكام للشعب السوداني عبر انتخابات حرة تكون بمثابة استفتاء بين «الإنقاذ» والديمقراطية. ولكن النظام كما ذكرنا ذهب في مسيرته العمياء وأجرى انتخابات المسخرة، مما حدا بالقوى السياسية المعارضة أن تخاطبه بوضوح.

وفي يوم 10 يونيو 1996م توجه ثمانية من قيادات التجمع الوطني الديمقراطي للقصر الجمهوري لتقديم مذكرة بلورت إجماع القوى السياسية حول مطالب محددة للاصلاح تنفذها حكومة انتقالية تجري الإصلاحات المطلوبة وفي نهاية الفترة انتخابات حرة نزيهة.

وقع على المذكرة عليها باسم التجمع كل من: 1- السيد صلاح عبد السلام (حزب الأمة) 2- السيد مضوي محمد أحمد (الاتحادي الديمقراطي)- 3- السيد فاروق زكريا

---

223 جاستين ويلز، عطا البطحاني، وبيتر وودورد الانتخابات في السودان: التعلم من التجربة، منشورات معهد الأخدود الأفريقي العظيم، بتكليف من هيئة التنمية الدولية، 2009، النسخة العربية، ص 9-10

224 ناصر السيد- سابق

225 صديق محيسي، حروب الترابي، سابق ص 124

226 نفسه ص 125

(الحزب الشيوعي.) 4- السيد إزيكيا (يوساب) 5-السيدة سارة نقد الله (التجمع النسائي)- 6- مولانا أبيل ألير (شخصية قومية) –7- مولانا محمد الحافظ (المحامين)- 8- السيد محمد الحسن نورين (المهنيون). لخصت المذكرة مطالب الشعب السوداني كما ذكرنا، وقد اعتبرها السيد الصادق آخر فرصة للنظام لإجراء تحول سلمي ديمقراطي بدون إراقة دماء، نص المذكرة كان:

(الفريق/ عمر حسن أحمد البشير- رئيس الجمهورية، تحية طيبة.. وبعد-

إن السودان وطننا أرض التسامح والتعايش أصبح نهبا لثقافة العنف وصار المواطن إما قاتل أو مقتول، وتعددت جبهات القتال وصار الاقتتال يغذي التردي الاقتصادي ويتغذى به مما خلق مأساة إنسانية لم يعرف التاريخ لها مثيلا. في هذه الظروف فإن أي تغيير يأتي بالعنف بإجراء داخلي أو تدبير خارجي على نحو ما يتردد في الأوساط الدولية سوف يدمر الوطن نهائيا.

الوطن في وجه النذر الداخلية والخارجية يواجه أن يكون أو لا يكون، لقد أسعفت السودانيين في الماضي السماحة الإيمانية والخبرة الظنية والحكمة الإنسانية فأنقذوا وطنهم من حافة الهاوية لدى الاختلاف الحاد حول المصير في 1956م، ولدى المواجهة الحادة بين الشعب والمجلس الأعلى للقوات المسلحة في 1964م. والمفاصلة بين حكم الفرد والانتفاضة الشعبية في 1985م، فانتهت المواجهات إلى حل سياسي حقن الدماء وحقق تطلعات الشعب المشروعة وتجنب الحلول الاستئصالية.

إننا بكل مقدسات الدين وبكل حرمات الوطن.. بكرامة الإنسان نناشدك أنت وزملائك أن تحزموا الأمر وتوجهوا الدعوة إلى كافة القوى السياسية السودانية بالداخل والخارج إلى مائدة مستديرة للاتفاق على برنامج لتنفيذ مشروع الخلاص الوطني المكون من النقاط الخمس الآتية:

أولا : اتفاقية سلام عادل أركانها: المواطنة أساس الحقوق الدستورية واحترام حرية الأديان والتعايش السلمي بين الثقافات الوطنية والاقتسام العادل للثروة الوطنية وتحقيق الوحدة الوطنية على أساس طوعي عبر استفتاء حر يجدد الثقة بين المجموعات الوطنية.

ثانيا : كفالة حقوق الإنسان وحريته الأساسية وتحقيق تحول ديمقراطي يقيم نظاما ديمقراطيا مبرأ من عثرات الماضي عبر انتخابات عامة مراقبة دوليا.

ثالثا: التزام سياسة دولية تحقق حسن الجوار الإيجابي في إقليمها المجاور وتحقق تفعيل دور السودان الإيجابي في المؤسسات الإقليمية التي ينتمي إليها. وتحقق دعم السودان للشرعية الدولية وتمكنه من التعاون مع الآخرين لتطويرها في اتجاه أعدل وأفضل.

رابعا: إقامة آلية قومية حقانية للتصدي لكافة المخالفات التي ارتكبت في حق الشعب

السوداني منذ الاستقلال، ولرفع المظالم ولتنظيف الحياة العامة.

خامسا: تكوين حكومة انتقالية مهامها إزالة التشويهات التي علقت بمؤسسات الدولة، وتنظيم الاستفتاء الحر وإجراء الانتخابات العامة برقابة دولية.

هذا هو مطلب الشعب المشروع وهو طوق النجاة من تدابير تحاك للوطن لا تزيد حاله إلا خبالا وضياعا.

إننا نحن الموقعين بهذا الطلب الساعين لحل المسائل السياسية.)

هذه المذكرة شكلت مرجعية أساسية للجهاد المدني بالداخل، والعمل من أجل التحول السلمي الديمقراطي بدون إراقة دماء، كما شكلت تناغماً مع ما تم التوصل إليه في مقررات أسمرا للقضايا المصيرية في يونيو 1995م.

وبرغم لغتها الحادبة والمناشدة فقد وقعت مثل غيرها من المناشدات والمذكرات، على قلوب بها سقم، وآذان بها صمم!

تهتدون وحكاويها

ذكرنا آنفاً كيف أن النظام احتفظ بالسيد الصادق محاصراً وأخبره المسؤول الأمني صلاح عبد الله قوش حينها إن أية رصاصة تطلق في الخارج ستكون الثانية في صدورهم بالداخل، مؤكداً أنه سيكون رهينة بأيديهم!

وبالفعل ظلت مطالباته لتأشيرة خروج ترفض دائماً. مثلاً في مارس 1992م تلقى السيد الصادق دعوة من السيد سالم عزام لحضور الاجتماع الأول لهيئة التنسيق لوحدة الأمة في مدينة إسلام بولي بتركيا والذي خطط لانعقاده في مايو 1992، فرد على السيد سالم مؤكداً: (لقد تقدمت بطلب للسلطات السودانية المعنية للاذن لي بالسفر فإن أذن لي فسوف يكون سروري عظيماً بلقائك وسائر الأخوة والمشاركة في المؤتمر)[227]، ولكن لم يعط التأشيرة.

ومن جديد في أكتوبر 1995م تقدم بطلب الحصول على تأشيرة خروج للذهاب لألمانيا لحضور مؤتمر حول «الإسلام والغرب» في نوفمبر 1995م، ولكنه لم يستطع الذهاب لأن السلطات المعنية أهملت طلبه ولم يتلق رداً منها[228].

ووفقما ذكر الأمير عبد الرحمن الصادق الذي كان مسؤولاً عن تنفيذ عملية (تهتدون)

---

227 خطاب للسيد سالم عزام في مارس 1992

228 Behind the red line مرجع سابق

من الداخل فإن التفكير في العملية والتخطيط لها بدأ منذ 1991م حتى قبل إطلاق سراح السيد الصادق من المعتقل، وكانت الفكرة أن يتم تهريبه من المعتقل ثم التوجه نحو أرتريا. ولكن السيد الصادق لم يوافق على تنفيذ العملية حينها ولا حتى بعد إطلاق سراحه، مفضلاً البقاء في الداخل والعمل من أجل تحقيق الأجندة الوطنية ونصح الحكام لعلهم يسمعون. ولكنهم كانوا في كل مرة يصرون ويستكبرون بل في خطبة الأضحى 1995م حملوه وزر كل تحرك ضدهم بالخارج، فألقى السيد الصادق كلمته الأخيرة في خطبة عيد الفطر، فبراير 1996م وقال إنه يصمت بعدها، وزاد التضييق بإعادة المتابعة بشكل لصيق في نوفمبر 1996م، ومن ثم بدأ التفكير الجدي في الهجرة.

قال السيد الصادق واصفاً ذلك التطور: (**منذ عام 1992 تقرر الإعداد لهجرة القيادة إذا لزم وتم التحضير لعملية تهتدون تحضيراً دقيقا مع وقف التنفيذ. ومنذ عام 1992 توالت آراء ونصائح تطالب بتنفيذ تهتدون. ولكننا تحفظنا على ذلك حتى تجددت الحملات ضدنا نتيجة التحركات الداخلية والخارجية فجددوا المتابعة الأمنية لي في 25 نوفمبر 1996م. وفي 29 نوفمبر بدأت حملة إعلامية للربط بيني وبين الحركات العسكرية المضادة للنظام. في هذا المناخ جرى تشاور بيننا وبين الأخوة في الخارج وفي 5 ديسمبر اتخذنا قرار تنفيذ تهتدون في أضيق نطاق، وتقرر أن تبقى بقية القيادات بالداخل. وان أهاجر فوراً لتجريد النظام من فرصة الرهينة وللمشاركة في تحريك الموقف. وتم التنفيذ بكفاءة أعطت أنموذجا لقدرات المعارضة التخطيطية والتنفيذية وعجز النظام الأمني بل تخبطه السياسي والقيادي.. لكن ظل أثر تهتدون النفسي هو الأبلغ إذ كانت انقلابا رفع معنويات الشعب السوداني إلى القمة وجعله يشعر أنه في موقف هجوم ومبادأة وتدنى بمعنويات النظام إلى الحضيض ووضعه في موقف دفاع عاجز صار ملازما له حتى الآن.**)

كانت المشاورات تتم عادة بالوسيلة المشفرة عبر الفاكس الذي كان بداية عبر مقر عملي في الخرطوم (2)، وفي 1995م اضطررت لتركه للتفرغ تماماً للعمل بمكتب السيد الصادق الخاص، إذ كثرت الأعباء والعمل فيه وكثر استدعائي (على جناح السرعة) فاستقلت من عملي كمهندسة والذي فارقته «فراق الطريفي لجمله»، بعد ذلك صارت الرسائل المشفرة تأتي عبر أحد أصدقاء السيد الصادق غير المعروفين لجهاز الأمن فأقوم بفك الشفرة، ثم تشفير الرسائل الذاهبة للخارج.

أما التخطيط لتهتدون فقد كان التشاور حوله أكثر سرية، وسربت أجهزة اتصال خاصة ظل التشاور عبرها بين عبد الرحمن بالداخل ود. عمر نور الدائم بالخارج. وقد قام عبد الرحمن باختيار المرافقين من المجاهدين، وقد ذكر إنهم ذهبوا سراً لأرتريا قبل العملية. كما روى كيف أنهم ومنذ وقت باكر أحضروا السلاح الذي استخدموه لتأمين العملية من

شندي حيث كان الأحباب بالخارج سربوه لهناك[229].

حينها اقتنع الحبيب بالهجرة، وكان ذلك في عام 1996م، كان يريد أن يكون ذلك بعد الفراغ من زفاف الزيجات المبرمجة أو وشيكة لبناته، كانت طاهرة قد تم عقد قرانها في 24 فبراير 1995م، ومريم تم في 22 سبتمبر 1995م، وعقد قراني في 4 نوفمبر 1995م، وزينب في 20 يناير 1996م، وتم التخطيط لزفاف ثلاثتهم في أيام متقاربة في أواخر فبراير 1996م، فكان زفاف مريم في 24 فبراير، وطاهرة في 26 فبراير، وزينب في 28 فبراير، وتبقى زفافي الذي تأخر خاصة مع وفاة الوالد المرحوم الغالي، والد زوجي في مايو 1996م. وقد استعجل الحبيب لإتمام الزفاف لأنه وفقها قال لي يريد أن يتخفف من مسؤولياته قبل أي تحرك.

وفي مرحلة تحديد تاريخ الهجرة خطر للمخططين أن أكون بصحبته وأن يكون السيناريو أمام المرشدين، هو أنني زوجة أحد قادة الحزب بأرتريا، وهو والدي، وأننا متوجهون لأرتريا للحاق بزوجي، وذلك لئلا يعلموا بهويته وهم ليسوا من جماعتنا وربما خضعوا لإغراءات بالكشف عنه للنظام. فرحت جداً حينها أخبرني عبد الرحمن بتلك الخطة فقد كانت فكرة هجرة الحبيب ترعبني إذ استحضر تجربة هجرة الإمام الشهيد الهادي المهدي لأثيوبيا في أواخر مارس 1970م التي كانت حية في ذاكرتي وقد أجريت بحثاً حولها للتو[230]. لكن عبد الرحمن عاد وذكر لي أن الحبيب رفض الفكرة بتاتاً، فذهبت له منزعجة جداً ومحاولة استجداءه ليسمح لي بمرافقته، فقال لي: (لا أوافق، ما ممكن نخطف عروس)! حاولت مراجعته أن هذا ليس اختطافاً، وممكن أن يسوقوا (العريس والعروس) سوياً، ولكن بلا جدوى.

كان الحبيب يقدر أن يكون التنفيذ مباشرة بعد الزفاف ودعوته الرجالية عصراً والتي كان يفترض أن تكون في نهاية الأسبوع الأول من ديسمبر، وفي يوم الخميس 5 ديسمبر صح عزم الحبيب الإمام على الهجرة وأن تكون بالأحد 8 ديسمبر، أي مباشرة بعد الزفاف، وبالتفاهم مع الأحباب بالخارج عدل الموعد إلى الاثنين، فاستحسن ذلك. ولكن موعد العرس تأجل بسبب وفاة الخال السيد كامل الطيب الحلو، فصارت دعوة الرجال مرطبات يوم 10 ديسمبر عصراً، وبالمساء الجرتق في بيتنا بالملازمين. فصار تاريخ الهجرة قبل الدعوة بيوم، وصارت الدعوة في حد ذاتها أفضل تغطية ممكنة للعملية.

أذكر أنني حوالي عصر الجمعة كنت مشغولة بالتحضيرات المعتادة للعرس تشرف عليها (الخالة فاتو الله يطراها بالخير)، وكنت أقيم ببيت عمتي أصفى رحمها الله في نفس مجمع بيت

229 إفادات الأمير عبد الرحمن الصادق في حلقة التوثيق للهجرة، 2004م

230 كان ذلك في بحث أثناء دراستي للفولكلور بمعهد الدراسات الأفريقية والآسيوية بجامعة الخرطوم، في 95/1996م

الإمام الصديق الذي ضمنه بيت الوالد بالملازمين.. كانت الخالة قد لطخت ساقيّ وابتدأت عملها حينما جاءني الحبيب محمد عبد الله وهو من المجاهدين السابقين منذ هجرة ليبيا حيث كان شاباً فتياً حينما عادوا ونشأ في بيتنا كواحد منا هو وكوكبة من أولئك الرجال الخلص، جاء وقال لي الحبيب يريدك على جناح السرعة، فقمت عجلى بساقي الملطختين وذهبت له بودنوباوي، أعطاني خطاباً معنوناً للبشير، قال لي اطبعيه واحرقي الأصل واعطيني منه نسختين. أعادني محمد للملازمين حيث قمت بطباعته وعدت له بالنسخ فراجع الطباعة وأقرها، ثم عدت للخالة فاتو التي كانت في دهشة من الأمر ولم تشفها ردودي بشيء حول هذا الأمر الجلل الذي يجعلني أخرج بمثل حالتي وأغيب كل ذلك الوقت.

وكتب الحبيب خطابين آخرين أعطاهما للوالدة سارا رحمها الله لكي تسلمهما لصاحبيهما بخط يده: خطاب للراحل الدكتور حسن الترابي، وآخر للسيد أحمد المهدي.

خطابا البشير والترابي طالبا بوضوح بضرورة تنفيذ مطالب مذكرة المعارضة في يونيو 1996م الواردة آنفاً، وأنهما مسؤولان عن أية مستتبعات لعدم الاستجابة.

أما خطاب السيد أحمد فكان لإعلامه أنه خرج مهاجراً، ويوصيه بالتعاون مع هيئة شئون الأنصار. وذلك إثر فترة من التفاهم معه جعلت السيد الصادق يظنه سوف يكون مع الجماعة. وسوف نرى كيف استغل ذلك الخطاب واعتبر نفسه منصّباً على الأنصار ليقودهم لمهادنة النظام.. فيلم السيد أحمد وأنظمة الشمولية.. هندي!

الشاهد، في صباح الأحد 8 ديسمبر، نحو السابعة صباحاً، رأى السيد الصادق أن يجمعنا أسرته المباشرة ويخبر الجميع ويودعهم مع تأكيد سرية الأمر القصوى. كان ينقصنا صديق الذي كان بالولايات المتحدة، ومحمد أحمد الذي كان حينها قد ذهب للدراسة في الأردن.

وتروي زينب: (في تهتدون كنت في بيتنا في قاردن سيتي، وأذكر أننا كنا نايمين ولمن أبوي رسل للناس ينادوهم، رسلوا لينا محمد عبد الله دق الباب كتير، أنا كنت حامل بعصمة وطبعاً اضان الحامل طرشا! لما صحينا بعد لأي ومشينا الملازمين على جناح السرعة أمانميل[231] قال لي: النوم بجيب اللوم!)

أم سلمة قالت: (أبوي رسل لينا الصباح بدري 7 أو 8 صباحاً وكان بايت في الملازمين، أنا كنت في ودنوباوي، جينا بدري واجتمع بينا في أوضته الإضافية الفي الملازمين وكلمنا بقرار خروجه، وبتذكر كنتو انتو في الشقة الفوق وفي مطبخ صغير كدة عملت فطاير للسفر وكان أمانامير دة مشغول شديد بتجهيزات العربات والناس. في المسا مشيت ودنوباوي

231 اسم اطلقته سراء تهتدون عادل. بكر مريم عليه حينما كانت صغيرة في العسكرات وقصدها تقول عبد الرحمن الأمير. وصار اسمه بيننا (أمانامير)، والبعض ينطقها أمانميل محاكاة للثغتها حينها

أبوي طلع من هناك، كان يومه في ودنوباوي وبتذكر زي الليلة كان قاعد في كرسيه الفي أوضته فوق في ودنوباوي وأنا قاعدة معاه جاء أمانمير زي الساعة 1 صباحاً كدة وكان في حظر تجول قال ليه خلاص جهزنا، ودعناهم للذي لا تضيع ودائعه، واتذكر بوته[232] دة قال لأبوي عايز يمشي معاهم ولمن قال ليه اقعد شوف امتحانك لمن دموعه نزلوا).

الحبيب كمال هداية الله قال: (تم استدعاء الجميع وذهبنا للملازمين وكان هناك تجهيزات طعام، وبعد ذلك الناس تحولوا كلهم لودنوباوي وقضوا الليلة هناك تقريباً، الإمام نزل زي 4 صباحا مع الفجر صلاة الصبح كدة، الإمام وعبد الرحمن ركبوا معاي بورا ومحمد عبد الله كان راكب معاي قدام، كان في حظر التجول فتنا النقطة الأولى وعدينا الكبري ونقطة التفتيش الثانية، كانوا كلهم لابسين هدوم برد ملثمين، محمد عبد الله كان بيوصف لي الطريق مشينا لحد بعد الحلفايا السوق المركزي وبعدها مشينا لجهة على اليمين ولقينا عربيتين بكاسي محملات وفيها بشير وتيراب ومحمد مزمل وآخرين وركبوا معاهم. بعد أن خرجوا ذهبت ومعي عبد الرحمن شريف لاستقبال صديق كان جايي في نفس اليوم، وكنت مع عبد الرحمن شريف كل يوم نحرك عربية الإمام من الملازمين لودنوباوي والعكس حسب حركته اليومية المعتادة في نفس الزمن للتغطية، ولما اتعرفت تهتدون وأعلن عنها بعد ذلك اخفينا العربية تماماً).

كان يوم الأحد عصيباً، بيد أن الاثنين كان أشد. عدد من البكاسي كانت تقف داخل المنزل ليل الأحد وكنت أرقبها متمنية أن أكون أي جزء منها! خرجوا كما روينا قبل الرابعة صباحاً وطائرة صديق تصل في الخامسة! كان صديق قد تخرج من هندسة البترول في أمريكا بتفوق أثلج صدرنا وصدر الحبيب ولكنه وجهه بالبقاء بالخارج حتى إشعار آخر.. كان الصديق متشوقاً للقاء الوالد شوقاً شديداً وحينما وصلته إشارة الحضور الفوري فرح لأنه سوف يلقاه أخيراً، ولكنه عاد بعد ساعة ونحوها من مغادرته، كنا في استقباله بالمطار، مريم وبشرى وكمال وعبد الرحمن شريف وشخصي، حينما علم بأنه أحضر عاجلاً ليسد بعض خانة من توجهوا شرقاً! قال إن حالته تشبه العجول التي أبعدت عن أمهاتها وصارت متشوقة لتعاد لها (فتكون كعجّال لاقت)، ولكن حينما فتحوا لها باب «الزريبة» للعودة كانوا قد أخرجوا الأمهات بباب آخر!

قضينا يوماً وليلة قطعة من جهنم. ولم نبلغ بأنهم وصلوا بالسلامة إلا ظهر الثلاثاء 10 ديسمبر، يوم الزفاف. كانت ساعات عصيبة بدرجة لا تصدق، وفوق ذلك عليّ «تمثيل» أنني عروس وأن كل شيء على ما يرام! وقد اتفقت مع الوالد أني سألحق به حيثما يكون لإتمام مراسم الجرتق.

232 كان بشرى وهو صغير ينطق اسمه: بوته، وصار اسمه لدينا حتى الآن! كان بشرى ممتحناً للثانوية في مارس عام 1997م.

عصراً كانت مناسبة المرطبات الرجالية.. وحتى ذلك الوقت لم تكن الهجرة قد أذيعت، روي بعض الأحباب حينما يُسألون عن الوالد كانوا يقولون إنه (عنده نزلة)، ويبدو أن الصديق ابن عمتنا قد شكّ في الأمر لأنه سأل محدثه قائلاً: نزلة ولا طلعة؟

ولم تمض ساعات قليلة حتى تفشى الخبر، وذاع وعم القرى والحضر!

في طريقنا كعروسين للجرتق كانت نفوسنا محلقة بالفرح وقد نزلت عنها أغلال الهموم والقلق، قالت لي طاهرة: (بتذكر أول ما جيتي طالعة بعد معرفة وصولهم كنا مبسوطين دايرين نطير وقد تنفسنا الصعداء وكنت انت وصدوق متماسكين). طبعاً لا أنسى أني تمسكت بيد صديق طيلة الطريق نحو مكان الجرتق وكنت أسير بينه وبين العريس حتى وصلنا الدكة الدائرية التي صممتها الوالدة سارا رحمها الله لذلك الطقس فشهدت جرتق أخواتي قبلي.

أثناء مراسم (الجرتق) التي تمت كنت أحسها مناسبة بلا داع طالما خرج الحبيب واطمأننا عليه، وكنت قلت له إننا سنلحق بك (لتجرتقنا) كما ذكرت، وكانت خطته أن يتجهوا من أسمرا إلى القاهرة جواً. وبالفعل، حجزنا على طائرة متجهة إلى القاهرة في نفس يوم الجرتق مساء، حتى أني ذهبت بنفس ملابس الجرتق إلى المطار، وكان ذلك من رأي الوالدة الحبيبة سارا رحمها الله والتي رأت أن زيي سوف يبعد عني أية شبهات ويصرف عنا لجاج الأمن في المطار.

ونرى السيد الصادق يدون في مفكرته لعام 1997م قائلاً:

25 نوفمبر بداية المتابعة الأمنية.

29 نوفمبر مقال ألوان تعليقاً على أقوالي لمحمد سعيد محمد الحسن في الشرق الأوسط، والخلاصة: الصادق غيّر موقفه إلى الدفاع عن المقاومة المسلحة. يؤخذ للقتال إما قاتل معنا وإما مات.

أخبار متواترة: يؤخذ رهينة كما جاء في قول صلاح بوش (قوش)، لا سيما من الخارج.

احتفال عرس رباح تأجل بسبب وفاة كامل لتكون دعوتي الرجالية الثلاثاء 10/ 12.

18/ 11 تسجيل برنامج علمتني الحياة. أذيعت حلقة أولى 3/ 12 وثانية 10/ 12.

الخميس 5/ 12 قرار الهجرة لتكون الأحد، عدل بالتفاهم الاثنين.

إبلاغ صديق بالحضور، وصوله فجر 9/ 12.

الخروج من المنزل 3:40 صباحاً. وصول السوق المركزي، سيارة كمال. البوكس الساعة 4:00 والاتجاه أم حطب الوصول 7:00 صباحا.

غاب الدليل حتى 10. جاء 3 منهم.

قطعنا الحدود الساعة 5:00 عصراً، واستقر المقام للمبيت داخل الأراضي الأرترية الساعة 6:00 مساء.

بالليل حوالي 12:30 توهم الحراس متابعة. الانسحاب. المبيت حتى الفجر ثم البحث عن البقية، وبعد العثور عليهم المقابلة: عمر، مبارك..الخ. التوجه معاً الساعة التاسعة صباحاً لتسني.)

رواية الأمير

أما عبد الرحمن فقد وصف كيف كان تعامل الأحباب المجاهدين المشاركين في تهتدون منضبطاً فهم لا يأبهون إلا بالتعليمات التي توجه لهم ولا يسألون عن أي شيء آخر، قال: (الأحباب ديل بشتغلو بالتعليمات وما بسألوا)..

والحقيقة إن المجاهدين الأنصار طينة عجيبة من البشر، وقد تحدثنا في الجزء الثاني (ظلام أب عاج) عن الشهادات التي حصدوها أثناء هجرتهم تلك من كل من خالطهم فهم رهبان الليل فرسان النهار، صدق المادح عابدين حينما حيّاهم بدرته:

المهاجرين.. أكرمهم فى الدارين يا الله

جدوا سايرين.. الماهم حايرين

فى الله غايرين.. بالفرحة طايرين

لامامهم زايرين..فى الحلقة دايرين

الغر النايرين..هم على حق، واعداهم جايرين.. يا الله

فى سيرهم جادين.. لرباطهم شادين

فى الله متوادين.. الما مرتدين

العظموا الدين..فى الدهر خالدين

وان جوك واردين.. كالصواعق، ماهم باردين.. يا الله

هبوا طايعين..بالروح مبايعين

للخير مسارعين.. الماهم مايعين

ولاهم صايعين.. هانوا الملاعين

والله رايعين.. واستحقوا الحور العين.. يا الله

للصلاة ملازمين..لغيظهم كاظمين

بالله جازمين.. للغاية عازمين

الصم الحازمين.. للشيطان هازمين

الزيهم مين..لينا حالهم، قولوا آمين.. يا الله

صدق الحبيب زين العابدين أحمد عبد القادر!

ولنواصل مع عبد الرحمن: (التخطيط لتهتدون بدأ منذ 1991م. في البداية ذهبنا لشندي جئنا بالسلاح، وذهبنا بعد ذلك لأرتريا للتعرف على الطريق. كنا بنقطع الحدود بالليل شديد بدون نور لأنها مناطق عمليات وكنا بنمشي بالخلا عشان ما تلاقينا نقطة تفتيش.. لدى الذهاب لشندي سقت معاي أبكر ومشينا طوالي لغاية ما وصلنا شندي وفي شندي كانت منتظرانا عربية صغيرة صالون لأنها ما بتتفتش زي البكاسي كان معانا محمد مزمل ومحمد عبد الله. جينا دخلنا الخرطوم. دخّلنا السلاح في غرفتي لغاية ما جهزنا محل تاني، اتفقت مع بكور.. قال لي المحلة دي آمنة شلناها ختيناها تحت سرير عمنا عبد المجيد رحمه الله. دة كان السلاح لمواجهة أي طارئ أو تأمين للخروج.. فيه أسلحة لا توجد في السوق. الأسلحة الخفيفية موجودة هنا في سوق ليبيا لكن في نوع أسلحة لا توجد هنا لأنها متطورة. خبأناها كلها. عملنا ليها تفتيش وخزناها بشكل لا تكون معرضة للصدأ أو التآكل ما أمكن- اتبعنا وسائل التخزين المفروضة- وبرغم وجود المراقبة الشديدة والمتابعة اللصيقة والاستدعاءات المتواصلة. استمر الحال كذلك طيلة السنين، نقوم بإيجار البيوت في مختلف أنحاء العاصمة المثلثة نأجر واحد ونفكه بعد فترة ونؤجر تاني لأنه كان في نظام اللجان الشعبية وهم عيون للأمن والنظام، وأي إنسان غريب جاء لازم يتم التقرير عنه. استمرينا على هذا الحال، كذلك أبوي يعتقل ويطلق سراحه، ونحن نعتقل ويطلق سراحنا إلى أن حُمّل كل أوزار المعارضة في الخارج. شقدوم حينما تمت نحن دفعنا الثمن. صحيح كان هنالك تنسيق بين الداخل والخارج لكن لم تكن هنالك صلة ظاهرة. عذبونا عذاب شديد في تقرير المصير. نحن دائماً ندفع الثمن في الداخل. أبوي اعتقل. جاء كلام من ناس الأمن أنهم يعتبروه كرهينة. أبوي كان رافض الخروج للخارج طيلة الفترة مع أننا كنا مستعدين. قرر هنا أن يخرج. يوم الخميس الصباح استدعاني وقال لي إحنا ح نطلع يوم الإثنين الصباح، قمت بدوري. في مناطق لقاء في الخلا- الخلا شاسع وواسع ومتشابه- كل خمسة- عشرة كيلو بنخت حجر كبير وبنديه طلقة عشان نعرفه- كل الوديتهم لم يتعرفوا على الطريق، الوحيد الذي خبره محمد مزمل. المرقة كانت عن طريق شندي- بعد شندي عشرة كيلو وبتخش بيمين منطقة أم حطب بعد كدة بتخش البطانة. بعد قال لي يوم الخميس نطلع جمعت جماعتي قلت ليهم عندنا ضرب نار يوم الاثنين جاي من برة، شوية متطور، داير تلمو لي المتدربين 25، فصيلة كاملة، كل مرة بنمشي حوالي 10، هذا الأمر بيستمر يومين نتحرك الاثنين الصباح نلتقي في منطقة تجمع معينة ونمشي وبعد

يومين نرجع. جاءني عمنا مبارك شمس الدين وجاب ولده مكي كان مدرب في القوات الخاصة ورفدوه، وبقى قاعد بلا شغل بقى يشتغل حفلات تصوير باليومية، جابه يوم الأحد الصباح قال لي دايرنكم تستفيدوا منه، وممكن تودوه برة - قلت ليه جيبه لي - جابه لي الأحد الضهر قال لي عندي حفلة - قلت ليه خلي شغلتك دي عندنا شغلة بالليل - المشية الياها لحدي بعد خمسة سنين! الوحيد الكان سجاري في المجموعة الباقين أنصار كاربين.. أنا ومحمد مزمل الوحيدين العارفين الدرب. الباقين ركبوا العربات وشالوا سلاحهم في صناديق. قاموا الأحد بالليل 10 بالليل اتحركوا مشوا. أنا وأبكر إبراهيم جدو ومحد عبد الله ومعانا زول نسيتو كنا مع الحبيب. اتحركنا من ودنوباوي زي 4 صباحاً وجينا مارين بالسقاي لغاية ما مشينا منطقة التجمع حوالي الساعة 9 صباحا. عدد العربات 5 عربات بكامي هايلوكس، عدد الناس حوالي 25. في المحلة ديك أنا في شجرة كبيرة وقّفت الحبيب وجمعت الناس طابور ونورتهم بالموضوع في نفس المكان وإننا بصدد تنفيذ عملية نهتدون من السودان على إرتريا، كلهم كبروا بحماس ودموع وانبسطوا وما في زول اتفاجأ وانصرفوا للتسليم عليه. الحبيب كان مشغول طول الفترة بقراءة كتابين كانوا معه لا أذكر عناوينها.. كان عندنا دللا كان المفروض يجوا معانا وتأخروا جدا مع أنهم في العادة لا يتأخرون وفي النهاية اتوا وفي النهاية تحركنا إلى منطقة أبعد من منطقتنا حوالي 20 كيلو وفيها فتحنا الصناديق وصرفنا الأسلحة. وجربناها. وكان عندنا صيد وفير طبخناه وأكلنا، كان عندنا أكل عملتو أمي وجهزته في الحافظات. بعد ذلك تحركنا نحو الحدود الأرترية السودانية أبدر من وقتنا شوية ولازم عشان نقطع الحدود يكون في الظلام. ارتكزنا في محلة قبل الظلط (طريق بورتسودان) انتظرنا حتى صلاة المغرب وبعد ذلك تحركنا. تحركنا بصورة منتشرة، انتشرنا وتحركنا خمسة عربات وأطفأنا الأنوار ودخلنا لغاية ما وصلنا أرتريا، تأكدنا إن نحن طلعنا من الحدود السودانية ودخلنا أرتريا. ولكي نصل أي نقطة حدود إرترية كان الوقت بالليل والمنطقة منطقة عمليات وقد يحدث سوء فهم من الجهة الأخرى فقررنا الارتكاز حتى الصباح. عملنا دفاع حولي (حول الحبيب انتشرنا) وركزنا على حدود السودان للدفاع.. الإمام حكى أن الإمام الهادي في لحظة اعتقدوا إنهم في أمان واللواري والعربات يرجعوهم هم دايرين يمشوا بي رجلينهم ويخشوا الحدود. وقد حكى لنا الحبيب قصة مقتل الإمام الهادي في الكرمك والقوة التي داهمتهم، تلك القصة اقلقتنا وصرنا متيقظين طول الليل.

بعد ذلك جاءني الطيب حمد السيد بلغني بأن «العدو دا جيش كتير جايين بي جاي.. في أنوار وأصوات أقدام جاية علينا». قمنا اتحركنا بدينا نتحرك شرقاً. كل ما نتحرك كل ما الحركة جاية علينا. في النهاية قررنا نفصل جزء منا يواجههم والجزء الثاني يتوجه شرقاً. فصلنا الجزء الأكبر للمواجهة (16) ونحن ستة فقط مع الحبيب توجهنا شرقاً.

الجماعة الختيناهم قدام اكتشفوا أن الحركة دي رواعية، كمية كبيرة من البهايم شايلين بطاريات. اطمأنوا بقوا دايرين يرجعوا لينا ولكن جهازهم تعطل. طيلة الليل نحن لم نرتكز متحركين الليل بطوله.

رسلنا مناديب متنا لي جوة عشان يكلموا ناسنا إننا وصلنا كانوا نايمين في تسني. جونا سيد مبارك ودكتور عمر ونجيب الخير ومعاهم الأخوان الأرتريين. من هناك توجهنا نحو تسني معانا الأخوة الأرتريين والأحباب وبعد ذلك توجهنا نحو أسمرا وارتكزنا في أغوردات تناولنا الفطور هناك.

بعد ذلك ارتكزنا لحاجة باردة في كرن (90 كيلو من أسمرا) وهي في مرتفعات. بعد ذلك وصلنا أسمرا الأرتريين نزلوا الحبيب في بيت الضيافة ونزلوا الباقين في فندق وبعدين المساء مقابلة كبيرة مع إسياس أفورقي واحتفال كبير. بعد ذلك بأربعة أيام يوم 14/ 12 عيني الحبيب أمير الجناح العسكري لحزب الأمة. لاحقاً سمي جيش الأمة للتحرير)[233].

◆

جماعة تهتدون

فيما يلي جماعة تهتدون وأسماؤهم الحركية: الإمام الصادق المهدي (عبد الكريم)، الأمير عبد الرحمن الصادق (جابر)، تيراب تندل (بشير)، آدم إسماعيل (سلطان)، حسين سلامة (نايل)، بشير عبد القادر (جادين)، نمر آدم (مختار)، أبكر إبراهيم(جدو)، أبكر إبراهيم آدم (جبريل)، عبد الحافظ إبراهيم (فضل الله)، الطيب حمد السيد (أحمد)، إبراهيم الطيب، احمد محمد سليمان (حمدي)، محمد عبد الله آدم (عادل)، إسحاق آدم صلاح، حامد موسى محمد (أيوب)، مكي مبارك شمس الدين، الطاهر أحمد مختار (ياسر)، محمد مزمل عبد الرحيم (ياسين)، إدريس آدم عثمان (تورشين)، المقدم يحيى جرمة (جاموس)، عبد الرحمن محمد صالح (النجومي)، عبد الرحمن حقار (مصطفى)، ومحمد آدم مرسال (كرار).[234]

وذكر الحبيب عبد الرحمن الصادق في ورقته (تجربة العمل العسكري في حزب الأمة) التالي:

كانت عملية تهتدون من شقين: الأول هو الهجرة وتنقسم إلى 3 اتجاهات وهي: ليبيا. أثيوبيا. إرتريا.

تم استطلاع جميع الطرق المؤدية للجهات الثلاث، وقياس المسافة والزمن المستغرق،

---

233 إفادات الأمير عبد الرحمن في جلسة توثيقية، أبريل 2004

234 عبد الرحمن الصادق، تجربة العمل العسكري في حزب الأمة، مقدمة لورشة الرباط الاستراتيجي، حزب الأمة القومي، فبراير 2008م

(والدللاء)[235] المطلوبين للقيام بالمهمة، ونوع السيارات الأفضل، ونقاط الارتكاز والتأمين.

أما الشق الثاني فهو الاختفاء الداخلي، وكانت هناك 3 جهات هي: البطانة. منطقة علي العمدة. والخرطوم.

وفي الخرطوم كانت هناك بيوت آمنة في المدن الثلاث ليلجأ إليها الحبيب الإمام في حالة الطوارئ والاختفاء بها.

كنا نحتفظ بعدد من السيارات اللاندكروزر والبكاسي والبيوت المؤجرة رغم رقابة اللجان الشعبية والأمن، وكذلك كميات من الأسلحة والذخائر. تم التخطيط للعملية منذ فترة طويلة ووضعت لها عدة سيناريوهات لإخفاء الحبيب الإمام حتى من الدللاء أنفسهم، وكان السيناريو الذي اتفقنا عليه مع الأحباب بأرتريا أن تخرج معنا الحبيبة رباح باعتبارها زوجة أحد الأحباب هناك ويكون الحبيب الإمام في نظر الدللاء كوالدها المرافق لها، ولكن الحبيب الإمام رفض هذا السيناريو وقال: لا يمكن أن نخطف معنا عروسا!

لم يكن توقيت العملية معداً بالرغم من الاستعدادات التي تمت، وفي بداية ديسمبر 1996م اقتنع الحبيب الإمام أخيرا بالهجرة، فتم التخطيط لانتهاز يوم زفاف الحبيبة رباح كتغطية، وقام الحبيب الإمام بكتابة 3 خطابات واحد منها للسيد رئيس الجمهورية. وحينما تحركنا فجر الاثنين كان جميع أفراد تهتدون لا يعلمون أياً من تفاصيل المهمة التي سيقومون بها إذ أخطرتهم فقط بضرورة وجودهم في الزمان والمكان المحددين، وكنت أفعل ذلك مرات كثيرة ونذهب للخلاء نجرب الأسلحة ونتدرب عليها ونعود. فخرجوا ولم يودع واحد منهم أهله ولا كان يعلم أن هذه كانت صفحة هجرة جديدة[236].

◆

طار جنى الوزين!

مثلما سبب خبر خروج السيد الصادق وإفلات الرهينة غضبة مضرية لدى النظام الذي كان قادته يتهددون ويتوعدون أية (ذبابة) تحاول عبور الحدود إلى إرتريا، فإنه سبب فرحة عارمة في الشارع، بعض الناس وزعوا الحلوى في الطرقات، أما الكاركتيرست الشهير هاشم كاروري فقد صور الحبيب في شكل طائر والحكومة وقد نزل عليها سهم القدر، والتعليق (ما دام طار جنى الوزين يا دوب قلّ نوم العين).. أغنية الفنان النعام آدم الشهيرة! وبالفعل فقد قل نوم عين النظام، وترك كل عنترياته السابقة، وصار فجأة يقدم

235 وهي الكلمة المستخدمة لجمع (دليل) أي دليل الطريق

236 عبد الرحمن الصادق، المرجع السابق

كل يوم تنازل جديد عن خطابه الصلف السابق.. إن ما أحدثته (تهتدون) في النظام كان تكتونياً، لم تعد الإنقاذ ولا خطابها أبداً لما قبل ديسمبر 1996م.

قال السيد الصادق: (**وقعت تهتدون على النظام وقع الصاعقة. ولما مارسه النظام في الناس شمتوا على النظام شماتة باكية وضاحكة: ما دام طار جَنَى الوِزِّين يا دوبوْ قَلَّ نُوم العَيْن.. وكان الإعلام العربي، والدولي قد اتخذ نحو النظام السوداني مواقف عدائية فتلقفت أجهزة الإعلام تهتدون وأعطتها إعلاما داويا. اضطرب النظام كثيرا في تناوله لتهتدون وراح كل متحدث باسم النظام ينظر كيف كانت ومن نظمها ؟ وكانوا في تناولهم يتخبطون مثل صريع الجمل الذي نهض يقول (يا الشيخ ود بدر الفي صوفه صدر يا الفي سبحته رقبة)!!**[237] وكان ذلك الصريع قال: راكب سيفه، ومتوشح بالجواد!

وقال الراحل المقيم دكتور عمر نور الدائم: (في الساعة الرابعة والنصف من فجر الاثنين 9 ديسمبر تحرك وفد تهتدون من أم درمان، وقضى ليلته في الطريق شرقاً، وفي الساعة الرابعة والنصف ظهراً كان داخل الحدود الإرترية. وهنا لابد أن نهنئ ابننا الضابط عبد الرحمن الصادق ومجموعته من الأنصار على انضباطهم وشجاعتهم النادرة والدور البطولي الذي قاموا به. ومن جانبنا التهاني لشبان معسكر جوارح حزب الأمة[238] للدور الذي قاموا به للتحضير وهم لا يعلمون شيئاً عن عملية تهتدون. هذه العملية الإبداعية أثبتت قدرات خارقة لكوادر الكيان والحزب وقدر كبير من السرية أدى إلى نجاح العملية وشكري الخاص للأخ محمد عبد الباقي والابن عبد الله الصادق عبد الله المهدى اللذان لعبا دورا مفتاحيا والاخوة نجيب الخير وصديق بولاد والأبناء بازرعة علي العمدة وعلي إبراهيم ومهدى عمر الذين حافظوا على السرية لأكثر من عام حتى قصمنا ظهر الجبهة بخروج السيد الصادق والذي ألهب الحماس في نفوس كل السودانيين تعجيلا بإسقاط النظام.)[239]

وفي يوم الأربعاء 11 ديسمبر عقد السيد الصادق مؤتمراً صحفياً في فندق نيالا بأسمرا، وزع فيه بياناً جاء فيه:

(قبل سبع سنوات ونصف، أطاح النظام الحالي السوداني بحكومة ديمقراطية شرعية، ووضع حداً لمشروع سلام قومي وافقت عليه جميع القوى السياسية لتحقيق السلام والإصلاح الاقتصادي والتوفيق بين تطلعات المسلمين وغير المسلمين في السودان ولضمان حقوق المواطنة الكاملة لجميع أهل السودان.

اختار نظام الحكم إقامة شرعيته على وعد الادعاء بإنقاذ البلاد في خمسة مجالات:

---

237 كتاب العودة من تهتدون إلى تفلحون

238 لاحقا تغير اسم الفصيل المقاتل إلى «جيش الأمة للتحرير» بقيادة الأمير عبد الرحمن الصادق.

239 خطابه أمام المؤتمر الرابع للحزب بأسمرا في فبراير 1998م

الإصلاحات الاقتصادية، حل الحرب الأهلية، وتحسين العلاقات الخارجية للسودان، وتعزيز القوات المسلحة والتنفيذ الفوري لأحكام الشريعة «الشريعة الإسلامية»، وواضح الآن أن النظام قد فشل في تحقيق أي من وعوده بل لقد عرّض الشعب السوداني لمستويات غير مسبوقة من المعاناة والحرمان. وعلاوة على ذلك، فقد حول الشعارات إسلامية إلى مشروع لتشويه سمعة الإسلام وزرع بذور الشقاق بين المسلمين وإثارة الحرب الأهلية بين المسلمين ومواطنيهم، وكانت النتيجة النهائية عزلة داخلية إجمالية للنظام.

بإعلان الجهاد «الحرب المقدسة» في الجنوب فإن النظام قد غير طبيعة الصراع في البلاد وحاول تصدير هذه الحرب المقدسة عبر الحدود إقليميا ودوليا. منذ البداية تبنى النظام الإرهاب ضد شعبه من خلال تطبيق الإجراءات القمعية ضد معارضيه في انتهاك صارخ لحقوق الإنسان. ما حدا بالأمم المتحدة لإدانة النظام مرارا وتكرارا، إلى جانب قرارات مجلس الأمن بفرض عقوبات ضد النظام، والنتيجة النهائية كانت عزلة خارجية إجمالية. وقد تحدى الشعب السوداني سياسات النظام في نواح كثيرة.

رتبت المعارضة الداخلية العديد من الانتفاضات في المدن الكبرى. كانت ذروة هذه الاحتجاجات في سبتمبر 1995 و 1996، من جانبه قام الجيش الوطني على مدى العامين الماضيين بست محاولات لم تجد في قلب نظام الحكم.

إن قوى المعارضة السودانية متحدة في أهدافها لتحقيق السلام من خلال مؤتمر قومي دستوري تحت رعاية الإيقاد وإقامة دولة ديمقراطية متعددة الأحزاب في السودان.

لقد أوضحت المعارضة الداخلية موقفها في مذكرة يونيو 1996، والتي تبنت مقرارات أسمرا.

من ناحية أخرى، فقد توحدت المعارضة الخارجية من خلال قرارات مؤتمر أسمرا للقضايا المصيرية لعام 1995 واجتماع أسمرا في أكتوبر 1996، كل هذه المواقف الثمينة من جانب المعارضة في مقابل الفشل المستمر للنظام لم تقنع الطغمة، بل بكل غطرسة وتحزب ضيق الأفق استمروا في إنكار الحقائق وصياغة دستور جديد يهدف لإضفاء الشرعية على الاستبداد.

لقد صار واضحاً أنني وغيري من قادة المعارضة الداخلية كنا محتجزين كرهائن ودروع بشرية للنظام. ولذلك فقد نصحني عديدون إما بإخفاء نفسي أو الفرار من البلاد لحرمانهم من هذه الميزة. ولكني فضلت البقاء في البلاد ومشاركة زملائي في النضال السياسي من أجل استعادة حقوق شعبنا المغتصبة.

أكدت التطورات التالية على مدى الأسبوعين الماضيين نية النظام في الاحتفاظ بي كرهينة:

1. استمر النظام في منعي من مغادرة البلاد لأي سبب عام أو خاص
2. اعتبرني مسؤولاً عن الأنشطة السياسية والعسكرية للمعارضة الخارجية في شرق السودان، وكان رجال الأمن يتابعوني عن كثب في جميع الأوقات
3. وقال لي مسؤول كبير في الأمن الداخلي للنظام في مايو 1995م بأنني سوف أكون مسؤولاً عن أي هجوم ضد الحكومة من قبل المعارضة الخارجية.

لهذه الحقائق ولأن النظام يائس ومضغوط فقد قرر حزبنا في جلسته المنعقدة يوم الخميس الموافق 5 ديسمبر 1996 أن عليّ أن أغادر لتجريد النظام من ميزة استخدامي كرهينة. وتم تنفيذ هذا القرار الفوري في غضون خمسة أيام عبر وسائلنا الخاصة. لقد تركت رسالتين لتسلما للبشير رئيس النظام، والدكتور الترابي تشرحا موقفي وتطالبا بالإعادة الفورية لحقوق الشعب السوداني كما ورد في مذكرة يونيو 1996. وأنهما سوف يكونا مسؤولين عن أية نتائج للفشل في ذلك.

خطتي هي الشروع في جهود دبلوماسية وسياسية واسعة من خلال الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية وجيران السودان وأصدقائه لممارسة أقصى ضغط ممكن على النظام للاستجابة لمشروع السلام السوداني داخل إطار الإيقاد تحت إشراف إقليمي ودولي ولإحداث التغيير الديمقراطي بعناية وإعطاء أنفسهم والبلد الفرصة لعبور الجسر إلى الديمقراطية والسلام بسلام، وتجنب الخوض في دورة سياسة ردود الفعل غير المسؤولة والامتناع عن إيقاع المزيد من القمع ضد القوى السياسية الداخلية أو أسرهم.

إنني سأحاول حتى آخر لحظة، العمل والنضال من أجل التوصل لحل سلمي عاجل بدون دماء للأزمة في البلاد واعتبار مغادرتي فصلا جديدا في تسريع الخلاص لبلادنا ودعم شعبنا والقيام بكل جهد ممكن لرفاهيته. وعلى أية حال، فسوف يتم التشاور مع قيادة التجمع الوطني الديمقراطي حول التطورات.

أخيرا، أود أن أعرب عن تقديري وشكري للحكومة الإريترية على ترحيبهم الحار لي وعدد كبير من زملائي. وقد صرنا ضيوفهم فجأة ودون سابق إنذار)[240].

أما في الداخل فقد جن جنون النظام، أرسلوا فريقاً أمنياً للبحث عن السيد الصادق في المنزل، وبالطبع لم يجدوه!

وانطلقوا في مواصلة حملات الاعتقال التي لم تقف أبداً، وكان آخرها قبل تهتدون

---

240 Press Release Statement of Sadig Al-Mahdi Leader of the Umma Party And Former Prime Minister of The Sudan Asmara, Eritrea. December 11,1996 البيان بالإنجليزية وترجمته ضمن السيرة ليتاح لقراء العربية لأهميته في سياق السيرة.

اعتقالات نوفمبر 1996م، فقد كان النظام ألقى القبض على خمسة من قادة حزب الأمة والأنصار في 10 نوفمبر 1996م، وتم استدعاء آخرين لمقر جهاز الأمن بالخرطوم وأخضعوا لمعاملة مهينة طوال 24 ساعة من الاحتجاز.

قال السيد غاسبار بيرو المقرر الخاص لحقوق الإنسان في السودان إنهم ظلوا محتجزين حتى 24 نوفمبر ونظراً لرحيله المبكر لم يكن بوسعه الحصول على معلومات حديثة عن هؤلاء المعتقلين، وقال: اعتقل سبعة من كبار زعماء حزب الأمة في 31 ديسمبر من بينهم عبد الرسول النور، وعبد الرحمن نقد الله، وفضل الله برمة ناصر، وآدم يوسف وأطلق سراحهم جميعا في 1 يناير دون استجواب[241].

وقال بيرو أيضاً: جرت عمليات اعتقال واسعة في الخرطوم وفي مدن كبيرة في الشمال ابتداء من 13 يناير 1997م، فالقي القبض ثانية على الشخصيات القيادية الأربعة لحزب الأمة السابق ذكرهم، وتلقى المقرر الخاص معلومات بأن وزير الداخلية السابق فضل الله برمة ناصر[242] عذب تعذيباً شديداً، مع 23 من زعماء حزب الأمة والحزب الاتحادي الديمقراطي، والحزب الشيوعي السوداني ومن الزعماء الدينيين لطائفة الأنصار والمحامين والنقابيين. وكان إمام مسجد الأنصار محمد المهدي بين هؤلاء المعتقلين. وأبلغ المقرر الخاص من مصادر في الخرطوم بأن هناك أسباباً خطيرة للاعتقاد بأن معظم هؤلاء المعتقلين اخضعوا للتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة، وبعد أن غادر المقرر الخاص الخرطوم ظل يتلقى تقارير عن اعتقالات أخرى ويتراوح عدد من أبلغ عن اعتقالهم خلال هذه الفترة بين 50 وأكثر من 200.[243]

وفي يوم الأربعاء 12 يناير 1997م قام منسوبو الأمن باعتقال كل من الحبيب صديق الصادق المهدي، إلى جانب اثنين من الأسرة وهما الحبيب عبد الرحمن شريف، والحبيب بشرى مهدي واقتادتهم «إلى جهة مجهولة».

وكان النظام في 1996م قام بمصادرة منزل الراحل دكتور عمر نور الدائم. وفي ظروف الهجمة المضرية على الحزب والأنصار وقادته سرب البعض لنا قراراً اتخذ بمصادرة منزل السيد الصادق بالملازمين، والذي كان همه الأساسي حينما سمع بتلك النية هو حماية مكتبته من الأيدي العابثة. فوجه بتوزيع محتويات المكتبة وإخفائها في مناطق لا تطالها يد البغي النشط، وبالفعل أشرفت الوالدة الراحلة سارا مع شقيقي الصديق على توزيع المكتبة وما تحوي من كتب ومجلات ووثائق ومخطوطات بين عدد من الأحباب، ولكنهم لم يدونوا

---

241 تقرير السيد غاسبار بيرو حول حالة حقوق الإنسان في السودان، 3 فبراير 1997م، ص 10

242 كان اللواء برمة في عهد الديمقراطية الثالثة وزيراً للدفاع ثم وزيراً للنقل والمواصلات ولم يتقلد وزارة الداخلية.

243 تقرير السيد بيرو، السابق.

الجهات التي تم توزيع المكتبة عليها، خوفاً من أن تكون الوثيقة ذاتها وسيلة تدل البغاة عليها.. تم توزيع المكتبة ولكن بحمد الله لم يصادر المنزل، ربما غيروا رأيهم تحسباً لضغوط منظمات حقوق الإنسان التي كانت ترصد كل شيء بل لقد ذكر بعضها أن ممتلكات السيد الصادق المهدي قد صودرت، [244] أو ربما كان الخبر الذي نقل إلينا غير موثوقاً.. المهم.. وللأسف بعد بضع سنين كان التعرف على تلك الجهات التي حولت لها المكتبة كلها أمراً مستحيلاً فالذاكرة خوانة.

لقد قمتُ بترتيب تلك المكتبة على مدى السنوات منذ تخرجي (1991) وظللت أعمل فيها حتى 1997م وقت اتخذ القرار بالتوزيع. أجريت خلال تلك السنين الفرز الأولي للكتب والمجلات والوثائق، فكانت الدوريات والمجلات لوحدها تشغل دولاباً كبيراً.. لم تعد لنا حتى الآن أياً منها.. كذلك قسم من الكتب، ومن الأوراق، كله لا يزال مجهول الجهة.

وثائق كثيرة لا نعلم مقرها، أذكر منها خطاباً (عجيباً) مرسلاً من النميري بعد المصالحة بفترة، كأنما فيه عرفان لقامة السيد الصادق يفرض منطق السلطان إنكاره! أو هذا ما أذكره والذاكرة تخون. هذه الوثيقة لم أعثر عليها في البعث الجديد للمكتبة بعد عودة السيد الصادق في تفلحون (2000م). ولكنا نأمل أنه في يوم ما سوف يعيد الأحباب كلهم الذين وزعت عليهم تلك الكنوز ما عندهم، وما أضيق العيش لولا فسحة الأمل!

الشاهد، ظل النظام في غيظه من تهتدون يفور ويفور، حتى كاد أن ينفجر!

بينما ظلت أفراح الشعب السوداني من (تدقيس) نظام البغي تزداد، حتى أن كثيراً ممن ولدوا بناتاً في تلك الفترة بين الأنصار سموا بناتهم (رباح) تيمناً بالزفاف الذي جاء ببشرى الهجرة، وحينما وضعت مريم بكرها في 28 ديسمبر 1996م، وهو نفس يوم ميلادي! بعد نحو أسبوعين من الهجرة السارة، سماها الحبيب (سراء) وأصرت مريم أن تلحق اسم تهتدون التي كانت سبب المسرة، فصار اسمها (سراء تهتدون).

نعم، وقدرما حاول النظام في غيظه أن يفسد علينا فرحتنا ما استطاع!

---

244 انظر/ي مثلا- IRB - Immigration and Refugee Board of Canada: Treatment of members of the family of former Prime Minister Sadiq al Mahdi by the current government ([SDN32363.E], 04. August 1999 (verfügbar auf ecoi.net http//:www.ecoi.net/local_link_312208/193668/de.html

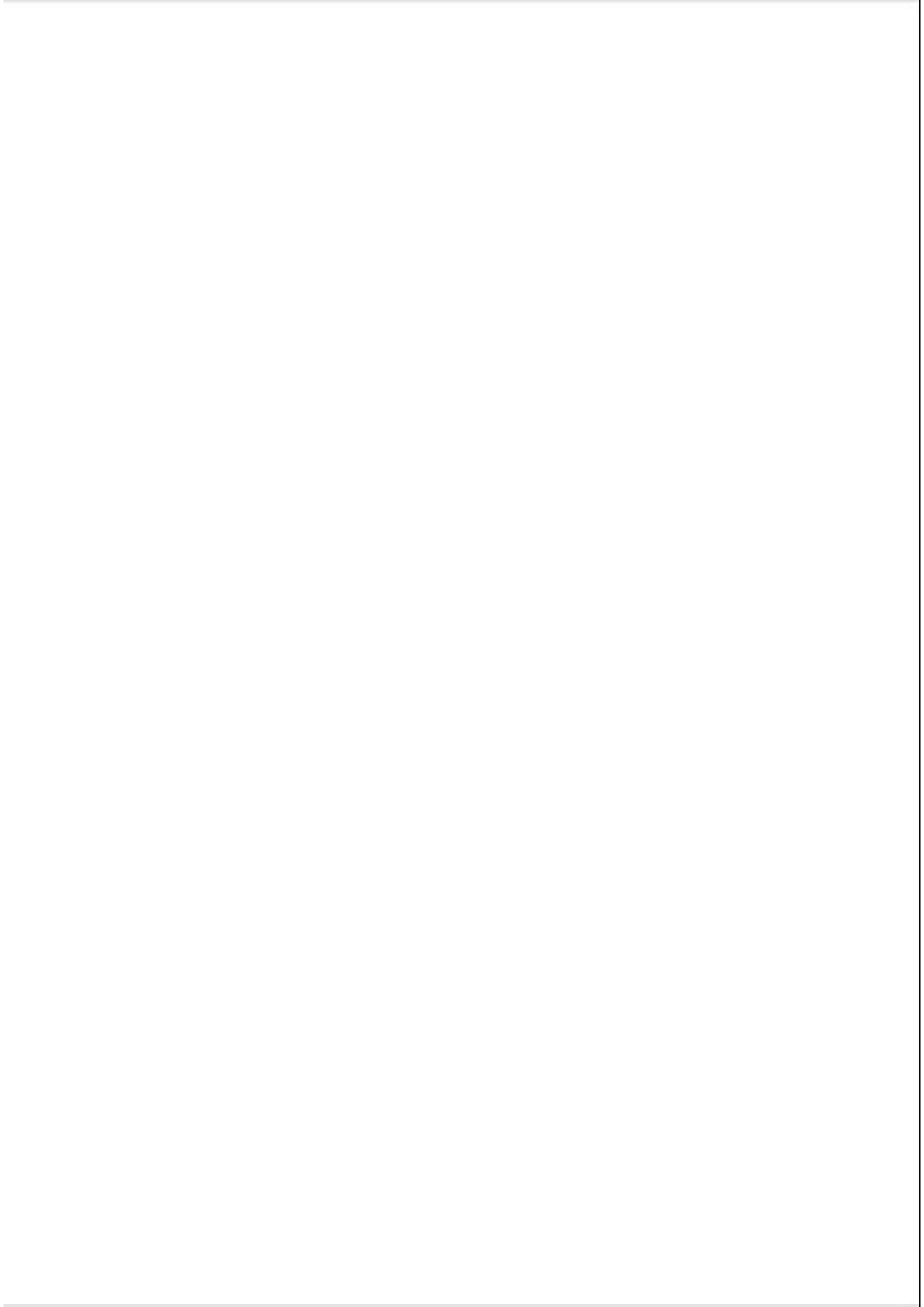
◆

الباب الثالث

الغربة أقسى نضال..!

اتغربت واتشردت واتعذبت...
ما ساومت بي وطنك خضبت بنانك
يحفظك الله ضحيت يا المعظم شأنك

حاج العمدة عبد الماجد



◆

لعلك تذكر أيها القاريء والقارئة استشهادي في الجزء الثاني من هذه السلسلة بأغنية المبدع الأستاذ الكابلي (غريب والغربة أقسى نضال) وما نقل عنه لنا إبان كوالح مايو أنه عنى بها السيد الصادق المهدي، حيث قضى سنوات غالية من شبابه مغترباً متنقلاً بين العواصم.. إنه لا يبرح يعود للغربة، وها هو من جديد اضطر أن يغادر أم در تاركاً قلبه النابض هناك، ميمماً شرقاً ثم متنقلاً بين أسمرا، والقاهرة وأديس أبابا، زائراً بين الفنية والأخرى بقية عواصم الدنيا لحضور مؤتمر أو اجتماع. الغربة لمن هو مثله فعلاً أقسى نضال! وهو نضال خاضه شاباً وكهلاً وشيخاً، لا يبالي ما يصيب الأبدان في سبيل الدين والأوطان، لسان حاله:

ندوس فوق الجرح ماشين

ونموت زي الشجر واقفين

ولي يوم الله في عزة وثبات شامخين

ما شان دنيا.. في شان الوطن والدين

وقد قال: (**أثناء حكومتي الأولى 66-1967م سافرتُ خارج السودان قليلاً. ولكن في عهد الديكتاتورية الثانية 69-1985م، ثم في حكومتي الثانية 86-1989م، ثم في العهد «الإنقاذي» الحالي تكاثر ترحالي خارج الوطن كأنني موكل بفضاء الله أذرعه!**

لم أكن مستعدًا للهجرة الأخيرة، ولا سعيداً بها بل مشيت فيها يستبد بي شعورٌ غالب:

يُقْضَى عَلَى المَرْءِ فِي أَيَّامِ مِحْنَتِهِ حَتَّى يَرَى حَسَناً مَا لَيْسَ بِالحَسَنِ[245]

في هذا الفصل نرصد نشاطاته ما بعد تهتدون وحتى عودته للبلاد في نوفمبر 2000م بإذن الله.. وبالطبع لا يمكن الإحاطة بتلك النشاطات ولا بتطورات الحال داخل البلاد وخارجه، ولكنا نشير إلى أهم الملامح، ففي هذه الفترة تكثر المراجع والأحداث التي لا تزال حية في الذاكرة بشكل يعصى على الرصد، وتظل مختلطة بأوجاع الغربة ومآسي السودانيين في ربوعها، لكأنما كتب على أبناء هذه البلاد وجعاً ودماراً وضياعاً وتشرداً داخل بلادهم، ووجعين خارجها: وجعُ الغربة، ووجع الوطن الذي يظل مرافقاً للواحد والواحدة كظله لا يُنتزع. فكما قال الحبيب الإمام إنه وطن يسكننا ولا نسكنه!

مرجعنا الأساسي في رصدنا هو (كتاب العودة: من تهتدون إلى تفلحون) والذي صدر عشية عودته للبلاد.. ولكننا سوف ننهل من مصادر أخرى كذلك، ومن الذاكرة فقد كنتُ ملازمة للحبيب في غالب هذه الفترة، والمسؤولة عن طباعة أدبياته منذ 1998م.. وكل دعوانا لله أن نوفق ولو في رسم إطار عريض لما جرى في تلك السنوات الأربع التي زخرت بحركة دؤوبة.

كانت فكرتي وقد لحقتُ بالسيد الصادق إثر الهجرة مباشرة أنني سوف أظل معه للعمل بمكتبه في القاهرة، ولكن بالطبع لم يمكن ترتيب ذلك قبلاً وقد لحقناه في المقام الأول لتكون مراسم الجرتق على يديه.

جاء السيد الصادق إلى القاهرة في أواخر ديسمبر 1996م، وكنا بعد فترة من الإقامة بفندق فيها استجبنا لدعوة من السيد مبارك بالتحول إلى داره بالقاهرة، فأقام لنا في يوم حضور الوالد من أسمرا مناسبة جرتق قام فيها بجرتقتنا كما كان الاتفاق. بعدها ذكر لي الحبيب إنه لم يستقر بعد وطلب منا العودة للسودان حتى يهيء لنفسه مقراً ومن ثم يدعوني للحاق به. اللحاق الذي تأخر لأكثر من عام مثلما سوف نرى.

كان أول نشاط يقوم به السيد الصادق في الخارج هو تمتين البناء الحزبي بالخارج. ثم بعدها محاولة إصلاح العمل داخل التجمع، إضافة للمناشط الدبلوماسية والسياسية المختلفة التي تهدف إلى مفاقمة الضغط على النظام وبلورة البديل الديمقراطي والحل السلمي المنشودين.

وقد انتظم مباشرة في ذلك العمل الذي جر خلفه خطوات أخرى، فكان في حالة انشغال دائب لا ينقطع.

ولنعد للأحباب في بقعة أم درمان أمان الخايف، ما ابياباها إلا الهايف على قول أحمد ود سعد رحمه الله..

245 كتاب العودة، 2000، مرجع سابق

النزاع على المنبر

على مدى بضعة أسابيع من سفر السيد الصادق صار السيد أحمد المهدي يداوم على صلاة الجمعة في ودنوباوي، وفي إحدى الجمع سلم المنبر خطاب ابن أخيه له وهو مسافر حيث تمت تلاوته في المنبر، وقد لقي ارتياحاً عريضاً باعتباره علامة لطي صفحة الخلاف في بيت المهدي، وهو أمر يسبب إزعاجاً من ناحية عاطفية إذ يحب الأنصار أن يكون آل المهدي موحدين في الصف، ولكن الخلاف لا يجد أثراً موازياً له في الموقف السياسي والتنظيمي للأنصار، إذ تجدهم موحدين خلف القيادة التي خبروها ومجاهداتها ومواقفها ولا يحدث لديهم رشاش أبناء المراتب أثراً.

هذا الأثر العاطفي للشقاق يزيده الضجيج الإعلامي، لأن الخلاف يكون في العادة من صنع جهة تريد التشويش على موقف الكيان فتستغل أصحاب الأسماء إعلامياً لتخلّف انطباعاً كأنما الأنصار ممزقون بين راياتٍ متفرقة. لذلك يكون كل اتجاه لطي الخلافات بدون تنازل عن الموقف المعبّر عن الكيان مرحباً به جداً وسط قاعدة الأنصار.. وعلى هذا الأساس كبّر البعض وفرحوا لأن السيد أحمد المهدي قد جاء مع الأنصار في الصف، وبناء على ذلك ففي رمضان لسنة 1417هـ كان السيد أحمد المهدي يحضر صلاة التراويح بالمسجد وكثيراً ما تم تقديمه لإمامة الناس في صلاة العشاء.. ولكن.. يا فرحة ما تمت!

فقد تدخل مكتب حزب الأمة والأنصار داخل جهاز الأمن لاستغلال هذا الكرت المتاح. وكان الهدف القضاء على صوت الأنصار المعارض الذي كان يؤرق السلطات في كل عيد، بل كل جمعة. وكان أول عيد بعد هجرة السيد الصادق هو عيد الفطر المبارك لسنة 1417هـ الموافق الأحد 9 فبراير 1997م.

قال السيد أحمد المهدي لقيادة هيئة شئون الأنصار إنه يريد أن يؤم الصلاة، تشاور المكتب وقال له إن الهيئة لا تمانع في إمامته للصلاة ولكن على شرط أن يتلو خطبة هيئة شئون الأنصار، فهذا منبر مؤسسي والخطبة فيه تكون موحدة في كل صلوات الأنصار عبر السودان، إذ ترسل الهيئة أئمة لتجمعات الأنصار في المدن الرئيسية يحملون معهم الخطبة الموحدة، وأكدوا له أنه حتى خطب السيد الصادق، الذي كان يقود الأنصار باعتباره صاحب العهد مع أنصار الله، كانت تخضع للتشاور[246]. وافق السيد أحمد المهدي على شرط الهيئة واستلم نسخة من الخطبة، ولكنهم فوجئوا صباح العيد بخطبة مختلفة تماماً، تحمل أفكاراً فطيرة مثلاً لدى حديثه عن الأوضاع في الصومال قال إن الصومال بلد كله

246 لاحقاً تم تكوين لجنة الخطبة بشكل مؤسس تناقش مسودة يقدمها الإمام وتدخل تعديلاتها مثلما سوف نرى

مسلمين (ليس فيه جنوبيون مثلما عندنا)! أما حول الوضع في السودان فقد كانت لغتها لطيفة على النظام وتتحاشى نقده، في حين كان النظام سادراً في غيه محتاجاً لنصح ورد عن الظلم من باب أفضل الجهاد، وكان ذلك ديدن الأنصار وديدن منبرهم، كما أن النظام في فورة غيظه من (تهتدون) كان قد احتجز وعذب وضايق العديد من قيادات الأنصار وكوادرهم.

تلك الخطبة سببت غضباً واسعاً بين عامة الأنصار وقواعدهم التي كانت تأتي للخطبة من مناطق بعيدة لتستمع لحديث تعرفه قلوبهم وتلين له أشعارهم وأبشارهم ويرون أنه منهم قريب فإذا بهم يجدون ذلك الخطاب النيء.. أما الهيئة المسؤولة عن المنبر فقد انزعجت للغاية واعتبرت ذلك حنثاً بالعهد من السيد أحمد يقتضي وقف التعامل معه كقيادة تُقدَّم في المنابر.

تحرك السيد أحمد كان مربوطاً بأيدي السلطة التي ضيقت على الأنصار فصادرت مجمع بيت الإمام المهدي في عيد الضيم، مايو 1993م كما رأينا، ولكنها ظلت منزعجة من منبر مسجد الهجرة (الشهير بمسجد الإمام عبد الرحمن)، وصار أئمة المسجد هدفاً مستمراً للاعتقالات والملاحقات، إثر كل جمعة. حتى صار الأئمة يعلمون سلفاً أنهم مساقون حتماً للاعتقال بعد تسليمة صلاة الجمعة، وصارت الهيئة تضع ترتيبات لإخفاء نص الخطبة مباشرة بعد نزول الإمام من المنبر وقبل مداهمة الأمن له.

اعدت العدة لاختطاف المنبر في إحدى صلوات الجمعة التي تلت، في نفس عام 1997م، ففي يوم الخميس السابق لها عصراً استدعى المسؤول من مكتب الأنصار وحزب الأمة بجهاز أمن الدولة، صلاح صاغة، عدداً من قادة الأنصار هم الأحباب علي العمدة ومهدي عبد الرحمن علي وعبد الرحمن الغالي وآخر، وحينما ذهبوا له في مكتبه بمبنى الأمن السياسي ببحري بالقرب من موقف شندي، وجدوا معه السيد فضل المولى مدير مكتب السيد أحمد المهدي.

قال لهم صاغة إنه استدعاهم بشأن مسجد الأنصار في الهجرة، (فنحن لا نعرف من المسؤول من هذا الجامع وكل منكم يدعي ملكيته ونحن نريد أن نعرف حقيقة ملكيته والمسؤول عنه حتى إذا حصل شيء نحاسبه)!

اللجنة المستدعاة من هيئة شئون الأنصار اندهشت من السؤال وقالوا هذا المسجد تابع لهيئة شؤون الأنصار وأنتم كجهاز أمن تعرفون ذلك جيداً، وكم اعتقلتم أئمة المسجد حينما لا يعجبكم ما جاء في الخطبة وهذا السؤال غريب لأنكم تعلمون إجابته!

في المقابل قال فضل المولى: (أنا جاي مرسل من الإمام أحمد المهدي وهو يقول لكم بالنص إنه أنا الإمام أحمد المهدي والجامع دة جامع أبوي وأنا مسؤول منه)!!

كان صلاح صاغة يسجل الأقوال وقال أمام احتجاج مسؤولي الهيئة (أنا ما داير غلاط، داير أقوالكم عشان أعرف المسؤولية توجه لمن؟!) بعد ذلك خرج فضل المولى والغريبة حينما واصل بعض قيادي الهيئة استنكار تساؤل جهاز الأمن، وقالوا له: كيف يقال كلام مثل الذي دونت من أن هذا جامع أبي بينما المساجد لله؟ وكيف تسأل أصلاً وأنت تعلم من المسؤول عن المسجد، فإذا بصلاح صاغة يضحك ويقول لهم: (فضل المولى دة بتكلم ساي، ما تشوفوه بيقول الامام أحمد كدة، بوراكم بيتكلم عنه بشكل عادي ويقول أي شيء، وأحمد المهدي نحن عارفنه، هو كالميرغنية ولا يشبه الأنصار)!![247]

طبعاً لم يذكر صاغة فيم يشبه السيد أحمد المهدي الميرغنية وما الذي يشير إليه من ذم مبطن، ولا هم سألوه، لكنهم تأكدوا من أن هناك حبالاً تُـفْـتَل!

قال عبد الرحمن الغالي: حينما رجعنا اجتمعنا وناقشنا ما حدث فوصلنا إلى أن هذا الاستدعاء والتساؤل في غير محله يدل على أن جهاز الأمن يبيت نية ما، واتفقنا أن نحمي المنبر في صلاة الجمعة الوشيكة من أي اختطاف بأن نجعل أحد حفظة القرآن يحتل المنبر قبل نصف ساعة من موعد الصلاة ويبدأ بتلاوة القرآن حتى يأتي خطيبنا فينزل له. وفعلاً في يوم الجمعة ومنذ الواحدة والنصف ظهراً اعتلى المنبر أحد حفظة القرآن الكريم وبدأ يتلو آي الذكر الحكيم. ولكن قبل حضور خطيبنا في حوالي الثانية ظهراً جاء السيد أحمد وحاول طلوع المنبر، لم ينزل له المقريء بحسب الاتفاق، والتف عددٌ من المصلين يحاولون إثناء السيد أحمد من طلوع المنبر وحاول أحدهم جذبه لينزل فنازعه، وحصل هرج، ومع إصرار السيد أحمد على اعتلاء المنبر تقدم سيدنا عبد الله إسحق رحمه الله فأشار للناس بالتزام الهدوء وأن يخرجوا جميعاً خارج مبنى المسجد، وقال إن الهيئة سوف تقيم صلاتها في باحة المسجد. فخرجوا جميعاً وبقي داخل المبنى مع السيد أحمد نحواً من «طاشر نفر» من المصلين[248].

لا زلت أذكر ذلك اليوم، وكيف صلى بنا مولانا محمد المهدي حسن في ساحة المسجد الرحيبة، وكان صوته يصلنا حتى صفوف النساء الخلفية برغم الحشد الضخم وعدم وجود مكبر صوت، ولو رميت يومها إبرة لسمعت وقع جرسها، لقد كان مشهداً مهيباً يظهر انضباط الأنصار خلف قيادتهم، ورائعاً يبدي كيف أن هذا الكيان لا يأبه بالأسماء بل بالأفعال، ولا ببنوة الرحم بل بالروح، فإشارة من (سيدنا) ابن المهدي الحق وبالروح تبعها المئات طائعين تاركين (ابن المهدي) بالاسم يصلي في غرفة بلقع ليس خلفه إلا صف واحد قوامه أبناؤه وأبناء أحد أخوانه، وفضل المولى مدير مكتبه ومحمود ملازمه، وخليل عرمان شاعره، وربما فرد أو اثنين آخرين!

247 أقوال من الدكتور عبد الرحمن الغالي بغرض التوثيق في نوفمبر 2016م

248 نفسه

مرت الحادثة بسلام، وكان الأمن خطط لحدوث صدام حول المنبر يسمح لهم بالتدخل ومصادرته، لكن حكمة سيدنا عبد الله إسحق رحمه الله وانضباط الأنصار حالا دون وقوع الصدام، فقد ساق الغاضبون بإشارة منه بعيداً، وكفى الله المؤمنين القتال. صلى الأنصار صلاتهم كاملة، وانصرفوا آمنين.

لعل الدرس كان قاسياً على السيد أحمد فلم يعد بعدها لمحاولة اعتلاء المنبر باعتبار أنه مسجد أبيه!

لكن الفكرة التي طرأت على السلطة لاحقاً أن تعيد مجمع بيت المهدي الذي صادرته في 1993م للسيد أحمد فتضرب عصفورين بحجر: تكون قد رفعت يدها منه ولا يُسمى مصادراً، وتعطي السيد أحمد دفعة لوجستية لتكوين هيئة ضرار تشوش على عمل هيئة شؤون الأنصار. وقد كان.

جاء في أحد مضابط هيئة شؤون الأنصار بعد رواية تفاصيل ما حدث حتى تسلم السيد أحمد مجمع بيت المهدي: (ومن جديد ظهر وقوفه معزولاً عن جماهير الأنصار حيث فشلت كل محاولاته معضداً بالسند الحكومي في حشد المصلين للجامع أو خلق حركة أنصارية داخل المجمع.[249])

◆

العمل الحزبي بالخارج

رأينا في الباب السابق، أن العمل بالخارج قام على شبكة مكاتب كفؤة في القيام بالعمل التنفيذي المباشر، ولكن الأجسام الشورية لم تكن بذات الفعالية إذ انعقد مؤتمران محدودان تمت الإشارة لهما سابقاً، وهذا ما جعل ظاهرة التشرذم وابتعاد الكوادر والقيادات متفشية مع كم كبير من الحزازات والتظلمات. ولذلك حينما خرج الصادق بذل مجهوداً ضخما في برء الجراح وتهدئة النفوس، فكان يجلس جلسات تضميد مع كادر الخارج جماعات وفرادى، جلسات وصفها علناً آنذاك بأنها طويلة ومضنية، وأجرى اتصالات بجميع الجهات والأطراف، ثم وجه الدعوة لمؤتمر ثالث للحزب بالخارج في أبريل 1997م، وفيه تقررت الدعوة لمؤتمر أوسع انعقد فعلاً في 1998م.

سبقت المؤتمر ورشة حزبية في أبريل 1997م شارك فيها السيد الصادق بورقة (التجربة السودانية والحريات الأساسية)[250]، وقدم فيها أطروحة أساسية حول مطلوبات استدامة الديمقراطية في السودان من أقلمة وتوازن، نشرت الورقة في كتيب بعنوان (الديمقراطية

---

249 نبذة تعريفية بكيان الأنصار، من أوراق الورش التحضيرية للمؤتمر العام لهيئة شئون الأنصار.

250 ورشة عمل حزب الأمة الفكرية الرابعة في أبريل 1997م بالقاهرة

المستدامة) كما نشرت لاحقاً ضمن كتاب حوى إضافة لورقة (الديمقراطية المستدامة) ورقة حول الدين والفن، والمسألة الإسرائيلية[251].

أما المؤتمر (الثالث) فقد انعقد بالقاهرة في أبريل 1997م، وبدت حالة الانقسام المذكورة واضحة في خطاب السيد الصادق للمؤتمر إذ أشار لها كمبضع جراح لا سكين تجريح، قال: (الحقيقة التي لا شك فيها هي أن الاتصال بيننا وبين الأخوة في الخارج كان وثيقاً ومستمراً. لقد وجدتُ طائفة من المشاكل والخلافات وعالجت منها ما عالجت عبر جلسات طويلة مضنية وبدا لي أن المطلوب الآن هو أخذ علم بحقائق الموقف من كافة جوانبه ومناقشة ما يتفرع من ذلك إن لزم)، ثم تحدث عن الخريطة التنظيمية المطلوبة.[252]

لم يكن ذلك الكلام للنيل من القائمين على العمل الخارجي فلم ينكر أحد أن العمل التنفيذي كان يدار بكفاءة، ولكن لتأكيد العبور من ذهنية «شركة الأمة المحدودة» أو «الأمة للدك البلدوزري»، إلى حالة حزب سياسي ديمقراطي، لذلك لا بد من البناء الديمقراطي، ومشاركة الكافة، والشورى، ولا بد من تحمل النقد بل مأسسة قنواته الحزبية. وإلا أدى ذلك للانقسامات التي كانت تنظيمات الخارج بالفعل تعاني منها. وهذا ما لاحظته اللجنة المكلفة ببحث أمر التنظيم في يناير 2000 والتي كونت نواة الأدب التنظيمي العريض الذي تلا مؤكدة أن «مظاهر تماسك الحزب في الداخل أكثر مما في الخارج.»[253]

مؤتمر الحزب الثالث بالخارج المذكور انعقد في 18 أبريل 1997 بالقاهرة وقد كان مؤتمراً محدوداً أيضاً. خاطبه رئيس الحزب وأمينه العام (د. عمر نور الدائم) وأمين عام التجمع حينها (السيد مبارك المهدي). وفي كلمة السيد الصادق أشار لبعض مشاكل التنظيم بالمهجر، واقترح بعض التعديلات. وطبقاً لهذه الملاحظات فقد تم التحضير لاجتماعات لقيادات الحزب في أسمرا في ديسمبر 1997م، وذلك للتحضير لمؤتمر عام للحزب بالخارج يبني مؤسسات الحزب على الديمقراطية والانتخاب.

الخطاب الذي أرسله الرئيس للدعوة لتلك الاجتماعات مفاده وجود حاجة حزبية ماسة لقمة سياسية في الخارج تتكامل مع الداخل في اتخاذ القرارات السياسية الهامة بشكل مؤسسي، وأن المجلس الموسع قرر تكوين مكتب أول في الخارج وكلفه لاختيار أعضائه ولكن اعترضته محدودية العدد الذي حدده المجلس، وأنه مهما توسع في الاختيار يبقى آخرون يستحقون الإضافة بأية مقاييس موضوعية يستهدي بها، لذلك رأى أن الحل هو اللجوء للأسلوب الديمقراطي الذي تسمح به الظروف الاستثنائية الحالية برد الأمر

251 الصادق المهدي (على طريق الهجرة الثانية: رؤى في الديمقراطية والعروبة والإسلام) منشورات البيان: إصدار مركز المعلومات للدراسات والبحوث دبي

252 خطاب رئيس الحزب أمام مؤتمر الحزب في أبريل 1997م، في ادبيات السياسي، مرجع سابق

253 تقرير عن وقائع الاجتماع التشاوري حول تنظيم الحزب في المرحلة القادمة والمستقبلية (2000/1/13)

للمجلس الموسع لمراجعة عدد أعضاء المكتب الأول ولانتخابهم بقائمة تضم كل المرشحين واعتماد أصحاب أعلى الأصوات. وتصعيد 25 عضواً من مكتب المغتربين الذين انتخبتهم القواعد و10 ممثلات للمرأة من مكتب المرأة لعضوية المجلس الموسع. ودعوة المجلس الموسع لاجتماع للتنوير ولاتخاذ قرارات بشأن قضايا مطروحة ولانتخاب المكتب الأول في يوم الخميس 18/ 12/ 1997م في مدينة اسمرا. وقد تمت الاجتماعات بأسمرا، وتم فيها التحضير للمؤتمر العام الرابع للحزب بالخارج بأسمرا والذي انعقد من 31 يناير وحتى 2 فبراير 1998م تحت شعار: «معا من أجل التحرير والوحدة والبناء»[254].

مؤتمر الحزب الرابع بالخارج يناير-فبراير 1998م

ذلك المؤتمر كان يختلف في شكله ومضمونه عن تجمعات الخارج قبله، من حيث العلانية والانفتاح[255]، ومن حيث عضوية الحزب والكوادر القيادية التي شاركت.. وهو المؤتمر الذي حياه شاعرنا الكبير أستاذ السر قدور بأوبريت (أمجاد الأمة) الرائع الذي غناه كورال الأمة بالقاهرة، جمع فيه أستاذ السر بين تراث المهدية في طورها الأول (اصحاب الإمام راكبين عوادي الخيل)، وفي طورها الثاني (تسلم يا الزعيم التلفى ساعة العترة) و(إلى الأمام يا شباب الإمام)، وتراث الغناء الوطني السوداني (في الفؤاد ترعاه العناية)، وإبداعاته المشهودة، أرسل فيه تحية للبلاد التي آوت السودانيين الفارين من عذاب الإنقاذ حينها القاهرة وليبيا، كما حيا مقر المؤتمر، أسمرا، تلك المدينة التي أحبها كل المهاجرين الذين ذهبوا إليها، وشوقونا لرؤياها الغالية. وهو أوبريت طويل ننتخب جانباً منه:

سجل يا تاريخ الأمة
وأحكي عن أمجاد الأمة
حزب النهضة .. حزب الأمة
حزب الصحوة.. حزب الأمة
الحقق أمجاد الأمة
والحافظ لحقوق الأمة

**

يمشي الزمان ويجينا زمان
ونحكي ليك تاريخنا الكان

---

254 حزب الأمة- وثائق المؤتمر الرابع للحزب بالخارج- منشورات الأمة 1998م

255 أنظر في إثبات الفرق بين المؤتمر الرابع للحزب بالخارج وبين ما سبقته من مؤتمرات كلمة أمين عام الحزب (د. عمر نور الدائم) في ذلك المؤتمر- المرجع السابق.

حزبنا دافع عن الإنسان

دافع عن حق الإنسان

.. في الحرية

وما يبقى مهان

وقف عصيان ضد العسكر

ضد العسكر ومن يتجبر

نوفمبر بعثر أركانه

مايو بنضاله اتكسر

واليوم يحشد حشده الأكبر.. صوته الأظهر

لا يفضل ظلم ولا طغيان

والباطل مهدوم البنيان

نفدي الحرية بدم أحمر

وتعود العزة إلى الأوطان

تملا الحرية ربى السودان

**

أبو الصديق يا خلة

دايما منصور من الله

أبو الصديق يا الصادق

غيرك ابداً ما بنصادق

ما بنسمع فيك منافق

ونخوضا معاك الجلة

**

هيا هيا

حيوا معانا إرتيريا

اخت الوطن ليك الوداد

طول الزمن لي اسمرا

يا أسمرا.. يا جوهرة

في قلوبنا انت مسطرة

اخت الوطن ليك الوداد

طول الزمن يا اسمرا

هيا هيا

***

تسلم يا الزعيم التلفى ساعة العترة

يا جبل الضرا ويا ري نهارة الخترة

فوقك طيعة وكتين تدي ايدك تترى

زي صفق الأراك الشم ريحة النترة

عهدنا معاك عهد ضهرية مو مكتوم

العهد المحقق بي الصدق مختوم

نخيل المقرن المتو الحرام مفطوم

نحتو ابواتنا بايعو بوك في الخرطوم

خاطب المؤتمر كل من السيد الأمين محمد سعيد أمين الجبهة الشعبية للديمقراطية والعدالة الحاكمة في أرتريا، والسيد ياسر عرمان عن الحركة الشعبية، والدكتور أبو الحسن فرح عن الاتحادي الديمقراطي.

قال المرحوم دكتور عمر نور الدائم محيياً أسمرا كذلك في خطابه أمام المؤتمر: (أرحب بكم في هذه المدينة الآمنة الثائرة أسمرا والتي فتحت صدرها ومدت أياديها واحتضنت في عام 1995م مؤتمر القضايا المصيرية الشهير الذي وحد إرادة أهل السودان ضد حكم الجبهة البغيض. واليوم وبنفس الحماس والشموخ تستقبل أسمرا مؤتمر حزبنا في وضح النهار دعما لمسيرة أهل السودان لتحقيق الحرية والكرامة فالشكر الجزيل لمواطني هذه المدينة قيادة وقاعدة فقد وجدنا قدراً كبيراً من العطف والمعاملة الرقيقة التي أبعدت عنا الشعور بالغربة فنحن هنا في بلادنا، ولعلك تذكر أخي الصادق أنه في العاشر من ديسمبر 1996م عندما وصلت مع مجموعة عملية تهتدون ودخلت في فندق نيالا في وسط هذه المدينة كيف استقبلك أهلك من الإريتريين والسودانيين بوجوههم السمراء البشوشة ودموع الفرح تنهمر على خدودهم، إن هذه العواطف النبيلة من الشعبين لا بد أن يترجمها مؤتمركم بقرارات وطموحات تخاطب مطالب الشعب السوداني وصنوه الشعب الإريتري في التكامل الاقتصادي والسياسي والتنمية المتوثبة في ظل الاستقرار والأمن والطمأنينة في القرن الأفريقي التي سوف تكتمل بتصفية نظام البغي في الخرطوم قريبا بإذن الله.) ومن

ثم تحدث عن طبيعة المؤتمر والمطلوب منه.

السيد مبارك الفاضل تطرق لملف التجمع والمطلوب حوله والعوائق أمام ذلك.

وخاطب السيد الصادق المؤتمر بخطاب حوى تسع محاور، وهي: البطاقة الفكرية، اتفاق السلام، التنمية المستدامة، الديمقراطية المستدامة، العلاقات الخارجية، وسائل التحرير، الفترة الانتقالية، وتنظيم حزب الأمة[256].

وقد جاء البيان الختامي للمؤتمر يحمل توصيات حول القضايا التالية:

- في مجال العلاقات الخارجية تأكيد العلاقات الخاصة بمصر وإرتريا وأثيوبيا وليبيا وغرب أفريقيا وشرقاً السعودية واليمن وحوض البحر الأحمر وضرورة تنظيمها عبر مواثيق. والاهتمام بالكيانات الإقليمية العربية والأفريقية والإسلامية والمسيحية. والتعاون مع عالم الجنوب لتحقيق إصلاحات عدالية في النظام الدولي، والالتزام بالسلام والتعاون الدولي.
- في شأن التجمع الوطني تجديد الالتزام بالتجمع أساساً للعمل الوطني المشترك، والعمل على إزالة المعوقات التنظيمية التي تشل حركته، وتنسيق العمل بين الداخل والخارج، وتكملة توحيد العمل العسكري المشترك، والاهتمام بالمناطق المحررة وتحقيق إدارات تخدم المواطنين وتحقق الديمقراطية، والاسراع بالاتفاق على ترتيبات الفترة الانتقالية بحسم كل القضايا المهمة، ومراجعة الميثاق الوطني لأخذ المستجدات في الحسبان وإضافة مواثق ستة: سياسي، ثقافي، ميثاق يحسم العلاقة بين الدين والسياسة، ميثاق صحافي، وميثاق إقليمي. مع إعادة تأكيد الالتزام بمقررات مؤتمر أسمرا المصيرية وبمبادرة الإيقاد.
- وسائل التحرير: الدعوة لتصعيد العمل العسكري حتى يحقق أهدافه أو تحدث انتفاضة شعبية أو حل سياسي يستجيب لمطالب الشعب المشروعة.
- الإصلاح الحزبي: تكوين هيكل شامل للحزب بالخارج مكون من رئاسة ولجنة تنفيذية وهيئة مركزية تنتخب من كليات: المغتربين، اللاجئين، المرأة، الشباب والطلاب، جيش الأمة للتحرير، والمكاتب المتفرغة.

وفي الختام جاء: (إن المؤتمر إذ يحيي انتصارات قوى المعارضة في بحر الغزال يحي صمود قواتها في كافة المناطق المحررة ويترحم على أرواح الشهداء ويتمنى عاجل الشفاء للجرحى.. ويزف المؤتمر لحزب الأمة بالداخل والخارج وللرأي العام السوداني نبأ معالجته الشافية لكافة النزاعات التي طالت بعض أعضاء الحزب في الفترة الأخيرة، مشيداً بالروح

---

256 وثائق المؤتمر الرابع لحزب الأمة بالخارج، منشورات الأمة، 1998م.

العالية، واتفق الجميع على الالتزام التام بقرارات مؤتمر الحزب الرابع من أجل التحرير والبناء والتعمير)[257].

ومن ضمن ما اتفق عليه في محور الإصلاح الحزبي (التصدي للانحراف والمخالفات عبر آلية محاسبة عادلة)، وهي المطالبة التي ستتطور لاحقاً لتؤسس في شكل (هيئة الرقابة وضبط الأداء). وكانت من أولى مطالبات مسؤول العمل الخارجي قبل تهتدون، مبارك الفاضل، فقد كان ضاجاً وضجراً بمشاركة من ناصبهم العداء واستيعابهم في التنظيم من جديد. ولكن هذه الآلية المحاسبية كان ينبغي أن تبدأ به، فقد رصدت لجان الحزب المكونة للتصدي للتخريب الذي قاده لاحقاً تجاوزات ابتدأت منذ وقت مبكر، ولكن الصمت عليها وعدم مواجهتها بالحسم اللازم كان هو سبب الانفلات الكبير الذي حدث فيما بعد، أهمها تجاوزان:

- قدم د. جون قرنق رحمه الله أثناء الجلسة الخامسة من مفاوضاته مع النظام (1997م) خريطة للسودان تبين أن حدود الجنوب مع الشمال هي في خط العرض 13، ما يجعل الجنوب نصف السودان، بينما الاتفاق بين حزب الأمة القومي والحركة الشعبية أن الحدود هي على ما كانت عليه عام 1956م . اعترض حزب الأمة على هذه الخريطة ولكن مبارك أيد تصرف قرنق مخالفة لموقف الحزب[258].
- خالف موقف الحزب المعلن حول ضرب مصنع الشفاء في أغسطس 1998م ولم ير في ذلك أي مدعاة للمساءلة بل طالب بمساءلة الذين انتقدوا موقفه![259]

إن الإصرار على تكوين آلية للضبط ورقابة الأداء الذي ساد كل الأدبيات الحزبية منذ ذلك الحين، وهو ما سوف نتطرق له في حينه، كان أمراً سديداً إذ لا ينبغي أن تترك المساءلة لفرد سواء أكان رئيس الحزب أو غيره، وهذا مبدأ عام يراد تأكيده للدول (مبدأ فصل السلطات التنفيذية والقضائية والتشريعية) وينبغي أن تكون المؤسسات الحزبية قائمة عليه كذلك، فقيام المسؤول التنفيذي الأول بالمحاسبة بنفسه يفتح باب تجارب أمثال خطابات (إلى من يهمه الأمر سلام) الشهيرة لدى الراحل الأزهري. أو تجارب على النقيض كما لدى السيد الصادق ذي الطبيعة التي تنفر من المساءلة، فهو في الغالب يركز على الإيجابي فيمن حوله ويتغاضى عن الهفوات، وينحو نحو الترضية أمام الاحتجاجات، ولذلك فإن المحاسبة المؤسسية مطلوبة عموماً سواء معه أو الأمثلة النقيضة لأسلوبه، والمطلوب أن يكون القائمون على آلية الضبط متسمين بالحزم، وأبعد ما يكونون عن فكرة الترضيات والجودية.

257 السابق. ونص البيان الختامي أيضا موجود في أدبيات الحل السياسي، مرجع سابق

258 نشرة داخلية للتنوير حول تقلبات مبارك الفاضل، 2016م

259 بيان تنويري لأعضاء الأجهزة القيادية، 2002م.

جيش الأمة للتحرير

نصب الأمير عبد الرحمن الصادق في 12 ديسمبر 1996م أميراً لجيش الأمة للتحرير، خلفاً لقوات (الجوارح) التي كانت تشكل الفصيل العسكري للحزب بالخارج.

وكتب الأمير يقول: (بعد عملية تهتدون تم تغيير أساسي في نظام التجنيد وفي التدريب وفي جميع النواحي المختصة بالعمل العسكري:

- قمنا بإيقاف التجنيد من الحدود وإبداله بالاستقطاب من الداخل من مناطق الأنصار وأنشأنا كلية مختصة لتدريب الضباط وأبدلنا اسم الجوارح لجيش الأمة للتحرير. وكان لنا قطاعان: قطاع إرتريا وقطاع أثيوبيا.
- تم تدفق المهاجرين من الداخل بصورة مرضية، ولكن رأى بعض الأحباب على رأسهم الحبيب المرحوم د عمر نور الدائم أن يوجه الحبيب الصادق نداءً للهجرة عارضته منذ البداية واعتبرت أنه سيلفت الأنظار لنا ويؤدي إلى قفل منافذ الهجرة فعلياً وهذا بالضبط ما حدث، فبعد إطلاق نداء الهجرة تمت محاصرة مناطق الأنصار ومتابعة قياداتهم واعتقال النشطاء مما أدى إلى إيقاف عملية تدفق المهاجرين شرقاً مما اضطرنا مجدداً للجوء للتجنيد من الحدود من المزارعين (الجنقو).
- كان التدريب يتم بواسطة الحركة الشعبية ومعسكراتها ومدربيها فأنشأنا نظاماً للتدريب داخل معسكراتنا واستجلبنا ضباط متخصصين من الجيش السوداني بعضهم في الخدمة وبعضهم في المعاش مما أثرى النظام العسكري للجيش بإنشاء كلية حربية متخصصة لتدريب الضباط ومعسكر تدريب للجنود داخل معسكراتنا.
- تم انفتاح الجيش للقيام بالعمليات العسكرية ضد النظام فأنشأنا معسكرات خارجية في الخطوط الأمامية (موقع الفرسان، موقع السودان، موقع نصر الله، وموقع الشهيد آدم مهدي).
- كلفنا بقيادة العمليات الخاصة وذلك لكفاءة جنودنا من ناحية التدريب ولإمكانياتنا في الحركة فكانت لدينا سيارات لاندكروزر محملة بمدافع من مختلفة العيارات مما يعطينا أفضلية في الحركة والمناورة ومفاجأة العدو وسرعة الانقضاض والانسحاب.
- قام جيش الأمة للتحرير بعدد من العمليات النوعية المؤثرة خلف الخطوط الأمامية للعدو.

- أما قطاع أثيوبيا فكان شبه مجمد لعدم سماح الحكومة الأثيوبية لنا بالانطلاق من أراضيها لممارسة الأعمال ضد النظام ولكن تم انفتاح في منطقة قلقو (كتيبة أبو السارة) وقد استطعنا عمل بعض العمليات المحدودة.
- لم يكن لدينا سلاح في قطاع أثيوبيا ولكنا استطعنا تسريب بعض الأسلحة بأعداد ضئيلة (خفيفة) وكنا ننقل التعيينات من أريتريا إلى أثيوبيا (كان هنالك حبل سري بين قواتنا في أريتريا وأثيوبيا) انقطع ذلك الحبل بعد قيام الحرب الاريترية- الأثيوبية فكنا نقوم بشراء التعيينات (الطعام) من السوق المحلي، وانقطع الإمداد بالسلاح والذخائر فكانت الأحوال في قطاع أثيوبيا مقصورة في الغالب على التدريب وحلقات التوجيه المعنوي مما أدى إلى هروب عدد كبير من هذا القطاع.
- بعد الاتفاق السياسي في التجمع الوطني الديمقراطي بإنشاء قيادة عسكرية مشتركة من القوات التابعة للفصائل المختلفة للتجمع الوطني الديمقراطي تم إنشاء القيادة العسكرية المشتركة، ومنها انبثق اللواء الموحد بقيادة القائد سليمان ميلاد(كان ضابطا بالقوات المسلحة الدفعة 24) أيضا تم تكليف كل فصيل بمهمة معينة كان نصيبنا من هذا التكليف قيادة العمليات الخاصة.
- تم إحضار العديد من قيادات الحزب السياسية وتدريبهم في معسكرات جيش الأمة للتحرير.
- أقام الجيش عمليات ناجحة ذكرها المرحوم الحبيب عمر نور الدائم في خطابه أمام المؤتمر الرابع للحزب بالخارج في أسمرا بعد أن حيا الجيش في قيادته وضباطه وصفه وجنوده وقال: (لقد رفعوا معنوياتنا بعملية النور عنقرة- والزاكي طمل- وأبو عنجة، ونحن في انتظار عثمان دقنة وود النجومي ..الخ).

قطاع إثيوبيا

كانت قوة جيش الأمة للتحرير قطاع أثيوبيا في معسكر شهيدي بقيادة الحبيب تيراب آدم تندل وكانت تسمى «أصحاب الإمام». بعد ذلك تم السماح لنا بالانفتاح فتم ذلك وتحركت قوة من معسكر شهيدي إلى منطقة قلقو الحدودية قوامها حوالي4 ضباط و121 مقاتلاً، بقيادة الرائد خالد الحاج مضوي مصطفى المهدي وسميت قوات أبو السارة.

قطاع أرتريا

المجموعة الثانية من جيش الأمة للتحرير كانت في إرتريا وبدأوا أولاً في معسكر (هايكوتا)، وبعد ذلك تحولوا إلى معسكر نصر الله، وهو يشمل مجموعة تهتدون فقط، وكان آنذاك المسئول عن المعسكر الحبيب آدم إسماعيل إبراهيم (سلطان).

مسألة الاستقطاب للجيش كانت تتم في البداية عبر مناديب يصلون الداخل ويجندون للجيش. ولكن «نداء الهجرة»[260] ضيق على عملية الهجرة هذه وصار الاستقطاب محصوراً على الاستقطاب من الحدود (المشاريع والهاربين من السودان) فلو وجد من لديه رغبة في الانضمام إلى جيش الأمة يقوم بملء بيانه في استمارة الانضمام لعضوية الجيش. ويقوم المعسكر بتدريبه ثم يلحق بصفوف الجيش. أو يتم استقطابه من الفصائل الأخرى، بل أصبحت مألوفة أن ينضم فرد إلى فصيل من فصيل آخر وفي بعض المرات فصائل وسرايا يتم استقطابها.

ويتضح هنا الفارق الأساسي بين الهجرة الأولى والثانية وهي مسألة الاستقطاب، ولو عقدنا مقارنة بين الحالتين لوجدنا التالي:

- في الهجرة الأولى كانت أحداث أبا وودنوباوي والوحشية التي عومل بها الأنصار وقياداتهم وقواعدهم هي الدافع الأول كما أكدنا مراراً من أن الهجرة كانت تتم ذاتياً ولم تلعب مسألة المناديب إلا دوراً هامشياً. في هذه المرة فإن العمل العسكري لم يكن نتيجة غبن وإحساس بضرورة الانتقام ولكن كان نتيجة قرارات مؤتمر أسمرا للقضايا المصيرية.
- في الهجرة الثانية استحدثت مسألة (نداء الهجرة) وقد كانت ذات أثر بالنسبة لبعض الكوادر الذين كانوا يعملون بالخارج حيث لبى جزء منهم النداء وحضر لأسمرا، أما بالنسبة للمهاجرين من الداخل وهم الذين كان يتوقع أن يكونوا قوام الجيش فقد كان أثر هذا النداء ضاراً بدرجة كبيرة. بلغت المعسكرات بليبيا في السبعينات حوالي 1200، وبلغت القوة العائدة من جيش الأمة في العام 2000 حوالي سبعمائة، علماً بأن ما قمنا بتجنيده في الورق بلغ حوالي 10 ألف جندي ولكن لعدم قناعة لا أقول المجندين ولكن الشماليين عموما بالقتال يهرب الكثير منهم أثناء التدريب أو عند الانفتاح في الخطوط الأمامية، فأكثر وقت كنا فيه حوالي 3 ألف ولكن للظروف المختلفة عند عودتنا كنا فقط 700 ضابط وضابط صف وجندي.
- كان النظام المايوي يرفع رايات يسارية وشيوعية وكانت الهجرة الأولى بالتالي قوامها الأنصار الذين خرجوا لحاقاً بالإمام ودفاعاً عن العقيدة وكان الجانب العسكري فيها ضعيفاً، أما الهجرة الأخيرة فقد تم الاستقطاب فيها لكوادر خارج الأنصار، وكان الجانب العسكري فيها أقوى حيث تم استقطاب بعض الضباط وضباط الصف والجنود.

260 «نداء الهجرة» بيان صدر باسم السيد الصادق المهدي يطلب من عضوية الحزب والأنصار الهجرة للمشاركة في العمل العسكري، وبسببه قامت السلطات الأمنية بالتضييق على عمل الأنصار وزيادة التشديدات الأمنية على الحدود الشرقية.

- الهجرة الأولى كانت بعيداً عن الوطن ولم يقم المهاجرون بعمليات عسكرية إلا الانتفاضة المسلحة التي لم تبلغ هدفها، ولكن في الهجرة الثانية كان الجيش يقوم بعمليات كثيرة أقلقت مضجع النظام بشكل مستمر.
- كانت المعسكرات الأولى أشبه بدولة مهدية، أما المعسكرات الأخيرة فبالرغم من وجود عدد من الأنصار بها إلا أنها طغت عليها الصبغة السودانية العادية ووجد فيها من يتناول الدخان والتنباك وغيرها، وقد شكلت هذه في حد ذاتها تجربة قاسية على بعض الأنصار.
- الفرق في الأوضاع الاقتصادية في البلاد، وفي طبيعة القوتين جعلت قوات جيش الأمة مصدر أساسي لإقلاق الأمن بعد العودة خاصة مع فشل الاتفاق الذي تم حول الجيش واستيعابه.
- وفي الحالتين فقد شهد الآخرين بالأداء المتميز لقواتنا في ميادين القتال).[261]

لن أبرح خانة الجيش قبل أن أذكر أنه في مرحلة ما كان أربعة من ذرية السيد الصادق في معسكراته: الأمير عبد الرحمن، والرائد/ طبيبة مريم، ومحمد أحمد، وبشرى. وكانت مع مريم صغيرتها سراء التي لم تبلغ العامين داخل معسكر (هايكوتا) حتى استجابت أخيراً لمطالباتي المتكررة بأن تتركها معي في القاهرة.

لاحقاً التحق محمد أحمد وبشرى لمزيد من التأهيل العسكري بالكلية الحربية المصرية وغادرا المعسكرات التي انفضت قبل أن يكملا التأهيل الحربي المطلوب.

◆

هزيمة النظام معنوياً

ذكرنا كيف أن النظام رد على تهتدون بالغضبة المضرية والتنكيل الذي طال جميع القوى السياسية وخاصة قيادات الأمة والأنصار، كان كالقط المحصور، يهجم ويخربش كيفما اتفق! لكنه لم يلبث أن تراجع عن الخطاب المتعنت إزاء مطالب المعارضة، وقبل بما جاء في مقرراتها المصيرية كلها أو كاد في اتفاقياته لعام 1997م، ثم ابتدأ يتلمس طريق الاتفاق على نحو زائد.

صحيح كانت هناك محاولات اتصالات بالسيد الصادق وربما غيره قبل تهتدون مثلما سوف نسوق في خطابه أمام مؤتمر حزب الأمة الثالث في أبريل 1997م، ولكنها ما كانت تصل لأي شيء لأن النظام كان يقوم بكل تنكيل وتشريد وترهيب ظاناً بأنه بذلك يكسر إرادة معارضيه، ومن ثم يقوم باتصالات لجس النبض ومعرفة هل آن أوان ابتلاع الفريسة

261 عبد الرحمن الصادق، الأمير، ورقة تجربة العمل العسكري في حزب الأمة، مقدمة لدورة الرباط الإستراتيجي، دار الأمة 2008م (بتصرف)

أم لا! وكلما وجد الحبيب صامداً لم يتزحزح ولا يزال يدعو لحل سلمي ديمقراطي قومي تعددي، نأى عنه معرضاً.. ولكن بعد تهتدون كانت هناك تنازلات ولو اسمية في قبول خطاب المعارضة ومطالبها. إنه الأسلوب الثعلبي الماكر الذي لا يزال النظام يستخدمه، وفي كل مرة يلقي السيد الصادق لهم سمعاً، لم يفقد الأمل في أن التعقل ربما وجد سبيله إليهم يوماً!

نورد هنا رواية المهدي لما جرى منذ بداية النظام وحتى تهتدون، ثم نورد وصفه لما بعد تهتدون: قال[262]:

(كان واضحاً منذ البداية في ظل انقلاب الجبهة الإسلامية القومية أنها تعتبرنا عدوها الأول، وفي أبلغ حالة من حالات اتق شرّ من أحسنت إليه هيأنا أنفسنا لسوط عذاب ما برحوا يلهبون به جلودنا. لقد جمّعت ما تعرض له جماعتنا ومواطنونا وما تعرضت له مباشرة في كتاب «التجربة المرة» الذي سيكون ديواناً مخزياً لنظام الإنقاذ. لقد ارتكب نظام الإنقاذ في حق الشعب السوداني جرائم فريدة ضد حقوق الإنسان تتصدر قائمتها الموبقات السبع[263]. ممارسات أبوها الروحي الحجاج وزياد في العصر القديم وموسليني وستالين في العصر الحديث ولا تمت لدولة المدنية ولا لرحمة الشريعة ولا لتوادد أهل السودان بصلة.

كونا هيئة شئون الأنصار مستهدية بدليل أساسي يحصر عملها في مجال الدعوة والإرشاد والمساجد والخلاوي والأنشطة الاجتماعية لتعمل علناً وبعيداً عن السياسة. واندفعت الهيئة في نشاطها حتى صارت منابرها في الجمع، والأعياد، والرجبية، ومناسبات رمضان، قبلة أهل القبلة في السودان ومكان التعبير الأكثر إقداماً والأجهر صوتاً عن الضمير الديني في السودان على طول البلاد وعرضها. لقد انقض النظام على ممثلي هيئة شئون الأنصار ذكوراً وإناثاً بالحبس والتشريد والتعذيب. ولكنهم صمدوا. واستطاعت الهيئة جمع قلوب الضمير الديني في السودان حول وثيقة عهد ولاء وبراء، ثم وثيقة شهادة لله[264]، وهما وثيقتان أعلنتا البراءة من مزاعم الجبهة الإسلامية، وقدمتا شهادة بأن أكثر ما فعلته ينافي مقاصد الشريعة الإسلامية.

---

262 خطابه أمام مؤتمر الحزب الثالث بالخارج، القاهرة في الفترة 18-19 أبريل 1997م أي بعد ثلاثة أشهر تقريبا من «تهتدون» وحضره أعضاء الأجهزة الدستورية بالحزب.

263 **الموبقات السبع هي:**
اعتقال كافة قيادات البلاد الفكرية والسياسية والنقابية والأكاديمية. 2. إعدام 28 ضابطا دون محاكمة تذكر. 3. إعدام 3 أشخاص في مخالفة أحكام العملة المتغيرة. 4. إقامة سجون خاصة للمحبوسين السياسيين لترويعهم (بيوت الأشباح). 5. تعذيب المعارضين السياسيين حتى الموت أو التعويق بالعاهات. 6. اتباع سياسة الأرض المحروقة في مناطق العمليات الحربية ضد مواطنين مناوئين. 7. تشريد اكثر من 15 ألف شخص من الخدمة المدنية والقوات النظامية لأسباب سياسية.

264 وثيقة شهادة لله وللتاريخ لم تنشر، في يوليو 1994م

اتخذ حزب الأمة شكلاً تنظيمياً اضطرارياً يمارس المشاركة السياسية فيه مجلس موسع من أعضاء أجهزة الحزب الدستورية. ويقوم بالعمل التنفيذي المكتب الأول المكون من عشرة مكاتب تتبعهم أجهزة عاملة سرية.

هذه المكاتب استطاعت أن تعبر عن موقف الشعب السوداني ومعارضته لنظام الإنقاذ وأن تدعم الصمود الشعبي في المجالات المختلفة: المجال الطالبي، والعمالي، والمهني، والنسائي، والإقليمي. تصدوا لشراسة النظام وتحملوا بطشه وكسروا هيبته وأبطلوا فاعلية أساليب القمع.

رفع حزبنا شعار الجهاد المدني وهو العمل ضد النظام بكل الأساليب الممكنة ما عدا العنف. حقق حزبنا الآتي:

أولاً: بلورة الرفض الفكري لأطروحات النظام والدعوة للبديل الديمقراطي والسلام والتركيز على سمات الدولة البوليسية القائمة على الحزب الواحد، والأيديولوجية الواحدة، والإعلام الكاذب، والأمن المتجبر، وربطها بالدولة البوليسية كما عرفت في ممارسات موسيليني وستالين وعزلها تماماً عن الإسلام والترويج لـ المخالفات العشر[265] المارقة عن مقاصد الشريعة الإسلامية. لقد تبجح النظام بإنجازات وهمية في الاقتصاد سيما في القطاع الزراعي فواجهنا من بيانات الأجهزة الاقتصادية الرسمية هذا الادعاء وأوضحنا كيف أن إنتاج البلاد الزراعي والصناعي تدنى في عهد الإنقاذ بالمقارنة مع الديمقراطية. وكيف أن قيمة الصادرات تدنت وأن العجز الداخلي والخارجي في الميزانية اتسع وان أسعار المواد الاستهلاكية زادت بمعدل 3000٪ وان سعر العملة السودانية تدنى بمعدل 2000٪ مما ملك الحقائق للناس، وأوضح أن النظام مثلما كان سبة على الإسلام كان وبالا على معيشة المواطنين.

ثانياً: إدارة حوار مستمر مع كل الأطراف لا سيما الجنوبية لعلاج العقبات التي تقف في وجه السلام. أثمر الحوار أساسا لعلاج مسألة الدين والدولة عن طريق إقرار حقوق أساسية دستورية للمواطن في 1991. أثمر أساسا للتعامل مع شعار تقرير المصير الذي فرضته مستجدات على الساحة السياسية السودانية في 1993. هذه الحوارات المثمرة ساهمت في إيجاد الأسس النظرية لاتفاقية السلام.

---

265 المخالفات العشر هي: 1- القيام بانقلاب عسكري باسم الإسلام. 2- إقامة دولة بوليسية ضوابطها وضعية باسم الإسلام. 3-إجراء بيعة بعدية أي بعد ممارسة السلطة. 4-إعدام أشخاص في غير جريمة حدية، إعدامهم في أموال يملكونها وان خالفت اللوائح المالية. 5-جمع الزكوات وصرفها دون الضوابط الشرعية. 6-تسمية الإجراءات الأمنية ضد مواطنين جهادا. 7-عقد حفلات زفاف في منازل القتلى (الشهداء) للتزامن مع زفاف الحوريات في الجنة. 8-مصادرة أملاك المخالفين سياسيا دون إجراء محاكمات عادلة. 9-نشر الآيات والأحاديث في الطرقات كإعلانات. 10-الفتوى بان كل مسلم بنص القرآن يجب أن يكون إرهابي للآية : (واعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم ... الآية

ثالثاً: تكوين ملف حقوق الإنسان الذي سجل معاناة أهل السودان ووثقها فأعطى الحملة العالمية، ومناديب الأمم المتحدة، والوفود الزائرة، وأجهزة الإعلام العالمية، مادة قوية لكشف أساليب النظام وإدانته.

رابعاً: تزويد البعثات الدبلوماسية الموجودة في السودان بموقف الرأي الآخر وكشف أساليب النظام الماكرة لاستهبالهم وتضليلهم وتضليل حكوماتهم.

خامساً: إدارة حوار مع النظام كانت المبادرة فيه دائماً من عناصر داخل النظام أو من الوسطاء. تمت الحوارات هذه عشر مرات: 1989[266]، 1991[267]، 1993 (مرتان)[268]، 1994 (مرتان)[269]، 1995 (مرتان)، 1996 (مرتان)[270]. كان لهذه الحوارات عائد إيجابي: أعطتنا نافذة لداخل نظام تآمري مغلق، أكسبتنا الرأي العام المحايد لأنها كشفت تحزب النظام وتعصبه، أرضت ضمائرنا في إعطاء الحل الأسهل والودي الفرصة الكاملة.

إن ديوان الحوار الذي تم مع قادة النظام عبر محطات عشر يقف دليلاً تاريخياً على الصلف والغرور، وإغواء السلطة، وتأليه الذات.

سادساً: التمدد التعبوي والتنظيمي في الشارع السياسي في العاصمة والأقاليم. وفى ميادين القوى الحديثة والتقليدية بحيث صار حزب الأمة الرقم الشعبي الأول في القطاعين الحديث والتقليدى.

سابعاً: الالتزام بالتجمع الوطني الديمقراطي. وإقامة علاقات قوية مع عناصره ثنائياً وجماعياً، مما حقق تعاوناً بلغ قمته في المذكرة الشهيرة في يونيو 1996.

لقد استطعنا عبر الجهاد المدني تدعيم موقف الرأي الآخر رغم أنف النظام لا تفضلاً منه كما يدعى وبلغ زخم الرأي الآخر درجة انقسم معها النظام على نفسه، فأغلبية الحرس القديم في الجبهة الإسلامية القومية، وأغلبية الأقلام المفكرة أمثال عبد الوهاب الافندى، وحسن مكي، ومحمد طه محمد أحمد، وغيرهم وعدد كبير من كوادر الشباب القيادية وقاعدة عريضة من المنتسبين للنظام صاروا يرددون نقداً مقتبساً من أطروحات المعارضة.

لقد بدأ انهزام النظام الفكري والسياسي أمام المعارضة في نوفمبر 1995 عندما أعلن الأمر الدستوري رقم 13، ثم كانت محطة الانهزام الثانية في أبريل 1997م تاريخ الميثاق السياسي الذي وقعه النظام مع بعض الأحزاب الجنوبية المسلحة.

---

266 محاولة د. الترابي التفاهم معه في السجن.

267 وساطة خالد فرح مع الترابي، ومقابلة البشير

268 مقابلات الترابي في آخر عام 1993

269 مقابلة الترابي في منزل محمد أحمد هيبة

270 مقابلة الترابي في رمضان 1416م بمنزل عصام صديق، ومقابلة البشير بعد انتخابه.

كان موقف الجهاد المدني من الأمرين رافضاً ومعارضاً مما أبطل مفعولهما.

الأمر الدستوري رقم 13 قدم تنازلات لو قدمها قبل عامين لرفضتها كوادر النظام، ولكنها جاءت قليلة ومتأخرة، ورفضناه للأسباب الأربعة الآتية: أنه أبقى على الأمر الدستوري رقم 2 الذي وأد الحريات في البلاد، أنه سيجرى انتخابات زائفة في ظل سلطة الحزب الواحد وتحكم الدولة البوليسية، أنه وليد فكر النظام وحده وفيه النظام هو الخصم والحكم، وأن الدستور الذي سوف يقود إليه سيأتي مكبلاً بكل قيود الأوامر الدستورية السابقة له، أي أنه محاولة لتقنين نظام الإنقاذ في شكل دستور البلاد.

أما الميثاق السياسي الذي وقعه النظام مع الفصائل الجنوبية فقد استمد من اتفاق اسمرا لعام 1995 ثلاثة مبادئ هي: التخلي عن الحرب أسلوباً للحل، اعتماد المواطنة أساساً للحقوق والواجبات، تقرير المصير بعد فترة انتقالية. لكنه مرفوض لأنه:

- غيّب الأغلبية السياسية في الشمال وفى الجنوب بحيث صار اتفاق بين أقلية في الشمال وأقلية في الجنوب.
- أسقط النص على الأساس الدستوري لحكم البلاد وهذا معناه التسليم بما يدعيه النظام لنفسه في الناحية الدستورية. إن إغفال الجانب الدستوري يقوض جدوى الاتفاق لأن المسائل الآتية لا تحسم إلا في نطاق دستوري وهى: صفة الذين يوقعون الاتفاق، وكفالة الحريات الأساسية لتوفير المناخ المناسب للتفاوض ولإجراء الاستفتاء، وتأمين الاتفاق بالنص الدستوري على بنوده.

إن إسقاط الجانب الدستوري، وتغييب عنصر المراقبة الإقليمية الذي كانت توفره جماعة الإيقاد، وحصر الاتفاق نفسه في النظام والعناصر الجنوبية التي تقف إلى جانبه، يجعل الاتفاق فارغا لا تترتب عليه أية نتيجة للسلام ولا لدستور البلاد)..

(لقد أحس النظام بأنه مع الأيام يتآكل وأن المعارضة تطوقه فحاول فك هذا الحصار في القطاع الحديث وفى الأقاليم بإجراءين دللا على مخاوف النظام السياسية ومحاولاته اليائسة لإقامة قواعد سياسية تحميه.

الإجراء الأول: التوسع الهائل في التعليم العالي تحت شعار ثورة التعليم العالي لفتح 16 جامعة جديدة لتوسيع القاعدة الطالبية في البلاد لتكون مجالاً مأموناً وقاعدة سياسية للنظام في القطاع الحديث. وتوهم قادة النظام أنهم أصحاب التجارب الأفضل في تعبئة وتنظيم الطلبة.. كان واضحاً أن هذا الاندفاع غير المدروس أدى لفتح جامعات جديدة محرومة من الإمكانات بل تدنت إمكانات الجامعات الموجودة. كانت ميزانية جامعة الخرطوم مثلا تساوى 12 مليون دولار قبل ثورة التعليم العالي فصارت تساوى مليوناً واحداً بعد ثورة التعليم العالي! ثورة التعليم العالي أتت للنظام بنتائج عكسية من حيث

نفور القاعدة الطالبية من الجبهة الإسلامية القومية واستعدادها للتحرك ضدها وقد حدث فعلاً في سبتمبر 1996م. لذلك أقفلت الحكومة الجامعات في مطلع عام 1997 لكيلا يقود الطلبة تحركات الشارع ضدها.

الإجراء الثاني: توهم النظام أنه عن طريق إقامة حكومات في 26 ولاية، وزيادة المحافظات من 26 لتصبح 120 يستطيع أن يحقق الآتي: المراقبة المباشرة لأقاليم البلاد لضبط حركتها، توظيف كافة كوادر الجبهة الإسلامية القومية في مهمة استقطاب التأييد للنظام، وتغيير ولاءات المواطنين في الأقاليم وفرض خريطة سياسية جديدة ملائمة للنظام.

هذه الإجراءات لم تحقق مقاصدها بل أدت محاولة تغيير الهياكل الإدارية الموروثة على أيدي كوادر عديمة الخبرة إلى انتفاضات قبلية وحروب قبلية عمت كثيراً من الأقاليم خاصة جنوب وشمال دارفور.

لكن هذه الإجراءات أوجبت فرض ضرائب إضافية مركزياً ولا مركزياً وأوجبت تعديلات في الرسوم وأسعار المواد الاستهلاكية مما كان له أثره الفعال في إشعال انتفاضة سبتمبر 1996م. هذا الموقف زاد من هواجس النظام ضد الجهاد المدني فبدأ انقضاضاً جديداً علينا.

وكان هناك عاملاً آخر. منذ منتصف عام 1995 اتضح للنظام أن المعارضة في الخارج سوف تحمل السلاح ضده وسوف تتضامن مع الجيش الشعبي لتحرير السودان في ذلك. قرر النظام أن اسهل وسيلة للتعامل مع هذه الحقيقة وإحداث ربكة في صفوف المعارضة هي تحميل قيادة المعارضة في الداخل مسئولية ما يفعل المعارضون في الخارج، قالوا هذا لنا صراحة في مايو 1995. قلنا بوضوح لهم علناً وفيما بيننا وبينهم عبر المساءلات الأمنية، إن اختفاء هامش حركة الرأي الآخر، وعدم التفريق بين أعمال المعارضة الداخلية والخارجية بل مساءلة الداخلية على أفعال الخارجية مهما كان موقفها سوف يؤديان لمراجعة أساليبنا وربما الهجرة).

وقال لاحقاً في «كتاب العودة»:

(المدهش حقا هو أن النظام بعد أن هدأ الغبار على تهتدون أخذ يظهر نبرة اعتدال واضحة:

- ففي أبريل 1997 وقع النظام مع فصائل جنوبية اتفاقية الخرطوم للسلام من الداخل وفيها تبنى بعض أهم مقررات أسمرا التي أقرها التجمع الوطني الديمقراطي في يونيو 1995م.
- وفي يونيو 1997 وقع النظام على إعلان مبادئ الإيقاد الستة بعد أن كان قد رفض التوقيع عليها في يونيو 1994.

- وفي خطاب رئيس الجمهورية في احتفال مرور 8 أعوام على عمر النظام قال ما خلاصته :

أ. نحن في الأصل دعاة سلام.

ب. ركز على الحرية كقيمة أساسية وعلى الحوار واحترام الرأي الآخر.

ت. أكد على وجوب قيام العلاقات الإقليمية على مبدأ حسن الجوار.

ث. أعلن عفواً عاماً غير مشروط لكل من حمل البندقية في الجنوب والشمال.

هذا الاعتدال أنعش الوساطات.)[271]

◆

اتفاقيات السلام من الداخل 1997

كان النظام قد استثمر سقوط نظام منقستو في 1991م، فأحرز تقدماً عسكرياً في الفترة ما بين 91-1994، واعتقد أن بإمكانه حسم الحرب الأهلية في الجنوب عسكرياً، لذلك فقد تشنج في رفض إعلان المبادئ الذي قدمته دول الإيقاد في 1994م وفي شجب قرارات أسمرا في يونيو 1995م واعتبرهما خيانة للدين والوطن، وكفراً بواحاً. ولكن قرارات أسمرا المصيرية جمعت كل القوى السياسية السودانية المعارضة حول برنامج سياسي وبرنامج عمل موحد. كما أن موقف النظام السلبي من إعلان المبادئ قارب بين دول الإيقاد وبين التجمع الوطني الديمقراطي، هذان العاملان أديا إلى تصاعد العمل العسكري المضاد للنظام، وإلى نشوء جبهتي قتال جديدتين: في الشمال الشرقي وفي الجنوب الشرقي.

كنا تطرقنا في الباب الأول لكثير من الأنشطة المعارضة للنظام داخلياً التي جدت في سيرها منذ قيامه، وكيف أنه ولأول مرة في عمر النظام قدمت له القوى السياسية بالداخل مجتمعة مذكرة مشتركة في أبريل 1996م، ذكرت فشل سياسات النظام وطالبت بتنحيه عن السلطة، بل وساندت كل قرارات أسمرا ما عدا المتعلقة بالجانب العسكري.

قابل النظام هذه التحركات بقمع شديد فكثرت الاعتقالات ببيوت الأشباح وأسفر هذا الجو السياسي المتوتر عن مظاهرات للطلاب في سبتمبر 1996م.

ثم وجهت للنظام ضربة قاضية عبر عملية تهتدون التي نفذتها قيادة حزب الأمة في ديسمبر 1996م، حيث كان النظام مع عزلته المتنامية قد أخطر رئيس الحزب السيد الصادق المهدي بأنه سيحمله مسئولية التحرك العسكري الخارجي.

حرمت العملية النظام من الرهينة التي كان يضغط بها على حركة المعارضة بالخارج، وأظهرت عجزه لأن المسؤولين العسكريين قالوا لو تحركت ذبابة في الحدود الشرقية فهم

---

271 كتاب العودة، سابق

قادرون على اصطيادها. وبالفعل سببت العملية حرجاً كبيراً وانهار النظام بعد ذلك تماماً معنوياً وتراجع عن صلفه السابق في نقاط عديدة. فبعد أن كان قد تمنع من التوقيع على إعلان مبادئ الإيقاد في 1994 بل رفضها بكل عنجهية سارع ووقع عليها عام 1997م. وفي نفس العام سارع ووقع على اتفاقيات السلام من الداخل وبموجبها تبنى كافة مفردات مؤتمر أسمرا للقضايا المصيرية بعد أن كان قد خونها، كما قام بمخاطبة نداءات التطوير السياسي بالدستور الجديد الذي سنه في 1998م. وسوف نلحظ كيف أنه قام بذلك بطريقة معينة تؤكد أنه فعلها ليسدد نقاطاً في لعبة (القط والفأر) الدولية التي أتقنها، وليستطيع بالخطاب المرن أن يشق صفوف المعارضة فيجذب إليه الفصائل الأقل سوء ظن أو أكثر غفلة، أو التي ضاقت بطول سنوات الصمود. لكن لم تكن في نيته طوال حكمه الممتد الوصول لتسوية حقيقية للقضايا السودانية الملحة مثل مطالب السلام الشامل والدقرطة الحقيقية والعدالة والتنمية وغيرها من الأجندة الوطنية.

عقد النظام اتفاقية السلام من الداخل مع سبعة من الفصائل المنشقة في أبريل 1997م، كانت تحوي عدة إيجابيات منقولة من قرارات أسمرا، مثلا: اعتماد المواطنة أساساً للحقوق والواجبات، وإقرار مبدأ حق تقرير المصير لأهل الجنوب، ولكن تلك الإيجابيات لم تؤت أكلها بسبب أن العناصر الجنوبية الموقعة كانت عناصر أقلية منشقة عن الحركة الشعبية لتحرير السودان، واتحاد الأحزاب السودانية الأفريقية (يوساب)، أعطيت حقوقاً سياسية ودستورية وإدارية جعلت لها اليد العليا فيما يختص بقضية السلام، مما يعني وقوع أي تفاوض مع تنظيمات الأغلبية تحت رحمة تلك اليد العليا وأيلولته إلى الفشل.

كذلك فإن فكرة تقرير المصير كما جاءت في قرارات أسمرا 1995م توجب قيام فترة انتقالية -تخاطب فيها كل مظالم الماضي، وتجري إصلاحات هيكلية معينة، لا مجرد إتاحة المشاركة في المؤسسات القائمة، ولكنه في الاتفاقيات المذكورة تتم تحت سلطة الإنقاذ «بطرحها الأحادي الأيديولوجي الضيق وتعريفها القاصر للهوية الثقافية السودانية فسيؤدي حتما للانفصال ولعلاقات متوترة بين دولتي الشمال والجنوب المنفصلتين»[272] إضافة لأن الاتفاقية تأتي ضمن بناء دستوري غير ديمقراطي تطاله تقلبات السلطة المتجبرة على نحو ما فعله نميري ببنود اتفاقية أديس أبابا وبدستور 1972م. أمر آخر يجمع هذه الاتفاقية مع التجربة النميرية وهو الهشاشة والضعف الملازمين لأي اتفاق تبرمه أقليه غير شرعية في غياب ممثلي الشعب الشرعيين[273].

بعد خمسة أشهر من توقيع اتفاقية الخرطوم مع الفصائل السبعة، وتحديداً في 20 سبتمبر

---

272 نفسه

273 لتفاصيل نقد الاتفاقيات انظر الصادق المهدي السودان وحقوق الإنسان

وقع النظام مع د. لام أكول أجاوين في فشودة اتفاقية أخرى للسلام.

نعم تراجع النظام في توقيعه اتفاقيتي الخرطوم وفشودة للسلام، وقد اهتم الصادق والحزب بدراسة تلك الاتفاقيات وأصدر ورقة بعنوان (رأينا حول اتفاقية الخرطوم للسلام بين حكومة السودان والفصائل المقاتلة في جنوب السودان أبريل 1997م)[274]. ولاحقاً تحدث عن الاتفاقيات مجملاً.

وقبل أن تلخص الورقة المذكورة اتفاقية الخرطوم، وتذكر إيجابياتها وسلبياتها ثم تذكر وزن الفصائل الجنوبية الموقعة عليها وأخيراً تفصّل موقف الحزب منها، فإنها وصفت تلك الاتفاقية بالتالي:

(الاتفاقية التي وقعها هذان الطرفان في 21 أبريل 1997م ليست اتفاقية سلام. إنها في حقيقتها:

- مشروع تسليم الجنوب لعناصر انحازت للانفصال وأعلنته وسمت نفسها به. وستجد قواتها المسلحة الدعم باسم قوة الدفاع عن الجنوب للدفاع عنه .
- ومحاولة تغطية اندحار النظام الفكري والسياسي والعسكري وتخليه عن واجباته في الجنوب لنقل قواته للدفاع عن النظام في الشمال باسم سلام شكلي.
- وضجة إعلامية يصرف بها النظام الأنظار عن الإنجازات الحربية التي وعد بها وعجز عنها. وجعجعة يحاول بها النظام تحسين وجهه أمام الأسرة الدولية لذلك فان الاتفاقية لن تحقق السلام بل سوف تزيد التفرق في الشمال، والتمزق في الجنوب، وتصعيد الحرب بأسلوب آخر، والتوتر الإقليمي.)

وقال الصادق عن اتفاقيات السلام من الداخل لاحقاً[275]:

(جاءت هذه الاتفاقيات كوسيلة لكسر العزلة كما قلنا، كما أنها كانت في إطار تكتيكات النظام لإضعاف الحركة الشعبية لتحرير السودان، ولكنها احتوت على بعض المبادئ الإيجابية المذكورة في مقررات أسمرا للقضايا المصيرية.

كان الانقسام داخل الحركة نفسه بأيد إنقاذية، فقد قابل الدكتور علي الحاج الدكتور لام أكول في فرانكفورت وعرض عليه صفقة سياسية مالية. وفقا لها تم الاتفاق على تقرير المصير للجنوبيين. وأعلن د. لام أكول انشقاقه وتكوين مجموعة الناصر. وتم تشجيع عدد من القيادات للانشقاق على الحركة الشعبية ثم عقد ما يسمى باتفاقية السلام من الداخل التي أجريت مع عدد من الفصائل المنشقة عن الحركة الشعبية لتحرير السودان. بدأ ذلك

274 الورقة منشورة في كتاب (أدبيات الحل السياسي الشامل)، حزب الأمة، 2002م، الوثيقة رقم (18)

275 في كتابه ميزان المصير الوطني، 2010م

بملتقي جوبا في مايو 1994 ثم إصدار وثيقة فشودة في 4 أغسطس 1993التي كانت نتاج اجتماع وفد برئاسة العقيد بول ارت كوانج مع وفدي الحركة الشعبية والفصيل الموحد في منطقة فشودة وإبرام الميثاق السياسي للسلام أبريل 1996م بين حكومة السودان وحركة تحرير جنوب السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان (مجموعة بحر الغزال) وأخيرا عقد اتفاقية الخرطوم للسلام 1997 مع أربعة فصائل تم شقها بفعل فاعل من الحركة الشعبية هي:

- حركة استقلال جنوب السودان بقيادة د. رياك مشار
- الحركة الشعبية لتحرير السودان مجموعة بحر الغزال بقيادة كاربينو كوانين.
- قوة دفاع الاستوائية بقيادة تويئس اوشانق.
- المجموعة المستقلة بقيادة كواي مكواي.

لاحقا وفي 20 سبتمبر 1997م عقد النظام اتفاقية فشودة مع د. لام أكول أجاوين ولم تضف اتفاقيته على اتفاقية الخرطوم شيئاً.

هذه الاتفاقيات التي صارت تعرف بالسلام من الداخل ليست في الحقيقة ضمن التراكم الحميد لو نظرنا إليها كخطوة تكتيكية ماكرة، ولكن بعض بنودها نقلت عن مقررات أسمرا خاصة فيما يتعلق بالاتفاق على تقرير المصير وإجراءاته. وما أضافته حقيقة هي أن بعض ما جاء فيها تم تسكينه في دستور السودان لسنة 1998م. وقد كان أحد المرجعيات المعتمدة لاتفاقية نيفاشا للسلام في يناير 2005م[276].)

لقاء لوزان

هذا التغير في خطاب النظام واستعداده نظرياً لقبول أطروحات المعارضة شجع وساطات في العام 1997م تحدث عنها السيد الصادق بقوله:

(جمعت الوساطات سراً بيني وبين غازي صلاح الدين في مدينة لوزان في 21 نوفمبر 1997.

قال إنه جاء مفوضاً من النظام وكانت لهجته أكثر اعتدالاً، واتفقنا أن ثمة أمور لم تعد محل خلاف هي:

- تأسيس الحقوق الدستورية على المواطنة. وحق تقرير المصير هما أساس اتفاقية السلام المتوقعة.
- كفالة الحريات الأساسية والاحتكام للشعب هما أساس الاتفاق على نظام الحكم.
- هنالك حد أعلى للاتفاق يمكن التوصل إليه عبر مؤتمر جامع يبحث ويحسم كل نقاط الخلاف.

---

276 رأي حزب الأمة حول اتفاقيات السلام بموقع الحزب على الإنترنت WWW.umma.org

- إن تعذر اتفاق الحد الأعلى هنالك اتفاق حد أدنى فحواه : إيجاد معادلة لتنظيم الاختلاف بالوسائل السياسية. ونبذ العنف. وتأمين الحريات العامة. وتنافس الرأي والرأي الآخر.

كان هذا اللقاء استكشافياً. ولكن الظروف الداخلية والخارجية كانت غير مناسبة لذلك استمرت المواجهات على أشدها.

في العام القادم، عام 1998م، في هذا العام خاطبني د. حسن الترابي كتابة. وفاتحني القائد معمر القذافي في مقابلة الفريق البشير في طرابلس ولكنني لم استجب.)[277]

◆

كتابات مختلفة

لقد تطرقنا آنفاً لبعض الكتابات التي ارتبطت بتحركات السيد الصادق وبالأحداث الوطنية والإقليمية والدولية، وسوف نستعرض بشكل سريع هنا أهم الكتابات في الأعوام 1997م وحتى 2000م.

كتب السيد الصادق في العام 1997م دراسة (حقيقة اتفاقية السلام بين النظام السوداني والفصائل المقاتلة) كما تابعنا. إضافة للعديد من المقالات التي نشرت في صحيفة الشرق الأوسط، مثلا (الأصولية حاضراً ومستقبلاً في الفكر والسياسة)، (هذا ثم ماذا في السودان)، (ثلاث مشاريع لوقف الحرب وتحقيق السلام في السودان).

وفي العام 1998م شارك بورقة (مستقبل التعليم العالي في السودان) في مؤتمر واقع ومستقبل التعليم العالي في السودان[278]. كما صدر له كتيب (ثقافة العنف في السودان)، وورقة (المشروع الحضاري الإسلامي العربي والمسألة الإسرائيلية)، وورقة (القطبية الأحادية، الكوكبية والعولمة) التي شارك بها في مؤتمر وزارة الأوقاف المصرية السنوي العاشر بمناسبة المولد النبوي الشريف، وقد درج على المشاركة في ذلك المؤتمر على مدى سنوات قادمات مثلما سوف نتابع بإذن الله. وكتب ورقة (النزاع السوري التركي من منظور الحضارة العربية الإسلامية). وورقة (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان من منظور إسلامي) التي شارك بها في سمنار بذات الاسم نظمته المفوضية السامية لحقوق الإنسان بجنيف في نوفمبر 1998م، قدمت الورقة بالإنجليزية وقام السيد الصادق بترجمتها ثم نشرت لاحقاً في كتيب.

في الأول من يناير 1999م كتب رسالة الاستقلال (ابتسامة الحزين) باللغتين العربية

277 كتاب العودة، سابق

278 نشرت في: محمد الأمين أحمد التوم (تحرير وإعداد) مداولات مؤتمر واقع ومستقبل التعليم العالي في السودان :أوراق مختارة: القاهرة 1-5 أغسطس 1998. وقد تطرق للمؤتمر في رسالة للسيدة سارا رحمها الله سوف ترد لاحقاً

والإنجليزية. وقد ظلت رسائل الاستقلال هذه من جنس الكتابات التي داوم السيد الصادق المهدي عليها منذ ستينات القرن العشرين، صحيح إنه لا يكتب الرسالة كل عام ولكن رسائل الاستقلال، ورسائل المولد ظلت جنساً كتابياً يغيب ثم يظهر كل فترة. وقد علق الشاعر المجيد حسن طه رحمه الله على هذه الظاهرة منذ الستينات في قصيدته (الشعب والتاريخ) تعقيباً على كلمة وجهها السيد الصادق المهدي للشعب بمناسبة الاستقلال:

أفي كل عيدٍ يستخفُّك هاتف إلى المجد من فوق السَّماكَيْن هادفُ

وأنت كما شاء الخيال محلقٌ كأنك صبٌّ دمعُ عينيه واكفُ

فتبعث بالألحان تحفز أمةً تَسامَى إلى أهدافها وتشارفُ

أجلْ كلما قد حلّ عيدٌ تهزّني مآثرُ يحلو ذِكْرُها وعواطفُ

شارك السيد الصادق في فبراير 1999م بورقة (التعاون الروسي العربي في ظل الظروف الدولية الجديدة) في مؤتمر التعاون الروسي العربي الذي نظمته لجنة التضامن المصرية. كما صدر له كتيب (العلاقات السودانية المصرية) عن لجنة شباب الوفد بمدينة السنبلاوين.

وشارك باللغة الإنجليزية بورقة (المولد الثاني للسودان في مهد حقوق الإنسان المستدامة) في مؤتمر حقوق الإنسان في فترة الانتقال الذي نظم بكمبالا في الفترة ما بين 6-8 فبراير 1999م، ونشرت في كتاب من منشورات حزب الأمة بالقاهرة، ثم ترجمها الدكتور عبد الرحمن الغالي للعربية ونشرت في كتاب بعنوان (السودان وحقوق الإنسان) عن دار الأمين للنشر بالقاهرة. وسوف نتطرق لهذه الورقة وبعض أهم الأفكار التي وردت فيها وبلورت مواقف ورؤى السيد الصادق فيما يتعلق بالعدالة الانتقالية. وفي المؤتمر الثاني لحقوق الإنسان بكمبالا المنعقد في يوليو 2000م شارك بورقة (حقوق الإنسان في السودان) باللغة الإنجليزية.

كتب السيد الصادق ورقة بالإنجليزية عن (عملية سلام الإيقاد بعد جولة المفاوضات السادسة بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان) في مايو 1999م، وكذلك باللغة الإنجليزية (قراءة مشتركة للأوضاع في السودان) قدمت لاجتماعات هيئة قيادة التجمع الوطني الديمقراطي في يونيو 1999م. وورقة (التعايش السلمي والصدام بين الحضارات على مشارف القرن الحادي والعشرين) المقدمة لمؤتمر وزارة الأوقاف المصرية الحادي عشر، يونيو 1999م. وكتب كذلك (رسالة المولد الشريف 1420هـ- 1999م).

شارك السيد الصادق في أغسطس 1999م بورقة (نحو إستراتيجية ثقافية للسودان في مطلع الألفية الثالثة الميلادية ومنتصف الألفية الثانية الهجرية)[279]، في مؤتمر الثقافة والتنمية

---

279 نشرت في: د. حيدر إبراهيم علي (تقديم وإشراف)- بكري جابر (تحرير) السودان: السودان- الثقافة والتنمية: نحو إستراتيجية ثقافية- مركز الدراسات السودانية- القاهرة 4-6 أغسطس 1999م.

الذي نظمه مركز الدراسات السودانية احتفاء ببلوغ الراحل الطيب صالح السبعين.

كان المؤتمر مظاهرة ثقافية سودانية ضخمة بالقاهرة وقد طغت عليه حرب الهوية بشكل عجيب، إذ لفّ غالب مقدمي الأوراق حماسٌ وحماس مضاد، وكان من بين من التزموا طرحاً موضوعياً غير منجذبٍ لنيران الهوية الأستاذ عبد العزيز حسين الصاوي الذي بدا بهدوئه البالغ وكأنه يؤذن في كنيسة![280]. في الجلسة الختامة المختصة بالإستراتيجية الثقافية قدم السيد الصادق أطروحته التي اشتملت على مقترح لميثاق ثقافي. وقد كانت جلسة محضورة لقمم سياسية وثقافية ضخمة استجلبهم المركز من أصقاع العالم ومن الخرطوم، وقد أشار الحبيب السيد الصادق لحادثة دارت فيها جددت حوار العلمانية والدين، قال: (بعض المثقفين يطالبون بالفصل بين الدين والدولة والدين والسياسة، وفي أذهانهم صورة التعاليم والممارسات الدينية التي تربط بين الدين والتعصب، وبين الدين ورفض العقلانية، وبين الدين ورفض التطور الاجتماعي، وبين الدين واضطهاد المرأة، وبين الدين ونفي الحرية. لذلك يلتمسون التحرير بالمناداة بالعلمانية. إن الإسلام الصحيح بعيد كل البعد عما مورس باسمه، وهو مع العلم والعدالة والإصلاح والديمقراطية والتنمية. وفي إطار الحرب الأهلية التي دارت في البلاد لحقب طويلة «فإن بعض الصفوة الشمالية والتي تسمي نفسها علمانية تسعى لتقوية موقفها تحت مظلة الهوية والتعدد الثقافي، فبعد أن فشلت في إيجاد قاعدة شعبية لأيديولوجيتها تحول اهتمامها تجاه الجنوب لإيجاد تغطية لأيديولوجيتها أو لإقناع الصفوة الجنوبية بقبول أيديولوجيتها والمقاتلة دونهم نيابة عنها»[281]. وفي نداء في مؤتمر مركز الدراسات السودانية في القاهرة في أغسطس 1999م حول «الثقافة والتنمية الشاملة» قال د. فاروق محمد إبراهيم في الجلسة الختامية مخاطباً د. جون قرنق: «ندين لك بحكم السودان إذا أنت حققت لنا العلمانية».. الحركة الشعبية مدينة للكنائس السودانية والأوربية والأمريكية بالكثير ومهما كان نفوذها في الجنوب بعد السلام فسوف يكون للكنيسة دور هام فيه لا يقل بل يزيد عن دورها في المجتمعات الغربية في أوربا وأمريكا.[282])

ولنعد للكتابات..

كتب السيد الصادق بالإنجليزية ورقة (خريطة طريق للسلام والاستقرار في السودان) التي وزعت لأعضاء المجتمع الوطني في أغسطس 1999م، وورقة (الأجندة العربية)، وكتيب (مستقبل الحل السياسي في السودان)، منشورات دائرة الإعلام الخارجي لحزب

280 كان عدد من قادة وكادر حزب الأمة حضر ذلك المؤتمر على رأسهم الدكتور إبراهيم الأمين وآخرين كنتُ ضمنهم، وطالبنا السيد الصادق بعمل تقييم للمؤتمر وقد قدمناه له وأعطينا نسخة للدكتور حيدر إبراهيم علي مدير مركز الدراسات السودانية.

281 استيفن واندو مايو 1988- جامعة بنسلفانيا.

282 الصادق المهدي، نحو ثورة ثقافية، 2006

الأمة، سلسلة آفاق جديدة. وأصله محاضرة أُلقيت في معهد الدراسات الأفريقية بجامعة القاهرة في أكتوبر 1999م.

كتب كذلك رسالتين للدكتور جون قرنق: في ديسمبر 1999م و1 مارس 2000م[283] وسوف نتعرض لهما لاحقاً ضمن رصدنا للرسائل المتبادلة باعتبارها من أهم الأحداث بعد توقيع نداء الوطن في نوفمبر 1999م.

وصدر له كتيب (لكي يشرق السودان من جديد) من منشورات دائرة الإعلام الخارجي لحزب الأمة، فبراير 2000م، و(سقوط الأجندات الأيديولوجية في السودان) في يونيو 2000م.

ولعل من أهم الكتابات لعام 2000م كتاب (مياه النيل: الوعد والوعيد) من منشورات مركز الأهرام للترجمة والنشر، 2000م، وقد نشر مسلسلاً كذلك في صحيفة الأهرام المصرية. وهو كتاب ارتبط بتحركات الحبيب بين أديس أبابا والقاهرة وما شهده من تصعيد ينذر بحرب مياه لا تبقي ولا تذر في حوض النيل.

قال في مقدمة الكتاب: (التقيت رئيس الوزراء الأثيوبي السيد ملس زناوي في فبراير 1997م، وفي ذلك اللقاء الأول بيننا تحدث لي عن تظلم إثيوبيا عن أوضاع مياه النيل. قال أن إثيوبيا محرومة من مورد طبيعي نابع في أراضيها وهذا وضع ظالم وشاذ. وقال: لقد كانت مصر أيام منقستو حريصة على بحث مياه النيل ولكن منقستو كان متمنعاً. أما الآن وقد صرنا حريصين على فتح الملف، فإن مصر تواجه حرصنا هذا بالإعراض. ثم قال إن لنا حقوقا في مياه النيل ونحن في أمس الحاجة لها للري وللإنتاج الكهرومائي. وقال: هذه الحقوق لن تضيع بالتقادم.

بعد ذلك بأسبوعين التقيت الرئيس حسني مبارك في القاهرة. ونقلتُ له ما سمعت من رئيس الوزراء الأثيوبي، ونبهت لضرورة الاهتمام بالعلاقات المصرية الأثيوبية لا سيما ملف مياه النيل. تابع الرئيس ما ذكرت له باهتمام واستوعب خطورته.

وفي تلك الأيام من عام 1997م هالني أن أجد الإعلام العربي مندفعا في تصوير الأزمة بين اليمن وإرتريا حول الجزر في شكل غزو إرتري إسرائيلي مشترك للجزر. وكانت إثيوبيا وإرتريا يومئذ حليفتين فسمم الخط الإعلامي العلاقات العربية بدولتي القرن الأفريقي.

ركزت في أحاديثي مع المسئولين في البلدان العربية، والصحافة العربية، على ضرورة تجنب الأحكام الجزافية والحرص على تحري الحقائق، وتجنب إحداث ضرر بالعلاقات العربية بدولتي القرن الأفريقي لأن في ذلك مسا بعلاقات هامة وحساسة.

---

283 نشرتا في: إخلاص مهدي (إعداد وتقديم) رسائل تاريخية بين السيد الصادق المهدي والدكتور جون قرنق

وتجاوب كثير من المسئولين العرب، والصحافيين مع هذا التنبيه. بل قام الأخ العقيد معمر القذافي بدور أساسي في ترميم العلاقات ومد جسور الصداقة والود مع دولتي القرن الأفريقي. وللحقيقة والتاريخ أذكر أن الأخ العقيد معمر القذافي هو أول قيادي عربي وجدته مشغولا بقضية المياه. كان هذا في عام 1983م.

وفي عام 1997م زرت معرض الكتاب في القاهرة فوجدت المشاعر المتوترة التي لمستها لدى بعض المسئولين مجسدة في طائفة من الكتب ذات الغلافات الجذابة، وذات العناوين المثيرة مثل: المياه.. حرب المستقبل. بقلم د. عادل عبد الجليل. حروب المياه في الشرق الأوسط بقلم د. حسن بكر. حروب المياه بقلمي جون بولوك وعادل درويش.. وغيرها من الكتب التي تعددت في صياغات العناوين ولكن اتحدت في جعل الماء قرين الحرب!!

أزعجتني مشاعر المسئولين المتوترة، وعناوين الكتب المثيرة، فزاد اهتمامي بملف مياه النيل.

ولكن المآسي التي يعيشها شعبنا السوداني على يد النظام الشمولي، وأعباء المواجهة بيننا وبين ذلك النظام لم تترك لي وقتا كافيا. رغم ذلك ظللت أسارق الوقت لمتابعة ملف مياه النيل.

وفي النصف الثاني من عام 1999م اتضح لي أن خطورة الموضوع توجب سبر غور المسألة والبحث عن وسائل لحلها. لا سيما وقد استقر في ذهني أن المسألة من نوع سرطاني تساهم المسارعة في العلاج كما تساهم المماطلة في تعقيدها إلى ما لانهاية.

هذا الكتاب هو ثمرة دراستي للمسألة واستقصائي لوسائل حلها، وهو موجه للمسئولين في حوض النيل، وللرأي العام فيه للتحول من ذهنية الشك والترصد والامتثال لحتمية الصدام إلى ذهنية الوصال الاستراتيجي. هذا التحول هو الذي ينفي الشؤم ويفتح باب الأمل.)

وقد وجد الكتاب صدى واسعاً في أوساط الرأي العام المصري وناقشه العديد من الكتاب، وقد تلته كتابات أخرى من الحبيب الإمام سنتطرق لها بإذن الله في حينها.

وبسبب ولوجه ذلك الملف بتلك الطريقة التخصصية والمؤثرة فقد اختير السيد الصادق عضواً بمجلس أمناء المجلس العربي للمياه.

وفي نفس عام 2000م أصدر السيد الصادق (كتاب العودة من تهتدون إلى تفلحون) الذي نشر عشية العودة للوطن مستعرضاً فيه الموقف السياسي والتحديات أمام الوصول للحل السياسي المأمول.

هذه الكتابات شهدت مخاضات حية، بعضها كان السيد الصادق يستشير فيها لجان فقد درج على هذه الشورى في غالب كتاباته، أما التي كانت تصدر في الشان السياسي وبصفته كرئيس لحزب الأمة فإنها كانت تخضع لشورى مؤسسية دائماً.

وفاة الزبير محمد صالح

حين توفي نائب رئيس النظام اللواء الزبير محمد صالح رحمه الله في حادث الطائرة المشهور والذي تدور حوله التساؤلات في 12 فبراير أصدر السيد الصادق بياناً، يحاول البعض تزوير ما قاله باعتبار أنه شمت في الحادثة، الحقيقة إنه قال نصاً: (**بلغنا نبأ وفاة الفريق الزبير محمد صالح وطائفة من زملاءه، ومهما كان موقفنا معهم من خلاف في الحياة الدنيا فإنا نسأل لهم الرحمة، وقد أفضوا إلى حكم عدل من يعمل مثقال ذرة خيرا يره، ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره.**

إن الموت عظة كبيرة للأحياء فعلى الذين بقوا على قيد الحياة من أهل النظام الظالم أن يتأملوا وهم يتحاملون على الذين خرجوا من الوطن وحملوا السلاح ضدهم لاسترداد حقوق الشعب المغصوبة .. ألم يجبروهم على ذلك بما فرضوا عليهم من ظلم؟ والله سبحانه وتعالى يقول (ولا عدوان إلا على الظالمين).

وعظة أخرى هي أنهم أقاموا الحكم على القوة الباطشة ففرقوا كلمة أهل السودان وصيروهم إما قاتل وإما مقتول. أما آن لهم التخلي عن هذا الإكراه والاحتكام للشعب أساسا للشرعية وكفالة كرامة الإنسان وحقوقه وحرياته الأساسية؟.

ألا رحم الله موتى السودان، وألهم الأحياء عظة الموت والرجوع للحق إن الله يحب التوابين.)

وبعد شهر، في مارس 1998م، كتب: (**لعل آخر حلقات هذا العد التنازلي هي تعامل النظام مع وفاة الزبير محمد صالح رحمه الله، وهو رجل متواضع القدرات بكل المقاييس. ولكن النظام المفلس حول وفاته إلى برنامج سياسي ذيله بأكاذيب بحيث سمى المتوفين شهداء. الشهيد تعبير فقهي يطلق على من قتله الكفار غازياً في سبيل الله. كما زور النظام إسلام السيد أروك طون أروك. الدخول في الإسلام إجراء فقهي يوجب الشهادة والإشهار وإلا فلا. إن كل المؤشرات تدل على أن النظام يقف معزولاً محاصراً مفلساً منتظراً حتفه الحتمي**).

وقد أشار كثيرون لأن الحديث عن إسلام المرحوم أروك كان لتغطية الحادثة حيث تم تداول روايات لا تزال مبذولة في الأسافير أنه كان هناك تبادل نيران بينه وبين الزبير في الطائرة هو الذي أربك الكابتن وأدى لسقوط الطائرة، وإن الحديث عن إسلام أروك على يدي قادة الجبهة جاء ليتم تكفينه والصلاة عليه ودفنه في مقابر المسلمين بدون إعطاء الجثمان لذويه الذين كانوا يودون تشييعه كمسيحي. والله تعالى أعلم!

◆

في أروقة التجمُع

لقد تابعنا كيف شارك السيد الصادق وهو بالداخل في المجهودات التي أدت إلى اتفاق كافة فصائل التجمع الوطني الديمقراطي على (مقررات أسمرا للقضايا المصيرية) في يونيو 1995م، التي حسمت قضايا كثيرة تتعلق بمستقبل الحكم في السودان وتحقيق السلام والديمقراطية والتنمية والعدالة فيه. وبالتالي تم تجاوز حالة اليأس التي عبر عنها تقرير مسؤول العمل الخارجي لحزب الأمة، مبارك الفاضل، في يوليو 1994م، والذي كان ضجراً من العمل مع شركائه في التجمع واقترح إما العمل منفردين أو المصالحة مع النظام كما ذكرنا آنفاً.

وأضافت (تهتدون) زخماً لعمل التجمع ولم تسبب مشكلة توقعها البعض في أن يطالب السيد الصادق برئاسة التجمع باعتباره رئيس الوزراء المنتخب ديمقراطياً والحاصل على أكبر وزن شعبي في انتخابات 1986م، خاصة وأنه حتى قبل خروجه دق مسؤول العمل الخارجي لحزب الأمة مبارك الفاضل جرساً متصلاً حول هذه النقطة، فقد كانت علاقته برئيس التجمع حينها ورئيس الاتحادي الديمقراطي، السيد محمد عثمان الميرغني، سيئة للغاية، وقد رأينا دعوته للم شمل التجمع منذ 1994م باقتراح لجنة تدير التجمع تكون رئاستها دورية. الشاهد إن الصادق لم يطلب منصباً في التجمع بل قال إنه لا يحتاج لمنصب داخل التجمع ولا خارجه فلديه صفة أخرى يتحرك عبرها كرئيس الوزراء الشرعي. وقد شارك مباشرة في عمل التجمع وترأس جهازاً تنفيذياً بالتعاون مع الأمين العام وأعضاء المكتب التنفيذي (لجعل عام 1997م موعداً لنهاية هذا النظام).

عدد الأمين العام للتجمع المستجدات في الساحة منذ أكتوبر 1996م بأنها: توحيد العمل العسكري وتفعيله في أربع جبهات، جبهتين في الشرق والجنوب والغرب، خروج السيد الصادق المهدي وإعلان المواجهة الشاملة مع النظام والهزائم العسكرية التي ساعدت في كشف مواضع الضعف الأمني والدفاعي للنظام، وتوقيع اتفاقيات السلام مع العناصر الجنوبية الانفصالية ودعمها عسكرياً تحت مسمى قوة دفاع جنوب السودان ليتفرغ النظام للدفاع عن السلطة في الشمال، واجتماع هيئة قيادة التجمع ومكتبه التنفيذي وإجازته خطة عمل لتصعيد النضال لإسقاط النظام واعتماده خطة استثنائية لجعل عام 1997م موعداً لنهاية النظام، وتكليف السيد الصادق المهدي بقيادة جهاز استثنائي لتنفيذها بالتعاون مع الأمين العام وأعضاء المكتب التنفيذي[284].

ولكن هذا الجهاز الاستثنائي أو ما سماه السيد الصادق «مجموعة عمل» رفض مثلما

284 مبارك المهدي، الأمين العام للتجمع الوطني الديمقراطي. مذكرة حول الدور المصري المطلوب، 1997م

سوف نرى، وظل الحال في حاله.

حاول السيد الصادق إذن العمل من داخل أجهزة التجمع الموجودة، وقام بدراسة معرقلات العمل داخل التجمع وكانت لديه رؤى معينة لإصلاحه هيكلاً وميثاقاً، وقد اهتم حزبه كذلك بدراسة وضع التجمع وخرجت توصيات مؤتمره في فبراير 1998م تؤكد على هذا الإصلاح.

من ناحية أخرى رأى الصادق أنه طالما كان الحل السياسي المتفاوض عليه أحد الوسائل المتفق عليها في مقررات أسمرا المصيرية، بل إن فصائل التجمع كلها توافق على مشاركة الحركة الشعبية لتحرير السودان في التفاوض مع النظام عبر جولات مكوكية، فلا بد من إتاحة المجال لهذا الحل التفاوضي بشكل متفق عليه بين الجميع، خاصة وأن النظام غيّر في خطابه وقدم تنازلاتٍ عديدة قبل عبرها غالبية مطالب المعارضة الواردة في المقررات المصيرية.

ولذلك فإنه في مارس 1998م قدم رؤية لإصلاح التجمع الوطني الديمقراطي. وألحقها في نفس الشهر بمقترح لميثاق وطني جديد للتجمع[285]. هذه المقترحات باسم (مشروع لإصلاح وتجديد التجمع الوطني الديمقراطي) قدمت بناء على قرارات مؤتمر حزب الأمة الرابع كما ذكرنا، قدمها الحبيب الصادق المهدي باسم الحزب لاجتماعات التجمع في مارس 1998م.

تحدث المشروع في المقدمة عن ملابسات تكوين التجمع في 1989م ثم ذكر الإنجازات التاريخية التي حققتها (بعض القيادات السياسية والعسكرية والنقابية السودانية) التي انتقلت للخارج، وهي:

1. **توسيع قاعدة التجمع الوطني بانضمام الحركة الشعبية له ومراجعة الميثاق الوطني لتحقيق ذلك.**
2. **عقد سلسلة من الاجتماعات والمؤتمرات توّجها مؤتمر أسمرا للقضايا المصيرية[286] الذي تصدى لحل أهم القضايا المزمنة التي عوقت الساحة السياسية السودانية وتوصل لقرارات هامة حول:**
   - أ. **أسس اتفاقية السلام لإنهاء الحرب الأهلية في البلاد.**
   - ب. **إعادة الديمقراطية والإصلاح السياسي المطلوب للمحافظة عليها.**
   - ج. **الالتزام باللامركزية في نظام حكم البلاد وتوزيع الصلاحيات بين المركز والأقاليم.**

---

285 هذه النصوص منشورة بالكامل في كتاب أدبيات الحل السياسي الشامل. حزب الأمة. 2002م

286 مقررات أسمرا للقضايا المصيرية. واردة في السابق. الوثيقة رقم (13)

د. إعادة بناء القوات المسلحة.

ه. النضال المسلح ضد النظام والتعبئة الشعبية من أجل الانتفاضة وإتاحة فرصة للحل السلمي عبر مبادرة «الإيقاد».

و. وضع ترتيبات للفترة الانتقالية بعد سقوط النظام.

ز. الاتفاق على مؤتمر دستوري لتقنين اتفاقية السلام ونظام الحكم الديمقراطي.

3. الاتفاق على هيكل تنظيمي للتجمع الوطني الديمقراطي بالخارج.

4. برامج وآليات لتصعيد العمل العسكري والسياسي والدبلوماسي ضد نظام الخرطوم)[287].

وقال: (نتيجة لصمود المعارضة السودانية وتصديها للنظام ولتآكل واستنزاف ذاتي مُني نظام الخرطوم بهزائم فكرية وسياسية وعسكرية ودبلوماسية واقتصادية حتى بلغ الآن أسوأ حالاته بدليل:

- أنه غير قادر على مهاجمة المواقع التي حررتها القوى المعارضة في جنوب البلاد وشمالها وجنوبها الشرقي وأنه متراجع أمام هجمات المقاومة المسلحة على مواقعه على طول عام 7991 وحتى الآن.
- أنه متخوف من الانتفاضة مما أجبره على قفل الجامعات والمعاهد العليا لأكثر من ثمانية شهور ولم يعد لفتحها إلا بعد أن أعلن استئناف الدراسة في جامعة القاهرة الفرع في مصر وتوقع النزوح الشبابي السوداني إليها. لقد أعاد النظام فتح الجامعات والمعاهد العليا مضطراً، وتواجه عناصره عزلاً وحصاراً سياسياً من قوى المعارضة في كافة الجامعات والمعاهد العليا وتتجه أركان النقاش وصحف الحائط نحو التأهب للانتفاضة.
- أنه شرع في استصحاب بعض سياسات المعارضة لحل القضايا المصيرية بعد أن كان قد أدانها وخونها.
- أن عدداً كبيراً من مؤيدي النظام من مفكرين وسياسيين وصحافيين صاروا يجهرون بإدانة النظام والاعتراف بإخفاقه والتطلع لإصلاح سياسي ديمقراطي جذري.
- أن النظام غير لهجة العدوان على الجيران إلى لهجة التطلع للتعايش في أسلوب تصالحي جديد).

ثم تطرق لمشاكل التجمع بالخارج الذي قال إنه (بعد أن أنجز ما أنجز تعرض لجمود وقلة فاعلية ساهمت في استمرار النظام مع ضعفه).

---

287 نفسه، الوثيقة رقم (22)

ثم قال: (لقد بدا لنا في حزب الأمة منذ مارس 1997 أن الهيكل الذي اختاره التجمع في الخارج ركز على تسويات ومساومات ربما كان لها مايوجبها في تلك الظروف ولكن من نتائجها أن بدا كأن التجمع حجر المعارضة على شرائح معينة وحجز المقاعد في نظام سياسي لم يقم بعد.

لقد اقترح علينا بعض قيادات التجمع أن نراجع هيكل التجمع لاستيعاب رئيس حزب الأمة بعد خروجه، ولكننا رفضنا ذلك لأنه يركز على مسألة غير موضوعية ويدعم الانطباع بالحرص على توزيع المقاعد لا جوهر العمل المطلوب إنجازه. ولكننا رأينا أن نركز على المهام العملية لتفعيل نشاط التجمع فاقترحنا لهيئة القيادة برنامجاً من عشر نقاط قبلت ثماني نقاط منها وأحالت البقية للدراسة.

واقترحنا تكوين مجموعة عمل Task Force لتنفيذ ذلك البرنامج. هذا الاقتراح عورض وقيل إن التجمع بكامل هيكله سيكون مجموعة عمل لتنفيذ ذلك البرنامج.

الحقيقة التي يجب أن نعترف بها هي أن قرارات التجمع في اجتماعي مارس 1997 ويونيو 1997 بقيت حبراً على ورق.

واتضح لكل متابع داخل التجمع ومراقب خارجه الآتي:

- أجهزة التجمع القيادية والتنفيذية تعاني من التضارب في أعلى المستويات.
- تتلاحق الإجراءات الهامة دون أن يكون للتجمع رأي موحد حولها لغياب الاجتماعات.
- النشاط المعارض الذي تروج به الساحة متصل بمجهودات عناصر وأحزاب وقيادات ومجموعات داخل التجمع وخارجه وإن كانت لا تتعارض مع أهدافه.
- إن الميثاق الوطني وتكوينات التجمع مع المستجدات داخل البلاد وخارجها تحتاج إلى تحديث وتطوير.

إن مواثيق التجمع الوطني الديمقراطي توجب عليه عقد مؤتمره كل نصف عام وهو التزام مضت عليه أربعة مواعيد دون تحقيق وهو ما ينبغي الحرص عليه الآن لتحقيق وقفة مع الذات نراجع بها كافة التزاماتنا وأوضاعنا للبناء على الإيجابيات والتخلص من السلبيات. لا سيما بعد أن تداول مؤتمر حزب الأمة الأخير في فبراير الماضي الأمر واتخذ قرارات بشأن التجمع وألزم قيادته عرضها على أطراف التجمع الأخرى لتتداول بشأنها واتخاذ القرارات المطلوبة.

إننا نربأ بهذا الحوار أن يخرج من الموضوعية والهدوء ونربأ به خاصة أن يفتح باب مراشقات شخصية ونريده أن ينصب على المطلوب بكل موضوعية وجدية لاستنهاض العمل لمواجهة تحقيق تطلعات الشعب السوداني وتخليصه من الكابوس الذي يخيم عليه.

الهيكل الجديد: إن إعادة توزيع المناصب في الهيكل الحالي لا يجدينا بل سوف يفتح باب

مساومات عقيمة. وأهم من ذلك سوف يبقى على عيوب الهيكل الحالي.

العيوب هي:

أ. أجهزة التجمع العليا تكرر نفسها مما فتح باب تضارب الاختصاصات.

ب. عدم وجود لوائح مفصلة متفق عليها حرم الأجهزة والمسئولين من مواصفات الوظيفة Job description.

ج. لا يوجد مقياس لأوراق اعتماد الفصائل المكونة للتجمع لتأمين فاعليتها مما أتاح المجال لوجود اسمي غير فاعل.

د. الحزبية الضيقة في التعامل داخل الأجهزة واعتبار الأمانات حكراً حزبياً وليست تكليفاً وبالتالي غير قابلة للمراجعة والمساءلة.

ه. غياب عنصر المساءلة عن الأداء.

و. عدم التفرغ للعمل أعاق العمل التنفيذي.

ز. غياب الربط بين الداخل والخارج وضبابية العلاقة بينهما.

ح. غياب الأجهزة المتخصصة للدراسات والمشورة الفنية.

ط. الضعف المالي وعدم تفويض أجهزة التجمع للتصرف المالي المستقل عندما تتوافر الإيرادات.

المطلوب أن يعالج الهيكل الجديد هذه العيوب وأن يتصف أيضاً بالآتي:

- أن يسع كل المعارضين للنظام الذين يوافقون على أساسيات اتفاقية السلام والالتزام بالديمقراطية والعمل على تصفية نظام الإنقاذ.
- أن تكون الأجهزة مشدودة لمهامها العملية detneirO noticA وأن يدخل في تكوينها عنصر انتخابي وآلية مساعدة للأداء.
- الالتزام بمقاييس موضوعية تحقق صدقية دور الفصائل المكونة للتجمع.
- أن ترتكز الأجهزة منذ الآن على ثلاثة أمور:

أ. تصفية نظام الإنقاذ.

ب. تحقيق السلام والديمقراطية وحسن الجوار للسودان.

ج. إدارة البلاد لفترة انتقالية تبدأ منذ الآن في المناطق المحررة وفي أماكن وجود السودانيين بالخارج وفي فجوات الحرية المتاحة بالداخل وتستمر حتى عقد المؤتمر الدستوري وإجراء انتخابات عامة حرة.

إذا نحن اتفقنا على عيوب الهيكل الحالي وعلى مهام الهيكل الجديد فهنالك عدد من

المقترحات لتحقيق ذلك. إننا نرفق مع هذه المذكرة اقتراح أحد هذه الهياكل المقترحة ونبدي استعدادنا لقبول مناقشة أية مقترحات أخرى).

كما تحدث مشروع الإصلاح عن (الفترة الانتقالية) وضرورة الاتفاق على نقاط برنامج إزالة آثار الإنقاذ فيما يختص بأجهزة الدولة المدنية، والمسلحة، والإدارة، والتعليم، والاقتصاد الوطني، والمجتمع المدني، والإعلام. ومسألة المحاسبة والمساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان، والعمل على إصدار قانون قصاص شعبي للمحاسبة والمساءلة، وتكوين محكمة خاصة بذلك القانون، وتعيين مدع خاص للتحري وتقديم الاتهامات الجنائية، وتكوين هيئة مظالم للتحري بشأن الأمور التي لا تتوافر فيها بيانات جنائية، وأن تشمل المساءلة الجنايات المتعلقة بخرق الدستور، وارتكاب جرائم حرب، والتفريط في السيادة الوطنية، والكسب الحرام، واستغلال المنصب العام لتحقيق منافع خاصة. و(ولكي نقوم بتنظيف شامل للحياة العامة وإخلاء النفوس مما علق بها من اتهامات وشكوك ينبغي أن تسرى المحاسبة على كل فترات الحكم التي تعاقبت على السودان منذ الاستقلال ليأخذ كل ذي حق حقه الأدبي والمادي وينال كل ظالم جزاءه مادياً كان أو معنوياً).

مع وضع ورقة عمل مفصلة لتحقيق السلام وأخرى لإعادة بناء الديمقراطية، وتحديد البرنامج الاقتصادي للفترة الانتقالية، ووضع ورقة عمل تحدد النظم العسكرية منذ الآن حتى الفترة الانتقالية وأثناء الفترة الانتقالية، وورقة عمل تحدد النظام اللا مركزي أثناء الفترة الانتقالية، وضع برنامج إصلاح الخدمة المدنية أثناء الفترة الانتقالية.

شمل مشروع الإصلاح أيضاً مقترحات للهيكل الدستوري في نظام الحكم المنشود، معتبراً النظام البرلماني قد ثبت بالتجربة أنه يعرض الديمقراطية لخطر عدم الاستقرار (لذلك ينبغي أن نختار النظام الرئاسي الدستوري اللا مركزي على النمط الفرنسي لتحقيق أعلى درجات المشاركة في السلطة التنفيذية لدواعي تحقيق الوحدة الوطنية على أن يتم انتخاب رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء في المرحلة الانتقالية الأولى بواسطة المجلس التشريعي الانتقالي)، وأن يختار مجلس تشريعي انتقالي لفترة عام، وقدم مقترحاً لتكوينه عبر اعتماد متوسط نسب الناخبين من الانتخابات البرلمانية الديمقراطية، وتمثيل الجنوب وفق نسب السكان في الأقاليم الجنوبية، وإفراد نسبة عشرة في المائة لتمثيل القوى السياسية الجديدة بما فيها المرأة. وتكليف مركز الدراسات السودانية[288] بعقد ورشة عمل لدراسة كيفية تمثيل القوى الحديثة بصورة تتكامل مع مبادئ الديمقراطية.

تحدث المشروع كذلك عن وسائل التحرير وهي: أولا الانتفاضة الشعبية، وثانياً

---

288 مركز الدراسات السودانية مركز سوداني مقره القاهرة يديره الدكتور حيدر إبراهيم علي- افتتح مقره بالخرطوم عام 2001م. وتم إغلاقه خلال الهجمة على منظمات المجتمع المدني في ديسمبر 2012م.

التصعيد العسكري، وثالثاً الحل السياسي. وقال حول ذلك الحل:

(إن لنا أهدافا سياسية محددة. القتال وسيلة لتحقيقها ولكن قبل القتال وأثناءه لابد من وجود هجوم فكرى سياسي دبلوماسي لصالح أهدافنا السياسية خلاصتها:

أ. إنهاء الحرب الأهلية باتفاق سلام عادل.

ب. إقامة نظام حكم ديمقراطي.

ج. إقامة علاقاتنا مع جيراننا على حسن الجوار.

د. تفكيك الدولة البوليسية التي أقامها نظام الإنقاذ في السودان.

ه. محاسبة سدنة الإنقاذ على ما ارتكبوه في حق الشعب.)

وأكدت ورقة المشروع المقدم للإصلاح أن النظام كان يرفض هذه الأهداف رفضاً باتاً (ويواصل موقفه كصاحب دعوة رسالية واجبها تطويع العصاة من المسلمين في السودان وإخضاع غير المسلمين بالقوة وبسط البرنامج الإسلامي الجبهوي على دول الجوار وعلى غيرها من البلدان. هذا هو محتوى برنامج النظام الجهادى الذي صار يخاطب به السودان والإقليم المحيط به والعالم حوله.. ولكن النظام عجز عسكريا عن فرض إرادته بل عجز عن تبديد صمود معارضيه العزل في الداخل. واستطاع التصدي الفكري والسياسي لأطروحة النظام أن يتفوق عليها ويهزمها لدرجة جعلت عددا كبيرا من مفكري النظام وأقلامه الصحفية تتراجع من الأطروحة تماما وتتبنى مواقف كانت تدينها وتخونها. وجعلت عددا كبيرا من المنابر الإسلامية الفكرية والشعبية خارج السودان ترفض الاستيلاء على السلطة باسم الإسلام وترفض إقامة الدولة البوليسية باسم الإسلام وتؤكد تأييد الإسلام للديمقراطية التعددية وحقوق الإنسان وحرياته الأساسية.. إن نجاح المقاومة السودانية في كافة المجالات هو الذي أجبر النظام الاستبدادي في السودان على التراجع عن مواقفه الرسالية ومحاولة التعامل مع الموقف بأسلوب جديد يأمل بموجبه أن يحقق مصالحات داخلية وخارجية تمكنه من البقاء على جوهر مكاسبه وإعطاء الآخرين حرية معلبة مدجنة على نحو ما هو معروف في كثير من البلدان الأخرى).

ثم تطرق المشروع للمبادرات الخارجية والداخلية لتحقيق الحل السياسي السلمي، مهتماً بمبادرة الإيقاد وأن التجمع عليه أن يقرر بشأن تأييدها ويضع رأيه المحدد حول الحل السلمي للنزاع في السودان، ويناشد دول الإيقاد للأخذ بتصوره تطويراً لمبادرتهم السلمية. وبشأن المبادرات الداخلية رفض المشروع مبادرات المصالحة التي جرت حينها (جماعة السيد زين العابدين الهندي وجماعة الدكتور حسين أبو صالح وجماعة رياك مشار.. الخ) باعتبارها محاولات للترويج للنظام ليستمر مهيمناً على حاضر ومستقبل السودان مع القيام بإجراءات استيعاب هامشية للرأي الآخر. كذلك رفض إجراءات كتابة دستور

للبلاد (تضع مسودته لجنة عينها النظام وعملت تحت مظلة الأحكام العرفية وتحت قانون أمن الدولة وسوف يناقش المسودة ويجيزها مجلس وطني منتخب بطريقة مقيدة). مطالباً بأن يعمل التجمع على خلق حركة ديناميكية نحو التحرير.

ومن أهم نقاط المشروع كان تقديم مقترح لميثاق جديد، ومشروع لهيكل جديد مرفقان للورقة الأصلية.

بالنسبة للهيكل المقترح فإنه يقوم على هيكلين خارجي وداخلي، مهام الداخلي هي التنظيم الداخل والتعبئة للانتفاضة الشعبية، ومهام الخارجي هي العمل العسكري والعمل الدبلوماسي والإعلامي. وأن يخضع عمل كل منهما لخط التجمع العام ويكفل لكل منهما متابعة عمل الآخر والتنسيق بينهما لضمان التكامل مع مراعاة حساسية الظروف في الداخل.

وقدمت ورقة الهيكل مقترحاً للهيكل الخارجي، بحيث يكوّن برلمانٌ للتجمع يشمل الأحزاب السياسية والنقابات والتكوينات العسكرية والتكوينات الجهوية وشخصيات مستقلة نصفها من النساء ومنظمات المجتمع المدني، يكون هو السلطة العليا في التجمع ويصبح كليته الانتخابية ومرجعه الأساسي، ينتخب هذا البرلمان لجنة تنفيذية لا يزيد أعضاءها عن 15 عضواً تكون مساءلة أمام البرلمان دورياً، تفوض للجنة التنفيذية صلاحيتها للجنة تسيير تسمى الأمانة العامة يشغلها متفرعون وتختارها اللجنة من بين أعضائها أو أعضاء البرلمان بحسب الأهلية، وتحتوي على مكاتب يرأسها أمين مختص بإحدى الملفات التالية: الملف السياسي، القيادة العسكرية المشتركة، الملف الاقتصادي، إدارة المناطق المحررة وملف التنسيق مع الداخل. كما ينتخب البرلمان لجنة مالية. وتكون الأمانة العامة 15 فرعاً للتجمع في كل من: لندن، القاهرة، القرن الأفريقي، شرق إفريقيا، جنوب إفريقيا، الخليج، المشرق العربي، المغرب العربي، كندا، أوربا الغربية، أوربا الشرقية، شرق آسيا (اليابان)، جنوب آسيا (الهند). وإلى حين عقد مؤتمر التجمع يتفق على إجراءات لإزالة الجمود وتنفيذ المهام العاجلة وإزالة التضارب والدعوة للاجتماعات المعنية[289].

أما فيما يخص ضرورة مراجعة ميثاق التجمع، فقد ألحق مشروع الإصلاح المذكور بمقترح لميثاق جديد، وفي بدايته تمت الإجابة على السؤال (**لماذا يرى حزب الأمة استبدال الميثاق الوطني –نص 1995م**)؟ بالتالي:

1. **النص الحالي للميثاق يساوي بين النظم الديمقراطية والدكتاتورية فيما حدث للسودان من مآس. وهو يكاد يبرر أطروحة الانقلابيين لتسليمه بفشل الديمقراطية. الديمقراطية في السودان لم تفشل ولكنها لم تمهل. والنص الحالي لا يركز بالقدر الكافي على سلبيات الدكتاتورية وجرائم دكتاتورية "الإنقاذ".**

---

289 السابق. احتوى المشروع كذلك على مقترحات تفصيلية حول اللوائح المطلوبة وتكوين شعب للأمانات..الخ

2. النص الحالي يتعارض مع بعض قرارات اسمرا 1995م فيما يتعلق بالآتي:

- يتحدث عن دعم القوات المسلحة! أي قوات مسلحة؟ المطلوب إعادة تكوينها.
- يتحدث عن إعادة المفصولين للخدمة المدنية والعسكرية! أي خدمة؟ هذه الهياكل مطلوب إعادة تكوينها.

3. النص الحالي يتعارض مع بعض ترتيبات الفترة الانتقالية: ينص على مجلس سيادة وهو جزء من إعادة إنتاج الأزمة المطلوب تجنبه. وليس متفقًا عليه.

4. ويتعارض هذا النص مع واقع الحال الآن:

- يتحدث عن جيشين في الفترة الانتقالية، والواقع أنها جيوش!
- يتحدث عن تمثيل للقوات المسلحة. أي قوات مسلحة؟
- يتحدث عن مسيرة السلام كأنها وقفت في 8891م، وهي ممتدة حتى الآن!
- يتحدث بإيجابية عن مذكرة القوات المسلحة في فبراير 9891م وإيجابيتها غير متفق عليها.

5. النص معيب أيضاً لأنه:

- يحصر المساءلة فيما بعد 5891م ويجب أن تمتد.
- ينص على استمرار حكم التجمع إلى ما بعد الانتخابات العامة، أي إلى ما بعد الفترة الانتقالية وهذا إلغاء للإرادة الديمقراطية.
- يشير بإيجابية لتوصيات المؤتمر الاقتصادي الأول.. الخ. إنها توصيات تجاوزها الزمن.

6. إنه نص ناقص لأنه:

- لم يذكر اتفاقية السلام.
- لم يوضح أساليب التحرير.

7. إنه أغفل كثيراً من المستجدات منذ كتابته.

ختاما: إنه إنشائي أكثر مما يجب، وليس وثيقة تعبوية كما يجب.)[290]

واقترح مشروع الإصلاح كذلك إيجاد مواثيق محددة تكون فصولاً مكلمة للميثاق الوطني، وهي: الميثاق الثقافي، الميثاق الاقتصادي، الميثاق النسوي، الميثاق العسكري، الميثاق التعليمي، والميثاق الإقليمي لتطوير العلاقات الإقليمية[291]. وسنرى أن حزب

---

290 أدبيات الحل السياسي الشامل، مرجع سابق، الوثيقة رقم (23)

291 السابق، الوثيقة رقم (22) مشروع إصلاح وتجديد التجمع

الأمة قدم مشروعات لغالبية هذه المواثيق في مقبل الأيام.

هذه المقترحات والآراء لا شك في موضوعيتها، ولكنها لم تجد الالتفات المطلوب.

ولكن الذي فاقم الخلاف بين حزب الأمة والتجمع الوطني الديمقراطي الذي لا ينكر أحد دوره في إنشائه، هو المستجدات التي حدثت في الساحة الإقلمية وتضافرت مع تغيير النظام للهجته، مما جعل الحزب يطالب بالمرونة في التعامل مع تلك المستجدات، مخالفاً لتقديرات الآخرين في التجمع حينها. فاتهموه بانه مهرول للمشاركة في النظام، وسوف نرى أنهم جميعاً شاركوا على نحوٍ ما، وظل حزب الأمة والصادق المهدي على الدوام رافضين إعطاء الإنقاذ ودستورها شرعية بالمشاركة.

قال الصادق: (في فبراير عام 1998م **عقد حزب الأمة مؤتمره الرابع بالخارج. وفي المؤتمر استعرضنا أداء التجمع الوطني الديمقراطي ورأينا أن أعمال التجمع غير منسقة، فالعمل السياسي والعسكري غير منسق. والعمل الخارجي غير مرتبط بالعمل في الداخل. والعمل في الخارج يفتقر لتنظيمات قاعدية. ونشاط التجمع الإعلامي ضعيف. وهنالك أنشطة معارضة كثيرة خارج مظلة التجمع.والتجمع جسم كبير نظريا مفلس ماليا.** خلاصة الأمر: **التجمع الوطني الديمقراطي بشكله القائم لن يزحزح النظام وإن زحزحه لا يستطع أن يكون بديلا مجديا.**

وفي الحقيقة شاعت انتقادات التجمع لدى الكثيرين. قيل:

أ. قيادات التجمع لا تأخذ نشاطه مأخذ الجد، فاجتماعات هيئة القيادة متباعدة بينها شهور مديدة. وعندما يدعى لها يأتي الأعضاء متأخرين ولارتباطات سابقة يختزلون مشاركتهم في الاجتماعات على عجل.

ب. لا وجود للتجمع في المناطق المحررة التي تحكمها عسكريا الفصائل التي استولت عليها مما جعل المناطق المحررة طاردة.

ج. العمل العسكري في التجمع غير منسق مع خطة سياسية.

د. الحركة وهي المفاوض الوحيد مع النظام والمؤيد من الآخرين والمسئول عن العمل العسكري لا تلتزم في تحديد مواقفها التفاوضية بمواثيق التجمع.

كثرة النقد لأداء التجمع حفزني لأكتب مذكرة في مارس 1998م لكل أعضاء هيئة القيادة أذكر فيها نقدا موضوعيا للتجمع، وأقول:

أ. ميثاق التجمع مكتوب في 1989م لذلك اقترن بحقائق تجاوزها الزمن. كما أن ثمة قرارات استجدت في مؤتمر أسمرا 1995 لم تضمن في الميثاق.

ب. هيكل التجمع القيادي افترض وحدة غير حقيقية لذلك يجب أن يكون الهيكل

فضفاضاً.

ج. هنالك تداخل بين صلاحيات هيئة القيادة والمكتب التنفيذي، وتضارب في الاختصاصات بين هيئة القيادة والمكتب التنفيذي ينبغي تجنبه.

د. ينبغي الربط بين العضوية ودفع اشتراكات من الفصائل لتمويل العمل.

ه. ينبغي أن تراعى أوزان القوى السياسية في التجمع لأن أصغر الأحزاب حاصل على تمثيل أكبر من أكبر الأحزاب!

و. ينبغي توسيع التجمع لضم كل المعارضين بالاشتراك المباشر أو بالانتساب.

مع أن هذه الحقائق كانت مقبولة من حيث المبدأ إلا أن كثيرا من الفصائل الأخرى لم تكن مستعدة لإجراء الإصلاح الراديكالي المطلوب.

كانت المحافظة رائد الكثيرين في تناول الموضوع. وكل محاولات حزب الأمة لإقناع هيئة قيادة التجمع بالدعوة لعقد المؤتمر العام الثاني للنظر في الإصلاحات المطلوبة باءت بالفشل. لذلك اتجه حزب الأمة للقيام بنشاط عسكري، وسياسي، ودبلوماسي، وداخلي واعتبار التجمع شريكا نائما وإبلاغه بالتطورات لدى حدوثها.)[292]

لاحقاً وفي نفس العام قدم حزب الأمة مقترح لميثاق عسكري[293]، كما أنه في أبريل 1998م قدم نقداً لمشروع التجمع الوطني للفترة الانتقالية[294].

لكن مقترحات حزب الأمة للتجمع كانت نفخاً في قربة مقدودة..

◆

الأسرة وخطة التناوب

لقد ذكرنا إن السيد الصادق بعد تهتدون وصل القاهرة في ديسمبر 1996م وكنا في انتظاره لإتمام مراسم الجرتق على يديه، كما كانت الفكرة أن أكوّن مكتبه هناك، ولكنه طلب مني العودة للسودان حتى يستقر ومن ثم يرسل لي لالتحاق به حيث يكون.

وبعد الفترة الأولى التي قضاها في فنادق استقر الوضع على إيجار شقة له في القاهرة كانت في حي مصر الجديدة، أرض الجولف، بينما كانت بقية مجموعة تهتدون مستقرة في إرتريا حيث كونوا مع القوات السابقة (الجوارح) جيش الأمة للتحرير تحت قيادة الأمير عبد الرحمن الصادق، وهناك أيضاً أفردت الحكومة الإرترية للسيد الصادق بيتاً حيث كانت إقامته مقسمة بين القاهرة وأرتريا.

---

292 كتاب العودة، مرجع سابق

293 أدبيات الحل السياسي، سابق الوثيقة رقم (28)

294 نفسه، الوثيقة رقم (24)

وكان المسؤول عن مكتبه بالقاهرة الحبيب أحمد جلال متعاوناً مع شقيقه الأكبر صلاح، وقد كانا أصلاً ضمن مكتب الحزب بالقاهرة الذي يقوم بالتنسيق مع المكاتب الأخرى في لندن وأسمرا وأديس أبابا ونيروبي وجنيف وواشنطن بأعمال الحزب التنفيذية والتنسيقية تحت إشراف مسؤول العمل الخارجي حتى تهتدون، السيد مبارك.

في القاهرة كان الحبيب السيد الصادق يعيش وحده وقد تم استخدام فتاة أثيوبية تدعى (جوجو) للقيام بالأعمال المنزلية من طبخ ونظافة والعناية بملابسه.

ظللت منتظرة إشارة بالقدوم، ولكن حينما تم استقراره كان الحبيب يعلم أني حبلى، فطلب مني عن كرهٍ وانزعاج شديد من قبلي أن أؤجل الحضور لما بعد الوضوع.

قبل ذلك وما بعد (سراء تهتدون) جاءتنا (عصمة) بكر زينب في أبريل، و(سلام) بكر طاهرة، و(غفران) آخر عنقود أم سلمة في يونيو 1997م. قال الحبيب يومها إنه سماهم بفأل عام، وفي خطاب لطاهرة في 7/ 7/ 1997م قال: (لا أحسب أن الموالد ولا أسماء الحبيبات صدفاً عشوائية. لعل التأويل الصحيح هو أنهن ولدن في بلد مسته وأهله البأساء والضراء حتى صار لسان حالهم (رَبَّنَا اكْشِفْ عَنَّا الْعَذَابَ إِنَّا مُؤْمِنُونَ).. فكن عنقود بشرى، فاقترنت تهتدون بسراء، وتُحفظون بعصمة، ثم تأتي سلام بسلام، وغفران بالغفران على ما تقدم من ذنب جزاء الصبر على الأذى والجهد المبذول دون ضجرٍ أو ملل. إنهن إن شاء الله مبشرات بمعانٍ طيبات وموثقات لعلاقات أسر فرقت بينها دروب الحياة. هذه آية فأل حسن جعلها الله حاملة نبأ من غيبه المحجوب، آمين).

في تلك الأثناء كان كل من يجد فرصة للذهاب للقاهرة لزيارته يفعلها وبعضهم كان يلحقه في أسمرا، ذهبت طاهرة وكمال وسلام، وزينب وعصمة وتقابلوا هناك في حوالي أغسطس 1997م، وذهب محمد أحمد الذي كان بدأ دراسته في الأردن وقطعها وجاء ليلتحق بالوالد في القاهرة في 1997م ثم ذهب والتحق بجيش الأمة في أرتريا وكذلك ذهب بشرى بعد الفراغ من امتحاناته في 1997م والتحق بالجيش. ولكن كانت زيارة رندة له وهي قادمة من السعودية في يوليو وحتى سبتمبر 1997م سبباً في وضع خطة للمناوبة، فقد قضت الإجازة الصيفية معه هي وإمام وأولادهما، وبعد ذهابهم لأسمرة حضروا للقاهرة وتابعت ظروف إقامته عن كثب وهالها ما وجدته من إهمال. فشخصية الحبيب الصادق بعيدة جداً عن المطالبة بشيء لنفسه أو الشكوى من نقصان شيء، وفي العادة في كل مكان يذهب إليه حتى في السجون يلاحظ من حوله أنه لا يطالب بشيء فيجند أحدهم نفسه لتلبية احتياجاته. ومع أن له برنامج محدد ومحفوظ في الأكل والشرب والنوم وما إليه، فهو لا يتناول كل طعام ولا شراب، لكنه يفعلها مجاملة إذا كان بين أغراب وحتى لا يكون fussy مثلما يقول، أي (نقناق)، فهو لا يشكو ولا يتذمر أبداً في مثل

تلك الأشياء. وقد حكى الكاتب الكبير الأستاذ مصطفى عبد العزيز البطل كيف أنه أثناء رئاسته للوزارة في الديمقراطية الثالثة، كان كثيراً ما يتناول طعامه في بيت الضيافة، فيقدمون له طبق (الكبدة) ولكنهم لاحظوا أنه لا يمسها حتى علموا لاحقاً بأنه لا يتناولها أصلاً واستغربوا لماذا لم يطلب منهم ألا يأتوه بها! إن طبع القناعة بما يقدم له وعدم المطالبة بأية طلبات متأصل فيه لدرجة لا تصدق!

قالت رندة إنها وجدت مشكلة كبيرة في طعامه، أحيانا يرسل بعض الأحباب هناك أكلاً مطبوخاً عندهم، وأحياناً أخرى يُرسل من مطاعم، وحينما سألت المستخدمة لماذا لا تطبخ له ردت لأنه لا يتناول غير طعام الإفطار! صارت رندة تطبخ له في مواعيد الغذاء كذلك. وقالت: حينما رأت جوجو أنه يتناول ما أطبخه وقت الغداء صارت تبكي وتقول لي أنا جوّعت أبوي كل الزمن دة! ليس جوجو وحدها، كل من خدمت عنده تقول له مثلنا (أبوي) فهذا أول ما يطالب به، أن ينادي بصفته كأب، وكلهن يقلن بصوت واحد: لم يرين مثله إنساناً طيلة حياتهن! وهن كأثيوبيات أو أرتريات بالطبع لم يتلونّ بأية خلفية عنه أو عمن يكون وسط محبيه، فهذا حكم إنساني محض متزوع الخلفية والغرض.

يقول بعض الظلمة إنه ديكتاتور، ومتسلط، وهو لا يستسهل حتى أن يطلب من مستخدميه المستأجرين فعل شيء لم يقوموا به من تلقاء أنفسهم!

الشاهد، حينما وجدت رندة الأوضاع كذلك، اتصلت بنا ووصفت ما وجدت، واقترحت أن يتم التناوب بين أخواتي حتى أضع مولودتي والتحق به بشكل نهائي. لعل ذلك كان في سبتمبر 1997م، بعدها جرى التناوب حيث قضت كل واحدة فترة مرافقة للحبيب، ذهبت أولاً طاهرة، ثم أم سلمة، ثم مريم التي كانت فترتها بين يناير وفبراير 1998م فحضرت هناك مؤتمر الحزب الرابع في أسمرا الذي سلف ذكره، وحينما زارت معسكر جيش الأمة للتحرير في هايكوتا قررت أن عليها البقاء هناك لسد ثغرة حقيقية في جانب الخدمات الطبية، وبالفعل بقيت هي وصغيرتها سراء تهتدون التي كان عمرها عاماً فقط، فرحبوا بها في الجيش وتم تدريبها في الكلية الحربية هناك، وضمها كرائد طبيب، حيث شاركت في تكوين نواة السلاح الطبي هناك. كانت الصغيرة سراء تهتدون وعمرها عام فحسب تقيم معها في المعسكر في ظروف من الشدة والمخاطر بالغة، ليست فقط احتمالات الهجوم الدائمة من العدو، بل ولدى ساعات الأمان كانت العقارب والثعابين مخاطر كبيرة الاحتمال.

في النصف الثاني من مارس ذهبت زينب التي بقيت حتى ما بعد ذهابي في 7 مايو 1998م بشهور عديدة، أما أنا فبقيت كما هو مقرر مع الوالد السيد الصادق حتى عدنا جميعاً في تفلحون في نوفمبر 2000م.

وقد أشرفت زينب على انتقالنا إلى شقة أخرى أوسع قليلاً في مدينة نصر بالقرب من عمارات (أرامكو) بقينا فيها عدة أشهر قبل أن ننتقل إلى الشقة التي تملكها الحبيب الإمام في شارع النصر بمدينة نصر، والتي لا تزال مقره هناك. وقد أشرفتُ على فرشها وقبل ذلك إدخال خطوط الكهرباء والتلفون وكل الإجراءات الأولية فقد كانت كما يقول إخوتنا المصريون (على المحارة).

وهناك قمتُ بإنشاء مكتب السيد الصادق رئيس الحزب بالقاهرة بشكل أكثر مؤسسية من ناحية إنشاء وحدة مكتبية وأرشيف، وكان ذلك بالطبع بالتنسيق مع الكادر العامل هناك أصلاً على رأسهم الحبيب أحمد جلال والحبيب عباس الفكي اللذان كانا يشرفان على جانب الاتصال والعلاقات العامة، في حين كنت مسؤولة عن جانب الأدبيات من طباعة ونشر.

وفي مرحلة لاحقة حضرت الوالدة حفية وكانت إقامتها بأسمرا، وظلت هي ومريم والأمير يزورونا في القاهرة من فترة لأخرى، وكانوا يحكون عن أسمرا وعن الشعب الأرتري قصصاً مشوقة حول خلالهم الكريمة، ونظافة مدينتهم، ومحبتهم للسودانيين، وقد قيل إن المطارين الوحيدين في العالم الذين يعتبر فيهما جواز السفر السوداني أقيم من الأمريكي هما مطارا أسمرا وأديس أبابا، ففي ذلك الوقت وحتى الآن وبسبب حماقات نظام الخرطوم ارتبط جواز السفر السوداني بالإرهاب، وبغيره من التهم في كل مطارات المعمورة. كنت أتوق لزيارة أسمرا وهذا ما لم يحدث أبداً فقد كان عملي في القاهرة لا يتيح مثل تلك الحركة.

وكانت الوالدة سارا رحمها الله تزورنا بين الفينة والأخرى، ولكن إقامتها ظلت طيلة الوقت في أمدر، وإن كانت ذهبت في رحلة علاجية للرياض (السعودية) في يوليو 1998م، وحضرت ولادة رندة لابنها مأمون الذي جاء في أعقاب بكري (أمان) وكان الوالد الحبيب هو الذي يسمي أولادنا كما ذكرت قبلاً. كان السيد الصادق قد زار الرياض وأجرى فيها مقابلات مع مسؤولين سعوديين وعقد اجتماعات مع تنظيمات الحزب في تلك الفترة وقابلته الوالدة سارا رحمها الله هناك، ثم عاد للقاهرة، وفي يوم 7 أغسطس، بعد أربعة أيام من ولادة مأمون كتب الحبيب للوالدة سارا خطاباً أشار لبعض الأحداث والهموم التي تقاسمها معها يومذاك، قدرتُ أنها تعكس جانباً من وقع السيرة والمسيرة:

(حبيبتي الوفية العلية، لك تحياتي الطيبة وصالح الدعاء أن يجدك هذا على أفضل حال وصحة وعافية وروحاً معنوية في عنان السماء لو شككت مرة في موقف العناية من توجهي فإنني أجد في تجردك لدعم موقفي وطبيعة انتماء اولادي (بنين وبنات) لموقفي تأكيداً لصحة التوجه وضماناً لنجاحه.

وأدهش ما في هذا الأمر أنني كنت بعد استلام خطابك أتأمل هذه المعاني وأمر على

شيخ تقي يجلس دائماً أمام ملاعب التنس واحييه ويحيني، فإذا به هذه المرة يصافحني ويقول لي: والله إن الله سوف يكرمك أنا أبشرك بذلك وكل الذي أرجوه هو أن تدعو لي إن حدث ذلك، فاستدر مشاعري.

1. **مر بي اليوم عبد الله جابر وهو الرجل الثاني في أريتريا سياسياً وقال لي أنه قد مر على قواتنا بالشرق ويبشرني بجودة موقفها وأنهم وكذلك غيرهم يعتبرونها الأكثر جدية ويشيدون بجدية وحزم «الأمير» ولله الحمد.**
2. **انتهينا أمس من أربعة أيام من مؤتمر الأكاديميين الجاد الذي تناول التعليم العالي وشاركنا فيه بكثافة وتوصل لتوصيات مفيدة سيكون لها أثر مستقبلاً، بل وفي قضيتي الدين في الحياة العامة، واللغة الوطنية قدم ما يمكن اعتباره اختراقا حقيقيا break through.. سنرسل الدراسات والتوصيات[295].**
3. **اجتماع القاهرة المزمع فيه عدد من المعاني الهامة أولاً: انحياز مصر لموقفنا بوضوح وفرصة لنخاطب معا كافة الأوشاب والسلبيات التي طفت على الساحة مؤخرا ويمكن أن يكون له ما بعده عربيا ودولياً.**
4. **سعدنا بإيجابية مواقف الأخوة في الداخل حول مسائل المحاكمات التي حولوها لمحاكمة سياسية للنظام من حيث الحشود وصمود المتهمين- وتضامن المحامين ولا شك للأمر دوره التعبوي الهام.**
5. **ليومين تتردد أخبار المظاهرات التي تدل مرة أخرى على حيوية شبابنا والذي أخشاه هو أن تتقاصر التنظيمات والتجاويات الشعبية مرة أخرى، ضعفنا التنظيمي شكوى مزمنة ولا بد من القضاء عليه مهما كلف الأمر!!**
6. **بعد اجتماع القاهرة سوف ننتقل ان شاء الله لاجتماع في أسمرا.**
7. **علمت بالمجهودات التي قمت بها مواصلة لما حدث في الرياض زادك الله توفيقاً).**

(أنا بخير وصحتي ولله الحمد على ما يرام لا ينقصني إلا تأكيد عافيتك الصحية وتجديد عزيمتك أن نقهر الظلام معا ورجاء روح الله.. تحياتي لإمام ولرندة ولابنائهما سيما المأمون طريد أمان.)

بعد بضعة أيام من هذا الخطاب أصيب بشرى أثناء عروض عسكرية بالخيل في يوم تخرجهم من دورة تدريبية، قال بشرى: (كنا في دورة خاصة في معسكر امباتكلا مشرفين عليها الأرتريين لتدريب فصائل من التجمع الوطني الديمقراطي، كانت فيها سرية من

295 انعقد المؤتمر بعنوان (واقع ومستقبل التعليم العالي في السودان) في الفترة 1-5 أغسطس 1998م. نظمته رابطة الأكاديميين السودانيين. نشرت وقائعه في مداولات مؤتمر واقع ومستقبل التعليم العالي في السودان: القاهرة 1-5 أغسطس 1998، تحرير د. محمد الأمين احمد التوم.

كل حزب: حزب الأمة والحركة الشعبية والاتحادي الديمقراطي وجبهة الشرق وقوات التحالف، طلعنا دورة قوات خاصة وكانت عندنا عروض تخريج في الموانع، الحبل فك من يدي فهي تتطلب سرعة وبالسرعة فكيت الحبل ووقعت وقعة حصل فيها كسر).

في تلك الإصابة التي كانت في صدره كسرت بعض ضلوعه وخُشي من تأثر الرئة فقد ذكر الطبيب أن فيها سوائل، فتقرر أن يذهب للحاق بالوالد الذي كان حينها بالإمارات المتحدة، وكان عليه أن يمر بمطار جدة من أسمرا حتى يصل للإمارات. ولكن في جدة اتضح أنه لم يكن يحمل معه تأشيرة، وكان المفترض أن يقابله مسؤول الحزب بالإمارات الحبيب محمد عبد الباقي بالمطار ويسهل مهمة التأشيرة لدخول أبو ظبي.

حينما ذكر بشرى للمسؤولين في مطار جدة أنه سوف يحصل على التأشيرة في المطار لم يستمعوا لحديثه وذكروا له أنهم سوف يرحلونه مباشرة للخرطوم. فلم يجهد نفسه في ذكر أنه مطلوب للسلطات السودانية باعتباره مقاتل في جيش معارض، ولم يطلب أن يتصل بمن يخرجه من هذه الورطة، قال إنه لم يشأ أن يعمل منها قضية!! وبكل يقين ركب الطائرة التي أنزلته في الخرطوم، كان حضور بشرى مفاجأة غير سارة أبداً للأسرة في الداخل مع التعنت الشديد وخطاب الكراهية الرائج. فخُبِّيء حتى تيسرت له تهتدون ثانية، ولكن في ظروف تشدد أمني مبالغ فيها، فبعد تهتدون الأولى صارت القبضة الأمنية على الحدود الشرقية شديدة.. حكى لنا بشرى مغامرة كأفلام الآكشن، وبينما كان في مخبئه أرسل لصديق عمره سيف بابو نمر الذي قيل له إن هناك خبر من طرف بشرى فتعال، فذهب من فوره وبـ«سفنجته» حيث كان بشرى وهو لا يعلم. وحكت طاهرة إنهما حينما تقابلا وقع سيفٌ من طوله كأنما إعادة لمشهد لقاء أبي عثمان بأبي زينب في الربع الأخير من القرن التاسع عشر، ثم قام يعانقه ومآقيهما العصية قد فاضت، ولما علم بهجرته خرج معه حتى بدون إخبار أسرته ووداعها، ومن ثم وصلا في نهاية تلك المغامرة الخطرة إلى أسمرا، ثم لاحقاً القاهرة فلم يعد سيفٌ للسودان إلا بعد أربع سنوات! لقد كانا مثل (تيمان برقو).

◆

ورقة كمبالا.. والفرق بين التحول والإطاحة

عقدت اللجنة التحضيرية لحقوق الإنسان في فترة الانتقال في السودان (وهي لجنة فرعية للمشروع المدني في السودان) مؤتمراً مهماً حول حقوق الإنسان في الانتقال في السودان في العاصمة اليوغندية كمبالا في الفترة 8-12 فبراير. كان السيد الصادق حينها مصاباً بوعكة صحية حالت دون تقديم ورقة أساسية كتبها للمشاركة في المؤتمر بعنوان Second Birth in Sudan in the Cradle of Sustainable Human Rights أي

(المولد الثاني للسودان في مهد حقوق الإنسان المستدامة)، ترجمت الورقة لاحقاً ونشرت في كتاب (السودان وحقوق الإنسان)[296]، وقام بتقديم الورقة نيابة عنه في كمبالا السيد مبارك الفاضل. حظيت الورقة مثلما قيل بنقاش وافر.

قال الحبيب: (**في منتصف شهر فبراير الماضي نظمت هيئة إدارة حقوق الإنسان في الانتقال في السودان** Steering Committee of Human Rights in Transition in the Sudan **مؤتمراً استضافته حركة الأفريقانية** Pan African Movement **في مدينة كمبالا، وقد كنتُ مدعواً لحضوره ضمن آخرين من قيادات التجمع، لقد حال المرض دون حضوري للمؤتمر، ولكنني حرصتُ على مخاطبته بصراحة وإحاطة في كافة القضايا العالقة. أولاً لأهمية إيجاد قواسم مشتركة حول هذه القضايا. وثانياً لأن المرارة التي بثها نظام «الإنقاذ» في النفوس لا سيما نفوس العناصر غير العربية وغير الإسلامية في السودان أدت بطبيعة الحال لتنشيط ممثلي تلك العناصر في اتجاه مضاد ووجد هذا النشاط بطبيعة الحال أيضاً احتضاناً من كثير من المنظمات العالمية المعنية بحقوق الإنسان والجهات الكنسية. إننا قد لاحظنا أن اتجاهات بعض تلك العناصر صارت تتحدث لغة غير متوازنة تعمم هجومها بحيث تحاكم تراث السودان العربي الإسلامي كله. هذا الشطط يزرع حربا أهلية في النفوس تلاحق السودان حتى إذا انتهى الصدام الحالي، لذلك حرصت على فتح كل الفايلات وتقديم كشف حساب شامل لتحديد الأخطاء ومرتكبيها. لقد نشرت الورقة فيما بعد كما قدمها الأخ مبارك المهدي نيابة عني في المؤتمر. وبعد ذلك عقدنا حلقة نقاش ليوم كامل في دار الأمة حول الورقة وسوف تطبع في كتاب، وأرجو أن نواصل بحثها لتكوين رأي عام حول هذه الموضوعات الهامة، ولقفل الطريق أمام نظرات النظام المنكفئة، والنظرات المضادة لاتجاهها المنكفئة أيضاً.**[297])

والورقة ترجمت ونشرت باللغتين فلن نعمل على تغطية محاورها هنا ولكنا نسوق بعض الملامح المهمة والمتصلة بمواقف السيد الصادق ومطالباته لإبراء الحياة السياسية.

لقد تطرقت الورقة لانتهاكات حقوق الإنسان في السودان وأكدت أنها كانت أصلاً في النظم الأوتقراطية واستثناء في النظم الديمقراطية، ثم قام برصد أولي لأهم الانتهاكات منذ الاستقلال شمل 43 انتهاكاً هي: الأحداث الدامية في أغسطس 1955م- أحداث عنبر جودة- انقلاب نوفمبر 1958- الاعتقال والإقامة الجبرية والتعذيب- أحداث المولد 1961م- الاضطهاد الثقافي- اضطهاد المدنيين الجنوبيين في جوبا وواو في 1965- حل الحزب الشيوعي- إقامة انتخابات بدون تنافس وإشراك للمواطنين في الجنوب

296 الصادق المهدي، السودان وحقوق الإنسان، ترجمة د. عبد الرحمن الغالي، دار الأمين للنشر، القاهرة، 1999م

297 مذكرة داخلية من رئيس الحزب لفعاليات حزب الأمة بتاريخ 31 مارس 1999م

1965- حل الجمعية التأسيسية بطريقة غير قانونية- مقتل السيد وليم دينق- انقلاب مايو 1969م- مذبحة أبا وودنوباوي ومقتل الإمام الهادي ورفاقه 1970- التعذيب والحبس الجبري ومصادرة الممتلكات- المحاكمات الصورية والعبث بالقضاء- خرق حقوق الإنسان الممنوحة في الدستور وخصوصا اتفاقية 1972م- أحداث محاولة انقلاب 1975م وما بعدها- الاضطهاد الثقافي- أحداث 1976م والقمع الذي أعقبها- إعدام السيد محمود محمد طه 1985م- القطع والجلد في التطبيق الغوغائي للعقوبات الإسلامية- إسقاط طائرات مدنية في أغسطس 1986م ومايو 1987م- أحداث الضعين 1988م- إحياء ممارسات الرق بين القبائل 1988م- انقلاب يونيو 1989م- إعدام 28 ضابطا في أبريل 1990 بدون محاكمة- تعذيب واعتقال واضطهاد النساء- انتهاك قواعد الحرب بين أطراف النزاع- المعاملة غير الإنسانية للنازحين- استعمال العون الغذائي كسلاح- الاختطاف والإبعاد والعمل القسري- التجنيد الإجباري- اضطهاد المدنيين في المناطق المتأثرة بالحرب- الاضطهاد الاقتصادي- الاضطهاد التعليمي- رعاية الإرهاب- المحاكمات الصورية والتلاعب بالقضاء- الاضطهاد الثقافي.- الاضطهاد الديني- الدعاوى بإحياء الرق في عهد الجبهة الإسلامية القومية- معاملة أسرى الحرب- تدمير التعليم لأغراض عسكرية- واستعمال الغذاء كسلاح.

كما اقترح سياسة تجاه انتهاكات حقوق الإنسان تهدف إلى إظهار الوقائع كما هي (حتى يمكن تأسيس الحقيقة على إقرار رسمي وبصورة متفق عليها ولتكوّن رواية رسمية للأحداث تعلو على الاعتبارات الحزبية)، وتعبر عن رغبة الشعب بطريقة صحيحة، وتقوم على ظروف السودان. مطالباً ببيان الحقائق حول كافة الانتهاكات إذ أن (لبيان وتثبيت الحقائق أثراً علاجياً، وبحسب كلمات روجيه ايريرا، عضو مجلس الدولة الفرنسي فإن «**الذاكرة صورة قصوى للعدالة**». كما أن لها دوراً رادعاً لأن «**قول الحقيقة حول الماضي يقوض الأساس الفكري لانتهاكات حقوق الإنسان**»).

وتطرق لأشكال العدالة المختلفة، والنصائح التي أسداها الباحثون في الأمر، بالنسبة لمساءلة نظام الإنقاذ خلص إلى نتيجتين:

1. إذا تمت الإطاحة بالنظام الاستبدادي فسيكون هناك مجال واسع للانتقام والعقوبات ولن تكون هناك حدود سياسية تضبط مسألة العدل والقصاص.
2. أما إذا تم التحول الديمقراطي عبر التفاوض والاتفاق فلا بد أن يتم شكل من أشكال التعامل المتسامح.

والقضية المهمة هنا هي كيف نصفي حساب الماضي دون أن نثير اضطراب الانتقال الحالي على حسب تعبير كادار أسمال رئيس لجنة حزب المؤتمر الوطني الأفريقي بجنوب أفريقيا.

ثم قال: (لكن مهما كان نوع التحول الديمقراطي فلا مهرب من تقديم صورة موثوق بها من الحقيقة حول الماضي. كما أن بعض الجرائم ضد الأفراد والتعويضات على بعض الانتهاكات لا يجب أن تضيع في زحمة العفو)[298].

لقد وصل السيد الصادق إلى تلك النتيجة بعد دراسة وبحث في تجارب دولية، ونصائح مستخلصة، وقد شكلت تللك الرؤية إطار تعامله مع جرائم النظام حتى الآن.

◆

دستور النظام 1998م

قصة الدستور وكيفية التزوير فيه من ناحية تكوين لجنة قومية للدستور ثم تغيير دستورها بدون إعلان كانت معروفة منذ البداية لما أعلنته اللجنة القومية برئاسة مولانا خلف الله الرشيد رحمه الله إذ أكدوا أن الدستور الذي سلموه للقصر يختلف عن ذلك الذي أودعه القصر للبرلمان. وقد شاع أن القصر كون لجنة نظرت فيه وأجرت تعديلات ثم أحالته للبرلمان، وقال آخرون إن الذي أجرى التعديلات هو الدكتور حسن الترابي، وكانت آخر تصريحات مولانا الرشيد تؤكد ذلك إذ قال: إن الدكتور حسن الترابي هو الذي أعاد صياغة المسودة وإنه قلّص مساحة الحريات التي حواها وعدّل الكثير من التفاصيل. [299]

كما أجرى النظام استفتاء حول الدستور لتتم إجازته والتوقيع عليه بمناسبة احتفال الإنقاذ بعيدها التاسع في 30 يونيو عام 1998م.

أما الاستفتاء فكان مضروباً، وصفه أحد المشاركين في السلطة حينها الأستاذ محبوب عبد السلام بالتالي: «امتد الزمن بمنهج الفوضى التي شابت عمل الإنقاذ وتعمق الجنوح إلى العملي الفوري الذي لا يقف لدى الأفكار طويلا أو يتفكّر في جلائل الأعمال، فمضى الدستور إلى صناديق الاستفتاء واقترع عليه بكل ما أوتيت الإنقاذ من تعجل للنتائج، دون انتباه شديد للمضامين والوسائل، ثم ما رسخ من إباحة الإنابة عن الشعب ولو تزويراً يأخذ صناديق الاقتراع إلى البيوت والمكاتب ويلقي أوراق العهد بيعة للدستور بغير توثيق، أو حتى تأمل في الوثيقة»[300].

وقد كان الإقبال على الاستفتاء ضعيفاً مثله مثل كل انتخابات «الإنقاذ». وقد ذكر الأستاذ محمد أحمد سالم -وهو مسؤول مرموق في إدارة المؤسسات التشريعية لفترات ممتدة في الأنظمة الشمولية والديمقراطية على السواء، كما أن النظام الحالي نصبه رئيساً لمجس

298 السودان وحقوق الإنسان، المرجع السابق

299 حوار مع الأهرام اليوم في 18 ديسمبر 2010م

300 المحبوب عبد السلام الحركة الإسلامية السودانية: دائرة الضوء- خيوط الظلام (تأملات في العشرية الأولى لعهد الإنقاذ) – مدارك، 2010م. ص 387

الأحزاب والتنظيمات السياسية منذ إنشائه وحتى قيام مجلس شئون الأحزاب بعد اتفاقية السلام. ذكر هذه الحقيقة حين روى أنه كان جالسا مع الدكتور حسن الترابي وقد كان حينها متنفذاً في النظام، حين زاره حكام الولايات جميعهم بعد الاستفتاء وكان غاضباً من تدني نسبة التصويت فقال لهم: «يجب أن تخجلوا من أنفسكم فقلة عدد المشاركين في الاستفتاء على الدستور هم رعاياكم! أنتم من قصرتم»[301].

لقد صاغوه على عجل، واستفتوا فيه على زور، وكانت المعارضة تقف منددة.

خط السيد الصادق مسودة دراسة للدستور نوقشت وتبناها الحزب، وقد أكدت الحقائق الآتية[302]:

1. المؤسسات الحالية مطعون في نزاهتها. الدستور يقننها وينطلق منها ويأذن باستمرارها حتى نهاية فتراتها.
2. الدستور ينص على اتفاقية السلام من الداخل المعيبة والتي تكرس الحرب لا تحقق السلام.
3. اللجنة المعنية للدستور لجنة ناقصة التكوين ومع ذلك فهي أوسع قاعدة من مؤسسات النظام والمشروع الذي قدمته مع عيوبه أفضل من المشروع الذي قُدم للمجلس الوطني وأجازه.
4. هذا الدستور هو تجسيد لمفاهيم النظام وسياساته ومؤسساته وقبوله معناه التسليم بموقع النظام والاندراج فيه.
5. إذا أصر النظام على موقفه فلا خيار أمام المعارضة إلا اعتبار هذه التدابير المملاة من جانب واحد تحدياً ومواجهة التحدي بأقوى منه في مفاصلة تاريخية.
6. الخيار هو أن يعتبر النظام هذه التدابير خاصة به ومحددة لموقفه التفاوضي مع القوى التي تمثل الغالبية الشعبية على أن يكون التفاوض عبر آلية الإيقاد الموسع.
7. نوجه نداء للشعب السوداني برفض مسبب لهذا الدستور والتصدي لمقاومته.

رصدت الورقة سبعة من (المآخذ على مشروع اللجنة القومية للدستور)، ثم (المآخذ على الدستور الذي أجازه المجلس الوطني) ذاكرة بأن (الدستور الذي أجازه المجلس الوطني أقل اعتدالاً بل اكثر انحرافا نحو موقف حزب الأقلية المسيطر على البلاد. لقد أبقى على المآخذ على مشروع اللجنة القومية للدستور وأضاف إليها مظالم أخرى) فقد كتب رئيس اللجنة «القومية» واللجنة الفنية للدستور وآخرون هم عمر الفاروق حسن،

301 ويلز والبطحاني وودورد، سابق ص 26

302 كتاب أدبيات الحل السياسي، سابق. الوثيقة رقم (30) ملاحظات حزب الأمة على دستور 1998

بروفيسور دبشان، إبراهيم الحاج موسى.

كتبوا لرئيس المجلس الوطني موضحين فيه النقاط التي خالفت فيها مسودة الدستور المقدمة للمجلس المسودة التي قدمتها اللجنة «القومية»، من ذلك أن مشروع اللجنة القومية عندما يرجع الأمر للقانون يستعمل عبارة التدابير القانونية السليمة، لكن الدستور الذي أجازته الجمعية يستعمل عبارة وفق القانون مما يخضع الدستور للقانون وهو خطأ. ومشروع اللجنة ينص على أن يكون الولاة في الولايات بالانتخاب المباشر، والدستور المجاز يقوم على ترشيح عدد لرئيس الجمهورية ليختار الوالي، كما تم حذف النص على عدم التمييز بسبب الولاء السياسي، إضافة لملاحظات أخرى. وأن أهم مفارقة بين النصين هي أن مشروع اللجنة القومية نص على حق المواطنين (في التجمع وإنشاء التنظيمات السياسية والنقابية والثقافية والعلمية)، بينما نص الدستور المجاز على أن للمواطنين حق (التوالي والتنظيم لأغراض ثقافية أو اقتصادية أو مهنية لا تقيد إلا وفق القانون)، كما أن المواد 17،15،9،8،7،6 و19 من دستور الجمعية ألزمت المواطنين باختلاف أديانهم بواجبات ملة واحدة والصحيح أن تعدل لتنشأ الحقوق والواجبات الدستورية من المواطنة وتكون للجميع حرية الاعتقاد الديني[303].

ثم خلصت الورقة إلى أن (الدستور الذي إجازته الجمعية الوطنية في السودان هو الطبعة الأخيرة التي أصدرتها الجبهة الإسلامية القومية لتحديد موقفها الفكري والسياسي والدستوري. وهو تقرير لمصير البلاد السياسي والدستوري من طرف واحد لا تسنده إلا مشروعية القوة الموشحة بشكليات دستورية، إننا نرفض ونقاوم تسلط الجبهة على مستقبلنا مثلما تسلطت على ماضينا القريب وحاضرنا)[304].

أما كيف أخرج النظام دستوره للناس؟ فكالعادة، يعلن خطاباً فيه لين من جانب ويشد من جانب الممارسة! وبالتالي كان الإخراج أن يسفر وجه الدستور بمرافقة حكاية (تفجيرات) يتهم فيها المجتمع السياسي السوداني ويساق إلى السجون!

إن تقرير المقرر الخاص لحقوق الإنسان في السودان لسنة 1999م قد أظهرها بشكل مدهش![305].

إذ وصف كيف أن النظام لدى احتفاله بذكراه السنوية في 30 يونيو 1998م وقع رئيسه على دستور السودان الجديد المعتمد بموجب استفتاء، وأعلنت السلطات في نفس اليوم

303 نفسه

304 نفسه

305 التقرير في الموقع
https//:documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/G99/35/134/PDF/G9913435.pdf?OpenElement

عن انفجار عدد من القنابل في الخرطوم في يومي 29 و30 يونيو وتعطيل أخرى، وأعقبت ذلك بموجات متتالية من عمليات التوقيف استهدفت سياسيين حاولوا الاستفادة من أحكام الدستور الجديد وممارسة حقهم في حرية التعبير عن الرأي والتجمع بحجة أن الدستور الجديد أبطل كافة المراسيم الأخرى ورفع كافة أنواع الحظر.

ويرصد التقرير بعضاً من تلك التوقيفات، مثلاً.. في يوم 29 يونيو اعتقل كل من عبد الرحمن نقد الله بزعم أنه أوقف بسبب عمليات تفجير القنابل، وفي 6 يوليو أوقف كذلك الشيخ عبد المحمود أبو الأمين العام لهيئة شئون الأنصار بسبب عمليات التفجير، ثم أفرج عنهما بدون توجيه تهم لهما في 12 أكتوبر 1998م. وفي 29 يوليو و1 أغسطس ألقي القبض على الأب هيلاري بوما والأب لينو سبت و25 شخصاً آخر بسبب عمليات التفجير[306].

وفي العاشرة من صباح 30 يونيو 1998م تم توقيف 33 زعيماً سياسياً ونقابياً اعتقلتهم قوات الأمن واستجوبتهم حتى الثانية من صباح اليوم التالي وذلك على حد ما قيل بسبب عمليات التفجير التي وقعت في الخرطوم، أفرج عنهم وطلب إليهم الحضور للمقر الرئيسي لقوى الأمن في اليوم التالي حيث احتجزوا مرة أخرى طوال اليوم وتعرضوا لنفس المعاملة، ودام التزامهم بالحضور يوميا لذلك المقر لمدة أسابيع حتى شهر أغسطس حينما أفرج عنهم بدون اتهام، وشملت المجموعة شخصيات مثل آدم موسى مادبو، وعلي حسن تاج الدين، وفضل الله برمة ناصر، وعبد المحمود الحاج صالح، وفاروق إسماعيل والفاضل آدم، وسليمان الخضر، وعبد النبي علي أحمد وحمد النيل المحاضر في جامعة القرآن.

وفي 6 يوليو ألقي القبض على جميع أعضاء اللجنة التنفيذية للاتحاد العام المحظور لنقابات عمال السودان بمكاتب الاتحاد أثناء اجتماع يعتبر قانونياً وفقا للدستور الجديد. وشملت موجة التوقيف التعسفي أيضاً الزعماء الدينيين المسيحيين والمسلمين التي استمرت طوال عام 1998م. وبعد الإفراج عن آدم أحمد يوسف وعلي العمدة وبشير حامد ومهدي عبد الرحمن زعماء الأنصار بحكم قضائي في 23 أغسطس 1998م عقب فترة احتجاز، ألقي القبض عليهم مرة أخرى بعد يومين في 25 أغسطس كما ألقي القبض على محمد المهدي إمام مسجد الأنصار في ام درمان بالقرب من الخرطوم[307].

أظن لسان حال المواطن كان يقول: كان مرسومكم الدستوري الثاني أفضل لنا، على الأقل كانت سكّينته قد استخدمت كثيراً وفقدت شيئاً من حدتها، فقمتم باستبداله بدستور حاد الشفرة، وطفقتم تذبحون!

306 نفسه الصفحات 29-30

307 نفسه

رب غارة نافعة!

في يوم 20 أغسطس 1998م قصفت الصواريخ الأمريكية من طراز «توما هوك» أكبر مصنع للتصنيع الدوائي في السودان هو مصنع الشفاء للأدوية.

جاءت هذه الغارة في رأس موقف متصاعد من المقاومة بالداخل. لقد رصدنا أعلاه التضييقات التي تلت سن الدستور وما سببته من تذمر، إضافة لذلك فقد كانت هناك تظاهرات الطلاب في الخرطوم طيلة الثلث الأول من الشهر جراء اغتيال الطالب محمد عبد السلام في 4 أغسطس 1998م، ومظاهرات في مدني لنفس السبب. وهي المظاهرات التي ظهرت في خطاب السيد الصادق لزوجه السيدة سارا رحمها الله في 7 أغسطس وأشرنا له آنفاً وقد قال فيما يخص هذا الأمر: (**ليومين تتردد أخبار المظاهرات التي تدل مرة أخرى على حيوية شبابنا والذي أخشاه هو أن تتقاصر التنظيمات والتجاوبات الشعبية مرة أخرى**)، كما أشار للمحاكمات التي عقدت فيما يخص التفجيرات وكيف تحولت (**لمحاكمة سياسية للنظام من حيث الحشود وصمود المتهمين - وتضامن المحامين ولا شك للأمر دوره التعبوي الهام**).

هذا المد التصاعدي عكسته الضربة التي سمحت للنظام باستدرار العطف الشعبي باعتبار البلاد مستهدفة إمبريالياً وقام بتسيير مظاهرات شجب وإدانة للقصف، وتأييد له.

تشاور السيد الصادق مع المرحوم دكتور عمر نور الدائم الأمين العام المكلف للحزب يومها، وأصدر في نفس اليوم بياناً باسم حزب الأمة يدين فيه القصف مبدئياً كانتهاك للقانون الدولي، وسياسياً لأنه مضر بحركة المقاومة المتصاعدة داخلياً إذ يكسب النظام المحاصر بأخطائه وبالحركة الجماهيرية المقاومة عطفاً غير مستحق، وذكر أن هذه الضربة يصح وصفها بـ(رب غارة نافعة)، فهي ستنفع النظام أكثر مما تضره.

السيد مبارك كان حينها قيادياً بحزب الأمة والأمين العام للتجمع الوطني الديمقراطي، ولم يقبل بهذا الموقف فتحرك فردياً، وفي يوم 21 أغسطس أي اليوم التالي للغارة أكد في إذاعة مونت كارلو صحة مزاعم الأمريكيين بوجود تصنيع لسلاح كيماوي في المصنع.

بعد ذلك اجتمع التجمع الوطني الديمقراطي وناقش القضية واختلفوا حولها فصدر بيان عن التجمع متحفظ في لغته يحمل الحكومة مسؤولية تبعات أية مواجهات تحدث. لكن السيد مبارك كأمين عام للتجمع أصدر بياناً في 25/ 8/ 1998 جاء فيه بمعلومات تفصيلية حول برنامج تصنيع حربي يتبع له المصنع. فلم يلتزم لا بموقف حزبه الذي أدان الغارة بوضوح، ولا بموقف التجمع كمؤسسة أصدرت بياناً يوفق بين مواقف متضاربة. وكان ينبغي أن يتعرض للمساءلة أمام المؤسسة الحزبية وفي التجمع. وهو ما لم يحدث.

والغربية أنه طالب بمساءلة الذين انتقدوا موقفه. ففي خطاب تهديدي له بتاريخ 5 يونيو 1999م موجه لكل من رئيس الحزب الصادق المهدي وأمينه العام عمر نور الدائم قال: «إنني قررت تجميد نشاطي في الحزب إلى حين انعقاد مؤتمر الحزب لمناقشة تحفظاتي على الطريقة التي تسير بها الأوضاع التنظيمية في الحزب حيث غياب المساءلة والمحاسبة.

سبب غضبته كان أن أحد أعضاء الحزب القياديين الذين شاركوا في اجتماع أعضاء الأجهزة القيادية والاستشارية للحزب بالخارج في مطلع يونيو 1999م كان قد ظهر «باسم الحزب في برنامج تلفزيوني عالمي لإدانة موقف الحزب وتخوين أحد قياداته علنا» حسب تعبير السيد مبارك المهدي. ولكن العضو الذي كان يستحق حسب رسالة السيد مبارك «اعتباره شخص خائن ويعاني من اضطرابات نفسية وصفوي» .. هذا الشخص الذي طالب مبارك بمساءلته قال في التلفاز العالمي إن ضرب مصنع الشفاء وتأييده خيانة. ونجد أن صحيفة البيان حينما رصدت مواقف القوى السياسية السودانية حيال القصف قالت: يجدر أيضا أن نذّكر حول اتهام المصنع بتصنيع أسلحة كيماوية أن «المعارضة لم تتهم أحداً ولم تتخذ موقفاً في أي موضوع وفي إجماع من كل الناس باستثناء رأي عبر عنه الأمين العام للتجمع الوطني الديمقراطي (مبارك المهدي) وهذا الرأي الذي عبر عنه الأمين العام تبرأ منه الصادق المهدي وهو رئيس الحزب، وتبرأ منه الأمين العام للحزب الدكتور عمر نور الدائم»[308]. ويجدر أيضاً أن نذكر أن الحزب كان قد أصدر بيانا في نفس اليوم يدين فيه ضرب مصنع الشفاء ويعتبر أن الضرب خطأ مبدئيا ومضر سياسياً حيث سيفيد النظام[309].

ولنعد إن أمرنا..

◆

مستجدات 1998م وجمود التجمع

في هذا العام حدثت مستجدات كثيرة وخطيرة أثرت على الموقف السياسي داخلياً وخارجياً.

لعل أهمها خارجياً تفجر الحرب الأثيوبية الأرترية في مايو 1998م، وداخلياً بروز الخلاف داخل النظام بين القصر والمنشية، ومستتبعات ذلك في محاولات كل مركز منهما الاتفاق مع المعارضة أو حزب الأمة تحديداً.

كانت الحرب الإرترية الإثيوبية منحة لنظام الخرطوم الذي لعب على هذا التناقض بين أخوي الأمس، مثلما كانت نهاية الحرب الباردة وانهيار نظام منقستو منحة سابقة له

---

308 جريدة البيان الإماراتية بتاريخ 19 سبتمبر 1998م

309 حزب الأمة القومي، بيان تنويري لأعضاء الأجهزة القيادية، 2004م

عام 1991م، صارت هذه الحرب مناسبة للنظام ليسدد سهامه السامة على معارضيه، فقد كان النظامان الأثيوبي والأرتري على عداء شديد معه قبل الحرب، واحتضنا سوياً المعارضة السودانية، وساعداها في عملها الدبلوماسي والعسكري والإعلامي فقد كانت هناك معسكرات لفصائل التجمع المختلفة على أراضيها، وإذاعة تبث من أديس أبابا. ولكن بعد الحرب رسمت خارطة تحالفات جديدة في الإقليم لعبت الخرطوم على حبالها بطريقتها الماكرة المعتادة.

وأصل النزاع كان حول إقليم (بادمي) الذي كان ضمن الحدود الإثيوبية بينما ترى إرتريا أنه جزء منها، وهو ما قطعت به لجنة التحكيم الدولية لاحقاً، وإن كانت أدانت تصرف إرتريا باستخدام القوة.

الشاهد أن تلك الحرب الشرسة والتي كلفت البلدين خسائر هائلة في الأرواح والأموال استمرت عامين حتى نهاية مايو 2000م ونتج عنها احتلال إثيوبيا لحوالي ربع الأراضي الإرترية، وتشريد 650.000 شخصاً وتدمير البنية التحتية الأساسية في إرتريا. وكان من ضمن المستجدات التي تلت تلك الحرب على الإقليم قيام إثيوبيا (بتجديد علاقاتها مع النظام الإسلامي في السودان، الذي اتهم بتدعيم الإنقاذ الإسلامي الإرتري، وهي جماعة مقرها السودان قامت بشن هجمات على منطقة الحدود الإرترية السودانية، وكانت أيضاً تدعم عدة جماعات إرترية متمردة منها مجموعة تعرف بالجهاد الإسلامي الإرتري.)[310]

انزعجت المعارضة السودانية بالطبع لنشوب الحرب، وعقدت الأمانة العامة للتجمع الوطني الديمقراطي سلسلة من الاجتماعات في القاهرة في الفترة ما بين 28 مايو إلى 7 يونيو 1998 تناولت فيها بالبحث عددا من القضايا التنظيمية والسياسية والعسكرية والمستجدات على الساحة الإقليمية، وأبدت في بيانها الختامي أسفها وقلقها للنزاع الدامي الذي نشب بين أثيوبيا وإريتريا، وناشدت قادة البلدين وقف إطلاق النار واعتماد الخيار السلمي والحوار أساساً لحل النزاع الحدودي بينهما.[311] وكون التجمع الوطني الديمقراطي «وفد النوايا الطيبة» لزيارة البلدين والحرص على احتواء القتال والوصول لسلام عادل يعيد العلاقة بينهما لحالة التعاون والإخاء. زار الوفد إثيوبيا والتقى رئيس الوزراء حينها السيد ملس زناوي في يوم الجمعة 28 أغسطس 1998م، وكان الوفد برئاسة السيد الصادق المهدي وعضوية كل من السادة التجاني الطيب وعبد العزيز خالد، وعاصم عطا

310 الحرب الأثيوبية الأرترية، المعرفة

311 البيان الختامي لاجتماع الأمانة العامة للتجمع الوطني الديمقراطي، أدبيات الحل السياسي الشامل، مرجع سابق، الوثيقة رقم 25

وعبد الرحمن الصادق[312].

كما كتب السيد الصادق خطاباً للأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان كرئيس لوفد النوايا الطيبة من قبل التجمع الوطني الديمقراطي، يذكر فيه قيامهم بالاتصال بقيادة البلدين، والعثرة التي قابلها الوفد في مسألة إبعاد القوات من الحدود، مثنياً على هدنة الشهور الخمسة التي تم التوصل إليها عبر الوسطاء ولكن محذراً من أن البلدين يستعدان لاستئناف الحرب بقوة بعدها، وتطرق لزيارة مبعوث أمريكا للبلدين في آخر سبتمبر، والتوقع للجنة الوساطة الرئاسية الأفريقية أن تزور المنطقة في أول أكتوبر، مقترحاً لعنان القيام بزيارة للبلدين في منتصف أكتوبر في قمة الوساطات الجارية والاستعدادات الحربية المستعرة، مقترحاً سيناريوهات للحل[313].

وكما ذكرنا فإن تلك الوساطات لم تجد ولم يتم إنهاء القتال إلا في مايو 2000م بعد دمار ضخم في البلدين خاصة أرتريا. وبعد نهاية الحرب لم تعد الأحوال لما كانت عليه بالنسبة للمعارضة السودانية. كانت الخرطوم قد وضعت رجلها كحليف لأثيوبيا، وفتحت باب مناورات حتى مع أرتريا لاحقاً مما جعل الأخيرة تدفع باتجاه اتفاقية أسمرا عام 2006م بين النظام وفصائل المقاومة في الشرق، مثلما سوف نرى في الجزء القادم بإذن الله.

هذه كانت من أسوأ الأقدار على عمل المعارضة السودانية. من ذلك ما ذكره الأمير عبد الرحمن الصادق حول تأثر عملياتهم وهروب مجنديهم بعد الحرب، قائلاً: (كان هنالك هروب كبير من القطاعين بعد قيام الحرب الاريترية الأثيوبية، بالإضافة إلى توقيع نداء الوطن مما حدا بنا لوقف إطلاق النار فووجهنا بعداء شديد من حلفائنا في التجمع وكنا نعيش تقريباً في حالة دفاع عن أنفسنا من حلفائنا في داخل المعسكرات، أيضاً في هذه الفترة تم هروب أعداد كبيرة من أفراد الجيش.)[314] إضافة لما ذكره من انقطاع الحبل السري بين قواتهم في كل من أثيوبيا وإرتريا[315].

هذه المستجدات كان لها أثرها البالغ على الحسابات السياسية والدبلوماسية في الإقليم وفي الساحة السودانية، وقد تحدث السيد الصادق عنها بقوله:

(أثناء عام 1998 وقعت أحداث هامة أثرت على المسرح السياسي والدبلوماسي السوداني أهمها:

- **في مايو 8991م وقعت الحرب الإريترية الأثيوبية ففاجأت الجميع. وأعقبتها حرب**

---

312 أدبيات الحل، المرجع السابق، الوثيقة رقم 26، بيان صحفي من التجمع في 28 أغسطس 1998م

313 خطاب وفد النوايا الطيبة للأمين العام للأمم المتحدة، أدبيات الحل، مرجع سابق، الوثيقة رقم 27

314 عبد الرحمن الصادق، تجربة العمل العسكري في حزب الأمة، مرجع سابق

315 نفسه

الكنغو التي عمت منطقة البحيرات ودخلت فيها ست دول أفريقية وكانت يوغندا وهي إحدى الدول المتأهبة لاحتواء النظام السوداني في لب تلك الحرب.

- هاتان الحربان هزتا التحالفات في المنطقة وبددتا المشروع الأمريكي عن القرن الأفريقي الكبير وحولت حلفاء الأمس إلى أعداء اليوم وغيرتا التحالفات في المنطقة بصورة جذرية.
- وأثناء عام 8991م ضاقت المنظمات الإنسانية ذرعا بالحرب الأهلية في السودان وبآثارها المأسوية لا سيما في مناطق العمليات الحربية. لذلك اتفقت أربع منظمات عالمية هي : كير – أطباء بلا حدود – أكسفام – وصندوق إنقاذ الأطفال. اتفقت وكتبت مذكرة مشتركة للأمين العام للأمم المتحدة. تؤكد فيه أن الاغاثات غير مجدية مادامت الحرب مستمرة. وأن أطراف النزاع في السودان غير جادة في إنهاء الحرب، بل تهدر حقوق الإنسان باستمرار ولا ترعوي. لذلك ينبغي أن تعدل الأمم المتحدة من التركيز على الاهتمام الإنساني في السودان إلى السعي لإيجاد حل سياسي بواسطة مجلس الأمن. نفس المعنى ورد في خطاب مشترك رفعه كبير أساقفة كانتربري والأسقف هيوم لوزير خارجية بريطانيا روبن كوك (ديسمبر 8991.)
- صارت عدد من الدول الأوربية تتحدث عن عجز السودانيين في حل مشكلاتهم ومادامو جميعا يوافقون على تقرير المصير فينبغي البحث عن آلية للفصل بين القوات وإجراء تقرير المصير.
- تواترت أثناء العام أنباء مزعجة عن تكاثر الحروب القبلية في أنحاء السودان المختلفة في الغرب، والشرق، والجنوب. وأكدت الأنباء أن الحروب القبلية أصبحت أكثر ضراوة لما فيها من تدريب حديث لأبناء القبائل وتسليح حديث لهم. بدا لنا أننا مشغولون بالمواجهة مع النظام بينما هنالك حروب ومواجهات قبلية سوف تمزق السودان وتخلق واقعا جديدا تقوم حوله مصالح فيستعصي نقضه.
- صار هاجسنا أننا في مواجهة سياسية حول مستقبل السلام والديمقراطية في السودان بينما السودان نفسه يوشك ألا يكون بفعل التدويل والتمزيق !!)

وتعرض لموقف التجمع الذي أصم أذنه لتلك التطورات وغيرها وأسباب ذلك قائلاً:

(كانت الأحداث تقع ويقف التجمع موقف المتفرج. ومن أهم أحداث عام 1998 ما حدث في أكتوبر من بداية اختلافات النظام الحاكم في السودان وظهور تلك الاختلافات. في أكتوبر قدم عشرة من كوادر المؤتمر الوطني (الحزب الحاكم) القيادية مذكرة لتحجيم صلاحيات الأمين العام د. حسن الترابي، الذي أعتبر هذه المذكرة كمينا أعد بمشاركة رئيس الجمهورية. فنظر في الأمر وقرر الرد على الكمين بإجراءات مضادة:

أولا : تأكيد أن له خيارات أوسع بالاستجابة لوساطة د. كامل الطيب إدريس لمقابلتي في جنيف في أول مايو 1999.

ثانيا : التحضير لمؤتمر الحزب الحاكم في العام القادم بصورة تحقق مشاركة واسعة للأقاليم لتصفية حساباته مع كوادر الخرطوم القيادية في أكتوبر 1999.

ثالثا : استخدام مركزه المميز كرئيس للمجلس الوطني – الجهاز التشريعي- لإجازة تعديلات تحجم صلاحيات رئيس الجمهورية التنفيذية.

تصاعدت أسباب النزاع بين رئيس الجمهورية والأمين العام للحزب الحاكم وأشياعهما، ولكن كثيراً من قيادات المعارضة كانت مستخفة بالخلافات بل اعتبروها توزيع أدوار.

أسباب هذا الفهم القاصر هي:

أولاً: بدا لكثير من فصائل التجمع في الخارج لا سيما الجيش الشعبي البعيد من المسرح السياسي الداخلي أصلاً، وغير المهتم بالبعد السياسي فعلاً، إن العداء الأمريكي، المصري، اليوغندي، الأثيوبي، الإريتري، للنظام وهجمات الجيش الشعبي كفيلة بإسقاط النظام. فلا يهتمون بمتابعة المسرح السياسي الداخلي. الانطباع السائد لديهم أن السودان سوف يحرر من الخارج ودور أحداث الداخل فيما سيحدث هامشي وغير مهم.

ثانياً: الأصوات الأعلى داخل التجمع ليس لها وجود معتبر داخل السودان فلا تعرف ما يجري ولا تستطع تقويمه. قال لي الرئيس موسفيني في 30/ 12/ 1999م قلت لقرنق إن البشير قال لي يوم 8/ 12 إنه سوف يتخذ إجراءات حاسمة ضد الترابي فما رأيك؟ قال: قال قرنق: البشير يكذب. إنه لا يستطيع اتخاذ إجراءات ضد الترابي!

ثالثاً: استخدم النظام الخداع السياسي كثيراً في علاقته بالجبهة الإسلامية القومية. لذلك رسخ في الأذهان أن ما يأتي في هذا الصدد من باب الخداع.

ومع أن حزب الأمة كان متأثراً بهذه العوامل الثلاثة أسوة بالآخرين، فان تأثره بها كان أقل كثيراً.

لقد كان واضحاً لنا حدود قدراتنا العسكرية. وكان واضحاً أن العمل العسكري المضاد للنظام يعتمد كثيراً على التناقضات الإقليمية وهي غير ثابتة. وكنا ننبه الحركة الشعبية باستمرار لأن وزنها العسكري غير متناسب مع خفة وزنها السياسي.

وكان واضحاً لنا أن التأييد الأمريكي للمعارضة اسمي وليس فعلياً. بل اعتبرنا كثيراً من التأييد الأمريكي للمعارضة مفيدا للنظام – مثلاً – ما قاله الناطق الرسمي الأمريكي بأنهم يدعمون دول المواجهة بمبلغ عشرين مليون دولار سنوياً لاحتواء نظام الخرطوم.. هذا الإعلان مكن النظام من جني ثمار تأييد أكبر. وإعلان السيدة البرايت في نوفمبر 1998

موقفاً متشدداً ضد النظام ومؤيداً للتجمع كان إعلاناً اسمياً أفاد النظام أكثر من أن يضره.

في الحقيقة كان واضحاً لنا أن التحالفات الإقليمية اهتزت ولم يعد الركون إليها ممكناً. هذا ما استنتجناه عبر حوارات طويلة مع قادة دول الجوار أثناء المواجهات الحربية بينهم.

وكان واضحاً لنا أن التأييد الأمريكي مهما كان المتوقع منه نظرياً فإنه عملياً أضر بالمعارضة في مسائل عديدة:

- في إعلان الناطق الرسمي أنهم يدفعون مبلغا سنويا لاحتواء النظام السوداني.
- في الموقف المتشدد اسميا الذي اتخذته السيدة مادلين ألبرايت في اجتماعها بقادة التجمع في كمبالا في نوفمبر 1998م.
- في قصف مصنع الشفاء في أغسطس 1998م.

بالإضافة لهذا التقويم الأكثر واقعية لطبيعة التأييد الإقليمي والدولي للمعارضة، كان لحزب الأمة وجوداً سياسياً ونشاطاً داخل السودان ومتابعة لما يدور في الساحة السياسية الداخلية.

لذلك تجاوبنا مع وساطة د. كامل الطيب إدريس لمقابلة د. حسن الترابي في جنيف في أول مايو 1999.)[316]

إضافة للفرق بين قراءة حزب الأمة وبقية فصائل التجمع، كانت هناك قضايا سببت نزاعاً إضافياً.

فحزب الأمة سعى لفتح مظلة التجمع لقبول كل الأحزاب والكيانات المعارضة واعتبر الإبقاء على المؤسسين فقط في جسمه وهياكله جموداً وتشبثاً بمواقع بذهنية الغنيمة، في حين كان لبعض الفصائل عداوة خاصة مع بعض مقدمي طلبات الالتحاق. مثلاً كان الحزب الشيوعي منزعجاً جداً من التعاون بين حزب الأمة وبين حركة القوى الجديدة (حق) التي كونها المنشقون عنه، المرحوم الخاتم عدلان ومن معه بالخارج، والأستاذ الحاج وراق والدكتور هشام عمر النور ومن معهما بالداخل، وكان التعاون بين حق بالداخل وبين حزب الأمة متصلاً، كما وقف الحزب بالخارج إلى جانب ضم حق وغيرها من طالبي الالتحاق بالتجمع، بينما وقف الشيوعي بصلابة ضد ذلك.

كذلك وقف الحزب بشدة إلى جانب مطالبات بعض القيادات النسوية في التجمع مثلاً الأستاذة ندى مصطفى من قوات التحالف، مطالباتهن بتعديل نص ميثاق التجمع الذي جاء في مقررات أسمرا المصيرية بشأن العلاقة بين الدين والسياسة حول حقوق النساء، إذ جاء (يلتزم التجمع الوطني الديمقراطي بصيانة كرامة المرأة السودانية ويؤكد على دورها

---

316 كتاب العودة، مرجع سابق

في الحركة الوطنية السودانية، ويعترف لها بالحقوق والواجبات المضمنة في المواثيق والعهود الدولية بما لا يتعارض مع الأديان.)[317] باعتبار أن جملة (بما لا يتعارض مع الأديان) ينبغي سحبها لأنها ستكون باباً لغمط حقوق النساء.

وكانت رؤية حزب الأمة تؤكد أن تلك الحقوق لا تتعارض مع الدين الإسلامي إلا برؤية منكفئة مرفوضة وبالتالي وقف مؤيداً لذلك المطلب بينما وقف كثير من أعضاء هيئة القيادة على رأسهم رئيس الهيئة ضد تعديل هذا النص[318].

أما السيد الصادق فقد تطرقنا قبلاً لموقفه الفكري تجاه المرأة وإجحاف الفقه التقليدي بناء على تحيزات ثقافية بعيدة عن جوهر الدين وروحه، وتابعنا كيف ألف في 1985م كتاب (المرأة وحقوقها في الإسلام) الذي ناقش فيه قضية المرأة ووصل إلى ضرورة مساواتها الإنسانية والإيمانية بالرجل وأن تعطى حقوقها كاملة كمواطنة وكمؤمنة، مؤكداً أن الاختلاف بين الذكور والإناث هو اختلاف تكامل لا تفاضل. وفي نوفمبر من ذلك العام، 1998م شارك السيد الصادق في مؤتمر نظمته المفوضية السامية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة في جنيف حول (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان من منظور إسلامي)[319]، وأكد ألا تعارض بين ما جاء في الإعلان العالمي وبين القراءة المستنيرة لنصوص الدين الإسلامي.

ونحن نجد في أدبيات الأمة محاولات لمخاطبة بعض الخلافات ثنائياً، ففي 1 ديسمبر 1998م سلم الأمة الحزب الشيوعي ورقة عمل رصد فيها محاولاته لحل الركود داخل التجمع منذ 1997م وقال إنه قدم مقترحات محددة لتفعيل التجمع، واقترح آلية استثنائية، ولكن التجمع قبل الاقتراحات في جوهرها ثم ألحقها بركوده، وأنه في مؤتمره الرابع (فبراير 1998م)، تداول أمر التجمع واقترح وسائل لتفعيل وتنشيط وتوسيع التجمع. وأن كثيراً من الناس داخل التجمع ناقشوا المقترحات بطريقة غير موضوعية برغم تأييد أمين التنظيم في مذكرته للمكتب التنفيذي للسلبيات التي ذكرها حزب الأمة.

قالت ورقة حزب الأمة بعنوان (ورقة عمل بين الأمة والشيوعي) إن بعض الفصائل

---

317 نصوص مقررات أسمرا في كتاب ادبيات الحل السياسي، سابق

318 والغريبة أن بعض أعضاء سكرتارية التجمع ذكروا أنه حتى السيد التجاني الطيب، ممثل الشيوعي، رحمه الله كان يؤيد عدم التعديل.

.319Al Sadig Al Mahdi, Islamic perspectives on the Universal Declaration, of Human Rights, PAPER TO SEMINAR ON ISLAMIC ERSPECTIVES ON THE UNIVERSAL DECLARATION OF HUMAN RIGHTS, Geneve, 1998

ترجمت الورقة للعربية بعنوان (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان من منظور إسلامي). وقد تم توزيعها على نطاق واسع في 2004م ضمن مشروع هيئة شئون الأنصار لـ(تعليم حقوق الإنسان) الذي مولته المفوضية العليا لحقوق الإنسان.

في التجمع تعتبر أنها حققت مكاسب حزبية في هيكله وترى أنها سوف تترجم إلى نفوذ بعد سقوط نظام «الإنقاذ»، لذلك لم تعد تعبأ بتفعيل ولا إصلاح التجمع، بل صار همها الإبقاء على الأوضاع كما هي. مما يؤكد أمرين: **الأول**: لن يلعب التجمع دوراً حاسماً في تحرير البلاد و **الثاني**: لن يستطيع تقديم بديل مقنع إذا سقط النظام!

وسردت الورقة أن حزب الأمة قاد حلقات نقاش في داره حول الأمر لتهوية الآراء وإيجاد منبر للاستماع لمن لا يجدون وسيلة داخل أجهزة التجمع، ولكن الحزب الشيوعي تصرف إزاء هذا النشاط كيدياً: (قاطع الحلقة الأولى، وعندما شاء أن يدلي برأيه حول الموضوعات المطروحة اختار منبرا آخر. ومع أن آراء حزب الأمة طرحت بأسلوب موضوعي، فإن طرح الحزب الشيوعي لبس ثوب التعبئة ضد آراء حزب الأمة وخلق محور حزبي مضاد).. وأن الطرح الذي جاء في ندوة الحزب الشيوعي يستهتر بقيم أساسية متفق عليها داخل أروقة التجمع مثل عبارة: «إعادة إنتاج الأزمة» وهي هاجس هام جداً ومتفق على أخذه في الحسبان، مثلما اتفق على ضرورة مراعاة الأوزان، وضرورة إيجاد صيغة للمشاركة الديمقراطية..

رأت الورقة أن هذه قيم حقيقية ومتفق عليها، والاستهتار بها عدم جدية. كما تطرقت لقضيتين اعتبرتها هامتين: موقف الشيوعي من المرجعيات الماركسية اللينينية، والموقف من بعض قيادييه إذ أن (هنالك شيوعيون معروفون مثل فاطمة أحمد إبراهيم، تتحدث بلغة التآمر ضد الديمقراطية الرابعة، وترى أن تسعف الغضب الطبقي بالغضب العرقي وهو رأي له من يؤيده بل أحس به بعض قيادات الحركة الشعبية وردوا عليه: ما قاله ستيفن واندو في مؤتمر جمعية الدراسات السودانية بجامعة بنسلفانيا في مايو الماضي (1998م)) واعتبر الأمة أن معالجة الحزب الشيوعي لذلك الموضوع ليس حاسماً!

وفي نهاية الورقة يضع الحزب خيارين للتعامل مع الحزب الشيوعي: إما كحليف للمرحلة القادمة وكمؤسس للديمقراطية الرابعة أو أن ما يجمعه معه فقط هو العداء للنظام الحالي واتفاقية السلام والديمقراطية التعددية كبديل[320].

الشاهد، لقد كان التجمع عصياً على الاستجابة لتلك القضايا بموضوعية، وذلك لأسباب ملتفة متعلقة بتركيبته الراكدة وكما قال الحبيب الإمام فقد كان اسمه المختصر بالإنجليزية NDA وكأنه اختصار للكلمات (لا أحد يفعل شيئاً!)، حتى تفاقمت شقة الخلاف ولم تسعفها محاولات حادبين في الطرفين لوقف عجلة التدهور التي بلغت مرحلة الخصام والاتهام لحزب الأمة أنه إنما ذاهب لأحضان النظام.

ولنعد لتجمع الداخل الذي كان صفاً مرصوصاً.

---

320 أدبيات الحل، مرجع سابق، الوثيقة رقم 29

مذكرة التجمع الوطني بالداخل

في 29 ديسمبر 1998م، وتناغماً مع الموقف الداخلي المنتقد لإجراءات الدستور الجديد وتزويراته والقهر المتزايد عشية سنه وبعد إجازته، فقد وجهت المعارضة السودانية الناشطة في الداخل تحذيراً لرئيس الجمهورية ما لم يتخذ قرارات شجاعة وإجراءات حاسمة لتجنيب البلاد الكثير من الشرور التي ستلحق بالشعب والوطن.

وحددت المعارضة في مذكرتها التي فشل ممثلوها في تسليمها للبشير عندما حالت سلطات الأمن بينهم وبين الوصول إلى القصر الرئاسي، مطلباً رئيسياً يتمثل في تكوين حكومة وحدة وطنية انتقالية تقتصر مهامها على: تصفية (دولة الحزب الواحد) لصالح دولة الوطن الديمقراطي الجامع، وعقد مؤتمر دستوري لإقرار سلام شامل وعادل يوقف الاقتتال ويضع أساساً ديمقراطياً لحكم البلاد وأسساً عادلة لمساءلة شاملة لكافة المخالفات وأساسا متينا للعلاقات الخارجية وترتيبات وقواعد لإجراء انتخابات عامة[321].

خاطبت المذكرة (الفريق البشير) باعتباره المسؤول الأول عن الانقلاب العسكري الذي أطاح بالنظام الديمقراطي عام 89م وباعتباره (المسؤول الأول عما يحدث في السودان منذ مجيئكم) وعددت مظاهر التدهور المريع في كافة أوجه الحياة الاقتصادية، والاجتماعية والأمنية والسياسية في سبع نقاط.

وحملت المذكرة توقيع (التجمع الوطني الديمقراطي) ومضى عليها خمسة ممثلين عن حزب الأمة، ومثلهم من الحزب الاتحادي الديمقراطي، واتحاد الأحزاب السودانية الأفريقية، وممثلان للحزب الشيوعي السوداني، وممثل واحد لكل من حزب البعث (منظمة السودان) وحزب البعث العربي واتحاد القوى الوطنية الديمقراطية والحزب الاشتراكي العربي الناصري وحزب المؤتمر الوطني والحزب القومي السوداني (القيادة الجماعية) والحزب الشيوعي (القيادة الثورية). وإضافة للأحزاب حملت المذكرة توقيع ممثلين لثماني نقابات وتوقيعات أربع سيدات يمثلن التجمع النسائي الديمقراطي كما وقع عليها ممثل لـ(التحالف الوطني لاسترداد الديمقراطية) و16 شخصية وطنية مستقلة بعضها كان مفاجأة للكثيرين أبرزهم البروفيسور يوسف فضل وهو أكاديمي مخضرم ومشهور عرف بتجنبه الخوض في المسائل السياسية[322].

321 نص المذكرة يوجد في أدبيات الحل السياسي الشامل، مرجع سابق

322 صحيفة البيان الإماراتية بتاريخ 29 ديسمبر 1998م، والصحيفة تورد كذلك نص المذكرة وقع على المذكرة: حزب الأمة: عبد الرحمن عبد الله نقد الله، سارا الفاضل محمود، د. علي حسن تاج الدين، عبد المحمود صالح، و(لواء.م) فضل الله برمة. الحزب الاتحادي الديمقراطي: الحاج مضوي محمد أحمد، علي محمود حسنين، الشيخ حسن أبوسبيب، الشاذلي الشيخ الريح، ويحيى العيسين. عن اتحاد الأحزاب السودانية الأفريقية

الموقعون على المذكرة كانوا طيفاً عريضاً يمثل ضمير الأمة، ولكن بشيرهم لا يوقر كبيرهم ولا يرحم صغيرهم، وسوف يتكرر هذا العبوس والتولي، فقصتنا مع الإنقاذ فاتت حتى (حجوة أم ضبيبينة)!

◆

شركاء الإيقاد والصلح القبَلي

قال السيد الصادق: (دعا شركاء الإيقاد لاجتماع في أوسلو في 14/ 3/ 1999م وهو اجتماع مواصلة لما قرروه في اجتماع ماضٍ في روما. يتضح من توجهات هذه الجماعة المسماة «IGAD PARTNERS FORUM «IPF» أنها مجتهدة لسد الفراغ الذي لحق بدول الإيقاد بعد اندلاع الحروب في منطقة البحيرات وفي القرن الأفريقي. ولكنها للأسف متجهة في خط سير سوف ينتهي إلى إعطاء الجبهة الإسلامية القومية حق النقض فيما يتعلق بمصير السودان. وهذا معناه إما سودان موحد ببرنامج الجبهة –وهو مستحيل– وإما استفتاء في ظل حكم الجبهة سيؤدي حتما لانفصال وقيام دولة جنوبية معادية. وهذا سوف يضمن استمرار الحروب. لذلك خاطبنا المنبر في اجتماع أوسلو بالمذكرة المرفقة[323]، وسنواصل هذا الخط في كل الاتجاهات.

هناك تحركات جديدة في موضوع إنهاء الحرب مثل مذكرة المنظمات العالمية الطوعية الأربع: أوكسفام– أطباء بلا حدود الفرنسية– كير –وإنقاذ الأطفال.. هذه المذكرة تلوم طرفي النزاع في الجنوب على عدم الجدية للسلام، وتطالب الأمين العام بنقل اهتمام الأمم المتحدة من الجانب الإنساني للجانب السياسي لإنهاء الحرب الأهلية باعتبار أن البرامج

(USAP): ازيكيل كودي، جوزيف اوكيلو، (لواء-م) بيتر سريلو. عنبري ثون شول، وجون شوول. الحزب الشيوعي السوداني: محمد محجوب محمد، وعلي فاروق علي زكريا. حزب البعث العربي الاشتراكي (منظمة السودان) : التيجاني مصطفى. حزب البعث العربي يحيى محمد الحسن. اتحاد القوى الوطنية الديمقراطية: منّ الله عبد الوهاب. الحزب الاشتراكي العربي الناصري: طه ميرغني احمد. المجلس العام للاتحادات النقابية: اتحاد العمال ـ محجوب احمد الزبير. اتحاد المهنيين ـ د.نجيب نجم الدين حسن التوم.

اتحاد الموظفين– عبد الله مالك. اتحاد المعلمين ـ عكاشة بابكر الطيب. اتحاد المزارعين ـ محمد جبارة مصطفى. اتحاد أصحاب العمل ـ حسن عبد القادر هلال. نقابة المحامين ـ مصطفى عبد القادر محمد. نقابة الصحفيين ـ مرتضى الغالي الجمل. التجمع النسائي الوطني الديمقراطي: ثريا التهامي - محاسن عبد العال - سارة نقد الله -سيدة أبو القاسم. التحالف الوطني لاسترداد الديمقراطية غازي سليمان - سيد الحافظ. حزب المؤتمر الوطني: عبد المجيد إمام. الحزب القومي السوداني والقيادة الجماعية: محمد حماد كوة - فرج الله عطية. شخصيات وطنية: الأستاذ ابيل ألير– الأستاذ ميرغني النصري - بروفيسور حسين السيد عثمان - الأستاذ محجوب محمد صالح - د. عوض احمد البيلي - د. عدلان الحاردلو- السيدة نفيسة المليك - السيدة عزيزة مكي أزرق - مزمل سليمان غندور - د. جعفر كرار - الأستاذ عبد الوهاب موسى - الأستاذ ايزايا كولانق - الأستاذ الصادق سيد أحمد شامي- السفير الأمين عبد اللطيف- محمد خليل إبراهيم- بروفيسور يوسف فضل. الحزب الشيوعي السوداني (القيادة الثورية) أحمد محمد شامي.

323 المذكرة منشورة في أدبيات، السابق، وثيقة رقم 36، وهي تذكر ملاحظات حزب الأمة حول مبادرة الإيقاد وضرورة تطويرها في اتجاه الشمول والتوسيع

الإنسانية لا تجدي مع استمرار الحرب لأن الحرب هي أهم مصدر للمأساة الإنسانية في السودان. كتبت المذكرة في ديسمبر 1998م. وفعلا أرسل الأمين العام مندوباً خاصاً (برندرقاست) للسودان في يناير الماضي للتحري واقتراح ما يمكن عمله.

وفي مارس الجاري انعقد مؤتمر وانليت للصلح بين قبيلتي الدينكا والنوير. هذا المؤتمر مؤتمر سياسي لأنه تم في منطقة محررة وتحت حراسة الجيش الشعبي، وحضره وفد النوير وفيه عناصر حكومية من الدينكا. المؤتمر نظمه الجناح الديني للحركة الشعبية New Sudan Council of Churches NSCC ومولته هيئة الإغاثة الأمريكية، وقام أحد رجال كنيسة أمريكية بدور فاعل في الإعداد له. وقرر المؤتمر عقد الصلح بين الدينكا والنوير في الضفة الشرقية من نهر النيل، وعقد مؤتمر مماثل للضفة الغربية، وبعد ذلك في الاستوائية. نحن من جانبنا باركنا هذا الصلح ونخطط ليشمل قبائل التماس فإن لهذه المؤتمرات القبلية قيمة سياسية كبرى لأنها في النهاية تحقق أمانينا في السلام بين القبائل، وهذا من شأنه أن يهزم خطط النظام في إثارة الحزازات القبلية وتطبيق مبدأ فرق تسد!

إن نشر الصلح القبلي هو السلام الشعبي الذي يعزل حكومة الخرطوم التي تريد أن تربط السلام بأجندتها الدستورية لتعطي لدستورها شرعية لا يستحقها. لذلك فإن السلام القبلي هو رد شعبي على سلام النظام المسمى السلام من الداخل. ومن المستجدات في هذا الصدد مذكرة مشتركة كتبها عميد الكنيسة البروتستنتية في بريطانيا Archbishop of Canterbury وعميد الكنيسة الكاثوليكية البريطانية Bishop Hume وسلماها لوزير الخارجية البريطاني ذكرا فيها أن المأساة الإنسانية في السودان بلغت درجة لا يمكن معها الصمت فلا بد من تحرك بريطاني فعال عبر مجلس الأمن لإنهاء الحرب الأهلية التي تسببت في كل هذه المآسي، قدمت في مارس 1999م)[324].

◆

لقاء جنيف

عاشت الإنقاذ في عقدها الأول صراعاً مستتراً بين أمينها العام الدكتور حسن الترابي وما يرمز له ورئيس الجمهورية عمر حسن أحمد البشير ومن يمثلهم، ثم انفجر الصراع في مذكرة العشرة الرافضين لما اعتبروه هيمنة الأمين العام، والتي قدمها عشرة من قادة الإسلامويين للأمين العام للمؤتمر الوطني حينها الدكتور حسن الترابي منتقدين فيه ما رأوه انفراداً بالرأي في قيادته ومطالبين بالشورى والمؤسسية داخل الحزب، وذلك بتاريخ 10 ديسمبر 1998م[325]. المذكرة وما تلاها من صراع مكشوف بين المعسكرين أديا إلى

---

324 مذكرة داخلية لفعاليات حزب الأمة في مارس 1999م

325 الموقعون هم: د إبراهيم أحمد عمر- د غازي صلاح الدين- د نافع علي نافع- د أحمد علي الإمام- د بهاء الدين

تحرك كل منهما لتلمس قوى المعارضة، وكان حزب الأمة هدفاً لاتصالات وتودد الجانبين مثلما سوف نرى، كان البادئ هو الدكتور حسن الترابي الذي تحرك عبر وساطة دكتور كامل الطيب إدريس وحدد موعداً للقاء السيد الصادق في العاصمة السويسرية. وذهب للقاء السيد الصادق بصحبة زوجه وشقيقة الوالد، الوالدة وصال المهدي. وذهب السيد الصادق إلى جنيف وكان معه رئيس الحزب هناك الحبيب نزار عبد القادر صالح.

حكى لي نزار يومها وقد كان مأخوذاً بحميمية الوالدة وصال وقال إنهم كانوا بانتظار مقدم دكتور الترابي في شقة بجنيف، وحينما رن جرس الباب ذهب ليفتح فتلقته السيدة وصال بالتحية وقالت له: انت بتشبه أولادنا كدة.. من وين؟ إن حفاوة الوالدة وصال وسلامها الحميم، مجمعٌ عليه بين العالمين.

كان السيد الصادق توجه في 23 أبريل 1999م إلى العاصمة الليبية طرابلس حيث جرى تفاهمٌ أدى فيما بعد للمبادرة الليبية المصرية كما سوف نفصل لاحقاً، وعاد للقاهرة حيث توجه منها لجنيف للقاء الدكتور الترابي، وفي القاهرة نور المكتب القيادي هناك وبعض القيادات.

قال السيد الصادق في خطاب تنويري داخلي: (**تركتُ وفد حزب الأمة فى طرابلس وذهبتُ للقاهرة للمشاركة فى احتفال عيد العمال الذى نظمته أمانة العمال بحزب الأمة لإعلان سياستنا العمالية والنقابية فى المستقبل بما يكفل الحقوق النقابية ويؤمن الديمقراطية ويضمن عدم تكرار ثغرات وأخطاء الماضى. وهنالك جرى تنوير قيادات الحزب بالمقابلة المزمعة فى جنيف مع د. حسن الترابى. كما تم تنوير السادة محمد عثمان الميرغنى ود. جون قرنق للعلم. كما تم تنوير المجلس القيادى بالداخل).. (تم لقاء مع د. حسن الترابى فى جنيف فى 1 – 2 مايو 1999 بوساطة سودانية. جرى حوار صريح أدلى فيه كل برأيه حول القضايا السودانية محل النزاع. نتج عن الحوار السياسى الاتفاق على العمل بهدف الوصول لأجنده وآلية لاتفاق سياسي سوداني يحسم كافة المسائل الوطنية المتنازع عليها، التزمنا بإجراء مشاورات واسعة لأخذ رأى كل الأطراف المعنية، واتفقنا أن نتيجة تلك المشاورات سوف تحدد الخطوات التالية.**)[326]

بالطبع فإن دكتور الترابي كان في طريقه للإزاحة بقوة السلطة العسكرية، تماماً كما فعلوا مع الحكومة الديمقراطية، مثلما سوف نرى.

الشاهد، في 10 مايو خاطب السيد الصادق أعضاء هيئة قيادة التجمع الوطني الديمقراطي، قائلاً: (**منذ شهرين اتصل بنا وسيط سوداني يقترح علينا مقابلة د. حسن**

حنفي- علي كرتي- عثمان خالد- سيد الخطيب – العميد بكري حسن صالح وحامد تورين وزير الطيران. في عبد الماجد عليش يوميات الدولة الإسلامية ص 347

326 خطاب من السيد الصادق المهدي رئيس حزب الأمة لأعضاء الأجهزة القيادية، سري في 3 مايو 1999م

الترابي، فقبلتُ المبدأ إذا قبل الطرف الآخر مرجعية الحل السياسي كما حددناها.. تمت المقابلة في يومي 1 و2 مايو 1999م، ونتيجتها فتح حوار سياسي يمكن أن يؤدي لاتفاق سياسي).

وقال: (منذ نصف عام على الأقل جمد نشاط التجمع ولكن المعارضة استمرت بمبادرات من بعض فصائل التجمع أو فئات خارج التجمع. وتناولت المبادرات تحركات سياسية كالمواجهات في الجامعات وتحركات أبناء دار فور والمواجهات النقابية وغيرها، ومقاومات مسلحة تعددت مواقعها وزادت عن خمسين مواجهة، وتحركات دبلوماسية واسعة شملت دول الجوار والدول الصديقة للسودان.. لا يمكن أن نسمح لتجميد التجمع أن يصبح تجميداً للمعارضة التي تصاعدت في فترة الجمود هذه، وإلا كنا قد تخلينا عن الواجب الوطني).

و(نتيجة للتطورات المذكورة فإنني أطالب ببحث الأمر في أسرع وقت ممكن لمناقشة الأمر برمته والنظر في الاقتراح الآتي:

1. تأييد مبدأ الحوار السياسي.
2. تحديد مذكرة 29/ 12/ 1998م مرجعية له.
3. العمل على تناسق المبادرات العربية فيما بينها وعلى تكاملها مع مبادرة الإيقاد.
4. تحديد الرأي بشأن المؤتمر القومي من حيث الأجندة ومكان الانعقاد والرئاسة وعدد المراقبين ودور شركاء الإيقاد.
5. تحديد مجموعة عمل عالية الكفاءة لإدارة الحوار.
6. الاتفاق على آلية فاعلة لتنسيق العمل بشأن الوسائل الأخرى لتحقيق تطلعات الشعب السوداني المشروعة.)[327]

وفي 22 مايو جرى لقاء بين وفدين عاليي المستوى لحزب الأمة والحركة الشعبية لتحرير السودان بالعاصمة اليوغندية كمبالا، قاد وفد الحركة الشعبية الدكتور جون قرنق دي مابيور، وكان السيد الصادق المهدي على رأس وفد حزب الأمة. وصف البيان الصحفي الذي صدر عن اللقاء بأنه تم في جو ودي، وكان فيه تبادل مفيد وصريح لوجهات النظر حول الوضع الراهن في السودان والتطورات الأخيرة، وقد نوّر رئيس حزب الأمة المجتمعين بلقائه الأخير للدكتور حسن الترابي في جنيف في حين تطرق الدكتور قرنق للوضع السياسي والعسكري، وقال البيان إن هذه القضايا ستتم مناقشتها في الاجتماع

---

327 أدبيات الحل السياسي، مرجع سابق، خطاب السيد الصادق المهدي لهيئة قيادة التجمع، وثيقة رقم 39

القادم لهيئة قيادة التجمع الوطني الديمقراطي[328].

لاحقاً، وصف السيد الصادق لقاء جنيف في كتاب العودة بقوله:

(كان اللقاء استكشافياً. ولم نتطرق للخلافات داخل النظام، ولا داخل التجمع. واكتفينا بعد تداول الآراء باتفاق شفهي على الآتي:

أ. إنهاء الحرب الأهلية الدائرة ضرورة وطنية. والاتفاق على سودان المواطنة المتساوية للجميع شرط لا مندوحة عنه للسلام. ونتيجة للمرارات وما اختزن في النفوس من أحقاد فإن العلاقة بين الشمال والجنوب قد اهتزت وصارت ممارسة الاخوة الجنوبيين لتقرير المصير لتكون لهم الخيرة في إثباتها ضرورة سياسية.

ب. التحول الديمقراطي ومقتضياته: الحريات العامة، التعددية السياسية، هي الأسس الكفيلة بتحقيق التراضي والاستقرار في البلاد.

ت. المنبر الصحيح للتفاوض بشأن هذين الأمرين ونقاط النزاع الأخرى هو مؤتمر قومي جامع.

ث. يدعى بصفة مراقبين جيران السودان وأصدقاؤه من الأسرة الدولية.

ج. يراجع كلانا زملاءه بشأن هذه النقاط. ونلتقي مرة ثانية للمتابعة.

لقاء جنيف أثار عواصف داخل النظام، وداخل التجمع، وفي دول الجوار، وعلى الصعيد الدولي. وصحبت العواصف تكهنات أضافت للاجتماع كثيرا مما ليس فيه.

ثم جاء مؤتمر حزب المؤتمر الوطني في أكتوبر 1999 ليشهد صراعا مكشوفا بين جناحي النظام. وبدأ العد التنازلي للانقسام. كنا نتابع هذه التطورات باهتمام، ونعلن بوضوح عدم انحيازنا في هذا الصراع على السلطة ونأمل أن نتائجه مهما كانت لن تؤثر على الأجندة الوطنية ورافديها : السلام العادل، والتحول الديمقراطي. ونصحنا الطرفين بأن انتصار أحدهما على الآخر في إطار مرجعيات النظام لا يحل أزمات البلاد.. حل أزمات البلاد بما في ذلك حسم الصراع بينهما يكمن في الاحتكام النزيه للشعب)[329].

◆

اجتماعات الحزب يونيو 99

بعد لقاء جنيف بدا أن خلافات النظام جعلته يصغي لمطالبات الحل السياسي، مما زاد من الشعور بجدوى ملف الحل السياسي الشامل الذي فضله الحزب كوسيلة لتحقيق

---

328 نفسه، الوثيقة رقم 41

329 كتاب العودة، 2000، مرجع سابق

السلام والتحول الديمقراطي. وفي الأول من يونيو 99 دعا السيد الصادق المكتب التنفيذي والمجلس الاستشاري للحزب لاجتماع مشترك، وفي مساء 4 يونيو عقد اجتماع للمكتب التنفيذي.

أما الاجتماع المشترك فقد خاطبه السيد الصادق المهدي في عدد من المواضيع بدءاً بالعلاقة بمصر وضرورة تجاوز مشاعر الواله والكاره التي توزع بينها السودانيون في الماضي (إلى حتميات المصير المشترك والمصلحة المشتركة: **مصر يا أخت بلادي.. يا شقيقة!!**) وتطرق للموقف الفكري الذي يقوده الحزب وأهدافه (الديمقراطية المستدامة، والوحدة الوطنية، والتنمية المستدامة، وتوازن التأصيل والتحديث، وإقامة علاقات جوار إقليمي إيجابية وعلاقات دولية بناءة) وللوسائل مركزاً على العلاقات العربية الأفريقية والاهتمام بالوحدة وتكامل المصالح البشرية في مناطق التماس بين الشمال والجنوب، والحرص على تكوين صحي للقوات المسلحة، وللحركة النقابية.

ثم تطرق للقاء جنيف وقال إنه أتاح فرصة لتحقيق الآتي:

- **إبراز النزاع السوداني بصورته الكاملة بعد أن حصره المجتمع الإقليمي في إطار ثنائي وربطه بمشروع حل جزئي. إنه أنقذنا من التورط في حل سياسي ارتضيناه ولكنه ثنائي وجزئي.**
- **زحزح موقف النظام من التحرك في إطار اتفاقيات سلام الداخل ودستور التوالي.**
- **حرك مذكرة 29/ 12/ 1998م التاريخية من خانة الرفض إلى مركز القبول كأساس لحل سياسي للنزاع السوداني.**
- **تطوير آلية الحل السياسي لتصبح:**
  - لقاء سوداني/ سوداني جامع.
  - أجندة جامعة لكافة نقاط النزاع السوداني.
  - رقابة إقليمية تشمل دول الإيقاد والدول العربية صاحبة المبادرات في الشأن السوداني وكافة جيران السودان.
  - دور حسن نوايا لدول شركاء الإيقاد.
- أبرز حرصنا على تحقيق أهداف شعبنا دون تعنت وحرصنا على مراعاة العناء والشقاء الذي يعيشه أهلنا في السودان[330].

ثم تحدث عن إجراءات للعمل الفوري تشمل الإجراءات التمهيدية للحوار، ولقاء لاحق للاتفاق على تكوين وأجندة ومكان انعقاد المؤتمر القومي الدستوري لتسليم الأمر

---

330 كتاب أدبيات الحل السياسي الشامل، خطاب رئيس الحزب أمام اجتماعات يونيو 1999م، الوثيقة رقم 43

بعد ذلك للآليات المتفق عليها، وتحركات سودانية للتفاهم حول مقتضيات المرحلة القادمة مع فصائل التجمع والمعارضة خارج التجمع ومنظمات المجتمع المدني، وتحرك دبلوماسي فصّل بنوده. ثم تحدث عن البناء الذاتي للكيان، وعن الحل المطلوب باعتبار أن (الحل السياسي الذي يقبله الشعب السوداني هو الذي يستصحب إيجابيات قرارات أسمرا 1995م، ومبادئ الإيقاد 1994م، ومذكرة التجمع بالداخل 1998م).

وقال إن أهم ما يجب تحقيقه هو: اتفاقية سلام شامل عادل فصّل المبادىء التي تقوم عليها، ونظام ديمقراطي تعددي لا مركزي يكفل حقوق الإنسان وحرياته، وعلاقات حسن جوار إيجابي مع الجيران، وأن تنفذ الاتفاق السياسي حكومة قومية انتقالية وتكون مهامها الإضافية تفكيك دولة الحزب لصالح دولة الوطن وتطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي، وإجراء الاستفتاء والانتخابات العامة الحرة. وأن تكون آلية الحل السياسي هي المؤتمر القومي الجامع الذي يجمع طرفي النزاع الأساسي في السودان. وأن تتم إجراءات تمهيدية للحوار السياسي منها إلغاء قانون الطوارىء في غير مناطق العمليات، وإلغاء الصلاحيات الاستثنائية في قانون الأمن العام، ورفع وصاية قانون التوالي على النشاط السياسي وإلغاء شرطة ومحاكم النظام العام..الخ.

كما اشتمل الخطاب على تصور لتكوين المؤتمر القومي الدستوري. وفي النهاية خاطب زملاءه في الاجتماع قائلاً: (**زملائي، نحن جماعة مسئولة، ابتلانا الله بآفة الدكتاتوريات، فصبرنا وصمدنا، وفي كل مرة قدمنا التضحيات الأكبر، وبعد كل محنة كافأنا شعبنا بالتأييد الأكبر. إننا كنا هدف نظام «الإنقاذ» الأول، وتصدينا له فكرياً حتى صرعناه فكرياً. وتصدينا له بكل الوسائل الأخرى فلم نبخل ولم نتردد، وها نحن نلتحم مع النظام في حوار سياسي بغية الوصول لحل سياسي. لا نسميه مصالحة ولا وفاق لأن الكلمتين ارتبطتا في تاريخنا السياسي بتجارب سالبة. ولكن نسمي ما قد نصل إليه اتفاقاً سياسياً. إذن ما نحن بصدده هو حوار سياسي. وما ننشده هو اتفاق سياسي فإن تحقق فبها ونعمت، وإن تخلف فالنضال مستمر حتى نحقق أهداف شعبنا المشروعة. ينبغي أن نخوض التجربة بكل الجدية والإخلاص (ولا يحيق المكر السيئ إلا بأهله).. فالمكر والبغي يرجعان على صاحبهما. إن شعبنا في شقاء وعناء لا يعلم مداهما إلا الله، وواجبنا أن نحاول كل الوسائل[331] لإخراجه من شقائه وعنائه. والله المستعان**)[332].

أما اجتماع المكتب التنفيذي مساء الرابع من يونيو فقد خرج عنه تصريح صحفي من المرحوم دكتور عمر نور الدائم ذكر أن الاجتماع ناقش جوانب متعلقة بالبناء الذاتي

331 سنرى لاحقاً أن السيد الصادق صار يقتصر فقط على الوسائل المدنية، ويستثني العنف المسلح

332 نفسه

للحزب والجوانب التنظيمية، ووضع أسس لائحة لتنظيم علاقات تنظيمات الحزب الفرعية المنتخبة وقيادة الحزب وبين الفرعيات والمكاتب المتفرعة، كما ناقش العلاقة بين الحزب في الداخل والخارج، واستعرض العلاقة بين التجمع في الداخل والخارج مقترحا شكلاً مناسبا لتقره الجهات المعنية[333].

وقد أعلن أمين عام الحزب يومها عن عدة تطورات بالعمل الحزبي كان من ضمنها إنشاء وحدة للمعلومات والإعلام الإلكتروني التي سبق ذكرنا لها[334].

ونحن نلاحظ الجدية التي تعامل بها السيد الصادق وحزب الأمة مع لقاء جنيف، ولاحقاً مع لقاء جيبوتي مثلما سوف نرى، وسوف تكشف الأيام أن النظام وفرقائه إنما كانوا يلعبون بالحبال. لعبتهم المفضلة!

◆

تحركات داخلية وخارجية

في هذه الآونة جرت تحركات عديدة ربما على رأسها إصدار الحبيب السيد الصادق لـ(نداء المهتدين) كمخاطبة لتفشي ظاهرة الإرهاب في عالمنا ومحاولة دمغ الإسلام به[335]. قال السيد الصادق ذاكراً المستجدات التي حدثت: (إصداري نداء المهتدين وهو تحديد للموقف الإسلامي الصحيح من قضايا الساعة، ودعوة أهل القبلة للالتفاف حوله انحيازاً للحق وعزلاً لأولئك الذين حاولوا ربط الإسلام بالإرهاب، والذين أقاموا نظما قهرية وحاولوا نسبتها للإسلام جوراً وبهتاناً. وعلى نفس هذا الدرب سوف تصدر لاحقا –بإذن الله– نداء المؤمنين لمخاطبة أهل الأديان الأخرى بما يرسخ القيم المشتركة الخالدة بين الأديان ويقيم أسس التعايش السلمي بين الأديان ويقيم التسامح على أساس ديني إيجابي)[336].

وفي يناير كتب السيد الصادق مذكرة حزب الأمة للمشاركة في حلقة معهد السلام الأمريكي الاستشارية[337] المنعقدة بواشنطن وشارك بها السيد مبارك الفاضل **(وأوكل أمر إدارتها للدكتور فرانسيس دينق. دعيت كافة الأطراف السودانية للندوة وحاولت الحكومة**

---

333 أدبيات الحل، سابق، الوثيقة رقم 44

334 نسب السيد مبارك المهدي في بيان صادر من مدير مكتبه نشر في جريدة الوفاق بتاريخ 28 يوليو 2002م تكوين هذه الوحدة له. الحقيقة أن الوحدة تكونت بمبادرة من مسئولي المكاتب التنفيذية بالخارج وأشرف على تكوينها الأمين العام المرحوم عمر نور الدائم، وقد نوّر بها السيد مبارك مثله وبقية القيادات.

335 وسوف يلحقه بـ(نداء الإيمانيين) الذي يخاطب جميع أهل الملل، ثم (نداء حوار الحضارات) الذي يخاطب البشرية جمعاء بأسس التعايش السلمي، وهو ما سوف نفصله في الجزء الخامس بإذن الله وسوف تجمع النداءات الثلاثة في كتاب (نداءات العصر)

336 مذكرة داخلية إلى فعاليات الحزب بتاريخ 31 مارس 1999م

337 Umma Party Aide Memoire for Participation in US Institute of Peace Consultation on Sudan

السودانية إرسال وفد كبير وفي أعلى مستوى لخرق الحظر الأمريكي ومنح الفيزات لكبار المسئولين السودانيين تنفيذاً لقرار مجلس الأمن. الحكومة الأمريكية لم تمنحهم التأشيرات المطلوبة. كتبنا للندوة مذكرة أساسية حول قضية السلام ومثلنا في اللقاء الأخ مبارك الذي كان مدعوا بصفته أمين عام التجمع)[338]. احتوت المذكرة بالطبع على رؤى الحزب حول المطلوب لتفعيل مبادرة الإيقاد من توسيع وشمول وإشراك لجيران السودان الشماليين.

في بداية شهر مارس 1999م قدم عدد كبير من أبناء أقاليم دار فور مذكرة قوية ومؤثرة للحكومة، قال السيد الصادق إنها: (بادرة تعبوية سوف يلتف حولها كل أبناء ولايات دار فور كمطلب إقليمي واضح . إنها حصاد الهشيم للنظام الذي ظل يزرع الشوك في ولايات دار فور مدفوعاً بأطماع غير مشروعة و أحقاد رعناء لذلك ليس غريباً أن تجتمع الكلمة حول إدانة سياسات النظام في دارفور و تحميلها مسئولية ما حدث من ضياع و فساد و حروب قبلية.. كذلك التهبت النزاعات في جامعة الخرطوم، جامعة الجزيرة، جامعة شرق النيل، جامعة أم درمان الإسلامية .. إلخ، مؤكدة إخفاق ثورة التعليم العالي وتحرك الطلبة بدافع من تراكم المشاكل بلا حل.. إن الموقف الطالبي و موقف ولايات دار فور هما أقوى رافدين تعبويين يواجهان النظام الآن)..

ثم تحدث عن الوفود الحزبية والأنصارية التي وصلته وبعض الهموم التنظيمية في ذلك الوقت: (زارنا في تتابع بعض أخوتنا من الداخل الأخوة آدم مادبو، بكري عديل، عبد النبي علي أحمد، الحاج نقد الله، فضل الله برمة؛ و تبادلوا معنا التنوير كما قابلوا كوادر الحزب في القاهرة و المجلس الموسع و خاطبوا الجماهير السودانية في القاهرة.. كانت حصيلة هذه الزيارات مثمرة جداً علي صعيد الحزب وعلي الصعيد الأوسع جزاهم الله خيراً)...(لقد زارنا قبل العيد مباشرة ابننا عبد المحمود أبو أمين عام هيئة شئون الأنصار و قام بعمل دعوي واسع في مصر.. كافة الزائرين في الإطار الحزبي وفي الإطار الأنصاري أكدوا أن العمل في المجالين سائر علي أحسن ما يرام بكفاءة عالية وانتظام الكوادر المعنية في عملها. زادهم الله توفيقاً.)[339].

وفي مارس 1999م ذاته قررت هيئة شؤون الأنصار تجديد العهد مع السيد الصادق المهدي (ذلك العهد الذي تعاهدنا عليه عام 1983، وقد اقتضاه تثبيت الأسس الواردة فيه والحيلولة دون الألاعيب التي تقوم بها عناصر مخرفة في الكيان بتمويل وتدبير من نظام الخرطوم). كما قام الأنصار في حج ذلك العام 1419هـ بإقامة معسكر موحد للأنصار في الحج والقيام بنشاط ديني وفكري فعال[340].

338 مذكرة داخلية مارس 1999م، مرجع سابق

339 خطاب داخلي لفعاليات الحزب في 31 مارس 1999م

340 نفسه

واستعداداً لاجتماع لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة بجنيف في 24 مارس 1999م والذي يقدم فيه المقرر الخاص لحقوق الإنسان في السودان تقريراً وصفه السيد الصادق بأنه هاديء النبرة لكنه يخلص إلى إدانة الحكومة السودانية. أرسل الحبيب السيد الصادق مذكرة مفصلة عن حالة حقوق الإنسان في السودان في الفترة (1997م-1999م) و(هما عامان عدل فيهما النظام أسلوبه دون تعديل جوهر سياسته القمعية. طالبتُ فيها بقرارات محددة ضد نظام الخرطوم)[341].

في الفترة من 20-25 يوليو 1999م زار الحبيب السيد الصادق المهدي فرنسا (بدعوة رتبت عبر السفارة الفرنسية في القاهرة وانضم لي ابني نزار عبدالقادر صالح ممثل الحزب في سويسرا)[342]. تضمنت الزيارة مقابلات ونشاطات شملت: مقابلة شارلس جوسلان وزير الدولة الفرنسي للتعاون الدولي، وكاترين بورفيتو مسئولة الشئون الأفريقية بوزارة الخارجية، ومسئول الشئون الأفريقية بالحزب الاشتراكي الفرنسي، وممثلين لجنة مركزية وبرلمان الحزب الشيوعي الفرنسي، ود. ناصر الأنصاري المدير العام لمعهد العالم العربي بباريس، اجتماع مع 15 شخصية فرنسية يمثلون مراكز البحوث والدراسات والمنظمات والجماعات الفرنسية المهتمة بالشأن السوداني، مقابلة المدير العام ومدير العمليات بمنظمة أطباء بلا حدود، ومسئولة الشرق الأوسط بمنظمة صحفيون بلا حدود، وممثلين الصحافة العربية والعالمية، ود. بطرس غالي الأمين العام لمنظمة الفرنكفونية العالمية، مخاطبة مفتوحة للسودانيين، ومقابلات لشخصيات ذات عطاء فكري أمثال روجيه جارودي، عبدالرحمن بدوي، أمير طاهري..إلخ، واجتماع باللجنة التنفيذية لفرع التجمع الوطني الديمقراطي بفرنسا[343].

وفي خطاب داخلي فصّل السيد الصادق ما احتوته تلك اللقاءات، وسوف أنتخب منها ما يتعلق بالحوار الثر الذي جرى مع قادة الحزب الشيوعي الفرنسي حيث سألهم السيد الصادق عن رؤاهم بعد نهاية الحرب الباردة، وعلاقاتهم بالأحزاب الشيوعية الأخرى، وما يعدون لدعم الديمقراطية والتنمية في عالم الجنوب الفقير. فكان ردهم: (إن ما حدث في العالم يمثل درساً هاماً وأهم فيه هو محورية الديمقراطية ومحورية دور الفرد. لدينا رؤية جديدة مختلفة تماماً. لقد أصدر السكرتير العام للحزب كتاباً بعنوان: رؤية جديدة، ينطلق من محورية الديمقراطية وانفتاح الحزب على المجتمع كله وليس طبقة معينة فيه. لقد أعدت القيادة 4 أوراق لمناقشتها على أوسع نطاق تحضيراً للمؤتمر العام

341 نفسه. يذكر الحبيب السيد الصادق أنه سيشارك في الاجتماعات من حزب الأمة كل من الابن نزار عبد القادر صالح، والدكتور التجاني السيسي، والابن أحمد حسين آدم.

342 من خطاب داخلي لرئيس حزب الأمة للقيادات والأجهزة الحزبية بتاريخ 25 يوليو 1999م

343 نفسه

القادم في عام 2000 لمناقشة وإقرار الشيوعية الجديدة).. و(لدينا علاقات بالأحزاب الشيوعية الأخرى ولكننا نزمع فتح علاقاتنا مع كل القوى الحريصة على بناء مستقبل أفضل للإنسانية. إننا نفكر في أممية جديدة، أممية إنسانية بعيدة عن القديمة لتواجه العولمة وما تجره من سيطرة، إننا نتطلع لتنظيم عطاء الشعوب لمستقبل أفضل للإنسانية.).. و(إننا ندعو للالتزام بدعم الديمقراطية والتنمية في عالم الجنوب الفقير (العالم الثالث) ونعمل على تبني فرنسا والاتحاد الأوربي لهذه الأهداف).

واعتبر السيد الصادق أن (الزيارة كانت مفيدة بالنسبة لأهدافنا كلها)[344].

◆

المبادرة الليبية المصرية

كان السيد الصادق في نقاشه لمبادرة الإيقاد والمطلوب لتطويرها كثيراً ما يتحدث عن ضرورة تطويرها لتغطي كافة قضايا النزاع فلا تنحصر في السلام وحده مثلما جاء في إعلان مبادىء الإيقاد لسنة 1994م، وتشرك جميع الفرقاء في الساحة السياسية فلا تكون ثنائية بين النظام والحركة الشعبية، وتوسع مدى وساطتها عربياً.

في مذكرة بتاريخ 6 مارس 1999م أرسلها السيد الصادق إلى الرئيسين المشتركين لمنبر شركاء الإيقاد بصورة إلى دول الإيقاد ودول شركاء الإيقاد، ولرئيس التجمع، ولرئيس التجمع بالداخل، وللأمين العام للتجمع، ولقيادة الحركة الشعبية، والمنظمات المنضوية في التجمع الوطني الديمقراطي، والمجموعات المعارضة بالخارج، طالب بتطوير مبادرة الإيقاد على نحو يحقق التالي:

أ. مشاركة جميع أطراف النزاع.

ب. تمديد جدول الأعمال ليشمل كلا من قضيتي: السلام، والدستور.

ج. إشراك الآخرين من جوار السودان الجغرافي والثقافي الذين أظهروا منذ عام 1994 مزيداً من الاهتمام بتحقيق السلام والاستقرار في السودان[345].

وجاء في تلك المذكرة أن إعلان مبادىء الإيقاد كان صيغة مدروسة مناسبة لظروف عام 1994م، وأنه خلال السنوات الخمس الماضية حدثت العديد من التطورات بالرغم من أن الكثير من مبادئ ذلك الإعلان لا تزال ذات صلة، مشيراً لمذكرة التجمع الوطني الديمقراطي بالداخل بتاريخ 29 ديسمبر 1998، والتي استصحبت تلك المبادىء المجدية في الإعلان مع تلبيتها للتطورات اللاحقة، مؤكداً أنها ضمت كل ممثلي المنظمات المكونة للتجمع الوطني

344 نفسه

345 أبييات الحل، مرجع سابق، وثيقة رقم 36

الديمقراطي بالإضافة إلى عناصر المعارضة الأخرى داخل السودان. معتبراً أن ما جاء فيها هو مفتاح السلام والاستقرار في السودان. وهي بمثابة تحديث مشروع لإعلان المبادي»[346].

هذا الطموح الذي ظل السيد الصادق المهدي يعبر عنه وجد بعضاً منه في تحركات القيادة الليبية في ذلك العام.

قال السيد الصادق في 3 مايو 1999م: **(بعد استئناف العلاقة بيننا وبين قيادة الجماهيرية الليبية، والاتفاق على ملفات مشتركة انقطعت العلاقة بيننا لأسباب طارئة لمدة 10 اشهر. ولدى زيارة الأخ العقيد معمر القذافي لمصر دعاني لمقابلته واتفقنا على استئناف العلاقة).**

كانت مقابلة القذافي في مصر في 10/ 3/ 1999م وفيها تحدثا عن ضرورة إجراء مشاورات بينه وبين قيادة المعارضة السودانية بدعوتها لطرابلس، وأن يقوم جهد عربي مشترك لاحتواء الحرب الأثيوبية الإرترية اللعينة، ويقوم نشاط منظم لمواجهة الفكر الإسلاموي المهووس[347]، وقال السيد الصادق إن القذافي بحث مبادرته لإيجاد حل سلمي للنزاعات السودانية. **(ومواصلة لما دار في القاهرة دعيتُ ووفد حزب الأمة (عبد الرسول النور وابراهيم الامين) لزيارة الجماهيرية فتمت الزيارة في 23 أبريل 1999 وفي المقابلة مع الأخ العقيد في اليوم التالي لوصولنا دار الحديث حول الأزمات السودانية، وما نراه سبيلاً للتعامل معها. أوضحنا أننا نعارض ونرفض نظام الخرطوم ونعمل لإزالته بكل الوسائل. وإذا وجدت وسيلة سياسية لتحقيق تطلعات الشعب السودانية فإننا كما جاء في مذكرة 29 ديسمبر 1998 مستعدون لذلك. توضيحاً لهذا الخيار اتفق على تكوين لجنة مشتركة تبحث الأمر وتوصلت للآتي:**

أ. قبول المبادرة الليبية للحل السياسي للنزاعات السودانية.

ب. توجه الدعوة للتجمع للوطني الديمقراطي وكافة فصائل المعارضة للاجتماع في طرابلس في 16 يونيو القادم لتأكيد العلاقة بين الجماهيرية والمعارضة السودانية ولتوضيح موقف المعارضة من مشروع الحل السياسي.

ج. عقد مؤتمر جامع لكافة أطراف النزاع السودانية لبحث الأجندة الوطنية الواردة في مذكرة 29 ديسمبر 98.

د. التزم الطرفان بالاتصال بكافة أطراف النزاع في السودان للتمهيد لذلك المؤتمر الجامع.

ه. اتفق أن ينظر لهذا الإجراء على أنه تطور لمبادرة الإيقاد يكمل نقصها ويشرك أطرافها الأصيلة (دول الايقاد) والصديقة (شركاء الايقاد) فيه. كما اتفق على

346 نفسه

347 مذكرة داخلية من رئيس حزب الأمة إلى فعاليات الحزب في 31 مارس 1999م

تنسيق الموقفين الليبي والمصري في الأمر.

و. اتفق أن يعقد الطرفان (الجماهيرية والأمة) اجتماع متابعة في 26 مايو 1999م.

هذا الجانب اتفق عليه في وثيقة موقع عليها). [348]

ثم تحدث عن اتفاقهم مع الحركة الشعبية حول الأمر وقال إن وفداً من الحركة الشعبية دعي لزيارة طرابلس بقيادة السيد دينق ألور حيث عرضت القيادة الليبية عليهم فكرة الحل السلمي للنزاع وطلبت منهم تقديم مشروع الحل كما يرونه **(فقدموا مشروع الدولتين الكونفدراليتين واقتسام السودان على أساس استمرار حكم الجبهة الاسلامية القومية في الشمال)**. وقال الحبيب السيد الصادق إنهم عقدوا اجتماعاً ثنائياً مع وفد الحركة بطرابلس وأوضحوا لهم أن هذا المشروع يتناقض مع قرارات مؤتمر أسمرا للقضايا المصيرية 1995م، وأن قبول استمرار النظام في الشمال يتناقض مع الحل الشامل ويعطي النظام فرصة إشعال حروب أخرى. وبعد نقاش مستفيض وصلوا لمذكرة تفاهم نصت على الاستمرار في تنسيق عمل المقاومة، والتعاون السياسي والتعبوي في اتجاه الانتفاضة، والتعاون لإيجاد حل سياسي، والسعي للتوفيق بين مبادرة الإيقاد والمبادرات العربية[349].

ولكننا سنرى أن الحركة الشعبية غيرت رأيها حول تلك المبادرة وصارت تعارضها.

يناقش السيد الصادق في كتاب العودة ملابسات انطلاقة المبادرة قائلاً: **(في الثلث الأول من عام 1999 صار النظام السوداني أكثر استعداداً للتفاوض مع القوى السياسية الشمالية. ونقل رأيه هذا للسيد عمرو موسى وزير خارجية مصر. والسيد عمرو موسى فاتحنا في الموضوع وصار ينقل رسائل بين الطرفين. وجرى تفاهم مماثل بين الحكومة السودانية والجماهيرية الليبية.. رأت ليبيا بعد ذلك أن تقوم بمبادرة محددة. لذلك وجهت الدعوة لهيئة قيادة التجمع للاجتماع في طرابلس في أواخر يوليو 1999. وفي طرابلس خاطبنا السيد سليمان الشحومي باسم الجماهيرية بنص مبادرة محددة، ناقشت الهيئة المبادرة وعدلت بعض بنودها ثم وافقت عليها ووقعت كل الفصائل عليها في أول أغسطس 1999 وصارت تعرف بإعلان طرابلس)**[350]. (النص الكامل للإعلان في ملاحق هذا الكتاب).

يقول الحبيب السيد الصادق وهو يلخص المبادرة والمواقف المختلفة إزاءها:

(خلاصة المبادرة:

أ. التفاوض المباشر بين النظام والتجمع في إطار وحدة السودان وعبر ملتقى حوار جامع.

---

348 خطاب داخلي من السيد الصادق المهدي رئيس حزب الأمة لأعضاء الأجهزة القيادية في 3 مايو 1999م

349 نفسه

350 الصادق المهدي، كتاب العودة، مرجع سابق

ب. أن ينفذ النظام السوداني مجموعة إجراءات لبناء الثقة.

ج. أن يعين الطرفان لجنة تحضيرية للملتقى الجامع.

د. إجراء تنسيق بين المبادرة ومبادرة الإيقاد.

وبعد أن وقعت كافة الفصائل على المبادرة التقينا بالأخ العقيد، ثم سافر للقاء الرئيس محمد حسني مبارك حيث تداولا الأمر وقررا أن يدمجا مجهوداتهما في مبادرة سموها المبادرة المشتركة التي وقعت عليها فصائل التجمع.

وفي سبتمبر 1999م زار د. جون قرنق الولايات المتحدة، وهناك واجه نقداً عنيفاً على قبول المبادرة المشتركة. قيل له: كيف تقبل مبادرة تأخذ زمام المبادرة من مؤيديك في القرن الأفريقي وتضعه في يد ناقديك في الشمال الأفريقي؟ وكيف تقبل الحركة التخلي عن مطلب تقرير المصير وهو سلاحها للضغط على الشمال لتحقيق التنازلات؟

كان رده أنه وافق على المبادرة المشتركة لأسباب تكتيكية للمحافظة على علاقاته المثمرة مع مصر ومع ليبيا. ولكنه يعلم يقينا أن المبادرة المشتركة سوف تموت لا محالة، فالحكومة السودانية لا تقبل التفاوض مع أحزاب الشمال والاعتراف بها. ولن تقبل إجراءات بناء الثقة المطلوبة. ودول الإيقاد لن تقبل التنسيق مع المبادرة المشتركة.

ومنذ عودته من الولايات المتحدة اندفعت الحركة الشعبية مزودة بإمكانيات مالية لقتل المبادرة المشتركة.

عقد اجتماع هيئة قيادة التجمع في القاهرة في أكتوبر 1999 وكان المتوقع أن يسمي التجمع ممثلين في اللجنة التحضيرية للتحضير للملتقى وكانت كل الفصائل مستعدة أن تفعل ذلك. لكن الحركة الشعبية التمست من الاجتماع تأجيل الإجراء إلى حين اجتماع لاحق يعقد في كمبالا في 15/ 11/ 1999.

وفي هذا الأثناء سعت الحركة الشعبية لاستقطاب الفصائل الأخرى لعرقلة اتخاذ الخطوات المطلوبة للمبادرة المشتركة. وكان الحزب الشيوعي لا سيما قيادته الموجودة بالخارج رافضاً في الأساس لموضوع الحل السياسي الشامل. وعثرت أطراف التعطيل على وسيلة عرقلة للمبادرة بشرطين يطالبون بهما هما:

الأول: لا اتصال بالنظام ما لم ينفذ حزمة إجراءات لتهيئة المناخ.

الثاني: لا دخول في أية إجراءات متعلقة بالمبادرة المشتركة ما لم يتفق على دمجها في مبادرة الإيقاد أو التنسيق بينهما.

كانت الحركة الشعبية تحقيقا لوعدها بقتل المبادرة المشتركة تدعم المطالبة بإجراءات بناء الثقة، وتجعلها مستحيلة للنظام لأنها تصر على الاستمرار في إطلاق النار. وتعلن

صراحة أنها سوف تنقل للعاصمة السودانية أساليب «حزب الله» في المقاومة. أي أنها تطالب بإجراءات بناء الثقة من جانب واحد ليتمكن الجانب الآخر من استغلالها لمحاربة النظام لا للتفاوض معه!!

و كان واضحا أن دول الإيقاد أو بالأحرى كينيا رئيسة لجنة الإيقاد المعنية بالشأن السوداني ترفض التنسيق مع أية مبادرة أخرى لمنافع تراها. ومعلوم أن مفوض الإيقاد التنفيذي الأعلى توماس أمبويا رجل كيني. لذلك أخذت إدارة الإيقاد المتصلة بالشأن السوداني موقفاً متشدداً من أية محاولة للتنسيق. بل رفضت الإيقاد مجرد الاجتماع بلجنة التجمع الوطني الفنية حرصاً على عدم إجراء أي تغيير في إطار الإيقاد.

والغريب أن الحركة الشعبية وهي تقود إصرار الفصائل على منع برنامج المبادرة المشتركة ما لم ينفذ النظام السوداني إجراءات بناء الثقة، وما لم يتم التنسيق مع آلية الإيقاد، ظلت تواصل التفاوض مع النظام منفردة دون المطالبة بإجراءات بناء الثقة، ولا بالتنسيق مع المبادرة المشتركة!

عقدت هيئة قيادة التجمع اجتماعها التالي لاجتماع القاهرة في كمبالا في ديسمبر 1999. وعدت الحركة الشعبية في القاهرة أنها سوف تذلل كل العقبات أمام المبادرة المشتركة في اجتماع كمبالا القادم. ولكن سيراً على خطة التعطيل اتخذت الحركة الشعبية موقفاً واصل خطة التعطيل في اجتماع كمبالا:

- رفضت الحركة الشعبية الموافقة على إجازة مشروع الموقف التفاوضي للتجمع الذي وافقت عليه الفصائل الأخرى. ثم عادت الفصائل وقبلت حق النقض الذي مارسته الحركة.
- ألبت الحركة الفصائل الأخرى للتمسك بالشرطين المذكورين.

لذلك لم يقدم اجتماع كمبالا موضوع المبادرة المشتركة خطوة للأمام. واستمر الموضوع مجمداً لمدة 6 أشهر أخرى.

كان اجتماع هيئة القيادة التالي في يونيو 2000 في أسمرا. في هذا الاجتماع خاطبت الإدارة الأمريكية هيئة القيادة بورقة أن تختار هيئة القيادة لجنة فنية لدراسة موقف المبادرات، وتبنت الحركة الشعبية هذه الورقة وقامت باللوبي اللازم لتمريرها وتم تعيين هذه اللجنة الفنية، وكلفت بالاتصال بأصحاب المبادرات لتقويم فرص التنسيق ولكن منعت اللجنة من إجراء أية اتصالات بالحكومة للتفاوض كما هو شأن اللجنة التحضيرية التي نصت عليها المبادرة المشتركة. تعيين اللجنة الفنية وصلاحياتها المحدودة حلقة أخري من حلقات تعطيل المبادرة المشتركة.

إن اجتماعات هيئة قيادة التجمع في كمبالا في ديسمبر 1999، وأسمرا – يونيو 2000

- اجتماعات ملغومة وغير موضوعية وممولة أجنبيا بهدف تأليب الموقف لقتل المبادرة المشتركة.

ولكن بصرف النظر عن التآمر ضد المبادرة المشتركة فإن في هيكل المبادرة المشتركة نفسها عيوب ساعدت على تعويقها.

التقيت الوزيرين عمرو موسى، وعلى عبد السلام التريكي، وأبلغتهما رأينا في تفعيل المبادرة المشتركة وإزالة ما يمكن أن يعترضها من عقبات.

وفي 28 أغسطس 1999م كتبت لهما خطاباً مشتركاً اقترحت عليهما فيه الآتي:

أن المبادرة المشتركة ومنبرها المختار الملتقى الجامع تمثل الإطار الأفضل للتفاوض بشأن الحل السياسي الشامل وسوف يساعد على تفعيلها الحاسم الآتي:

- تأكيد أن المبادرة المشتركة منبر للتفاوض الجامع الحر بين السودانيين. وأنها تبارك ما يتفق عليه السودانيون لحل نزاعاتهم.
- المبادرة سوف تسعى لاشراك جيران السودان وأصدقاء السودان من الأسرة الدولية في الرقابة والمتابعة.
- تكوّن المبادرة آليات لحركتها : تعيين مفوض رفيع لمتابعة اتصالاتها. تدعمه سكرتارية مؤهلة ولجان فنية وصندوق لتمويل برامجها.
- استعداد دولتي المبادرة لضمان نزاهة ودقة تنفيذ ما يتفق عليه السودانيون ومخاطبة جيران السودان لذات الهدف.

واقترحت عليهما: أن يبدأ برنامج المبادرة المشتركة بالدعوة للقاء قمة يشمل قيادتي دولتي المبادرة وقيادات السودان الرسمي والمعارضة الهدف منه:

أ. تجديد الالتزام بالمبادرة المشتركة.

ب. إعلان مبادئ للحل السياسي الشامل.

ج. تحديد زمان ومكان الملتقى الجامع.

الموقف الأمريكي

منذ نشر المبادرة المشتركة أعلنت السيدة مادلين البرايت رفضها وطالبت بحصر التوسط بشأن السودان في مبادرة الإيقاد.

هناك اهتمام بالغ في أوساط الكونغرس الأمريكي بالشأن السوداني، اهتمام أدى لاتخاذ قرارات متشددة نحو النظام السوداني. واستجابة لهذه القرارات أرسل الرئيس الأمريكي مندوباً خاصاً للسودان مستطلعاً الأحوال ومتوقعا توصية المندوب الخاص لما ينبغي

أن تفعله الولايات المتحدة. زارنا المندوب الأمريكي الخاص في القاهرة للاستماع لرأينا ولإطلاعنا على رأيه وكانت خلاصة رأيه رفض المبادرة المشتركة والمطالبة بحصر الشأن السوداني في مبادرة الإيقاد.

أوضحنا له رأينا في آليات التوسط بشأن السودان وبدا أكثر مرونة في الحديث المباشر. وبعد نهاية جولته أرسل لنا رأيه في ورقة غير ملزمة للنقاش ركز فيها على ضرورة حصر التوسط في الإيقاد مع إيجاد صيغة لمشاركة مصر. رددنا على ورقته بأنها غير مجدية.

وعاد السيد جونستون مرة أخري إلى القاهرة والتقيته في 10/ 6/ 2000 وسلمته ورقة بآراء محددة عن الموقف وما يجب عمله. كان هذه المرة أكثر مرونة وجاء ليستمع أكثر من أن يدلي بآراء. وفي حوارنا قبل اقتراحاتنا كلها وكانت ملاحظته الوحيدة: قد لا يقبلها آخرون. في النهاية بعد استطلاع الآراء لدى عودته لواشنطن أرسل ورقة غير ملزمة للنقاش خلاصتها: أن تدعى أطراف النزاع السوداني في واشنطن للتفاوض بشان الحل على أساس مبادئ الإيقاد الستة. هذا الرأي يرجح أن يكون قد اتفق عليه مع د. جون قرنق ولكن:

- حكومة السودان رفضته.
- كينيا رفضته.

أما رأينا فهو أن المشاركة الأمريكية مطلوبة. ولكن أن تشارك في دعم مبادرة إقليمية لا أن تحل محلها.

وحسب تقرير مندوبنا في واشنطن فإن أمريكا اقتنعت بعدم جدوى مبادرتها المزمعة[351].)[352]

الموقف الأوروبي

وحول موقف الاتحاد الأوربي قال: (في نفس الوقت توجد الآن اهتمامات أوربية فالدول الأوربية تصرف أموالاً طائلة على الإغاثة في السودان والرأي العام فيها مهتم بالمأساة الإنسانية في السودان وهي ترى هذه المأساة مستمرة ولا توجد وسائل جادة لوضع حد لها. الاتحاد الأوربي يستعد لمناقشة على مستوى القمة للمسألة السودانية. وفي سبيل التمهيد لهذا الاجتماع كلف لفيف من سفراء دول الاتحاد الأوربي استطلاع الآراء. اجتمعت بسفراء دول الاتحاد الأوربي في القاهرة في 17/ 10/ 2000 ودار نقاش مستفيض وفي نهايته سلمتهم مذكرة فيها مقترحات محددة بما يمكن للاتحاد الأوروبي أن يفعله في هذه المرحلة لمساعدة السلام والاستقرار في السودان.

351 أرسل مندوب حزب الأمة في واشنطن — أسامة نقد الله تقريرا في 2000/10/25 بهذا المعنى.

352 كتاب العودة، مرجع سابق

خلاصة المذكرة:

أولا: أن يتبنى الاتحاد الأوربي أن ثمة أسس نظرية تقبلها كل الأطراف للسلام العادل وللتحول الديمقراطي.

ثانيا: أن يساعد الاتحاد الأوربي المبادرة المشتركة لعقد ملتقى جامع لكل أطراف النزاع في السودان وان يلتزم بحضوره كمراقب.

ثالثا: يمكن تنظيم مؤتمر ظل تحت إشراف إحدى منظمات الأمم المتحدة المتخصصة على نمط مؤتمر ثقافة السلام برعاية اليونسكو ليكون هذا المؤتمر بمثابة مقدمة للملتقى الجامع.

رابعا: أن يضغط لكفالة الحريات العامة في السودان، وللالتزام بوقف شامل لإطلاق النار أثناء عملية التفاوض. كما ينبغي نصح الحكومة السودانية بعدم إجراء انتخابات قبل إبرام اتفاق الحل السياسي الشامل. وأي انتخابات تسبق ذلك لا قيمة لها ولا جدوى من مراقبتها.

خامسا: يمكن لكم إبداء الاستعداد لمراقبة التفاوض واتخاذ موقف شهود على نتائجه.

سادسا: ينبغي الإنذار بإجراء عقوبات ضد أي فريق يقف ضد عملية السلام أو التحول الديمقراطي. أو يعرقل تنفيذ ما يتفق عليه. إن عمليات الإغاثة الحسنة النوايا تساهم الآن في تمويل أطراف مصرة على مواصلة القتال. هذه ظاهرة معناها أن برنامج الإغاثة تصحبه انحرافات تجعله يهدم مقاصده. علاج هذه الظاهرة مطلوب.

سابعا: الوعد بعقد مائدة مستديرة بعد الاتفاق على الحل السياسي الشامل لإعادة تعمير وتأهيل وتنمية السودان في ظل السلام والتحول الديمقراطي هذا ما نطلبه منكم).

صراعات إستراتيجية ونظرتان

ووصف السيد الصادق الخلاف حول آليات النزاع في السودان بقوله:

(لقد صار واضحا الآن أن آليات حل النزاع في السودان صارت جزءا من صراعات استراتيجية:

أ. استراتيجية تهدف لأفرقة الشأن السوداني، وتحجيم دور الشمال داخليا، وإبعاد الشمال الأفريقي إقليميا. هذه الاستراتيجية تلح على زيادة الضغط العسكري لفرض أوضاع على الشمال لا يقبلها الشمال طوعا. كما تلح على التقسيم القديم الأفريقي شمال الصحراء وجنوب الصحراء واعتبار السودان جزء من جنوب الصحراء. إن الذين يلحون على هذه التصورات يسعون الآن لتأليب أفريقيا السمراء لاستقطاب خلف هذه الاستراتيجية.

ب. استراتيجية تعترف بالواقع السوداني العربي الأفريقي وتتطلع لتجاوز مظالم الماضي بتعاقد جديد يحقق العدالة للجميع ويعطي كل ذي حق حقه ويعترف بطبيعة السودان الجغرافية السياسية التي تجعله جزءا من أفريقيا شمال الصحراء وجزءا من أفريقيا جنوب

الصحراء. هذه الاستراتيجية تسعى لتجاوز هذا التقسيم لأفريقيا وإقرار الوحدة الجغرافية والسياسية للقارة.

لقد صار الاختلاف حول آليات التوسط اختلافا بين هاتين النظرتين)[353].

موقف النظام

طبعاً لم يكن تعويق المبادرة المشتركة من قبل البعض في التجمع وفي المجتمع الدولي فحسب، كان النظام هو المعرقل الأكبر، فعقب بروز المبادرة المشتركة لحيز الوجود، والاعتراف المتبادل بين الحكومة والمعارضة، حدثت تصرفات من النظام عدت خروقا لشروط تهيئة المناخ، فخاطب السيد الصادق المسئولين في دول المبادرة المشتركة بتاريخ 29 سبتمبر 1999م، جاء فيه:

(تزايدت الدلائل على أن النظام السوداني الذي رحب بالمبادرة بلسان، ينقض ما التزم به بلسان وعمل مضاد. والشواهد على ذلك كثيرة، أهمها أربعة هي:

أولا: في احتفال بشائر بإرسال أول شحنة من بترول السودان في 30/ 8/ 1999م قال رئيس النظام السوداني أن على المعارضة أن تغسل نجاستها في مياه البحر الأحمر. وأن تعلن التوبة أولا وأن تتخلى عن معاقرة الخمور في أسمرا والقاهرة وأن تعتذر عن أخطائها التي ارتكبتها في حق الشعب إن أرادت العودة للسودان.

ثانيا: في منطقة المرخيات (شمال غرب أم درمان) وفي يوم 16/ 9/ 1999م وبمناسبة تخريج كتيبة جديدة من قوات الهوس الديني المسماة طلائع الدبابين قال رئيس النظام في حشد من مؤيدي النظام: «نحن يا جماعة عندما جئنا للسلطة وكنسنا الوساخات بتاعة الطائفية والحزبية والعمالة والارتزاق، جئنا من بيوتنا وحسمنا الفوضى. وما بالكم اليوم ونحن في السلطة وفي موقع صناعة القرار نستطيع في لحظة نحسم كل كلام فارغ. وكان هذا نهجنا وديدننا. لكن بعض شركائنا في السلطة قالوا لا بد من انفراج. وقالوا لا بد من حرية صحافة وقالوا لا بد من دستور ولا بد من انتخابات ولا بد من استقلال قضاء. قلنا لا مانع نجرب. ولكن ها أنتم ترون الوساخات (في إشارة إلى نصوص معارضة للنظام في جريدة الرأي الآخر) أطلت من جديد. وهنا صاح مخاطبا ضابطا اسمه كمال طه (ملقب بكمال بور) برتبة لواء، وقال له: يا كمال أذهب واقفل جريدة الرأي الآخر. ويا كمال من الليلة نحن لا نعرف قانون، ولا دستور، ولا حرية ولا ديموقراطية ولا نعرف أي كلام فارغ كهذا!! أي زول بعد ده قل أدبه على كيفك تجيبو هنا المرخيات، توديه السما، والداير فيهو افعله : تذبحو، تسحلو، تسلخو ما يهمنا !.

---

353 كتاب العودة، مرجع سابق

ثالثا: زادت أجهزة النظام الأمنية من حملة استدعاء المعارضين داخل البلاد. واستجوابهم ليوم كامل والسماح لهم بالذهاب ليعودوا في اليوم التالي. وعندما وقعت الكوارث الطبيعية بمناسبة السيول والأمطار في منطقة غرب أم درمان (أم بدة) وفي منطقة الحوش بالإقليم الأوسط وفي دنقلا بالإقليم الشمالي نتيجة إهمال الحكومة صيانة الجسر الواقي للمدينة من نهر النيل فتدفق النيل ودمر المدينة وسارعت هيئة شئون الأنصار بالمساهمة في نجدة المواطنين عرقلت أجهزة الأمن نشاطها.

رابعا: البترول أصلا سلعة استراتيجية يؤدي اكتشافها إلى خلافات سياسية ونزاعات إن لم تكن موجودة من قبل. لكن النظام السوداني الغارق في كل أنواع النزاعات زج بالبترول في حلبة النزاعات معلنا أنه سوف يستخدم موارد البترول في قمع المعارضين. ولكي يؤمن النظام بزعمه طريق ترحيل البترول شرقا إلى الميناء في بورتسودان حشد النظام قوات نقلها من الجنوب وسماها «متحرك فرسان الشرق» وأمرها بالهجوم على مواقع المعارضة وتصفية قواتها وأفرادها الموجودين في المناطق المحررة. هذا الهجوم الذي قامت به قوات النظام في وقت أعلنت فيه وقف إطلاق النار من جانب واحد تجدد في يوم 17/ 9/ 1999م وتصدت له قوات القيادة العسكرية المشتركة التابعة للتجمع الوطني الديمقراطي واتسع الاشتباك محدثا هجوما مضادا بلغ تفجير جزء من أنابيب البترول شرق مدينة عطبرة في 19/ 9/ 1999م.

إن مراكز القوى داخل النظام التي أطلقت الاستفزازات بالقول وبالفعل تعلم أن ما تقوم به سوف يؤدي حتما إلى رد فعل مضاد.

وتحسبا لذلك فإنني خاطبتكما في 4/ 9/ 1999م موضحا الاستفزازات ومؤكدا أنها إذا لم توقف وتصحح سوف تؤدي إلى تصد مماثل. وقد كان.

مهما قال الدبلوماسيون في النظام فقد اتضح تماماً أن هناك مراكز قوى داخل النظام تتباهى بأنها خرقت الدستور والقسم المغلظ واستولت على السلطة بالقوة وأقامت دولة القمع والاستبداد ووزعت على أفرادها الألقاب والمنافع وتحكمت في البلاد عشرة أعوام دمرت أثناءها البلاد باسم تطبيق الشريعة ووسعت نطاق الحرب باسمها وغررت بشباب ليضحي بنفسه «في سبيل الله»، فضحى كثيرون بأنفسهم في سبيل دعم سلطان غاشم لم يزده إخفاقه في كل المجالات إلا غرورا وإصرارا واستكبارا.

هذه العناصر لم تدرك بعد أن شعاراتها الجوفاء قد أخفقت وأن تيارات التشدد الإسلاموي في كل مكان قد لمست حقائق الواقع وصارت تبحث عن مخارج من المواقف التي حشرتها فيها حماساتها.

إن الذين قاموا بتلك الاستفزازات قولا وعملا قد عملوا على إغلاق أبواب الحل

السياسي للأزمات السودانية وزادوا الموقف تأزما فاتحين الباب لتفتيت السودان أو فرض حلول سياسية عليه من الخارج. والمؤسف حقا أن هؤلاء لم يدركوا بعد أن رعونتهم توظف لصالح تفتيت البلاد وتدويل شأنها، فما برحوا مندفعين في نفس الاتجاه، حتى خطاب رئيس النظام في موكب التأييد لنظامه يوم 28/ 9.. واصل استفزازه وهو يعلم نتائج ذلك.

إن المبادرة المصرية الليبية هي الأمل الأخير للبحث الجاد عن حل سياسي للنزاعات السودانية. إن ما رميت به المبادرة من مآخذ جائرة:

- قيل إنها محاولة لتوحيد كلمة أهل الشمال وحدهم. هذا غير صحيح لأنها تسعى لحل شامل تشارك فيه كل القوى السياسية السودانية دون استثناء.
- قيل إنها فرصة لتمكين النظام السوداني من التنصل من التزاماته بموجب مبادئ الإيقاد. هذا غير صحيح لأن المبادرة المشتركة لا تنفي مبادئ الإيقاد بل تكملها وهي في نهاية المطاف لا تقدم حلا مستقلا بل تسهل التفاوض بين السودانيين وتبارك ما يتفقون عليه.

الحقيقة هي أن المبادرة المشتركة المصرية الليبية تمثل:

- مشروع الوساطة الوحيد الساعي لحل سياسي شامل للنزاعات السودانية. حل تتفاوض عليه وترضاه القوى السياسية السودانية كلها.
- فرصة لتنسيق مجهودات جيران السودان في القرن الأفريقي وجيرانه في شمال إفريقيا مما يمثل تعاونا عربيا أفريقيا يتماشى مع حقيقة السودان وواقعه.
- فرصة لحل سياسي شامل يتجنب الحل الجزئي الثنائي الذي تقوم عليه مبادرة الإيقاد. ويقفل الباب أمام الحل الدولي المراد فرضه على السودان من الخارج.

إن ما قامت به عناصر التطرف والتشدد داخل النظام من أفعال وأقوال استفزازية وما حدث من ردود أفعال مضادة ومراشقات عوامل من شأنها تقويض المبادرة المشتركة.

المطلوب من دولتي المبادرة المشتركة لإنقاذها هو:

1. تحرك دبلوماسي واسع عربي، إفريقي، إسلامي، دولي لمنع أية حلول جزئية وثنائية أو حلول دولية تفرض على السودان فوق رؤوس أهله لأن مثل تلك الحلول الجزئية والدولية غير مجدية بل سوف تؤدي لاستقطاب إقليمي ودولي حاد.
2. تحرك مع دول الإيقاد وشركاء الإيقاد للتركيز على تنسيق الجهود من أجل حل سياسي شامل.
3. إلزام النظام السوداني بتنفيذ التزاماته نحو الحل السياسي الشامل بما في ذلك اتخاذ الإجراءات التمهيدية للتفاوض الجاد.

4. **التحقيق في أسباب انتكاس مشروع الحل السياسي الشامل وإلزام المخطئ بخطئه.**

5. **تكوين آلية لمراقبة تنفيذ الأطراف المعنية لما توافق عليه.**

إننا إذ نخاطبكما ندرك مدى اهتمامكما بالشأن السوداني الذي شاء بعض أهله الزج به في مخاطر أدناها تفتيت البلاد وتعريضها للأجندات الدولية.)[354]

لقد كان السيد الصادق يعمل بجد لإنجاح المبادرة، وواضح أن صاحبيها نفسها لم يكونا بتلك الجدية.. صحيح وقف التجمع بدفع من الحركة الشعبية موقفاً معارضاً بعد تأييده بداية، لكن حتى لو كانوا ساروا في خطها فإن المبادرة كانت سوف تلتقي بمواقف النظام المتشددة والتي تستجيب فقط للضغط الدولي، الأمريكي تحديداً مثلما سوف نرى في استجابته لاتفاقيات السلام المبرمة تحت مبادرة الإيقاد بعد تفعيلها..

المبادرة المشتركة ملف يثبت همة هذا الرجل واستعداده الدائم لبذل كل جهد ومواجهة جميع العوائق من أجل تحقيق الأجندة الوطنية التي يراها.. سوف نرى تكرار مطالباته هذه بشكل لم ينقطع، حتى اليوم.. ولكأنه حميد المسنود على (شِعَب اليقان) برغم الصدود:

كم من قبلي خاب مسعا

وما شقَّ الجيوب ودعا

علي جور الحبيب بآيات

ولا هتك القلوب ونعا

مزارات القريب بأبيات

ولا نوّح على الراحن

قدر ما ظنّ في الجايات

مظان الخير وجرحو وِعا

ونظر قدّام مضمّد سكتو الموجْعه

◆

الانشقاق في الخرطوم

تطرقنا آنفاً للانشقاق الظاهر في صفوف النظام حينها بين الأمين العام للمؤتمر الوطني الدكتور حسن الترابي حينها ورئيس الجمهورية، وكيف انفجر الصراع في مذكرة العشرة بتاريخ 10 ديسمبر 1998م. وقد كانت هذه المذكرة بداية المواجهة المكشوفة وأدت لمعركة جديدة بين الجانبين في المؤتمر العام للحزب الحاكم في 6 أكتوبر 1999م وقد حشد الدكتور

354 أدبيات الحل، مرجع سابق، الوثيقة رقم 51

حسن الترابي التأييد له في ذلك المؤتمر من وفود الولايات، كرد على المذكرة التي قدمها له مخالفوه داخل المؤتمر. وقد رأى السيد الصادق أن يخاطب المؤتمرين في الخرطوم مناشداً إياهم باتخاذ سياسات تنقذ الوطن من حالة الحرب والاستقطاب إلى السلام والتحول الديمقراطي، وقد كتب مسودة الخطاب وقامت لجنة بمراجعته، كالعادة.

قال لهم إنهم يمثلون تياراً أصيلاً في الفكر والسياسة السودانية وتجربة في الحكم مهما اختلف في تقويمها فقد امتدت لأكثر حقبة من الزمان، ونحن نمثل تياراً كان الفاعل الأول في استقلال البلاد والمبارز الأول لكل النظم الاستبدادية والرقم الانتخابي الأول و(**بيننا وبينكم الآن من أسباب التنافر والتضاد والشحناء والبغضاء ما صنع الحداد. وبيننا دين نختلف في تأويل واجباته ووطن نختلف في تعريف مصالحه وشعب نختلف في برامج خدمته. ولكن مهما اختلفنا فإننا لا نستطيع أن ننفي بعضنا بعضا ولا أن نستأصل بعضنا بعضا وكل محاولة للاستئصال والاستئصال المضاد غير مجدية بل مؤذية للقيم الوطنية والدينية المشتركة**).

ثم قال إن المؤتمر يمكن أن يكون مجرد مظاهرة سياسية للتعبير عن الرضا عن الذات أو يكون وقفة صدق مع الذات فإن (**كان نهجكم هو الأول فسيكون خطابي هذا صيحة في واد قفر. ولكن إن كان نهجكم الثاني فإنني أدعوكم بحق وصدق تأمل ما أطرحه عليكم**).

وبعد أن أشار لنهجهم التأصيلي الذي فرض واحدية ثقافية في قطر تعددي، وإقامتهم الحكم على نفي الرأي الآخر، وأجندتهم الفكرية التي أدت إلى تنافر إقليمي، وتواصلهم مع شبكة الاحتجاج الأممية مما خلق للبلاد مناخاً طارداً وعدائياً، قال (**نتيجة لهذه الحقائق فإن الحوار السياسي في السودان صار بالبندقية، وصار المختلف في الرأي إما قاتل وإما مقتول. وعمت ثقافة العنف.**)

وأكد الصادق في الخطاب أن الخيار المتاح أمام الحركة السياسية السودانية بشقيها الحاكم والمعارض هو إما إيجاد حلول سودانية تحقق السلام العادل واستقرار الحكم وتقفل الباب أمام سيناريوهات الطامة. أو تصعيد التوتر والتأزم وإعطاء المبررات الفعلية لسيناريوهات الطامة. مطالبا اتخاذ خيار الحوار السياسي باعتباره ذا جدوى. واقترح في النهاية بعد التعرض للمبادرات السلمية الموجودة والعراقيل الموضوعة أمامها أن يفوض أصحاب المبادرة المشتركة للتحقيق فيما حدث وتحديد المسئولية عما حدث، و(**نحن على يقين أن الحقائق سوف تتكشف وتحدد المسئولية**). فإذا وافق الطرف الآخر على هذا الإجراء فإنه سيمكننا جميعا من احتواء مراشقات وتصرفات تصرف هم الوطن من الأهم للمهم وتشغل الناس بالشجرة عن الأكمة. مطالبا إياهم بـ(**مواقف ضميرية تساهم في بناء جسر ليعبر به الوطن أو التقصير في ذلك فتتسع الثغرة التي يؤتى منها الوطن**)[355].

355 أدبيات الحل، وثيقة رقم 52، مرجع سابق

أما المؤتمرون في الخرطوم فقد وقع خطاب السيد الصادق لديهم في وادي قفر بحد تعبيره، فقد كان كل همهم صراع السلطة الذي احتدم، وهو صراع أسفر داخل المؤتمر عن انتصار جناح الأمين العام للحزب وإقصاء العشرة الذين وقعوا على المذكرة من هيئة الشورى ومن قيادة المؤتمر.

ولمواجهة القرارات المتخذة لتحجيم صلاحيات الرئيس داخل البرلمان قام الرئيس بحل البرلمان ذاته عبر قرارات الرابع من رمضان الصادرة في 12 ديسمبر 1999 والتي اشتملت أيضاً على إعلان حالة الطوارئ وتعطيل الدستور، ثم قام بعد ذلك بتعيين ولاة الولايات الـ26 بأمر طوارئ، وأيدت المحكمة الدستورية هذه القرارات غير الدستورية بالطبع.

وفي الخامس من مايو 2000 (الموافق 1 صفر 1421هـ) دعا الرئيس البشير إلى اجتماع كبير بدار حزب المؤتمر الوطني عرف بنفرة صفر وأصدر في اليوم التالي له قراراً بحل الأمانة العامة لحزب المؤتمر الوطني. ثم دعا إلى اجتماع لمجلس شورى الحزب الحاكم في 26 يوليو 2000م انتهى باعتماد قرارات إقصاء الدكتور الترابي عن الأمانة وانتخاب البروفيسور إبراهيم أحمد عمر رئيساً لمجلس الشورى بصفة مؤقتة.

الترابي رحمه الله في المقابل أعلن تشكيل حزب موازي باسم «حزب المؤتمر الوطني الشعبي»، وتلت مواجهات بين الطرفين صيّرت طرفاً ممسكا بالحكم والآخر الأكثر غلواً في المعارضة، لحين من الدهر ثم عادا بعدها لنوع من التقارب مثلما سوف نرى.

حاول النظام حينها تجريد الشق الشعبي من الشعار الإسلامي وسعى لتكتل عريض من كل حاملي الشعار الإسلامي ذوي العلاقة بالنظام، فأحيا النظام التنظيم المسمى الحركة الإسلامية السودانية التي كانت قد دخلت السرداب بحسب تعبير الدكتور عبد الرحيم عمر محي الدين، تم إحياؤها (مسخ بعاتي، بتعبير حميد) لتقود الجانب الفكري والعقدي للنظام في مقابل المؤتمر الوطني الذي يقود الجانب السياسي.

في 24 أغسطس 2000م عقد النظام أول مؤتمر عام للحركة الإسلامية في عهد (الإنقاذ)، عد خامس مؤتمراتها وكان في إطار الخلاف المذكور داخل الحركة، فأيد المؤتمر قرارات الرئيس البشير وأمّن على إقصاء الدكتور الترابي الذي غاب عن المؤتمر.. وحضر المؤتمر لفيف من شيوخ وقادة الحركة مع دعوة (كافة التيارات الإسلامية في الساحة) للتوحد معهم، ولأول مرة منذ عام 1969م حضر اجتماع الحركة الإسلامية الأستاذ صادق عبد الله عبد الماجد -المراقب العام لحركة الإخوان المسلمين في السودان- وقال: (أحسب أن إرادة الله أرادت لهذه الحركة – وهي سبيل النجاة لهذه الأمة – أن يتم اليوم لقاء الإنقاذ الحقيقي لهذه الحركة).

أكد السيد عمر البشير في المؤتمر أنه عضو أصيل في الحركة الإسلامية.. وصرح مقرر مجلس الشورى أن الحركة الإسلامية سوف تمدّ جذور التعاون مع كل الفعاليات الإسلامية وخاصة الإخوان المسلمين والطرق الصوفية وجماعة أنصار السنة.

أما ما تداوله الطرفان في ذم بعضهما فكان أمثولة!

وسنرى أنه من أثر ذلك الانشقاق، سعي جماعة البشير للقاء حزب الأمة في منتصف الطريق..

◆

ورشة الحل السياسي وما بعدها

بعد أن تم إعلان طرابلس وتحرك المناخ المنظور لحزب الأمة نحو الحل السياسي الشامل، رتب الحزب ورشة عمل لتصوغ مبادئ الحزب وتبحث كافة محاور الحل المنشود. فانعقدت في الفترة 16-19 سبتمبر 1999م بدار حزب الأمة بالقاهرة- مصر الجديدة، حيث استمرت لمدة أربعة أيام[356].

كنتُ في سكرتارية تلك الورشة التي شكلت عملاً مضنياً بحق استمر طيلة الأيام من الصباح وحتى المساء. وقد انعقدت تحت شعار: الحل السياسي الشامل أداة لتحقيق تطلعات وأهداف الشعب السوداني. حضرها كل من رئيس الحزب وأمينه العام وعدد من أعضاء الأجهزة القيادية وكوادر الحزب بجمهورية مصر العربية المقيمين والزائرين، كما تلقت الورشة عدداً من المساهمات الثرة من مكاتب الحزب بالخارج.

كانت محاور الورشة سبعة تم بحثها وتفصيل الرؤى حولها وهي:

1. مفهوم ومبادئ الحل السياسي الشامل.
2. إجراءات تهيئة المناخ الملائم للحوار والتفاوض.
3. آليات التفاوض.
4. تدابير الفترة الانتقالية.
5. بناء الدولة السودانية على أسس جديدة وعادلة.
6. الوضع الدستوري والقانوني الراهن والبديل المقترح.
7. أسس المساءلة الشاملة على الجرائم الدستورية وانتهاكات حقوق الإنسان وجرائم الحرب والفساد.

وبهذه الورشة أعد حزب الأمة ملفه لأي تفاوض حول الحل السياسي الشامل بشكل تفصيلي.

---

356 التقرير الكامل عن الورشة في أدبيات الحل، المرجع السابق، وثيقة رقم 50

لاحقاً، وبناء على توصيات الورشة بكتابه ورقة عمل للحل السياسي الشامل توزع للقوى المعارضة وتصير نواة للورقة التفاوضية مع النظام. صاغ السيد الصادق المهدي رئيس الحزب (ورقة عمل الحل السياسي الشامل) بناء على المحاور المذكورة في الورشة وعدلتها لجنة من القيادات بالقاهرة، ثم وزعت لجميع الفصائل المعارضة في 21 أكتوبر 1999م.[357]

وفي الفترة 2-10 يوليو 2000م عقد الحزب مجموعة ورش متخصصة هي: ورشة التنظيم- ورشة الهجرة والاغتراب وإعادة التوطين- ورشة الاقتصاد والواقع الاجتماعي- ورشة المسألة الإثنية والثقافية- ورشة العمل الجماعي- ورشة العلاقات المصرية السودانية.

وقد شاركتُ كذلك في تلك الورش من موقع السكرتارية، كما قدمتُ ورقة في ورشة المسألة الإثنية والثقافية حول خطاب المثقفين السودانيين، لا زلت أذكر أن الحبيب السيد الصادق اهتم بها جداً وقال لي هذه الورقة يجب أن تحوليها وبسرعة إلى كتاب، (بكرة دي)! تعبيراً عن الاستعجال، كان ذلك بعد أربعة أيام من نهاية الورشة، فقلت له: يا حبيب «بكرة دي» شعوري أني سأضع مولودي! وقد كان.. فلم تتحول لكتاب حتى الآن.

◆

نداء الوطن نوفمبر 1999م

تم لقاء جنيف بين رئيس حزب الأمة والأمين العام للمؤتمر الوطني في مايو 1999م كما ذكرنا، وبعد تصاعد الاستقطاب داخل المؤتمر الوطني، سعى الجانب الآخر في المؤتمر الوطني، بقيادة البشير، للقاء حزب الأمة. رحب الحزب بالخطوة لضرورة مخاطبة كافة التيارات داخل النظام وحثها على الإسراع نحو الحل السياسي الشامل. وكان من المتوقع أن يتم اللقاء في إثيوبيا ولكن حالت الظروف دون ذلك فاستضاف الرئيس الجيبوتي إسماعيل عمر قيلي اللقاء بين الرئيس البشير والسيد الصادق المهدي، والذي تم في 25 نوفمبر 1999م، ونتج عنه الاتفاق الذي وقعه من جانب الحكومة السودانية وزير الخارجية حينها (الدكتور مصطفى عثمان إسماعيل)، ومن طرف حزب الأمة أمين العلاقات الخارجية حينها (السيد مبارك عبد الله الفاضل). (نص نداء الوطن في ملاحق الكتاب).

---

357 الورقة موجودة في أدبيات الحل السياسي، مرجع سابق، الوثيقة رقم 55

ولعل أشهر جملة حول النداء ما ذكره السيد الصادق آنذاك من أنهم ذهبوا لاصطياد أرنب فاصطادوا فيلاً، كناية عن الاحتفاء بما تم وأنه فوق توقعاتهم.

كانت الآمال المعلقة على نداء الوطن كباراً بأنه فاتحة الطريق الجاد نحو الحل السياسي الشامل.

قال عنه الشاعر والملحن الأستاذ السر قدور:

نـداء الوطـن.. في سـبيل الوطـن
نـداء سـيبقى بطـول الزمـن
لنحيـا كرامـاً ولا نمتـــــهن

قال الشاعر حاج العمدة وهو يخاطب السيد الصادق:

وكـت صـاح الوطـن وارتـجّ نـادى ولادو
بـرز أب رسـوة ود الـلي المكارم قـادوا
السـودان جدودك دقدقـــــولو أوتادو
وانـت نـدا الوطـن سـويتو لي إسعـــادو

**

قـدر مـن يبعـدوك تمـشي وتجـي وينقـادوا
لأنـك قـــدوة والتاريـخ بعيد أمجادو
انـت ود اللبسـو السـودان وسـام واتهـادوا
صالـوا وجالـوا بالـدم في الشرايـين جـادوا

**

السـودان بـلاك ضـــل وهمومـو اتـرادوا
فقـد الراعـي واختلفـت مشـارب أولادو
نحـن دايرنـك تفك عقـــدو وتحـل عقادو
انـت درع صدامـو وصــولتو وأمجـادو

**

مـا تهتم بي ناس قالـوا والبنقـــــادوا
وأحذر من تماسيح نـاوة أكلو عنـــادو
أرفـع رايـة المهـدي العظيـــم وأحفـادو
واذكّـر صفـا الختمـو المصاحـف وعـادوا

نعم كانت الآمال عراضاً. والحقيقة أن نداء الوطن شكل البداية لعملية سياسية طويلة اختتمت في يوليو 2002م بشكل تراجيدي مثلما سوف نرى، بحيث تم اغتيال العملية، وتحويل المشهد إلى بتر بعض أطراف حزب الأمة التي تمسكت بالنظام. المشاهد كلها مرصودة بالتفصيل الأسيف في الجزء الخامس من هذه السلسلة (الفجر الكذوب).

لكنما الصادق لا يعرف اليأس، وسيظل يدق الباب بلا كلل.. وكما قال (حتى يقول الناظر العجب العجيب)!

◆

ردود الفعل المختلفة

كانت الشقة بين حزب الأمة والتجمع بالخارج تزداد يوماً بعد يوم، ومنذ لقاء جنيف، وعلو وتيرة التبشير بالحل السياسي لدى الأمة تفاقمت الاتهامات لحزب الأمة وسط زملائه في التجمع وبين فصائل المعارضين بالخارج كافة أنه وقع في شرك النظام. لذلك كان نداء الوطن بمثابة أول مسمار في نعش العلاقة بتجمع الخارج وسوف يُدق المسمار الأخير في اجتماع كمبالا، ديسمبر 1999م، ويتم التشييع في 2000م.

كانت الحركة الشعبية تقف في تناقض رئيسي من حزب الأمة حول المبادرة المشتركة، وسوف يتم تأجيج الخلافات لحريق شامل في كمبالا 1999م مثلما سوف نرى. أما الاتحادي الديمقراطي فقد وقف موقفاً سلبياً.

لقد كانت المواقف الدولية مهمة للغاية في رسم ملامح السياسة السودانية.

بعد نداء الوطن اتخذت القاهرة موقفاً متحفظاً نحو حزب الأمة بعد تحسن مشهود في العلاقات البينية، اعتبرت مصر أن الأمة قام بتحرك واسع بدون أن يكون ذلك متفقاً عليه كما تحفظت على ما ورد في نداء الوطن بشأن تقرير المصير، ولم تجد شروح الأمة حول فجائية التوقيع وأن تقرير المصير صار الطريق الوحيد للوحدة الطوعية بعد الإجماع الجنوبي عليه.

ولكن ربما لم يكن الجميع في مصر على ذلك الموقف، يقول السيد الصادق: **(في لقائي بالسيد عمرو موسى في يوم السبت 25/ 12/ 1999م لمست موقفاً مصرياً جديداً فيه اعتراف ضمني بصواب موقف حزب الأمة باعتباره العامل الهام في تحريك الموقف في الاتجاه الصحيح. وتفهم لموضوع تقرير المصير ومحاولة لإيجاد موقف مصري مناسب في هذا الصدد. اتفقنا في ذلك الاجتماع أن نتعاون في تصحيح الموقف الأمريكي وفي تفعيل المبادرة المشتركة واتفقنا على ضرورة عقد اجتماع قمة تمهيدي لإذابة الجليد في الطريق للمؤتمر الجامع.)**[358] لكن لا مصر لا السائرون بإشارتها تزحزحوا عن موقف التحفظ.

---

358 خطاب رئيس الحزب لقيادات الداخل والخارج في ديسمبر 1999م

الموقف الأرتري كان عدائياً كذلك، وقد حاور السيد الصادق قادة الجبهة الشعبية للديمقراطية والعدالة الحاكمة في أسمرا مطالباً إياهم بمباركة تلك الخطوات تلبية لمطالب الشعب السوداني المشروعة، ولكن (**إرتريا لم تقبل ولم ترفض عرضنا هذا وبدا واضحاً أن إرتريا مهتمة بمجاراة الموقف الأمريكي الذي يريد استغلال أزمة الجنوب لصالح موقف استئصالي من النظام في السودان ويرى أن يحصر الشأن السوداني في القرن الأفريقي بعيداً من شمال إفريقيا والشرق الأوسط، لذلك فمبادرة الإيقاد وحدها هي المقبولة. إرتريا تريد الاحتفاظ بتقدير جيد لدى أمريكا لكي تساعد أمريكا في جعل شروط السلام بينها وبين أثيوبيا أكثر قبولاً لدى الإرتريين**)[359]. وفي النهاية ظهر موقف إرتريا المعارض بجلاء حينما رفضت للعائدين من حزب الأمة اصطحاب سياراتهم واحتجزت ممتلكات الحزب مما عوق خطته لدى العودة.

أما الموقف في ليبيا فقد كان مختلفا جداً. قال السيد الصادق: (**تحية الأخ العقيد لنا كانت مرحبا أبارك لكم نداء الوطن لقد كان ضربة معلم**). ووعد القذافي برعاية الحل السياسي الشامل في السودان. وكان موقف الرئيس موسفيني في كمبالا مماثلاً إذ أكد على ضرورة توسيع الإيقاد، وقال إن المبادرة المصرية الليبية ضرورية لا سيما إذا لم تسع الإيقاد الأطراف الأخرى، وثمن نداء الوطن على أساس موضوعي وقال المهم ليس كيف تم التوصل إليه؟ ولكن المهم هو هل فيه استجابة لمطالب السلام والاستقرار السياسي حسب رؤية التجمع؟ فإن كان كذلك وهو كذلك فلا معنى للمماحكة![360]

لقاءات السيد الصادق الجماعية بسفراء الاتحاد الأوربي في القاهرة وأسمرا وكمبالا كانت تسفر عن تفهم منهم، وكذلك لقاءاته بسفراء أمريكا في العواصم المذكورة وكانوا يعدون برفع رؤى الأمة لواشنطن.[361] لكن تلك اللقاءات لم تغير شيئاً في الخطى المرسومة، ليس في غضون أشهر على الأقل!

◆

الخطابات المتبادلة بين المهدي وقرنق

لعل من أهم الأحداث التي تلت التوقيع على نداء الوطن الخطابات المتبادلة بين كل من دكتور جون قرنق رحمه الله والسيد الصادق المهدي.

بداية التبادل كانت بخطاب الدكتور جون قرنق أمام هيئة قيادة التجمع المنعقد في كمبالا في 7 ديسمبر 1999م. ولعلكم تذكرون قرائي الكرام تحركات حزب الأمة قبلها

---

359 نفسه

360 نفسه

361 نفسه

فقد تم لقاء جنيف في مايو وبعدها قابل السيد الصادق دكتور جون قرنق في 22 مايو وصدر بيان صحافي بذلك اللقاء كما ذكرنا.

وفي نوفمبر تم توقيع نداء الوطن في جيبوتي بين حزب الأمة والحكومة. عقد اجتماع هيئة القيادة المذكور وهناك إرهاصات متزايدة لدى فصائل عديدة في التجمع أن حزب الأمة متجه للمشاركة في الحكم مع النظام وكان ذلك الاتهام رائجاً وكأنه وصف لواقع حدث لا استشراف لمستقبل في رحم الغيب. أما الأيام المقبلات فسوف تجعل جميع من رموا الأمة بالهرولة نحو حضن السلطة مشاركين في الحكم في أحد مستوياته التنفيذية أو التشريعية أو كليهما، بينما يظل حزب الأمة في بر الشعب السوداني لا يخوض مع الخائضين.

الشاهد أنه وفي ذلك الاجتماع كانت المرة الأولى التي يشارك فيها وفد من تجمع الداخل بقيادة الأمير عبد الرحمن نقد الله شفاه الله وعافاه. وقد أشار السيد الصادق للدور الإيجابي الذي لعبوه: (لقد كان لوفد الداخل بقيادة الأخ الحاج دور إيجابي في اجتماع كمبالا فقد كان يمثل العقل الوطني، وساهم في امتصاص بعض الهياج، ولكن أهم ما في الأمر أنه عرض تنظيمه الداخلي وتوجهاته ونال تأييداً إجماعياً من هيئة القيادة. أي أن العمل الوحيد الإيجابي الذي قامت به هيئة القيادة هو إعطاء الضوء الأخضر للتجمع بالداخل ليعمل وفق هيكله المقترح.)[362]

كان خطاب دكتور جون قرنق يومها هجومياً على حزب الأمة بشكل مر، ابتدأ بالهجوم على المبادرة الليبية المصرية التي كان الحزب يتبناها ويعتبر أنها تصحح الفجوات في مبادرة الإيقاد على النحو الذي تابعناه.

قال دكتور جون: إنه من غير العملي أو الممكن دمج مبادرة الإيقاد والمبادرة المصرية الليبية، بل أكثر من ذلك حتى التنسيق بين هذين المبادرتين المتوازيتين ليس ممكناً، وإن الجيش الشعبي لا يمكنه التفاوض في مسارين في ذات الوقت إذ من غير المعقول أن نرسل وفداً للتفاوض في الإيقاد وآخر للتفاوض في المبادرة المصرية الليبية، وأن وجود مبادرة مصرية ليبية موازية للإيقاد سوف تفصل الحركة الشعبية/ الجيش الشعبي من الفصائل الشمالية بالتجمع الوطني الديمقراطي وهذا الفصل لن يتسبب في تفكيك التجمع فحسب، بل السودان نفسه، وأسوأ من ذلك على مستوى العلاقات العربية الأفريقية، حيث ستنحاز المعارضة الشمالية للمبادرة المصرية الليبية بينما تنحاز الحركة الشعبية للإيقاد[363].

أما حول (ما يسمى باتفاقية جيبوتي أو نداء الوطن) وفق تعبير د. جون رحمه الله فقد شن هجوماً كاسحاً على الاتفاق إذ قال في البداية إنه سوف يتجنب سياسة المسكوت عنه

---

362 من خطاب داخلي لأجهزة الحزب القيادية بتاريخ 26 ديسمبر 1999م

363 إخلاص مهدي، رسائل تاريخية بين السيد الصادق المهدي والدكتور جون قرنق، ص 9

وتمرير الأمور الخطيرة دون تعليق، ثم قال: (إننا نشجب لقاء جيبوتي بأقصى عبارات الشجب والتنديد ونرفضه لأنه محاولة من تحالف الأمة/ الجبهة الإسلامية تعبئة الشمال في اتجاه عرقي وديني معين، ومن ثم إحداث المزيد من الاستقطاب في السودان. إن هدف هذا الاتفاق هو محاولة واضحة من الأمة للأخذ بيد نظام الجبهة. وهذه فرفرة ذبيح. فالوحش الصريع يركل في كل الاتجاهات. إن ما يدعى بنداء الوطن يجب رفضه جملة وتفصيلاً من كل فصائل التجمع الوطني الديمقراطي ومن كل السودانيين الوطنيين. منذ قيام التجمع في 1995م فإنه ثبت لنا أن نظام الجبهة لا يمكن أن يتحسن أو يعاد تكوينه ولا بد من إزالته. إن مرجعيات التجمع واتفاقياته لا تسمح لأي فصيل داخل التجمع بالقيام منفرداً بالتفاوض مع نظام الجبهة القومية الإسلامية باستثناء الحركة الشعبية/ الجيش الشعبي لتحرير السودان في إطار مبادرة الإيقاد للسلام ويجب علينا أن نتذكر أن الحركة منتدبة من قبل التجمع لتكون الفصيل الوحيد في هذا التحالف المسموح له بإجراء مفاوضات مع نظام الجبهة منفرداً. وبدورها الحركة الشعبية/ الجيش الشعبي لتحرير السودان خلال كل المحادثات التي أجريت في إطار الإيقاد ظلت على المباديء والمرجعيات المتفق عليها في التجمع)..

ووصف دكتور جون رحمه الله نداء الوطن بأنه اتفاق ثنائي وأنهم سمعوا به من الإعلام، وأن (قيادة حزب الأمة قد خضعت وانطلت عليها تكتيكات نظام الجبهة لاختراق وحدة التجمع وسمحت بأن يستغل الحزب بواسطة النظام ليتحول موقفه ضد الشعب السوداني. هذه النظرة الاستقطابية لا يمكنها جلب السلام لبلدنا الجريح، ولذلك يجب على التجمع الوطني الديمقراطي الرفض الشامل لهذا الاتفاق. إن حزب الأمة بتصرفه هذا وتبعات ذلك من مهاترات كلامية في وسائل الإعلام قد عزل نفسه عن التجمع وهذا أمر يجب أن يناقشه التجمع في هذا الاجتماع ويقرر هل يأخذ بيد حزب الأمة من هذا المأزق أم يضمه للجبهة الإسلامية ليغرقا سوياً)، إلى آخر الهجوم[364].

وقال كذلك (بوضوح فإن السودان ليس له مستقبل في ظل نظام الجبهة الحالي)، و(يجب أن يعمل أهل السودان على إقامة وضع سياسي انتقالي جديد. هذا الوضع الانتقالي يمكن أن يتم الوصول إليه سلمياً كما حدث في جنوب أفريقيا. ففي جنوب أفريقيا تم التفاوض مع النظام العنصري الذي تخلى سلمياً عن السلطة دون أدنى تدخل من المقاومة المسلحة. هذا الخيار يمكن أن يحدث في السودان أيضاً والجبهة الإسلامية يمكن أن تتم تنحيتها عن الحكم وهذا ما قلناه في يونيو الماضي بأسمرا، وهو أن المفاوضات مع نظام الجبهة ينبغي أن تكون بهدف إزالة نظام الجبهة سلمياً لا أن تعطيه فرصة استمرار أخرى لمدة أربع سنوات كاملة كما ورد في نداء الوطن).. (إنني احتكم على أن نجعل من لقاء

364 نفسه، ص 10-11، و12

كمبالا هذا قيمة إيجابية بعد لقاء جيبوتي وسقوط حزب الأمة بما فعل لنخرج من هذا الاجتماع أكثر توحداً من ذي قبل)[365].

بالطبع لا بد لأي مراقب منصف أن يدرك مدى الظلم الذي كاله المرحوم قرنق على حزب الأمة، إن اختلاف التقديرات مفهوم جداً خاصة وقد كان تحرك حزب الأمة المنفرد بعد تنبيهات كثيرة حملتها خطاباته لزملائه في التجمع.

صحيح إن سوء تقدير الحزب لنوايا النظام قد أثبتته الأحداث فقد اتضح أن النظام لم يكن يسعى لحل حقيقي بل يريد أن يضع حزب الأمة في جبه بمعسول الاتفاقيات التي (يوقعها) و(يوقعها) كما وصف السيد الصادق (يوقع الأولى بمعنى إمضاء، ويوقع الثانية بمعنى إسقاط)! لكن اتهام نيته بوضع يده في يد النظام ضمن تحالف ديني عرقي كان مجحفاً، بل سوف نرى كيف ذهب دكتور قرنق للقصر وأعطى نظام الجبهة عمراً انتقالياً مديداً ولم يطأ حزب الأمة القصر ولا شارك الحكم حتى الآن.

الشاهد، أن السيد الصادق رأى أن ذلك الهجوم الكاسح من الحركة الذي غيّر الجو وصبغه بالعدائية داخل التجمع لا بد أن يتم تفنيد حيثياته، فكتب مسودة خطاب للرد على قرنق وكون لجنة من بعض القيادات الموجودين بالقاهرة لبحثه (أذكر منهم نجيب الخير وصلاح جلال) ثم بعد الوصول للصيغة المتفق عليها تم إرسال الخطاب للمرحوم قرنق في 22 ديسمبر 1999م.

ذكّر المهدي المرحوم قرنق في الخطاب بمبادرات حزب الأمة للاستجابة لمطالب الجنوب وحل قضية الحرب على أسس عادلة منذ 1964م، مروراً بدور حزب الأمة في ضم الحركة الشعبية للتجمع، والاتفاقية التي عقدت بين قبائل التماس، ثم تطرق للتباين في رؤى الأمة والحركة حول عدة قضايا أخيرة منها مطالبة الأمة بمراجعة الإيقاد بينما لم تتحمس الحركة لذلك، وتشجيع الأمة للمبادرة المشتركة وموقف الحركة المجحف منها، ومخاوف الأمة المتعاظمة من التدخل الدولي والخوف من بلقنة السودان بينما لم تتفهمها الحركة، وقال: (**إن أهم سببين لتباين رؤانا هما: سرعة السير نحو الحل السياسي الشامل، وهامش تحرك الأحزاب تحت مظلة التجمع الوطني الديمقراطي**)[366]، مؤكداً أن ذلك الاختلاف هو مكمن الشكوك التي نتجت بعد أن ذكر المستجدات في الساحتين الداخلية والإقليمية متمثلة في تغير لغة النظام بما وسع هامش المعارضة الداخلية، وانكماش فرص العمل العسكري مع المخاوف من أخطار أجندة التدويل الخبيث.

ومن ثم قال: (**لقد كنتم في التجمع ولكن لم تكونوا تعملون بالتجمع. احتفظتم**

---

365 السابق، ص 14

366 نفسه، ص 15- 16

لنفسكم بمسافة تنظيمية وسياسية نسبية. بينما حاولنا نحن انتشال التجمع من سباته الذي أظهره كما لو كان مسماه هو: لا أحد يفعل شيئا NDA= Nobody Does Anything!) معدداً محاولات حزب الأمة لتفعيل التجمع التي ذهبت سدى!

ثم قال: (لقد مثل خطابك في كمبالا في ديسمبر 1999م هجوماً مريراً ومجحفاً وشائهاً على حزب يمثل رأي الأغلبية في السودان، كما أنه وعبر الممارسة له القدح المعلى في العطاء بين الأحزاب الشمالية في صياغة السياسات الجديدة لحل قضايا الجماعات السودانية المهمشة. وحوى لغة تتبنى تبنياً شاملاً للخطاب السياسي لبعض شذاذ الآفاق من المثقفين الشماليين الذين يطمعون في تجنيد الجيش الشعبي ليحارب من أجل أهدافهم اليائسة التي ليست لديهم الرغبة ولا الزخم الجماهيري للقتال من أجلها).. (إنك تعلم أننا ومراعاة لمعانٍ أكبر تحملنا كل تجاوزاتكم: في أكثر من مناسبة قدمتم لحكومة السودان خطة لتكوين دولتين كونفيدراليتين بتقسيم السلطة المركزية بين الحركة ونظام الجبهة. ورسمتم حدوداً جديدة للدولتين. كل ذلك يناقض بصورة صارخة مقررات أسمرا وكل اتفاقيات التجمع الماضية).

وقال إنه اتضح أن الحركة الشعبية هي التي ترفض توسيع الإيقاد بالرغم من أن أحد مقررات أسمرا هو أن الحركة تمثل التجمع في عملية الإيقاد وتسعى لتوسيعها في جوانب أخرى، وأن الحركة تبنت علناً المبادرة المصرية الليبية ووقعت على إعلان طرابلس في أغسطس 1999م ثم صارت ترفضها مبدئياً، وأن ملف الجيش الشعبي لحقوق الإنسان أعاق كثيراً من حملات المعارضة ضد الانتهاكات.

ثم.. (نقول، مهما بلغت درجة استيائنا من ظلم وقسوة هجومكم على حزب الأمة وتمسكنا بصحة موقفنا، فإننا لن ندع رد الفعل يحيدنا عن سعينا الاستراتيجي نحو السلام، الديمقراطية، الاستقرار الإقليمي، وإعادة وضع السودان في المجتمع الدولي).

تحدث خطاب السيد الصادق عن التطورات الإقليمية التي قلصت فرص المعارضة، وعن التطورات داخل النظام والتي يمكن أن تؤدي إما لأن ينجح الترابي في إبطال الانقلاب ضده، أو أن نجاح البشير يغريه في تطوير ديكتاتورية عسكرية محضة، أو أن يلجأ الطرفان لحل النزاع عبر القوة حائثين تقهقر البلاد نحو الصوملة، أو حدوث المزيد من المآسي التي تحتم التدخل الأجنبي. معتبراً هذه الاحتمالات الأربعة فاجعة بالنسبة للسودان ويمكن تجنبها عبر إستراتيجية ناجعة وواقعية ومناسبة للمعارضة نحو برنامج لعقد مؤتمر قومي جامع تحكمه مبادىء الحل الشامل، بحيث تحدد آلية الوساطة للمؤتمر زمانه ومكانه وعضويته وأجندته، وحتى يتم الوصول لاتفاقية تُحكم البلاد بدستور انتقالي تكتبه لجنة فنية تصوغه من مسودة الدستور التي قدمتها اللجنة القومية، وإعلان مبادىء الإيقاد، ومقررات أسمرا 1995م، ونداء الوطن، وتجيز الدستور الانتقالي قمة من قيادة

البلاد السياسية تعمل كجسم تشريعي، ويتم تعيين حكومة قومية انتقالية لحكم البلاد حتى يجري الاستفتاء والانتخابات العامة التي تحددها اتفاقية الحل السياسي الشامل عبر المؤتمر القومي الجامع[367].

وسوف ترون أن لغة السيد الصادق هذه وذات المطالب لا تزال تراوح مكانها، والمؤتمر الوطني لا يزال أصم لا يسمع! بل انطلق طرفاه في الصراع مشتعلاً في دارفور، وبدأت حالة البلقنة، ولا يزال المؤتمر الوطني لا يسمع، ولا يزال السيد الصادق يطرق ويطرق ويطرق، ولكن المستجد الآن أن القسم الأكبر من القوى السياسية المسلحة والمدنية صار موحداً خلف هذه المطالب، وكانت البداية لهذا الاختراق الوطني في إعلان باريس في 8/ 8/ 2014م مثلما سوف نرى في الجزء السادس بإذن الله.

ولنعد للتبادل الساخن والمؤسف والذي ازداد سخونة ومدعاة للأسف بين دكتور جون والسيد الصادق..

ففي 31 يناير 2000م رد المرحوم قرنق على الخطاب المذكور بخطاب ناري منذ بدايته وحتى النهاية، قال فيه إن ما ذكره السيد الصادق في خطابه كان أكاذيب، واستنهض قراءات تاريخية تدمغ كيان الأمة والأنصار منذ المهدية وحتى عهد السيد الصادق كرئيس للوزراء، وقال إنه (لم يكن هناك عهد في تاريخ الحرب الأهلية في السودان شهد تصعيداً للنزاعات بين قبائل التماس لدرجة يصعب التحكم فيها مثل ما حدث في عهدكم، وقد كانت تلك هي بداية المذابح المنظمة التي لم تتوقف. إن المليشيات القبلية التي يطلق عليها الضحايا من الجنوبيين اسم «المرحلين» هي من صناعة حكومتكم. وما فعلته الجبهة الإسلامية وببساطة هي أنها واصلت سياسة المليشيات القبلية الحكومية التي بادرت بها حكومتكم واسمتها القوات الصديقة. وفي نموذجكم للسودان فإن المواطنين يقسمون إلى قبائل صديقة وأخرى غير صديقة). و(إن إعادة بعث الاسترقاق في مناطق التماس في بحر الغزال يمكن إرجاعه إلى عهد حكومتكم وهي حقيقة تم توثيقها ببراعة عن طريق الأستاذين عشاري وبلدو وعدد من الشهود المحايدين).

ثم تحدث دكتور جون عن سجل التعامل بين الحركة وحزب الأمة أثناء فترة الديمقراطية، وتطرق لعدد من القضايا منها على سبيل المثال ما ذكره خطاب السيد الصادق عن انتهاكات الحركة لحقوق الإنسان فقال: (من يعيش في بيت من زجاج عليه ألا يقذف الآخرين بالحجارة) ورد بأن الحركة الشعبية ليست حكومة ملزمة بالمواثيق والاتفاقيات الدولية المعروفة فهي حركة تحرير تخوض حرباً من أجل قضية عادلة لكنها رغم هذا تلتزم بالمواثيق، وقال إن حكومة السيد الصادق هي التي لم تكن تلتزم بها حينما كان رئيساً

---

367 السابق، الصفحات 19-21

للوزراء حيث كان يتم قتل الأسرى، و(إن مثل هذا السلوك يذكر الجنوبيين بفترة المهدية عندما تمت إبادة قبائل جنوبية بأكملها.. وطالما أنك نسيت وصارت لديك الجراة لدرجة أنك نصبت نفسك قيماً على حقوق الإنسان فدعنا نذكرك بمذابح جوبا، واو، بور التي وقعت في الستينات عندما كنت رئيساً للوزراء. إن هذه الأحداث المؤسفة تعيد للذهن ذكريات مؤلمة أخرى. إن اللا مبالاة وعدم إظهار الأسف على مصير مواطنين سودانيين مثلك شمل حتى أقرب حلفائك من الساسة الجنوبيين. إن قصة وليم دينق ستبقى دائماً محفورة في نفوسنا وذاكرتنا.. ولا شيء سيمحوها. إن وليم دينق الذي يفترض أنه حليفك المقرب قتل ببشاعة بواسطة الجيش عندما كان حزبك في الحكم فماذا فعلت في ذلك؟ إن جهودك النشطة من أجل تقديم قتلة عملك الإمام الهادي أثناء حكم نميري للمحاكمة تعطينا صورة أخرى، أنه وفي رؤيتك فإن المواطنين يتقسمون إلى درجات، ولهذا وحتى هذه اللحظة فإن قتلة وليم دينق لم يتم تقديمهم للمحاكمة رغم أنك أصبحت في قيادة الحكومة مرتين ورغم أنك تعرف هؤلاء القتلة جيداً يا سيادة رئيس الوزراء).. ثم تحدث عما سماه «حادثة بور» وأن السيد الصادق ذهب في الستينات أثناء رئاسة وزارته إلى بور وبكى بحرقة على قبر أحد ضباط الجيش الذين قتلوا في معركة مع الأنيانيا.

وقال إن محمد إبراهيم نقد قدم في كتابه الموثق عن الرق في السودان في فترة المهدية (ولن يكون مفاجئاً أن يتقدم بعض أبناء الجنوب بطلب تعويضات من عائلة المهدي عن تجارة الرق التي تمت في عهدهم. وربما يجب التذكير بأن بعضاً من ثروة آل المهدي الحالية كان عائدها من تجارة الرق، ويمكن توثيق ذلك من كتاب نقد)، إلى آخر الهجوم الكاسح والمر[368].

وفي الحقيقة قرائي الأعزاء كان هجوماً ببراميل القنابل الانتينوفية التي لا تفرز! رحم الله دكتور جون، لقد حاول (أبلسة حزب الأمة) كما ذكر السيد الصادق في رده، ولن تتسع هذه المناسبة لذكر كل التهم التي رصها للحزب حتى مثلاً حادثة مقتل الأستاذ محمود محمد طه الذي كان مع السيد الصادق في نفس الشرك المايوي، وهو مقتل أدانه حزب الأمة بل حاول السيد الصادق تلافيه بإصراره أن يلاقي الأستاذ الشهيد في السجن وينصحه ألا يقع في الشرك اللئيم والإجرامي الذي قدّر أن النميري نصبه لهم جميعاً بإخراجهم من السجن بعد أن سن سكاكين «العدالة الناجزة» وصار جاهزاً لذبح كل من يقول (بغم)[369].

وقد تتبعنا في الجزء الأول من هذه السيرة (بينج ماريال) حقائق ما حدث في الجنوب، وحادثة مقتل السيد وليم دينق التي كانت مؤامرة ضد الصادق شخصياً، ومطالباته بالتحقيق والمساءلة مع عدم معرفته للقتلة. كان نص البيان الذي أصدره السيد الصادق في مايو 1968م بعد ذيوع خبر وفاة المرحوم وليم دينق مباشرة هو:

368 السابق الصفحات من 22 - 37

369 ذكرنا تفاصيل ذلك في الجزء الثاني من هذه السلسلة، ظلام أب عاج

(لقد فجعت البلاد بحادث اغتيال المواطن الصالح والمناضل المخلص السيد وليم دينق زعيم حزب سانو.

لقد كان السيد وليم دينق المواطن السوداني الأول الذي غير اتجاه حركة العنف إلى الحل السياسي السلمي في نطاق وحدة السودان، وكان أول من لبى النداء عندما قام النظام الديمقراطي في السودان وعاد إلى البلاد. ولعب دوراً إيجابياً في مؤتمر المائدة المستديرة ثم لجنة الإثنى عشر ثم مؤتمر الأحزاب السودانية حتى استطاعت البلاد أن تجد إطاراً عادلاً لعلاج مشكلة الجنوب في إطار وحدة التراب السوداني، واستطاع السيد وليم دينق عبر التنظيم والإقناع والسلم أن يكون له صوت مسموع، واستطاع السيد وليم دينق في فترة وجيزة أن يكون وجهاً عالمياً بارزاً، واستطاع أيضاً أن يحتل مركزاً سودانياً عاماً خرج من نطاق وإقليمه وشمل السودان كله.

إن اغتيال السيد وليم دينق في هذه الظروف الحرجة وخسارته علينا وعلى البلاد في الصعيد الخاص والعام خسارة فادحة لا تعوض. رحمه الله رحمة واسعة.

إن ظروف مقتل السيد وليم دينق مازالت غامضة جداً ويتبادر إلى الأذهان عدد من الأسئلة:

كيف سمح له أن يتحرك من منطقة إلى أخرى دون خوف؟ وإذا تحرك دون إذن فلماذا لم يُمنع؟ وعندما تحرك لماذا لم يراقب تحركه؟

لقد كان برنامج طواف السيد وليم دينق معروفاً فعندما غادر واو إلى رمبيك ولم يصل في الوقت المقدر فلماذا لم يجد البحث عنه؟ وترك أمر الموت ليكشف عن طريق الصدفة بعد عدة أيام بواسطة الأهالي؟ هذه الأسئلة هامة لإجلاء الموقف في أذهاننا وأذهان المواطنين.

والسيد وليم دينق علم من أعلام السودان له خصوم، وعنده مواقف، وله أصدقاء وأعوان، ولا يحسم أمر مقتله الشنيع إلا إجراء تحقيق عادل دقيق عاجل بواسطة لجنة مستقلة نزيهة تتولى التحقيق وتصدر تقريراً واضحاً يجيب على التساؤلات ويحدد المسئولية.

رحم الله السيد وليم دينق والذين توفاهم معه وكتب لمبادئه الوطنية البقاء ولأهله وأعوانه الصبر وللسودان العوض في إبنائه العاملين.) أ. هـ.

فالحادثة مختلفة عن حادثة مقتل الإمام الهادي التي كان القتلة فيها معروفين بالاسم والتفصيل الممل لوجود شهود أحياء.

والأكثر من ذلك أن الفترات التي ذكر فيها المرحوم قرنق أن حزب السيد الصادق كان يحكم، كانت أثناء الانشقاق في الستينات حيث كان معارضاً لسياسة الحاكمين باسم الحزب بشكل لا مواربة فيه وكانت سياسة الجنوب أحد أهم أوجه المعارضة. هذا علاوة على عدم الدقة التأريخية فقد تقلد السيد الصادق الوزارة مرة واحدة بعد مقتل السيد وليم

دينق وليس مرتين لأن السيد وليم قتل في مايو 1968م وانتهت وزارة السيد الصادق الأولى قبلها بعام في مايو 1967م.

وربما سئل دكتور جون رحمه الله خلال الأشهر السبعة التي كان فيها النائب الأول لرئيس الجمهورية قبل مقتله المؤسف، هل تذكّر قضية وليم دينق وفتح المساءلة فيها طالما يرى أن القتلة معروفون؟

وسوف نتطرق فقط لبعض الردود التي ساقها السيد الصادق المهدي، وللباحث عن تفاصيل ذلك السجال المر والمؤسف أن يرجع لكتاب الأستاذة إخلاص مهدي وهي من كادر حزب الأمة القيادي المقيم في القاهرة حينها، وقد تابعت السجال فجمعت الخطابات وترجمت ما لم يكن مترجماً للعربية فالخطابات كانت أصلاً باللغة الإنجليزية، ثم قامت بنشر كل الخطابات باللغتين في كتابها المذكور.

ومن غرابة أمر الشعارات في السودان، أن التوثيق وهو وجه حداثي لم يبادر به حاملو لواء (الجديد)، بل كان المبادر فيه في غالب الأحيان حزب الأمة وكادره الموصوم بالتخلف، والتقليدية وما إليه من نعوت.

المهم! من جديد كوّن السيد الصادق لجنة لبحث رده على الخطاب. وبعد إجازته أرسل للمرحوم الدكتور جون قرنق في 1 مارس 2000م. وقال في مطلعه **(طالعت نسخة من جوابك على خطابي. جواب خلا من بحث القضايا المطروحة وخاض ذماً شخصيا ومعلومات بادية البطلان لا تقوى على الفحص والبرهان).**

قال السيد الصادق في الخطاب إن علاقة حزب الأمة مع الحركة الشعبية قامت على تحالف ضد طغيان الجبهة الإسلامية، و**(لكن حديثك العلني في كمبالا في ديسمبر الماضي، وجوابك الأخير كشف آراءك الحقيقية ومشاعرك لا نحو حزب الأمة وحسب ولكن أيضا نحو البرنامج الوطني ومقاصد السلام والديمقراطية والوحدة الطوعية،..، إن حزب الأمة يعلن بوضوح تام أننا سنظل أوفياء للبرنامج الوطني الذي أمضيناه لا سيما نحو اخوتنا الجنوبيين مهما تقلب بك الهوى وتجاذبتك الأجندات).**

وقال له إن جوابه استنسخ الأباطيل التي ألفها أعداء المهدية والمهدية المتجددة، وحزب الأمة، وأن فيه فرصة لبحث القضايا بالوضوح والصراحة: رب ضارة نافعة.

وتحدث المهدي عن اتهام المهدية ذاكراً تشويه تاريخها بالدعاية الحربية و**(أما اعتبارك المهدية مجرد حركة لتأسيس تجارة الرقيق واستشهادك بكتاب الأخ محمد إبراهيم نقد للبرهان على ما تقول فقد كان أكبر انزلاق في قشر من موز. أبدى الأخ نقد في كتابه ملاحظتين في هذا الصدد وهما: الأولى: أن المهدية مع أنها لم تأمر بإلغاء الرق قد اتخذت من الإجراءات ما حاصره عملياً، والثانية أن الإدارة البريطانية في السودان ضخمت من إدانة**

الرق لكنها تسامحت معه عملياً)، مستشهداً بما جاء في كتاب نقد بما يؤكد ما ذهب إليه.

ثم تطرق لتهمة ثروة آل المهدي وأن بعضها من الرق بقوله: (جاء في خطابك ما يدل على أنك تعتقد أن الإمام عبد الرحمن ورث ثروته من أبيه الذي كونها بأيدي الرقيق أثناء المهدية ثم ورثها لأسرته. هذا الفهم يدل على غيبوبة تامة عن تاريخ السودان الحديث. المهدي لم يكوّن ثروة خاصة. لقد مات فقيراً ولم ترث أسرته المباشرة مالاً ولا منصباً سياسياً.. أما عبد الرحمن ابنه الذي ولد بعد وفاة أبيه وسائر أخوته وأخوانه فقد عاشوا فقراء في المهدية).. (إن الثروة التي كونها الإمام عبد الرحمن المهدي فيها بعد عمل عصامي) متحدثاً بعد ذلك عن دور الإمام عبد الرحمن الوطني الذي أهله برأي البروفسر حسن أحمد إبراهيم أن يوصف بأنه أهم شخصية سودانية في القرن العشرين.

ثم قال إنه سوف يكشف بطلان عشر وقائع خاطئة تورط فيها جواب دكتور جون نشير هنا لبعضها وللمستزيد الرجوع للكتاب المذكور.

تطرق السيد الصادق للحادثة التي سماها المرحوم دكتور جون حادثة بور، وقال: (لقد دعاني حزب رابطة الشباب الصومالي لزيارة الصومال في عام 1965م وكان هذا قبل انتخابي رئيساً للوزراء (في مايو 1966م) وفي طريق عودتي زرت مدينة جوبا. كان يسكن معنا في أم درمان جندياً يدعى محمد حامد، علمت أنه استشهد في العمليات، لذلك زرت قبره وقرأت الفاتحة ترحماً على روحه. لم يكن في صحبتي مسؤولون رسميون وكانت زيارة مواطن عادي. هذه الواقعة ضخمها الرواة وأنت منهم ونفخوا فيها معانٍ غريبة عليها.. لقد كان أحد أسباب زيارتي للجنوب ما بلغني من حادثة الهجوم على بعض المثقفين الجنوبيين في جوبا وواو واعتقالهم وقتل بعضهم. ورأيتُ التحري عما حدث لأهميته وإطلاع حزبي على الحقائق. لم أجد تعاوناً من ناحية المسؤولين في جوبا وواو لذلك عندما عدتُ للخرطوم خاطب حزب الأمة الحكومة وكانت برئاسة السيد محمد أحمد محجوب مستنكراً ما حدث ومطالباً بالتحقيق. لم تقبل الحكومة طلب حزب الأمة وكان هذا أول خلاف علني بين حزب الأمة والحكومة الائتلافية التي يشارك فيها)[370].

370 كنا أشرنا في الجزء الأول من هذه السيرة إلى خطاب السيد الصادق داخل الجمعية في 16 أغسطس 1966م كرئيس وزراء حيث أشار لزيارته تلك في 1965. قال السيد الصادق في الخطاب إنه كان قد زار الجنوب في يوليو 1965م في طريقة من شرق أفريقيا، ونبه لنقص في الأوضاع هناك والضحايا الذين سقطوا ولكن لم يتم الالتفات إلى تنبيهاته: نص حديثه (إنني في يوليو الماضي عام 65 قمت بزيارة للمديريات الجنوبية في طريق عودتي من شرق أفريقيا وتقدمت للسيد رئيس الوزراء آنذاك بمذكرة فيها حال القوات المسلحة هناك وضرورة العمل على تلافي النقص بمختلف أنواعه وأن يقوم بزيارة فورية هو ووزير الداخلية ووزير الدفاع لكي يقفوا على الأحوال هناك في يونيو أو أغسطس حتى يتمكنوا بعد ذلك من وضع الأسس الصحيحة على ضوء ما قدمناه لهم من مذكرات. أتدرى ماذا حدث يا سيدي الرئيس؟ تمت تلك الزيارة ولكن في 19/4/1966م. كذلك تحدثنا عن مسألة تدعيم القوات المسلحة وقد ترك هذا الأمر أيضاً معلقاً حتى أدى إلى نوع من التمرد وأدى إلى سفر غير نظامي قام به وزير الدفاع بالإنابة ومعه القائد العام في 23/10/1965م. يا سيدي الرئيس: في شهر يوليو من ذلك العام تركت المسألة معلقة حتى كادت أن تؤدى إلى فتنة إلى وضع كل المواطنين عليمون بما أدى إليه والضحايا الذين واجهوا تضحية في سبيل هذا الإهمال الذي تم).

وتطرق كذلك للعلاقة الثنائية بين الأمة والحركة أثناء الديمقراطية الثالثة وأن حزب الأمة كان الحزب الكبير الوحيد المشارك في كوكادام، وذكر اجتماعه به في يوليو 1986م ثم انقطاع الاتصال لإسقاط الحركة طائرة الخطوط الجوية السودانية المدنية. وقال: (لقد أشرتَ لتسليح بعض قبائل جنوب كردفان. **نعم سُلحت بعض القبائل أثناء الفترة الانتقالية بقيادة المشير سوار الذهب وكان السبب معلوماً وهو أن الجيش الشعبي اعتدى على قرى مدنية غير محاربة في ود دكونة، والقردود والأزرق وكليك وقريتي بت الكلب واللبري)**.. و(الأستاذان بلدو وعشاري زارا مناطق توتر قبلي شديد وسجلا شائعات سماعية ودون إجراء تحريات كما ينبغي للباحثين نشرا اتهامات مثيرة. لقد كانت الحكومة مهتمة بالأحداث وكونت لجنة تحقيق عليا لمعرفة الحقائق كانت تواصل عملها عندما نشر الأستاذان اتهاماتهما).

وحول اغتيال وليم دينق: (**كان السيد وليم دينق صديقي وحليفي. وكنا مستهدفين معاً من قبل الحكومة في ذلك الوقت. لقد كان وما زال في ذاكرتي من أفضل رجال الدولة السودانيين الذين عرفتهم. وعندما اغتيل قمنا بحملة كبيرة للكشف عن القتلة ولكن السلطات المدنية والعسكرية في ذلك الوقت حجبت الحقيقة. وعندما انتخبت للحكومة فيما بعد كان ذلك بعد ثمانية عشر سنة بعد مقتله وكان التستر على القتلة محكماً فلم نجد خيطاً واحدا نستدل به. أما ظروف مقتل الإمام الهادي فقد كانت مختلفة**)..

وبعد تفنيد بقية النقاط العشرة ومنها ما يلقيه جوابه من ظلال اتهام على حزب الأمة في إعدام السيد محمود محمد طه، ومسألة عرض حزب الأمة لهم المشاركة في الحكم، والخلاف حول كلمة التدويل في إعلان طرابلس، قال: (**لقد أزعجنا كثيراً معاملة الإشاعات كحقائق وبث الاتهامات جزافاً. كما همنا كثيراً أن بعض الجنايات والتجاوزات مسكوت عنها لذلك طالبنا بتحقيق شامل وعادل يتناول كل الأحداث الهامة والمزعومة التي لحقت بالحياة العامة في السودان. وفي سبيل ذلك فإنني في كتابي «لكي يولد السودان ثانية»[371] أحصيت 43 حدثاً. وحرصاً على هذه الفكرة فقد نص عليها نداء الوطن**).

ثم تحدث خطاب السيد الصادق بعد ذلك عن دور حزب الأمة في قضية الجنوب بتفصيل نحن في غنىً عن ترداده هنا وقد قضينا في الأجزاء السابقة نرصد ذلك الدور بمحطاته المختلفة، وفي النهاية لم يخلص السيد الصادق إلى لغة عدائية ولا بعثٍ للمرارات، بل كرر الدعوة للاستجابة لما سماه الأجندة الوطنية لانتشال الوطن[372].

ونجد السيد الصادق في خطاب لأعضاء أجهزة حزب الأمة القيادية بتاريخ 16

---

371 هذا اسم الكتاب بالإنجليزية second Birth of Sudan وقد نشر بالإنجليزية من منشورات حزب الأمة، ولكنه بالعربية نشر بعنوان السودان وحقوق الإنسان، منشورات دار الأمين للقاهرة، 1999م

372 انظر الخلاص مهدي، مرجع سابق، الصفحات 38- 69

مارس 2000م تعرض لتلك الخطابات المتبادلة ورأى أنها يجب أن تقرأ مع ما تزامن معها من مقالات مستشار المرحوم قرنق السياسي في صحيفة البيان. وذكر إنهم قرروا (عدم الرد على مقالات المستشار لأن ما بها من خطأ وعدوان كفيل بإثارة ردود واسعة من الرأي العام السوداني، وقد كان). ولكن ما ورد في الجواب استوجب رداً شاملاً وتنويرياً.

وعدد السيد الصادق مبادرات حزب الأمة بمقابلة الحركة الشعبية حينما كان في السلطة في 1986م، ومبادرة ضمها للتجمع في فبراير 1990م معدداً الاتفاقيات والتفاهمات الثنائية بينها والأمة، وسعي الأمة لإسعاف الحركة عندما نكبت عام 1991م بسقوط نظام منقستو، وتقديمها للأوساط العربية المتحفظة في التعامل معها (هذا كله ضمن عمل لإعطاء الحركة فرصة شرح حقيقة موقفها عربياً ولإعطاء الدول العربية فرصة الاستماع المباشر للحركة. وكنا نبحث مع الحركة كيفية مشاركتها في سودان المستقبل بما يزيل التهميش ويحقق مشاركة فعلية).. ثم تطرق لتحليل أسباب ذلك الهجوم.

والمعطيات أمامك أيها القارئ الكريم والقارئة الكريمة. ونحن نعتقد الآن أن سوء الفهم كان جزءاً أصيلاً في تأجيج غضب الراحل قرنق، وإن كان للعبة القوى دور لا ينكر.

على كل حال، لقد كانت صفحة مرة في العلاقة بين طرفين مهمين في التركيبة السودانية لا يستقيم سير الوطن بدون تفاهمهما، وسوف نرى كيف سممت تلك الخطابات المناخ زمناً حتى أمكن تجاوز هذه المرارة وافتتاح صفحة في العلاقة بين حزب الأمة والحركة الشعبية تتسم بالتعاون الحقيقي والتفاهم، مثلما هي الآن.

وإن كنا لا زلنا نجد البعض ممن يدعي الوقوف على منصة المعارضة يعيد تدوير خطاب الراحل دكتور جون قرنق للسيد الصادق، ونعتقد أن هذا يتم غالباً بإيعاز من الأجهزة الأمنية ومنسوبيها للتشويش على التحالف الحالي. ولكن هيهات، هؤلاء قوم سدروا خلف بقاء وطنهم وانتشاله من يد البغي، يعرفون الهدف والعدو، جيداً!

◆

انتخابات ديسمبر 2000م

ذكرنا آنفاً كيف تم قلب الطاولة أمام الأمين العام السابق للمؤتمر الوطني بقرارات الرابع من رمضان ثم الأول من صفر. وتحت هذه الأجواء الانشقاقية والإقصائية للترابي رحمه الله وجماعته أعلن النظام عن انتخابات جرت في ديسمبر 2000م رفض الترابي والمؤتمر الشعبي خوضها بحجة أن الدولة تهيمن على كل شيء كما لا توجد ضمانات لنزاهتها[373].

كان النظام قد سعى للتفاوض مع القوى السياسية، ووقع اتفاقيات مع بعضها أهمها

373 حاوي سابق ص 268

اتفاق نداء الوطن الذي وقعه مع حزب الأمة في نوفمبر 1999م كما رأينا، وحينما أعلن النظام عزمه على إجراء انتخابات في الثلث الأول من سنة 2000 أصدر الحزب بياناً صحفياً حول التطورات في الساحة السياسية وتطرق للحديث حول الانتخابات المزمعة بالتالي:

- رفض حزب الأمة لأية انتخابات رئاسية كانت أو برلمانية قبل انعقاد ملتقى الحوار الوطني الجامع، الذي يقرر فيه شكل الحكم والترتيبات الانتقالية والأوضاع الدستورية.
- يعتبر الحزب أن إجراء مثل هذه الانتخابات يشكل تراجعاً من جانب الحكومة عن الحل السياسي الشامل والتدابير المرتبطة به والتي التزمت بها الحكومة في إطار المبادرة المشتركة، وإعلان نداء الوطن بجيبوتي.
- إن مصلحة البلاد تقتضي أن تفي الحكومة بالتزاماتها تجاه مشروع الحل السياسي الشامل، وأن تنأى عن الزج به في إطار صراعاتها وخلافاتها الداخلية، تأكيداً لمصداقيتها ووفاءً لتعهداتها.
- إن الحل السياسي الشامل أضحى تياراً شعبياً قوياً ومطلباً وطنياً ملحاً. وهذا من شأنه أن يكفل الاستقرار المنشود أكثر مما تحققه انتخابات مختلف عليها ويرفضها شعبنا جملة وتفصيلا[374].

وغني عن القول إن بقية القوى السياسية قد رفضتها من ضمن رفضها الأصيل لأسلوب الإنقاذ في إدارة البلاد، ولم تخضها سوى أحزاب التوالي السياسي الزخرفية والتي تم شقها من أحزابها الأم بفعل سياستي فرق تسد وكشكش تسد، باستثمار وخلق الخلافات داخل الأحزاب، والإغراءات المادية بالمال وبالحقائب الوزارية وغيرها في ظل تجفيف لموارد الأحزاب وإفقار لكادرها وتطويق اقتصادي لقياداتها مما جعل البعض يذهب مرغماً لا بطلا للإنقاذ منضماً أو مواليا، تاركاً شعاراته الديمقراطية، ومرتزقاً في موائد الاستبداد الممتدة. وفي ذلك الحين كان الأستاذ غازي سليمان المحامي رحمه الله من المعارضين البارزين ولم يكن قد انضم لتيار المقربين من المؤتمر الوطني بعد. وتعليقاً على تلك الانتخابات قال إنها مجرد طلاء للشفاه يضعه النظام على وجهه الشمولي القبيح[375].

هذا وقد أوفدت منظمة الوحدة الإفريقية وجامعة الدول العربية مندوبين عنها لمراقبة تلك الانتخابات[376].

الانتخابات الرئاسية: فاز فيها البشير بحصوله على 86.5٪ من الأصوات في مواجهة

---

374 كتاب أدبيات الحل السياسي- سابق الوثيقة رقم 67: بيان صحفي حول التطورات الجارية

375 Marc Gustafson, op-cit, p 13

376 ناصر السيد- سابق

4 مرشحين آخرين. نسبة المشاركة بلغت ٪86 ممن يحق لهم التصويت[377]، بحسب ما أعلن. والمرشحون هم: جعفر نميري (حصل على ٪96 من الأصوات)، ومالك حسين (٪1أو6 من الأصوات) والسموأل ٪3أو1 ومحمد أحمد جحا ٪1 [378].

الانتخابات التشريعية: اكتسح المؤتمر الوطني كما هو متوقع، غالبية المقاعد النيابية. ورفضت أحزاب المعارضة الرئيسية المشاركة في هذه الانتخابات كما ذكرنا. وحصد حزب المؤتمر الوطني 355 مقعداً من أصل 360 مقعداً نيابياً. وخاض 35 بالمئة من المرشحين الانتخابات دون وجود مرشحين منافسين لهم (بالتزكية). وفاز مرشحون مستقلون بالمقاعد الخمسة المتبقية. وعيّن رئيس الجمهورية ممثلي 24 منطقة انتخابية جغرافية، من مجموع 270 منطقة في الجنوب لم تكن هناك إمكانية لإقامة انتخابات فيها بسبب الحرب الأهلية[379].

هذه الانتخابات صاحبتها مطاعن لهج بها حتى بعض خائضيها الذين صدقوا بأنها انتخابات حقيقية ولكنهم فوجئوا بما صاحبها من طبخ.

أوردت صحيفة ألوان في 2001/11/7م أن المشكلة الرئيسية التي تواجه الانتخابات: العزوف عن المشاركة.. التزوير متفش وتمت ممارسته دون حياء، وقال مالك حسين مرشح الرئاسة إن فوز البشير كان ممكناً دون اللجوء للسلوك الذي سلكه الحزب الحاكم، وإن حزب المؤتمر الوطني صنعته الحكومة ولا يستطيع أن يعيش بدونها[380].

كان المسؤول عن حملة البشير الانتخابية هو السيد علي عبد الله يعقوب وقد صرح بأن الحملة كلفت 8 ملايين دولار[381].

وقد رفضت الحكومة رفع الحصانة عن مستشار الأمن (الطيب إبراهيم محمد خير) ووالي الخرطوم (مجذوب الخليفة) ومحافظ المتمة لمحاسبتهم على التزوير واستغلال النفوذ باستغلال المناصب الدستورية، ورغم شكاوى التزوير التي قال بها بعض الذين شاركوا في الانتخابات من خارج الحزب الحاكم، قال جلال محمد أحمد عضو هيئة الانتخابات: ليست مهمة الهيئة التحقيق أو الحكم فقط رفع الشكوى، كل الشكاوى التي وصلت إلينا تم رفعها لجهات الاختصاص[382].

وصف ويلز والبطحاني وودورد هذه الانتخابات بقولهم: «كان هناك فرق واضح

---

377 ناصر السيد- سابق

378 عليش، سابق ص 431، نقلا عن صحيفة الرأي العام في 2000/12/3م

379ناصر السيد، سابق

380 عليش، سابق ص 431

381 نفسه ص 432

382 حاوي -مرجع سابق ص 268

في الانتخابات الرئاسية بين عام 1996 و2000م، فقد اتسمت الأولى بتعدد المرشحين المغمورين، وتميزت الثانية بعدد قليل من المرشحين المعروفين (من ضمنهم جعفر نميري) ولكن كثيراً من المراقبين يقولون بأن جميعها اشتركت في ذات المآخذ. وفي انتخابات 2000 أوردت الصحف أن صناديق الاقتراع قد بدلت، وسمح لبعض الناخبين غير المسجلين بالتصويت، وعدت بعض البطاقات التالفة»[383].

◆

التنظيم الانتقالي

في الشهور التي تلت التوقيع على نداء الوطن، وتحديداً في فبراير 2000م، دعا السيد الصادق لاجتماع يجمع قيادات الداخل والخارج لحزب الأمة والذين التقوا في الفترة 15–16 فبراير 2000م بالقاهرة. وكان أمام المجتمعين ملفاً من 104 صفحة يحتوي على: مذكرة من رئيس الحزب بتاريخ 13 فبراير 2000، خريطة الحل السياسي الشامل بتاريخ 21 أكتوبر 1999م، تقرير لجنة التنظيم بتاريخ 16 يناير 2000م، مداخلات حول التنظيم من مكاتب الحزب المختلفة، الميثاق المقترح للتجمع، تقرير لجنة التحضير للمؤتمر «لجنة التجمع»- تقرير لجنة التحضير للمؤتمر» لجنة الحزب»، ومشروع السيد ابيل الير المقدم للسلام في 2000.. أعطي الملف للمجتمعين قبل يومين لدراسته، ويمكن للواحد أن يتخيل كم كان ذلك شاقاً.

لقد شهدت هذه الاجتماعات من واقع سكرتارية الإعداد.. يعتقد بعض الناس أن العمل السياسي كالسياحة وبعضهم يمارسه كذلك، ولكنني أشهد بالجهد الذي بذله ويبذله السيد الصادق المهدي وقادة حزب الأمة تلك الأيام وحتى الآن! الاجتهاد المستمر والانشغال بالعمل الوطني: اجتماعات ومشاورات، ودراسات لا تنفض إلا لتنعقد. سهر وكدح متصل، حقاً: حزب الأمة ليل ونهار![384]

خرجت الاجتماعات ببيان ختامي حوى كل الموضوعات الموضوعة في الأجندة، وهي: الحل السياسي الشامل، التنظيم المرحلي، التجمع، الملف الجنوبي، والتمويل.[385]

قرر الاجتماع أن يتم التحول لشكل تنظيمي جديد سمي بالتنظيم الانتقالي يقود الحزب حتى انعقاد المؤتمر العام السادس الذي ينتخب كافة مؤسسات الحزب القيادية.

وقد جاء في البيان الختامي للاجتماعات: (المرحلة القادمة هي مرحلة إعادة بناء تنظيم

---

383 ويلز والبطحاني وودورد، سابق ص 27

384 كان أحد شعارات الحزب في زمن مضى: حزب الأمة لن ينهار.. وشوهد في إحدى مسيرات الحزب أحد أعضاء الحزب وهو يردد الشعار بدون أن يفهمه: حزب الأمة ليل ونهار، وحقا!

385 أنظر ملف اجتماعات فبراير 2000م

الحزب بصورة تتجاوز الشكل الداخلي والخارجي الذي أوجبته المرحلة الماضية وفرضته الظروف الداخلية وسمحت به الظروف الإقليمية السابقة.. المرحلة الجديدة هي مرحلة توحيد عمل الحزب السياسي الشعبي وسوف تمتد إلى حين انعقاد المؤتمر العام.. تكون مهمة اتخاذ القرار والتخطيط السياسي من مسئولية مكتب سياسي مرحلي يجري تكوينه بأعلى درجة من الديمقراطية.. يبلغ عدد أعضاء هذا المكتب خمسون شخصاً) وقد فصل البيان الختامي طريقة اختيار أعضاء المكتب السياسي"[386].

بعد اجتماع فبراير بأقل من شهرين عادت قيادات الحزب للداخل وعلى رأسها الأمين العام ومسئول العمل الخارجي في بداية عهد الإنقاذ. لقد كان موكب العودة الأولى مهيباً ضخماً يعبر عن شعبية الحزب وتمدده. تلك الجماهير المعبأة لنصرة حزبها كانت معبأة ضد أي اتجاه للانخراط في النظام. شهدت بذلك الهتافات العفوية، وردود فعل الجمهور أثناء الخطب التي أقيمت بالمركز العام للحزب بأم درمان ساعة العودة في 6 أبريل 2000م. وقد حضرتُ مشهد العودة الأولى داخل السودان حيث ذهبت في زيارة لهناك وشهدت تدافع الناس داخل مبنى الدار الذي فاض بالمستقبلين وكان بعضهم متسلقاً الحوائط.

ومنذ يوم العودة الأول ظهرت اختلافات حادة بين قيادات الحزب حول تفسيرات العودة، والعلاقة مع النظام، وبدأت فترة من الطحان المستتر والذي يصل للرأي العام والصحف أحياناً بين القيادات.

لقد كان السيد مبارك تحديداً ضجراً جداً من العلاقة بالتجمع، وقد لا يلام على ذلك فقد رأينا كيف تعامل التجمع إزاء أطروحات الحزب بعرقلة واتهام للنوايا وكانوا يشيعون أن الحزب قرر الانخراط في النظام. وكانت رؤيته هي أن أمام الحزب الآن التعاون مع النظام.

مثلاً نراه حتى قبل لقاء جنيف وجيبوتي كتب في أبريل 1999م (ورقة استراتيجية) تحدث فيها عن خيارات الحزب ورأى أنها: (الخروج من التجمع الوطنى الديمقراطى والعمل على دفنه وتشتيت قوى السودان القديم التى احتمت به)، أو (التحالف مع قوى السودان الجديد لإطاحة نظام الجبهة، وإقامة السودان البديل أو الوصول الى حل سلمى مع الجبهة لإقامة السودان الجديد)، أو (السير فى الخيار الثانى بصورة متوازنة، ومع تأجيل الخيار الأول، والاستعاضة عن ذلك بإجراءات تحقق لحزب الأمة استقلالية الحركة).

وبالطبع كانت تلك الرؤية مختلف عليها جداً داخل الحزب، بل إن وثائق الحزب كانت بعيدة جداً عن خيار الوصول لحل ثنائي مع الجبهة لإقامة سودان بديل، وقد بلورت ورشة الحل السياسي الشامل في سبتمبر 1999م مفهوم الحل السياسي الشامل ومرجعياته وكلها

---

386 أدبيات الحل، مرجع سابق، وثيقة رقم 86

بعيدة جداً عن أي حل او اتفاق ثنائي.

كانت قيادات الداخل في الغالب ضد أي اتجاه للتعامل الثنائي مع النظام.

كذلك ظهرت اختلافات حول تكوين التنظيم المرحلي الذي قاد العمل في الفترة السابقة وهو يقوم على ثنائية الداخل والخارج كما وضحنا، هنا برزت الحاجة لعقد قمة يتم فيها تصفية الخلافات وإيضاح الخط السياسي للحزب بعد التشاور حول تفاصيله والاتفاق عليه بين القيادات. فقام السيد الصادق بدعوة قيادات حزب الأمة بالداخل والخارج لاجتماع قمة أخرى في يوليو وأغسطس 2000م.

استمرت تلك الاجتماعات من 27 يوليو وحتى 4 أغسطس، وقد كانت سلسلة اجتماعات متواصلة مضنية شارك فيها السيدات والسادة: الصادق المهدي، عمر نور الدائم رحمه الله، آدم موسى مادبو، بكري عديل، سارا الفاضل رحمها الله، نصر الدين المهدي، مبارك المهدي، إبراهيم الأمين، عبد الرحمن نقد الله شفاه الله، عبد النبي علي أحمد رحمه الله، عبد المحمود صالح، عبد المحمود أبو، عبد الرحمن الصادق، صلاح جلال، صديق بولاد، حسن أحمد الحسن، نجيب الخير عبد الوهاب، إحسان عبد الله البشير، مأمون شرفي، (مأمون شرفي وإحسان عبد الله لم يشتركا في الاجتماعات منذ بدايتها وإن ألحقا بها في اليوم الأخير).

ناقش الاجتماع لليوم الأول مسألة التنظيم وكون لجنة هيكلة التنظيم برئاسة المرحومة سارا الفاضل ومقررية عبد المحمود صالح وعضوية كل من المرحوم عبد النبي علي أحمد، صديق موسى بولاد، وعبد المحمود أبو إبراهيم. وذلك لدراسة المقترحات المقدمة لدراسة هيكلة العمل التنفيذي لتختار الأمثل. مرجعيات اللجنة كانت: قرارات الاجتماع المشترك بالقاهرة في فبراير 2000م، قرارات الاجتماع المشترك بالقاهرة في أغسطس، والتصورات المقدمة من كل من الحاج نقد الله، د. آدم مادبو، مبارك الفاضل، ثم ورشة العمل المنعقدة بالقاهرة، والتوصيات والأوراق المقدمة حول التنظيم، وورشة عمل التنظيم في يوليو 2000م.[387] خرجت اللجنة بمقترحاتها التي عرضتها على الاجتماعات المستمرة للقيادات من جديد.

وخرجت القرارات من تلك الاجتماعات التاريخية بعدة محاور فيما يخص التنظيم نوجزها فيما يلي: اعتماد قرارات الاجتماع المشترك بين القيادات المنعقد في القاهرة في فبراير 2000، اعتماد المكتب السياسي الخمسيني بالتكوين الذي تم، يضاف للمكتب السياسي أعضاء بما يكفي للآتي: تمثيل الأقاليم بنسبة الأصوات في الانتخابات الأخيرة مع أخذ عدد النواب في الحسبان، تمثيل المزارعين، والرعاة والمجاهدين، يراعى سد النقص في تمثيل

387 التفاصيل من محضر الاجتماع.

الشباب والمرأة، سيكون المكتب السياسي الخمسيني آلية هذه الإضافة عن طريق كليات تمثل الفئات المذكورة وتصعد ممثليها. ويكون المكتب السياسي الانتقالي هذا هو صاحب الرأي والقرار السياسي في المرحلة الانتقالية. وهو المسؤول عن عقد مؤتمر الحزب العام وسوف يواصل مسئوليته إلى حين انعقاد ذلك المؤتمر (التاريخ المبدئي للمؤتمر 26 يناير 2000م). والمكتب السياسي الانتقالي هو الذي يدرس توصيات ورش العمل ويقدم مشروع برنامج الحزب الجديد، ومشروع دستور الحزب، ومشروع اللائحة التنظيمية. ولصعوبة انعقاد المكتب السياسي بما يضم من أعضاء الداخل والخارج فإن النصاب القانوني لاجتماع المكتب يؤسس على الأعضاء بالداخل. الأعضاء بالخارج يشاركون عبر مؤسسة الرئاسة.

أما مؤسسة الرئاسة فقد تقرر أن تضم الرئيس ونائبيه الأول والثاني ومساعدين لـ: شئون المكتب السياسي، الشئون الخاصة، الشئون القانونية، المتابعة وضبط الأداء، الشئون الخارجية، الشئون الاجتماعية، شئون سودان المهجر، شئون الحزب بالخارج، وشئون المناطق المهمشة[388]. هؤلاء يكونون مكتباً يسمى مكتب الرئيس. هذا المكتب يكون له مقرر هو مساعد الرئيس للمتابعة وضبط الأداء.

تقرر تكوين هيئة تسمى هيئة الرقابة الحزبية من أشخاص مشهود لهم بالحكمة والاعتدال مقررهم مساعد الرئيس للمتابعة وضبط الأداء وتكون مهمتهم: التصدي لأية انحرافات فكرية أو سياسية أو تنظيمية وتمنحهم اللائحة الانتقالية سلطات تبدأ من لفت النظر، العتاب، إلى المحاسبة وتجميد العضوية حتى التوصية بالعزل.

المؤسسة التنفيذية: تتكون المؤسسة التنفيذية من تسعة قطاعات على رأس كل واحد رئيس للقطاع تتبع لها أربعون أمانة بيانها: قطاع التنظيم - القطاع السياسي- قطاع الاتصال والتنسيق والعمل الجماعي- قطاع الفئات- قطاع المالية والإدارة- قطاع المرأة- قطاع الشباب- قطاع الجنوب- قطاع تنمية الموارد البشرية- قطاع العلاقات الخارجية- وقطاع الدراسات والبحوث[389] رؤساء القطاعات يكونون المكتب التنفيذي ويختارون مقررا. يتبع لرؤساء القطاعات أربعون أمانة على رأس كل منها أمين يشغلهم الشباب من كوادر الحزب رجالا ونساء.

المجلس القيادي: يتكون المجلس القيادي من الرئيس ونائبيه ومساعديه ورؤساء القطاعات ورئيس ومقرر المكتب السياسي.

وقد تناول الاجتماع تسكين الهيكل بما يشمل مؤسسة الرئاسة، والمكتب التنفيذي،

---

388 أضيف هذا المنصب لاحقا

389 القطاعين الأخيرين تمت إضافتهما في المنشور السياسي

والأمانات، وعين الأشخاص المنوط بهم أداء هذه المهام. وتقرر أن يتولى هؤلاء عمل حزب الأمة حتى انعقاد المؤتمر لحشد الطاقات من أجل التعبئة والتحضير للمؤتمر العام.

وتقرر تكوين مكتب مؤقت بالخارج يسمى مكتب الرئيس بالخارج أعضاؤه هم أعضاء المكتب السياسي بالخارج وقياديون مختارون. هذا المكتب يشارك عبر الرئيس في قرارات المكتب السياسي للحزب.

عن اجتماعات أغسطس:

الجماعة من الحزب التي انخرطت في النظام لاحقاً في 2002م ما فتئت تستخف باجتماعات أغسطس 2000م والتي أقرت التنظيم الانتقالي حتى قيام المؤتمر العام السادس. والذي يستمع لرواية السيد مبارك التي بثها تلفزيون السودان في 2002م عن اجتماع حضره أربعة عشر شخصاً «قعدوا ستتين، غلبهم يعملوا ليهم تنظيم»، يحيك في صدره أن هذه الجماعة التقت لمدة ساعتين فبحثت بسرعة أموراً لم تصل فيها لشيء. الحقيقة أن الاجتماعات التي استمرت من 27 يوليو وحتى 4 أغسطس انعقدت لمدة تسعة أيام حسوماً، كانت اجتماعات متواصلة لـ17 من قيادات الحزب بالداخل والخارج، ثم خرجت بما خرجت به، ولا يضير ذلك الاجتماع أو يقلل من أهميته أن من بين من شارك فيه من لم يكن راضياً به منذ البداية، ولا راضٍ عن الجلوس مع منافسيه في الحزب، ذلك أن السيد مبارك الفاضل لم يوافق بداية على الحضور لتلك الاجتماعات لأنه لم يكن يقدر أن مخالفيه يستحقون كل ذلك الاهتمام. ولكنه حضر في النهاية تحت ضغط التأكيد بأن القرارات ستتخذ به أو بدونه.

المهم.. لأهمية ما توصلت له تلك الاجتماعات فقد خرج منشور عنها من السيد الصادق بتاريخ 5 أغسطس كان محورياً في تبيان الخارطة التنظيمية لحزب الأمة.

جاء في المنشور: (**منذ فبراير 2000م قرر اجتماع مشترك بين قيادات الحزب بالداخل والخارج أن يقيم هيكلاً انتقالياً صدر به بيان في 15-16 فبراير 2000م، ولكن هذا التنظيم لم يكتمل بعد ليعبر عن أسس المشاركة والمؤسسية في هذه المرحلة.**

الهيكل لم يكتمل. ولكن الأحداث لا تنتظر فنشأ اختلاف اجتهادي بين التركيز على التفاوض وإيجاد الحل السياسي وبين التركيز على رأب صدع العمل الجماعي وترميم شروخ التجمع الوطني الديمقراطي كشرط يسبق التفاوض من أجل الحل السياسي الشامل.

الاختلافات الاجتهادية هذه واكبتها اختلافات حول الهياكل التنظيمية وأساس الشرعية والمؤسسية في هذه المرحلة الانتقالية وأججتها توترات مرحلة المخاض، فبدا أن في حزب الأمة شرخاً مستعصياً. بدأ التصدي لهذا الإشكال عن طريق ورشة العمل الفكرية التي نظمها الحزب في القاهرة في 2/ 7/ 2000م لإثراء النقاش وتحديد الخيارات. كان

حزب الأمة قد نظم ورشة عمل في سبتمبر 1999م بحثت باستفاضة مسألة الحل السياسي الشامل وساهمت دراساتها في إثراء رؤية الحزب للحل السياسي الشامل وساهمت توصياتها في تحديد الموقف التفاوضي للحزب الذي أصدرته في مذكرة بتاريخ 21/ 10/ 1999م وزعناها على القوى الفكرية والسياسية السودانية في حينها.

أما الورشة الفكرية الأخيرة بتاريخ 2/ 7/ 2000 فقد قدمت دراسات في خمسة موضوعات يعنينا منها في هذا المنشور الدراسات والآراء والتوصيات التي قدمتها الورشة في مجال تنظيم الحزب وفي مجال العمل الجماعي.. انطلاقاً من الموقف التفاوضي الوارد في مذكرة 21/ 10/ 1999 وقرارات الاجتماع المشترك لقيادات الحزب بالداخل والخارج في فبراير 2000، وتوصيات الورشة الأخيرة بتاريخ 2/ 7/ 2000 في موضوعي التنظيم والعمل الجماعي، كتبت مذكرة للاخوة بالداخل بتاريخ 7/ 7/ 2000.

هذه المذكرة مكونة من 4 محاور: محور الحل السياسي الشامل، محور العمل الجماعي، محور الهيكل التنظيمي الانتقالي، ومحور تسكين الأشخاص والكوادر في الهيكل. أرسلتُ المذكرة لدكتور عمر نور الدائم الأمين العام للحزب فدرسها وأدخل فيها ما بدا له من تعديلات وعرضها على المكتب القيادي بالداخل فدرسها وأدخل بعض التعديلات وأجازها بتاريخ 17/ 7/ 2000. ولكن ظهرت خلافات حول الهيكل التنظيمي المرحلي وحول التسكين. وعرضت المذكرة على اجتماع للقيادات بالخارج الموجودة في القاهرة فرأوا إدخال بعض التعديلات في اجتماعهم بتاريخ 25/ 7/ 2000.

هامش الحرية الصحافية المتوافر بالداخل، واهتمام الإعلام العربي الدولي بالقضايا السودانية، فتحا مجالاً واسعاً لمتابعة ما يدور في حزب الأمة بصورة جعلت كثيراً من الحادبين مشفقين على عافية الحزب، وأطلقت خيال الشامتين فظنوا بنا الظنون سيما والساحة السياسية السودانية مليئة بأخبار الانشقاقات الحزبية حتى يكاد يكون الانشقاق هو القاعدة لا الاستثناء.. لا أحد ينكر أن حالة المخاض التي تعيشها البلاد، وحالة التأهب التي يستعد لها الحزب ساهما في إبراز أربعة إشكالات تناولها الناس وتعددت حولها القراءات:

الإشكال الأول: أن حزبنا قد اتجه نحو الحل السياسي الشامل كاتجاه استراتيجي. كما أعلن الحزب أسس ذلك الحل وأعلن تطلعه لمشاركة كافة القوى السياسية السودانية فيه. كما تطلع لآلية الملتقى الجامع للتفاوض بشأن الحل. ولكن ما العمل إذا تقاعست القوى السياسية الأخرى عن المشاركة في الحل السياسي الشامل؟ وكيف نضمن شفافية التفاوض ونحقق مقاصده؟

الإشكال الثاني: حزبنا مؤمن بالعمل الجماعي لتحقيق الأهداف الوطنية. هذا ما دفعه لتكوين الجبهة الاستقلالية لتحقيق استقلال السودان. وتكوين الجبهة القومية

المتحدة لمعارضة الدكتاتورية الأولى (58-1964م). وتكوين الجبهة الوطنية لمعارضة الديكتاتورية الثانية (69-1985م)، وتكوين التجمع الوطني الديمقراطي لمعارضة ومقاومة الديكتاتورية الثالثة. ولكن تعثر عمل التجمع الوطني الديمقراطي حتى أصبح عائقاً للعمل الجماعي بالفعل مع أنه ماعون العمل الجماعي بالشكل. وللحزب أطروحة محددة لإصلاح وتوسيع تفعيل التجمع. وللحزب موقفين مختلفين من التجمع بالداخل والتجمع بالخارج، فكيف يتصرف إذا لم تراع فصائل التجمع الأخرى هذه المواقف؟ اختلفت الاجتهادات في الإجابة على هذه الأسئلة.

الإشكال الثالث: قامت شرعية الحزب السياسية والتنظيمية على الشرعية التي أسسها المؤتمر العام في 1986م. ولكن بعض المؤسسات الدستورية التي أسسها المؤتمر أخفقت مما أجبر مؤسسات اتخاذ القرار في الحزب أن تنادي بتعديلها. ثم جاء انقلاب 30/ 6/ 89 وعطل النشاط السياسي بموجب الأمر الدستوري رقم 2. وفي ظروف القهر اضطرت القيادة للعمل السياسي السري ولنقل جزء هام من نشاط المعارضة والمقاومة للخارج. السرية والعمل الخارجي أوجبا إقامة أجهزة استثنائية للعمل السياسي. بالإضافة لهذين الاعتبارين فإن انقضاء أحد عشر عاما على النظام الديمقراطي أدى لظهور قوى اجتماعية جديدة وأجيال جديدة، فماذا ينبغي عمله لاستيعابها ولتأكيد حيوية الحزب ومرونته للتعامل مع المستجدات؟ في هذه المجالات الثلاثة تنوعت الاجتهادات. فماذا نحن فاعلون لاعتماد شرعية تراعي هذه الحقائق وتستجيب لهذه التطلعات؟

الإشكال الرابع: ما هو الهيكل التنظيمي الأمثل لحزبنا في الفترة الحالية حتى قيام المؤتمر العام؟ إن لحزبنا إيجابيات معلومة هي: القيادة المجددة، والفكر الواضح، والقاعدة الجماهيرية المعطاءة. وفي حزبنا نقاط ضعف هي: التنظيم والتمويل والإعلام. فما هو الهيكل التنظيمي الانتقالي الأمثل الذي يناسب المرحلة الانتقالية، ويدعم نقاط القوة، ويعالج نقاط الضعف ويؤسس شرعية تراعي الواقع وتستجيب للتطلعات المشروعة ؟ للتصدي الموضوعي الشفاف لهذه الإشكالات وجهت الدعوة لـ17 من قيادات الحزب بالداخل والخارج لاجتماع مشترك في الفترة 27 يوليو إلى 4 أغسطس. لم يتخلف عن الدعوة أحد ولا عن مواعيدها.

في هذا الاجتماع تناول الحاضرون الأجندة بالإحاطة والجدية والصراحة والشفافية التامة. لم يكن اجتماع مجاملات أو مساومات أو تمويهات للحقائق. لقد قررنا أن تكون كافة القرارات بالتراضي والإجماع مراعاة لظروف المرحلة وبعد التداول اتخذت القرارات التي نشرت في البيان الختامي بالإجماع)[390].

390 أدبيات الحل، مرجع سابق، نص المنشور الوثيقة رقم 70 (أ)

خرجت الاجتماعات بقرارات تفصيلية رداً على هذه التساؤلات وهي موجودة في الوثيقة (70) و70 (أ) و(ب) في كتاب أدبيات الحل السياسي الشامل فلن نرصدها..

لكننا نؤكد أنها أرست دعائم التنظيم الذي قاد حزب الأمة في الفترة الانتقالية حتى قيام المؤتمر العام السادس في 2003م.

**

لقد آذنت تلك الخطوات والاجتماعات التحضيرية بالخطوة الكبرى وهي عودة السيد الصادق المهدي، قيادة الحزب إلى البلاد، والتي شكلت عيداً لكيان عريض من السودانيين مثلما سوف نرى، وكانت عبر طائرة خاصة حملتنا جميعاً في يوم الخميس 23 نوفمبر 2000م الموافق 26 شعبان 1421هـ أي قبل رمضان بأربعة أيام، وقد استلهم أستاذ السر قدورهذا المشهد في «أوبريت العودة» وفيه:

يوم العودة يا أم درمان

العيد السبق رمضان

ولا زلت أذكر ونحن جلوس في صالون المنزل بالقاهرة، أصطنت لدرة الأوبريت من صاحبها حينما كانت لا تزال قصيداً لم يلحن، كانت فترة الغربة الأولى في حياتي، وقد امتدت عامين ونصف من أمرّ الأيام، غربة فيها موات زاحف على الروح، كانت العودة هي أغلى الأمنيات، لذلك حينما جاء العم السر على ذلكم البيت (العيد السبق رمضان)، فهمتُ اشتراطات حميد على القماري (عيشكن يا قماري عليّ / أنا القطّت تقي دنياي/ وعشّكن أبني بي إيدي/ أنا البين الرياح جاي جاي/ شرطاً ما تقوقن لي / قوقيي يبهلن عيني).. فقد كان قصيداً يبهل العيون! العم السر حينما رأى حالي وانجذابي مع كلماته الصادقة قال لي بابتسامة عريضة: (فقري مش؟!)

وسوف نذكر ألحان العودة بشيء من التفصيل في الجزء السادس (الفجر الكذوب) بإذن الله..

لنلتقي إذن هناك. نواصل الرصد في رحاب الحبيب الصادق.. نعمتنا التي نرجو لها عمراً مباركاً مديداً، و(إن شاء الله عمرك يطول متل مجاري البحور) بتعبير شاعرتنا السودانية.

وليبق ما بيننا!



المَلاحِق

◆



البيان الأول للانقلاب

◆

بسم الله الرحمن الرحيم

أيها الشعب السوداني الكريم

إن قواتكم المسلحة المنتشرة في طول البلاد وعرضها ظلت تقدم النفس والنفيس حماية للتراب السوداني وصونا للعرض والكرامة وتترقب بكل أسى وحرقة التدهور المريع الذي تعيشه البلاد في شتى أوجه الحياة وقد كان من أبرز صوره فشل الأحزاب السياسية في قيادة الأمه لتحقيق أدنى تطلعاتها في الأرض والعيش الكريم والاستقرار السياسي حيث عبرت على البلاد عدة حكومات خلال فترة وجيزة وما يكاد وزراء الحكومة يؤدون القسم حتى تهتز وتسقط من شدة ضعفها وهكذا تعرضت البلاد لمسلسل من الهزات السياسية زلزل الاستقرار وضيع هيبة الحكم والقانون والنظام.

أيها المواطنون الكرام

لقد عايشنا في الفترة السابقة ديمقراطية مزيفة ومؤسسات دستورية فاشلة، وإرادة المواطنين قد تم تزييفها بشعارات براقة مضللة، وبشراء الذمم والتهريج السياسي، ومؤسسات الحكم الرسمية لم تكن إلا مسرحاً لإخراج قرارات السادة، ومشهداً للصراعات والفوضى الحزبية، وحتى مجلس رأس الدولة لم يكن إلا مسخاً مشوهاً. أما رئيس الوزراء فقد أضاع وقت البلاد وبدد طاقاتها في كثرة الكلام والتردد في السياسات والتقلب في المواقف حتى فقد مصداقيته.

أيها المواطنون الشرفاء

إن الشعب مسنود بانحياز قواته المسلحة قد أسس ديمقراطية بنضال ثورته في سبيل الوحدة والحرية، ولكن العبث السياسي قد أفشل التجربة الديمقراطية وأضاع الوحدة الوطنية بإثارة النعرات العنصرية والقبلية حتى حمل أبناء الوطن الواحد السلاح ضد اخوانهم في دارفور وجنوب كردفان علاوة على ما يجري في الجنوب من مأساة وطنية وإنسانية.

مواطني الأوفياء

إن عداوة القائمين على الأمر في البلاد في الفترة المنصرمة ضد القوات المسلحة جعلتهم عن قصد يهملون إعدادها لكي تقوم بواجبها في حماية البلاد، ظلت قواتكم المسلحة تقدم أرتالاً من الشهداء كل يوم دون أن تجد من هؤلاء المسئولين الاهتمام بالاحتياجات أو حتى الدعم المعنوي لتضحياتها، مما أدى إلى فقدان العديد من المواقع والأرواح، حتى أضحت البلاد عرضة للاختراقات والانفلات من أطرافها العزيزة، هذا في الوقت الذي نشهد فيه اهتماماً ملحوظاً بالمليشيات الحزبية.

أيها المواطنون الكرام

فكما فشلت حكومات الأحزاب السياسية في تجهيز القوات المسلحة لمواجهة التمرد، فقد فشلت أيضاً في تحقيق السلام الذي رفعته الأحزاب شعاراً للكيد والكسب الحزبي الرخيص، حتى اختلط حابل المخلصين بنابل المنافقين والخونة، وكل ذلك يؤثر سلباً على قواتكم المسلحة في مواقع القتال، وهي تقوم بأشرف المعارك ضد المتمردين ولا تجد من الحكومة عوناً على الحرب أو السلام. هذا وقد لعبت الحكومة بشعارات التعبئة العامة دون جدوى أو فعالية.

مواطني الشـــرفاء

لقد تدهور الوضع الاقتصادي بصورة مزرية، وفشلت كل السياسات الرعناء في إيقاف هذا التدهور، ناهيك عن تحقيق أي قدر من التنمية، فازدادت حدة التضخم، وارتفعت الأسعار بصورة لم يسبق لها مثيل، واستحال على المواطنين الحصول على ضرورياتهم إما لانعدامها أو لارتفاع أسعارها، مما جعل كثيراً من أبناء الوطن يعيشون على حافة المجاعة، وقد أدى هذا التدهور الاقتصادي إلى خراب المؤسسات العامة، وانهيار الخدمات الصحية والتعليمية، وتعطل الإنتاج، وبعد أن كنا نطمح أن نكون بلاداً سلة غذاء العالم أصبحنا أمة متسولة وتستجدي غذائها وضرورياتها من خارج الحدود، وانشغل المسئولين بجمع المال الحرام حتى عم الفساد كل مرافق الدولة، وكل هذا مع استشراء الفساد والتهريب والسوق الأسود مما جعل الطبقات الاجتماعية من الطفيليين تزداد ثراءً يوما بعد يوم، بسبب فساد المسئولين وتهاونهم في ضبط الحياة والنظام.

أيها المواطنون الشرفاء

لقد امتدت يد الحزبية والفساد السياسي إلى الشرفاء فشردتهم تحت مظلة الصالح العام، مما أدى إلى انهيار الخدمة المدنية، وقد أصبح الولاء الحزبي والمحسوبية والفساد سبباً في تقدم الفاشلين في قيادة الخدمة المدنية، وأفسدوا العمل الإداري، فضاعت على أيديهم هيبة الحكم، وسلطات الدولة، ومصالح القطاع العام.

مواطني الكرام

إن اهمال الحكومات المتعاقبة على الأقاليم أدى إلى عزلها عن العاصمة وعن بعضها في انهيار المواصلات وغياب السياسات القومية وانفراط عقد الأمن، حتى افتقد المواطن ما يحميه ولجأوا إلى تكوين المليشيات وكما انعدمت المواد التموينية في الأقاليم إلا في السوق الاسود وبأسعار خرافية.

أيها المواطنون

لقد كان السودان دائماً محل احترام تأييد كل الشعوب والدول الصديقة، لكن اليوم أصبح في عزلة تامة والعلاقات مع الدول العربية أصبحت مجالاً للصراع الحزبي، وكادت البلاد تفقد كل أصدقائها على الساحة الأفريقية وقد فرطت الحكومات في بلاد الجوار الافريقي حتى تضررت العلاقات مع أغلبها وتركت الجو لحركة التمرد تتحرك فيها بحرية مكنتها من إيجاد وضع متميز أتاح لها عمقاً إستراتيجياً لضرب الأمن والاستقرار في البلاد، حتى أنها أصبحت

تتطلع إلى احتلال وضع السودان في المنظمات الإقليمية والعالمية.

وهكذا انتهت علاقات السودان من العزلة مع العرب والتوتر مع أفريقيا إزاء الدول الأخرى.

أيها المواطنون الأوفياء

إن قواتكم المسلحة ظلت تراقب كل هذه التطورات بصبر وانضباط ولكن شرفها الوطني دفعها لاتخاذ موقف إيجابي إزاء هذا التدهور الشديد الذي يهدد الوطن واجتمعت كلمتها خلف مذكرتها الشهيرة التي رفعتها منبهة من المخاطر بتقويم الحكم وتجهيز المقاتلين للقيام بواجبهم، ولكن هيئة القيادة السابقة فشلت في حمل الحكومة على توفير الحد الأدنى لتجهيز المقاتلين. واليوم يخاطبكم أبناؤكم في القوات المسلحة وهم الذين أدوا قسم الجندية الشريفة ألا يفرطوا في شبر من أرض الوطن، وأن يصونوا عزته وكرامته، وأن يحفظوا للبلاد مكانتها واستقلالها المجيد. وقد تحركت قواتكم المسلحة اليوم لإنقاذ بلادنا العزيزة من أيدي الخونة والمفسدين لا طمعاً في مكاسب السلطة، بل تلبية لنداء الواجب والوطن في إيقاف التدهور المدمر، ولصون الوحدة الوطنية من الفتنة السياسية، وتأمين الوطن من انهيار كيانه وتمزق أرضه، ومن أجل إبعاد المواطنين عن الخوف والتشرد والشقاء والمرض .

أيها المواطنون الشرفاء

إن قواتكم المسلحة ترجوكم للالتفاف حول رايتها القومية ونبذ الخلافات الحزبية والإقليمية، وتدعوكم للثورة معها ضد الفوضى والفساد واليأس من أجل انقاذ الوطن، ومن أجل استمراره وطناً موحداً حراً كريماً.

عاشت القوات المسلحة حامية لكرامة البلاد، وعاشت ثورة الإنقاذ الوطني، وعاش السودان حراً مستقلاً.. والله أكبر والعزة للشعب السوداني الأبي.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

مذكرة لمجلس قيادة الثورة 7 يوليو 1989م

◆

العميد عمر حسن أحمد البشير،

رئيس مجلس قيادة الثورة

السلام عليكم ورحمة الله، وبعد-

لقد استوليتم علي السلطة بطريقة مخالفة للشرعية الدستورية ونحن وآخرون من القوي السياسية والفئوية ملتزمون برفض ما فعلتم وإبطاله بموجب التزامنا للدستور والقانون وبموجب ميثاق الدفاع عن الديمقراطية الذي وقعت عليه القوات السودانية المسلحة. هكذا نشأت في بلادنا التي تخوض حرباً وتتعرض لتآمر أجنبي، نشأت فيها مواجهة بيننا وبينكم ومعكم القوة ومعنا الحق. وحرصاً علي مصير البلاد رأيت أن أقترح مخرجاً سلمياً :

1. الديمقراطية هي خيار شعبنا وهي موجة المستقبل والالتزام بها واجب وطني ولكن مؤسسات الديمقراطية وممارساتها في السودان أظهرت إخفاقاً والمطلوب هو الإلتزام بالديمقراطية والالتزام بإصلاح مؤسساتها وممارساتها.
2. هنالك سياسات كانت قائمة نوقشت بأعلي مستوي فني وقومي كبرنامج التنمية وبرنامج إعادة التعمير وبرنامج الإغاثة (شريان الحياة) وبرنامج دعم وتأهيل القوات المسلحة، والمصلحة تقتضي البناء علي صحيحها والتقدم إلي ما وراء ذلك، هذا ينطبق أيضا علي برنامج السلام الذي تطور نتيجة لمجهودات مختلفة حتى أصبح إطاراً للسلام مر من مراحل كوكادام حتى اكتمل باتفاق نوفمبر الأخير[391]. كذلك وضع تصور لسياسة البلاد الخارجية باقتراح خبراء وتعليق ساسة مما أدي لبرامج لسياسة خارجية قومية إلي جانب سياسات قومية للاجئين والنازحين هذه البرامج والسياسات المناقشة علي صعيد قومي وأحياناً بمشاركة دولية، المصلحة تقتضي الانتفاع بها في بناء الوطن.
3. إن في بلادنا علة اقتصادية أساسية لم يمكن التعامل معها في الظروف الماضية هي أننا نستهلك أكثر بل أضعاف ما ننتج ونصدر ثلث ما نستورد، هذه الحالة تفتقر لعلاج جذري يخفض الاستهلاك بكل أوجهه لا سيما في الكهرباء والمياه والوقود ونزيد الإنتاج لا سيما إنتاج المؤسسات العامة. إن الظروف الحالية تنتج فرصة أكبر للتعامل مع هذه المعادلة الصعبة .
4. إن دعم القوات المسلحة وقوات الأمن المختلفة في هذه الظروف الدفاعية والأمنية واجب أساسي وستجدون أننا فعلنا في هذا الصدد كل المستطاع ولا أبالغ إن قلت أنكم لن تستطيعوا صرف قرش زيادة علي ما فعلنا. ولكن تبقي إلي جانب المعدات نقائص

391الإشارة لمبادرة السلام السودانية التي وقعها السيد محمد عثمان الميرغني والعقيد د. جون قرنق في نوفمبر 1988م

أخري في القيادة وفي الروح المعنوية وفي كل وجوه الأداء العسكري كانت هي السبب في نكسات ليريا وكبويتا وتوريت وأداء لواء الردع الكتيبة 118 وهي جوانب ينبغي التصدي لها لعلاجها ورفع أداء قواتنا العسكري.

5. لقد رماني بيانكم الأول بكثرة الحديث حتى فقدت مصداقيتي. نعم تحدثت كثيراً ولو تأملتم ما قلت لوجدتم أنه محاولة مدونة لاستنهاض شعب يواجه ظروفاً صعبة لبعث الأمل وشده لمستقبله الواعد ولا أدري أين فقدت مصداقيتي فالجمعية لم تسجل ضدي صوت ثقة واحد لمجرد نقاشه وكانت القنوات مفتوحة بيننا وبين القوي السياسية والنقابية في البلاد والثقة متوافرة ولم أجد من الشارع السياسي العفوي إلا كل تقدير. علي أية حال هذه أمور سيحكم عليها التاريخ ذكرتها متطلباً للانصراف عن المساجلات الشخصية والتركيز علي ما ينفع السودان.

وتحدثتم عن المفاسد وذكرتم تعويضات أم دوم وكل الذي أرجوه هو أن تدرس ملف التعويضات هذا وسوف تجد فيه الدليل علي عفة تعاملي مع المال العام. إنني كمسئول كنت أول من يصل إلي مواقع العمل وآخر من يغادر ولم أكلف الدولة راتباً ولا سكناً ولا إجازات وكنت بعد كل رحلة أورد ما لم أصرف من اعتمادها، كما كنت صاحب المبادرة لكل الخطط الإصلاحية والمتابعة وستجد من الخدمة المدنية شاهداً علي ذلك. والذي أتطلع إليه في هذا الصدد هو تحقيق محاكمة عادلة وستكون النتيجة الإشادة بالحقائق.

6. إن كنتم تحرصون علي إنقاذ البلاد وتجنب فتح جبهات عديدة فالنقاط الآتية يمكن أن تكون خطا تتجهون نحوه بالقول والعمل وعندئذ فإن ظروف البلاد الحرجة ستجعل القوي السياسية في البلاد تتخذ منها موقفاً إيجابياً:

أ. الإلتزام بالديمقراطية وبإصلاح مؤسساتها وممارستها في كل مجال وفق برنامج محدد تفاصيل وزماناً متشاوراً عليه

ب. تبيين البرامج القومية الصالحة لبناء الوطن

ج. إجراء الإصلاح الاقتصادي الجذري الذي يسترد للسودان جدواه الاقتصادية ويضبط الاستغلال ويرشده ويزيد الإنتاج والاستثمار والتنمية

د. إجراء الإصلاحات المطلوبة لرفع الأداء العسكري وتأهيل القوات المسلحة

ه. إجراء محاسبة عادلة للتجاوزات والمفاسد وإنصاف البريء ومعاقبة الجاني.

7. عندما قامت حركة مايو خاطبناها بمثل هذا الموقف ورأت أن تختار طريق المواجهة وكان ما كان والآن الظروف مختلفة فلا الموقف التمويني ولا الاقتصادي ولا السياسي ولا العسكري يترك هامشاً للمناورة والمناخ الداخلي في البلاد ليس وارد فيه ما كان متاحاً لمايو ولا المناخ الدولي فإن أنتم اخترتم غير طريق المواجهة والاستقطاب فستجدون ذلك ممكناً بتلمس مواقف القوى السياسية والفئوية. وفي هذا الصدد فإن ما رأيته من نقاط -بالإضافة أو التعديل- يشكل مدخلاً لعلاقة إيجابية في سبيل الوطن. وإن أنتم اخترتم الطريق الآخر فأنتم تتحملون مسئوليته التاريخية وما شاء الله كان.

مذكرة السيد الصادق المهدي للسلطات إثر ما تعرّض له في 3/ 10/ 1989



بسم الله الرحمن الرحيم

السيد / رئيس قيادة ثورة الإنقاذ الوطني.

بواسطة السيد/ مدير عام السجون.

بواسطة السيد/ قائد المنطقة العسكرية المركزية.

بواسطة السيد / مدير السجن العمومي- كوبر.

السلام عليكم ورحمة الله تعالى، وبعد-

1. إن للإنسان حقوقا نزل بها الوحي فيولد مكرما في مهد أسرته ويكفل بحق الحضانة والرعاية لسكنه وممتلكاته، ولذاته حرمة مرعية وحتى جنازته لها حرمتها المرعية. وعليه واجبات يؤديها فإن قصر في ذلك فالمساءلة عن طريق محاكمة عادلة.. عادلة لها أسسها وضوابطها، وعبر التجارب الإنسانية الطويلة صاغ الفكر الوضعي حقوق الإنسان وهي مطابقة لما نزل الوحي. ثم تطورات العلاقات الدولية فنشأت مواثيق حقوق الإنسان المفصلة إلى أجدت حرمة الذات البشرية وحريتها وكرامتها وحقها في العدل والتكريم في كل الظروف.

والسودان الحديث كعضو في الأسرة الدولية ملتزم بمواثيق حقوق الإنسان التزاما أساسيا أكدته كل الحكومات التي مرت عليه، وأعلنتم التزامكم بها في مجالات مختلفة.

2. في يوم الثلاثاء الماضي 3 أكتوبر 1989م حضر لي في السجن ثلاث أشخاص بزي مدني وقالوا إنهم مرسلون من لجنة الأمن العليا وأخذوني معهم الساعة الحادية عشر مساء، ساقوني في سيارة محجبة بورق الجرائد إلى منزل لا أعرف موقعه حتى وصلنا بعد ساعة من الزمان وهو منزل مظلم تماماً إلا من غرفة واحدة مضاءة بلمبة حمراء. وانضم إليهم رابع بزي مقدم في القوات المسلحة مع إزالة بطاقة الاسم المعهودة وأحجم عن ذكر اسمه عندما سألته وأجلسني على مقعد مكسر بثلاث قوائم فقط.

ثم بدأ السؤال عن اسمي، فذكرته، فقال أحدهم قف عند عبد الرحمن فلا يضاف المهدي، ثم بدأ المقدم يسألني عن رأيي، ثم ذكر أن هناك نشاطاً حزبياً مضاداً. فأوضحت أنني ومنذ اعتقالي مقطوع الصلة بالخارج، فاستشهد بوقائع اتصالات قال إنني أجريتها مع

آخرين ففسرت له تلك الوقائع بصورة بدا مقتنعاً بها.. وبعد الحديث عن موقفي من النظام دار حديث عن أشرطة فيها تصوير لي يوم اعتقالي، وشرحت له ملابسات ذلك وأنني كنت بصدد تسليم نفسي مع تقديم مذكرة كتبتها ووجدت في جيبي وأن بعض المسئولين في النظام كانوا على علم بهذا الأمر وأنهم تفهموا ما حدث.

ثم تحدث عن أشرطة أخرى فيها اعترافات ضدي فقلت له إنني لم أفعل شيئاً جنائياً، وكذلك لا توجد بينات حقيقية ضدي مسموعة أو مقروءة أو مرئية، وإنني طوال حياتي العامة تعرضت لتلفيقات من الخصوم مثل تلفيق المؤامرة العنصرية في عام 1969م ضدي.. على أي حال ما هي قيمة اعترافات بمثل هذا الترهيب الذي تعرضت له أو أكثر؟ وانتهى اللقاء بعد أربعة ساعات بتأكيدي جوهر موقفي من النظام وهو ما كتبته بالمذكرة، وبتأكيد استعدادي لبيان أي تفاصيل أخرى بشأنها.

وفي طريق العودة صحبني الأشخاص المذكورين- وقد كان سلوكهم أثناء الاستجواب منصباً على المقاطعة أحياناً وعلى إصدار عبارات التهديد والوعيد أحياناً أخرى مثل قول أحدهم «نحن قتلة عديل» وقول آخر «نستطيع تصفيتك الآن» وأثناء رحلة العودة استمروا يثرثرون على طول الطريق كأنما يتحدثون فيما بينهم لأسمع، وكانت عبارات حديثهم استفزازية مثل قولهم «اطلع طوالي للمرخيات لو وجدنا فرصة لفسحنا الراجل»! أو يسيئون لأسرة المهدي يقول: المهدي نعم نحترمه أما الآخرون من أسرته وأبنائه فكلهم مضلون.. وكانوا على طول الطريق يهزأون بي وبشخصيات أخرى في الحياة العامة.

عندما وصلوا كوبر أمروا الضابط الموجود أن يضعني في الحبس المنفرد، ونتيجة لذلك لم التق بزملائي إلا ظهر يوم الأربعاء مما أثار في نفوسهم قلقاً شديداً بهذا التصرف الشاذ الفريد في نوعه في تاريخ السودان الحديث، والذي إلى جانب ما فيه من استهتار بحقوق وسلامة المواطنين، فيه انتهاك لقوانين ولوائح السجون التي نشاهد لها الاستباحة التامة من جهات عديدة.. والحقيقة هي أنني طوال حياتي العامة كمسئول أو معتقل لم أشهد مثل هذا السلوك الهمجي من أي مسئول سوداني في أي موقع.

ويقيني أن أكثر الناس على هذه التجربة لكان تصرفه أحد أمرين: إما الإغماء حتى الموت من أثر الصدمة، وإما المقاومة بحيث تكون النتيجة إما قاتلاً أو مقتولاً.. هل لمثل هذه النتائج تقام أجهزة الأمن؟؟!!!

3. إن التحري عن رأيي والتحقيق معي أو المحاكمة واردة، ولكن الذي حدث تهديد ومعاملة ظالمة تتنافى مع حقوق الإنسان ومع تقاليد أهل السودان.. إن الاعتقال السياسي ينافي حقوق الإنسان، ولكن الذي حدث في الثلاثاء الماضي رقم قياسي جديد في انتهاك الحقوق وإهدار الكرامة، بل إنه متعارض مع فكرة استطلاع آراء آخرين إذا كان هذا هو المطلوب ليترتب على ذلك ما يترتب من سياسات وقرارات.

إنني إذ أدين أسلوب الثلاثاء وأرفضه أؤكد استعدادي لشرح مذكرتي بوضوح ومستعد للتجاوب مع أي تحقيق وأن أدافع عن نفسي أمام المحكمة إذا كانت هذه الإجراءات ملتزمة بحقوق الإنسان وبالعدالة وبالكرامة.

وإلا فلا داعي لاستطلاع أو تحقيق أو محاكمة، وللقائمين بالأمر أن يقرروا ما يشاءون بحكم القوة، وبيننا وبينهم الله والشعب والتاريخ.

(ربنا افتح بيننا وبين قومنا بالحق وأنت خير الفاتحين).

والسلام

الصادق المهدي

سجن كوبر العمومي

5 أكتوبر 1989م

إفادة د.صديق بولاد
عن دور حزب الأمة في إنشاء القيادة الشرعية

نقلاً عن كتاب العميد أ.خ. عبد الرحمن خوجلي

بعنوان (الجيش والسياسة في السودان) الصفحات 59-64

◆

كان اللقاء الذي تم في أبو ظبي في النصف الأول للعام 1990م بين المغفور له الفاتح سلمان القيادي في حزب الأمة والفريق عبد الرحمن سعيد والعميد عصام الدين ميرغني طه هو الخطوة الأولى في تكوين ما عرف فيما بعد بـ«القيادة الشرعية».

في هذا اللقاء جرى تداول ما يجري في السودان بعد انقلاب الجبهة الإسلامية القومية، وجرى بحث كيفية انطلاق العمل العسكري ضد النظام المذكور. ثم سافر المغفور له الفاتح سلمان والفريق عبد الرحمن سعيد إلى لندن والتقيا بالسيد مبارك الفاضل المهدي وعاد الفريق عبد الرحمن سعيد إلى أبو ظبي، وفي هذه الأثناء وصل اللواء الهادي بشرى إلى لندن، التقى بالسيد مبارك المهدي وتفاكرا في الموضوع نفسه.

ثم سافر السيد مبارك المهدي واللواء الهادي بشرى إلى مصر واجتمعا بالمغفور له الفريق أول فتحي أحمد علي في الاسكندرية.

في تلك الفترة كنتُ مسؤولاً عن مكتب حزب الأمة في العاصمة الأثيوبية أديس أبابا (يقع المكتب في شارع بولي وافتتح في 26 مارس 1990م). هاتفني السيد مبارك وطلب مني ترتيب زيارة للعميد عصام الدين ميرغني إلى أديس أبابا وفعلا وصل العميد عصام إلى أديس أبابا قادماً من أبو ظبي حيث كان يعمل خبيراً عسكرياً.

وكنت في استقبال العميد عصام الدين في المطار، قبل هذه التحركات عقدت الاجتماعات الأولى في القاهرة لتكوين التجمع الوطني الديمقراطي في الخارج ضمت هذه الاجتماعات السادة: محمد الحسن عبد الله يس، أحمد السيد حمد عن الاتحادي الديمقراطي، الدكتور سليمان الدبيلو، الدكتور صديق بولاد، الفاتح سلمان، حسن أحمد الحسن وصلاح جلال عن حزب الأمة، الدكتور لام أكول والدكتور منصور خالد وياسر عرمان عن الحركة الشعبية، والدكتور عز الدين علي عامر من الحزب الشيوعي.

سبق هذه الخطوات الاتفاق الذي تم بين حزب الأمة والحركة الشعبية في فبراير 1990م، ثم تتابعت الاجتماعات.

فوصل إلى أديس أبابا السادة مبارك المهدي والدكتور عز الدين علي عامر والدكتور منصور

خالد وتيسير مدثر. لم يكن أحد يعلم بوجود عصام الدين ميرغني في أديس أبابا، وبالتالي فإن لم يشارك في أي من الاجتماعات التي عقدت في تلك الفترة. أقام ممثلو فصائل التجمع الوطني الديمقراطي في فندق هيلتون، حيث كان يحل وزراء خارجية الدول الأفريقية لحضور المؤتمر الدوري لوزراء الخارجية الأفارقة، إذ رأينا أن نفيد من وجودهم لإجراء اتصالات حول الوضع في السودان.

في تلك الأثناء كان الدكتور جون قرنق موجوداً في أديش أبابا ومن جانبي كنت أتولى مسؤولية التنسيق لاجتماعات التجمع الوطني الديمقراطي وأجريت في تلك الفترة تعديلات لميثاق التجمع الوطني الديمقراطي ومن ثم أرسل الميثاق المعدل للسودان للموافقة. حتى ذلك الوقت لم يعلن التجمع الوطني الديمقراطي عن انطلاق العمل العسكري، إذ لم تكن لديه رؤية محددة لذلك العمل.

وبالنسبة لحزب الأمة كان لدينا نواة لعمل عسكري تمثل في وصول عشرة من كوادر حزب الأمة إلى أديس أبابا حيث كنت في استقبالهم، ومن ثم انتقلوا إلى المناطق التي تسيطر عليها الحركة الشعبية في جنوب السودان لتلقي التدريب العسكري، وفي مرحلة لاحقة شاركت هذه الكوادر في العمليات العسكرية التي انطلقت في شرق السودان.

كان حزب الأمة يرى أن يكون العمل العسكري موحداً وذلك لخطورته، وأن تكون القوات المسلحة طرفاً فيه، آخذين في الاعتبار تجربة يوليو 1976م، كما كان رأي الأمة أن يقود العمل السعكري ضباط سودانيون يكون انتماؤهم قومياً في المقام الأول. طرحنا هذه الرؤية في اجتماعاتنا مع الحركة الشعبية ومع العميد عصام الدين ميرغني. وتضمنت هذه الرؤية أنه لا بد من منح القوات المسلحة السودانية الفرصة لتصحيح الوضع الذي نتج عن وقوع انقلاب فاقد للشرعية، على أن تساند القوى السياسية هذا التوجه. ولخص رؤية حزب الأمة في التالي: توحيد العمل العسكري، والمحافظة على قومية القوات المسلحة حتى لا تتجزأ البلاد إلى سلسلة من الحروب.

وفي أعقاب ذلك عقد اجتماع في أديس أبابا ضم الدكتور جون قرنق ودينق ألور من الحركة الشعبية ومبارك المهدي وصديق بولاد من حزب الأمة، والعميد عصام الدين ميرغني ممثلاً لقطاع العسكريين الذين التقى بهم المغفور له الفاتح سلمان في أبو ظبي ومبارك المهدي في لندن والإسكندرية.

حتى ذلك الوقت كان تحرك حزب الأمة والحركة الشعبية محاطاً بالسرية وذلك لأن العمل ما زال في بداياته وفي طور النقاش والحوار. من هنا كان حرصنا في حزب الأمة على سرية التحرك وضماناً لتماسكه وتحوله إلى مشروع واضح المعالم ومحدد الأهداف. كانت رؤية الحركة الشعبية قريبة من رؤيتنا.

من جانبه رحب الدكتور جون قرنق وأعرب عن استعداد الحركة الشعبية لتقديم كل ما في وسعها لإنجاح هذا العمل، وأكد حرصه على قومية العمل العسكري.

بعد أسبوعين من هذا الاجتماع وصل الفريق عبد الرحمن سعيد إلى أديس أبابا وواصلنا الحوار مع الحركة الشعبية حيث تم التأكيد على المباديء التي اتفق عليها من قبل.

وفي الإسكندرية اجتمع الفريق أول فتحي أحمد ومبارك المهدي واللواء الهادي بشرى ووافق الفريق أول فتحي على فكرة انطلاق العمل العسكري وأعرب عن استعداده لقيادة هذا التحرك إلى جانب زملائه العسكريين.

ثم تواصلت الاجتماعات على نحو إيجابي ولقيت الفكرة قبولاً من العسكريين، فانضم العقيد تاج السر العطا الذي كان موجوداً في السعودية إلى تنظيم القيادة الشرعية.

في هذه الأثناء بدأنا اتصالات مكثفة لتطوير هذا التحرك وبلورته فتحدد يوم 25/9/1990م موعداً لإعلان بدء انطلاق العمل العسكري عبر مؤتمر صحفي عالمي يعقد في العاصمة الأثيوبية أديس أبابا. بدأ حزب الأمة والحركة الشعبية اتصالات مكثفة مع السلطات الأثيوبية لترتيب إعلان الحدث.

وضعنا الدعوة لكل مراسلي الصحافة العالمية الموجودين في أديس أبابا إلى جانب عدد من الصحفيين السودانيين والمصريين وهم الأساتذة: السر سيد أحمد، عثمان ميرغني، مصطفى بكري، طارق حسن وسعيدة رمضان.. ووصل إلى أديس أبابا الفريق أول فتحي أحمد علي والفريق عبد الرحمن سعيد واللواء الهادي بشرى والمغفور له الفاتح سلمان.

وعند اكتمال الترتيبات ناقشنا مع الحركة الشعبية مسألة إخطار السيد محمد عثمان الميرغني بالإعلان الوشيك وبالفعل أعلن السيد محمد عثمان الميرغني بعد يومين من الإعلان.

أجرى حزب الأمة اتصالات مكثفة في هذا الاتجاه، واتفق الفريق فتحي أحمد علي مع السيد الميرغني على إرسال مندوب يمثل سيادته لحضور المؤتمر الصحفي وبالفعل وصل المغفور له الأستاذ علي أبو سن إلى أديس أبابا ممثلاً للسيد الميرغني.

ترددت السلطات الأثيوبية في الموافقة على عقد المؤتمر الصحفي الذي سيتم من خلاله إعلان انطلاقة العمل العسكري خوفاً من أن يتسبب ذلك في إحداث المزيد من التدهور في علاقات النظام الأثيوبي مع نظام الجبهة الإسلامية ولعل مرد موقف السلطات الأثيوبية المذكور يعود إلى الحشد الإعلامي الذي كان سيقوم بتغطية إعلان انطلاقة العمل العسكري، إلا أنهم سمحوا لنا ببث إذاعي يتم من خلاله بث بيانات ونداءات التجمع الوطني الديمقراطي.

م	الاسم	الصفة	اعتقال/استجواب/نوع التعذيب
1	الصادق المهدي	رئيس حزب الأمة	7/ 7/ 89- 30/ 4/ 91(اعتقال)، استجواب تصفية صورية،استفزاز
2	عمر نور الدائم	عضو الامانة العامة	89/7/6-89/6/3 اعتقال، زائد فترة 5أشهر بيوت الأشباح/استجواب متكرر، استفزاز وشتم
3	سارا الفاضل محمود	عضو الأمانة العامة	30/ 6/89-89/7/6 و89/9/4-89/11/4 واعتقال بمنزل بالرياض مع السيد الصادق المهدي، استجواب متكرر، استفزاز
4	بكري أحمد عديل	عضو الأمانة العامة	اعتقال لفترات تتراوح بين شهرين وثلاثة.استجواب متكرر
5	آدم موسى مادبو	عضو الأمانة العامة	اعتقال فترة 5 أشهر
6	على حسن تاج الدين	عضو الامانة العامة	اعتقال فترة 5 أشهر
7	صلاح عبد السلام الخليفة	عضو المكتب السياسي	فترات اعتقال تتراوح بين 3 إلى 4 أشهر، الوقوف لفترات طويلة
8	نصر الدين الهادي المهدي	عضو الأمانة العامة	اعتقال من 30/6/89-89/11
9	عبد الرحمن عبد الله نقد الله	عضو المكتب السياسي	91/4/30-89/9/4 اعتقال و91/8/20 حتى الآن، تعليق من الأيدي لمدة 10 ايام، حرمان من الاكل، معاملة سيئة، محاكمة صورية.
10	عبد الرسول النور	عضو المكتب السياسي	30/6/89-90/1 وفترات متقطعة، لا يزال في المعتقل، ضرب مبرح، ايقاف لساعات، تهديد بالتصفية.
11	فضل الله برمة ناصر	عضو المكتب السياسي	30/ 6/-11/ 89، و12/4/ 93 وحتى الآن بالمعتقل تعرض للضرب والحبس الانفرادي.

12	عبد النبي علي أحمد	عضو المكتب السياسي	فترات اعتقال متكررة آخرها 93/4/28 إلى 93/8 تعرض خلالها للإستفزاز والشتم
13	رشيدة إبراهيم عبد الكريم	عضوالمكتب التنفيذي	اعتقلت من 89/9/4 وحتى 89/11/4 تعرضت فيها للإستفزاز، والاستجواب المتكرر.
14	سارة نقد الله	عضو المكتب السياسي	اعتقلت من 89/9/4-89/11/4 تم فصلها من الخدمة للاستفزاز والاستجواب المتكرر.
15	الزهاوي ابراهيم مالك	عضو المكتب السياسي	اعتقل من 93/4/12 إلى 93/8 تعرض للحبس الانفرادي والايقاف لفترات طويلة أضافة لحرمانه من تعاطي الأدوية
16	حماد بقادي	عضو المكتب السياسي	اعتقل عدة مرات
17	إسماعيل أبكر	عضو المكتب السياسي	حوكم محاكمة صورية، واطلق سراحه قبل إكمال المدة، وتعرض للاعتقال -لفترات متفاوتة، وكذلك تم التشهير به.
18	بشير عمر فضل الله	عضو المكتب السياسي	تعرض للاعتقال لفترات متفاوتة.
19	زينب أحمد صالح	عضو المكتب السياسي	تعرضت للاستفزاز والاستجواب المتكرر.
20	حبيب سرنوب الضو	عضوالمكتب السياسي	اعتقل لفترات متكررة، تعرض فيها للحبس الانفرادي والاستفزاز. كان آخر اعتقال في 93/4/12وحتى93/8
21	إبراهيم الأمين	عضو المكتب السياسي	اعتقل عدة مرات كان آخرها في 93/4/12 وحتى 93/8، تعرض للحبس الانفرادي والتوقيف لساعات طويلة.
22	عبد المحمود حاج صالح	عضو المكتب السياسي	تعرض للاعتقال والاستجواب المتكرر.
23	يحي علي عبد الله	عضو المكتب السياسي	تعرض للاعتقال لفترات متفاوتة.
24	خالد محمد ابراهيم	عضو المكتب السياسي	تم اعتقاله مرتين وتعرض للاستجواب المتكرر.
25	ميرغني ضيف الله	عضو المكتب السياسي	تم اعتقاله مرتين، وتعرض للاستجواب المتكرر.
26	علي عبد الماجد	أمين هيئة شئون الأنصار	اعتقل من 89/9/4-91/4/30 تعرض للحبس الانفرادي والايقاف لساعات طويلة.

27	حامد البشير	عضو الهيئة البرلمانية للحزب	اعتقل من 23/4/93-8/93
28	الفاضل آدم إسماعيل	أمين الشباب	اعتقل عدة مرات، استجواب، الآن بالمعتقل ضرب مبرح، استفزاز
29	عبد المحمود أبو	أمين الدعوة والارشاد	استجواب متكرر
30	آدم أحمد يوسف	عضو أمانة الدعوة والإرشاد	استجواب متكرر
31	محمد المهدي حسن	عضو أمانة الدعوة والإرشاد	اعتقال لفترات طويلة، ضرب مبرح،استفزاز
32	عبد الله عبد الرحمن بركات	عضو أمانة الدعوة والإرشاد	اعتقل لمدة ثلاثة أشهر، استفزاز
33	عبد الرحمن محمد عيسى	عضو أمانة الدعوة والإرشاد	استجواب متكرر، ضرب مبرح، استفزاز.
34	محمد الحوار	عضو أمانة الدعوة والارشاد	استجواب
35	يوسف النور	عضو أمانة الدعوة والإرشاد	استجواب.
36	الطاهر الرقيق	عضو امانة العمال بالحزب	اعتقال لفترات متكررة، حبس انفرادي، استفزاز.
37	الفاضل حمد دباب	عضو امانة التنظيم	اعتقل مرتين، فصل من الخدمة.
38	سعيد نصر الدين	عضو الهيئة المركزية للحزب	اعتقل مرتين.
39	التجاني داود	عضو أمانة العمال بالحزب	اعتقل عدة مرات، تعرض للحبس الانفرادي والاستفزاز.
40	صديق يحي	عضو أمانة العمال بالحزب	اعتقل مرتين وفصل من الخدمة.
41	اسماعيل الحاج بلول	عضو أمانة الشباب	اعتقل عدة مرات، الآن بالمعتقل، ضرب واستفز
42	علي يوسف	عضو امانة الطلاب	اعتقل عدة مرات، ضرب واستفز.
43	تيراب تندل	عضو هيئة شئون الأنصار	اعتقل مرتين، تعرض للاستجواب المتكرر وللاستفزاز.
44	محمد عبد الله	عضو هيئة شئون الأنصار	اعتقل، تعرض للاستفزاز
45	فضل علي	عضو هيئة شئون الأنصار	اعتقل مرتين
46	حسن سلامة	عضو هيئة شئون الأنصار	اعتقل مرتين
47	محمد مزمل عبد الرحيم	عضو هيئة شئون الأنصار	اعتقل، تعرض للاستجواب المتكرر والضرب والاستفزاز

48	عبد الله أبو سالف	عضو أمانة المهنين	اعتقل لمدة 6 أشهر وتعرض للمعاملة السيئة، والضرب وصب الماء البارد على رأسه في الشتاء.
49	صديق محمد توم	عضو أمانة الطلاب	اعتقل لعدة مرات، ضرب، حرم من النوم
50	بشير الحاج أبو سالف	عضو أمانة الطلاب	اعتقل عدة مرات، استجواب، تعرض للضرب
51	زينب حسين أحمد	عضو أمانة المرأة	تعرضت للاستجواب المتكرر
52	سعاد الطيب حسن	عضو امانة المرأة	تعرضت للاستجواب المتكرر
53	عبد الرحمن الصادق	عضو أمانة الشباب	اعتقل لمدة شهرين.
54	هاشم عوض عبد المجيد	عضو أمانة الطلاب	تعرض للاستجواب والضرب المبرح والاستفزاز.
55	صديق صلاح الدين نقد الله	عضو امانة الطلاب	تعرض للاستجواب والضرب المبرح والاستفزاز
56	يوسف حسن	عضو هيئة شئون الأنصار	اعتقل مرتين، تعرض للاستفزاز.
57	الصادق علي	عضو أمانة الطلاب	اعتقل مرتين، تعرض للضرب والاستفزاز.
58	عبد الحميد الفضل	عضوأمانة التنظيم-مدني	تعرض للاعتقال والاستجواب.
59	عمر علي سريل	عضو أمانة التنظيم-مدني	اعتقل مرتين، تعرض للاستجواب.
60	مأمون هواري	عضو أمانة التنظيم	اعتقل.
61	محمد مركز خريف	عضو أمانة التنظيم بالأبيض	اعتقل عدة مرات والآن بالمعتقل، تعرض للضرب المبرح وعلق من مروحة، ونفي من الأبيض.
62	أبوبكر عبد المجيد الطيب	عضو أمانة الشباب	اعتقل مرتين، تعرض للمعاملة السيئة والحبس الانفرادي.
63	نادية النعيمة	عضو أمانة الطلاب	استدعيت للإستجواب، تعرضت للخنق باليدين.
64	فادية حسين	عضو أمانة الطلاب	تعرضت للاستجواب والاستفزاز.
65	خديجة حسين	عضو أمانة المرأة	اعتقلت، تعرضت للاستجواب والاستفزاز والمضايقة المتكررة.
66	جوهر الدومة	عضو أمانة الشباب	تعرض للاستجواب والاستفزاز.
67	الأمين حسين	عضو الهيئة المركزية للحزب	اعتقل لمدة 5 أشهر.

68	عبد الرحمن ساجو	عضو أمانة الشباب	اعتقل مرتين، تعرض للضرب والاستفزاز.
69	بابكر دقنة	عضو الهيئة المركزية	اعتقل، استدعي للاستجواب.
70	حامد محمد حامد	عضو المكتب السياسي للحزب	اعتقل مرتين.
71	محمود أبشر	عضو أمانة التنظيم	اعتقل مرتين، تعرض للاستجواب.
72	حسن الطاهر	عضو أمانة التنظيم بعطبرة.	اعتقل مرتين، تعرض للاستجواب.
73	تاج الدين البشير	عضو أمانة الشباب	تعرض للاستجواب.
74	فايزة بشرى	عضو أمانة المرأة	تعرضت للاستجواب.
75	حنان قرشي	عضو أمانة المرأة	تعرضت للاستجواب.
76	آدم محمد	عضو أمانة الشباب	اعتقل، تعرض للاستجواب.
77	أحمد جودة	عضو أمانة الشباب	اعتقل لفترة طويلة، ضرب، منع من العلاج
78	إبراهيم شلمي هباني	عضو أمانة التنظيم	اعتقل مرتين، تعرض للاستجواب.
79	كمال إبراهيم أحمد	عضو الهيئة المركزية	تعرض للاعتقال.
80	يعقوب موسى	عضو أمانة الجنوب	اعتقل مرتين، تعرض للاستجواب المتكرر.
81	منصور مصطفى	عضو أمانة التنظيم	بالمعتقل الآن منذ أول يوليو 93.
82	عمر محمد عمر	عضو أمانة التنظيم	أعتقل لمدة 3 أشهر، حكم عليه صوريا بالسجن المؤبد وخفف الحكم إلى 10سنوات، الآن بالسجن.
83	عبد اللطيف الجميعابي	عضو أمانة التنظيم	اعتقل لمدة 3 أشهر وحكم عليه صوريا بالإعدام وخفف إلى 10 سنوات- الآن بالسجن.
84	يوسف العاقب (الدكيم)	عضو امانة الطلاب	تعرضت للاستجواب والاستفزاز.
85	عائشة علي عبد الماجد	عضو أمانة الطلاب	تعرضت للاستجواب والاستفزاز.
86	عثمان حميدة	عضو أمانة الشباب	اعتقل، تعرض للاستجواب.

آخر خطبة قبل الهجرة، فبراير 1996م

◆

بسم الله الرحمن الرحيم

خطبة عيد الفطر المبارك

أول شوال 1416هـ/ الموافق 20 فبراير 1996م

الله أكبر الله أكبر الله أكبر

اللهم إني أحمدك وأثني لك الحمد ياجليل الذات وياعظيم الكرم. وأشكرك شكر عبد معترف بتقصيره في طاعتك يا ذا الإحسان والنعم. وأسألك اللهم بحمدك القديم أن تصلي وتسلم على نبيك الكريم.

أحبابي في الله وإخواني في الوطن الحبيب

قال تعالى معددا مراحل خلق الإنسان :(**ثُمَّ أَنشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ**)[392]. وقال: (**لَقَدْ خَلَقْنَا الإِنسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ**)[393]. الإنسان هو آية الله الرائعة يشارك الإنسان الجمادات في تركيبها الكيميائي، ويشارك النباتات والحيوانات في تركيبها البيولوجي، ولكنه يفوق تلك المخلوقات بما أودعه الله فيه من عقل وروح هي قبس من نور الله. ثم سواه ونفخ فيه من روحه. إن قدرات الإنسان الروحية والعقلية، والتقنية، هي التي مكنته من تطوير الفكر، والثقافة، والتقانة، والحضارة، وجعلته أهلاً لإستقبال رسالات الغيب. إن رسالات الغيب العلوية لاتتناقض مع ملكات العقول لأنها تخص بخطابها العقلاء. فكيف تشترط وجود العقل ثم تملي عليه ما يتناقض معه؟ هذا مستحيل. إن رسالات الغيب لا تناقض العقل ولكنها تكشف له عن أمور تقع فوق إدراكاته. إنها تخاطبه بأمور تفوق إدراك العقول وتطالبه بالإمتثال لها كما يحددها الوحي الإلهي.

إن عقيدة المسلم الدينية تحدد مكان الإنسان من الله سبحانه وتعالى. وعبادات الإسلام تحدد لنا وسائل إتصالنا بالله رب العالمين. العبادات تصلنا بالله وتشدنا إليه. روى الإمام البخاري أن النبي (ص) قال:»مازال عبدي يتقرب إلي بالنوافل حتى أحبه. فإذا أحببته صرت يده التي يبطش بها وقدمه التي يسعى بها:

قلـوب العاشـقين لهـا عيـون	**تـرى مـالا يـراه الناظرونـا**
وأجنحــة تطــير بغــير خفــق	**إلى ملكـوت رب العالمينـا**

---

392 سورة المؤمنون الآية (14)

393 سورة التين الآية (4)

العبادات حددها الوحي. ونحن البشر نعلم بعض حكمتها ولاندركها كلها لأن حكمتها كلها علمها عند ربها:(**وَمَا أُوتِيتُم مِّن الْعِلْمِ إِلاَّ قَلِيلاً**)[394]. بالأمس إنقضى شهر الصيام. وهي عبادة ندرك من حكمتها مايلي:

الصيام يعود صاحبه على الصبر، والصبر مادة لكثير من الفضائل، فالشجاعة مثلا تحتاج لدرجة عالية من الصبر:

الحرب صبر واللقاء ثبات   والموت في شأن الإله حياة

والعفاف يعتمد كذلك على درجة من الصبر:

جهل الديانة من إذا عرضت له شهواته لم يلف بالمتماسك

والصيام إذ يمنع شهوتي البطن والفرج يبين للصائم قيمة تلك المشتهيات وبضدها تتبين الأشياء. والصيام بما فيه من حرمان يعطي صاحبه درسا عمليا عما يعانيه المحرومون مما يساعد على التعاطف معهم:

لايعرف الشوق إلا من يكابده   ولا الصبابة إلا من يعانيها

والصيام مغسلة للذنوب ومفتاح لأبواب النجاة. روى الإمام أحمد أن النبي (ص) قال: «إن الله عز وجل فرض صيام رمضان وسننت قيامه فمن صامه وقامه إحتسابا خرج من الذنوب كيوم ولدته أمه» الناس كلهم يتسخون بالذنوب مثلما تتسخ الثياب بالإستعمال. ويتطلعون لغسل الذنوب مثلما يغسلون الثياب. لذلك أتاح الله لنا فرص ذلك الإغتسال وقال: «إن الحسنات يذهبن السيئات» وأبواب عفو الله واسعة:

يا كبير الذنب عفـــو الله عن ذنبك أكبر

أكبر الأشياء عن أصغـر عفو الله أصغر

وصدقة الفطر عبادة ندرك الآتي من حكمتها:

أنها كفارة لذنوب يقع فيها الصائم حتما لضعفه وبشريته فتجرح صيامه. وصدقة الفطر وسيلة من وسائل التكافل الإجتماعي يخرجها القادر منا عن نفسه وعن من تلزمه مؤونتهم ويعين بها المحتاجين. وصدقة الفطر تساوي صاعا عن كل واحد من غالب قوت المزكي. فمن كان غالب قوته قمحا أخرج صاعاً من قمح عن كل من تلزمه مؤونته وكذلك الدخن والذرة. ويستحسن إخراجها نقداً وهي حسب أسعار اليوم حسب تقديرات هيئة شئون الأنصار تساوي:

1600 جنيها للقمح

640 جنيها للذرة

قال إبن عباس: فرض رسول الله (ص) زكاة الفطر طهرة للصائم من اللغو والرفث وطعمة للمساكين. فمن أداها قبل الصلاة فهي زكاة مقبولة ومن أداها بعد الصلاة فهي صدقة من الصدقات.

والعيد عبادة ندرك من حكمتها الآتي:

---

394 سورة الإسراء الآية (85)

بث موجة من الفرح، والمرح، والبهجة في المجتمع لتعم كل الأجيال: الشيوخ والكهول، والشباب، والصبيان، والأطفال، رجالا ونساءا فيلبسون الجديد ماستطاعوا ويفرحون ويتزاورون.

وصلاة العيد مظاهرة إيمانية لإظهار تضامن الجماعة الإسلامية، وقوتها، وابتهالها الجماعي لربها وامتثالها لسنة نبيها في نفير جامع يؤمه كل الناس حتى ذوات الخدور والحيض ليشهدن الخير ودعاء المسلمين على حد تعبير الصحابية أم أيمن. والعيد فرصة لترميم العلاقات الإجتماعية بين الناس تعافيا وتصافيا. الإنسان حتما يخطئ في حق أخيه الإنسان بإغفال له أو إهمال أو تجريح مباشر أو غير مباشر. فإبن آدم خطاؤون. والعيد يتيح فرصة ليصفح الناس عن بعضهم بعضا في مجالات العلاقات الشخصية والخاصة وكالعادة فإنني أسامح من أذاني وأطلب سماح من أذيته منكم كبيرا أو صغيرا.

إذا كنـــتَ في كل الأمـــور معاتبـــاً صديقـــك لـــم تَلْـــقَ الـــذي لا تعاتبُـــه

وإن أنـــتَ لم تـــشرب مراراً عـــلى القذى ظمئـــتَ وأيّ الناس تصفو مشـــاربُه؟

هذه العبادات الثلاث: الصيام، وزكاة الفطر، والعيد فيها درجة من التكليف الفردي وهي كذلك تؤدي وظيفة إجتماعية، إن هذا المزج بين دور عبادي نافع للفرد، ووظيفة إجتماعية نافعة للمجتمع، نهج إسلامي أصيل.قال تعالى:(أرأيت الذي يكذب بالدين* فذلك الذي يدع اليتيم* ولايحض على طعام المسكين) فالمسجد هو مكان الصلاة والمناجاة للإتصال بين العبد وربه. وهو أيضا مركز النشاط الإجتماعي في المجتمع. هكذا كان المسجد في الصدر الإسلامي الأول وفي المهدية مجددة شباب الإسلام.

كان المسجد مستشفى. فقد روى ابن هشام أن الصحابي سعد بن معاذ والذي أصيب يوم الخندق قد ضرب له رسول الله (ص) خيمة في مسجده ليمارضه وليعوده حتى مات فيها. وكان المسجد ملجأ للمحتاجين. روى أبوهريرة أن النبي (ص) قال:«رأيت في مسجد رسول الله (ص) سبعين من أصحاب الصفة يقيمون في المكان المظلل من المسجد. وكان المسجد مدرسة لتعليم القرآن وعلومه، بل وكان مركزا ثقافيا وأدبيا طالما أنشد حسان بن ثابت وكعب بن زهير قصائدهما فيه أمام نبي الرحمة.

لقد تخلت المساجد اليوم عن تلك المرافق وتقاعست عن تلك الوظائف وهذا نقص يجب أن يتداركه الجميع، وقد وضعت هيئة شئون الأنصار برنامجا بدأ تنفيذه لجعل جميع مساجد أنصار الله مساجد مرافق تقوم بكل الخدمات الإجتماعية وساعدنا في هذا التوجه مواطنونا في في بلاد الخليج وبعض أشقائنا من تلك البلاد جزاهم الله خيرا .

إن سد النقص في تقديم الخدمات الإجتماعية صار مطلوبا بإلحاح لأن الدولة في السودان تخلت تماما عن واجبها الإجتماعي نحو المواطن والمواطنة. لقد أوقفت الدولة ماكان مبذولا للمواطنين من دعم للصحة، وللتعليم، وللدواء، وللغذاء، وللوقود مما جعل المواطن السوداني اليوم محاصرا بالشقاء من ثلاث جبهات: إنحسار الخدمات الإجتماعية، ومضاعفة الضرائب أضعافا مضاعفة، وغلاء الأسعار. هذا الحصار الجبار العنيد هد الكيان الإجتماعي في السودان

وأفسد الأخلاق فالناس جوعاً أكلوا دينهم وصار غالبية أهل السودان كعصافير روضة أصابها الجفاف والتصحر زغب الحواصل لا ماء ولا شجر.

في وجه هذا الشقاء صار الناس يتساءلون: كيف تستمر حياة السواد الأعظم حتى الآن؟ لا سيما والراتب لأصحاب الرواتب لا يغطي أكثر من 5% من مصروفاتهم الضرورية؟ .. قيل إن صحافيا أجنبيا زار السودان ولاحظ الفرق الكبير بين دخل المواطن وصرفه فأخذ يسأل الأفراد كيف يعيشون ؟ وكان كل واحد يرد بعد صمت: «الله كريم » لذلك كتب الصحافي تقريرا قال فيه: إن في السودان جمعية خيرية إسمها «الله كريم» لولاها لمات الناس جوعاً !.. وسمع أحد جماعة الإنقاذ تساؤل الصحافي فرد قائلا: إنها بركات «الإنقاذ» التي مكنت الناس من مواصلة المعيشة مع قلة الموارد المادية على وزن قول ود سعد في مدح الرسول (ص):

أشبع بالصاع يا نبي الله لجيشا جاع يا نبي الله

«جماعة الإنقاذ يلبسون الأحداث الجسيمة تبريراً تفاؤلياً زائفاً: يبددون الإمكانيات المادية الشحيحة المتاحة للتعليم العالي في توسع لاطاقة لهم به كمن يحاول تطعيم حوض النيل بمعلقة سكر ويبررون ذلك بأن «البركة» تجعل ذلك ممكناً!. ومهما أدخلتهم سياساتهم في نكبات برروا الشقاء الناتج عن ذلك بقولهم أنها إبتلاءات، حتىلو أنهم ساقوا الناس للجحيم اقالوا أنها مجرد زيادة في التدفئة. يحذرهم الأمريكان بعظائم الأمور فيقولون قد طمأننا الأمريكان بأنه لاغزو عسكري يتوقع على السودان..هكذا يصبغون على كل كارثة طلاء وردياً. يذكرني هذا التفاؤل الواهم بقصة ساخرة للكاتب الفرنسي «فولتير» إسمها «كانديد» والقصة تسخر من شخص بلغ به تفاؤله الواهم إعتقاداً أنه يعيش في عالم ليس في الإمكان أبدع مما كان، وتمر به أفدح الكوارث فيفسرها تفسيراً متفائلاً حتى أنه إذا نكب الطاعون مدينة وقتل نصف سكانها قال: إن فيما حدث خير لأن ذهاب نصف السكان سوف يؤدي لنزول أسعار المشتروات وتدني تكاليف المعيشة.!

ولكن الحقيقة كما يرويها أهل السودان مختلفة تماما: قالوا جماعة الإنقاذ وعدوا ألا يصير الدولار 20 جنيها ولكنهم لم يعدوا ألا يصير ألفا أو ألفين جنيها!. وقالوا جماعة الإنقاذ ماوعدوا برفع المعاناة عن الجماهير بل وعدوا برفع « المعانا » من الجماهير وأوفوا بما وعدوا ورفعوا المعاهم من الجماهير. وقديما قال المثل السوداني «ضحك الرجال بكاء » الحقيقة المحزنة هي أن الحالة المعيشية في السودان محزنة وأن الحياة المعيشية إستمرت لأن هنالك مصادر غير مرئية ساهمت في تمويل الفجوة بين دخل المواطن السوداني ومصروفاته الضرورية. تلك المصادر هي :-

- تحويلات المغتربين لذويهم عن طريق قنوات خاصة في السوق الأسود.
- والإختلاسات التي بلغت في عهد «الإنقاذ» حسب المراجعات 114 بليون جنيها.
- الإقتراض من المؤسسات المالية وعدم رد القروض، فقد كانت جملة ديون المؤسسات المالية على الأفراد والشركات في السودان حتى يونيو 89 تساوي 5.4 مليار جنيه ولكنها صارت الآن 333 مليار جنيه.

وقد باع الناس مدخراتهم من ذهب وأثاثات وسلع رأسمالية وملابس لتمويل المعيشة حتى بدل الناس سخريةً عبارة «نأكل مما نزرع» لعبارة: «نأكل مما نلبس»! . واقتطع الناس من جلدهم فتدهور الطعام كما وكيفا حتى بلغ سوء التغذية وضعف الدم درجة خطيرة تجعل السودان منطقة منكوبة صحيا بمقاييس منظمة الصحة العالمية.

هذا هو حال بلادنا وإحياء الدور الإجتماعي للمساجد يمكن أن يملأ بعض الفراغ ويقدم بعض الخدمات الإجتماعية إنه على الأقل إضاءة شمعة في ظلام دامس. روى إبن عساكر أن النبي (ص) قال: « إحب الناس إلى الله تعالى أنفعهم للناس.» إستغفروا الله فإن الله يغفر الذنوب جميعا.



الخطبة الثانية

الله أكبر   الله أكبر   الله أكبر

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبيه الأمين وعلى آله وصحبه الميامين.

أمابعد،

أحبابي في الله وأخواني في الوطن العزيز

جاء في محكم التنزيل: (**وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا**)[395] فنحن أمة العدالة والإعتدال، وجاء في ذم بعض أهل الكتاب: (كانوا لايتناهون عن منكر فعلوه) إن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجب إسلامي يؤدي مهما كانت الظروف لذلك قال النبي (ص): «خير الجهاد كلمة حق لدى سلطان جائر».

إن عقيدتنا كمسلمين في السودان تمر بفتنة لايعلم مدى خطرها إلا الله. وإن وطننا السودان يمر بمحنة تهدده ألايكون. إن في فتنة الدين ومحنة الوطن أمر إدا تكاد السماوات يتفطرن منه وتنشق الأرض وتخر الجبال هدا. ولايليق بنا أن نجيل اطرافاً ناعسة ونمدد أوصالا كسولة بل بالعزم العزم والتشمير التشمير.

وكيف تنام الطير في وكناتها   وقد نصبت للفرقدين الحبائل

أتحدث أولا عن الفتنة الدينية:

لقد مر الخطاب الديني في السودان عبر مراحل. ففي طبقات ود ضيف الله نجد الخطاب الديني في السودان صوفيا تسيطر عليه غيبيات الشيخ الهميم، خطاب صوفي ديني يناهضه خطاب فقهي يردده أمثال القاضي دشين. ثم جاءت مرحلة التصوف المستنير يرمز لها السادة محمد عثمان الميرغني الختم، والطيب ود البشير راجل أمرح، والشيخ إدريس ود الأرباب أب فركه وغيرهم ممن نحوا بالتصوف في السودان نحوا سنيا معتدلا. هكذا إستمر الخطاب الديني في السودان صوفيا معتدلا يتعايش معه فقه علماء الشريعة السني والقضاة على طول فترة الحكم التركي.

---

395 سورة البقرة الآية (143)

ثم جاءت المهدية فملأت الدنيا وشغلت الناس وهزت عجينة السودان لتصبها في قالب تكويني جديد فحررت السودان من الإستعمار، ووحدته، وأكملت الإرشاد الصوفي التربوي بإقامة التشريع، وفترات التكوين كمراحل التأديب حازمة آحادية الخطاب والتوجيه:

وقسى ليزدجروا ومن يك حازماً فليقس أحياناً على من يرحم

فتحالف ضد المهدية معارضوها داخلياً وخارجياً فقوضوا دولتها في النخيلة، وكرري، وأم دبيكرات. وتحكم الإستعمار الثنائي بعد ذلك في السودان وركز عداءه ضد عقيدة المهدية ولكنه في الوقت ذاته فتح المجال واسعا للخطاب الديني الصوفي ولنهج الفقهاء السني.إن تقويض الدولة المهدية في معارك القتال لم يصحبه تقويض الدعوة فبقيت كامنة في نفوس بعض الناس حتى إنبرى لها الإمام عبد الرحمن الصادق وبعثها من جديد في صورة حافظت علي جوهرها ولكنها صورة متسامحة معتدلة متعايشة مع إجتهادات الآخرين.

وأثناء الحكم الثنائي وفد إلى السودان التيار الإسلامي السلفي الذي دخل الساحة السودانية متشدداً في هجومه على التصوف رامياً أتباعه بالبدعه والضلالة. ثم إعتدل الخطاب السلفي في توجهاته حتى صار ينادي الصوفية بإخواننا الصوفية، وفي داخل المؤسسات التعليمية المدنية في السودان وفد إلينا تيار المدرسة الإسلامية الحديثة التي أسسها الشيخ حسن البنا المصري، هذه المدرسة الإسلامية الحديثة عندما دخلت السودان نهجت منهجا معتدلا ومدركا لخصوصية البيئة الإسلامية السودانية. وكان نهجها الأول متطلعا للبعث الإسلامي في السودان في تكامل لاتناحرمع التيارات الإسلامية الأصيلة في السودان.

كان الشيخ حسن البنا يواجه مجتمعا مصريا سيطرت عليه تطلعات إسماعيل باشا المفتونة بأوربا الرامية لجعل مصر قطعة من أوربا. لذلك كان نهجه في التعامل مع الواقع الإجتماعي في مصر حاداً.

وفي الهند برزت دعوة الشيخ أبي الأعلى المودودي الذي أرقه الحصار الهندوسي المتعصب للوجود الإسلامي في الهند فكانت دعوته أكثر حدة من دعوة الشيخ حسن البنا.

وفي مصر الستينيات برزت دعوة الأستاذ الشهيد سيد قطب الذي طور إجتهاد البنا والمودودي نحو مزيد من التشدد والحدة كرد فعل مباشر للإضطهاد الذي عاشه الإخوان في مصر على يد آلة القهر الناصرية. هؤلاء الدعاة بثوا في الفكر الإسلامي الحديث فكراً إسلاميا إحتجاجيا ساخطا على السلطة السياسية القائمة مهتما غاية الإهتمام بمنازلتها وتقويضها وإقامة بديل مرض.

هذه المفاهيم تجرعتها الحركة الإسلامية السودانية الحديثة دون مراعاة لواقع التسامح والإعتدال في الساحة السياسية السودانية ولالإيجابية النظرة للإسلام في الجسم السياسي السوداني الغالب مما جعل إستقبال ذلك الجسم السياسي السوداني للتيار الإخواني الوافد إستقبالا حسنا وأخويا.

لم تراعي الحركة الإسلامية السودانية الحديثة هذه العوامل، وهجمت على السلطة السياسية في السودان شاهرة السلاح وعاملت رموز السلطة السياسية السودانية المعتدى عليهم

كأنهم طغاة باطشون مارقون على الإسلام. وكانت السلطة الإنقلابية التي إستولت على البلاد في يونيو 1989 على عجلة من أمرها توهم الناس أن برنامجها سوف يحقق لأهل السودان سعادة الدارين في لمح البصر. الحقيقة التي لاشك فيها هي أن دور الإسلام التعبوي والتربوي في العصر االحديث كان ناجحا في بيان مثالب الشيوعية والرأسمالية وكان ناجحا في لفت الأنظار للبديل الإسلامي. ولكن هذا البديل لأسباب كثيرة بقي معلقاً على مستوى الشعارات ولم يتخذ شكل برنامج محدد لبيان نظام الحكم، والإقتصاد، والعلاقات الدولية المعاصرة.

المفكرون الإسلاميون يعلمون أن الفكر الإسلامي الحديث مطالب أن يحدد موقفاً واضحاً من الخلافة كنظام للحكم ومن البدائل لها. وأن يحدد موقفا من الشورى وماهية مؤسساتها، ومن البدائل لها. وأن يحدد موقفا من حقوق الإنسان ومن حرياته الأساسية ومن نظام الحكم الديمقراطي الغربي ومؤسساته. هذه القضايا لم تدرس بالقدر الكافي ومافيها من إختلافات جوهرية لم تحسم بين كثير من أصحاب الفكر الإسلامي. والفكر الإسلامي مطالب بتحديد موقفه من النقود الحديثة، ومن المالية، ومن الإئتمان، ومن الإستثمار بل من كل مؤسسات الإقتصاد الحديث. وعليه أن يقرأ أحكام الإسلام في الربا والزكاة قراءة تلائم الإقتصاد الحديث وتحافظ على جوهر مقاصدها الشرعية. هذه القضايا كلها مازالت في طور أولي جدا من البحث والتقصي والحسم. وأمام الفكر الإسلامي ان يحدد موقفه من المواطنة، ومن الدولة الحديثة، ومن القومية، ومن العلاقات بين الدول، ومن النظام الدولي المعاصر. وهي كلها أمور مازالت في غاية الإختلاف والمجادلة.

هجم النظام الإنقلابي الجديد على المجتمع السوداني بإسم الإسلام بسياسات إقتصادية ومالية خربت الاقتصاد الوطني ودمرت النظام المصرفي، وسياسات خارجية عنترية عزلت السودان تماماً، ومناهج في نظام الحكم والدستور بلغت قمتها في المرسوم الدستوري الثالث عشر وهو أنموذج على التخبط والتناقض. بموجب هذا المرسوم فإن رئيس الجمهورية في السودان الإسلامي يمكن أن يكون إمرأة وثنية ولكنها تقبل البيعة!. وقوات السودان المسلحة مفتوحة لكل مواطن مهما كان دينه ولكنها تباشر الجهاد في سبيل الله!. وقوات الشرطة في السودان متاحة للمواطن من كل ملة ولكنها تقوم بواجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر!... كما فعل الغراب فضل مشيا فما بلغ القديم ولا الجديدا. إنه مرسوم مصاب بإنفصام الشخصية كالإله الروماني ذي الوجهين: «جانوس»، هذا الإله هو الذي سموا عليه الشهر الأول للسنة شهر يناير، وهو إله روماني ذو وجهين، وجه ينظر إلى الشهر الأخير في العام المنصرم ووجه آخر ينظر إلى الشهر الأول من العام القادم :

خاطبت كل جليس بمـــا يلائمه لأروق الجليسـا

فعند الرواة أدير الكلام وعند السقاة أدير الكؤوسا

إن الهجوم بإسم الإسلام على الساحة السياسية السودانية صحبته حدة في نبرة الخطاب الإسلامي في السودان فرمي قادة التيارات الإسلامية الأخرى بالكفر والعلمانية. وفي بداية عهد النظام وحماسته الإسلامية إستقطب دعاة الإحتجاج الإسلاميين من كل مكان. هؤلاء الدعاة مستغرقون في مفاهيم إحتجاجية مبسطة لا صلة لها بالواقع بل تستمد من مفاهيم نصية

معلقة في الهواء. لذلك عندما شهدوا آثار الواقع على التجربة الإسلامية في السودان لفظوها ورموها بما رمت به الآخرين، رموها بالمروق من الدين وبالعلمانية وبالزندقة فانفتحت ساحة الخطاب الإسلامي في السودان لراشقات التكفير والزندقة بل للهجمات المسلحة على المخالفين فسالت الدماء غزيرة في الحارة الأولى من مدينة المهدية وفي «كمبو مدني» بالجزيرة.

إن للجهاد في الإسلام فقها فلدى بعض الناس هو هجومي ولدى آخرين هو دفاعي. ودون إدراك كامل لفقه الجهاد في الإسلام وفي حياتنا الدولية المعاصرة إندفع النظام وسمى ماتقوم به الدولة السودانية في حفظ الأمن والنظام ضد بعض مواطنيها في الجنوب جهادا في سبيل الله مما فتح أبواب فتنة دينية بين المسلمين وغير المسلمين داخل الوطن السوداني. وفي نفس الوقت جرد النظام الجهاد من أي معنى هجومي لأنه أعلن الإلتزام بنظام علماني في جنوب البلاد. إنه جهاد لاينطبق عليه فقه الهجوم ولافقه الدفاع!!.

هكذا أدى إقتباس الفكر الإسلامي الإحتجاجي المسيس من مصادره المودودية والقطبية دون مراعاة للخريطة الإسلامية في السودان ودون مراعاة لغياب البرامج الإسلامية الحديثة، إلى فرقة بين مسلمي السودان وإلى فتنة بين المسلمين وغير المسلمين من أهل الوطن الواحد، ولاصلاح ولافلاح ولاإصلاح لأمر الدين في السودان إلا بسحب الخطاب الإسلاموي الذي هجم على الساحة السياسية ليسترد التعامل بين شرائح المسلمين إعتداله المعهود ولتسترد علاقات أبناء الوطن الواحد من مسلمين ومسيحيين وغيرهم تسامحها وتعايشها المنشود.

أحدثكم **ثانيا** عن المسألة الوطنية:

أحبابي في الله وإخواني في وطن الجدود.

تأملوا معي بجدية هذه النقاط السبع الآتية:

الأولى: السودان اليوم ثلاثة سودانات: السودان الذي يحكمه نظام «الإنقاذ»، والسودان الذي يسيطر عليه د.جون قرنق وحلفاؤه في جبال النوبة، وسودان الشتات الذي إحتشد فيه سودانيون معارضون في الخارج. هذه السودانات الثلاث الآن في حالة حرب ويستعين كل طرف منها بما شاء من قوى أجنبية لتحقيق النصر على خصمه.

ثانيا: السودان الذي يحكمه نظام «الإنقاذ» وهو جل أرض السودان الجغرافية منقسم على نفسه وحكومته تعامل غالبية شعبه كدولة إحتلال وتصرف أكثر مواردها المالية على أجهزة إدارية وأمنية لجلد الشعب وتركيعه.

ثالثا: الإقتصاد الوطني السوداني مندفع نحو الهاوية فالمحاصيل النقدية في أسوأ أحوالها إنتاجا ماعدا السمسم، والمحاصيل الغذائية دون حاجة البلاد الإستهلاكية، والصناعة في حالة ركود ففي العاصمة الوطنية3100 مصنعا تعمل منها 230 بمتوسط 12% إنتاجية. وإذا إتخذنا قيمة العملة الوطنية مقياسا لسرعة التدهور تجد أن الدولار الأمريكي أخذ ستة أعوام من يونيو 89 إلى يونيو 95 ليصبح 500 جنيه. وأخذ ستة أشهر من يونيو 95 إلى ديسمبر 95 ليصبح 1000 جنيه، وهو في أسابيع يتجه ليكون 1500 جنيه.

رابعا: القوات السودانية المسلحة تشكل بحق عظم الظهر للكيان الوطني السوداني، إنها

اليوم تواجه موقفا مستحيلا إذ عليها أن تواجه ست جبهات في آن واحد، جبهة داخلية ضد شعبها، وجبهة ضد الجيش الشعبي، وأربعة جبهات ضد أربعة من جيراننا.

خامسا: لكي يحمل النظام شعب السودان على الإستكانة والاه بالحبس، والتعذيب، والمحاكمات الإيجازية، وتشريد العاملين. هذه الوقائع إنتشرت عن طريق المستطلعين والمحققين والصحافيين فأقنعت غالبية دول العالم حتى تلك التي لاتتصيد الأخطاء مثل السويد والنرويج وهولندا واليابان بأن النظام السوداني مهدر لحقوق الإنسان مما أدى لإدانته تكرارا امام لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة وأمام الجمعية العمومية.

سادسا: فتح النظام حدود السودان لكثير ممن أعلنوا الحرب على حكوماتهم بإسم الإسلام وأعطى النظام هؤلاء المحاربين منابر في السودان لإعلان برامجهم العنيفة ضد حكوماتهم. وأعطى النظام جوازات سفر سودانية للخارجين على حكوماتهم، واندفع الإعلام السوداني الرسمي في طريق أناشيد لاطاقة للسودان بتبعاتها مثل:، نحارب الأمريكان، وحسني الجبان، ونرفع الآذان في الفاتكان!. هذه السياسات أقنعت عددا من جيراننا وغيرهم من دول عدم الإنحياز بل الدول الكبرى المتصيدة لأخطاء نظام يعاديها بأن النظام السوداني يرعى الإرهاب.

سابعا: هذه السمعة السيئة وما دعمها من تصرفات للنظام بعد محاولة إغتيال الرئيس المصري في يونيو 1995 أدت إلى إدانة النظام السوداني في مجلس الأمن. إنها إدانة لها مابعدها فالبند 25 من ميثاق الأمم المتحدة يلزم الدول الأعضاء بتنفيذ قرارات مجلس الأمن. والبند 41 يحدد الإجراءات العقابية التي يمكن لمجلس الأمن أن يتخذها لإجبار العضو على تنفيذ قراراته. والبند 51 يسمح لعضو أو أعضاء هيئة الأمم بإتخاذ مايلزم من إجراءات للدفاع عن النفس ضد العدو المدان بإزعاج الأمن والسلام.

إن مجموع هذه العوامل السبعة قد أودى بالأمن القومي السوداني ووضع السودان في خطر مصيري لم يشهد مثله على طول تاريخه الحديث وأي إجراءات عقابية سوف تزيد الموقف الخطير أصلا خطورة إضافية. الدفاع عن الوجود السوداني وضرورات الأمن القومي السوداني تقتضيان توحيد الجبهة الداخلية في السودان، وإيقاف الإقتتال الحالي، وإحتواء الإنهيار الإقتصادي، وفك طوق العداء على السودان، هذا الآن واجب وطني. ولكنه لايمكن أن يتحقق في ظل كادر «الإنقاذ» الحالي وسياساتهم التي أوصلت البلاد إلى هذه الحافة ولاينتظر أن تغير الإنتخابات الحالية من هذا الموقف شيئا لأنها مرتبة لتؤدي لنتائج هي إمتداد من حيث الكادر والسياسات للنظام الحالي.

بعض الناس يشبه إنتخابات السودان الحالية بالإنتخابات التي أجريت في الجزائر أواخر العام الماضي. ولكن هناك فرق كبير فإنتخابات الجزائر على علاتها أجريت في ظل تنافس بين أحزاب حقيقية وصحافة حرة نسبيا وإن قاطعتها بعض القوى السياسية. إنتخابات السودان تقاطعها القوى السياسية السودانية كلها ماعدا الجبهة الإسلامية القومية وأنصار الإنقاذ. وهي إنتخابات أخلت بها العجلة، فمرشح النظام تقبل بيعة دينية على طول السودان وعرضه قبل أن ينتخب!. والأمر الدستوري الثالث عشر يقتضي أن تكون البيعة بعد أن ينتخب فكيف يكون التوفيق بين هذه البيعة والإنتخابات؟ إن البيعة إجراء إسلامي، تتم بين صاحبها

وجمهور المسلمين، ويكون الله سبحانه وتعالى طرفاً فيها وشاهداً عليها..(إن الذين يبايعونك إنما يبايعون الله) وهي عقد بين صاحبها والمسلمين وعليه أن يؤدي واجبات معينة وعليهم أن يطيعوه لإقامة الدين . إن للبيعة فقهاً معيناً وهي ملزمة لطرفيها وموجبة للإلتزام بالشريعة ولايمكن أن يتعرض صاحبها لإنتخابات بعد عقدها. إذا كانت الإنتخابات وسيلة لإختيار صاحب البيعة فإن فإنها تقع بعد الإنتخابات لاقبلها، فكيف يطوف شخص البلاد على طولها وعرضها يبايع الناس ثم يعرض نفسه لإنتخابات متنافس عليها دون خلع البيعة ويقال أنه بعد إنتخابه يقبل البيعة؟ هذا تلاعب بمفهوم ديني يخرج به تماماً من فقه البيعة المعروف. لقد إجتمع مايزيد عن مليون شخص في الجزيرة أبا وهموا بمبايعتي فرفضت وقلت إذا كانت هنالك بيعة فإنها لاتكون إلا بعد إنتخاب الأنصار لإمامهم ثم تكون البيعة.

ومرشح النظام للرئاسة ضابط عامل بالقوات السودانية المسلحة ولم يقدم إستقالته قبل أن يرشح مما يتعارض مع قانون القوات المسلحة. هذه الثغرات الفقهية والقانونية في موقف مرشح النظام لرئاسة الجمهورية تدل على العجلة و«الكلفتة» وعلى غفلة مستشاريه القانونيين والفقهيين!!. لنفرض أنهم يعتبروننا نحن السودانيين جهلة يمكن أن يقدموا لنا هذه النصوص الفجة، فمابالهم يستخفون بالمفكرين والعلماء والفقهاء في العالم الإسلامي وهم يتابعون مايحدث بإسم الإسلام؟.. إذا كان السودانيون لايستطيعون أن يضحكوا على هذا العبث فإن غيرنا من المسلمين يضحكون حتى القهقهة.

إن السواد الأعظم من أهل السودان يقاطع هذه الإنتخابات ولايعترف بها ولابنتائجها بل قال قائلهم ضاحكا: جنازة فماذا يجديها الخضاب؟ وقال آخر ساخرا: « البلد غرقانة أحسن نختار بطل السباحة لإنقاذها.»

أحبابي في الله وإخواني في الوطن العزيز

إن جيلنا هذا مواجه بتحد رهيب أن يجد سبيلا للخلاص أو يستسلم للتهلكة. لقد نصحنا كثيرا دون جدوى بل كان نصيبنا عقب كل نصيحة أثبتت الأيام صوابها المساءلة، والمحاسبة، والإهانة، والحبس. لقد تعرضت للإعتقال والحبس والإستجواب المطول عشرة مرات في ظل هذا النظام. وركز النظام على الإساءة إلي بما لم يقله مالك في الخمر واهتم بغسيل أدمغة شبابه وعسكرييه بإعتباري العدو الأول للإسلام والسودان. ربما أفلح النظام في شحن بعض النفوس ضدنا ولكنه حتى الآن لم يفلح بالرغم كل تجاوزاته وإهاناته في شحن نفسي بالغيظ والحنق بحيث أريد أن أشرب دمهم لأروي غيظي.

أقول لم يفلحوا في جعلي أتقمص روح الإنتقام ولازلت أقول حكمة الإمام المهدي الخالدة: «الفشه غبينته خرب مدينته». هذه الروح الخالية من الحقد دفعتهم ليقولوا لنا تعالوا إنضموا إلينا وقد إنضممتم قبل ذلك لنميري عندما صالحكم بعد أن قتلكم وسفك دماءكم. نقول هنالك فرق كبير بين الموقفين ألخصه في الآتي:

أ. نميري لم يكن جزءا من النظام الدستوري والقانوني الذي إنقلب عليه، اللهم إلا بصفته المهنية. ولكن كنتم أنتم جزءاً أصيلاً من النظام الدستوري والسياسي

والقانوني القائم في عام 1989 وتنكرتم له.

ب. عندما صالحنا نميري لم نصالحه للإنخراط في نظامه بل للتحول ديمقراطياً حسبما إتفقنا عليه في بورتسودان، وعندما تأكد لنا أنه لم يكن صادقاً نفضنا يدنا منه.

ج. صحيح أن نميري أذانا أذىً بالغاً وظلمنا وغيرنا ظلماً فادحاً ولكننا رفعنا عليه السلاح ولم نرفع عليكم السلاح. ورغم أننا لم نرفع السلاح في وجهكم، أنتم تعلمون أننا نستطيع أن نواجه الشر الواحد بشرين، ومازلنا نمسك عن ذلك مراعاة لمخاطر نعلمها. هذا لم يجعلكم تحترمون موقفنا بل تستخفون به. ربما تعتقدون أننا عاجزون أو خائفون، هذا تقدير خاطئ لموقفنا. نحن عدلنا عن العنف لمصلحة عليا نراها لا عن عجز أو خوف.

د. نميري مارس عنفه وهو ينتمي لفلسفات وضعية فيها الغاية تبرر الوسيلة، وأنتم نسبتم موقفكم للإسلام حيث العدالة والرحمة حتى لمن لم يكن عادلاً نحوك. إذا قسنا أعمالكم بمقياس الإسلام وجدناها جائرة جداً.

هـ. وهب أننا فرطنا في تعاملنا مع نميري وأخطأنا لأننا صالحناه فهل هذا مبرر لنقع في نفس الخطأ مرة أخرى؟ والنبي (ص) يقول :«لايلدغ المؤمن من جحر مرتين»!.

إنني وغالبية أهل السودان حتى ضحايا بيوت الأشباح نفضل حلا لادمويا، ونفضله أن ينبع من داخل البلاد. وفي سبيل ذلك فإنني أدلي الآن برأي أخير أسكت بعده تماما لأن صخب الصدام المتصاعد المتوقع سوف يغرق أصوات الحادبين.

أرى أن درء الخطر عن الوطن يوجب إعلان جميع من يهمهم الأمر الإلتزام بالديمقراطية أساسا لحكم البلاد وبالسلام العادل بديلا للحرب الأهلية. وتقوم حكومة قومية تحكم البلاد عبر فترة إنتقال تعقد أثناءها مؤتمرا دستوريا له مهمتان هما: عقد إتفاقية سلام عادل وتحديد شكل النظام الديمقراطي الملائم لظروف السودان. وتشرف الحكومة القومية على تنفيذ إتفاقية السلام وعلى إجراء الإنتخابات العامة الحرة في ظل النظام الديمقراطي المتفق عليه.... هذا وحده هو عصا موسى التي تلقف مايأفكون.

أحبابي في الله وإخواني في الوطن العزيز

لايفوتني وأنا أرسم هذه الصورة الواقعية المحزنة أن أشير إلى حدثين هامين في الوسط الإسلامي. الأول هو الإنتخابات التركية الأخيرة التي نال فيها حزب الرفاه أكثرية الأصوات، لأنها تدل على تحرك هذا البلد الهام نحو وفاق أكثر توازنا من المبالغات الكمالية للتوفيق بين الأصل والعصر. إننا نأمل أن يكون هذا مدخلاً لبرنامج يوفق بين مطالب الأصل والعصر في وفاق مستنير يتجنب أصوليات كمال أتاترك العلمانية وانكفاءات بعض الإسلاميين مما يشكل توفيقاً أكثر إعتدالاً لمطالب الأصل والعصر. وهي أيضا تدل لمن كان مهتماً بحركة الصحوة الإسلامية أن فرص التوجه الإسلامي تزيد مع الحرية والديمقراطية. والحدث الثاني هو إتفاق دالتون للسلام في البوسنة وهو إتفاق يساعد على تأمين مصير المسلمين في ذلك الجزء من أوربا ويساهم في دفع الحوار الإسلامي الغربي في إتجاه إيجابي.

إذا إستطاع السودان أن يخرج نفسه دون إراقة دماء من النفق المسدود الذي حشر فيه فإنه سيشكل قدوة مطلوبة في الحل السلمي للنزاعات المصيرية، ويساهم مساهمة كبيرة في جدليات الأصل والعصر، ويقوم بدور إيجابي محمود في حوار الأديان، والعلاقات العربية الأفريقية، والحوار الإسلامي الغربي. هذه هي جوائز النجاح إذا أفلحنا وإلا فالطوفان.

أقول قولي هذا وأسأل الله للسودان وأهله اللطف والرعاية والعناية والرحمة، والسلام عليكم مع أطيب التهاني بالعيد أعاده الله علينا جميعا باليمن والبركات. آمين.

تقييم الإمام الصادق المهدي للتجربة التشريعية الإنقاذية

(من كتابه: المصير الوطني في الميزان، ديسمبر 2010م)[396]

◆

كل التشريعات التي سنت في عهد الإنقاذ وهي مكونة من عشرات القوانين ودستوري 1998 و2005م تدعي أنها تستمد من الشريعة الإسلامية أو أنها لتنزيل شرع الله وتثبيت «المشروع الحضاري». إن نقدنا لهذه التجربة موزع في كتابات كثيرة، ولكننا نشير هنا فقط لنقد مفهوم «الحاكمية لله» في دستور 1998م، و«المصارف الإسلامية» كما نص عليها قانون العمل المصرفي، ثم نذكر على كل التشريعات الإسلاموية المتخذة إجمالا.

دستور 1998م ومفهوم الحاكمية

في التاريخ المعاصر، تزايد قلق المسلمين في بداية القرن العشرين حول أوضاعهم. فالخلافة الإسلامية تم إلغاؤها عام 1924. ومهما كانت عيوبها، فإنها كانت تشكل رمزا معنويا حاميا للمسلمين في نظر الكثيرين. وفي شبه القارة الهندية تملك القلق أبا الأعلى المودودي على المسلمين الذين تغمرهم أغلبية هندوسية مما دفعه لصنع درع فكري بناء عليه: الإيمان بالله يعني الإيمان بقدرته الكلية والتي تترجم سياسيا إلى مبدأ الحاكمية وهو ما يعني أن السلطة والتشريع وغيرها لله وحده، والمؤمنون بهذا الاعتقاد هم حزب الله ومن عداهم حزب الشيطان. وفي مصر: اصطدمت حركة الأخوان المسلمين بالسلطة الثورية للرئيس جمال عبد الناصر، وتعرضت مرتين لقمع شديد، وتحت ظروف المرارة والإحباط طور بعض قادتها -وخصوصا الأستاذ سيد قطب- موقفا احتجاجيا راديكاليا واستندوا بشدة على أفكار المودودي.

وفي إيران طبق الشاه رضا خان وابنه محمد برنامجا علمانيا متطرفا، وكانت المؤسسة الدينية الشيعية مستقلة نسبيا فتصدت لسياسات الشاه وأنتجت أيديولوجية الإمام الخميني الإسلامية الراديكالية.

هؤلاء الثلاثة: المودودي، وقطب، والخميني أصبحوا المصادر المعتمدة للفكر الديني للإسلام الهجومي militant، ومن حينها أخذت حركات الإسلام الاحتجاجية أيديولوجيتها من هذه المصادر.

لقد أخذت الجبهة الإسلامية القومية في السودان في فترة تكوينها الأولى موجهاتها من منابع الأخوان المسلمين المعتدلة، ومن المثال الشيوعي في تنظيم القوى الاجتماعية الحديثة، ومن حزب الأمة في تطوير جناح اقتصادي لمساندة نشاطه السياسي وفي تكتيكات الضغط الشعبي للتأثير على القرارات السياسية. هذا الاقتباس خدمها كثيرا وطورها لتصبح تنظيما سياسيا

396 انظر/ي الفصل السادس: صعود الإسلام وسقوط الإسلاموية

جيد التنظيم، معتدلا وناجحا. وتدريجيا تأثرت بحركات الاحتجاج الإسلامية الراديكالية والتي سادت مجتمعات المهاجرين المسلمين في الغرب.. هذه النزعة الراديكالية جرتها لعمل الانقلاب ولونت البرنامج السياسي لنظام «الإنقاذ» الذي أنشأته، فطلبت من المسلمين في السودان التسليم ببرنامجها الحزبي وإلا فسوف يتم تصنيفهم أعداء لله ويتم قمعهم بلا هوادة. أما غير المسلمين فيجب عليهم قبول النظام الجديد وسياساته الإسلاموية وإلا فسوف يكونون هدفا للجهاد.

دستور 1998م تمت صياغته بشكل يبعث على الريبة حيث سلمت «اللجنة القومية لكتابة الدستور» مسودة وسلمت للبرلمان نسخة أخرى هبطت من السماء لا أب شرعي لها فقد تنكرت اللجنة للمسودة التي عرضت أمام المجلس الوطني! كانت القوى السياسية السودانية قد قاطعت هذه اللجنة وإن كانت ترى أن رئيسها وكثيرا من أعضائها لا يمكن دمغهم بالجبهوية. نفس الشيء ينطبق على اللجنة الفنية للدستور. وقد قدمت اللجنتان مسودة الدستور والتي غيرها النظام من دون أدنى مراعاة للجنتين، وأبدلها بدستور يحمل أنفاس الجبهة الإسلامية ورؤيتها الضيقة، وهرع به إلى المجلس الوطني ليبصم عليه، ويعرضه على استفتاء صوري لم يسمع به المواطنون دعك عن المشاركة!.

هذا الدستور الذي أجيز استصحبت المادة 6 منه مفهوم أبي الأعلى المودودي حول الحاكمية الإلهية الذي يفضي إلى الثيوقراطية ويتيح للبشر ممارسة سلطانهم باسم الله. ما من مؤمن ينكر قدرة الله الكلية، ولكن الحاكمية -السيادة- مفهوم سياسي وهي للشعب. وفي هذا السياق روى الطبري -المؤرخ الإسلامي المعروف- حادثة جادل فيها أبو ذر[397] معاوية[398] -أول الملوك المسلمين- بألا يصف المال العام بأنه مال الله بل مال الناس.

مفهوم الحاكمية اتخذه النظام ليضفي قدسية على أعماله البشرية ويدعي أنه يحكم باسم الله حتى وهو ينتهك كل المبادئ الربانية المضمنة في الشريعة الإسلامية.

قانون تنظيم العمل المصرفي

سن النظام هذا القانون ضمن هجمته التشريعية للعام 1991م، وعدله في سنة 2003م، مؤسسا لتجربة مصرفية منتسبة للإسلام ومحرما استخدام المصارف التقليدية في السودان، لاحقا وبعد توقيع بروتوكول ميشاكوس في يوليو 2002م تم تعديل قانون بنك السودان المركزي في ديسمبر 2002 لتنص المادة (5) منه على أن يكون النظام المصرفي السوداني مزدوجا: إسلاميا في الشمال وتقليديا في الجنوب.

الصيغة المصرفية المسماة إسلامية ليست كذلك بل تشكل استغلالا للمحتاج لصالح صاحب المال. وتفترض أن سعر الفائدة الذي تتعامل به المصارف الحديثة هو الربا المحرم شرعا. وهذا غير صحيح. أفتى بذلك عدد كبير من العلماء ونقول في هذا الصدد:

---

397 **أبو ذر الغفاري** (ت 32هـ): هو جندب بن جنادة بن قيس الغفاري، من كنانة أبو ذر، صحابي شهير معروف بصدق اللهجة.

398 **معاوية بن أبي سفيان** (20 ق.هـ- رجب60 هـ/ 602- 680م) هو معاوية بن أبي سفيان صخر بن حرب بن أمية بن عبد شمس القرشي الأموي، أبو عبد الرحمن، أمه هند بنت عتبة. أسلم يوم فتح مكة وهو أول من حول الخلافة إلى ملك عضود.

1. إلغاء سعر الفائدة في وقت فيه طبيعة النقود الورقية تفرض حتما هبوطا في قيمة النقود بسبب التضخم وتدني سعر العملة مما يوجب عائدا تعويضيا.
2. المعاملات المسماة إسلامية تلغي فكرة الإقراض وهو ضروري للاستثمار الذي يكون فيه المقترض حرا في إدارة استثماره.
3. تستبدل الإقراض بحيلة المرابحة. وهي صيغة تعامل تجاري لا تصلح إلا لصفقات قصيرة الأجل.
4. الصيغة المسماة إسلامية لا تمنح المودع حافزا تلقائيا للادخار.
5. في الاقتصاد الحديث سعر الفائدة له وظائف أخرى مثل ضبط حجم النقود المتداولة، وتحفيز الادخار. والمقارنة بين جدوى الاستثمارات المختلفة. وهي وظائف نقدية ومالية وتمويلية واقتصادية هامة لا غنى عنها.

الصيغ المسماة إسلامية دمرت القطاع المصرفي وهي في دواخل معاملاتها تستخدم سعر الفائدة كمقياس كما تستخدمه في التعامل مع النظام المصرفي الدولي.

حينما حدثت الأزمة الاقتصادية العالمية هلل كثيرون لأن ذلك دليل على سداد الصيغ الإسلامية وأنها تشكل حلا للعالم. ما حدث في الغرب هو أحد نتائج الشطط في استخدام سعر الفائدة بدون ضوابط، ولكن الصيغ المسماة إسلامية لا تشكل الحل، وقد تزامنت نفس الأزمة العالمية مع أزمة في السودان متعلقة بسوء الطريقة التي كانت المصارف تتعامل بها مع المحاسيب، وجرت مجزرة فجائية لعدد من أصحاب رؤوس الأموال اتضح أنه تم إقراضهم مبالغ خيالية بدون الضمانات الواجبة.

الزكاة في التجربة الإنقاذية

لقد اهتممنا بفقه الزكاة ولنا في ذلك كتيب «الزكاة والنظام المالي في الإسلام» ونورد هنا أهم الحقائق حول الزكاة، ثم نذكر ما تم في هذه التجربة الإسلاموية.

قال تعالى: **(إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاء وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللّهِ وَاللّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ)**[399].

لقد استفاض الفقهاء في دراسة نصوص الزكاة في الكتاب والسنة واتفقوا على أن دافع الزكاة ينبغي أن تتوافر فيه الشروط الآتية:

- أن يملك دافعها المال ملكا حقيقيا يمكنه من التصرف فيه.
- أن يكون المال معدا للنماء.
- أن يكون المال فاضلا عن حاجة صاحبه الأصلية أي ضروريات حياته.
- أن يسلم المال من الدين.
- أن يبلغ المال نصابا والنصاب مختلف باختلاف النوع .
- أن يحول عليه الحول (إن كان رأسمالا).

---

399 سورة التوبة الآية (60)

- الزكاة ضريبة على رأس المال وربحه في حالة الماشية والتجارة. وضريبة على الإيراد المتجدد أي الدخل في الزراعة.
- النقود عليها 2.5% إذا حال عليها الحول.

هذه الشروط معناها:

أولا: إن الزكاة لا تجب إلا عن ظهر غنى والغنى هو ملك النصاب أي أن النصاب هو حد الغنى.

ثانيا: إن حد الغنى إذا عد بالمحصول الزراعي كان قليلا وإذا عد بالفضة كان متوسطا وإذا عد بالإبل كان كبيرا.

ثالثا: إن سعر الزكاة يزيد مع قلة تكلفة الإنتاج ويطرد معها عكسيا فالمال الذي يكلف صاحبه كثيرا مثل الدابة المعلوفة أو الزراعة المروية بالآلات تخفف تكاليف الزكاة عليه.

رابعا: الزكاة على الدخل المتجدد أكبر منها على رأس المال. وعلى المال السائل أكبر منها على المال العيني.

إذا نحن تصفحنا شروط الزكاة وضوابطها لثبت لنا أنها ضريبة تكافل اجتماعي غايتها أن تمنح الفقراء حقوقا في أموال الأغنياء دون أن تفقر الأغنياء. مقصدها إغناء الفقراء والمحافظة على حد أدنى من ثراء الأغنياء.

ومصارف الزكاة بنص الآية الكريمة ثمانية تنقسم إلى قسمين قسم مكون من أربع فئات تدفع لهم الزكاة لاحتياجهم هم: الفقراء، المساكين، الغارمون، وابن السبيل، وقسم مكون من أربع فئات أخرى يدفع لهم لاحتياج المسلمين لهم هم: العاملون عليها، والمجاهدون، والمؤلفة قلوبهم، والمكاتبون.

لقد عددنا في الكتاب المذكور اختلافات الفقهاء حول الزكاة، اختلفوا حول المال المزكى بين مضيقين وموسعين. واختلفوا حول قسمة الزكاة بين المواضع المختلفة. واختلفوا حول جواز نقل الزكاة ولزوم صرفها محل المال المزكى، واختلفوا هل يصرف من الزكاة لغير المسلم؟ وهل يصرف من الزكاة على بني هاشم وبني عبد المطلب؟ واختلفوا اختلافا هاما حول هل يخرج المزكي الزكاة للدولة وهي التي تتولى أمر توزيعها لمستحقيها؟ أم يخرجها هو بنفسه لمستحقيها؟. قال الجمهور: الأموال الظاهرة(المواشي والزروع) تتولى جباية زكاتها وتوزيعها على مستحقيها الدولة (ولي الأمر) أما الأموال الباطنة (النقود وعروض التجارة) فلولي الأمر أن يفعل كذلك ولكن:

- قال الحنفية: الأموال الباطنة مفوضة إلى أربابها.
- وقال المالكية: الأمر في المال الظاهر والباطن واحد.
- وقل الشافعية: للمالك أن يفرق أمواله بنفسه في الأموال الباطنة.
- أما الحنابلة فكان رأيهم مخالفا لرأي هؤلاء جميعا. قالوا : لا يجب دفع أموال الزكاة لولي الأمر. جاء في المغنى لابن قدامة: «يستحب للمالك أن يلي تفرقة الزكاة بنفسه ليكون على يقين من وصولها لمستحقيها سواء كانت ظاهرة أم باطنة.

إن هذا الرأي والحجة التي استند إليها دليل آخر على مدى مراعاة فقهاء السلف لمقاصد الشريعة وحرصهم على تحقيقها رغم الظروف فقد تعاظم في أنفسهم الشك في صلاح ولاة الأمور واستعظموا فتنة الخروج عليهم فرأوا محاولة النجاة بينهم منهم. جاء عن الحسن البصري قوله للمزكي: ضعها (الزكاة) في مواضعها وأخفها عن الولاة وجاء عن الكندي قوله «سألت سعيد بن جبير عن الزكاة قال ادفعها إلى ولاة الأمر. فلما قام سعيد تبعته فقلت أمرتني بكذا ولكنهم يفعلون بها كذا وكذا! فقال لي سعيد: ضعها حيث أمرك الله .. سألتني على رؤوس الأشهاد فلم أكن لأخبرك[400]».

كذلك مع اختلاف الزمان صارت هناك مستجدات فليست للإبل نفس القيمة الاقتصادية التي كانت لها في الماضي، وبرزت أصول أخرى للثروة. كما هنالك اختلاف في الأمكنة حيث تمدد الإسلام وانتشر خارج بيئة الجزيرة العربية. لقد انتبه لذلك فيما يخص التجربة النيجرية الأستاذ لاميدو سنوسي S.L.Sannusi منتقدا الرجوع للمذهب المالكي وهو المعمول به في شمال نيجيريا بدون اجتهاد، باعتباره خطأ شنيعا أدى إلى سقطات كثيرة فيما يتعلق بالجوانب الاقتصادية وأهمها جمع الزكاة وأشار لضرورة اجتهاد جديد بشأنها. فالتقليد في الفقه زلة كبيرة ستورث الشعار الإسلامي مشاكل جمة، فقد لعبت الثقافة العربية وجغرافيا الجزيرة العربية وبيئتها دورا في التشريع ولذا يجب أن يختلف باختلافها.

هذه المسائل وغيرها تكتنف موضوع الزكاة وتوجب الاجتهاد لاختيار أصلح الأحكام وهناك مسائل جديدة تتعلق بالزكاة لا يحمها في زماننا إلا اجتهاد يستنبط أحكامها من الأصول الإسلامية. لا سبيل لتطبيق الزكاة في المجتمع المعاصر إلا إذا سبق ذلك تخل عن الالتزام المذهبي وإقدام على الاجتهاد المؤهل لحسم الخلافات القديمة وحل المشكلات الجديدة، وإيجاد مؤسسة تنظر في نتائج هذا الاجتهاد لاتخاذ قرار ملزم بشأنه عن طريق الشورى. كل تناول للزكاة- جباية وتوزيعا- في المجتمع العصري خال من وسيلتي الاجتهاد والشورى يوقع صاحبه في خبط عشواء. وهذا ما فعلته «الإنقاذ».

أصدرت في البداية قانون الزكاة لسنة 1990م وفيه تحدثت عن شروط إيجاب الزكاة ومنها بلوغ النصاب الشرعي وحولان الحول في الأموال وأن يكون المال غير متعلق بالاستعمال الشخصي، وألا يكون الشخص مدينا بدين يفقد ماله النصاب.

أما قانون سنة 2001م فقد أنشأ ديوان الزكاة لتحصيل الزكاة، و(الحجز على الأموال بأنواعها بالقدر الذي يضمن الوفاء بالزكاة التي لم تدفع في وقتها دون عذر مقبول)، وإيداع أموال الزكاة في بنك السودان أو أي مصارف أخرى، وصرف الزكاة على مصارفها (المادة 6)، وقد كرر نفس الشروط الواردة في القانون السابق حول إيجاب الزكاة في المادة 17.

ولكن التطبيق لم يلتزم بهذه الشروط أبدا، ونجد أن تطبيق الزكاة في التجربة «الإنقاذية» اتسم بالتالي:

- إيجاب الزكاة على رواتب الموظفين وخصمها منهم، فالموظف لا يستلم كامل مرتبه ويترك ليحول عليه الحول وينظر هل يبلغ النصاب أم لا بل تؤخذ الزكاة سلفا. هؤلاء الموظفون

400 رواها ابن سلام في كتاب الأحوال.

كثير منهم مدينون بأكثر من نصف رواتبهم للبقال والغسال وبائع الخضار وغيرهم، فجزء كبير من هذه الرواتب أصلا يذهب لسداد الديون حال قبض الراتب، ولا يحول الحول على مال بأيديهم في غالب الأحوال، فكيف تؤخذ منه زكاة؟

- فرضت الزكاة وفقا للمادة 46 على العربات التجارية والأجرة والحاصدات الزراعية والجرارات. هذه المستغلات ينطبق عليها صفة التجارة فليست عليها زكاة في ذاتها بل على الربح الناتج عنها.
- الناظر لقائمة المزكيات وطرق تحصيلها في هذه التجربة يتيقن أنها ليست الزكاة الشرعية وإنما فريضة مخصصة للمسلمين.
- نص القانون على المصارف الشرعية، ولكن في التجربة تجد أن الديوان كان يفرّق أموال الزكاة بشكل مسيّس وينشئ استثمارات ويصرف الأموال بشكل غير منضبط بالمصارف الثمانية، كما تورّم قسم العاملين عليها ليستغرق جزءا عزيزا من الزكاة، وكذلك مباني وممتلكات الديوان الضخمة.

تعليقات عامة

وعموما نستطيع القول إن قوانين التشريع الإسلاموي السودانية فيها علل كثيرة، أهمها:

العلة الأولى: التعارض مع الدستور:

هذه القوانين تتناقض مع دستور السودان الانتقالي الذي وضع في إطار اتفاقية السلام وذلك بغرض إجراء تعديلات في شكل الحكم وفي قسمة السلطة والثروة من أجل بناء السلام بتحبيذ الوحدة وإتمام التحول الديمقراطي. حينما صيغت هذه القوانين كان النظام قد خرق الدستور واستولى عنوة على حكم البلاد ولم يصغ دستورا إلا في 1998م. وكان من المطلوب أن تتوافق هذه القوانين مع الدستور الجديد ولكن كما أثبتنا في الفصل الخامس فإن أية تعديلات أجريت كانت أضل سبيلا. نص الدستور الانتقالي على احترام التعددية الدينية وكفالة حرية الأديان كما في المادة (38): حرية العقيدة والعبادة، ونص بشكل واضح على الحقوق الدينية كما في المادة (6). فبرغم نص الدستور على التشريع الإسلامي في الشمال إلا أن هذه النصوص تجعل المادة 126 من القانون الجنائي (الردة) متناقضة مع الدستور. فتلك المادة تحكم على المرتد بالإعدام وتقيد بالتالي حرية العقيدة. لقد أثبت في كتابي (العقوبات الشرعية وموقعها من النظام الاجتماعي الإسلامي) أن قول الجمهور بقتل المرتد كان مربوطا بعلة موالاة الأعداء وخيانة الدولة أي بمسألة سياسية لا بعلة الكفر، والقرآن يذكر تبديل الدين ولا يضع له جزاء دنيويا بل أخرويا، وقد نص في محكماته على حرية العقيدة **(لا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ)** [401] **(وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ)** وقلنا إن وضعنا اليوم مختلف فتلك العلة تنتفي اليوم، بل يضاف أن ديننا هو الرابح في إشاعة حرية الأديان والتحول من دين لآخر على النحو الذي جعل كثيرا من أهل الغرب يخافون من المد الإسلامي في دولهم. وصف الأمريكي مايكل شوير في كتابه (السير إلى الجحيم) التمدد

401 سورة الطور الآية (21)

الإسلامي في العالم وقال إنه في روسيا يتقاطر الدعاة بصورة سيكون لها أثرها على الأقليات المسلمة ويزيد من تحول الروس نحو الإسلام. وإنه في أوربا عامة توجد مظاهر تمدد إسلامي واسع و«يبدو أن مصير أوربا أن تترك جسمها الشائخ المتردي في يد جماعات إسلامية متدينة، وفتية، ومجتهدة.»[402] فلو أننا قلنا بقتل المرتد فإن هذا يفتح الباب للتعامل بالمثل وسنفتح على الأقليات الإسلامية في دول غير إسلامية وهم نحو ثلث المسلمين في العالم أبواب جهنم! هذا النص بأي مقياس ينطلق من المقاصد الشرعية باطل.

العلة الثانية -التخليط:

ذكرنا في نقدنا للتجربة المايوية هذه العلة بحيث لم تلتزم تقليد مذهب من المذاهب المعروفة ولم تقم باجتهاد جديد ولكنها أصدرت أحكاما وقوانين بعضها من أصل فقهي وبعضها من أصل وضعي وخلطتها مع بعض خلطا مضطربا فأهدرت العدالة إسلاميا ووضعيا. نفس الشيء ينطبق على التجربة الإنقاذية، وبيان ذلك:

- اقتباس فكرة الشروع في الجريمة الوضعية ودمجها في التشريع الإسلامي. القانون الجنائي مثلا يخلط الأحكام الإسلامية بفكرة الشروع في المواد 19 و20 و24 و25 وغيرها.
- نعتت سعر الفائدة بأنه ربا وجاءت بصيغ مسمياتها عرفت في تاريخ الدولة الإسلامية ولكنها تشكل تنويعات على سعر الفائدة بشكل شائه، فلا هي الممارسات الإسلامية التاريخية ولا هي سعر الفائدة الغربي بدوره الهام في الاقتصاد الحديث. فإذا كانت مبادئ الاستثمار في الإسلام هو قيامه على المخاطرة وعلة تحريم الربا هي استغلال صاحب الحاجة، نجد أن المرابحة التي استخدموها حلت محل سعر الفائدة بصورة زادت من استغلال صاحب رأس المال للمقترض. فبالمقارنة نجد أن سعر الفائدة لم يكن يتعدى 18% بينما المرابحة تبلغ 48% وضماناً أكبر ولا مخاطرة فيها أبداً.
- الخلط بين الزكاة والضريبة. الضريبة هي التزام قسري للفرد تجاه الدولة من دخله أو معاملاته بغض النظر عما دفعه منه وما تبقى بحوزته، وذلك لتستخدم في تحسين الخدمات وتسيير دولاب الدولة. أما الزكاة فهي طهرة لمال المزكي يدفعها طواعية بأنصبة محددة وشروط ذكرناها. ولها مصارف ثمانية معلومة. ولكن قانون الزكاة خلط بين مفهوم الزكاة الشرعي ومفهوم الضريبة الوضعي.

العلة الثالثة: منافاة حقوق الإنسان

قوانين التجربة الإنقاذية سيما الجنائي وقانون الأحوال الشخصية فيها ترسانة من المواد التي تنتهك حقوق الإنسان وتتنافى مع مبادئ حقوق الإنسان العالمية وهي العدل والكرامة والمساواة والحرية والسلم. لقد بينت في كتابي (الإنسان بنيان الله) كيف أن هذه المبادئ جزء لا يتجزأ من الشريعة الإسلامية. **فالحرية** وحرية الاختيار من مبادئ الإسلام الأصيلة. وسنام هذه الحرية هي حرية العقيدة. فالإسلام مع حضه لإتباع الديانة إلا أنه يجعل ذلك خيارا مفتوحا للناس (**أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ لِلنَّاسِ بِالْحَقِّ فَمَنِ اهْتَدَى فَلِنَفْسِهِ وَمَن ضَلَّ فَإِنَّمَا**

402 انظر للسيد الصادق المهدي الإنسان بنيان الله حيث يورد تلخيصا للكتاب المذكور

يَضِلُّ عَلَيْهَا وَمَا أَنتَ عَلَيْهِم بِوَكِيلٍ) [403]، ومع الإكراه تنتفي أسس المساءلة فالمؤمن بإمكانه النطق بالكفر وهو مكره وقلبه مطمئن بالإيمان، وبذلك يكون الظالم الذي يكره الناس على غير ما يختارون هو الآثم، قال رسول الله (ص):» **لَيْسَ عَلَى مَقْهُورٍ يَمِينٌ** «[404]. وهذا هو الأصل الذي استند عليه الإمام مالك[405] حينما استفتي في الخروج على يزيد بعد مبايعته فأفتى أنما بيعتهم كانت بيعة إكراه وليس على مكره يمين. الحرية في العقيدة وفي الحكم وفي سائر سكنات الإنسان وتنقلاته أصل مكفول لا ينتقص منه إلا تحريم التعدي على حريات وحرمات الآخرين. **والعدل** من مقاصد الشريعة التي تعلو حتى قال الإمام ابن تيمية[406] رحمه الله: «وأمور الناس إنما تستقيم في الدنيا مع العدل الذي يكون فيه الاشتراك في بعض أنواع الإثم أكثر مما تستقيم مع الظلم في الحقوق وإن لم تشترك في إثم، ولهذا قيل: إن الله يقيم الدولة العادلة وإن كانت كافرة، ولا يقيم الظالمة وإن كانت مسلمة». وحض القرآن الكريم على العدل ولعن الظالمين، وقال رسول الله (ص): **وَلَتَأْخُذُنَّ عَلَى يَدَيِ الظَّالِمِ، وَلَتَأْطُرُنَّهُ عَلَى الْحَقِّ أَطْرًا»**[407]. **والكرامة** أصل في الدين غير مربوطة بعقيدة أو لون أو نوع، بل التكريم للإنسان في الإسلام كما قلنا تكريم وجودي **(وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ)**[408] **والمساواة** في القيمة الإنسانية بغض النظر عن العقيدة يظهره أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (ص) مَرَّتْ بِهِ جِنَازَةٌ، فَقَامَ فَقِيلَ: إِنَّهُ يَهُودِيٌّ، فَقَالَ : «**أَلَيْسَتْ نَفْسًا؟**»[409] والمساواة بغض النظر عن النوع تؤكدها الآية **(إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَالْقَانِتِينَ وَالْقَانِتَاتِ وَالصَّادِقِينَ وَالصَّادِقَاتِ وَالصَّابِرِينَ وَالصَّابِرَاتِ وَالْخَاشِعِينَ وَالْخَاشِعَاتِ وَالْمُتَصَدِّقِينَ وَالْمُتَصَدِّقَاتِ وَالصَّائِمِينَ وَالصَّائِمَاتِ وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ أَعَدَّ اللَّهُ لَهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا)** [410] وقال رسول الله: «**إِنَّمَا النِّسَاءُ شَقَائِقُ الرِّجَالِ**»[411]. **والسلام**، مطلب أصيل في الإسلام، بخلاف ما أشاع كثيرون من أنه دين حربي انتشر بحد السيف، وعلة القتال هي العدوان والظلم وليس الكفر: **(فَمَنِ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ)**[412]. و**(فَلاَ عُدْوَانَ إِلاَّ عَلَى الظَّالِمِينَ)**[413].

---

403 سورة الزمر الآية (39)

404 سنن الدارقطني

405 **الإمام مالك** (93 هـ/715 م - 179 هـ/796 م): إمام دار الهجرة وأحد الأئمة الأربعة المشهورين، ومن بين أهم أئمة **الحديث النبوي الشريف**

406 **ابن تيمية** (شيخ الإسلام) (661- 728هـ): أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام، وتيميه هي والدة جده الأعلى محمد

407 سنن أبو داود

408 سورة الإسراء- 70

409 رواه البخاري ومسلم وأحمد

410 سورة الأحزاب الآية 35

411 سنن أبو داود

412 سورة البقرة، الآية – 194 .

413 سورة البقرة، الآية – 193 .

ولكننا لو راجعنا القوانين الإنقاذية التي صيغت لتطبيق الشريعة سنجد أنها مليئة بما ينتهك العدل والحرية والكرامة والمساواة:

- فقانون الأحوال الشخصية للمسلمين ينتهك حقوق النساء بشكل لا يتسق مع وضعهن المتقدم نسبيا في المجتمع ولا مع التفسيرات المستنيرة للدين، وقد أثبت في كتابي «الحقوق الإنسانية والإسلامية للمرأة» في فصل خاص بذلك القانون أنه قانون ظالم للنساء ومتعارض مع تحررهن الواجب تحت رايات الشريعة السمحة.
- والقانون الجنائي مقروءا مع قانون الإجراءات الجنائية ينتهكان حق التعبير والتجمع السلمي بشكل فظيع.
- وكل القوانين المتعلقة بالتصديق لمؤسسات استثمارية أو إعلامية أو للاتصالات (قانون الاستثمار، قانون الصحافة والمطبوعات، وقانون الاتصالات) فيها نصوص تضع شروطا تقييدية بشكل كبير وتعطي المسئولين الحق في الاستثناء، وهذا باب لانتهاك العدل والمساواة بين الناس وهو أحد شروط سياسة التمكين التي اتخذها النظام بالتمكين الاقتصادي والإعلامي لمحاسيبه وإفقار وإصمات معارضيه.

العلة الرابعة: عدم مراعاة التناسب بين العقوبات والجرائم:

التجربة الإنقاذية لم تؤسس على ما سبق من اجتهادات إسلامية بل انطلقت تصوغ قوانينها بشكل أثمر مفارقات غريبة:

أ. ساوى القانون الجنائي بين جريمة الزنا واللواط في العقوبة، وهما جريمتان مختلفتان في الشريعة وفي الواقع وذلك أسوة بما كان في قانون العقوبات المايوي، فقد أشارت المادة التي ساوت بين الفاحشتين في ذلك القانون معرفة الجريمة بأنها الاتصال الجنسي بين شخصين دون رباط شرعي. أما في القانون الجنائي لسنة 1991م فقد تم الفصل بين الجريمتين وتم تعريف الزنا وعقوبته ومسقطاتها في المواد 145، 146، و147 بينما عرف اللواط وعقوبته في المادتين 148 و149. وكانت العقوبة للجريمتين هي مائة جلدة لغير المحصن، والرجم للمحصن في الزنا بينما لم ينص على المحصن في اللواط!

ب. وقارب بينها وبين جريمة الاغتصاب إذ نص في المادة 149 على أنه (من يرتكب جريمة الاغتصاب يعاقب بالجلد مائة جلدة وبالسجن مدة لا تجاوز عشر سنوات، ما لم يشكل الاغتصاب جريمة الزنا أو اللواط المعاقب عليها بالإعدام) وكان هذا بابا كبيراً للتساهل ولن ننسى قضية الصبي الذي اغتصب ودمر نفسيا وتناقلت قصته الصحف العام الماضي ولم ينل الجاني سوى ثلاثة أشهر سجن!

ب. في جريمة شرب الخمر حرم القانون شرب الخمر على المسلمين، وحرم التعامل فيها والحيازة على الجميع فلم تخصص للمسلمين وهذا باب للحرج. ومن أكبر أبواب التظلم الجنوبي، فقد أوردت مفوضية حقوق غير المسلمين في العاصمة القومية أن 80% من النساء المسجونات هن غير مسلمات سجن بسبب صناعة الخمور البلدية التي هي ليست محرمة في أديانهن.

العلة الخامسة: التطبيق:

أظهر علل التطبيق متعلقة بقانون الزكاة، ومع أنه فيه بعض المشاكل فيما يتعلق بأخذ الزكاة من المستهلكات التجارية والزراعية كعربات الأجرة والجرارات الزراعية، إلا أن الضلال الأكبر كان في التطبيق حيث لم يتم الالتزام بشروط وجوب الزكاة ولا بمصارفها.

العلة السادسة: منظومة النظام العام والأثر العكسي

ذكرنا أعلاه منافاة حقوق الإنسان وما أضافه قانون الأحوال الشخصية للمسلمين لسنة 1991م من قيود على النساء، إضافة لذلك هناك منظومة (النظام العام)، وهي منظومة مركبة تقوم على تشريعات للنظام العام تتخذ ولائيا، وعلى شرطة ومحاكم النظام العام، بالإضافة لسياسات تعليمية وإعلامية مصاحبة. قانون النظام العام لولاية الخرطوم مثلا سُن في 1996م، ضمن منظومة «المشروع الحضاري» وهو قانون مختلف عليه حتى داخل الحاكمين أنفسهم، فوزير العدل في 2001م السيد علي محمد عثمان ياسين قال إن وزارته هي أول من انتقد قانون النظام العام، وبالرغم من ذلك ظل يعمل حتى يومنا هذا. محاكم النظام العام هي نوع من المحاكم الخاصة درجت السلطة منذ البداية على تكوين أشكال مختلفة منها بتجاوز القضاء الطبيعي، وبالتالي انتهاك الإجراءات الجنائية المتعارف عليها والمنصوص عليها قانونا من إجراءات القبض على المتهمين ومحاكمتهم وإعطائهم حقوقهم القانونية. وهي أشبه بالمحاكم الإيجازية ومحاكم العدالة الناجزة سيئة الصيت في العهد المايوي. المحاكمة فيها تجري حال القبض على المتهم ثم تنفذ العقوبة فلو استأنفت المتهمة بعدها لن تستفيد في حالة الجلد إلا النفي المعنوي لأنها تكون قد جلدت. وهذا بالطبع يخالف منظومة العدالة المتعارف عليها والمنفذة عبر القضاء الطبيعي. وقد تكررت الشكوى من جلد الجنوبيات غير المسلمات بالعشرات يوميا في محاكم النظام العام لعدم ارتداء الزي الشرعي!

تختص محاكم «النظام العام» بالقضايا المتعلقة بنصوص قانون النظام العام مثل شرب الخمر ولعب الميسر وارتداء الزي غير الإسلامي والرقص المختلط وإقامة الحفلات الصاخبة... الخ وكذلك بمواد أخرى موزعة في القوانين، وليس فقط بنصوص قانون النظام العام، مثال المادة 152-1 من القانون الجنائي (الأفعال الفاضحة والمخلة بالآداب العامة: أو المادة 153 المواد والعروض المخلة بالآداب العامة.

ويترأس تلك المحاكم «قضاة» لم تسبق لبعضهم الخبرة بالعمل القضائي وتنقص الكثير منهم حتى المؤهلات القانونية.

كما تختص بحفظ النظام العام شرطة خاصة هي شرطة النظام العام تتعاون معها فرق الشرطة الشعبية وشرطة أمن المجتمع وجماعات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وقد منحت صلاحيات واسعة في تعقب حركة ونشاط المواطنين وتفتيش مساكنهم واعتقالهم وتقديمهم لمحاكم النظام العام.انتهاكا لخصوصياتهم وحقوقهم.

يتكامل مع هذه المنظومة العدلية المجحفة نظام تعليمي بمناهج تملأ رأس التلاميذ ريبة في النساء، ويتكامل معها إعلام غالبه مسخر للسخرية من النساء وأقلام والغة في القذف بدون تثبت. حتى وصل إعلامنا لدرك صرنا نشفق معه من اطلاع الناشئة على ما يكتب بعض الكاتبين

من لغو وخوض في الأعراض، إشاعة للفاحشة وغمزا ولمزا في أشراف المجتمع وشريفاته إذا كانوا وكن في غير خط السلطة السياسي، ويغض الطرف عما يقوم به المحاسيب من تجاوزات.

هذه هي منظومة النظام العام التي كانت نتيجتها الطبيعية تدني الأخلاق العامة مجملا لأن الزيف لا يصنع عفة. ومشكلتها الأساسية أنها تضع المرأة في مكان اضطهاد وكرسي اتهام مستمر.

إن فكرة الآداب العامة والنظام العام ليست فكرة قانونية في المقام الأول بل تربوية، وإذا أنت لم تفلح في إشاعة قيم العفة والاستقامة عبر التربية والقدوة في الأسر والأحياء والمدارس، فأنت أعجز عن أن تفرضها بسوط القانون، ناهيك عن استخدامه بشكل يفرق بين المواطنين.

لقد أطلقنا جرس الإنذار كل حين، وقلنا إن المجتمع السوداني اليوم يعاني من انهيار في الأخلاق غير مسبوق بسط أذاه على السلام الاجتماعي في البلاد. فلأول مرة في المجتمع السوداني تفشت العزوبة بحيث صار ربع الشباب فقط هم المتزوجون، ولأول مرة تبلغ أرقام اللقطاء درجة ملفتة: ألف لقيط في العام في العاصمة وحدها، ولأول مرة انتشر داء الايدز بصورة وبائية، ولأول مرة انتشرت المخدرات بصورة وبائية، وزادت نسبة الذين لا مأوى لهم بل يعيشون مشردين في الطرقات، كما زادت نسبة الذين يعيشون في مساكن لا تتوافر فيها أدنى الخدمات، ولأول مرة بلغ العنف الاجتماعي درجة ماحقة فيها قتل الأب ابنه، والابن أباه، والأم بنتها، والأخ أخاه، والرجل زوجته، والزوجة زوجها، والخطيب خطيبته، والطالب زميله أو زميلته.. وهلم جرا من قصص ترويها يوميا بصورة مزعجة الصحافة الاجتماعية كالدار، وحكايات. وتسجلها مضابط الشرطة وتتطرق لها المحاكم. والأسباب بعضها خارجي كالعولمة والفضائيات التي يبث أغلبها إما ترفيها ساقطا أو فتاوى بلهاء مستفزة للعقول ولا يحطم المجتمعات مثل تدمير العقل والأخلاق. وهناك أسباب داخلية ومتعلقة بالتجربة الإسلاموية «الإنقاذية» التي رفعت شعارات إسلامية بلا محتوى، ولا برمجة، ولا قدرة فأدى ذلك لتلويث المقاييس التربوية والنفاق في التعامل معها، والحالة الاقتصادية المتمثلة في غنى القلة وإفقار الأغلبية وتفشي العطالة بين الشباب، والقهر في فرض الالتزام الإسلامي بمثلما تفعل منظومة النظام العام هذه، فهي قد عسرت ولم تيسر ونفرت ولم تبشر.

ولكننا كلما نبهنا وكررنا التنبيه، أصم النظام أذنه ثم أطلق فينا أبواق التكفير العاجزة إلا عن كشف عجزها!

ممارسات التجربة الإنقاذية الإسلامية

هذه التشريعات الشائهة تضافرت مع ممارسات عديدة انتسبت للإسلام وأضرت بسمعته، كما أنها جثمت على صدر الوطن وأضرت بعافيته.

موبقات التجربة في حق الدين الإسلامي:

أولا: أنهم استولوا على السلطة تآمرا وقهرا، والسلطة الشرعية في الإسلام لا تكون إلا شورى وعن طريق الشورى. هؤلاء خالفوا المبدأ (**وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ**) [414] وبعد عام ونصف طلبوا من الناس البيعة لقائد النظام. واعتبروا من لم يؤيدوهم مارقين أعداء الدين. فأحدثوا صدعا

---

414 سورة الشورى الآية (38)

عميقا بين المسلمين. إيجاب البيعة على الناس بعد الاستيلاء على السلطة نفسه بدعة ذميمة فالبيعة (قبلية) -أي قبل ممارسة السلطة لا بعدها.

ثانيا: سموا الحرب الدائرة في جنوب السودان جهادا فنتج عن ذلك للمرة الأولى المطلب الجنوبي بتقرير المصير بحجة أن البلد الذي تقوم هويته على الإسلام وحده يستبعد غير المسلمين بالضرورة. بينما مواطنو الجنوب أهل عهد مواطنة، وقد حاربتهم الدولة السودانية لحمل السلاح، ولكن لا يجوز أن تعطى حربهم طابعا دينيا. كما لا يجوز لأحد لم يتول السلطة بأسلوب الشريعة أن يعلن الجهاد.

ثالثا: أصدروا قانونا للزكاة غير ملتزم بضوابطها يقتطع الزكاة من المرتبات والأجور من مصدرها من غير مراعاة لحالة الموظف الاجتماعية. كذلك فرضوا الزكاة على المستغلات مثل عربات التاكسي وتتم جباية الزكاة منهم في بداية السنة دون مراعاة لحالتهم الاجتماعية. قانون الزكاة جعلها ضريبة مزدوجة على المسلمين وأدخلها في كل المعاملات التجارية. وبما أنه لا تؤخذ زكاة من غير المسلمين سوى الضرائب المعتادة فقد فرض القانون عبئا ماليا على الشخص لكونه مسلما لأنه يدفع الزكاة والضرائب في نفس الوقت. كذلك يتم صرف أموال الزكاة عبر مؤسسات خاضعة للسيطرة الحزبية. وأصدروا قانونا للعقوبات- القانون الجنائي لعام 1991م من غير مشاركة وشورى الآخرين.

رابعا: كذلك أقاموا معاملات النظام المصرفي على أساس صيغ سموها إسلامية مثل المرابحة والسلم وهي أبعد ما تكون في أثرها الاقتصادي من مقاصد الشريعة. الصيغ التي لجأوا إليها صالحة للتبادل التجاري لا للتمويل. واستخدامها للتمويل شوه التمويل والتبادل التجاري. ليس سعر الفائدة هو الربا المحرم شرعا وقد أفتى بذلك كثير من الفقهاء ذوي الإلمام بالأمر. ولكن الصيغ المسماة إسلامية لم تقدم أي صيغة للإقراض الأساسي المعهود للتمويل.

خامسا: نظام الحكم الذي أقاموه لا يمكن تشبيهه بأية تجربة إسلامية حقيقية. إنه أشبه ما يكون بالنظام الفاشستي وبالتطبيق البيروقراطي للماركسية أي النظام الستاليني وما جرى للفاشستية والستالينية من تعديلات تناسب الشرق الأوسط فصارت كل النظم الشرق أوسطية التي أقامها الانقلابيون تتشابه حذوك النعل بالنعل.

سادسا: ارتكبوا مخالفة شرعية كبيرة إذ قال (ص) من بلغ حدا في غير حد فقد ظلم. أعدموا ثلاثة مواطنين هم مجدي محجوب وجرجس بطرس وأركانجلو أقادو في حيازة عملة صعبة. أعدموهم في حيازة مال هو مالهم لمخالفة أوامر إدارية متغيرة وما لبثت أن تغيرت!

سابعا: هذا بالإضافة لخزعبلات عجيبة مثل ضمان الجنة لقتلاهم، وعقد النكاح للحوريات! وإقامة الأفراح بمناسبة موتهم وغيرها من الممارسات التي ما أنزل الله بها من سلطان.

موبقات في حق الوطن السوداني :

- قوضوا الدولة الحديثة في السودان وجعلوا مؤسساتها مسخا خاضعا لسيطرة المحاسيب ومؤيدي الحزب الحاكم.
- صفوا دولة الرعاية الاجتماعية التي كانت عبر دعم التعليم والصحة والدواء والغذاء

تأخذ بأيدي المستضعفين من أهل السودان.

- خربوا التعليم العام والفني والعالي وجعلوه أداة لسياساتهم الحزبية ومشروعاتهم الحربية.
- شردوا العمال والموظفين بل خلقوا ظروفا طاردة جعلت السودانيين الآن مشردين في الآفاق في كل أنحاء العالم.
- أقاموا الدولة البوليسية الثانية في السودان بعد دولة مايو، ولكنها فاقت دولة مايو في عنفها وفي بطشها مما أدى لزرع ثقافة العنف في السودان بصورة لم يعهد لها مثيلا في تاريخه الحديث.
- جعلوا المعيشة في السودان لا تطاق وأفقدوا العملة الوطنية قيمتها حتى صار الجنيه السوداني لا يساوي قيمة الورق الذي طبع عليه.. صار قرطاقة!
- استباحوا الشأن السوداني مما جعله مدولا يلوكه الداني والقاصي.
- إنهم يهاجمون غيرهم بأنهم حملوا السلاح وأنهم استعانوا بالأجنبي. إن حمل السلاح والاستعانة بالأجنبي أمور سيئة، ولكن السؤال المشروع من الذي سببها؟ ومن الذي بدأها؟ هم الذين يمموا بداية شطر الإيقاد وأصموا سمعهم عن البرنامج الوطني الذي كان مبرمجا للسلام وقالوا إنه بيع للشريعة، فهل اشترتها مبادرة الإيقاد؟

جملة القول إن التجربة الإسلاموية الإنقاذية هذه حققت ضد مقاصدها، ونحن الآن أبعد من الشرع إلا قشريا فكافة مقاصد الشريعة مهزومة، وكنا نبرمج لتطبيق الأحكام الشرعية وفق الشرعية الديمقراطية بشكل مدروس ومتفق عليه، ونحن الآن أبعد من الوحدة الوطنية بل الوطن على حافة ألا يكون، وأبعد من السيادة الوطنية، وأبعد من الكفاية الاقتصادية ورفع المعاناة عن كاهل المواطنين، وأبعد من العلاقات الجيدة مع الأسرة الدولية ومع الجيران، وهذه هي الأهداف التي أعلنتها الإنقاذ في بدايتها واستبطنت إحداها ولم تعلنها بداية وهي تطبيق الشريعة.

نظام حكم السودان اليوم لا يمكن تبريره بأية نصوص إسلامية، وسابقة إسلامية، بل هو صورة سودانية من النظم شرق الأوسطية التي تقوم على سبعة أركان هي:

- حزب حاكم متماهٍ مع الحكومة بحيث هو ذراعها السياسي وهي أداته التنفيذية.
- تعددية زخرفية فاعليتها معطلة بوسائل عديدة بما في ذلك الانتخابات المزورة.
- إعلام يسخر الميديا الرسمية للتطبيل.
- نظام أمني معني بأمن النظام لا أمن المواطن ولا أمن الوطن.
- اقتصاد يدور حول فلك المحاسيب.
- علاقات خارجية محورية.
- تقلص الأيديولوجية لدرجة قريبة من الصفر أمام اعتبارات مصلحة السلطة وضرورة المحافظة عليها بأية وسيلة.

هل يمكن لهذه التجربة التي كما رأينا زورت الانقلاب ثم ها هي تزور الانتخاب أن تعتبر بأي منطق أنموذجا لتجربة إسلامية عصرية؟ الجواب طبعا: لا، بل في المحافل الإسلامية تعتبر شاهدا على سوء استغلال الشعار الإسلامي ويتحدث كثير من الغربيين بالإشارة لهذه التجربة وأمثالها بعبارة «فشل الإسلام السياسي»[415].

بل يمكن اعتبار التجربة السودانية أوضح تلبية لتوقعات أجهزة استخبارات غربية كانت تقول في نهاية السبعينيات إن أفضل وسيلتين لمواجهة «خطر» التحدي الإسلامي هما: الاختراق والإخفاق. أي أن تقوم تجارب إسلامية تخترق أو تقوم وتخفق فيلحق بها من الدمار ما لحق بالشعار القومي العربي[416].

التجربة السودانية دمرت وطن باسم تطبيق الشريعة: ربط اسم الإسلام بالقهر والعنف، والظلم، وتفكيك عرى الوطن، وتدويل الشأن الوطني. فهل تكون التجربة السودانية بمثابة إعدام لدور الإسلام في الحياة العامة والسياسية؟

هل يذوي الشعار الإسلامي في السودان؟

الحقيقة هي أنه رغم رفع جعفر نميري[417] للشعار الإسلامي وكذلك ضياء الحق[418] في باكستان، ورغم تجربة «الإنقاذ» في السودان وتجارب أخرى رفعت الشعار الإسلامي وأخفقت إخفاقا واضحا، فإن الإسلام ما زال في معظم البلدان الإسلامية يستأثر بالرأسمال الاجتماعي، وما زال يحتفظ بصفة البديل للأوضاع القائمة بصورة تلقائية بحيث يؤدي المزيد من الديمقراطية إلى المزيد من الأسلمة - لماذا؟

إن للإسلام حيوية ذاتية تجعله يتوهج رغم تمسح الفاشلين به، بل تجعله يتمدد في كل أنحاء العالم رغم ضعف وهوان المسلمين!

---

415 انظر على سبيل المثال الكتاب الذي يحمل ذات العنوان Olivier Roy, Failure of Political Islam, Harvard press, 1994 وأيضا Donald Peterson Inside Sudan: Political Islam, Conflict and Catastrophe , Boulder, Co, 1999

416 في مقال نشر بتاريخ 5/5/1995م بعنوان إني اتهم ذكر الكاتب اطلاعه على كتب غربيين مهمومين بالخطر الإسلامي، وأشار تحديدا لرواية The Mahdi by A.J. Quinnell التي تتحدث عن خطة رجال مخابرات غربيين لهزيمة الخطر الإسلامي عبر اختراقه من الداخل.

417 جعفر محمد نميري (1930-2009) رفع الشعار الإسلامي مع قوانين سبتمبر 1983 سيئة الصيت والتي عارضها الكاتب باعتبارها تشويها للإسلام

418 ضياء الحق، محمد- الجنرال.(1924-1988م) الذي أطاح بنظام بوتو وأعدمه ثم أعلن برنامجا إسلاميا وفي عام 1984م ربط بين انتخابه رئيسا وبين الشعار الإسلامي.

إعلان مبادئ الإيقاد

◆

في 20 مايو 1994م، أعلنت دول الإيقاد مبادرتها لحل الأزمة السودانية التي انبنت على إعلان للمبادئ من ست نقاط. وُقع هذا الإعلان من دول الإيقاد كينيا - يوغندا - أثيوبيا - جيبوتي - إرتريا والحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة د. جون قرنق، والحركة الشعبية المتحدة بقيادة رياك مشار آنذاك ورفضت حكومة الإنقاذ التوقيع عليه في عام 1994 وعادت ووقعت عليه في 1997/7/9 من دون أي تعديل. نص الإعلان هو:

توافق الأطراف هنا على إعلان المبادئ أدناه الذي يشكل الأساس لحل النزاع السوداني.

مع اقتناع الأطراف والتزامهم التام بان أي حل شامل للمشكلة السودانية ينطلق من الحقائق التالية:

1. تاريخ وطبيعة النزاع في السودان اثبتا عدم جوى الحل العسكري في إرساء سلام واستقرار دائم.
2. يجب أن يكون الحل السلمي العادل هو هدف جميع أطراف النزاع.
3. يجب التأكيد على حق تقرير المصير لمواطني جنوب السودان لتحديد مستقبلهم السياسي عبر استفتاء مع موافقة على منح وحدة السودان الأولوية وفقا للمبادئ التالية التي يجب أن تُقر في النظام السياسي والقانوني والاقتصادي والاجتماعي في البلاد:

3 .-1النص على أن السودان بلد متعدد الأعراق والثقافات والأديان مع الاعتراف بهذه التعددية والتعايش على أساسها في دولة واحدة.

3 .-2إقامة دولة علمانية ديمقراطية في السودان مع ضمان حرية العقيدة والعبادة لجميع المواطنين في السودان بصرف النظر عن أعراقهم ودياناتهم على أساس فصل الدين عن الدولة. على أن تقوم قوانين الأسرة والأحوال الشخصية على أساس الأديان والعرف.

3 .-3ضمان المشاركة العادلة في الثروة بين جميع أهل السودان.

3 .-4حقوق الإنسان المضمنة في المواثيق الدولية تشكل أساس لهذه الترتيبات وتُضمن في الدستور الذي يتم التراضي عليه مستقبلا.

3 .-5يؤكد استقلال القضاء وينص عليه في قوانين ودستور السودان الجديد.

4. في حالة فشل الأطراف في الاتفاق على هذه المبادئ كأساس للسودان الموحد يكون للجنوبيين الحق في تقرير مصيرهم بما في ذلك حق إقامة دولة مستقلة عبر استفتاء حر.
5. يتم الاتفاق على فترة انتقالية تحدد مهامها ومداها الزمني عبر التفاوض بين الأطراف.

يتفاوض الأطراف حول اتفاق لوقف إطلاق النار يدخل حيز التنفيذ كجزء لا يتجزأ من الاتفاق الشامل لتسوية النزاع في السودان.

إعلان طرابلس أول أغسطس 1999م

◆

تلبية لدعوة كريمة من الأخ القائد معمر القذافي انعقد اجتماع هيئة قيادة التجمع الوطني الديمقراطي في طرابلس في الفترة من 28 يوليو إلى 1 أغسطس 1999.

إن التجمع الوطني الديمقراطي المعبر الحقيقي عن كافة قطاعات وفئات وأحزاب الشعب السوداني وتطلعاته المشروعة في السلام العادل، في الديمقراطية الكافلة لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وفي حسن الجوار مع كافة جيران السودان، وفي قيام السودان بدوره البناء عضوا فاعلا في الأسرة الدولية، قد بلور مطالب الشعب عبر مؤتمره التاريخي في اسمرا في يونيو 1995. واقدم التجمع على تحقيق تلك المطالب عن طريق التصدي للعنف والقهر المفروض على البلاد. إن سياسات النظام القهرية قد عرضت السودان لمخاطر التمزق واحتمالات التدخل الأجنبي والتدويل. لقد كان الحل السياسي للأزمات السودانية أحد الخيارات التي حددها الشعب السوداني لتحقيق تطلعاته المشروعة بأسلوب يحقن الدماء ويضع حدا للمأساة الكبرى التي يعاني منها الإنسان السوداني.

لقد نشط الحادبون على مصلحة السودان لوضع حد للاقتتال وقفل الباب أمام المخاطر ومشروعات الحلول الجزئية التي لا تحقق علاجا شاملا واقيا للازمة السودانية.

في هذا الاجتماع الذي شاركت فيه كل فصائل التجمع تقدمت القيادة الليبية بمبادرة حول الحل السياسي الشامل للازمة السودانية، تتسق مع سعيها لتوحيد افريقيا. وتوطيد العلاقات العربية الأفريقية، وإزالة كافة المعوقات في طريق ذلك، ووقف الحروب الإقليمية والأهلية في افريقيا، وقد أبدت الجماهيرية اهتماما وقلقا بالغين بالاقتتال الدائر في السودان وما صحبه من عدم استقرار للبلاد فتح الباب للعديد من المخاطر.

وبناء على ما تقدم فان الجماهيرية العظمى عرضت على التجمع الوطني الديمقراطي المبادرة التالية:

1. الوقف الفوري لكافة العمليات العسكرية من جميع الأطراف، ووضع آلية لمراقبة ذلك.
2. الوقف الفوري لكافة الحملات الإعلامية المتبادلة بين جميع الأطراف.
3. الشروع في حوار مباشر بين الحكومة والمعارضة، عبر ملتقى عام للحوار الوطني السوداني، بهدف التوصل لحل سياسي شامل يستند لوحدة السودان ويؤمن الاعتراف بالتعدد العرقي والديني والثقافي للشعب السوداني.
4. تشكيل لجنة تحضيرية للملتقى بمشاركة ممثلين عن التجمع الوطني الديمقراطي وممثلين عن الحكومة السودانية برعاية الأخ القائد تتولى الآتي:

- تحديد مكان وتاريخ انعقاد الملتقى.
- تحديد المدعوين للمشاركة في أعمال الملتقى.
- تحديد جدول أعمال الملتقى.
- وضع الأسس التي يستند إليها الحوار.

5. تتولى الجماهيرية العظمى الاتصال بالدول الآتية: **مصر، إرتريا، أثيوبيا، أوغندا، كينيا**. للتنسيق معها باعتبارها صاحبة مبادرات تتعلق بالشأن السوداني ولبذل المزيد من المساعي الحميدة وتقريب وجهات النظر بين الأطراف المختلفة.

وبعد الاطلاع على المبادرة اجتمعت هيئة قيادة التجمع الوطني الديمقراطي وتدارستها وقررت الآتي:

إن التجمع الوطني الديمقراطي إذ يقدر الاهتمام الذي يبديه الأخ العقيد معمر القذافي قائد ثورة الفاتح من سبتمبر حول المشكل السوداني والجهود التي بذلت والاتصالات التي تمت مع مختلف الأطراف المعنية والتي أثمرت عن المقترحات التي قدمت لاجتماع قيادة التجمع الوطني الديمقراطي المنعقد في طرابلس في الفترة 28 يوليو – 1 أغسطس 1999 يتقدم بالآتي:

أولا: يرحب التجمع الوطني الديمقراطي بمبادرة الأخ القائد العقيد معمر القذافي حول الحل السياسي الشامل للمشكل السوداني.

ثانيا: يثمن التجمع الوطني الديمقراطي جهود وسعي القيادة الليبية للتنسيق بين المبادرة الليبية والمبادرة المصرية ومبادرة الإيقاد.

ثالثا: يقدر التجمع الوطني الديمقراطي اهتمام القيادة الليبية بالمشكلة السودانية ذات الجذور التاريخية المعقدة ويسجل بإعجاب تفهمها المتقدم لطبيعة المشكلة ورؤيتها لسبل حلها.

رابعا: يوافق التجمع الوطني الديمقراطي على مقترح ملتقى الحوار بين الطرفين الذي تقدم به الأخ القائد، كما يوافق على المشاركة في اللجنة التحضيرية لهذا الملتقى.

خامسا: لخلق المناخ الملائم للحوار يرى التجمع الوطني الديمقراطي إن على النظام اتخاذ الإجراءات التالية:

أ. تجميد كل مادة أو مواد في دستور النظام للعام 1998 تقيد الحريات العامة، أو تسمح بذلك وفق الملاحظات التي أوردها المقرر الخاص لحقوق الإنسان في السودان في تقريره المعتمد من لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة بجنيف في دورتها الـ 55.

ب. رفع حالة الطوارئ في غير مناطق العمليات.

ت. إلغاء الصلاحيات الاستثنائية من قانون الأمن العام.

ث. رفع الحظر عن النشاط السياسي لكافة الأحزاب والتنظيمات السياسية المعارضة.

ج. رفع الحظر عن حرية التنظيمات النقابية.

ح. إلغاء شرطة ومحاكم النظام العام.

خ. كفالة حرية التنقل والتعبير والتنظيم.

د. إطلاق سراح المعتقلين السياسيين وإسقاط الأحكام عن المحكومين منهم.

ذ. إعادة الممتلكات المصادرة.

سادسا: يرى التجمع الوطني الديمقراطي أن وقف إطلاق النار الشامل مرتبط بالوصول لاتفاق سياسي بين أطراف النزاع.

سابعا: يؤكد التجمع الوطني الديمقراطي حرصه الشديد على العلاقة مع الجماهيرية العظمى وتطويرها وتوثيقها وتوحيدها لخدمة أهداف ومصالح الشعبين الشقيقين، كما يؤكد استعداده لمواصلة التفاكر وتبادل الآراء حول كل ما من شانه إنجاح مسيرة السلام والاستقرار في بلادنا واقليمنا وقارتنا.

ختاما يؤكد التجمع الوطني الديمقراطي أنه لا يألو جهدا في العمل لتحقيق أهداف الشعب السوداني بكل الوسائل المتاحة وهو يعلن موافقته على هذه المبادرة كخطوة أولى على طريق الحل السياسي الشامل.

وسوف يحدد التجمع الوطني الديمقراطي مواقفه حسب تطوير الخطوات القادمة مقدرا للجماهيرية العظمى جديتها وحسن نواياها شاكرا لها حسن الاستقبال وكرم الضيافة.

التوقيعات على إعلان طرابلس

السيد/ محمد عثمان الميرغنى	رئيس التجمع الوطني الديمقراطي
السيد/ مبارك المهدى	الأمين العام التجمع الوطني الديمقراطي
السيد/ الصادق المهدى	رئيس حزب الأمة
القائد/ نيال دينق نيال	الحركة الشعبية والجيش لتحرير السودان والممثل الشخصي للدكتور جون قرنق
الدكتور/ عمر نور الدائم	الأمين العام لحزب الأمة
السيد/ فتح الرحمن إبراهيم شيلا	سكرتير الحزب الاتحادي الديمقراطي بالخارج
السيد/ البابا جيمس سرور	رئيس تجمع الأحزاب الأفريقية السودانية
الأستاذ/ التجانى الطيب بابكر	سكرتير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوداني
الفريق/ عبد الرحمن سعيد	رئيس القيادة الشرعية
السيد/ محمد حاج الأمين	ممثل النقابات
السيد/ عبد العزيز خالد عثمان	رئيس التحالف الوطني وقائد قوات التحالف السودانية
السيد/الأمين على محمد عثمان شنقراى	ممثل مؤتمر البجا
السيد/ ازرق زكريا خريف	ممثل الحزب القومي
الدكتور/ احمد إبراهيم دريج	رئيس التحالف الفيدرالي السوداني
السيد/ فاروق أبو عيسى	شخصيات وطنية

نداء الوطن

◆

في يوم 25 نوفمبر 1999 بالعاصمة الجيبوتية وبمبادرة كريمة من الرئيس الجيبوتي إسماعيل عمر جيلي، تم لقاء بين الرئيس عمر حسن احمد البشير والسيد الصادق المهدى وبحضور الرئيس الجيبوتي لمناقشة وسائل دفع جهود الوفاق الوطني بالسودان وقد تم الاتفاق على إعلان مبادئ تحيق الحل السياسي الشامل وتم الاتفاق على مبادئ الحل السياسي الشامل، الآتي:

أولا: اتفاقية السلام: تتبنى أطراف النزاع وتلتزم بالمبادئ الآتية لإنهاء الحرب الأهلية وعقد اتفاقية سلام عادل تبنى على:

أن تكون المواطنة هي أساس الحقوق والواجبات الدستورية.

لا تنال أية مجموعة وطنية امتيازا بسبب انتمائها الديني، أو الثقافي، أو الاثني.

أن تراعى المواثيق الدولية المعنية بحقوق الإنسان وتكون ملزمة.

الاعتراف بالتعددية الدينية، والثقافية، والاثنية في السودان.

إقامة حكم البلاد على أساس فدرالي، وتوزيع السلطات بين المركز والولايات.

المحافظة على قومية مؤسسات الدولة المبنية على اعتبار الكفاءة المهنية معيارا أساسيا مع إيلاء اعتبار خاص للمناطق الأقل نموا.

المشاركة العادلة في السلطة المركزية.

المشاركة العادلة في السلطة بكافة مستوياتها واقتسام عادل للثروة.

إكمال تلك الإجراءات في فترة انتقالية قدرها أربعة أعوام .. في نهايتها يستفتي جنوب السودان بحدوده لعام 1956 .. ليختار بين وحدة طوعية بسلطات لا مركزية يتفق عليها أو الانفصال.

معالجة قضيتي جبال النوبة والانقسنا بما يحقق مطالبهم في القسمة العادلة للسلطة والثروة في إطار السودان الموحد.

ثانيا: نظام الحكم:

تلتزم القوى السياسية السودانية بإقامة نظام ديمقراطي، تعددي يكفل حقوق الإنسان وحرياته الأساسية.

النظام الديمقراطي الملائم للسودان نظام رئاسي فدرالي.. يفصل بين السلطات الدستورية، ويحدد السلطات الاتحادية والولائية.

مراعاة التعددية الدينية، والثقافية في البلاد .. بما يحقق التعايش بينها .. وتضمن في المبادئ الموجهة للدستور.

الالتزام بالتنمية المستدامة هدفا قوميا لبناء البنية التحتية والاجتماعية، وكفالة آلية السوق الحر في توافق مع العدالة الاجتماعية المتوازنة.

النظر في كافة المظالم .. وإنصاف المظلومين.

ثالثا: العلاقات الإقليمية والدولية:

تحقيق حسن الجوار الإيجابي الذي يراعي مصالح الجوار التنموية والأمنية.

إقامة علاقات خاصة مع دول الجوار ذات المصالح المتداخلة مع السودان بما يحقق الاستقرار الأمني والتنموي.

إقامة علاقات السودان الدولية على أساس التعاون الدولي ودعم الأمن والسلام الدوليين، والشرعية الدولية.

رابعا: آليات الحل السياسي:

أ/ المبادرة الوطنية .. وتشكل محور الحوار والتفاهم السوداني-السوداني .. وتعمل على =دفع جهود السلام والحل السياسي الشامل عبر المبادرتين «الإيقاد، والمصرية الليبية المشتركة» عبر اتفاق المبادئ أعلاه.

ب/ العمل على إنجاح المبادرة الليبية المصرية والإسراع بعقد المؤتمر الجامع في اقرب فرصة.

ج/ التأكد على دعم مبادرة الإيقاد، كمبادرة من دول الجوار المعنية بالشأن السوداني، والمتأثرة به ودورها في تحيق السلام.

د/ ضرورة التنسيق بين المبادرتين من خلال الحوار السوداني-السوداني، وإعلان المبادئ المتفق عليه أعلاه.

إن هذا الاتفاق يمثل تطلعات وأمال شعبنا السوداني .. في تحقيق السلام، والديمقراطية، والاستقرار، وإننا نناشد كافة القوى السياسية لتأييد هذا الإعلان للحل السياسي الشامل والانضمام إليه ودفعه لتحقيق الوحدة والسلام والوفاق، كما نناشد كافة الأشقاء والأصدقاء لدعم وتحقيق الوفاق الوطني لكافة أبناء السودان.

وفى الختام نتقدم بالشكر لفخامة الرئيس الجيبوتي إسماعيل عمر جيلي على مبادرته الكريمة، واستضافته، وحسن ضيافته وجهوده المقدرة لإتمام هذا الوفاق.

التوقيع

مبارك عبد الله الفاضل المهدي	**مصطفى عثمان إسماعيل**
مسؤول العلاقات الخارجية- حزب الأمة	وزير الخارجية



◆

المراجع العربية:

1. إخلاص مهدي (إعداد وتقديم) رسائل تاريخية بين السيد الصادق المهدي والدكتور جون قرنق
2. إسحق أحمد فضل الله، (بصراحة.. بصراحة)، في 5 أكتوبر 2015:
http://www.sudanas.com/2015/10/05/98397/
3. السر احمد سعيد، السيف والطغاة
4. الصادق شامي، ولا يزال التعذيب مستمرا، 2005م
5. الصادق المهدي، كتاب العودة من تهتدون إلى تفلحون
6. الصادق المهدي التجربة السودانية والحريات الأساسية ورقة قدمت لورشة الحزب الفكرية السادسة- القاهرة في أبريل 1997- نشرت في: الصادق المهدي رؤى في الديمقراطية والعروبة والإسلام.
7. الصادق المهدي (المصير الوطني في الميزان) مكتبة جزيرة الورد، 2010م.
8. الصادق المهدي (على طريق الهجرة الثانية: رؤى في الديمقراطية والعروبة والإسلام) منشورات البيان: إصدار مركز المعلومات للدراسات والبحوث. دبي.
9. الصادق المهدي، السودان وحقوق الإنسان، ترجمة د. عبد الرحمن الخالي، دار الأمين للنشر، القاهرة، 1999م
10. المحبوب عبد السلام الحركة الإسلامية السودانية: دائرة الضوء- خيوط الظلام (تأملات في العشرية الأولى لعهد الإنقاذ)- مدارك، 2010م.
11. الصادق المهدي (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان من منظور إسلامي).
12. الصادق المهدي الإنسان بنيان الله
13. الصادق المهدي (حقوق المرأة الإنسانية والإسلامية، 2006م)
14. الصادق المهدي، جدلية الأصل والعصر، 2002م،
15. الصادق المهدي (نحو مرجعية إسلامية متجددة، 2004)،
16. جاستين ويلز، عطا البطحاني، وبيتر وودورد الانتخابات في السودان: التعلم من التجربة، منشورات معهد الأخدود الأفريقي العظيم، بتكليف من هيئة التنمية الدولية، 2009، النسخة العربي
17. جراهام توماس، السودان صراع حول البقاء
18. حمد عمر حاوي طبيعة الدولة في الإسلام بين العلمانية والحكم الديني: نموذج السودان 1989-2001م الدار السودانية للكتب، 2004.
19. حيدر إبراهيم علي (تقديم وإشراف)- بكري جابر (تحرير) السودان: السودان- الثقافة والتنمية: نحو إستراتيجية ثقافية- مركز الدراسات السودانية- القاهرة 4-6 أغسطس 1999م.
20. حيدر طه، الأخوان والعسكر
21. رباح الصادق، الفساد: مدخل ثقافي، ورقة مقدمة لورشة الشفافية، المركز القومي للسلام والتنمية، 2004
22. رباح الصادق، سارا الفاضل: كتابات وأقوال- 2009م
23. رباح الصادق، الشعر والمدائح عند الأنصار.

24. صديق محيسي، حروب الترابي
25. عبد الرحمن الأمين، ساعة الصفر
26. عبد الرحمن الصادق، تجربة العمل العسكري في حزب الأمة، مقدمة لدورة الرباط الإستراتيجي، 2008
27. عبد الرحمن الغالي (تحرير)، ماذا خسر السودان بقيام الإنقاذ، 2003، منشورات قطاع البحوث والدراسات بحزب الأمة.
28. عبد الرحمن خوجلي، الجيش والسياسة في السودان، مركز عبد الكريم ميرغني الثقافي
29. عبد الرحيم عمر محي الدين، الترابي والإنقاذ صراع الهوية والهوى
30. عبد الماجد عليش، أولاد الترابي، الطبعة الثانية، 2010م
31. فتح الرحمن حسن التني، مختارات من الشعر السوداني
32. قرشي محمد حسن، قصائد من شعراء المهدية، المجلس القومي لرعاية الآداب والفنون، 1974م.
33. محمد الأمين أحمد التوم (تحرير وإعداد) مداولات مؤتمر واقع ومستقبل التعليم العالي في السودان :أوراق مختارة: القاهرة 1-5 أغسطس 1998.
34. محمد المهدي المجذوب ديوان الشرافة والهجرة
35. محمد المهدي المجذوب، ديوان منابر
36. محمد علي جادين، تقييم تجربة الديمقراطية الثالثة في السودان.
37. يوسف فضل ومحمد إبراهيم أبو سليم والطيب ميرغني شكاك (تحرير): الإمام عبد الرحمن المهدي: مداولات الندوة العلمية للاحتفال المئوي- مكتبة مدبولي 2002م
38. انتخابات أبريل 2010م في الميزان، حزب الأمة القومي، منشورات مكتبة جزيرة الورد، القاهرة، 2010م
39. أدبيات الحل السياسي الشامل، لجنة الحل السياسي الشامل بحزب الأمة القومي، 2002م.

ميديا رقمية وصحف:

40. عبد الوهاب همت، حوار مع الدكتور علي الحاج، سودانايل.
41. ماهر أبو الجوخ، تقرير صحيفة السوداني: في ذكراها الـ(24) (الإنقاذ).. قصة وصول الإسلاميين الى السلطة ..!! الأحد 30 يونيو 2013م.
42. صحيفة أخبار اليوم في 21/2/1998م
43. حوار مع يوسف عبد الفتاح بصحيفة المجهر السياسي في مايو 2013م:
http//:almeghar.com/permalink.11511/html
44. موسوعة الإعجاز العلمي في القرآن الكريم:
http//:kaheel7.com/pdetails.php?id&601=ft2=
45. موقع فصلت للأعجاز العلمي للقرآن الكريم:
https//:fussilat.org/
46. حوار صحيفة المجهر السياسي في يوليو 2013م:
http//:almeghar.com/permalink.13148/html?print
47. حوار أجراه الدكتور بشرى الفاضل مع البروفسور فاروق محمد إبراهيم، 2011م
48. حوار السيد الصادق المهدي مع صحيفة الملتقى في 8/9/1992م
49. موقع حريات أقوال الخليفي:
http//:www.hurriyatsudan.com?/p114653=
50. جريدة البيان الإماراتية بتاريخ 19 سبتمبر 1998م
51. أخبار المدينة، ملف خاص عن المبدع عبد العزيز العميري:
https//:akhbaralmadina.wordpress.com/
52. حلقات شاهد على العصر مع الدكتور حسن الترابي، قناة الجزيرة، 2016م

53. حلقات شاهد على العصر مع الإمام الصادق المهدي، قناة الجزيرة، 2015م
54. تقرير المقرر الخاص لحقوق الإنسان للسودان، العام 1994م
55. تقرير المقرر الخاص لحقوق الإنسان في السودان، حالة حقوق الإنسان في السودان، 1995م.
56. تقرير المقرر الخاص لحقوق الإنسان في السودان، 1996م
57. تقرير المقرر الخاص لحقوق الإنسان في السودان 1997م

English References:

1. Al Mahdi, Al Sadig, Islamic perspectives on the Universal Declaration, of Human Rights, PAPER TO SEMINAR ON ISLAMIC ERSPECTIVES ON THE UNIVERSAL DECLARATION OF HUMAN RIGHTS, Geneve, 1998
2. Colas, Dominique Civil Society and Fanaticism: Conjoined Histories
3. Gustafson, Marc Electoral Designs: Proportionality, representation and constituency Boundaries in Sudan's 2010 Elections, 2010, Rift Valley Institute Publications
4. Mitchell, Richard P. , The Society of the Muslim Brothers, 1969
5. Peterson, Donald Inside Sudan: Political Islam, Conflict and Catastrophe , Boulder, Co, 1999
6. Roy, Olivier Failure of Political Islam, Harvard press, 1994,
7. Former Sudanese Leader Arrested in Khartoum, The Independent , 6th April 1993, 1993
   http://www.independent.co.uk/news/world/former-sudanese-leader-arrested-in-khartoum-1453618.html
8. INTELWIRE.com E106, Unclassified, Kharto Embassy to State Dept, July 1994
9. Sudan Human Rights Practices, 1995, Author: U.S. Department of State, March 1996
   http://dosfan.lib.uic.edu/ERC/democracy/1995_hrp_report/95hrp_report_africa/Sudan.html
10. Interim report on the situation of human rights in the Sudan prepared by Mr. Gáspár Bíró, Special Rapporteur of the Commission on Human Rights, in accordance with Commission resolution 1995/77 of 8 March 1995
11. SUDAN UPDATE VOLUME 6 NUMBER 10 7 JUNE 1995
    http//:www.africa.upenn.edu/Newsletters/SD_Update610.html
12. Sudan Update Vol 6 No 9 June 1995
13. BEHIND THE RED LINE: Political Repression in Sudan –Human Rights Watch/Africa Human Rights Watch
    https://www.hrw.org/reports/1996/Sudan.htm
14. Press Release Statement of Sadig Al-Mahdi Leader of the Umma Party And Former Prime Minister of The Sudan Asmara, Eritrea. December 11,1996
15. IRB - Immigration and Refugee Board of Canada: Treatment of members of the family of former Prime Minister Sadiq al Mahdi by the current government [SDN32363.E], 04. August 1999 (verfügbar auf ecoi.net) http//:www.ecoi.net/local_link/

تراجم الأعلام

◆

أحمد سليمان- المحامي (1934/1/14م-2009/3/31م) ولد بأم درمان، خريج كلية الحقوق بجامعة فؤاد الأول بالقاهرة. من مؤسسي الحزب الشيوعي السوداني ومن قادة الجبهة المعادية للاستعمار. فصل من عضوية الحزب الشيوعي عام 1970، تقلد عدة مناصب وزارية وعمل سفيرا للسودان في عدد من العواصم. انضم للجبهة الإسلامية القومية بعد انتفاضة رجب/ أبريل 1985م.

أحمد عبد الرحمن المهدي، (ولد 1935م)، تقلد منصب وزير الداخلية إبان الديمقراطية الثانية، تعاون مع نظام مايو حيث قلده النميري إمامة الأنصار حتى قبل التأكد من مصير الإمام الهادي المهدي والتحقيق في مقتله، وسلمه قبة المهدي. بعد انتخاب الأنصار للإمام الصادق المهدي في 2002م تمسك بإمامته.

أحمد السيد حمد، الدكتور، قطب الختمية والحزب الاتحادي الديمقراطي و(القيادي بحزب الشعب الديمقراطي أثناء انشقاق الحزب) شارك في مفاوضات ثورة أكتوبر كمندوب لحزب الشعب الديمقراطي، وكان وزيراً في حكومات أكتوبر الانتقالية الأولى والثالثة عن حزب الشعب، وكان وزيراً في الحكومات الائتلافية في الديمقراطية الثانية (1967- 1968) و(1968-69) عن الحزب الاتحادي الديمقراطي. كما كان وزيراً للمواصلات في حكومة مايو السادسة عشرة (1979م- نوفمبر 1981م) كما عين مستشاراً للنميري.

إدريس عبد الله البنا (ولد 1927م)، الدكتور، الشاعر والأديب، ينتمي لأسرة البنا الشهيرة بالفن والأدب، نائب رئيس مجلس الدولة (1986-1989م) عن حزب الأمة القومي. له العديد من المؤلفات والقصائد، والتراجم الشعرية إلى الإنجليزية.

آدم موسى مادبو، (ولد 1942م) دكتور، مهندس معماري وسياسي بارز.من قيادات حزب الأمة منذ ستينات القرن العشرين، وذلك قبل خروجه عن الحزب في فبراير 2009.تقلد منصب وزير الدفاع (1967-1968م) إبان الديمقراطية الثانية وكان أصغر وزير حينها (25 عاماً)، وانتخب في الأمانة الخماسية للحزب في 1986م، وتقلد عدد من الحقائب الوزارية خلال الديمقراطية الثالثة. كان رئيساً للمكتب السياسي للحزب في التنظيم الانتقالي (2000-2003م)، وعين ثم انتخب نائباً لرئيس الحزب (2003م-2009).

أروك طون أروك (ت ١٢فبراير ١٩٩٨م) العميد، عسكري وسياسي جنوبي، كان ضمن الضباط بالقوات المسلحة الذين كونوا مع العقيد د. جون قرنق الحركة الشعبية لتحرير السودان في 1983م، اختلف مع الحركة وكان ضمن الذين وقعوا اتفاقية الخرطوم للسلام في أبريل 1997م وعاد للخرطوم، ولقي حتفه بعدها بعام في حادثة طائرة الناصر الغامضة التي توفي فيها كذلك نائب رئيس النظام حينها اللواء الزبير محمد صالح.

إسماعيل الأزهري(1900-1969م) رئيس حزب الأشقاء داخل مؤتمر الخريجين ثم رئيس الحزب الوطني الاتحادي المكون في 1952م، رئيس وزراء السودان(1954-1956م)، ورئيس مجلس السيادة في الفترة (1965-1969م).

التجاني سيسي، الدكتور (ولد 31 يناير 1955م) زالنجي، ابن الدمنقاوي (سيسي محمد اتيم) ،اعلي سلطة أهلية ، بإدارة الفور، دكتوراة في الاقتصاد، تولي حكم دارفور (1988-1989م) في حكومة الديمقراطية الثالثة. رئيس حركة التحرير والعدالة نصب رئيساً لسلطة دارفور الإقليمية بعد توقيعه في 18 مارس 2010م لاتفاق إطاري مع حكومة الإنقاذ.

التوم محمد التوم، (1936- مارس 2015م) السيد، إعلامي تدرج في وزارة الثقافة والإعلام حتى صار مساعد وكيل الوزارة للتدريب والبعثات 1975م. ثم عمل بالصحافة الأجنبية والعربية. وفي إعلام المعارضة للعهد المايوي بالخارج، تقلد منصب وزير الثقافة والإعلام (يوليو 1987- 1988م).

الخميني، آية الله(1902- 1989) هو السيد روح الله الموسوي الخميني، تسبب انتقاده لسياسات

الشاه محمد رضا بهلوي في نفيه خارج البلاد عام 1964م، حيث أقام بالعراق وواصل تسجيل انتقاداته لنظام الشاه عبر شرائط الكاسيت التي كانت تنسخ بأعداد كبيرة وتوزع داخل إيران، حتى أجبره نظام صدام حسين على مغادرة العراق فتحول إلى فرنسا عام 1978م وواصل التعبئة الشعبية وقاد الثورة الدينية الإيرانية الشعبية - التي أسقطت شاه إيران محمد رضا شاه بهلوي عام 1979- من المنفى.. بعد ذلك عاد الخميني لإيران وتم تكوين الحزب الإسلامي الجمهوري وكتابة دستور جديد أعلنت بموجبه إيران جمهورية إسلامية، وسمي الخميني إماما وقائدا أعلى للجمهورية.

الزبير محمد صالح (1944- 12 فبراير 1998م) سياسي وعسكري سوداني، من الولاية الشمالية من أعضاء مجلس قيادة ثورة الإنقاذ الوطني. كان النائب الأول لرئيس جمهورية السودان عمر احمد البشير وشغل عدة مناصب منها منصب وزير داخلية السودان. توفي في حادث طائرة لا زالت تحيط به الغموض ضمن عدد من ركاب وطاقم الطائرة ونجا آخرون.

الشيخ محجوب جعفر (ولد 1935/3/2م) **بروفسر،** أستاذ الطب بجامعة الخرطوم، حائز على جائزة منظمة الصحة العالمية لأبحاثه في فطر (المايستوما)، رئيس هيئة الضبط ورقابة الأداء بحزب الأمة القومي حالياً، وزير التربية والتعليم العالي والبحث العلمي (مايو 1988-1989م).

الهادي عبد الرحمن المهدي، (1918- 31 مارس 1970م)، الإمام. تولى إمامة الأنصار خلفاً لأخيه الصديق المهدي في أكتوبر 1961م، تصدى للنظام المايوي الذي ارتكب في الأنصار مجزرة الجزيرة أبا في 27 وحتى 31 مارس 1970 وأزمع الهجرة شرقاً حينما أسر بالكرمك وقتل مع الخال محمد أحمد مصطفى والملازم سيف الدين الناجي. ولم يعرف مكان دفنه إلا في عام 1986م حيث تم نقل رفاته في موكب مهيب ودفن بقبة الإمام المهدي.

أمين مكي مدني (ولد 2 فبراير 1939م)، دكتور، المحامي، القاضي، والمحاضر الجامعي، والسياسي والإداري والخبير والناشط في مجال حقوق الإنسان، على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، عمل بمكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، والبنك الدولي والصندوق العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا. حصل على جائزة هيومن رايتس ووتش لمراقبة حقوق الإنسان، وجائزة نقابة المحامين الأمريكية لحقوق الإنسان (1991)، وجائزة الاتحاد الأوربي لحقوق الإنسان مؤخراً. وزير الأشغال والإسكان في الحكومة الانتقالية (1985-86م)،رئيس التنظيم الشعبي السوداني للدفاع عن الديمقراطية والوحدة الوطنية، الخرطوم، 1986-1989م. رئيس كونفيدرالية منظمات المجتمع المدني (2012-2015م)، ورئيس مبادرة المجتمع المدني العضوة في تحالف نداء السودان (ديسمبر 2014م).

بشير عمر محمد فضل الله (ولد 1951/3/1م)، **دكتور،** أستاذ جامعي واقتصادي عالمي اختير ضمن خمسمائة زعيم عالمي للقرن الجديد في 2008م، قيادي بحزب الأمة القومي وتقلد عدة مناصب وزارية إبان فترة الديمقراطية الثالثة، مدير إدارة التنمية بالبنك الإسلامي للتنمية، جدة.

بكري أحمد عديل، السيد، من قيادات حزب الأمة القومي، تقلد منصب الحاكم المكلف لشمال كردفان في العهد المايوي، انتخب في 1986م ضمن الأمانة العامة الخماسية لحزب الأمة، واختير في (2000-2003) نائباً ثانياً لرئيس الحزب. كان وزيراً للتربية والتعليم والتعليم العالي والبحث العلمي، ووزيراً للطاقة والتعدين، وزعيم الجمعية التأسيسية إبان الديمقراطية الثالثة.

جراهام ف. توماس، (21 يوليو 1921م- 2002م) بريطاني، عمل في مكتب آخر سكرتير إداري بريطاني في السودان أيام الحكم الثنائي (السير جيمس روبرتسون)، جمعته صداقات عديدة بالسودانيين، وكتب في السياسة السودانية: (السودان: موت حلم)، و(السودان: الصراع من أجل البقاء).

جعفر محمد نميري (1930-2009)، المشير، قاد الانقلاب المايوي الذي أطاح بالحكم الديمقراطي الثاني في السودان وأسس حكما شمولياً دموياً دمر الاقتصاد واتخذ سياسة خارجية منحازة، في الفترة (1969-أبريل 1985م) حيث أطاحت به الانتفاضة الشعبية، وظل مقيماً في القاهرة طيلة عهد الديمقراطية ولكنه عاد إبان حكومة (الإنقاذ) وتم تكريمه من قبلها.

جون قرنق ديمابيور (23 يونيو 1945م- 30 يوليو 2005م) الدكتور، العقيد، سياسي ومفكر وعسكري جنوبي، زعيم الحركة الشعبية لتحرير السودان المكونة في 16 مايو 1983م، النائب الأول

لرئيس جمهورية السودان ورئيس حكومة الجنوب في الفترة (9-30 يوليو 2005م) حيث قتل في حادث تحطم مروحيته وهو عائد من يوغندا.

حسن عبد الله دفع الله الترابي (فبراير 1932م- 5 مارس 2016م) الدكتور، سياسي بارز وأستاذ سابق بكلية القانون جامعة الخرطوم، انضم لتنظيم الإخوان المسلمون وصار من أبرز قياداته. انشق التنظيم لاحقا إلى جناحين أحدهما بقيادته والآخر بقيادة الأستاذ صادق عبد الله عبد الماجد. تحول التنظيم تحت قيادته إلى جبهة الميثاق الإسلامي، ثم الجبهة الإسلامية القومية، إبان الديمقراطية الثالثة، التي دبرت بقيادته انقلاب 30 يونيو 1989م، ودخل سجن كوبر للتمويه، أطلق سراحه وصار الأمين العام للمؤتمر الوطني الحزب الحاكم، في 2000م حدثت مفاصلة بينه وبين المشير البشير رئيس النظام، وفي العام 2001م انشق الحزب وصار أمينا عاما للمؤتمر الشعبي الذي عارض النظام وثم حاوره ضمن صيغة حوار الوثبة التي قاطعتها المعارضة، صاغ للنظام منظومة النظام الخالف قبل وفاته بشهور.

حسين سليمان أبو صالح، بروفسر، طبيب جراح مخ وأعصاب، وسياسي قيادي في الحزب الاتحادي الديمقراطي، تقلد العديد من المناصب الوزارية إبان عهد الديمقراطية الثالثة، وكذلك في عهد ديكتاتورية (الإنقاذ).

حفية مأمون حسين شريف (ولدت مارس 1942) زوجة صاحب السيرة الأولى (1960) وابنة عمته نور الشام عبد الرحمن المهدي، تخرجت من كلية علم النفس بجامعة الأحفاد للبنات. اعتقلت بعد انتفاضة 2 يوليو 1976م المسلحة. أسست إبان فترة الديمقراطية الثالثة منظمة (جمعية الإمام المهدي الخيرية)، عضوة مجلس الحل والعقد بهيئة شئون الأنصار.

خالد الكد (ت 1995م) ضابط سابق في القوات المسلحة السودانية، قام بمحاولة انقلابية فاشلة عام 1966م، واشترك في الانقلاب المايوي (1969م) ضمن كادر الحزب الشيوعي السوداني المؤيد للانقلاب، أديب ومفكر، توفي بحادث حركة بلندن.

دفع الله الحاج يوسف: (ولد أم درمان 1934م. بكالوريوس قانون كلية الحقوق جامعة الخرطوم. تولى منصب: وزير التربية والتعليم ورئيس المجلس القومي للتعليم العالي (1979م) قانوني ورجل دولة، محامي في الخرطوم (59 - 1964م) مدير مدرسة في نيجيريا. ورئيس المجلس الأعلى للشئون الدينية والأوقاف ثم رئيس القضاء (82 -1983م).

رشيدة إبراهيم محمد عبد الكريم (ولدت 3 يونيو 1946م)، تخرجت من كلية الآداب جامعة الخرطوم 1970م، ماجستير إدارة عامة جامعة جنوب كاليفورنيا 1981م، دبلوم عالي علوم سياسية معهد البحوث والدراسات العربية القاهرة 1995م. عملت بالخدمة المدنية منذ 1971 وحتى 1987م، أول وزيرة امرأة في عهد ديمقراطي في السودان إذ كانت وزيرة الرعاية الاجتماعية (يونيو 87-مايو 1988م)، وزيرة دولة للتعليم (مايو 1988-يونيو 1989م)، عملت بعد انقلاب 30 يونيو محاضرة في جامعتي الأحفاد والأهلية، هاجرت في 1992م للقاهرة ثم عملت في بعثات السلام في الأمم المتحدة في الفترة (1995-2008م).

زين العابدين الهندي، الشريف(1930- 2006م) هو زين العابدين يوسف محمد الأمين يوسف بن أحمد بن زين العابدين بن حمد بن آدم بن محمد الشهير بالهندي، السياسي والشاعر والأديب المرموق، كان إبان الديمقراطية الثالثة الأمين العام للحزب الاتحادي الديمقراطي برئاسة السيد محمد عثمان الميرغني، وتقلد منصب وزير الخارجية ونائب رئيس الوزراء (1986-1987م)، عارض حكومة (الإنقاذ) ثم قاد في 2004م مبادرة الحوار الشامل وعلى إثر ذلك عاد وشارك حزبه (الاتحادي الديمقراطي) برئاسته في النظام.

سارا الفاضل محمود (نوفمبر 1933-6 فبراير 2008م) زوجة صاحب السيرة الثانية منذ (24 فبراير 1963م) وزميلته في العمل العام وابنة عمته عائشة عبد الرحمن المهدي، وأول سودانية تتلقى تعليمها الجامعي بالولايات المتحدة الأمريكية، بالكلية الغربية للنساء، أوكسفورد أوهايو حيث نالت بكالريوس في العلوم الاجتماعية، ونالت الماجستير في السسيولوجيا من جامعة نيويورك 1961م. اعتقلت مرتين إبان العهد المايوي وحوكمت عسكرياً عقب انتفاضة 2 يوليو 1976م المسلحة. انتخبت في الأمانة العامة الخماسية لحزب الأمة في 1986م وكانت مسؤولة التنظيم بالحزب. اعتقلت في أيام حكومة (الإنقاذ) الأولى، وتقلدت عدة مناصب في حزب الأمة آخرها مساعدة الرئيس للشئون الخارجية. أسست منظمة (الناس للناس).

سارة عبد الله عبد الرحمن نقد الله (ولدت 16 ديسمبر 1954م) من مواليد مدني، والدها الأمير نقد الله من مؤسسي حزب الأمة وقيادات الأنصار،

خريجة علوم رياضيات جامعة القاهرة فرع الخرطوم 1978م، حاصلة على ماجستير رياضيات جامعة الخرطوم 1983م، من قيادات حزب الأمة النسوية تقلدت منصب أمينة المرأة إبان الديمقراطية الثالثة وكانت مساعدة مدير شئون الخدمة حتى 15 نوفمبر 1989م حينما أحيلت للصالح العام بالقرار الجمهوري رقم 6ج6. من مؤسسي جامعة أم درمان الأهلية وكانت وكيلة الجامعة في الفترة (2007-2013م)، كانت أول ناطقة رسمية امرأة لحزب الأمة (2003-2009م)، وأول رئيسة للمكتب السياسي (2009-2014م)، وأول أمينة عامة لحزب سوداني كبير (2014م وحتى الآن) حيث تشغل منصب الأمينة العامة لحزب الأمة.

سالم عزام (1924م- 10 يناير 2008م) مفكر وسياسي ودبلوماسي سعودي من أب مصري وأم سعودية. تخرج من كلية الحقوق جامعة فؤاد الأول (جامعة القاهرة حالياً) في 1949م، ثم انتقل إلى فرنسا وواصل دراسته في مجال العلوم السياسية والإعلام في جامعتي ستراسبورغ والسوربون. وعاد لمصر في 1952م، والتحق بالعمل في السلك الدبلوماسي السعودي، ثم استقال وتفرغ للعمل الإسلامي، وفي 1973م أسس المجلس الإسلامي الأوربي في لندن. له مواقف مشهودة في معارضة كامب ديفيد والموقف الشجاع في الحرب العراقية الإيرانية بإدانة الحرب. منع من دخول مصر سنوات عديدة. مرض وعاد للقاهرة في آخر أيام حياته.

سيد أحمد الحاردلو (1940- يونيو 2012م)، شاعر وقاص ودبلوماسي ومفكر سوداني، سفير سابق، له العديد من الدواوين، والقصائد الغنائية الشهيرة.

صدام حسين عبد المجيد التكريتي (1937 -2006): رابع رئيس لجمهورية العراق (1979م - 2003م). دخل في حرب مع إيران (1980 - 1988) ثم غزا الكويت في 2 أغسطس عام 1990 ما أدى إلى نشوب حرب الخليج الثانية عام 1991م، بعدها ظل العراق محاصراً دولياً حتى احتلت بالكامل عام 2003 من قبل القوات الأمريكية بحجة امتلاكها لأسلحة الدمار الشامل ووجود لتنظيم القاعدة، تم القبض عليه في ديسمبر 2003م في عملية سميت بالفجر الأحمر، ومن ثم تمت محاكمته بالإعدام ونفذ في 30 ديسمبر 2006م.

صلاح الدين عبد السلام خليفة المهدي (1930/5/15- 2006م) تخرج ضابطا في القوات المسلحة السودانية ثم استقال في 1959م وعمل بشركة أجيب ثم بالقطاع الخاص. كان من قيادات حزب الأمة وإبان الانشقاق كان في جناح الإمام الهادي، صار من أبرز مقاومي النظام المايوي واعتقل ضمن قادة الكيان بعد مقاومة قوانين سبتمبر 1983م، وتقلد منصب وزير شئون الرئاسة طيلة فترة الديمقراطية الثالثة. آخر منصب حزبي تقلده هو رئيس هيئة الضبط ورقابة الأداء منذ تكوينها في 2003م حتى وفاته.

عالم عباس محمد نور، ولد عام 1948 في الفاشر.

عبد الحميد صالح عبد القادر (1922- 2011/3/4م)، الدكتور، سياسي وطبيب وقيادي بحزب الأمة، ولد بالخرطوم والده الشاعر المعروف صالح عبد القادر، وتخرج في كلية طب القصر العيني في مصر عام 1947م، اسس اول مستشفي خاص بالسودان – دار الشفاء – في عام 1958م، والتقي مبكرا بالسيد/ عبدالرحمن المهدي وعمل ضمن القوي الاستقلالية وحزب الامة، كان وزيراً لشؤون الرئاسة في 1965م، ووزير الدفاع، لعب دوراً بارزاً في تحقيق المصالحة الوطنية مع النظام المايوي عام 1977م. عيّن رقيبا لمجلس الشعب بناءا علي ترشيح من حزب الأمة ثم أصبح نائبا لرئيس مجلس الشعب القومي، ولم يخرج من مؤسسات مايو بعد إعلان فشل المصالحة من قبل حزب الأمة في 1978م.

عبد الرحمن المهدي (الإمام) (25 يونيو 1885م- 24 مارس 1959م- أول شوال 1302هجرية- 15 رمضان 1378هـ): مؤسس حزب الأمة وباعث المهدية وإمام الأنصار منذ 1949م وحتى وفاته. أبو الاستقلال، وعرف بمبادراته في كافة أوجه العمل الاجتماعي والزراعي والصناعي والصحافي والتعليمي السوداني وكافة أوجه النشاط في السودان الحديث.

عبد الرحمن محمد حسن سوار الذهب، المشير (ولد 1935م) من مواليد الأبيض، تخرج من الكلية الحربية عام 1955م، تم إبعاده عن الخدمة (تعسفيا) في العام1972 وأرسل لدولة قطر. عاد بعد الرضا عنه من قبل المايويين وعين رئيسا لهيئة الأركان وتدرج إلى أن تم تعيينه في مارس 1985 قائداً أعلى للقوات المسلحة السودانية بعد أن ظل المنصب شاغراً لفترة. في الخامس من أبريل جرت محاولات عديدة من زملائه بهيئة القيادة لاستلامه السلطة وإنهاء العهد المايوي تجاوباً مع الانتفاضة الشعبية وحقناً للدماء فقام بالخطوة، وصار رئيسا للمجلس العسكري الذي تولى الحكم في عام الانتقال (أبريل

1985- مايو 1986م). بعد ذلك ترأس الهيئة الشعبية للدفاع عن الوطن والعقيدة وهي تنظيم كونته الجبهة الإسلامية القومية للدعوة الحربية أثناء الديمقراطية، ثم صار رئيس مجلس أمناء منظمة الدعوة الإسلامية.

علي الحاج محمد، دكتور (ولد 1939م) مواليد منطقة متواشي نواحي نيالا التي درس فيها مراحله الأولية ودرس الثانوية بخور طقت حيث فصل لنشاطه مع الأخوان المسلمين انتقل لمدرسة المؤتمر بالخرطوم وتخرج من كلية الطب جامعة الخرطوم التي تخرج منها 1966م. كان نائب رئيس جبهة نهضة دارفور في الستينات، عمل طبيباً بعد التخرج بمدن كثيرة في السودان، وذهب للتخصص في لندن وشارك في معارضة النظام المايوي ضمن تنظيم الأخوان (جبهة الميثاق) وعاد بعد المصالحة عضوا بالاتحاد الاشتراكي 1978. ثم وزيرا للخدمات بدارفور (80-1982م). وكان من مؤسسي الجبهة الإسلامية في 1985م، ووزيرا للتجارة في حكومة الوفاق الوطني 1988م. كان ضمن لجنة السبعة التي خططت ونفذت انقلاب 1989م. بعد المفاصلة صار نائبا لأمين المؤتمر الشعبي ومن ثم خرج من البلاد وظل معارضاً شرساً ولم يعد للبلاد إلا لزيارة قصيرة بعد وفاة الدكتور الترابي في مارس 2016م.

علي حسن تاج الدين، الدكتور، من قيادات حزب الأمة القومي، وحفيد السلطان تاج الدين سلطان المساليت. كان عضواً بمجلس رأس الدولة (1986-1989م)، كما تقلد منصب الأمين العام المكلف لحزب الأمة بعد حل الأمانة الخماسية (1988-1989)، حالياً مساعد رئيس حزب الأمة.

علي عثمان محمد طه، الأستاذ، تخرج من جامعة الخرطوم كلية القانون 1971م، من قيادات الأخوان وصار رائداً لمجلس الشعب بعد المصالحة الوطنية في الفترة 1977-1985م، خلال الديمقراطية الثالثة كان زعيم المعارضة داخل البرلمان عن الجبهة الإسلامية القومية، من أعضاء لجنة السبعة التي خططت ونفذت لانقلاب الجبهة في 1989م، صار النائب الأول لرئيس الجمهورية في 1998م بعد وفاة الزبير محمد صالح، ثم نائب ثاني لحكومة الوحدة الوطنية في 9 يوليو 2005م التي كونت بعد توقيع اتفاقيات نيفاشا للسلام، بعد انفصال الجنوب صار نائبا أول للرئيس مرة أخرى حتى أقيل في 8 ديسمبر 2013م.

عمر حسن أحمد البشير (1 يناير 1944م)، الرئيس الحالي للسودان ورئيس حزب المؤتمر الوطني، حيث قاد انقلابا عسكريا على الحكومة الديموقراطية المنتخبة برئاسة رئيس الوزراء المنتخب السيد الصادق المهدي وتولى منصب رئيس مجلس قيادة ثورة الإنقاذ الوطني في 30 يونيو 1989م، أجرى العديد من الانتخابات الصورية في 1996م و2000 و2010 و2015م أعيد فيها انتخابه رئيساً في كل مرة. في 14 يوليو 2008م صدرت مذكرة توقيف بحقه في قضية دارفور بتهم ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية أضيفت لها لاحقاً تهمة الإبادة الجماعية.

عمر محمد نور الدائم الفكي إدريس (الدكتور) (1934- 28 أكتوبر 2003م)، خريج الزراعة بجامعة الخرطوم1957م. دكتوراه بجامعة قوتنقن ألمانيا 1963م. من رموز حزب الأمة عمل في وزارة الزراعة واستقال في ديسمبر 1964م وتفرغ للعمل الحزبي. كان وزير الزراعة (1966م). انتخب بأعلى الأصوات في الأمانة الخماسية للحزب 1986م، وتقلد العديد من المناصب الوزارية في الديمقراطية الثالثة، اعتقلته الإنقاذ وصادرت منزله، تقلد منصب النائب الأول لرئيس حزب الأمة. وهو صديق للسيد الصادق وساعده الأيمن في الحزب، توفي في حادث أليم هو وسيدنا عبد الله إسحق بطريق الدويم.

عوض أحمد الجاز، دكتور، قيادي بحركة الأخوان بمسمياتها المختلفة. تخرج من جامعة الخرطوم كلية الاقتصاد (1973م)، وحصل على الماجستير والدكتوراة بالولايات المتحدة الأمريكية(1987م)، و1982م، نائب مدير عام بنك التضامن الإسلامي (1982- 1988م) ومديراً عاماً لبنك الشمال الإسلامي (1988- 1990م). كان ضمن لجنة السبعة التي خططت ونفذت انقلاب 30 يونيو، وبعد الإنقاذ صار مسؤولا عن قطاع المعلومات في التنظيم، وصار وزيراً للتجارة والتعاون والتموين من (1990- 1991م)، ووزيراً لشؤون الرئاسة من (1991- 1994م)، ووزيراً لرئاسة مجلس الوزراء من (1994-1995م)، ووزيراً للطاقة والتعدين (1995- 2008م) عضو هيئة شورى المؤتمر الوطني منذ تأسيسه، وعضو المكتب القيادي للمؤتمر الوطني ورئيس القطاع الاقتصادي والاجتماعي منذ العام 2005م وحتى الآن.

فاروق مصطفى عمر أبوعيسى (ولد 1933/8/12م) تجند في الحزب الشيوعي عام 1950م، تخرج من كلية الحقوق جامعة الإسكندرية

في العام 1957م، شارك كسكرتير لنقابة المحامين في إذكاء ثورة أكتوبر 1964م.. وساهم في 1964/11/9م بناء على معلومة مغلوطة في تأجيج الجماهير فيما سمي بـ(ليلة المتاريس). وبعد الانقلاب المايوي عين وزير دولة لشئون الرئاسة، عاد للمحاماة ثم اختير نقيبا للمحامين العرب 1983م وغادر صفوف الحزب الشيوعي. وبعد قيام انقلاب الإنقاذ 1989م وتكون التجمع الوطني الديمقراطي بالخارج كان عضواً بهيئة القيادية كمستقل، وكان بعد اتفاقية القاهرة 2005م عضوا بالمجلس الوطني المعين وفقا لاتفاقية السلام ودستور السودان الانتقالي، حتى أقيل منه. وهو الآن رئيس هيئة القيادة في التحالف المسمى قوى الإجماع الوطني الذي يجمع بعض أحزاب المعارضة السودانية.

فتحي أحمد علي،(1939م- 1997م): فريق أول ركن بحري، قائد عام لقوات الشعب المسلحة السودانية من (1988/6/7- 1989/6/29م)، مقدم مذكرة الجيش الشهيرة قبل انقلاب يونيو 1989م.

فضل الله برمة ناصر، (ولد 1939/1/1م)، لواء (م)، عسكري وسياسي، خريج الدفعة (13) من الكلية الحربية 1962م. عضو المجلس العسكري الانتقالي (1985-86م)، ثم انتمى لحزب الأمة، عُيّن وزيراً للدفاع ووزيراً للنقل والمواصلات إبان حكومات الديمقراطية الثالثة.. وهو الآن نائب رئيس حزب الأمة.

سيد أحمد الحسين، السيد، سياسي بارز، الأمين العام للحزب الاتحادي الديمقراطي، تقلد حقيبتي الداخلية والخارجية في الديمقراطية الثالثة.

كاربينو كوانين (1948- 10 سبتمبر 1999م)، اللواء، قائد عسكري وسياسي جنوبي، كان قائد كتيبة في الجيش السوداني بعد اتفاقية أديس أبابا 1972م، أسس مع الدكتور جون قرنق الحركة الشعبية لتحرير السودان 1983م، سجن في سجون الحركة فهرب وانشق عنها في1992 مؤسساً (الحركة الشعبية لتحرير السودان مجموعة بحر الغزال)، وانضم للمجموعات التي وقعت مع نظام (الإنقاذ) اتفاقية الخرطوم للسلام 1997م ورقي لرتبة لواء في القوات المسلحة، ثم تمرد من جديد، قتل بيد جهة مجهولة.

مالك عقار من مواليد باو بولاية النيل الأزرق، رئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان قطاع الشمال.

مبارك عبد الله الفاضل المهدي (ولد 1950م)، السيد، سياسي وقيادي بحزب الأمة القومي سابقاً، تقلد العديد من المناصب الوزارية إبان الديمقراطية الثالثة: الصناعة، والاقتصاد والتجارة، وآخرها وزارة الداخلية. خرج سراً بعد انقلاب (الإنقاذ) وقاد المعارضة من الخارج، عاد ضمن قيادات الحزب في أبريل 2000م وترأس التفاوض مع النظام حيث انشق في 2002م وأسس حزب (الأمة الإصلاح والتجديد) وانخرط في النظام وصار مساعداً لرئيس الجمهورية منذ (2002) وحتى إعفائه في 2004، عاد بعدها للمعارضة فترة وهو الآن ينسق مع النظام لعرقلة خطوات المعارضة وحزب الأمة.

مجذوب الخليفة (1952-2008م) طبيب الخواص، المستشار السابق للرئيس السوداني عمر حسن البشير، كان مسؤول ملف دارفور وترأس المفاوضات التي أفضت إلى توقيع اتفاق أبوجا في مايو عام 2006.

محجوب شريف (1948- 2 أبريل 2014م) شاعر الشعب، معلم، وناشط إنساني. وُلد بقرية أب قدوم ريفي المسلمية، أشاد بالنظام المايوي في بدايته، يونيو 1969م، وسرعانما أدرك سوء النظام فهاجمه بقصائد (كلمة شرف) في نفس العام، و(لا حارسنا ولا فارسنا) في 1971م، اعتقله النظام المايوي في 1971م وانتمى للحزب الشيوعي أثناء الاعتقال وقضى ما مجمله عشر سنوات في معتقلات مايو. كتب أبدع القصائد بمناسبة انتفاضة رجب أبريل 1985م وتغنى له فنانون كثر أغان وطنية وعاطفية. تكرر إعتقاله إبان حكم (الإنقاذ) فقضى ما مجمله ست سنوات، كما فصل تعسفياً منذ 1989. تأثراً ببيئة الاعتقال السيئة أصيب بمرض التليف الرئوي الذي توفي جراءه. أسس مع آخرين منظمة رد الجميل التي عملت في مختلف القضايا المجتمعية ولمساعدة الضعفاء والفقراء والمهمشين والمرضى. كان يصدر مجلة (نفاج) كما صدر له عدد من الدواوين.

محمد إبراهيم نقد (1930 م - 22 مارس 2012) سكرتير عام الحزب الشيوعي السوداني منذ اغتيال عبد الخالق محجوب في يوليو 1971م وحتى وفاته. له العديد من الأعمال الفكرية.

محمد أحمد محجوب (1908- 1976م)، السياسي البارز والقانوني والأديب والشاعر، تخرج وعمل مهندسا ثم تحول للقانون وعمل بالقضاء ثم المحاماة وصار نقيبا لمحامين عدة سنوات. التحق بحزب الأمة في ديسمبر 1956م، كان زعيم المعارضة في برلمان الاستقلال، وزير الخارجية في الديمقراطية الأولى، رئيس للوزراة إبان الديمقراطية الثانية. له مؤلفات

أدبية، كما أخرج مذكراته في كتاب باللغة الإنجليزية تمت تعريبه بعنوان (الديمقراطية في الميزان).

محمد الحسن عبد الله يس (ت 2015م) السيد، قطب الحزب الوطني الاتحادي ثم الاتحادي الديمقراطي، تقلد منصب عضو مجلس رأس الدولة عن الحزب الاتحادي الديمقراطي المؤتلف مع حزب الأمة في مايو 1986، واستقال في يوليو 1987م.

محمد المكي إبراهيم في ديوان «أمتي»، والشاعر دبلوماسي، من مواليد مدينة الأبيض عام 1939م من أبرز الشعراء السودانيين المعاصرين.

محمد المهدي المجذوب (1919- 1982م)، شاعر سوداني ولد بمدينة الدامر شمال السودان، ويعد من المجددين في الشعر العربي والسوداني ومن جيل ما بعد رواد النهضة الشعرية السودانية والعربية مباشرة. له عدة دواوين بالشعر العمودي والحديث.

محمد حسني السيد مبارك (ولد في 4 مايو 1928): الرئيس الرابع لجمهورية مصر العربية (1981- فبراير 2011م)، تنحى عن الحكم على إثر ثورة 25 يناير في 11 فبراير 2011م، قدم للمحاكمة العلنية بتهمة قتل المتظاهرين في ثورة 25 يناير. أدين وتم الحكم عليه بالسجن المؤبد يوم السبت 2 يونيو 2012م، وضع في 2013/8/22م تحت الإقامة الجبرية وفي 29 نوفمبر 2014م تمت تبرئته وأطلق سراحه.

محمد عثمان الميرغني، السيد، مرشد الختمية وراعي الحزب الاتحادي الديمقراطي منذ وفاة والده السيد علي الميرغني في 1968. تقلد رئاسة الحزب في 1986م. دعم النظام المايوي وأيده وشارك فيه حزبه بوزراء وبعضوية في المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي. والآن حزبه مشارك في حكومة (الإنقاذ) بعد أكثر من عقد ونصف قضاها في المعارضة.

معمر القذافي (العقيد) (1942 – 2011م). حكم ليبيا لأكثر من 42 سنة، تمت الإطاحة بحكمه بعد قيام ثورة 17 فبراير 2011م الليبية واغتيل من قبل الثوار في 20 أكتوبر 2011م.

منقستو هايلي مريم (1937م) أبرز ضابط الطغمة العسكرية الشيوعية التي حكمت إثيوبيا (1974- 1987م) ورئيس جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الشعبية (1987- 1991م). أشرف على الإرهاب الأحمر الإثيوبي (1977–1978م) ضد معارضة حكمه، فر إلى زمبابوي في عام 1991م، حكم غيابيا بتهمة الإبادة الجماعية.

ميرغني النصري (1927-5 أكتوبر 2010م) ولد برفاعة، من مؤسسي حركة التحرير الإسلامي مع بابكر كرار التي تحولت إلى الحزب الاشتراكي الإسلامي ثم الجماعة الإسلامية في الفترة (1949- 1954م). تولى منصب نقيب المحامين السودانيين لأكثر من دورة، ووزير عدل في الحكومة الانتقالية (ابريل 1985 – ابريل 1986م) وعضو مجلس رأس الدولة (1987–1989م).

ميرغني عبد الرحمن الحاج سليمان، السيد، من قيادات الحزب الاتحادي الديمقراطي، كان مساعداً اول للمحافظ في اقليم كردفان في عهد مايو، 1978م، ووزيراً للتجارة في الديمقراطية الثالثة. ترشح في منصب والي كردفان في انتخابات 2010م عن الحزب الاتحادي الديمقراطي الأصل.

نافع علي نافع أحمد (ولد 1948م) شندي، شغل سابقا مدير جهاز الأمن العام، مدير جهاز الأمن الخارجي. من قادة الإنقاذ الذين تم إعفاؤهم من مواقعهم القيادية في العام الماضي.

نصر الدين الهادي المهدي، السيد، من أقطاب أسرة المهدي وقيادات حزب الأمة القومي، اشترك في الانتفاضة المسلحة 2 يوليو 1976م وكان شاباً صغير السن. تقلد منصب نائب رئيس الحزب في 1988م، وتقلد المنصب من جديد بعد المؤتمر السابع (2009) حتى تم اعفاؤه لالتحاقه بالجبهة الثورية السودانية.

يس عمر الإمام، السيد (1931- يوليو 2013م) من قيادات الأخوان المسلمين المخضرمين، كان نائب أمين الجبهة الإسلامية القومية حتى تنفيذها لانقلاب 1989. وكان عضواً بلجنة السبعة التي خططت ونفذت الانقلاب حيث كانت الاجتماعات بالعسكريين تتم في منزله بالثورة. صار قياديا بحزب المؤتمر الشعبي المنشق من المؤتمر الوطني الحاكم في السودان. رئيس تحرير صحيفة الأيام في عهد نميري ثم صحيفة رأي الشعب الناطقة باسم المؤتمر الشعبي. في آخر أيامه عبر عن الندم والإدانة للانقلاب.

يوسف بابكر بدري (العميد) (1912–1995م) درس الصيدلة وعمل بها حتى تفرغ للعمل مع والده الشيخ بابكر بدري رائد تعليم البنات في السودان. في 1966م أنشأ كلية الأحفاد الجامعية للبنات التي تطورت لاحقا لتصير جامعة الأحفاد للبنات. كتب مذكراته بعنوان (قدر جيل).



رقم الإيداع: 1137/2016م